تاريخ الجزائر المعاصر

1830-1989



الجزء 1

دار المعرفة

بشير بلاح
باحث في علم التاريخ

تاريخ الجزائر المعاصر

من 1830 إلى 1989

الجزء الأول

العنوان : تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989 (الجزء الأول)
السرد التاريخي: بشير بلاح ·أستاذ وباحث في علم التاريخ·
بيوغرافيا الشخصيات التاريخية والفكرية:
رابح لونيسي ·مفكر وباحث في علم الاجتماع، أستاذ بجامعة وهران·
عبد الحميد عبدوس ·كاتب ومدير جريدة البصائر·
لخضر سفير ·كاتب صحفي·
مصادر الصور: أرشيف الجزائر
تصميم الغلاف : سفيان تفاحي
الإخراج : قسم التصفيف « دار المعرفة »
المطبعة : « دار المعرفة »
ر.د.م.ك : 9961-48-373-1
الإيداع القانوني : 2006 / 2963

مدونة سيدي بن عزوز البرجي

دار المعرفة
13 شارع أحمد حسينة باب الوادي الجزائر
الهاتف: 021.96.76.65
فاكس : 021.96.86.97
http//www.elmarifa.com
e mail : fhouma @ elmarifa.com

كلمة الناشر

ليس التاريخ أحداثا مرّ عليها الزمن فصارت ماضي وانتهت، وليس هو نظرة للماضي انجلت بعدما انكشفت تفاصيلها، ولا هو مواقف قد اتخذت من نقطة معينة في مسار الحياة واكتملت فلم يعد ممكنا الرجوع إليها أو النظر من جديد في تفاصيلها، ولا هو متعة النظر أو التفرج على الماضي بما يحمل من ذكريات تهيج العواطف وتثير الحنين للرجوع إلى لحظات مرّت...

ليس التاريخ كل هذا رغم أن التاريخ فيه من كل هذا... إنما التاريخ عبرة وإرث مهم جدا لقراءة الحاضر.

إن قراءة التاريخ قراءة صحيحة تؤدي بالضرورة إلى تصرف سليم في الحاضر...

التاريخ خبرة إذا أردنا أن نتحدث بمفهوم التجربة، غير أنه وجب أن نقف عند القراءة الصحيحة للتجربة، إنه من لا يقرأ التجربة قراءة صحيحة قد يقع في مغالطة وقد يكسب خبرة مغلوطة فيقع حاضره في مشكلة...

إن العملية التاريخية أساسها هي القراءة الصحيحة لأبعادها وأحداثها وروابطها، ولا تكون هذه القراءة صحيحة إلا إذا كانت موضوعية علمية لا أثر للذاتية فيها أو الحمية أو عزة الإنتماء أو التعصب لعرق أو دين..

ولا مناص من القول أن التاريخ هو بالدرجة الأولى أفعال بشر بكل طبيعتهم البشرية المعروفة بالعظمة والرفعة والدناءة والخسة والشجاعة والجبن والتضحية والأنانية، فليست قراءة التاريخ هي أخذ بجانب من جوانب الإنسان وترك الجانب الآخر أو إخفائه أو التقليل من شأنه، إنما القراءة الصحيحة هي أن

تنظر إلى الجانبين معا وأن تستفيد منهما معا وأن تحاول فهم التصرفين معا حتى تتضح لك الأسباب جلية فتعرف النتائج الصحيحة التي تجعلك تفهم الحاضر انطلاقا من الماضي...

وعليه فإن ماضي الجزائر وتاريخها حافل بالعبر والدروس التي تستفيد منها الشعوب على مر الأزمان...

لو طمسنا الحقيقة الموضوعية من أجل صناعة الحنين الوطني أو الفخر بالأمجاد أو البكي والتمسكن التاريخي، فيجب أن نعلم أننا لم نستوعب الدرس وأننا لا يمكن الاستفادة من التاريخ بالمفهوم الذي أردناه (التاريخ كعبرة)، إذ أن فرنسا كدولة مستعمرة لم تدخل الجزائر بسبب قوتها الهائلة أو تخطيطها القوي، بل لضعف وهشاشة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ضعف روح المسؤولية وأهم من هذا وذاك ضعف وفتور حبُ البلاد والتآخي بين أفراد المجتمع وروح الانتماء إلى الوطن.

الذي نراه اليوم من تهافت على حب الأجنبي أو البلد الأجنبي ومقت كل ما هو موجود في هذا الوطن ألا يدفعنا هذا للتساؤل هل التاريخ يعيد نفسه ؟

إن هذه الصفات هي التي وظّفتها فرنسا للدخول والاستمرار في الاستعمار على مدى قرن ونصف رغم وجود الثورات التي كانت تنطلق هنا وهناك، ولعل أهمها على الإطلاق ثورة الأمير عبد القادر التي حققت نجاحا باهرا لكنها فشلت في الأخير بسبب كثرة الخيانة والتآمر مع الأجنبي وكذلك كان مصير معظم الثورات الأخرى..

إن التاريخ في نهاية المطاف هو النظر في مرآة الماضي، والماضي الذي نعنيه هو ماضي الجزائر التي نريد لحاضرها أن يكون أفضل من ماضيها رغم ما حمله هذا الماضي المجيد من بطولات كشفت عن رجال صناديد ووطن من حديد !

الناشر

فيصل هومة

مقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان وجعل له أجلاً مسمّى، وأنشأ الأيام والليالي والأعوام والأزمان وجعل لها منتهىً و حدّاً، وصلى الله وسلم على من ختم به الرسالات، وعلى آله المطهّرين الهُداة، ورضي عن صحابته البررة الأُباة.

أما بعد فإن خدمة العلم من أفضل ما يتقربُ به العبد إلى ربه، وينفع به أمّته. وتاريخ الجزائر الذي بذلْنا فيه هذه المحاولة المتواضعة قطرةً في بحر هذا العلم الزاخر. نسأل اللّه أن يجعلها من أسباب استعادة ما تقوّض من مجدها الغابر.

موضوع هذه الدراسة:

تتناول هذه الدراسة تاريخ الجزائر المعاصر (1830ـ1989). وكنت أنوي تسميتها: مختصر تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830ـ1989 (رغم أنّ المتعارفَ عليه هو أنّ تاريخ الجزائر الحديث يبدأ من القرن السادس عشر؛ أي من تاريخ دخول الجزائر تحت الحكم العثماني)؛ وذلك لأسباب أربعة هي:

①. لأنّ الفترة المتأخّرة من العهد العثماني على وجه الخصوص، لم تكن من أكثر النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية سوى امتدادٍ لعصر الضعف والوهن الذي تردّت فيه الأمة في القرون الأخيرة، رغم أنّ المدّ العثمانيّ مثّل طوال القرون الـ(9)، والـ(10)، والـ(11) هـ/ الـ(15)، والـ(16)، والـ(17)م نهضةً إسلاميةً معتبرة، وهجوماً مضاداً موّفقاً عموماً ـ إلى حينٍ ـ على الاختراقات والتحدّيات الصليبية في عالم البحر المتوسط وفي البحر الأحمر وغيرهما؛ ورغم الازدهار

النّسبي الذي شهدته بلادنا خلال المئة والخمسين سنةً الأولى من ذلك العهد. وإنّ من أصدق ما يدلّ على ذلك أنّ مؤرخاً كابن إياس المتوفّى نحو عام 930 هـ/ 1524م، أي بعد اكتشاف العالم الجديد بما يزيد على ثلاثة عقودٍ، لا نجد أدنى إشارة منه إلى ذلك الحدث الذي غيّر وجهّ العالم لا في بدائعه (بدائع الزهور في وقائع الدّهور)، ولا في نشق أزهاره (نشق الأزهار في عجائب الأقطار)؛ ما يدلّ على العزلة عن تيار الحياة المتفدّقة ومسار الأحداث المتسارعة.

②. لأنّ الدولة التي أقامها الأتراكُ بالجزائر، وإن كانت تستند إلى قاعدة جغرافية ثابتة؛ إلا أنّ سكانها عاشوا مشتّتين اجتماعيًّا واقتصاديا، ومحرومين من كل مساهمة أو مراقبة للدولة، ولا يجمع بين سكانها أيّ شعور بالوحدة والتضامن، بخلاف دولة الأمير عبد القادر، التي وإن لم تتمتع بحدود ثابتة بسبب الحرب الاستعمارية الفرنسية؛ إلا أنها ضمنت وحدةً إداريةً وقضائية وعسكرية واقتصادية لقسم هامٍّ من الجزائر، أصدق من سابقتها التركية؛ مما سمح للشعب بتجاوز الولاء للقبيلة إلى الولاء للوطن، وكان سكانها على وعي كاملٍ بالوحدة والانسجام والمساواة[1].

③. لأنّ من المعلوم أن بدايات التاريخ الحديث تقترن عند كل الأمم بانطلاق نهضتها الحديثة، أو كما قال أحد المؤرخين الإنكليز: "إن التاريخ الحديث يبدأ حينما يدخل مزيدٌ من الشعوب حيّزَ الوعي الاجتماعي والسياسي، وتمتلك الوعيّ لجماعتها بوصفها كيانات تاريخية لها ماضٍ ومستقبل، وتدخل كلّيًّا في التاريخ"[2].

وقد انطلقت النهضة الإسلامية الحديثة (والجزائر طرف مساهم فيها) أواخرّ العهد العثماني، واصطدمت دائماً تقريبا بأجهزة ونظم تلك الدولة وأنماطها الثقافية التقليدية، ولنا في اضطهاد رموز النهضة؛ كالأفغاني، والكواكبي، والحركة الوهابية، والعُرابيين وغيرهم على يد تلك الدولة وممثليها خير دليل على ما نقول. لذلك ميّزَ المؤتمرُ الثقافي العربي الأول لجامعة الدول العربية المنعقد في سبتمبر 1947 ببيت مري- لبنان بين الفترة العثمانية وبين النهضة العربية، واعتبرهما ظاهرتين متمايزتين[3].

---

[1] عبد الله شريط، "مشكلة الحكم الإسلاميّ في دولة الأمير عبد القادر ونظرية الشيخ ابن باديس"، مجلة الثقافة 51، (رجب- شعبان 1403/ مايو- يونيو 1983)، ص ص 239- 240.

[2] إدوارد كار، ما هو التاريخ؟ (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980)، ص 171.

[3] عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام (دار الثقافة، بيروت، 1403/ 1983)، ج 1، ص19.

①. لأنّ الاحتلال الفرنسي للجزائر كان أكبر تحدٍّ ثقافي، وأخطر صدمة حضارية فاصلة في القرون الأخيرة من تاريخنا؛ ساهمت إلى جانب عوامل أخرى ذاتية في دفع مجتمعنا إلى الانتقال من حالة الانغلاق والجمود اللّذين ميّزا عصر الضّعف، إلى حالة الانفتاح والحركة اللّذين وَسَمَا عصر النهضة؛ على الرغم مما صاحب ذلك من النكبات التي ساهمت في يقظتنا.

ومع أنّ أكبر عقبةٍ تواجهُ هذا الطّرح؛ ربطهُ بين الاستعمار وبين النهضة، إلاّ أنّ عُذرَنا ـ كما ذكرنا ـ هو أنّ الاستعمارَ كان تحدّياً هائلاً أجبر الأمة على استنفار كافة طاقاتها للدفاع عن هويتها وكيانها، وتحقيق انعتاقها وانبعاثها؛ كما أنه كان عاملا حاسماً في إخراج المجتمع الجزائري قَسْراً من عزلته الطويلة، وتعريضه لتيارات الحداثة[1] بخيرها وشرّها؛ فكان بذلك (دون قصد) فاتحةَ عهدٍ جديد.

وقد أقرّني على هذا الرأي (أي اعتبار العام 1830 بداية للحديث) قبل أعوام أستاذيَ الدكتور أبو القاسم سعد الله، وكفى به حُجّةً في تاريخ الجزائر الحديث؛ إذ هو العُمْدَةُ المُعوّلُ في هذا الشأن عليه، والمنهلُ الذي ينتهي الواردون إليه.

لكنني عدت واعتمدت التقسيم المتعارف عليه، وهو الذي يحُدُّ بداية تاريخ الجزائر المعاصر بالعام 1830، رضوخاً للواقع المعتبَر، وامتثالاً للعُرف العلمي المنتشِر.

أهمية هذه الدراسة وهدفنا منها:

لأنّ التاريخ يمثّل ذاكرة الأمّة ووعيَها لنفسها وموقعها وعلاقاتها بمحيطها؛ وبالتالي بصيرتَها التي تَستَقْصِي بها الحقائق وتُدرك بها الأمور، ولأنه يمثل أحد مصادر الشرعية السياسية والإيديولوجية والحضارية، وأحد الأسس التي يقوم عليها تأسيس الحاضر والهيمنة عليه في ظلّ هذا الصراع المحتدم في بلادنا بين دُعاة الأصالة ودعاة التغريب؛ فقد استعنت بالله وشرعت في تأليف هذا البحث المختصر في تاريخ الجزائر المعاصر – على مُزجَى بضاعتي ومَنزورِ درايتي، لأهمية الدور الذي لعبته هذه المرحلة في صياغة حاضرنا، قاصداً تحقيق جملةٍ من الأهداف أهمها:

①. تيسير ملخّصِ حوادثٍ وتطورات هذه المرحلة من تاريخ الجزائر للدارسين، يرجع الواحد منهم إليه كلما احتاج إليه، دون الاضطرار إلى تصفُّح المجلدات والمصادر العديدة.

②. استعراض جانبٍ من تجربة الشعب الجزائري التاريخية، نستخلص منها دروساً نسترشد بها في أيامنا، ونتخذها حافزاً على الفعل التاريخي في حاضرنا ومستقبلنا، ونستلهم منها القيم الكفيلة

---

[1] الحداثة: هي المواكبة الواعية للعصر، والفعل فيه على كافّة الأصعدة.

بتوجيهنا لإصلاح ما اختلّ من أمورنا؛ كالأصالة، والشهامة، والإباء، والإيثار، والتضحية؛ واجتناب ما كان سبباً في مصائبنا؛ كالتعصّب المذموم، والضحالة الفكرية والعلمية، والفُرقة، وحبّ الرياسة والزّعامة، والتهافُت على حطام الفانية، وما إلى ذلك من الرّزايا الـمُرْدية.

③. تفنيد ادّعاءات فرنسا الكاذبة بإحسانها إلينا من خلال استعمارها، حيث بذلنا الوُسع في إبراز الآثار المفجعة لذلك الاستعمار الجهنّمي على كافّة الصّعد.

④. الوفاء لملايين الشهداء الذين ضحّوْا في سبيل الحقّ بأغلى ما يملكون، ما يقتضي حثّ الجزائريين وسائرَ المسلمين على التزام الصراط المستقيم، ومخالفة المستعمرين والمستكبرين، وأذنابهم المتهافتين، خاصةً مع ما يحدث عندنا هذه الأيام من انقلاب عجيب في الموازين، اؤتُمن بموجبه الخائن وخوّن الأمين. حتى تجرّأت ماريان (فرنسا) على إصدار مشروع قانون يمجّد استعمارها للجزائر وإنجازاته المتمثلة في اغتصاب الأمّ أمام ابنها، والبنت أمام أبيها وأمّها "لقد شاهدتْ فاطمةُ بناتها وكنّتها تُغتصبن أمامها"، (Fatma a vu ses filles et sa bru violées devant elle.)[1] بل اغتصاب البراءة من بنات العشر سنين؛ "لقد اغتصب جنودنا صغيراتٍ ذوات 10 و11 و 12 سنة، وكان بعض الآباء يأتوننا باكين: لقد...ابنتي" (Ils ont violés des gamines de 10, de 11, de 12 ans. On voyait des pères venir nous voir en pleurant : « ils ont c... ma fille. »[2] وانتهاك شرف الذّكور(3)؛ والسلب والنهب والتخريب والحرق والهتك "انطلقت من مليانة وشرشال (عام 1843) سبعة طوابير بهدف التخريب واختطاف أكبر عدد ممكن من قطعان الغنم، وعلى الأخصّ اختطاف النساء والأطفال...اختطفنا في هذه الحملة ثلاثة آلاف من رؤوس الغنم، (كم اختطفوا من النساء؟) وأشعلنا النار في ما يزيد على عشرة من القرى الكبيرة، وقطعنا أو أحرقنا أكثر من عشرة آلاف من أشجار الزيتون والتين وغيرها.." (4)؛ وتدبير المحارق الجماعية للآمنين؛ والفتك بملايين الجزائريين؛ والعكوف على إبادةٍ أخرى ثقافية لم يسبقهم بها أحدٌ من العالمين..كما يمجّد السّفّاحين الدّمويين، والعملاء والمرتدّين، والمستوطنين العنصريين النّهّابين؛ دون ذكر قانون الأندجينا وغيرها من القوانين العنصرية القمعية الشبيهة بنظام الأبرتايد

---

[1] Mouloud Feraoun, Journal : 1955-1962 (Enag / Editions, Alger, 1998), P. 366.

[2] Jean-Paul Mari, « Viols : Un si long silence », in : La Torture durant la guerre d'Algérie. Ministére des Affaires Etrangères-Alger, Ambassade d'Algérie-paris (Paris, 2002), P. 140.

[3] Ibid., P. 141.

[4] مصطفى الأشرف، "الجزائر: الأمة والمجتمع". ترجمة د. حنفي بن عيسى (المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983)، ص 108.

الذي طبّقه الفرنسيون في الجزائر قبل أن يطبّقه في جنوب إفريقيا البيضُ العنصريون .. هو القانون رقم 158 المؤرخ بتاريخ 23 فبراير 2005، والذي أقرّته غرفتا برلمانهم، وصادق عليه رئيس دولتهم، دون حياءٍ أو وجَلٍ، من ردّ فعل محتمل، من أهل الضفّة المقابلة الذين نرجو ألاّ يكونوا من الهمَل!

بل نرجوَ أن يكونوا أمةً واعية تحافظ على ذاكرتها ولا تنسى تاريخها، شأن الصينيين والكوريين والفيتناميين، الذين لم يكتفوا بإجبار اليابانيين على الاعتذار عما اقترفوه من جرائم وفظائع أيام احتلالهم بلادَهم، بل طالبوهم بحذف كلّ ما فيه تمجيد للجيش الياباني آنذاك من كتب التاريخ المدرسية.

ولا ننسى اليهود الذين لم يكتفوا بدورهم باقتناص كافّة أعدائهم، بل نصّبوا أنفسهم أوصياءَ على التاريخ وقضاةً للدول والجماعات والأفراد الذين يسيؤون إلى اليهود في نظرهم ولو بكلمة أو تشكيك فيما يقرّرونه، ممّا سنّت لصيانته القوانين الرادعة والعقوبات الصارمة، شأنَ موضوع المحرقة النازية المزعومة أو المبالغ فيها على الأقل، التي غدت حرماً لا يجوز لأحد أن يقربه أو يقول فيها كلمةً مخالفة لقولهم، وإلا تزلزلت من تحته الأرض، وانقضّت عليه الصواعق.

ثم إنه ليس من حقّنا نحن جزائريو اليوم أن نشيح بوجوهنا عن عذابات وآلام أسلافنا المغدورين في أعراضهم الطاهرة (التي هي أعراضنا)، ودمائهم الزكية، وإنسانيتهم المستباحة ... من طرف أبشع استعمار عرفه العصر الحديث. ولا يشرفنا تجاهل استغاثاتهم الثكلى المدوّية عبر الزمن، والتي لم تجد من يسمعها ويرحمها في عصر كانت كل الجرائم فيه تجري في الظلام، واستفراد الجاني بالضحية بعيدًا عن أيّ ملاحظ أو رقيب، وتستحثنا على الوفاء لهم وبرّهم بأقل ما يجب من ذلك، وهو ألاّ ننسى مواجعهم الحرّى.

إنّ على "فرنسا الحرية والديمقراطية والتنوير" أن تثوب إلى رشدها وتوقف استفزازاتها الضّارة، وتعترف بالمسؤولية الأخلاقية والسياسية عن ماضيها الاستعماري الإباديّ، وتعوّض عن الأضرار البالغة التي ألحقتها بشعبنا وثقافتنا في مدى أربعة أجيالٍ كاملة، وأن تكفّ عن التزوير والمغالطة، لأنّ التجربة الاستعمارية تخترقها على كافّة الأصعدة، وستستمر تداعياتها وذيولها إلى أن تنتصر الحقيقة.

إنّ قانون تمجيد الاستعمار قانونٌ معادٍ للحقيقة التاريخية لأنه يناقض الوقائع، ومنافٍ لحرية الفكر التي هي عماد العلمانية الفرنسية، لأنه يشرّعُ لإنتاج فكرٍ معيّن للتاريخ، يحاول فرضه على مناهج

التعليم ! وإنّه لقانون ممعنٌ في العُتُوّ والوقاحة والتبجّح، كالمجرم الذي يحاول تدنيس الضحية بعد الفتك بها..

وهو قانون ما يراد به في الحقيقة سوى تبرير الاحتلال وتشويه الاستقلال، وقتل النّزوع إلى الحرية لدى الشعب الجزائري، وتهيئة الأرض لزرع أفكار الهيمنة من جديد، وغرس روح الاندماج والتشكيك في قدرة الثقافة الجزائرية على البقاء والإبداع على حدّ تعبير أستاذنا أبي القاسم سعد الله [1].

وإنّ تماديَ فرنسا في غيّها لن يزيد الجروح إلاّ تقرّحا، والشروخ إلاّ اتساعا، ويضطرّنا إلى دعوة كل جزائري غيور أن يجعل شعارَه قولَ الإمام محمد البشير الإبراهيمي: "إنّ باريس هي منبع شقائنا...فهيهات أن نصفح عن باريس، أو نصافحها" [2].

إننا لا نرضى بأقل من ردٍّ كامل للاعتبار، يقتضي اعتذاراً صريحاً وتعويضا عادلاً، لا يكافئ مع ذلك سوى بعضاً من الأضرار الكارثية التي ألحقها بأمتنا الاستعمار الفرنسي.

⑤ وقد قام الإخوة رابح لونيسي، لخضر سفير، عبد الحميد عبدوس بتعريف أهم شخصيات الجزائر المعاصرة، فيما يشبه معجما أو موسوعة لهذه الشخصيات التي تمثل سيَرُها وأعمالها مشاعل على الدورب، ومنائر تنير الآفاق، أدرجناها داخل السياق التاريخي الذي يناسبها في نهاية كل باب.

وينقسم هذا البحث إلى خمسة أبواب هي:

◈ الباب الأول: الاحتلال الفرنسي وجهاد الشعب الجزائري حتى 1870.

◈ الباب الثاني: الجزائر تحت الإدارة الاستعمارية الفرنسية من 1870 إلى 1914.

◈ الباب الثالث: الجزائر إبّان الحرب العالمية الأولى وبين الحربين/ أو نشأة وتبلور الحركة الوطنية السياسية (1914-1939)

◈ الباب الرابع: مخاض الثورة / أو تحطم الأوهام وتكرّس القطيعة (1939-1954).

◈ الباب الخامس: الثورة الكبرى / أو مسيرة الحرية الدامية (1954-1962).

◈ الباب السادس: تطور الجزائر بين 1962 و 1989.

---

[1] الشروق اليومي، 3 يونيو 2006، ص 10.

[2] آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي (دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997)، ج2، ص 466.

وقد رأينا إدراج عددٍ من الملاحق في نهاية الكتاب، إثراءً لمادته، وإثباتًا لبعض الأصول والوثائق (المعروفة) الكاشفة عن مدى تمسك عامة شعبنا بمبادئه، وبطولته النادرة في مواجهة التحدي الاستئصالي إبّان الليل الاستعماري الطويل، بالرغم من معاناته الهائلة، والاختلالات العديدة التي اعتورت بنيته وأسلوبه في التعاطي مع الحياة.

وأخيراً أرجو أن أكون قد وفّقت في عرض جوانب مفيدة من تجربة الشعب الجزائري في القرنين الماضيين. وما توفيقي إلاّ بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

بشير بلاّح

الجزائر في 26 شوال 1427/ 18 نوفمبر 2006.

مدخل

أوضاع الجزائر الداخلية وعلاقاتها الخارجية في بداية القرن التاسع عشر

ارتبطت الجزائر بالدولة العثمانية منذ العام 1518، وتمتّعت بقوة عسكريّة ومكانة معتبرة لأكثر من قرنين، وانتعشت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مدُنها إلى حدٍّ ما مدّةَ قرن ونصفاً، انقلبت بعدها صفحة المجد والازدهار النسبيين، وأَلْفَتِ الجزائرُ نفسَها في وضع حرِجٍ تجاه دول أوروبا الناهضة.

الأوضاع السياسية والإدارية:

خضعت الجزائر للحكم العثماني شبه المباشر خلال مراحل: الفتح التركي (920-950هـ/ 1514-1544م)، وحكم البايلربايات (950-995هـ / 1544-1587م)، والباشاوات (995-1069/ 1587-1659). لكنها بدأت تنأى عن الدولة العثمانية بعد استيلاء الآغوات وهم قادة الانكشارية[1] على السلطة عام 1659 (إلى1081هـ/ 1671م)، فوهنت صلتها

[1] الانكشارية: أصلها في التركية "يني تشاري"، وتعني "الجيش الجديد". تشكّل الجيش الانكشاري في البدء من الأطفال والشبان المسيحيين الأسرى أو الذين ترسلهم المدن والمجتمعات المسيحية الخاضعة للعثمانيين جزية، ويدرّبون على فنون القتال، وينشّؤون على الإسلام والولاء للسلطان. وقد اقتبس الأتراك هذا النظام من البيزنطيين الذين كانوا يسبون أبناء المسلمين، ثم ينصّرونهم ويدفعون بهم إلى قتال قومهم وآبائهم المسلمين. شكّل هذا الجيش على يد السلطان أورخان سنة 730هـ / 1330م، وتطور حتى بلغ تعداده في عهد السلطان سليمان القانوني نصف مليون جندي، وكان مقسما إلى عدد كبير من الوحدات تعرف كل وحدة منها باسم "أوجاق". وقد تمتع هذا الجيش في القرنين الـ 16 و 17 بنفوذ كبير مردّه إلى الانتصارات التي حققها للدولة، لكنه ما لبث أن تحول إلى أداة تخريب دفعت إلى القضاء عليه في عهد السلطان محمود الثاني سنة 1242هـ / 1826م.

بإسطمبول[1] وتعزّز ذلك الاستقلال في مرحلة الدايات (1081-1246 / 1671-1830)، خاصة بعدما تمكّن أحدهم وهو الداي[2] علي شاوش من صدّ إبراهيم باشا[3] مبعوث الباب العالي[4] عن دخول الجزائر سنة 1711، بحجة تسبّبه في إثارة القلاقل[5]، وتمكّن من الحصول على لقب الباشا من السلطان، فأصبح دايات الجزائر يجمعون بين المنصب التنفيذي "الداي" والمنصب الشرفي "الباشا". ونشير إلى أنّ لقب "الباشا" كان هو اللقب المستعمل، أما لقب "الداي" فلم يكن يلفظ تقريبا في الجزائر، وكان يستعمله الأجانب. ومنذ ذلك التاريخ، لم يعد يربط الجزائر بالدولة العثمانية سوى مراسيم تنصيب الدّاي، واستلامه القفطانَ الشرفيّ[6].

وكان الداي مطلق الصلاحية في تصريف شؤون البلاد، يساعده في أداء مهامّه الإدارية وإصدار أوامره ديوان خاص تشكّل من مجموعة من الموظّفين الكبار والقادة العسكريين، هم:

◈ **الخزناجي**: المشرف على الخزينة. كان يتسلّم المداخيل، ويشرف على الإنفاق، ويراقب شؤون السكّة. يساعده أمين السّكة وبعض الحُضّر واليهود.

---

[1] عبد القادر نور الدين، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي (نشر كلية الآداب الجزائرية. مطبعة البعث، قسنطينة، 1965)، ص 94.

[2] الداي: كلمة تركية معناها "الخال"، ثم استعملت بمعنى الحاكم والرئيس. أطلقت في العهد العثماني على رتبة عسكرية حملتها طائفة من قادة القوات التي اشتركت في فتح شمال إفريقيا. وبعد استيلاء تلك الطائفة على الحكم في الجزائر، أصبح الدايات يقومون بعمل الولاة حتى الاحتلال الفرنسي: مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية (مؤسسة الرسالة، بيروت، 1416هـ)، ص 175 بتصرّف.

[3] الباشا: أصلها "باش"، بمعنى "الرأس" باللغة التركية. وهي من ألقاب التشريف التي شاع استعمالها في العهد العثماني، منح في البداية لكبار ضباط الجيش والبحرية، ثم أطلق على الوزراء والولاة، فعلى كبار الأعيان ورجال الدولة من غير الوزراء. ألغي مع انهيار الدولة العثمانية وقيام الجمهورية التركية سنة 1342هـ / 1923م. مصطفى عبد الكريم الخطيب "معجم المصطلحات والألقاب التاريخية"، ص 65.

[4] الباب العالي: اسمٌ أطلق في العصر العثماني على مقر رئاسة الوزارة في اسطمبول، ابتداءً من عام 1130هـ / 1717م، وكان من قبل هذا التاريخ يطلق على البلاط السلطاني. معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ص 62.

[5] Serres (J), La Politique Turque en Afrique du nord sous la monarchie de Juillet (Librairie Orientaliste, Paris, 1925), p. 9.

[6] WEISSMAN (N.), Les Janissaires, (Imp. Orient, Paris, 1964), p. 69.

◈ **بيت المالجي:** المتصرف في الأملاك والثروات التي تؤول إلى الدولة نتيجة المصادرة أو انعدام الورثة الشرعيين. كما يقوم بحفظ الودائع، وتسيير أملاك الغائبين.

◈ **خوجة الخيل:** المشرف على أملاك البايليك، ورعي مواشي الدولة.

◈ **الآغا**[1]: هو قائد فرق الانكشارية "الوجاق" وجماعات فرسان المخزن "الصّبايحية". مهمته مراقبة الجهات التابعة لدار السلطان.

◈ **وكيل الحرْج:** قائد الأسطول. يراقب النشاط البحري وأعمال الترسانة وتوزيع الغنائم البحرية وقد تتّسع صلاحياته لتشمل الشؤون الخارجية والعلاقات الدولية.

◈ **الكتاب الرئيسيون الأربعة:** وهم:

♦ الكاتب الأول "المكتباجي".

♦ الكاتب الثاني "الدفتردار".

♦ الكاتب الثالث "وكيل الحرج الصغير".

♦ الكاتب الرابع "الرقمجي".

وكان يقوم بتنفيذ أوامر الداي وديوانه الخاصّ مجموعةٌ كبيرة من الموظفين والضباط المتقاعدين الذين يشكّلون الديوان الكبير الذي يلتئم في المناسبات الرسمية والمواسم الدينية[2].

وقد كان انتخاب الدايات أوّل الأمر (1671-1689) يتمّ من ضمن طائفة الرّياس، وهم قباطنةُ سفن الأسطول، نظراً لوفرة ثرواتهم وقوة نفوذهم. لكن، بعدما تقلصت ثرواتهم وضعف نفوذهم في

---

[1] الآغا: كلمة فارسية أصلها "آقا"، وهي بمعنى الأب أو العم أو الأخ الكبير أو السيد الآمر. استعملها الأتراك لدلالات كثيرة، أهمها: آغا الانكشارية؛ لقب أبرز رجال الدولة، وهو بمثابة قائد الجيش. معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ص 11.

[2] ناصر الدين سعيدوني& المهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ/العهد العثماني (المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984)، ص 16.

أعقاب انحسار نشاطات الأسطول؛ رجحت كفّة الانكشارية؛ فأصبح الدّاي يُنتخَبُ منذ العام 1689 من بين قادقم حتى النهاية، وهم حسب وايسمن واحدٌ من الموظّفين السّامين الثلاثة التّالين: الخزناجي، أو خوجة الخيل، أو الآغا[1]. لكنّ حمدان خوجة حصرهم في عهده في اثنين، هما: وكيل الخرج، والخزناجي[2].

وكانت الجزائر مقسمة إداريا إلى أربع مناطق هي:

❶. دار السلطان:

امتدت شرقاً إلى واد سباو، وغربا إلى تنس، وجنوباً إلى حدود التيطري، ومركزه العاصمة.

❷. بايليك الشرق: عاصمته قسنطينة، وهو أكبر البايلكات.

❸. بايليك الغرب:

كان مركزه مازونة، ثم تحوَّل إلى معسكر، فوهران بعد تحريرها من الإسبان عام 1792.

❹. بايليك التيطري: مركزه المدية.

وكان على رأس كل بايليك بايٌّ مطلق الصلاحية يعيّنه الداي ويخضع له. وانقسم كل بايليك إلى أوطان على رأس كلّ منها "قايد"، وانقسم كل وطنٍ بدوره إلى قبائل، ودواوير، يوجّهها شيوخ.

وقد ظلّ الأتراك يعتبرون أنفسهم غرباء عن الجزائر، ولم يكن يهمُّهم ترقية البلاد، لذلك تميّز حكمهم (خاصة العقود الأخيرة منه) بقدر كبير من الفساد، والتنافس على السلطة والاغتيالات، والانغماس في الشهوات والمحرَّمات، واضطهاد الجزائريين ونهب أرزاقهم، واستخلاص الضرائب الجائرة بالقوة من السكان العُزّل، مستعينين في ذلك بالحملات العسكرية "التأديبية" (المحلاّت) أثناء فصلي الربيع والخريف، خاصةً أوقات الحصاد نهاية الربيع من كل عام، وكانت تضم أتراكا وأعداداً

---

1 Weissman, OP. Cit., P. 69.

2 حمدان خوجة، المرآة (الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982)، ص 127.

وفيرة من فرسان قبائل المخزن[1] العميلة المرتزقة التي منحوها مقابل ذلك بعض الامتيازات كالإعفاء من الضرائب والرُّسوم. وقد اقترفت تلك الحملات فظائعَ كسبي النساء، وتعريض السكان للقتل والتنكيل والمصادرات، وسائر التعسّفات[2].

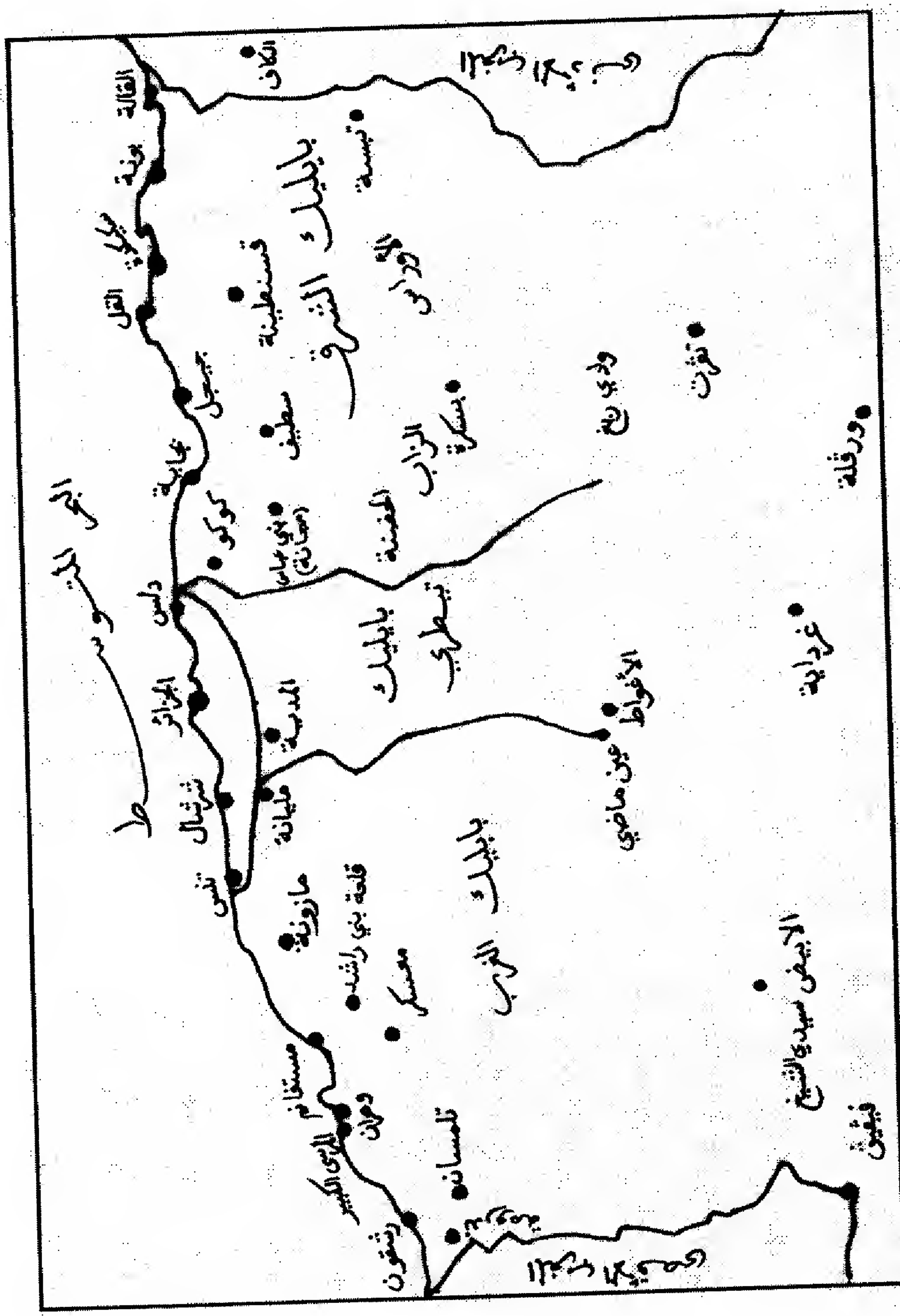
وتسببت هذه السياسة الجائرةُ في تدمير موارد السكان، وركود الوضع الاقتصادي، وتحوّل كثير من السكان إلى نمط البداوة والتنقّل، واندلاع عدة انتفاضات، نذكر منها:

- ثورات بلاد القبائل أعوام 1804، و1810، و1823،
- وثورات درقاوة بالغرب الجزائري في 1805، وما بين 1812 و 1817،
- وثورات النمامشة و الأوراس وسُوف من 1818 إلى 1823،
- وثورة الشريف ابن الأحرش شمالي قسنطينة سنة 1804.

---

1 قبائل المخزن: قبائل إدارية موالية للسلطة، ذات صبغة فلاحية عسكرية، تنوعت أسماؤها بتنوع الأقاليم التي تستوطنها، فهي مخازنية، أو زمول (جمع زمالة)، أو دوائر، أو عبيد، أو مكاحلية، أو عزارة.

2 أنظر على سبيل المثال: Emerit, « Mémoires de Thédenat natif d'Uzés en Languedoc écrites à Zurich en 1785 ». in Revue Africaine, 1948, p. 182، وناصر الدين سعيدوني& المهدي البوعبدلي، مرجع سابق، ص 37.



التقطيع الإداري للجزائر العثمانية

قوة الجزائر العسكرية:

واجهت الجزائر (والدولة العثمانية) تهديدات خارجية كبيرة، خاصة من جانب إسبانيا، والدول الإيطالية، وفرسان مالطة، فحداها ذلك إلى الاهتمام بأسطولها الحربي: تدفع به الغارات المسيحية عن مدنها وسواحلها، وتحمي التجارة الإسلامية والمهاجرين الأندلسيين وحجّاج بيت الله الحرام من اعتداءات القراصنة الأوروبيين، وتدعم به الدولة العثمانية في حروبها، وتغنم من خصومها. ومّما عزّز اهتمامَها بالبحر أنّ حكّامَها الأوائل كانوا بحّارةً أشاوسَ، وكذا وفرة الأخشاب في غاباتها؛ فبنت أسطولاً قويا بلغ أوج قوته في منتصف القرن الـــ (17)، وتحصينات منيعة صدَّت بهما وأفشلت جلّ الحملات العسكرية التي رامت قهرها، كالحملات الإسبانية (1519 – 1541- 1601 – 1775- 1783)، والإنكليزية (1620 – 1660 – 1669 – 1671 – 1816 – 1824)، والفرنسية (1662-1665-1682-1683-1688)، والهولندية (1624 – 1663 – 1816)، والدانمركية (1770) وغيرها.

وقد لعب الجهاد البحري للأسطول الجزائري دوراً اقتصاديا هاماً حتى أواسط القرن الـــ (18)، فكان يضمَنُ مداخيل وافرة من عوائد غنائم السفن وفِدْيات الأسرى المسيحيين. فقد استولى الجزائريون خلال الأعوام القليلة ما بين 1613 و1621 على سبيل المثال على أكثر من 876 سفينة مسيحية، وعشرات الزوارق الأخرى(1)، ووقع في أسرهم حسب أحد الملاحظين بين 500.000 و600.000 أسير مسيحي بين 1520 و 1660، ومن المحتمل حسب أحد الكتاب الأمريكيين أن يكون عدد هؤلاء الأسرى قد بلغ خلال القرن الـــ (18) وحده: بين 200.000 و250.000 أسير مسيحي، مَكّنَ افتداؤُهم الداياتِ وبعضَ الرُّياسِ والتجارِ واليهودِ من جمع ثروات خيالية[2]. لكن الدوافع الروحية التي كانت وراء ذلك الجهاد ضعفت بالتدريج، ليصبح الربح الماديّ هو مبدأه الأساس.

---

[1] Grammont (H.D. De), « Relations entre la France et la Régence d'Alger au 17e Siécle ». in Rev. Af. 1879, p. 137.

[2] جون ب. ولف، الجزائر وأوروبا، ترجمة الدكتور سعد الله (المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986)، ص ص 207، 212.

لذلك اضطرت دول أوروبا والولايات المتحدة إلى إزالة التوتر عن علاقاتها بالجزائر، فعقدت معها خلال القرنين الـــ (17) والـــ (18) معاهدات تفاهم، نصّت غالبا على تقديم تلك الدول إتاوات للجزائر لقاءَ التزامها بعدم التعرض لسفنها، وهدايا كلما عينت قنصلاً جديدا، فرضت عليها الجزائر أن تدفعها كل سنتين بحجة أن القناصل لا يتغيرون في وقت قصير[1]، مما أدى إلى انحسار نشاط الأسطول الجزائري وتضاؤله، إلى أن تلاشى تقريباً في الربع الأول من القرن التاسع عشر.

ويعود انهيار الأسطول الجزائري إلى العوامل التالية:

1. اتفاق كلمة الدول الأوروبية المسيحية على ضرورة التصدّي للجزائر وتحجيم دورها.

2. تقييد الجزائر بمعاهدات شراء سلامة تجارات الدول الأوروبية مقابل بعض الهدايا والغرامات، مما قلّل من نشاطات الأسطول الجزائري فتقلّص عدد قطعه من حوالي 100 قطعة مثلاً سنة 1588[2]، إلى 14 قطعة رئيسية سنة 1825[3].

3. الغارات المسيحية المتكررة على مدينة الجزائر، ومن أخطرها هجوم الأسطول الإنكليزي – الهولندي المؤلّف من 39 بارجة بقيادة اللورد الأميرال إكسموث (Lord Exmouth) في 27 أغسطس 1816، وتمكّن من تخريب قسم من أسوار مدينة الجزائر ومبانيها وموانئها، وتدمير معظم أسطولها.

4. اشتراكه في حروب الدولة العثمانية، وآخرها معركة نافارين (1827) أثناء حرب اليونان التي دُمِّر فيها ما تبقّى من الأسطول.

5. تخلّف صناعة السفن الجزائرية ومهارة الأسطول قياساً إلى التقدم الصناعي الهام الذي أحرزته مثيلاتُها في دول الغرب، والمهارة الفنية التي اكتسبتها الأساطيل الأوروبية.

---

[1] مذكرات وليام شالر، تعريب إسماعيل العربي (، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982)، ص 65.

[2] علي عبد القادر حليمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830 (الجزائر، 1972)، ص 286.

[3] شالر، مصدر سابق، ص 69.

6. الجمود الاقتصادي والانهيار الديمغرافي اللّذيْن شهدهما الجزائر في العقود الأخيرة من العهد العثماني.

مكانة الجزائر الدولية وعلاقاتها الخارجية:

حازت الجزائر إبَّان العهد العثماني مكانةً مرموقة نبعت من تمتُّعها بحكومة جريئة، ومحاربين أشاوس، وقوة بحرية مرهوبة. وقد تدعمت تلك المكانة إلى حدٍّ ما بعد العام 1659 باستقلال القرار السياسي الجزائري عن وصاية الدولة العثمانية، وتحرّره نسبيا من الضغط العثماني الذي كان يفرض بعض القيود على البلاد، ويحدُّ من حيويةِ علاقاتها الخارجية.

وتمكنت الجزائر بفضل ذلك من التصدي للاعتداءات الأوربية، وانتهاج سياسة هجومية أربكت دول أوروبا المسيحية، وأجبرت معظمها على التقرب منها، وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها، وافتداء أمن تجارتها بالإتاوات والهدايا.

لكنَّ اتحادَ كلمةِ أوربا ضد الجزائر في بداية القرن الـــ (19)، واختلالَ التوازن الاقتصادي والعسكري بين الجانبين بفضل الثورة الصناعية وإرهاصاتها[1] أضعف بلادنا إلى حدٍّ بعيد وأرغمها على الانكفاء. -

وقد استقلت السياسة الجزائرية أيام الآغوات والدايات عن الدولة العثمانية و لم يعُد يربطها بها سوى رباطٍ ديني وَصِلَةٍ رمزية، وانحصرت مظاهر السيادة العثمانية عليها في الدعاء للسلطان من فوق المنابر، وفي تَزْكِيَةِ الوالي بعد انتخابه من طرف الديوان الكبير، وبتحصيل المبالغ المالية المفروضة على الإيالة بالتبعية، وحيازة الدولة العثمانية مركزَ الدولةِ ذات الأفضلية، ودعم الأسطول الجزائري للخلافة في حروبها مع الدول الأوروبية. فكان للجزائر عملتُها وأختامُها الخاصة، وحقها في إبرام المعاهدات الدولية، واستقبال البعثات الدبلوماسية.

---

[1] ظهرت الثورة الصناعية في بريطانيا في الثلث الأخير من القرن الـــ 18، وتأخرت في فرنسا إلى حوالي عام 1825.

◈ أما علاقات الجزائر بدول أوروبا فكانت علاقات صراع في الغالب، إلى أن يئست تلك الدول من إمكانية إخضاع الجزائر، فعملت على إبرام معاهدات تفاهم معها تحفظ مصالح الطرفين، وتقدِّم بعض الترضيات المالية للجزائر.

لكن، بدأت تلك الدول وكذلك الولايات المتحدة بالكفّ عن دفع الإتاوات منذ مطلع القرن الـ (19)، خاصة بعدما حققت تفوّقاً عسكريا واضحاً على الجزائر، بفضل التطورات الاقتصادية والتنظيمية التي شهدتها، فتكتلت ضدها وألغت المعاهدات السابقة، وكفَّ معظمها عن دفع الإتاوات والهدايا، وكانت فرنسا والولايات المتحدة السبَّاقتين إلى ذلك. ولم يكن يدفع تلك الإتاوات في حدود العام 1824 سوى السويد والدانمارك والبرتغال ومملكة نابولي ودوقية توسكانيا (التي اشترت السلام مع الجزائر بمبلغ من المال دفعته مرة واحدة)[1].

الأوضاع الاقتصادية:

لم يكن للجزائر في عهد الأتراك اقتصادٌ مبني على أساس سليم يمكن تنميته بخطط ومشاريع زراعية أو صناعية. ولم يشجّع الأتراك أية حركة اقتصادية منتجة، ولم يوظّفوا الثّروات التي جَنَوْها من الصراع البحري ضد المسيحيين ومن الضرائب والجبايات لتطوير البلاد وتنمية أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.. بل اعتبروا الجزائر قاعدةً للغزو وحيازة الغنائم، ومصدراً لتحصيل الضرائب والمغارم، لذلك ظلت غنائم الجهاد البحري (الذي تحوّل في النهاية إلى قرصنة متبادلة مع الغرب) أوّلاً، وأموال الضرائب ثانيا أهم موارد الدولة، يستأثر بها الأتراكُ يكترونها في خزائنهم، وينفقونها في حياة التبذير والبذخ التي كانوا يحيونها هم وميسورو حُضَّر المدن وإقطاعيو الأرياف.

❶. الزراعة:

كانت معاشيّةً متخلفة قليلة الإنتاج عموماً، استعمل فيها الفلاحون أدوات بسيطة وأسمدة وأساليب ري بدائية. أما الأرض فكان أكثرها للعروش والبايليك والأوقاف، وكثير من الأراضي الخصبة كانت مملوكة للمسؤولين الأتراك.

---

[1] شالر، مصدر سابق، ص 64.

وقد فرضت الدولة ضرائب جائرة على الفلاحين والرّعاة، واستخدمت الحملات العسكرية لاستخلاصها. كما احتكرت تجارة المواد الفلاحية، فكانت تشتريها من المنتجين بأسعار مُجحفة لتعيد بيعها للبيوتات التجارية واليهودية وللوكالات الأجنبية التي كانت تجني من وراء ذلك فوائد عظيمة، ما ساهم في تدمير الزراعة في مناطق واسعة، وشيوع الحياة البدوية بالجهات الداخلية، وتحطيم اقتصاد الجزائر وتدهور إنتاجها.

❷. الصناعة:

ازدهرت خلال المئة وخمسين سنة الأولى من العهد العثماني بفضل المهاجرين الأندلسيين الذين استصحبوا مهاراتهم الحرفية التي طوّروها في بلادهم المفقودة. وتمثلت في الصناعات اليدوية التي اشتهرت بها تلمسان (أغطية صوفية)، وقسنطينة (دباغة، سروج، حُلِيّ)، والجزائر (حُلِيّ، أحذية، وشواشي)، ومناطق جرجرة (حدادة، أسلحة، حُلِيّ فضية)، والأطلس الصحراوي (برانس، زرابي، حُصُر)، وغيرها. وقد مَهَرَ فيها على وجه الخصوص بعض المهاجرين الأندلسيين كما ذكرنا، وبعض اليهود. إلى جانب الصناعة المعدنية التي اقتصرت على سبك المدافع، وتحضير البارود بالجزائر وقسنطينة، وبناء السفن الخشبية التي تركزت بميناء الجزائر، وتخصّص فيها الأسرى الأوروبيون.

وقد تدهورت الصنائع تحت ضغط الضرائب المتنوعة، ومنافسة المصنوعات الأوروبية، وقلة الاستهلاك المحلي.

❸. التجارة:

كانت المبادلات الداخلية محدودة، نظراً لضعف الإنتاج، وضيْق الأسواق، وانخفاض الدّخل الفردي، وقلّة المواصلات، وفساد الإدارة. وكانت تجري في الأسواق الأسبوعية والموسمية التي تباع فيها المنتجات الزراعية والحيوانية.

ولم تكن التجارة الخارجية أحسنَ حالاً، لأسباب أهمها: قلّة الإنتاج المحلّي، واحتكارها من قبل الحكومة التي فرضت قيوداً شديدة على التصدير، والدعاية الأجنبية التي أساءت إلى سمعة التجار الجزائريين. وكانت تتم أساسا مع دول أوروبا، ثم مع المغرب وتونس، والأقطار العثمانية المشرقية.

وقد اعتمدت التجارة الخارجية على تصدير المنتجات الفلاحية والمواد الأوّلية كالصوف والجلود والشمع وريش النعام، واستيراد المواد الكمالية والترفيهية كالعطور والأقمشة القطنية والزّلّيج والحرير والمجوهرات، والمواد الغذائية كالسكر والقهوة والتوابل، وبعض المصنوعات كالأسلحة والزجاج والمرايا.

وظلّ الميزان التجاري الجزائري رابحاً إلى أن ارتبطت الجزائر باتفاقيات مع الدول الأوروبية، وتراجع نشاطات الأسطول، فبدأ العجز يطغى عليه، كما يتجلّى ممّا نقله وليام شالر عن سجلاّت التجارة بمدينة الجزائر لسنة 1822؛ إذ بلغت قيمة الصادرات في ذلك العام 273.000 دولار إسباني، والواردات 1.200.000 دولار، والعجز 927.000 دولارا[1].

وقد سيطر عليها اليهود، وحازوا نفوذاً كبيراً بفضل ذلك في أواخر العهد العثماني.

❹. المواصلات:

كانت طرقها بدائية أقرب إلى الدروب، غير مأمونة، أهمها طريق الجزائر – قسنطينة، والجزائر – وهران، اعتمد النقل فيها على البهائم، مما سبّب عزلةَ مناطق القطر عن بعضها، وتواضع الاتصالات والمبادلات.

❺. العملة:

كان للجزائر عملةٌ خاصة: ذهبية، وفضية، ونحاسية، تُضرب بدار السكة بالعاصمة باسم السلطان العثماني، أساسها: السلطاني القديم (3.4 غرامات ذهب خالص)، والسلطاني الجديد (3.187 غرامات ذهب)، والبوجو (متوسط وزنه 10 غرامات فضة)، ونقود نحاسية. وراجت في أسواقها

---

[1] المصدر السابق، ص102.

◈ رسوم الْمَكْسِ على الأسواق في المدن والبوادي.

◈ المصادرات المسلّطة على بعض المسؤولين والوجهاء المغضوب عليهم.

◈ الجزية على اليهود والنصارى.

◈ الاحتكارات، كاحتكار مادة الملح، واحتكار تجارة الصوف، وبيع احتكار صيد المرجان بالسواحل الجزائرية وغيرها.

◈ الإتاوات والهدايا التي كانت تقدمها الدول، وأصبحت رمزية في النهاية.

◈ أما غنائم العمليات البحرية التي كانت مورداً أساسياً، فقد تراجعت منذ القرن الـــ (18) بفعل معاهدات التفاهم مع الدول، ثم لتفوُّق الأساطيل الأوروبية، حتى تلاشت هي وفِدْيات الأسرى المسيحيين قُبيل الاحتلال[1].

وكانت كل هذه الموارد تقريباً تنفق على المسؤولين والموظفين، وجرايات الجُند، وشراء العتاد العسكري وصيانة الأسطول، وترميم المنشآت العسكرية، وتقديم الهدايا الفاخرة للسلطان العثماني. أما المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية العامة، فقد اقتصرت على تلبية احتياجات ومطالب الأقلية التركية الحاكمة. لذلك سارت أوضاع الجزائر المادية والمعنوية من سيئ إلى أسوأ.

وأهم الأسباب التي زادت من تدهور اقتصاد الجزائر في أواخر العهد العثماني:

1. تقييد نشاطات الأسطول بفعل المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع الدول الأوربية ما بين 1616 و1796 لضمان أمن تجارتها في البحر المتوسط مقابل بعض الأموال، مما قلّص عدد سفن الأسطول الجزائري، فانحسر بذلك دخل الجزائر من غنائم البحر انحسارا كبيراً. وعندما بدا ضعفُ أسطول الجزائر للدول الأوروبية والولايات المتحدة، توقفت أكثرها عن دفع تلك الهدايا والغرامات، وكانت الولايات المتحدة في مقدمة الدول التي كفّت في سنة 1812 عن تسديد ما التزمت بدفعه، وهو 24 ألف دولار سنويا، ثم تبعتها كثير من الدول الأوروبية.

---

[1] المصدر السابق، من ص 85 إلى ص 116.

2. ضعف الزراعة نظراً لضيق المساحات المزروعة، واقتصارها في الغالب على الحبوب المعاشية، وبدائية وسائلها وأساليبها، واعتمادها على الأمطار، وتعرُّضها للجفاف وغزو الجراد، وكثرة الضرائب على الفلاحين، مما دفعهم إلى تربية الحيوان التي تُيسِّر لهم التملُّص من جُباة الضرائب الجشعين. ولم تشتهر الجزائر بتصدير المحاصيل الزراعية إلى الخارج في العهد العثماني إلا في بعض السنوات الممطرة التي تختفي فيها آفات الجراد.

3. تقهقر الصناعة وذبولها في القرن الـ (18) - بعد فترة ازدهار نسبي في مطلع هذا العهد - بسبب فداحة الضرائب المفروضة على الْحِرْفِيّين، وانخفاض القدرة الشرائية لسكان المدن بعد تراجع مداخيل البلاد من غنائم البحر.

4. ضعف القوة التجارية الخارجية للجزائر نظراً لضعف الإنتاج المحلي، وعدم ثقة الأجانب في عهود التجار الجزائريين والحكومة الجزائرية، وارتفاع الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات، وفساد جهاز الجمارك المُرتشي، واحتكار الحكومة واليهود تجارةَ بعض المواد الهامة كالحبوب والمنتجات الحيوانية التي كانت تُشترى قسراً من الفلاحين والرُّعاة بأسعار منخفضة جدًّا، خاصة بعد تراجع مداخيل غنائم الأسطول.

كذلك تدهورت التجارة الداخلية لفداحة الضرائب، واختلال الأمن، وضعف المواصلات.

5. انخفاض دخل الخزينة نتيجة لتدهور أنشطة البحر، وتراجع مداخيل الفلاحين والحرفيين (وبالتالي تراجع مورد الضرائب المفروضة عليهم)، وتوقف الدول عن دفع الغرامات، وغير ذلك.

الأوضاع الاجتماعية والثقافية:

❶. عدد السكان:

بلغ عدد سكان الجزائر في مطلع القرن الـ (19) نحو 3 ملايين نسمة، عاش 5 % منهم تقريباً في المدن، كان أهمها حوالي عام 1830:

مدينة الجزائر (نحو 30.000 نسمة)، قسنطينة (نحو 25.000 نسمة)، تلمسان (نحو 12.000 نسمة)، معسكر (10.000)، مليانة (10.000)، وهران (9.000)، عنابة (نحو 7.000؟)، مستغانم (نحو 5.000؟)، المدية (4 إلى 5 آلاف).

أما شرشال (2 إلى 3 آلاف نسمة)، وبجاية (500 إلى 600 نسمة)، ومازونة، وتنس، وجيجل، وسكيكدة، والبليدة، ودلس، وبسكرة، والأغواط، وغرداية، وورقلة.. فكانت أشبه بقرى كبيرة.

وكان معظم سكانها من الحُضَّر الأصليين والأندلسيين، والأتراك، والكراغلة[1]، والوافدين عليها من الجهات الداخلية، وبعض اليهود، والأسرى المسيحيين الذين حُررت بقاياهم عام 1816. واشتغل أكثرُهم بالحِرف والتجارة. بينما عاش 95 % منهم في الأرياف، معتمدين على زراعة ورعي بدائيَيْن في وسطٍ متخلف.

❷. التركيب الاجتماعي:

كان المجتمع منقسما إلى:

أ> طبقة الأسياد من الأتراك:

كانوا بضعة آلاف، أكثرهم بالعاصمة (4.000 عام 1830). بيدهم السلطة والامتيازات والثروة، فكانت جُلُّ أراضي متيجة مثلاً ملكاً للدايات وكبار المسؤولين الأتراك، الذين يسكنون القصور ويؤجِّرون الأرض للأهالي مقابل خُمُسِ المحصول في الغالب. وبلغ مُرَتَّب الداي السنوي 25000 سلطاني (حوالي 75 كيلو ذهب)، ومرتب الخزناجي 15000 سلطاني[2]، وقِسْ على ذلك. وانحصرت العلاقات بينهم وبين الشعب على الجبايات والمغارم وحملات التأديب التي كثيراً ما كانت تؤول إلى سبي السكان وبيعهم، ومصادرة كل ما يملكون.

---

[1] الكوروغلي: معناها الحرفي "ابن العبد" أو "ابن الخادم"، وهو من كان أبوه تركياً، وأمه جزائرية.

[2] حليمي عبد القادر، مرجع سابق، ص 268.

ب> الكراغلة والأندلسيون والأشراف:

وقد شكّلوا ما يشبه طبقةً متوسطة صغيرة، تحظى ببعض النّفوذ والثّراء.

◈ الشعب العريض:

كان مؤلفاً من قبائل منعزلة عن بعضها ومتصارعة، مهمّشاً، مفتقراً إلى موارد العيش الكافية، ويعاني البؤس والحرمان.

ج> اليهود:

تراوحت أعدادهم عموماً بين **20.000 و 30.000 *يهودي***[1]. كان لهم احتكار التجارة، ومنهم الصرّافون، والمكلّفون سكُّ النقود. كما كلّفوا ببعض الأعمال التي قد تكون وضيعة كحمل **الأوساخ**، ودفن المعدومين من المجرمين. وقد جمع بعضهم ثروات طائلة، وعاشوا في العِزّ أحياناً، خاصة في أواخر العهد التركي، وفي الذلّ غالباً.

د>الأسرى المسيحيون:

تركزوا بالعاصمة. وكان منهم بالجزائر أكثر من 25 ألف أسير على الأقل خلال القرنين الأولين من العهد التركي[2]. وارتفع عددهم إلى حوالي 36 ألف أسير عام **1623**، بينهم **3.000** أسير فرنسي[3]. وقد انخفض عددهم تدريجياً إلى نحو 500 أسير في نهاية القرن الـ (18)، ولم يبق منهم سوى 122 أسيراً في العام 1830[4].

وكان عليهم العمل في الحقول، أو في البيوت، أو في ورش صناعة السفن، أو في الحانات..

---

[1] فوزي سعد الله، يهود الجزائر (دار الأمة، الجزائر، 1996)، ص 112.

[2] جون ب. وولف، مصدر سابق، ص 228.

[3] يحيى بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980)، ص68.

[4] عبد القادر حليمي ، ص 260.

❸. التعليم:

كان التعليم الابتدائي مقتصراً على تحفيظ القرآن وقليل من الفقه، ويتم في المدارس (الكتاتيب) التي كان منها 86 مدرسة بقسنطينة، و80 بالعاصمة، و50 بتلمسان عشية الاحتلال؛ وفي الزوايا، والمساجد. وشملت مراحله الثانوية والعليا: الفقهَ والتفسير والتوحيد وعلوم اللغة والفلك والحساب، لتخريج المدرِّسين والأئمة والقضاة، وذلك في الجوامع والزوايا المشهورة بالعاصمة وقسنطينة وتلمسان ومازونة وبلاد القبائل وإقليم مِزاب على وجه الخصوص. وقد أهملت الحكومة التعليم، وتكفّله الشعب بواسطة الأوقاف الإسلامية والتبرعات.

❹. الحياة الدينية:

سيْطرت الطُّرُقُ الصوفية على فهم وممارسة الجزائريين للإسلام. وكان لها دوران؛ دور إيجابي تمثّل في تحفيظ القرآن الكريم، وتعليم مبادئ الإسلام مشوبةً بكثير من البدع والخرافات، ودور سلبي غالبٌ، تمثل في ممارسة الدّجَل والدّروشة، ونشر البدع والضّلالات والخُزعبِلات (الأباطيل)، واستغلال الجماهير.

❺. الأوضاع الصحية:

تردَّت الأوضاع الصحية نظراً لغياب الوعي الصحي، وانعدام المستشفيات ومدارس الطب، وكثرة المستنقعات في بعض الجهات، فانتشرت الأمراض؛ كالسل والجُدَريّ والجرَب وأمراض المستنقعات، والأوبئة؛ كالطاعون الذي أصاب مدينة الجزائر وحدها 18 مرة خلال العهد العثماني[1]، وكانت تأتي على الألوف. وارتفعت نسبة الوفيات، وانخفضت نسبة الزيادة الطبيعية ومعدل الأعمار. وكثيراً ما لجأ الناس إلى السحرة والمشعوذين والزيارات وحمل الأحجبة. ومع ذلك وُجد عديد من الأطباء التقليديين المَهَرة في جبر كسور العظام وطب العيون وغير ذلك.

---

[1] المرجع السابق، ص 274.

وقُصارى القول:

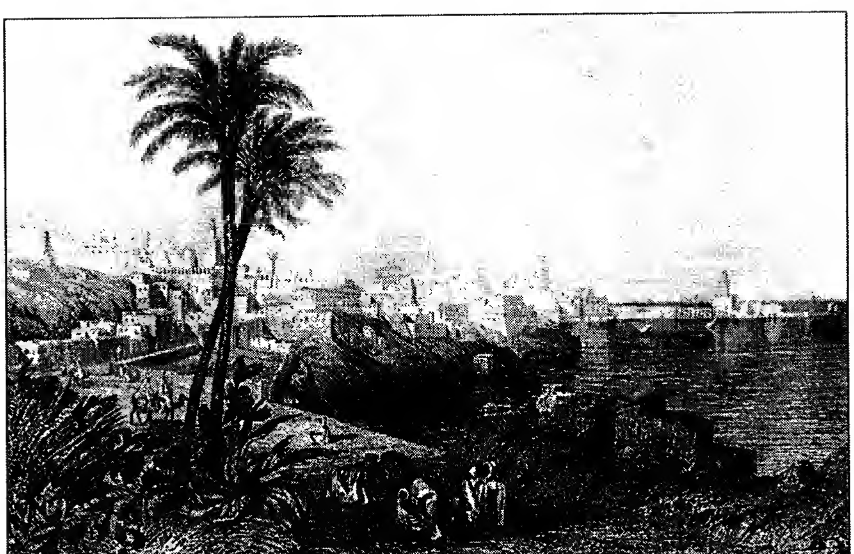
إنّه كان للجزائر أيامَ المجاهدين العثمانيين الصادقين الأوائل الذين حكّموا الشريعةَ، وسوّوْا بين الناس إلى حدٍّ ما قوةٌ لا يُستهان بها، وتمتّعت بازدهار اقتصادي واجتماعي نسبيّ دام قرنين تقريباً. لكنّ فساد وطغيان حكّامها المتأخرين وتطاحنهم على السلطة، وقيامهم بتهميش الجماهير الجزائرية والتّعالي عليها واستغلالها، إضافةً إلى ركود الأوضاع الثقافية والفكريّة وانتشار البدع والخرافات الشنيعة، وتأخُّر البلاد عن ركب الثورتين العلمية والصناعية؛ كلٌّ ذلك وغيره عطّل طاقات الجزائر، وجَمَّد مصادر قوتها، وحالَ دون قيام نهضتها، وعرَّضها لاستهداف الطامعين.



ضاحية باب عزون 1830م



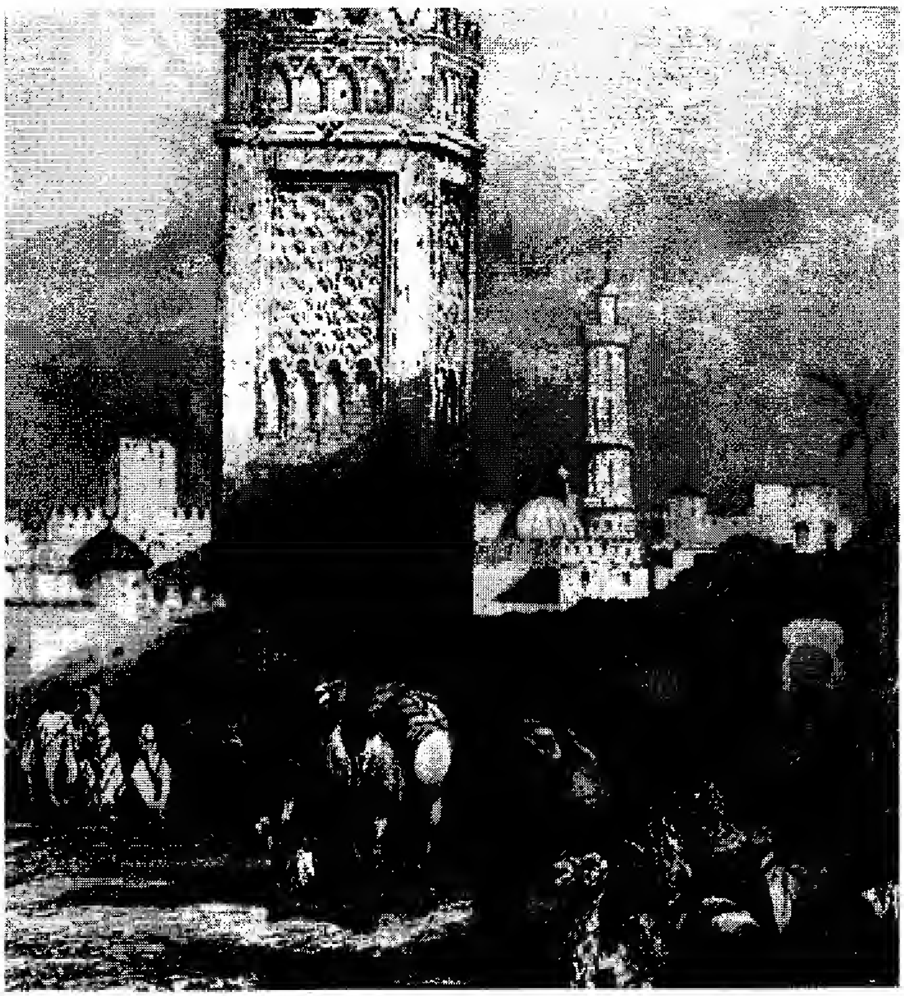
ضاحية حسين داي —العاصمة-



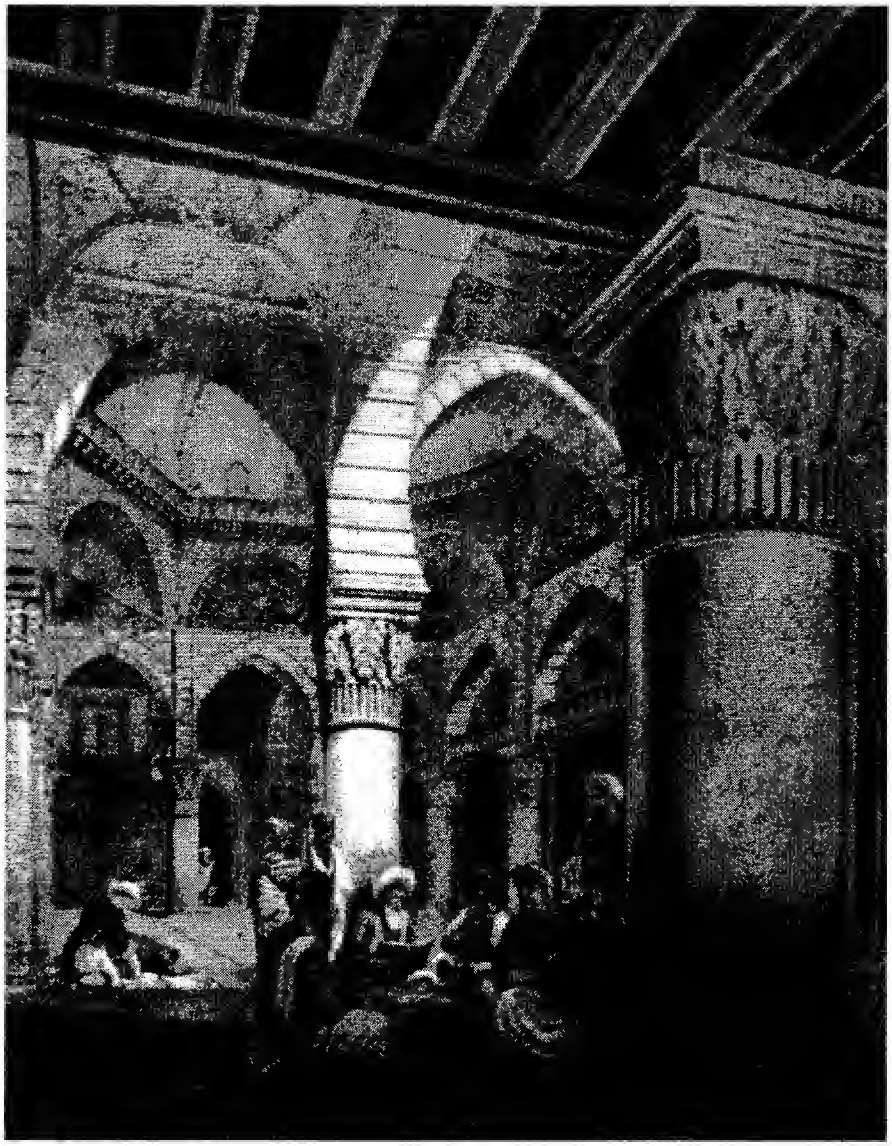
مدينة الجزائر سنة 1843م



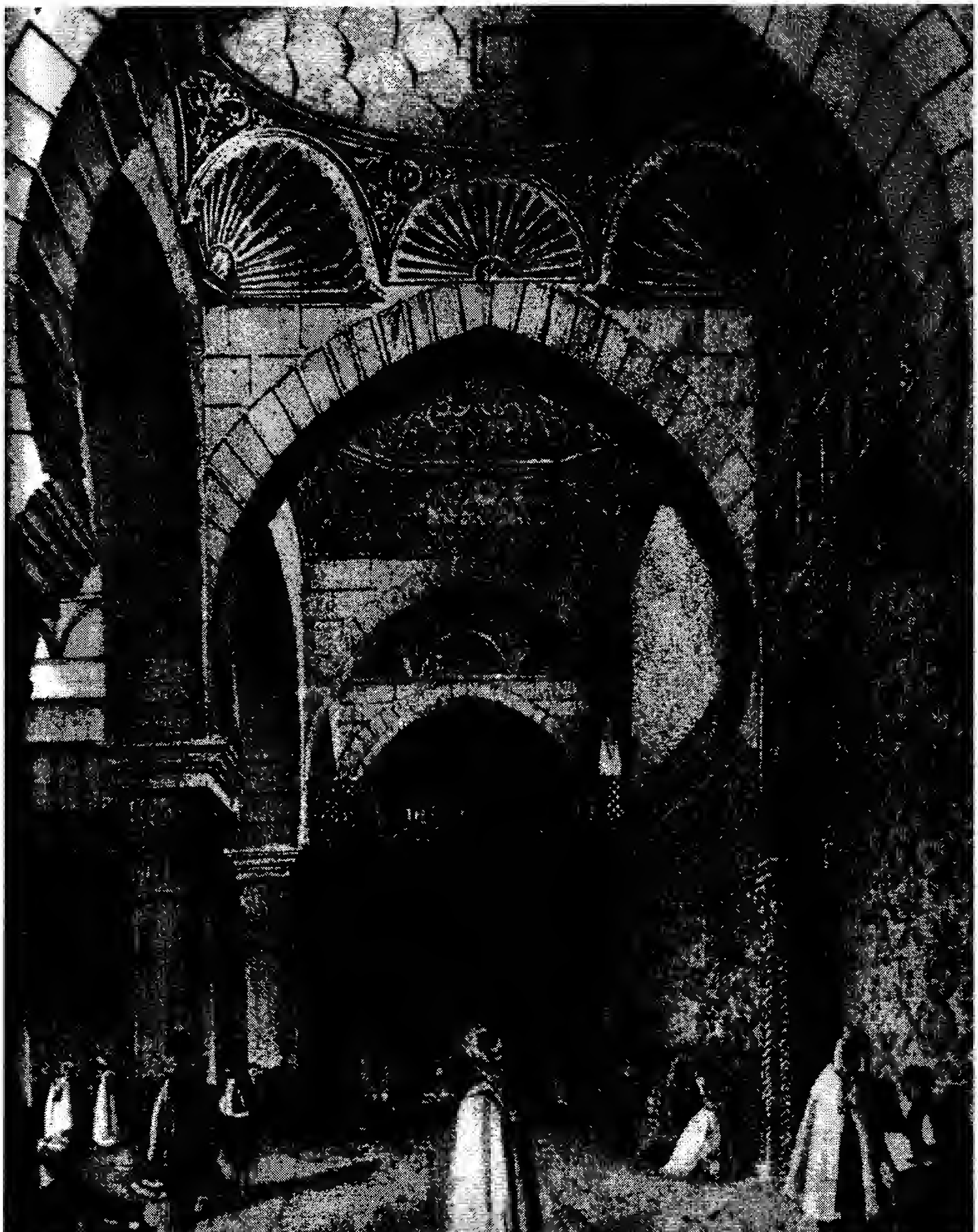
الجامع الجديد، وخلفه الجامع الكبير بالعاصمة



منظر بوابة وهران الرئيسية –1830

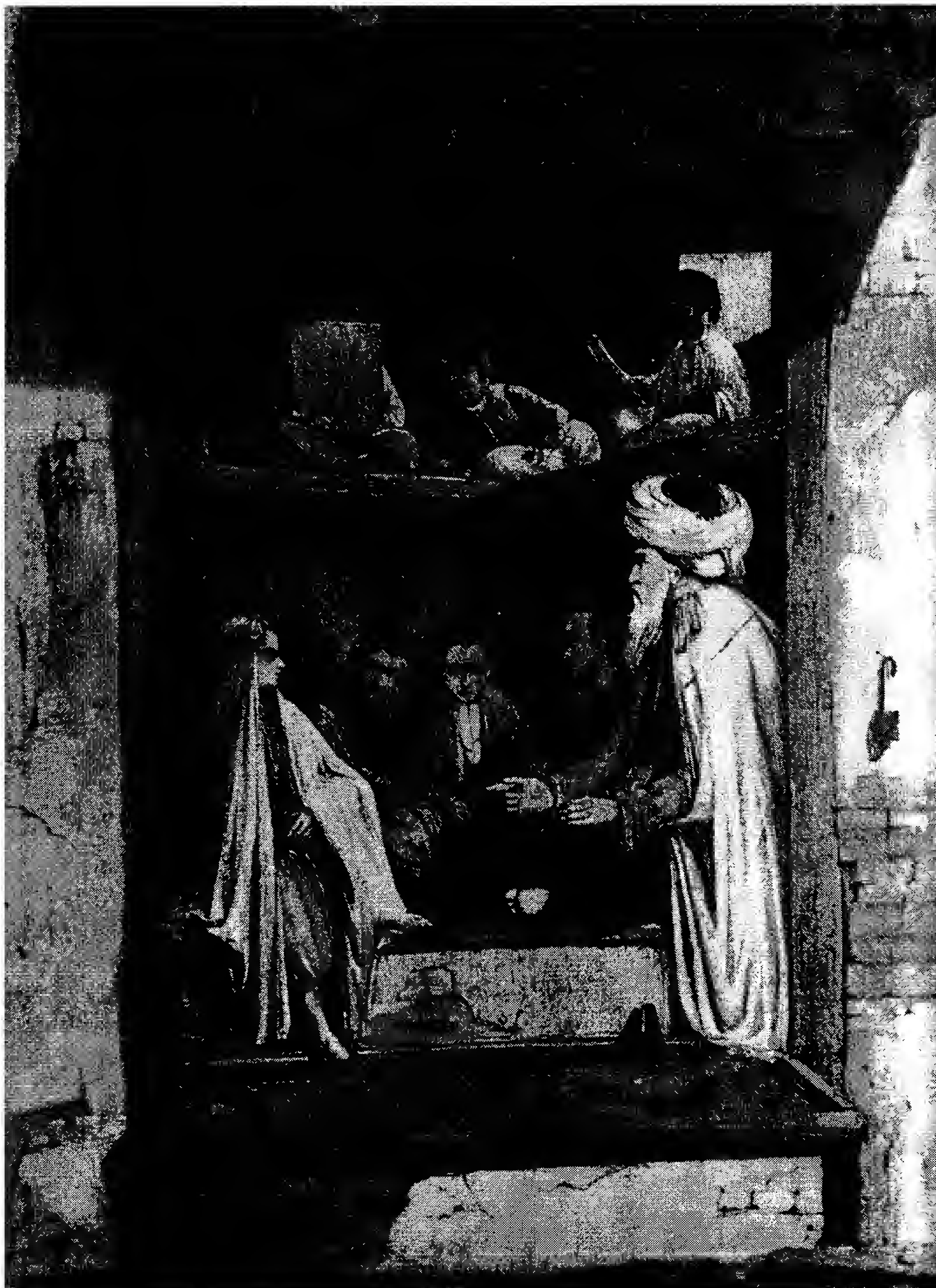


حلقة في أحد الجوامع

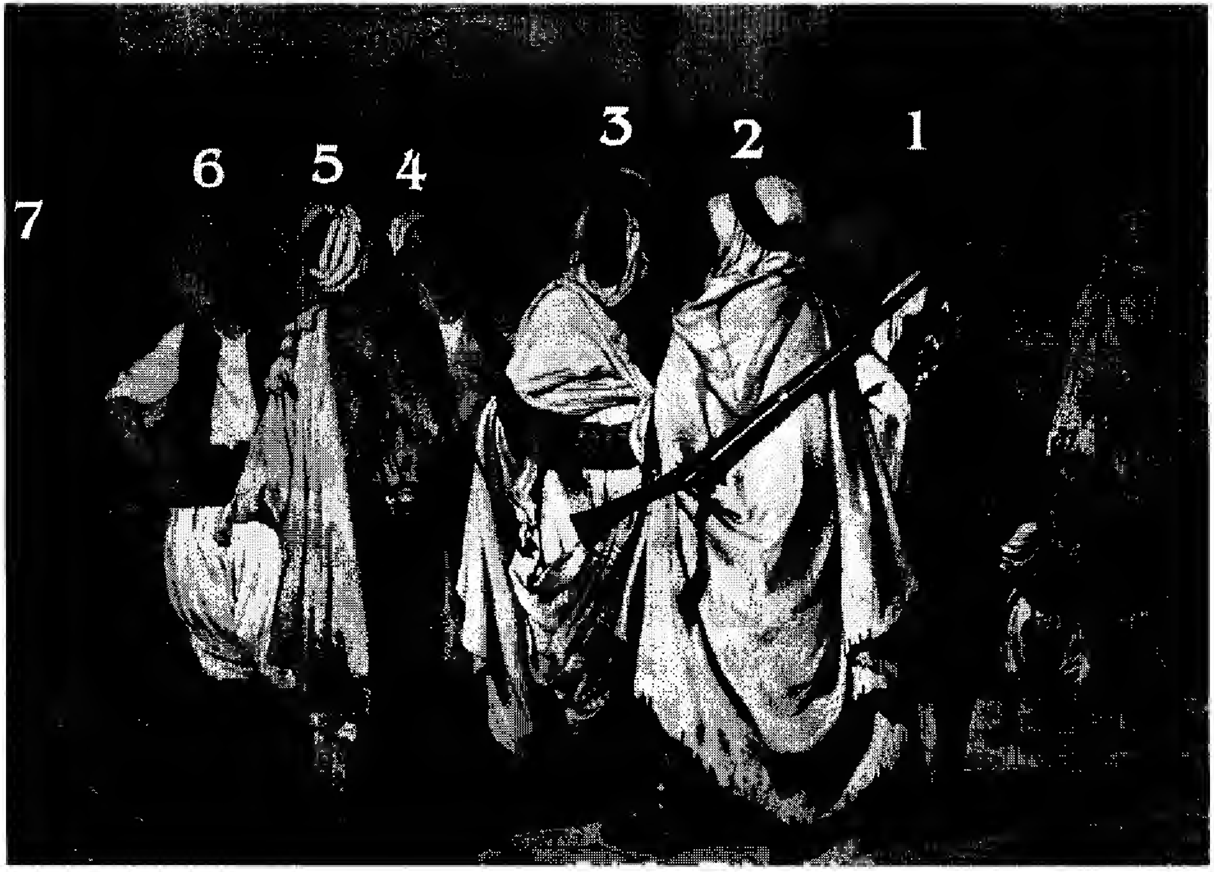


مسجد كتشاوة

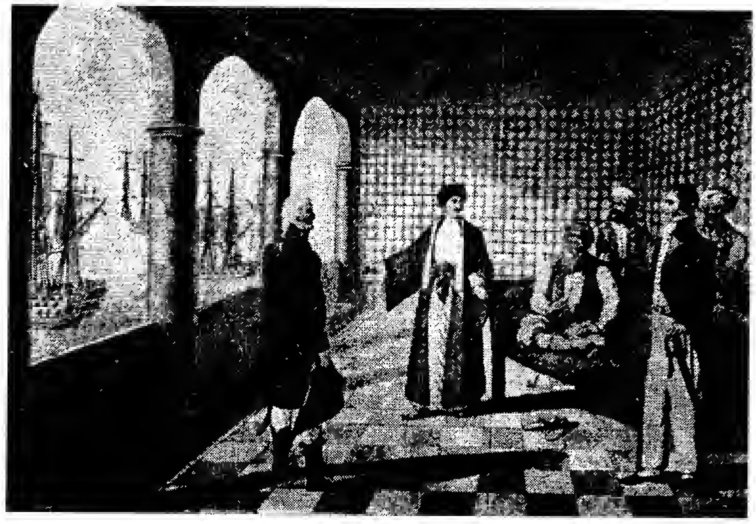
بناه الداي بابا حسن عام 1794



كُتّاب قرآني (مدرسة)

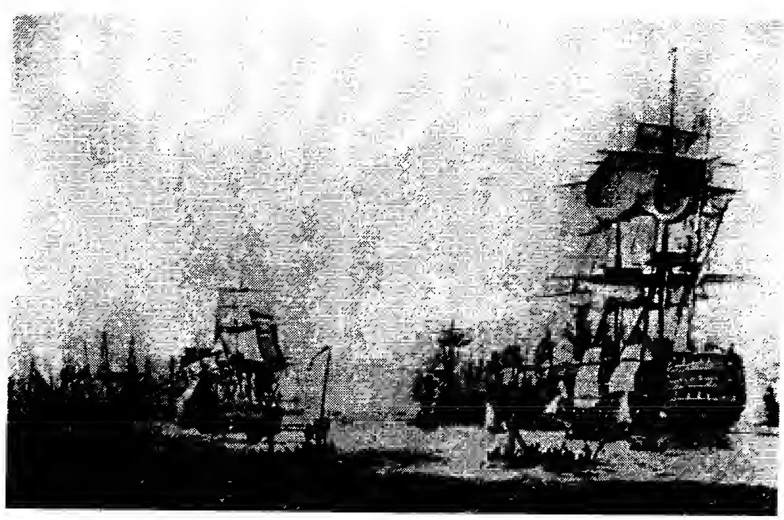


أجناس الجزائر من اليمين: 1- زنجي، 2-أمازيغي (قبائلي)،
3- عربي، 4- و 5- حضري، 6- تركي، 7- يهودي



عمر باشا يفاوض قادة

الأسطول الانكليزي عام 1816



اشتباك الأسطولين الجزائري والانكليزي أمام

الجزائر عام 1816



قلعة القصبة -1830

شهدت حادثة المروحة

الباب الأول

الجزائر في مواجهة الغزو الاستعماري الفرنسي

(1246-1287هـ/ 1830 –1870م)

1. الغزو الفرنسي للجزائر
(1246هـ/1830م)

ظلت العلاقات الجزائرية الفرنسية تتذبذبُ بين التفاهم والتراع لسوء نوايا فرنسا ونزعتها التسلّطية، إلى أن ظهرت قضية الديون المستحقّة على فرنسا لـ "شركة يعقوب كوهين بوخريص (بكري) و بوشناق (بوزناك)" اليهودية- الجزائرية في العقود الأولى من القرن الـ (19)، وكانت قيمتها الأصلية 24 مليون فرنك، هي قيمة حبوبٍ باعها المحتكران اليهوديان: بكري وبوشناق لفرنسا أواخر القرن الـ(18) وبداية الـ(19). وقد نزلت تلك الديون بموجب اتفاقية 28 أكتوبر 1819 إلى سبعة ملايين فرنك.

ولمّا كانت تلك الشركةُ مدينةً للخزينة الجزائرية ولبعض التجار بمبالغ كبيرة؛ فقد حرص الدّاي حسين على استرجاع الشركةِ أموالَها التي بذمّة فرنسا، لاستخلاص الديون الجزائرية التي بذمة تلك الشركة. لكنّ الحكومة الفرنسية امتنعت عن تسديد كامل مستحقّاتها؛ فسوّفت وتماطلت، وقام ساستها بالتآمر مع الشركة اليهودية[1] ومع قنصلها "دوفال" واستخدامهما ضدّ الجزائر، حيث أرسلت تعليماتٍ خاصة إلى ذلك القنصل تأمره باغتنام أيّة فرصةٍ لإيجاد الخلاف النهائي[2]. وبذلك أفضى موضوع الديون إلى أزمة بين البلدين.

وبظهور وتطور أزمة الديون، بلغت العلاقات الجزائرية الفرنسية أسوأ حالاتها. وانتهى الخلاف بغزو عسكري فرنسي للجزائر، في وقت ساءت فيه علاقاتها بأكثر الدول، وفقدت أسطولها في معركة نافارين.

---

1 Henri Garrot, op. cit., PP 446-447.
2 Ibid., P. 648.

الإطار العام للغزو:

❶. الإطار الديني:

فقد كان الغزو الفرنسي حلقة في سلسلة الحروب الصليبية التي شنتها أوروبا المسيحية على العالم الإسلامي، أساسا بسبب الخلافات العقائدية العميقة، والخلاف حول مِلْكية الأراضي المقدسة في فلسطين، وما تشعّب عنهما من صراع على مياه وشواطئ البحر المتوسط.

❷. الإطار السياسي:

يتمثل في اختلال موازين القوى بين أوروبا والعالم الإسلامي لصالح الأولى، وسعي الدول الأوروبية إلى تحقيق المكاسب على حساب الأمة الإسلامية، وتحرير شعوب البلقان المسيحية من الحكم العثماني، ما أثار المسألة الشرقية، وهي تنافس الدول الأوروبية واختلافها حول اقتسام أملاك الدولة العثمانية.

❸. الإطار الاقتصادي:

يتمثل في النمو الاقتصادي المطّرد الذي تحقّق في أوروبا الغربية إثر حركة الكشوف الجغرافية، وظهور الرأسمالية التجارية (المركنتيلية Mercantilism)، وقيام الثورة الصناعية، ما ضاعف من قوة دولها، وزاد من طلبها للمواد الأولية والأسواق التجارية، فزوّدها بأدوات إخضاع الشعوب الإسلامية، وشجعها على الغزو والاحتلال.

دوافع الغزو:

❶. الدوافع البعيدة:

أ> دوافع سياسية:

- تطلع فرنسا إلى التعويض عما فقدته من مستعمرات ومراكز في أمريكا الشمالية والهند وغرب إفريقيا (السنغال) عقب حرب السنوات السبع (1756 – 1763) ضد بريطانيا، وكذلك بعض الأراضي في أوروبا بعد حروب نابليون.

◂ سعي حكومة شارل العاشر الرجعية (1824 – 1830) إلى إلهاء الرأي العام الفرنسي عن مشاكل فرنسا الداخلية بقضيّة خارجية، وتحقيق نصر سياسي على المعارضة الليبرالية، وإبعاد الضباط المشكوك في ولائهم. لذلك سعت إلى توتير العلاقات مع الجزائر لاختلاق ذريعة لغزوها، وأوعزت إلى قنصلها بالجزائر بالسّعي إلى إفساد العلاقات مع حكومة الداي، لِتُقْدِم على عمل قد يتيح لها مبرراً للعدوان.

◂ ضعف قوة الجزائر العسكرية، خاصة بعد تحطّم الأسطول الجزائري في معركة نافارين عام 1827.

ب> دوافع اقتصادية:

◂ تطلّع فرنسا إلى ثروات الجزائر الزراعية والمعدنية وأسواقها التجارية، خاصة بعد انطلاق ثورتها الصناعية حول العام 1825، وهو العام الذي رفعت فيه بريطانيا الحظْر الذي كانت تفرضه على تصدير الآلات الجديدة إلى الخارج، ما سمح لفرنسا بالإفادة منها وتقليدها. وذلك ما يستشفّ ممّا ورد في تقرير وزير الحرب الفرنسي الجنرال كليرمون تونير (Clermont-Tonnerre) إلى شارل العاشر في سبتمبر 1827: " ...توجد مراسي عديدة على السواحل الجزائرية الطويلة التي يعتبر الاستيلاء عليها مفيداً لفرنسا. وتحوي أراضي الجزائر مناجم غنيةً بالحديد والرصاص، وتزخر بكميات هائلة من الملح والبارود. كما توجد في سواحلها ملاّحات غنية. وإلى جانب كل هذه الثروات، توجد الكنوز المكدسة في قصر الداي، وتفوق قيمتها 150 مليون فرنك..."، ومن تصريح وزير الحرب الفرنسي التالي الجنرال "جيرار" (Gérard) فوْر نزول القوات الغازية ببلادنا: "إن هذا الاحتلال يستند إلى ضرورات هامة، ويرمي إلى فتح منفذٍ واسع لتصريف بضائعنا" [1].

◂ طمعها في وضع اليد على خزائن القصبة الطّافحة بالذهب، وقد قدّرها الفرنسيون بعد الاحتلال بـــ 48.7 مليون فرنك ذهبي. والرّاجح أنها لم تكن تقلّ عن 100 مليون فرنك.

[1] أحمد الخطيب، الثورة الجزائرية (بيروت، 1958)، ص 39.

◂ التخلص من تسديد ديونها المتبقية للجزائر.

ج> دوافع دينية:

◂ التعصب الديني لدى أعضاء حكومة البوربون (Bourbon) ذات الترعة المسيحية الكاثوليكية.

◂ تطلع فرنسا إلى تكريس زعامتها للكنيسة الكاثوليكية.

◂ الثأر لملكها لويس التاسع الذي هلك أثناء قيادته الحملةَ الصليبية الثامنة على تونس عام 1270م.

◂ إحياء المسيحية في إفريقيا كما كانت بزعْمهم أيام "القدِّيس" أوغسطينوس (Saint Augustinus)، و"القدِّيس" سيبريانوس (Saint Cyprianus). وذلك ما تطفح به تصريحات وتقارير قادة فرنسا السياسيين والدينيين عَشيَّةَ الغزو، من ذلك تعبير وزير الحرب كليرمون تونير في تقرير إلى الحكومة يوم 14 أكتوبر 1827 عن آماله في تنصير الجزائر بقوله: "يمكننا في المستقبل أن نكون سعداء ونحن نمدّن الجزائريين، أن نجعلهم مسيحيين، لنحقق بذلك نصراً يبدو أنّ العناية الإلهية تعدّه لنا"[1]،

وتصريح الملك شارل العاشر في خطاب العرش يوم 2 مارس 1830: "...إنّ العمل الذي سأقوم به ترضيةً للشرف الفرنسي، سيكون بمساعدة العليّ القدير لفائدة المسيحية كلها"[2]،

وتصريحه أمام مجلس وزرائه بعد نجاح الغزو بالقول: "يجب أن يكون هناك حسن تدبير في العمل على تنصير العرب"[3]، وما قاله الجنرال دوبورمون في خطبة صلاةٍ أقيمت بالقصبة بعد احتلالها في جموع الجيش ورجال الدين المرافقين للحملة: "لقد أعدتم معنا فتح باب المسيحية لإفريقيا، ونتمنى أن يعيد ذلك بعثَ الحضارة التي انطفأت..."[4] وغير ذلك كثير.

---

[1] Charles André Julien, Histoire de l'Algérie Contemporaine (1827-1871) (Presses universitaire de France, Paris, 1964), P. 31.

[2] كتاب الجزائر، أحمد توفيق المدني (المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984)، ص 46.

[3] خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830– 1871 (دار دحلب، الجزائر، 1992)، ص 42.

[4] Gabriel Esquer, La prise d'Alger 1830 (Librairie la Rose, Paris, 1929), P. 360.

د> دوافع اجتماعية:

هي تزايد أعداد سكان فرنسا بفضل تحسُّن ظروف الصحة والحياة، إذْ بلغوا 33 مليونا عام 1830، والبحث عن مجال لإسكان بعضهم.

❷. السبب المباشر:

أما السبب الذي تذرَّعت به فرنسا لشنّ العدوان فهو حادثة المروحة. فقد جرت العادة أن يقوم قناصل الدول الأوروبية الْمُعْتَمَدونَ بالجزائر عَشِيَّةَ عيدِ الفطر بزيارة إكرامٍ وتهنئة للداي بتلك المناسبة. وفي أُمسية عيد فطر سنة 1243 هـ، الموافق 29 أبريل 1827، أبدى الداي للقنصل الفرنسي دوفال (Deval) امتعاضه من تماطل الحكومة الفرنسية بتسديد ديونها للجزائر، واشتكى من عدم اكتراث الملك شارل العاشر وحكومته بالردّ على رسائله واستفساراته المتكررة بهذا الشأن، فكان ردّ القنصل وقِحاً كما ذكر شهود عيان، إذْ وضع يده على مقبض سيفه متحدّيًا، قائلا للداي: "إنّ حكومتي لا تتنازل لإجابة رجل مثلكم".

وتمادى القنصل في استفزازاته وسوء أدبه..وتشعَّبَ النقاش بين الرجلين إلى موضوع السيادة على البحر المتوسط، وخاصة إنكار القنصل حقَّ الجزائر في اعتراض سفن البابا ودوقية توسكانيا اللذيْن كانا في حالة حرب معها، فاشتد غضب الداي من هذه التحاوزات الشائنة بمحضر أركان دولته، وضرب القنصل بمروحته أو منشّته على ما يذكر كاتبان معاصران مطّلعان كانا موجودين بالجزائر العاصمة يومئذ، هما الشريف الزهار، وسيمون بفايفر[1]. وتلا ذلك مهاجمةُ وتدمير المراكز والمستودعات الفرنسية بالقالة.

واعتبرت فرنسا حادثةَ المروحة إهانةً لا يمكن السكوت عنها، فطالبت الداي باعتذار فيه إذلال كبير للجزائر، نصّ خاصة على:

---

[1] راجع مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار (الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980)، ص164، ومذكرات سيمون بفايفر (الجزائر، 1974)، ص ص 33- 34.

◀ تقديم اعتذار رسمي من الداي حسين عما حصل للقنصل دوفال.

◀ رفع العلم الفرنسي على قصر الداي وأبراج وحصون مدينة الجزائر، وإطلاق 100 طلقة مدفعية لتحيته.

وقد رفض الداي الاعتذار، فتصاعدت حدّة توتر العلاقات بين الدولتين. وعمدت فرنسا إلى فرض حصار بحري على مدينة الجزائر ابتداءً من 16 يونيو 1827، بدعوى الانتقام للإهانة المزعومة، وإنقاذ أوربا من ابتزاز القراصنة. ثم شرعت بوضع خطط العدوان، ومنْ ضِمْنها تحريضُ والي مصر المأفون محمد علي في أكتوبر 1829 على غزو الجزائر وتأديب حكومتها مقابل أموالٍ وسفن[1].

وبانتظار الهجوم تلبَّثتْ الحكومة الفرنسية ريثما يُضعف حصارُها الجزائرَ، وترى مَآلَ خطتها الحمقاء بغزو محمد علي باشا للجزائر لتحقيق مصالحها (وقد فشلت لأسباب أهمها اعتراض بريطانيا والدولة العثمانية، وتحفّظ النمسا)، وكذا ترقُّب الظروف السياسية الملائمة للقيام بالغزو. وكان مما أخّر الغزو أيضاً هيمنةُ المعارضة الليبرالية المناوئة للملك وحكومته على مجلس النواب منذ انتخابات 17 نوفمبر 1827.

وفي يوم 31 يناير 1830 قررت الحكومة الفرنسية غزو الجزائر بنفسها، وأقر الملك ذلك بمرسوم 7 فبراير، ثم قامت بحلّ مجلس النواب المعارض في 16 مايو 1830، تمهيداً لانطلاق الحملة دون عراقيل.

سير عمليات الغزو:

انطلقت الحملة الفرنسية من ميناء طولون (Toulon) يوم 25 مايو 1830 بقيادة وزير الحرب المارشال دوبورمون (De Bourmont)، وضمَّت 37617 رجلا، و 4000 حصان، و 154 مدفع ميدان وحصار زيادة على مدافع الأسطول، و 675 سفينة، منها 103 سفن حربية، و 572 سفينة شحن، ووصلت إلى شبه جزيرة سيدي فرج (25 كم غربي العاصمة) مساء يوم 23 ذي الحجة

[1] Cf. Darcy(J), France et Angleterre, Cent années de rivalités coloniales,(paris, 1904) p. 68-99.

13/1245 يونيو. وبدأ الإنزال من الغد دون مقاومة، طبقاً لخطة المهندس العسكري الفرنسي الكولونيل بوتان (Boutin)، التي وضعها بتكليف من نابليون عام 1808، وقضت بأنّ أَنْجَعَ طريقةٍ لأخذ الجزائر هي النزول بسيدي فرج، ثم مهاجمة المدينة برًّا من ناحية الجنوب لعلمه بإهمال الأتراك التحصينات البرية، واكتفائهم بالدفاعات البحرية القوية.

واحتشد في مواجهة الغزاة بسطاوالي (اسطاوعلي، أو سطح الولي 5 كلم إلى الشرق من سيدي فرج) أكثر من 50.000 مقاتل جزائري من الأتراك والكراغلة والزواوة (القبائل) والعرب والمزابيين بطريقة تفتقر إلى التخطيط والتجهيز والنظام. وأخفق قائد القوات الجزائرية صهر الداي: الآغا إبراهيم في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيقاف الغزاة ودحرهم لِحُمقه وأَفَنِه، فقاتل الجزائريون بطريقة فوضوية، حيث هاجموا ليلةَ 27 ذي الحجة 19/1246 يونيو 1830 القوات الفرنسية المحتشدة بسيدي فرج لكنهم هُزموا، وتقهقروا إلى سهل اسطاوالي، أين دارت معركة عنيفة أسفرت عن هزيمة ثانية للقوات الجزائرية، فقدت فيها الآلاف من رجالها، ومدفعيتها، وقسمٍ من أسلحتها وبارودها، وتفرقت إثرها قوات القبائل إلى أوطانها، بينما لم تتجاوز خسائر الفرنسيين حسب بعض مصادرهم 409 قتلى حتى 5 يوليو 1830.

وزحفت القوات الغازية على العاصمة بصعوبة، إلى أن حاقت يوم 4 يوليو بـــ "برج مولاي الحسن"[1] الواقع على كدية الصابون بحي الثغرين (Tagarins) على مسافة 1700 متر من القصبة العليا ويشرف على العاصمة، وهو الحصن الوحيد الذي كان يحمي المدينة من الجهة الجنوبية والجهات البرية بصورة عامة، وسلطت عليه نيرانا شديدة، فنسفه وزير المالية- الخزناجي- بعدما عجز الأتراك عن الاحتفاظ به، لئلاّ يستخدمه الفرنسيون لقصف العاصمة. فانفتحت طريقها بذلك أمام الغزاة، وغدت في متناول أيديهم.

---

[1] سمّاه الفرنسيون أثناء الغزو "حصن الإمبراطور" Fort L'Empereur ، اعتباراً لبعض الزيادات التي أدخلها الإسبان في هذا الحصن أيام حملة شارلكان حسب عبد الرحمان الجيلالي، بينما يرى جمال قنان أنّ الموقع لم يشهد إبّان تلك الحملة سوى إقامة معسكر إسباني من الخيام.

حاول وُجهاء العاصمة الاتفاق مع الفرنسيين على حلّ وسط، لكنّ هؤلاء أصرّوا على استسلام العاصمة، وفرضوا شروطهم من موقع القوة. وتمثلت أهم تلك الشروط في تسليم العاصمة مقابل ضمان حرية وسلامة الداي وسلامة ثروته الخاصة، والسماح له بالذهاب حيث شاء، واحترام الديانة الإسلامية، وحريات السكان وأملاكهم وتجارتهم وحرفهم ونسائهم.

واضطر الداي إلى قبول الشروط الفرنسية، ووقّع وثيقة الاستسلام يوم 14 محرم 5/1246 يوليو 1830، وذهب إلى نابولي بإيطاليا بعدما رفض البريطانيون السماح له باللجوء إلى مالطة. فدخل الغزاة مدينة الجزائر في ذلك اليوم، وقاموا يوم 15 يوليو الموالي بعمليات سلبٍ ونهب وحرق وتقتيل مناقضة لشروط اتفاقية الاستسلام، ورحّلوا الأتراك منها يوم 20 يوليو إلى إزمير.

وقد ندب الشاعر الشعبي "عدّة بن بشير" مصير العاصمة بقصيدة طويلة من الشعر الملحون عنوانها "فرّج يا خالقي ودبّر"، يقول فيها:

ومفاتيح البلاد وصْلوه[1] في أمان ... من عند اكبارهـا المغـادر[2]

تنعّم ببروجها وعمـد للبنيـان ... صابوها[3] عاتقة[4] امـشهّر[5]

اعلام السلطان انزل بعد الطّغيان ... بالقـصبة فـاز جُنـد كـافر

ويصوّر شاعر آخر يدعى الشيخ عبد القادر احتلال العاصمة بقصيدة طويلة من الملحون فيقول:

بالحمد نبدا ذا القصة ونعيدها ... استغفروا وتوبوا يا مسلمين

---

1 أي إلى المحتل الكافر.

2 المغادر: الغادرين.

3 صابوها: وجدوها.

4 عاتقة: عذراء.

5 امشهر: كالعروس.

***

مـــــن درا يـــــا فــــــضلا   حـــــسراه وينـــــها مزغنّـــــه !

ســـــلطانة المـــــدن جملـــــة   ولاّت غـــير في يـــد اعـــــدانا

ولاّت للنّصارى شينين الدين[1]

أسباب الهزيمة:

تتمثل أهم أسباب هزيمة الجزائريين أمام الحملة الفرنسية في الآتي:

1. فساد واستبداد الفئة الحاكمة التركية ومساهمتها الفعّالة في تعطيل كافّة الطاقات الحيّة الجزائرية بواسطة احتكار السلطة والثروة وسوء استخدامهما، واضطهاد الرعيّة، والتنكيل بالعلماء والمصلحين والأحرار، وتهميش الكفاءات..حتى كان الانكشارية أنفسهم يدعون قبيْل الغزو بالنصر للفرنسيين لكثرة الخدمة عليهم بزعمهم.

2. فساد الداي حسين (1818-1830) واستبداده: يتجلّى ذلك في ارتشائه، وحبه للهدايا، وبنائه حارةً للزنا (الدعارة) بالعاصمة[2]، ومنحه اليهود احتكار المتاجرة بالحبوب والزرع مع الخارج[3]، وانعزاله عن الناس، واشتداد ظلم الأتراك للجزائريين في عهده، وأمرِه عام 1828 بخنق قائد الجيش السابق الآغا يحي (قريب حمدان خوجة)، الذي تصفه المصادر بأنه أَكْفَأ قائد عسكري عرفته الجزائر في عهدي الآغوات والدايات، وإسناده قيادة الجيش إلى صهره (زوج ابنته) الظالم، وثقته الزائدة بقوته حسب شهادة حمدان خوجة[4]، وعدم استعداده الكافي لمواجهة الغزو الفرنسي، وغير ذلك من الرزايا.

---

[1] أنظر الملحق (2).

[2] المصدر السابق، ص 144.

[3] عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام (: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1415هـ/1994م) ج 3، ص 343.

[4] Procès verbaux et rapports de la commission d'Afrique (De l'imprimerie Royale, Paris, 1834), P. 58.

3. إسناد القيادة العامة لصهر الداي الظالم المُترف إبراهيم آغا، الذي يصفه الشريف الزهار بأنّ "مثله مثل الحمار، لا يعرف إلاّ الأكل والنكاح..." [1]. وقد ارتكب ذلك القائد أخطاء قاتلة؛ فلم يُعِدَّ الدفاعات الكافية عند سيدي فرج، ولم يحاول التصدي بحزم للفرنسيين حَالَ نزولهم إلى البرّ حيث كان ممكناً هزيمتهم لإنزالهم الرجال قبل المؤن والمدفعية في ظل رياح معاكسة لسفنهم أيام 14 و 15 و 16 يونيو، خاصة وأن قوات بايليك الغرب بقيادة خليفة الباي حسن لم تكن بعيدة من هناك، كما أنه لم يوزِّع المكافآت المرصودة للمقاتلين الذين يأتون برؤوس الأعداء، ولا المؤنَ والذخائر الكافية على رجال القبائل التي هبت للجهاد.

4. اختلال ميزان القوة المادية والبشرية والتنظيمية لصالح الفرنسيين:

فقد ضمت الحملة الغازية نحو 37 ألفاً من القوات عالية التدريب والخبرة، محكمة النظام والانضباط، يدعمها 72 مدفع ميدان، و82 مدفع حصار، و1870 مدفعاً مركّبا في سفن الأسطول. بينما لم يتجاوز تعداد القوات الجزائرية التي كانت موجودة في معسكر سطاوالي صبيحة المعركة حسب الباحث جمال قنان: 30 ألف رجل فقط [2]، يفتقرون إلى التدريب والانضباط مقارنة بالفرنسيين، وإلى المدفعية التي تركت في حصون العاصمة، أما القليل الذي كان في سطاوالي فقد تمّ تدميره يوم 14 يونيو بقصف مدفعية الأسطول الفرنسي، فضلاً عن نقص ذخائر المقاتلين.

5. إعراض الآغا إبراهيم عن خطة أحمد باي، التي نصّت على إطالة أمد الحرب، بعرقلة الإنزال الفرنسي، ثم الانسحاب غرباً نحو وادي مزفران في حالة تحقّق الإنزال. ومن هناك يقوم الجزائريون إما بمهاجمة مؤخرة العدو وقطع طريق اتصاله الاتصال بمراكبه إذا تقدّم نحو العاصمة، أو باستدراجه بعيداً عن مدينة الجزائر لاستنزافه وإحباط خطته إذا قرر تعقّب القوات الجزائرية غربا، خاصةً أنّ الفصلَ كان صيفاً حارًّا ليس من اليسير على الفرنسيين تحمّله طويلا [3].

---

[1] الزهار، ص 163.

[2] قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جمال قنان (منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994)، ص 99.

[3] مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، ترجمة محمد العربي الزبيري (ش.و.ن.ت، الجزائر، 1981)، ص ص 13 و 14.

ردود الفعل الدولية والإقليمية:

❶. موقف الدولة العثمانية:

كانت الدولة العثمانية منشغلة بثورة اليونان وتهديدات روسيا حتى معاهدة صلح أدرنة في سبتمبر 1829، ثم بتهديد محمد علي منذ العام 1831، ولم يكن لحكامها الإرادة السياسية الكافية لمواجهة فرنسا، كما كانت ساخطة أيضا على حكومة الداي، فلم تدافع عن حقوقها السيادية (ولو الإسمية) على الجزائر، ولم تستجب لاسترحامات سكانها على لسان حمدان خوجة، وأحمد باي، والأمير عبد القادر المتكررة[1]. وأحجمت حتى عن تقليد أحمد باي منصب باشا الجزائر خوفاً وهلعاً من فرنسا. واكتفت بالمبادرات الهزيلة الصورية التالية لمنع فرنسا من احتلال الجزائر، ثم لمحاولة استردادها بعد الاحتلال:

- حاولت التوسُّط بين الجزائر وفرنسا لحلّ النزاع بينهما، فأرسلت المفتي السابق الحاج خليل أفندي إلى الجزائر في نوفمبر 1829، فلم يُوَفَّقْ. ثم أرسلت الأميرال طاهر باشا للوساطة ثانية في أبريل 1830، لكنه فشل بدوره لمنع السلطات التونسية دخوله إلى الجزائر برًّا، وعدم سماح قائد الحصار الفرنسي له بالنزول بميناء الجزائر، ما اضطره للذهاب إلى طولون للمفاوضة[2]. وفي طريقه إليها قابل في 26 مايو الحملة التي كانت متوجهة لاحتلال الجزائر. وقد احتجز الفرنسيون طاهر باشا في طولون إلى أن حققوا هدفهم. وبذلك تخلّت الدولة العثمانية عن قائد أسطولها في حرب اليونان، ولم تقدم مجرّد احتجاج على خرق الفرنسيين لأبسط قواعد العُرف الدبلوماسي[3].
- أما بعد الاحتلال، فقد ناشدت الحكومة الفرنسية سحب قواتها من الجزائر مراراً.

---

[1] أنظر: عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (تونس، 1985)، ص 114، و ص ص 135- 139.

[2] أرجمنت كوران، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827-1847، ترجمة عبد الجليل التميمي (تونس، 1974)، ص 37.

[3] إسماعيل العربي، العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982)، ص 257. ومصادر أخرى.

◀ ثم حاولت اسْتِعْدَاءَ بريطانيا على فرنسا، وجرّها إلى الضغط عليها لإرغامها على الانسحاب من الجزائر، كما حاولت كسب مشاعر روسيا والنمسا. لكنها لم تَجْنِ من ذلك شيئاً نظراً لتسليم الدول الأوربية بالأمر الواقع في الجزائر.

◀ أمّا المحاولة شبه الجادة الوحيدة التي بذلتها الدولة العثمانية لاسترداد الجزائر، فتمثلت في التخطيط لإرسال قوة بحرية إلى تونس في صيف 1837 لتقوية مركزها هناك، والاتصال بأحمد باي. لكن السلطان أصدر أوامره إلى قائد الأسطول بأن يلازم ميناء طرابلس ولا يقترب من تونس، جُبْناً عن ملاقاة الأسطول الفرنسي الذي خفّ لمواجهة السفن العثمانية.

❷. مواقف الدول الأوروبية[1]:

أيّد معظمها العدوان، و لم تعارضه سوى بريطانيا، وتحفظت منه إسبانيا.

◀ موقف روسيا:

أيدت الغزو بلا تحفّظٍ، ودعمته بمهندسين عسكريين، وصرّحت بأنها تنظر بعين الرضا إلى احتفاظ فرنسا بمركز قوي في الجزائر لصيانة أمن الملاحة في البحر المتوسط، لأنها رأت في ذلك تقليلا لاهتمام فرنسا بالشرق والبلقان: محطّ أنظار روسيا، كما أملت أن تحظى بدعم فرنسا لأطماعها في الدولة العثمانية، وتهديد المصالح البريطانية في البحر المتوسط.

◀ موقف النمسا:

رغم ميل مستشارها مترنيخ إلى موقف بريطانيا، وإلى استقرار الأوضاع القائمة في أوروبا، إلا أنه كان يميل وحكومتَه إلى تحويل اهتمام فرنسا إلى التوسع خارج أوروبا، كما كان عليها مجاراةُ حليفتيه روسيا وبروسيا في تأييد الخطوة الفرنسية، فقبلت النمسا بالأمر الواقع.

[1] Cf. Charles André Julien, op. cit., PP. 60-62.

◄ **موقف بروسيا:**

أيدت الغزو وعرضت خدمات ضباطها على فرنسا لتُضعف اهتمامها بالمسائل الأوروبية خاصة منطقة الراين، ولعدم اهتمامها هي بالبحر المتوسط، فضلا عن وقوعها تحت ضغط حليفتها روسيا.

◄ كما أيَّدَ الغزوَ وهنّأ فرنسا على نجاحه كلٌّ من السويد والدانمارك وهولندا والولايات المتحدة؛ وكذلك البابا بيوس الثامن في روما وسمح لفرنسا باستخدام موانئه، ومملكة نابُلي وصقلية التي سمح ملكها فرانسوا الأول للتجار بتزويد الحملة الفرنسية بالسفن التي تحتاجها.

◄ **موقف إسبانيا:**

تحفّظت من الغزو لاعتقاد بعض أوساطها السياسية والعسكرية بأحقّيتها في احتلال القطاع الوهراني من الجزائر، نظراً لوجودها السابق بوهران والمرسى الكبير لما يقرب من ثلاثة قرون، ولارتباطها باتفاقية تجارية مفيدة مع الجزائر، وحرصها على الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع بريطانيا. لكنّ ذلك لم يمنعها في سياق مناصرة الرأي العام الأوروبي لعملية الغزو من السماح للحملة الفرنسية بالتوقف بجزر الباليار للتّموّن وإقامة مستشفيات بميناء ماهون (Mahon)، واستئجار عدد من سفن الشحن الإسبانية.

◄ **موقف بريطانيا:**

كانت بريطانيا الدولة البحرية والاستعمارية الأولى، فخشيت أن يهدد الغزوُ تَفَوُّقَهَا ومصالحَها في حوض البحر المتوسط، فعارضته واحتجت عليه. لكنها امتنعت عن القيام بأي عمل لإعاقته أو إجبار فرنسا على الانسحاب لتوقُّعها انهزامَ الفرنسيين في الجزائر، ورهان بعض ساستها على أنّ فرنسا متى تورّطت وغدت مهدّدة بهزيمة؛ ستلتمس من بريطانيا التدخل لمساعدتها، وعندها تصبح بريطانيا سيدة الموقف[1]. وكذا لعدم وجود نيّة لدى حكومتها بخوض حرب ضد فرنسا بسبب الجزائر.

---

[1] Cf. Darcy, op. cit., PP 104-105.

لذلك اتسمت سياسة بريطانيا تجاه الغزو الفرنسي بالميوعة والانتهازية، فاكتفت بمطالبة فرنسا بعدم تثبيت نفوذها بالجزائر، وقنعت بوعد شخصي من شارل العاشر بأن فرنسا لا تنوي الاحتفاظ بالجزائر بعد النصر[1]، وبوعد مماثل من حكومة بولينياك[2]، وبانتظار هزيمة الفرنسيين. فلما خابت تلك التوقعات وسقطت قسنطينة بأيديهم عام 1837، سارعت إلى الاعتراف سراً باحتلالهم للجزائر، مقابل احترامهم سيادة كلٍّ من تونس والمغرب[3]. ثم كشفت عن موقفها ذاك منذ العام 1842 بعدما تمكّن الفرنسيون من تحقيق مكاسب وانتصارات عسكرية هامة، وإلحاق أضرار بالغة بدولة الأمير.

❸. موقف دول الجوار:

أ> موقف تونس:

أيّد حكامُها العدوانَ الفرنسي بخلاف الشعب التونسي، وموّنوا الحملة الفرنسية بالماشية، ومنعوا تهريب البارود من طبرقة إلى قسنطينة، وأرسلوا وفدا لتقديم التهنئة لدوبورمون[4]، حاولوا بَسْطَ حمايتهم على قسنطينة بالاتفاق مع القائد العام الفرنسي الجنرال كلوزيل (Clauzel) في أواخر العام 1830.

ولملْءِ الفراغ الذي تركته استقالة باي وهران؛ عمد كلوزيل إلى الاتفاق مع باي تونس في 4 فبراير1831 على وضع وهران تحت الحماية التونسية مقابل ضريبةٍ سنوية تدفعها تونس إلى سلطات الاحتلال. وقد رحّب السكّان في البداية بالقوة التونسية التي حلّت بوهران وقوامها 550 رجلا، لكنهم سرعان ما قلبوا لها ظهر المِجَنِّ بعدما أقدمت عليه من سلب ونهب وأعمال وحشية في مدينة مستغانم وضواحيها. وقد أدى رفض الحكومة الفرنسية لمبادرتي كلوزيل إلى إحباط هاتين الاتفاقيتين،

---

[1] Ibid., P. 118.
[2] Jean Serres , op. cit., P. 192.
[3] Ibid., P. 193.
[4] Charles André Julien, op. cit., PP. 38-39.

و اضطرار باي تونس إلى سحب جنوده من وهران في 22 أغسطس 1831، والتّخلي عن أحلامه التوسعية الحمقاء بالجزائر.

ولم يتورّع حكام تونس عن مواصلة تأييدهم للغزاة وعدائهم السافر للمقاومة الجزائرية، فحاولوا زعزعة مركز أحمد باي، وحجزوا مدافع أرسلتها الدولة العثمانية إليه في ربيع عام 1837، وعارضوا الأمير عبد القادر، وما إلى ذلك من الأعمال الخيانية الكثيرة.

ب< موقف المغرب:

التزم سلطانه عبد الرحمان الحياد على نقيض شعبه الذي كان مع الجزائر. وعندما عرض عليه أعيان تلمسان أن يبايعوه ويدخلوا في حكمه مرتين في أغسطس، ثم في سبتمبر 1830 على التوالي، لبّى نداءهم في المرة الثانية، وأوفد ابن عمه علياً بن سليمان ذي الـــ15 عاما! أميراً على البلاد تحت وصاية عامل وجدة، فاتّخذ من تلمسان عاصمة، وعمل على استمالة القبائل وبسط نفوذه. لكن هذا الوالي فشل في مهمته لاصطدامه بالكراغلة وقسم من قبائل الدوائر والزّمالة التي مردت على النفاق، والموالية للأتراك ثم للفرنسيين؛ فأمره السلطان بالعودة إلى المغرب في 8 مارس 1831.

وفي 3 أغسطس 1831 عيّن السلطان عبد الرحمان محمد ابن الحمري خليفةً له على تلمسان، فدخلها يوم 16 الموالي، وحاول عبثاً ضمّ وهران في أكتوبر التالي. ثم استقر بمعسكر، وأخذ يركز النفوذ المغربي؛ فجبى الأموال، وعيّن العمّال في الأنحاء، وبعث الدّعاة إلى الجهات الشرقية، وأمر بقراءة خطبة الجمعة باسم سلطان المغرب، فبلغ نفوذه مليانة والمدية.

لكنّ هذه التطورات لم ترُق فرنسا، فعمدت إلى تهديد السلطان والضغط عليه إلى أن رضخ فسحب ممثّله، وتخلّى عن ادّعاءاته بشأن السيادة على تلمسان في أبريل 1832، وترك الجزائر وحدها أمام الغزاة، وذلك رغم مناشدة الجزائريين له بالتحالف لمواجهة المعتدين.

ردود الفعل الوطنية الأولية:

1. محاولة الداي حسين الاتصال بأحرار الجزائر وتنظيم المقاومة من منفاه في نابولي! ومنها انتقل إلى باريس لمقابلة ملك فرنسا لمناشدته الوفاء بالتعهدات التي تضمنتها وثيقة الاستسلام بحماية أملاكه الخاصة وغير ذلك. ولما رفض الملك مقابلته اتجه إلى مدينة ليفورن بإيطاليا، ومن هناك جدّد اتصالاته بالأحرار الجزائريين إلى أن طرد من إيطاليا نتيجة ضغوط الحكومة الفرنسية عام 1833، فهاجر إلى الإسكندرية، وبها توفيّ عام 1838 عن 73 سنة.

2. قيام المثقف والكاتب السياسي الجزائري وأحد رواد الحركة الوطنية: حمدان بن عثمان خوجة (1189- 1255هـ/ 1775- 1840م) بنشاط سياسي مكثّف تمثّل في تأسيس هيئة دفاع عن الجزائر أو حزب للمقاومة، وشهادته أمام "اللجنة الإفريقية" التي أوفدتها الحكومة الفرنسية للتحقيق في أوضاع الجزائر عام 1833، وتقديم عرائض إلى السلطات الفرنسية بالجزائر وفرنسا طالب فيها بإنصاف الجزائريين وجلاء قوات الاحتلال.

وقد انزعجت السلطات الاستعمارية من تحركات الرجل ورفاقه، فأخرجتهم من الجزائر سنة 1833، فواصلوا نشاطهم بباريس وغيرها من العواصم بكتابة المقالات الصحفية والنشرات، وتقديم عرائض للسلطات الفرنسية، ومراسلة الزعماء والحكومات، كمراسلة حمدان خوجة السلطان محمود الثاني في 29 ربيع الأول 16/1249 أغسطس 1833، ووزير الحربية الفرنسي في 5 أكتوبر 1833، والباب العالي في 23 محرم 1/1250 يونيو 1834، وملك فرنسا لوي فيليب في 19 يونيو 1835[1]. وانتهى المطاف بحمدان خوجة إلى الاستقرار بإسطنبول عام 1836، حيث اشتغل بالتأليف والترجمة، والتحرير لجريدة "تقويم وقائع" إلى أن وافاه الأجل.

3. رفض أحمد باي عروض فرنسا بالاعتراف به باياً على قسنطينة مقابل التبعية لها، والتعهّد بدفع الضريبة.

---

[1] أنظر هذه الرسائل في: عبد الجليل التميمي، مصدر سابق، الوثائق: 5، 6، 8، 9.

4. انعقاد مؤتمر زعماء القبائل والطّرق الصّوفية المحلّية عند برج تامنفوست (غربي رأس ماتيفو) يوم 26 يوليو 1830، وقرّروا فيه التصدّي للغزاة بقوة السلاح كخيارٍ أوحدَ، وأرسلوا إلى القبائل الأخرى يحثّونها على الجهاد.

5. تَصَدِّي الشعب للأعداء بمنطقة متيجة بقيادة المجاهد ابن زعمون (زعيم قبيلة فليسة القاطنة في المداخل الغربية لبلاد القبائل)، والحاج علي بن السعدي، ومحمد بن علاّل.

فقد هاجم المقاومون بقيادة المجاهد ابن زعمون الحامية التي نصّبها دوبورمون بالبليدة غداة سقوطها بأيدي الفرنسيين يوم 23 يوليو 1830 وطردوها من المدينة. ثم جدّد الغزاة بقيادة القائد العام الجديد (قائد جيش إفريقيا) كلوزيل (12 أغسطس 1830- 21 فبراير 1831) محاولة احتلال البليدة والمدية، فدخلوا البليدة يوم 18 نوفمبر التالي، وانطلقوا إلى المدية بعدما تركوا حاميةً قوية بالبليدة، سرعان ما هاجمها المجاهدون في 26 من ذلك الشهر وأثخنوا فيها، فردّت على الفور بتنظيم مجزرةٍ رهيبة ضدّ سكانها، راح ضحيّتها الآلاف[1]. وانتقم لذلك الجزائريون بإبادة قافلة عسكرية كانت متجهة من البليدة إلى العاصمة.

أما المدية، فقد دخلها الغزاةُ يوم 22 نوفمبر، ونصّبوا بها باياً جديداً خائناً هو الباي ابن عمر بعدما أقصوْا مصطفى بو مزراق، فضرب المجاهدون الحصار عليها، ما أجبر الفرنسيين على تجريد حملةٍ بقيادة القائد العام التالي بيرتوزين (Berthezéne) (21 فبراير 1831- 6 ديسمبر 1831) لفكّ الحصار باءت بالفشل، فانحسبوا من المدينة يوم 2 يوليو 1831.

ثم ظهر المجاهد ابن السعدي الذي قاد جماعات المجاهدين وتقدم بهم نحو العاصمة، وهزم القوات الفرنسية التي خرجت لملاقاته، وفرض الحصار على المدينة. فعزلت الحكومة الفرنسية الجنرال بيرتوزين المتّهم بعرقلة الاستيطان من قيادة "جيش إفريقيا"، وعينت بدلا منه (من 6 ديسمبر 1831 إلى 6

[1] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994)، ص 115.

يونيو 1833) الجنرال الفاسق دوروفيغو[1] (Duc De Rovigo)، وأرسلته إلى الجزائر على رأس قوات جديدة، فقام بمضاعفة الاعتداءات على أملاك الجزائريين وأعراضهم ومقدّساقم، وبإبادة عدد من القبائل، والتضييق على المجاهدين بفضل وفرة الإمكانات التي كانت بحوزته، والتي مكّنته أيضاً من إعادة احتلال البليدة واستباحتها، والتغلّب على المجاهدين قرب بوفاريك يوم فاتح أكتوبر 1832، ما اضطر ابنَ السعدي ورجاله إلى السكون مؤقتاً لضعف موقفهم وكِبَر سنّ زعيمهم. ثم انضمّوا بعد ذلك إلى الأمير عبد القادر.

النتائج الأوّلية للاحتلال:

1. سقوط مدينة الجزائر، فبقية المدن الساحلية الهامة كوهران عام 1831، وعنابة في 1832، وبجاية ومستغانم وأرزيو في 1833، وكذلك البليدة والقليعة عام 1932. وقد صاحب ذلك اقتراف أشنع الجرائم و"المحارق" بحقّ الجزائريين، طالت منهم الأرواح والأموال والأملاك والأعراض والمقدّسات..نذكر منها مجزرة العوفية التي اقترفتها قوات السفاح دوروفيغو ليلة 6-7 أبريل 1832، وأسفرت عن ذبح وإبادة قبيلة العوفية (الأوفياء) أثناء نومها بالقرب من برج القنطرة بالحراش.

وقد شهد قادةُ العدو على أنفسُهم بأهم قتلوا أثناء هذه المجزرة كلّ شيءٍ يتحرك، ونهبوا كلّ ما يمكن أخذه، ولم يفرّقوا بين كبير وصغير ولا بين ذكر وأنثى.. وعند العودة كان الرجال يحملون آذان نساءٍ بأقراطها في أطراف حرابهم، ورفع العديد من الفرسان رؤوساً على أسِنّة رماحهم، ذُكر أنّ أحدها قد تعرّض للأكل (من جانب الفرنسيين!)، وعُرضت أسلاب المذبحة في سوق باب عزّون، وشوهد من بينها أساور نساءٍ ملتصقة بمعاصمهنّ المقطوعة، وأقراطٌ معلّقة بقطع من اللحم. وفي المساء صدر الأمرُ إلى الجزائريين بتزيين حوانيتهم بالأنوار وزيادة ساعات عملها[2].

---

[1] سافر إلى فرنسا للعلاج من سرطان اللسان الذي أصابه، وقضى عليه في صيف 1833، فخلفه مؤقتا الجنرال أفيزار Avizard من 3 مارس إلى 29 أبريل 1833، ثم الجنرال فوارول Voirol إلى غاية 28 سبتمبر 1834.

[2] Julien, op. cit., p. 92 & Procès verbaux et rapports de la commission d'Afrique, P. 70.

2. استسلام باي وهران حسن باي، وباي التيطري مصطفى بومرزاق للمحتلين، وتعاونهما معهم. وقد كان بومرزاق أشدّ تمالكا على الجاه والمنصب، فاقترف من أجل ذلك أرذل ما يمكن من الأعمال، وبذل للغزاة ليبقوه في منصبه الأموال، لكنهم عزلوه في 11 نوفمبر 1830 ونفوْه إلى الإسكندرية.

3. انتهاء عهد السيادة العثمانية الاسمية على الجزائر، وبداية عهد الاحتلال الفرنسي.

4. انتهاك المقدَّسات، كالاعتداء على المساجد بالهدم، أو تحويلها إلى محلات أو مساكن للعسكريين أو مصالح إدارية أو كنائس أو كاتدرائيات بالعشرات. وأهم المساجد المتضرّرة جامع كتشاوة بالعاصمة، الذي احتلته القوات الفرنسية بأمر من الجنرال دو روفيغو يوم 18 ديسمبر 1831، بعدما قتلت وجرحت جمهرةً من الـــ (4000) جزائري[1] الذين اعتصموا به لحمايته. وحُوِّل يوم 24 ديسمبر 1832 إلى كاتدرائية "القديس فيليب" (Cathédrale Saint Philipe)، وأرسل ملك فرنسا لويس فيليب وزوجته الملكة إميلي الزخارف وستائر من القماش الرفيع لتزيين "الكاتدرائية" الجديدة، وبعث البابا غريغوار الـــ (16) تماثيل القدِّيسين للتبرُّك بها!

و لم يسلم حتى الأموات من تدنيس أدعياء التّحضّر الفرنسيين، وانحطّ مستواهم إلى حدّ فتح القبور والأضرحة الجميلة بحثاً عن الأموال ونقل حجارها إلى أمكنة أخرى، ونقل عظام الموتى إلى فرنسا لبيعها لمعامل مسحوق العظام![2] التي كانت تنتج ما يسمى "الفحم الحيواني" (Charbon Animal).

5. مصادرة أملاك الأوقاف الإسلامية، وضمها إلى أملاك الدولة الفرنسية بموجب قرار 8 ديسمبر 20/1830 ربيع الأول 1246، ومصادرة أملاك القبائل المجاهدة ابتداءً من عام 1832.

---

[1] Julien, op. cit., PP. 90-91.

[2] أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830- 1855 (المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989)، ص 84. وحمدان خوجة، ص 292.

6. هدم ثلث العاصمة خلال السنوات الثلاث الأولى من الاحتلال، لتغيير معالمها وبنيتها الثقافية والاجتماعية، والسطو على الأملاك.

7. اندلاع المقاومة الشعبية المسلحة بقيادة عدد من الزعماء في طليعتهم المجاهدان علي بن السعدي وابن زعمون اللّذان أقضّا مضاجع الفرنسيين بمنطقة متيجة، والشيخ مُحيي الدين، ونجله عبد القادر بالمنطقة الغربية.

8. إلحاق الجزائر بفرنسا بمقتضى قرار 22 يوليو 1834، وتعيين أول حاكم عام عسكري عليها.

9. البداية الفعلية الواسعة للاستعمار الأوروبي في العالم العربي وإفريقيا.

وصفوة القول:

كان نجاح الغزو الفرنسي ثمرةً لضَعف الجزائر (والعالم الإسلامي عموماً) أمام دول أوربا الناهضة، ولانفصام العلاقة بين حكامها وجماهيرها وتفكّك جبهتها الداخلية، كما كان مناسبةً لبروز الروح التآمرية لدول أوربا على البلاد الإسلامية، وروح التخاذل لدى حكام تلك البلاد، ممّا سيدشّنُ مرحلة التسلّط الاستعماري على المنطقة بأسرها.



صورة متخيَّلة لضربة المروحة — 29 أبريل 1827

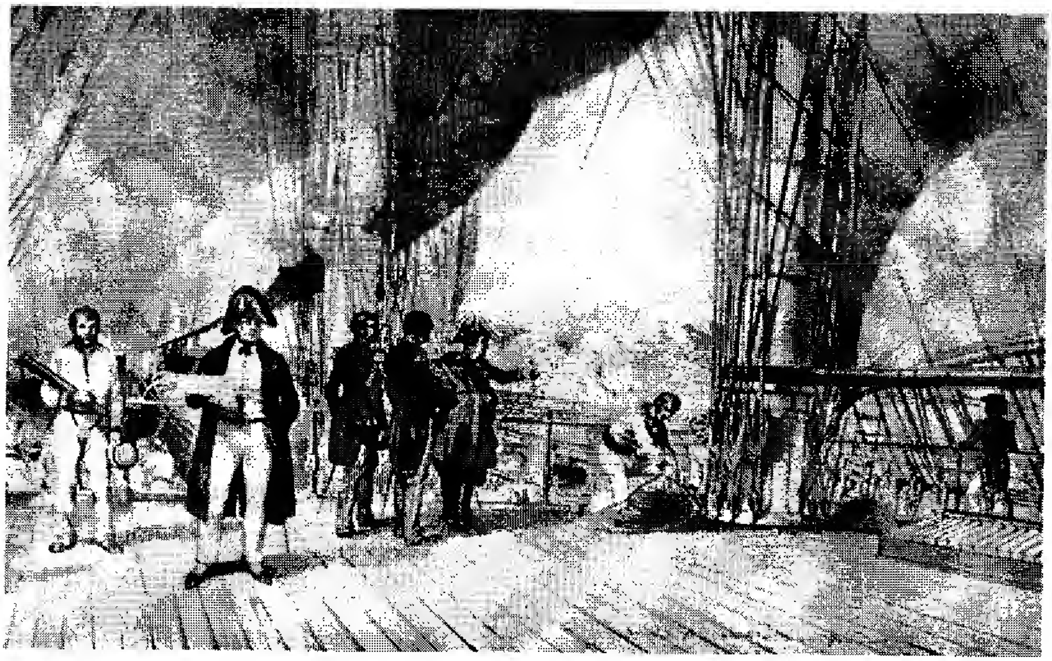
تلاحظ فيها أخطاء تاريخية ومبالغات



الداي حسين



المنشور الذي وزعه الفرنسيون بالجزائر قبيل الاحتلال



الجنرال بوبورمون وسفينة القيادة الفرنسية

أمام مدينة الجزائر – 13 يونيو 1830



شارع بالعاصمة بُعَيْدَ الاحتلال



من أوائل المكاتب العربية

2. جهاد الأمير عبد القادر
(1248ـ 1263 هـ/ 1832ـ1847م)

رغم تمكّن الغزاة بعد ثلاثة أعوام من احتلال كافة المدن الساحلية الهامة، والتوسّع في سهل متيجة؛ إلاّ أنّ الشعب اعتبرهم عدوًّا لا يمكن الاستكانةُ إليه أو الخضوع له بسبب العوامل الدينية والوطنية، ونظرا لسياسة البطش والتنكيل والتدنيس التي كان ينهجها، فهبّ للمقاومة.

وقد مرت مقاومة الشعب الجزائري بمرحلتين؛ مرحلة المقاومة المنظّمة (1830 ـــ 1847)، وشملت جهاتٍ واسعة، تحت قيادة موحّدة بتنظيمات إدارية وعسكرية، وأهداف "وطنية"، لِمُدَدٍ طويلة نسبيا. ومرحلة المقاومة الشعبية ما بين 1847 ومطلع القرن العشرين، لأنّها افتقرت إلى العناصر السالفة. وتمثّلت مظاهر الكفاح المنظّم في مقاومة الأمير عبد القادر والحاج أحمد باي.

الأمير عبد القادر:

هو عبد القادر بن محي الدين الْحَسَنِيّ، مجاهد وفقيه وشاعر وأديب ورجل دولة جزائري. ولد بالقيطنة على مسافة حوالي 20 كم غربي مدينة معسكر سنة 1222 هـ/1807م. حفظ كتاب الله ولمّا يتجاوز الثانية عشر من عمره، وتلقّى مبادئ العلوم الإسلامية واللغوية على يد والده الشيخ محي الدين، كما تدرّب على الفروسية واستعمال السلاح. رحل عام 1821 إلى مدينة وهران لإتمام تعليمه، فقضى بها ما يقرب من سنتين عاد بعدهما إلى القيطنة ليتابع بها تعليمه.

ونظرا للمكانة التي كانت للشيخ محي الدين، وشكّ الأتراك في ولائه لهم؛ قام حسن باي (باي وهران) بفرض الإقامة الجبرية عليه وعلى ابنه عبد القادر بوهران ما بين عامي 1239 و 1241هـ/ 1823 و1825 هـ.

وبعد رفع الإقامة الجبريّة عنهما، اصطحبه والده سنة 1241 هـ / 1825 م لأداء فريضة الحج، فزارا في طريقهما تونس ومصر. وبعد الحج طافا بالعراق والشام والحجاز قبل أن يحُجّا ثانية، ويعودا إلى الجزائر سنة 1828.

وبعد غزو الفرنسيين الجزائر وبداية احتلالها، هبَّ الجزائريون لجهادهم، ومن ضمنهم سكان إقليم وهران الذين اقترح لفيفٌ من زعمائهم على الشيخ محي الدين مبايعته على الإمارة، فاعتذر لشيخوخته، فبايعوا ابنه عبد القادر في خريف عام 1248 هـ / 1832م أميراً عليهم وقائداً للجهاد، فنهض بالمهمة إلى أن ألقى السلاح مُكرهًا سنة 1847 مقابل السماح له بالهجرة إلى المشرق.

لكن الفرنسيين حبسوه في سجن لامالغ (Lamalgue) الحربي بمدينة طولون حتى 14 أبريل 1848، ثم حجزوه في قلعة بلوا (Blois) بمدينة بو (Pau) في جنوب غرب فرنسا إلى 12 نوفمبر 1848، ففي قصر أمبواز (Amboise) جنوب غربي باريس حيث قضى أربعة أعوام.

وفي 26 أكتوبر 1852 أفرج عنه الرئيس الفرنسي لويس نابليون، (الذي سيصبح إمبراطورا لفرنسا بعد أقلّ من شهرين)، فزار باريس واسطمبول، واستُقبل بهما استقبال الملوك والرؤساء، وأقام بعدها ببورسة (جنوبي إسطمبول) قرابة ثلاثة أعوام، قبل أن يغادرها ليستقر بدمشق في ديسمبر 1855. وبها توفي يوم 9 رجب سنة 1300 هـ، الموافق 22 مايو 1883 م، ودفن إلى جوار الصوفي الكبير محي الدين بن عربي.

وللأمير مواقف إنسانية خالدة، من أبرزها : إطلاقه في إحدى المناسبات سراح عدد من الأسرى الفرنسيين لعدم تمكّنه من إطعامهم، وإنقاذه أكثر من 12.000 نصراني من الهلاك في حوادث سوريا سنة 1860. وله أربعة مؤلفات أهمها: كتاب "المواقف" في التصوف من ثلاثة أجزاء.

دوافع مقاومة الأمير عبد القادر:

1. احتلال فرنسا عاصمة الجزائر وبعض المدن الساحلية الهامة، خاصة عاصمة الغرب وهران في 4 يناير 1831.

2. انتهاء السيادة العثمانية على الجزائر وسقوط الحكم التركي، واشتداد الحاجة إلى قيام سلطة جزائرية تقود الجهاد ضد الغزاة الفرنسيين.

3. الغيرة الشديدة على الإسلام والوطن من عدوان وتدنيس المحتلين الظالمين، والحرص على صيانة أسس المجتمع الجزائري.

4. انتشار الفوضى في المناطق الغربية، وحرص الأمير على توحيد القبائل وتنظيمها.

5. تخلّي المغرب والدولة العثمانية عن نجدة الجزائر في مواجهة العدوان، مما يتعيّن عليهما شرعاً وسائر المسلمين.

استراتيجية الأمير عبد القادر:

◈ **على الصعيد السياسي:**

1. توحيد كافة الجزائريين تحت راية واحدة، ولو أدى ذلك إلى استخدام القوة كما جرى مع أتباع الطريقة التِّجانية، ومع أحمد باي، وكثير من القبائل المارقة المأفونة في الشمال والجنوب.

2. إنشاء دولة عصرية قدر الإمكان لسدّ الفراغ الناشئ عن استسلام حكومة الداي، والقضاء على مناورات الْمتسلْطِنين من مُحِبّي الرياسة والزعامة المحلّيين.

3. السعي إلى التحالف مع الأَشِقّاءِ المسلمين المغاربة والتونسيين والعثمانيين، لكنه لم يحصل من حكامهم على طائل، إلا من سلطان المغرب قبل أن ينقلب عليه.

4. البحث عن حلفاء دوليين مُحْتَمَلين، وتحديداً بريطانيا والولايات المتحدة.

◈ **على الصعيد العسكري:**

1. تطويق الغزاة في جيوبهم الساحلية الأوّلية الضيقة، وتحريم التعامل معهم.

2. مهاجمة المدن والمعسكرات التي يحتلونها.

3. إنشاء جيش بلغ تعداده عام 1834 حسب ديميشال: 12.000 فارس[1]، زاد في أوْج قوتــه عام 1838 حسب الجاسوس ليون روش (Léon Roches) إلى 58.900 رجل، منهم 5960 جندياً نظاميا يمكن للأمير أن يجنّدهم في مختلف المقاطعات[2]، ونحو 160 مدفعياً، و15 مدفع ميدان، ومثلهم تقريباً من مدافع الحاميات. وتنخفض هذه القوات حسب الجاسوس الآخــر مــاريوس غارسِــن (Garcin) خريفَ العام 1840 إلى نحو عشرة آلاف مقاتل، يضاف إليهم بــضعة آلاف آخــرين عنــد الاقتضاء[3].

4. إقامة صناعة حربية، وعدد من الحصون والقلاع الدفاعية.

5. بعد اختلال ميزان القوى لصالح العدو، عَمَدَ الأميرُ إلى أسلوب حرب العصابات، واستدراج الغزاة إلى مواضع معينة والإغارة عليهم فجأةً للنيل منهم ودحرهم.

6. إقامة عاصمة متنقلة عرفت بــ (الزّمالة)، ضمّت خيرةَ الممتلكات المادية والخبرات البــشرية التابعة للأمير، وذلك بعدما فرض العدو سيطرته على الأرض بفضل تفوقه المادي والعددي، وكثــرة الخونة المرتدّين المنضوين تحت رايته، ممن لقي منهم الأميرُ وسائرُ المجاهدينَ والأحرار الأمَرّيْن، وكانوا أشدّ نكايةً في الجزائريين من الغزاة.

---

1 Gabriel Esquer, Correspondance du Général Drouet D'erlon 1834-1835 (Paris, 1926), P. 50.
2 Marcel Emerit,l'Algérie a l'époque d'Abdelkader (Editions la Rose, Paris,1951) P. 281.
3 Ibid., PP. 293-294.

مراحل مقاومة الأمير عبد القادر:

بعد احتلال الفرنسيين مدينة وهران، واختلال الأمن العام، وركود الأوضاع الاقتصادية بالغرب الجزائري جرّاء انهيار الإدارة التركية القديمة، وإخفاق محاولة المغرب إلحاقَ المنطقة بـ"المملكة الشريفية"؛ عرض عدد من رؤساء وأعيان الإقليم على الشيخ محي الدين مبايعته على الإمارة والجهاد لِمَا اشتهر به من الفضل وذُيوع الصّيت، فقبل بيعتهم له على الجهاد، وَأَبَى قبول الإمارة.

وقاد محي الدين المجاهدين في مواجهة الفرنسيين بوهران وأعوانهم منذ 17 أبريل 1832، وخاضوا عددا من المعارك المجيدة ضد العدو كان أهمها: هجوم المجاهدين على بعض المعسكرات والحصون الفرنسية بالمدينة في معركة خُنق النِّطاح الأولى يوم 4 مايو 1832، ومعركة خنق النطاح الثانية في 4 يونيو 1832، ومعركة برج رأس العين في الجهة الغربية من وهران، ومناوشات 19 سبتمبر و 3 أكتوبر 1832. وقد أظهر عبد القادر بن محي الدين في تلك المعارك بطولة حازت إعجابَ المجاهدين والأعيان.

ونظراً لاستمرار تدهور الوضع الأمني بالجهات الغربية بسبب الفراغ السياسي والإداري، فقد اجتمع الأشراف والأعيان من جديد وَقَدِمُوا على الشيخ محيي الدين وألزموه قبول الإمارة لنفسه أو لنجله عبد القادر. فاعتذر عن قبولها لكنه لم يعارض ترشيح ابنه، فبايعوه على السمع والطاعة، وعلى بذل أنفسهم وأموالهم وأولادهم في سبيل إعلاء كلمة الله والإسلام، وعلى أن يحكم بينهم بالقرآن والسنّة، وكان في مقدّمتهم زعماء قبائل الحشم بسهل غريس، وبني عامر بجبال تسالة وسهل مكرة، والغرابة بسهل سيق، والقبائل المجاورة لمنطقة معسكر، ولم يكن عمره آنذاك يزيد على الخامسة العشرين. وقد تمت تلك البيعة الأولى الخاصة يوم 3 رجب 1248 هـ/ 27 نوفمبر 1832 م.

وقد جاء في المنشور الذي أرسله المجتمعون إلى رؤساء القبائل لإخطارهم بوقوعِ البيعة وأنها مُلزمةُ للجميع، وحرّره الـ ا محمد بن حوّاء، أحد كبار علماء منطقة وهران في ذلك اليوم: "أمّا بعدُ،

معاشرَ العرب والبربر: إنّ الإمارة الإسلامية والقيامَ بشعائر الأمة المحمّديّة قد آل أمرهما الآن إلى ناصر الدين، السيد عبد القادر بن محي الدين، وقد جرت مبايعته على ذلك من العلماء والأشراف والأعيان في معسكر، وصار أميرَ الناس، مُتكفّلاً بإقامة الحدود الشرعية...". وينتهي هذا البيانُ الذي حدّد ما يمكن تسميته بالأسس الدستورية للدولة الجديدة بدعوة من بلغتْهُ البيعةُ إلى المسارعة "لتقديم الطاعة وأداء البيعة لإمام منكم".

وبعد البيعة الخاصة؛ وقعت بيعه تانية عامة(1) في قصر الإمارة بمعسكر، يمكن اعتبارُها البيعةَ الرسمية، تمت يوم 13 رمضان 1248/ 4 فبراير 1833، شارك فيها مندوبون عن معظم قبائل الجهة الغربية.

وقد مرّت مقاومة الأمير بثلاث مراحل هي:

مرحلة الانطلاق والقوّة (1832-1837):

ظلّت المبادرة العسكرية فيها والتفوّق على الأرض غالبا لصالح قوات الأمير، وتوِّجت بإبرام معاهدة تافنة التي اعترف الفرنسيون فيها بدولته. وأهم نشاطات وحوادث هذه المرحلة:

- اتخاذ معسكر عاصمة، اعترافاً بدور سكان منطقتها في انطلاق الجهاد المنظّم.
- شروع الأمير في تشكيل حكومته في فبراير 1833، وتعيين القضاة، وتنصيب العمّال (الوُلاة) في مختلف أنحاء الإمارة. وشكّل مجلساً للشورى من 11 عالما جعل رئاسته للسيد أحمد بن الهاشمي المراحي.

وقد تشكّلت أوّل حكومة للأمير من الرجال التالين:

- محمد الخروبي كاتباً (1833-1839).

---

1 أنظر تفاصيل ونصّ البيعتين الخاصة والعامة في: محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر (دار اليقظة العربية، بيروت، 1384هـ/1964م)، ص ص 159-160، و ص ص 163-165.

- أحمد بن علي أبي طالب كاتبا.
- الحاج مصطفى بن التهامي رئيساً لديوان الإنشاء (وهو ديوان مكلف بالمراسلات العامة).
- محمد بن علي الرحاوي حاجباً (رئيساً للوزراء).
- الحاج الجيلاني بن فريحة ناظرا على خزينة الإمارة.
- الحاج الطاهر أبو زيد ناظرا على الأوقاف.
- الحاج الجيلاني بن فريحة العلوي ناظرا على جباية العشور والزكاة والضرائب.
- الحاج أحمد بن الهاشمي المراحي قاضيا للقضاة (وزير العدل).
- الحاج الميلود بن عراش ناظرا للخارجية.

كما أنشأ الأمير بمرور الأيام الدواوين والإدارات المركزية. وشرع بإعادة الأمـــور إلى نـــصابها، وتثبيت أسس العدل والإنصاف. وقد دقّق الأمير في اختيار خلفائه وأعوانه، فكان يتحـــرّى فـــيهم الكفاية والقوة والتّقوى، وأبْعد مَن كان ذا مركزٍ على عهد الإدارة التركية البائدة، أو من ثبت تعاونه مع المحتلين.

ومّما اشتملت عليه مراسيم التعيين: أداءُ الموظّفِ المرشّح القسمَ على صحيح البخاري بأن لا يحيدَ عن طريق الحقّ في أداء مهمّته. وبعد ذلك يصدر مرسوم التعيين الذي يحرّره ديوان الأمير، ويُختم في أعلاه بخاتم الإمارة الذي كان على شكل دائرة كبيرة، نُقش في محيطها البيت التالي مـــن قـــصيدة " البُردة" للبوصَيْرِيِّ رحمه الله:

ومن تكن برسول اللهِ نُصرتُهُ   إن تلْقهُ الأُسْدُ في آجامها تجِم

وفي جوانبه عبارات: "الله، محمد، أبو بكر، عمر، عثمان، علي". وفي وسط الدائرة: "الواثق باللهِ القويّ المتين، ناصر الدين، عبد القادر بن محي الدين"، والتاريخ الهجري.

◀ إنشاء مجلس للشورى من 11 عضواً، ضمَّ كبار علماء الإمارة، كانوا يستعينون أحياناً بآراء علماء الأزهر والزيتونة والقرويين.

◀ عمل الأمير على توحيد القبائل تحت سلطته، وانتزع من الفرنسيين كثيرا من القبائل التي كانت قد تحالفت معهم، كما ألزمها بالتشبُّث بأرضها.

◀ مقاطعة المحتلين ومحاصرة مراكزهم في وهران ومستغانم، وحملهم على الخروج من معاقلهم للقتال بالداخل، واعتبار المتعاونين معهم مرتدّين عن الإسلام.

◀ افتكاك تلمسان من أيدي المنشقّين الحضر بقيادة "ابن نونة"، باستثناء " المشْوَر" أو قصبة المدينة التي تحصّن بها الكراغلة.

◀ الاستيلاء على ميناء أرزيو واستخدامه في توريد السلاح والاتصال بالعالم الخارجي، قبل أن يخليه لعجزه عن الدفاع عنه.

◀ تنشيط مدن الداخل والسهول العليا كتلمسان ومليانة والمدية وقصر البخاري.. وجعلها محاور اقتصادية واجتماعية وعسكرية للدولة.

◀ إعلان نوع من الولاء لسلطان المغرب للحصول على المساعدات المادية والتسهيلات.

◀ اشتداد وطأة الحصار الاقتصادي المفروض على الفرنسيين في وهران ومستغانم وأرزيو، ممّا اضطرهم إلى مهادنة الأمير، الذي اعتبر ذلك فرصة لتوطيد مركزه، وحيازة اعتراف العدو به، فأبرم مع قائد قوات الاحتلال الجديد بوهران الجنرال ديميشال (Desmichels) معاهدة ديميشال في 17 شوال 1249هـ/ 26 فبراير 1834، نصّت خاصة على وقف القتال، وحرّية التجارة، وانفراد الأمير ضمنياً بالسلطة في سائر أنحاء الغرب الجزائري باستثناء وهران ومستغانم وأرزيو.

◀ استغلّ الأمير الهدنة لتوسيع نفوذه، فتوغّل في إقليم التيطري واستولى على مليانة في أبريل 1835، وعلى المدية في الشهر التالي، وتوسع شرقاً فأخذ [illegible]نة بسكرة.

◀ كما استغل الهدنة لتأسيس جيش نظامي صغير من المشاة والفرسان والمدفعية، وإلى جانبه قوات القبائل المجاهدة حين يستنفرها. ومع ذلك فلم يكن باستطاعة الأمير أن يجنّد للمعركـة في أحسن الأحوال إلاّ 20.000 مجاهد[1]. ولم يحدث أن هاجم الفرنسيين بقوات توازي ثلث ولا حتى ربع قواهم كما ذكر هو في رسالة وجّهها إلى المارشال فالي في 15 أبريل 1840[2].

◀ أقلق تزايدُ نفوذِ الأميرِ المحتلّينَ، فعزلت الحكومةُ الفرنسية ديمشال عن قيادة وهران في 15 يناير 1835 بطلبٍ من الحاكم العام ديرلون (Drouet d'Erlon)، وعينت بدلاً منه داعيةَ الحرب الجنرال تريزيل (Trézel)، فنقض المعاهدة بإقدامه على توفير الحماية لقبائل الزمالة والدوائر المتمرّدة على الأمير بزعامة الخائن الكبير مصطفى بن اسماعيل[3]. فكان ذلك سبباً في استئناف الجهاد من طرف الأمير، وانتصاره يوم 28 يونيو 1835 في معركة المقطع.

فقد اعتقد تريزيل أنّ بإمكانه إضعافَ الأمير بضرب القوة التي أرسلها إلى منطقة سيق لدعم القبائل المهدّدة هناك من جانب الغزاة، فخرج يوم 25 يونيو من معسكره بتليلات (جنوبي وهران) قاصداً سيق على رأس آلاف من الجنود، تختلف المصادر في تقدير عددهم، يظاهرهم كثير من خونة قبائل الدوائر والزمالة.

وعندما بلغت تلك القوة غابة مولاي اسماعيل (40 كلم جنوب شرق وهران) في اليوم التالي، هاجمها الجزائريون، فاضطرّت إلى التقهقر نحو أرزيو. لكنّ الأمير لم يمهلها، فأعدّ لها كميناً كبيرا عند ملتقى واديَيْ سيق والهبرة، ويسمّى "المقطع" (شرقي مدينة أرزيو وشمالي سيق)، لكونه الممرّ الوحيد للفرنسيين إلى أرزيو. وهناك انقضّ المجاهدون على الطوابير الفرنسية من الأمام والخلف يوم 27 يونيو، وألحقوا بها هزيمةً كلّفتها مئات أو آلاف من القتلى والجرحى على تفاوتٍ بين المصادر بشأن

---

1 Emerit, OP. Cit., P. 281.

2 Georges Yver, correspandance du maréchal valée, Janvier-Aout 1840 (Editions Larose, Paris, 1956), P. 112.

3 تحفة الزائر، ص ص 232-233.

عددهم. ويذكر الأمير أن الجزائريين قضوا على معظم القوات الفرنسي[1]. و لم ينجُ تريزيل ومن انهزم معه إلا بصعوبة بالغة.

وكان فيمن شهد المعركة مع الأمير وهنّأه بالنصر المبين عمّه وصهره أبو طالب علي الذي يقول في مطلع قصيدة التهنئة:

هنيئاً لك البُشرى نُصرت على العدا ودمّرت جيش الكفر بالقتل والخسف

وقد اهتزّ الرأي العام الفرنسي لهذه الهزيمة، وسارع الحاكم العام إلى عزل "تريزال" عن قيادة مقاطعة وهران وتعيين الجنرال دارلانج (d'Arlanges) مكانه دون الرجوع إلى حكومته، التي بادرت إلى عزله هو من منصبه، مستبدلة به داعية التوسّع الاستعماري الطّموح المارشال "كلوزيل" يوم 8 يوليو 1835، وأمدته هو ودارلنج بقوات جديدة. و لم يلبث أن عزّزهما "الدوق دورليان" ابن ملك فرنسا ووليّ عهده على رأس قوات إضافية.

◀ التحق الحاكم العام الفرنسي الجديد كلوزيل والدوق دورليان بوهران على رأس 10.000 مقاتل، وهاجما معسكر في 6 ديسمبر 1835 بعدما أمر الأمير بإخلائها، فوجداها فارغة فخرّباها، واتخذ الأمير تاكدمت (12 كلم غربي تيارت) عاصمة جديدة. ثم قام كلوزيل بغزو تلمسان ودخلها بتواطؤ من بعض الخونة فيها يوم 13 يناير 1836، فحاصرها المجاهدون وظلوا مسيطرين على الطريق الذي يربطها بوهران، كما ألحقوا بالفرنسيين هزيمة كبيرة شبيهة بهزيمة المقطع[2] عند مصب وادي تافنة في 25 أبريل الموالي.

ولممارسة الضغط على قوات الأمير وفك الحصار عن تلمسان، أرسلت الحكومة الفرنسية نجدات قوية بإمرة الجنرال توماس "بوجو" (Bugeaud) في مايو 1836، انتشرت في المنطقة واشتبكت مع قوات الأمير، وتمكنت من التغلب عليها في معركة وادي زقاق (سكاك) غربي تلمسان في 6 يوليو 1836 (بعد أن تخلّت القبائل عن مواقعها في جيش الأمير)، وفك الحصار المضروب من طرف

[1] انظر الملحق (3).

[2] Julien, OP. Cit., p. 129.

المجاهدين على معسكر رشقون (قرب مصب التافنة)، وتموين قواتهم المحاصرة في تلمسان التي كانت بقيادة "كافينياك". واستمرّ الصراع حول المنطقة مع ذلك عاماً ونصفا، إلى غاية استلام الأمير المدينةَ بموجب معاهدة تافنة.

◀ واصل الأمير صموده على رأس رجاله وجماهيره المؤمنة، فرأى الفرنسيون أن يهـــادنوه ثانيـــةً ريثما يتسنّى لهم الإجهاز على أحمد باي ثم يتفرّغون لقتاله بعد ذلك. فكتب بوجو (قائد مقاطعـــة وهران الاستعماري الجديد منذ فبراير 1837) في أبريل 1837 يعرض الصلح على الأمـــير، فمـــال الأخير إلى الهدنة توخّياً لتخفيف معاناة الشعب الجزائري، والتقاط الأنفاس، وتوسيع نفوذه في البلاد، وحيازة اعتراف فرنسا به، مما قد يكسبه الاعتراف الدولي مستقبلاً، ويؤكد اعتداء فرنسا على بلاده وشعبه.

وقد أدت الاتصالات بين الطرفين إلى إبرام معاهدة وادي تافنة في 6 ربيع الأول 1254هـ/ 20 مايو 1837، ونصت خاصة على الآتي:

◀ اعتراف الأمير بالسلطة الفرنسية على مدينة الجزائر وسهل متيجة، وعلى مدن وهران ومستغانم وأرزيو.

◀ اعتراف فرنسا بسيادة الأمير على إقليمي وهران والتيطري عدا المناطق المذكورة أعلاه، وكذا على القسم الذي لم يدخل تحت نفوذ فرنسا بإقليم الجزائر من الناحية الشرقيّة.

◀ يموّن الأمير الفرنسيين بوهران بمقادير محدّدة من الحبوب ورؤوس الأبقار.

◀ يمكن للأمير شراء البارود والكبريت والأسلحة من فرنسا.

◀ تتخلّى فرنسا للأمير عن مدينة تلمسان ومرسى رشغون (أرشغول).

◀ تطبيق مبدإ حرية التجارة بين الطرفين.

◀ لكلٍّ من فرنسا والأمير تعيين ممثلين في مدن الطرف الآخر لرعاية مصالحهما[1].

مرحلة تنظيم الدولة (1837-1839):

تمكّن الأمير فيها من وضع أسس دولته وتوسيع مجالها حتّى شملت كلّ الغرب (باستثناء وهـــران ومستغانم وآرزيو)، والوسط (إلا العاصمة ومحيطها)، والجنوب القسنطيني، أي الأوراس والزيبـــان، وامتدّت جنوباً إلى شمال الصحراء. وفي المقابل احتلّ الغزاة قسنطينة وجيجل وسطيف وغيرهـــا، و لم يحرك الأميرُ ساكناً، ممّا سيمكّنهم من التفرّغ لقتاله لاحقاً بفعالية أكبر.

وأهمّ إنجازات هذه المرحلة على صعيد بناء الدولة الجزائرية ومحاولة تثبيت أسسها:

أ◀ تقسيم الجزائر إلى ثماني مقاطعات على رأس كلٍّ منها خليفة:

فقد كانت في البداية مقاطعتان هما معسكر، وتلمسان. ولّما دخلت في البيعة المنـــاطق الوســـطى والشرقية؛ استُحدثت مقاطعة ثالثة هي مقاطعة مليانة. فلمّا دانت للأمير مناطق التيطري، جعلها ولايةً رابعة عاصمتها المدية. وبعد اتّساع رُقعة الإمارة شرقاً إلى مجّانة (برج بوعريريج)، وجنوباً إلى وادي سوف؛ أحدث الأمير أربع مقاطعات أخرى هي: مقاطعة مجانة (سطيف)، ومقاطعة الزيبان (بسكرة والواحات المجاورة)، ومقاطعة برج حمزة (البويرة حاليا)، ومقاطعة ثامنة تشمل الجنـــوب الـــوهراني والمناطق الشمالية الغربية من الصحراء. وكان على رأس كل ولاية خليفة.

وقد قسّم الأمير كل مقاطعة إلى عدّة دوائر، وعيّن على رأس كلّ دائرة حاكماً سمّـــي "الآغـــا". وضمت الدائرة عدداً من القبائل على رأسها ضابط إداري حمل لقب "قائد". وتحته مـــسؤول إداريٌّ يشرف على عشيرة من عشائر القبائل حمل لقب "شيخ". وفيما يلي أسماء خلفـــاء الأمـــير علـــى المقاطعات الثماني:

◀ **معسكر**: الحاج مصطفى بن التّهامي.

---

[1] أنظر النص الكامل في تحفة الزائر، ص ص 277-278.

◀ **تلمسان:** محمد البوحميدي الولهاصي.

◀ **مليانة:** محي الدين بن المبارك، فمحمد بن علاّل القليعي.

◀ **المدية:** مصطفى بن محي الدين (شقيق الأمير)، وبعده محمد بن عيسى البركاني.

◀ **مجانة (برج بوعريريج – سطيف–الحضنة):** محمد بن عبد السلام المقراني، فسيدي أحمد بن عْمر العيساوي، فمحمد الخروبي.

◀ **الزيبان (إقليم بسكرة):** فرحات بن سعيد، تلاه الحسن بن عزوز، فمحمد الصغير بن عبد الرحمان.

◀ **برج حمزة (الصومام–جرجرة–البيبان الغربية):** الحاج السعدي، تلاه أحمد بن الطيب بن سالم.

◀ **الصحراء الغربية:** الحاج العربي بن عيسى، وبعده سي قدّور بن عبد الباقي.

ب> تنظيم الحكومة:

سبق للأمير أن شكّل أول حكومة في العام 1833. وقد زاد في هذه المرحلة من اهتمامه بتنظيم عمل الحكومة، بالنّظر لاستقرار الأوضاع، لتثبيت البنية المادية والتنظيمية للدولة والمجتمع.

د> متابعة الاهتمام بشؤون الجيش والدفاع:

وذلك بفرض ضرائب لتمويل الجهاد، وحثّ الناس على النفير. وقد بلغ عدد المجاهدين أيام القوة: 58.000 رجل، منهم 6.000 نظامي. كما قام الأمير بشراء الأسلحة من الخارج، وإنشاء مصانع للسلاح والذخيرة والبارود أهمها: مصنع المدافع و مطحنة البارود بتلمسان، ومصنع الأسلحة بمليانة، ومصنع الأسلحة والذّخائر بقلعة معسكر، ومطحنة البارود بقلعة سيدي راشد (شرقي معسكر).

وأُقيم عدد من الحصون والقلاع، وأُصلح البعض الآخر لتكون مواقعَ لتمركز القوات وحفظ الأمن والمراقبة، أهمها: تكْدَمتْ (10 كلم إلى الغرب من تيارت)، وسبدو (35 كلم جنوب

تلمسان)، وبوغار (70 كلم جنوب المدية)، وسعيدة، وتازة (بين بوغار وثنية الحدّ، 65 كلم جنوب شرقي مليانة).

هـ> إقامة جهاز قضائي استمدَّ أحكامه من الشريعة الإسلامية:

فقد عيّن الأمير في كل دائرة قاضياً من العلماء الذين عُرفوا بالفضل والتقوى، يفصلون في القضايا طبقاً لأحكام الشريعة على مذهب الإمام مالك. ووُجد إلى جانب كل قاضٍ مُفْت. وكان للجيش قضاته الخاصّون.

وحرّم الأميرُ البغاءَ وشرب الخمر، ولعب الورق بين الجنود، ومنع التدخين. وبفضل حرصه الشديد على مراعاة قواعد العدل والصّرامة في تنفيذ الأحكام؛ عمّ الأمنُ أرجاءَ الإمارة، وخفّت حدّةُ النّعرات القبَليّة ونزعات السلب والتّدمير، واختفى الغّش من الأسواق، بعدما عرفت البلاد فترةً من الفوضى والخوف والسلب والنهب تلتْ سقوط حكم الأتراك.

و> تشجيع التعليم:

من خلال العناية بالزوايا، وإمدادها بالمعلمين والمساعدات المالية والتموين، وإلزام كل دوّار أن يكون به معلم، وكذا الاهتمام بجمع الكتب والمخطوطات والحفاظ عليها. بل إنه استغلّ هدنة معاهدة تافنة لإرسال بعثة طلابية من ثلاثين شابا إلى مرسيليا للتأهيل في مختلف الفنون والحرف والصنائع[1].

ز> تشجيع الفلاحة وتربية الماشية لزيادة ثروة البلاد وتحقيق الاكتفاء.

ح> الاهتمام بالتجارة:

لاسيما تجارة الحبوب والصوف والأغنام؛ أهمّ منتجات البلاد. وقد احتكرت حكومةُ الأمير التصديرَ إلى الخارج والتجارةَ مع قوات الاحتلال لشدّة الحاجة إلى الأموال لدعم مجهود الجهاد ضد الفرنسيين، وألحقَ ذلك الاحتكار أضراراً بالفلاّحين والرّعاة[1].

---

1 الشروق اليومي، 9 يوليو 2005، ص 24.

ط◄ سك عملة جزائرية عُرفت بـ"المحمَّدية" في مايو 1836، وهي قطعة من النحاس الملبّس بالفضة، قيمتها 5 سنتيمات، انقسمت إلى نصف وربع وغيرها، وكانت تُضرب بدار السكّة بتكْدمت. إلاّ أنّ شيوع العملات الأجنبية، ورفضَ المتعاملين الأجانب قبول هذه العملة قد أضعفها كثيرا، و لم تعمِّر طويلاً على أيّة حال.

ي◄ زيادة قيمة الموارد المالية اعتماداً على أموال الزكاة (عن الأنعام)؛ والعشور (عن المحاصيل الزراعية)؛ وضريبة المعونة المستحدثَة لدعم الجهاد ابتداءً من عام 1839 نتيجة تعاظم الضغط الفرنسي وتراجع مداخيل الخزينة؛ والغرامة على الجُنَح والمخالفات؛ ورسوم الأسواق؛ وحقوق الجمارك؛ وعوائد احتكار تصدير المواد الأوّلية والفلاحية[2]؛ ومساهمة الموظفين الخاصة في خزينة بيت المال؛ ومردود الأملاك العقارية التابعة لبيت المال؛ وعائدات بيت المال من التّرِكات.

وقد وفرت كل هذه المصادر مواردَ مالية هامّة لخزينة الأمير، ساعدته على بناء دولته الناشئة. وقدّر الجاسوس ليون روش الذي قرّبه الأمير وأطْلعه على شؤون الدولة ثرواتِها عام 1839بـ:

- 1.500.000 فرنك (ذهبي)؛
- ما يكفي من الحبوب مدةَ سنتين في المخازن والمطامير؛
- 300 قذيفة مدفعية؛
- 2.000 قنطار من الحديد؛
- 200 قنطار من النحاس؛
- 100 قنطار كبريت؛
- 400 قنطار من البارود، وما يتطلّبه من الرصاص؛

[1] ناصر الدين سعيدوني، "النظام الضرائبي لدولة الأمير عبد القادر"، مجلة الثقافة 75، (رجب – شعبان 1403)، ص128.

[2] Voir : Colonel Paul Azan, L'Emir-Abdel-Kader, du fanatisme musulman au patriotisme français, (Hachette, Paris, 1929), p. 46.

◀ 300 خيمة؛

◀ 8000 بندقية؛

نحو 2000 جمل، و800 بغل، و 1000 حصان[1].

وكان الخليفة هو المسؤول في ولايته عن تحصيل الضرائب والزكاة والعشور التي يجمعها الآغـا، وهو الذي يسلّم نصيب الخزينة منها إلى الأمير.

وكانت الضرائب والزكاة تجمع مرّتين في السنة:

في الربيع تُجمع الأنعام والخيل، وفي الصيف تجمع الحبوب. وكانت تدفع نقداً أو أنعاما وخيلا، وتذهب لتموين الجيش وتجهيزه. أما الفائض من الحيوانات فكان يودَع لدى القبائل لترعـى إلى حين الحاجة إليها، فيما يُحفظ فائض الحبوب في المطامير في أراضي بعض القبائل تحت مـسؤولية القائد. وبفضل هذه المطامير ضمن الجيش مؤونته في حِلّه وترحاله، دون الضغط علـى مـوارد السكان المحلّيين. واستخدمت هذه المخزونات كذلك للتخفيف عن السكان في سنوات القحـط والنُّدرة.

ك◀ دعم وتحصين الجبهة الداخلية:

بالقضاء على المُتمردين والمفسدين، الذين كانوا يظهرون من وقتٍ لآخر، وهم أشدّ خطراً علـى الأمة من العدو الخارجي؛ ومنهم محمد التجاني الذي حاصره الأمير بقلعة عين ماضي مدّة سبعة أشهر بدايةً من أواخر جوان 1838 لخيانته وتمرّده، حتى أرغمه بعد مشقّة على الرحيل عن البلدة[2]. كما قام بإخضاع زعماء درقاوة، وبتأديب القبائل التي امتنعت عن دفع الزكاة في منطقة الأغواط، وكذا الزّناخرة وأولاد نايل بالجنوب، وأولاد مختار جنوب شرقي المدية، وعشائر وادي الزيتون الكراغلـة غربي يسّر، وغيرهم.

---

1 Léon Roches, La situation du Sultanat en 1939, cité par Emerit, OP. Cit., P. 275.
2 Arnaud, « Siége d'Aïn Madi », Revue Africaine, 1864, PP. 446-447.

ل> الاهتمام بالسياسة الخارجية:

فقد اهتمّ الأمير بمتابعة تطور العلاقات الدولية عامةً، والعلاقات بين الدول الأوروبية على وجه الخصوص من خلال الصحف الفرنسية التي كانت تُترجم له؛ وبواسطة التقارير التي كان يستلمها من مبعوثيه في فاس والجزائر وجبل طارق. وقد بذل الأميرُ جهوداً لإقامة علاقات مع بريطانيا والولايات المتحدة لم تكلل بالنجاح.

وقد أقام الأمير علاقات دبلوماسية مع المغرب الذي كان المصدر الأساس للمساعدات الخارجية، قبل أن يتحوّل موقف السلطات المغربية إلى جفاء، فعداوةٍ سافرة، وقد مثّله به الحاج طالب بن جلّون.

كذلك كان للأمير علاقات قنصلية مع سلطات الاحتلال خلال فترات السلم بينهما، فكان له أربعةُ ممثّلين: أولهم بوهران هو محمد بن يخ، وبعده الحاج الحبيب بن المهر، والثاني بالعاصمة هو اليهودي يهوذا بن دُران، الذي شغل هذا المنصب في عهد الوالي الاستعماري "درلون"، والثالث بمستغانم، والرابع خليفة بن محمود بأرزيو حتى 1836.

كما عيّن الأمير مندوباً له بجبل طارق التابع لبريطانيا، مهمته الأساسية شراء الأسلحة والذخائر.

مرحلة حرب الإبادة والتسليم (1839-1847):

شعر الفرنسيون بخطورة نشاطات الأمير على مستقبل وجودهم بالجزائر، خاصة بعدما دانت له بلاد القبائل ومناطق أخرى من شرق البلاد؛ بحيث بدا وكأنه سيغدو قادراً على حصرهم داخل قسنطينة والجيوب الساحلية التي يحتلونها ومنعهم من ربط الاتصال بين قسنطينة والجزائر، وهو ما كانوا يتطلّعون إليه من أجل ترسيخ احتلالهم. فاحتجوا لدى الأمير على توسّعه نحو الشرق باعتباره خرقاً لاتفاقية تافنة بزعمهم، وصمّموا على إبطالها وإيقاد نار الحرب ثانية.

وقد رأى الأمير انعدام المصلحة من خوض الحرب في ذلك الظّرف، فسعى إلى تلافيها، فأرسل لذلك الغرض وفداً إلى باريس برئاسة وزير خارجيته ميلود بن عرّاش لمفاوضة الملك لويس فيليب وحكومته في مارس 1838، فأحسن المسؤولون وفادته، لكنهم أحالوه على الحاكم العام الفرنسي بالجزائر[1]، مما يؤكّد سوء نواياهم، خاصّة في ضوء تطلّعهم إلى تدشين استيطان الجزائر الواسع بالقوة كما تبينه رسالة الحاكم العام الاستعماري فالي إلى رئيس الحكومة في 18 مايو 1838[2].

ولكي يخترع الفرنسيون مسوّغاً للتصعيد، عرضوا على الأمير في يوليو 1838 مشروع معاهدة جديدة تمكّنهم من ضمّ كافّة المناطق الواقعة بين الجزائر وقسنطينة، وضمان حقّ التنقل ما بين مستغانم وآرزيو، ومراقبة واردات الأمير من السلاح، كما قاموا ببعض الأعمال الاستفزازية.

وكان من البديهيّ أن يرفض الأميرُ الرضوخ لهذه الشروط الجائرة ويقدّم تلك التنازلات الخطيرة والمهينة. لكنّه كان حريصاً على إطالة أمد السلم، فراسل في ربيع العام 1839 ملك فرنسا، وكلاًّ من أدولف تيير (Tiers)، والمارشال جيرار (Gérard)، اللّذيْن كانا مرشّحين على التوالي لمنصبيْ رئاسة الوزراء، ووزارة الحرب في الحكومة الجديدة تلك الأيام، داعياً إلى التهدئة، ومحذّراً من مغبّة الأعمال العدائية التي كان يقوم بها القادة الفرنسيون بالجزائر. لكنّ رسائله ظلت كلها بدون ردّ، فقد أبى الملك الدخول في علاقات مع الأمير، بينما لم يتقلد أيٌّ من تيير أو جيرار تلك المناصب القيادية، وتولاها بدلاً منهما كلٌّ من المارشال سولت (Soult)، والجنرال شنايدر (Schneider).

وقام الغزاة بتوسيع احتلالهم للمناطق الواقعة بين تونس وجرجرة في الصيف التالي[3]. ثم دفعوا بالموقف إلى حافة الهاوية حين أقدموا في أواسط أكتوبر 1839 على تسيير حملة[4] من قسنطينة إلى الجزائر عبر سطيف بقيادة دوق أورليان، قامت باختراق المناطق التابعة للأمير. فلم يحتمل الأمير ذلك

[1] George Yver, correspandance du Maréchal Vallée, T I, Octobre 1837-Mai 1838 (Editions la Rose, Paris 1949), P. 382.
[2] Ibid., PP. 384- 394.
[3] Duc d'Orléans, campagnes de l'armée d'afrique 1835-1839 (Michel Lévy Frères, Paris, sans date), P. 408.
[4] OP. Cit., P. 420.

التحدّي، وأنذر الحاكم العام الفرنسي فالي (Valée)، ثم عرض الأمر على مجلس الشورى، فقرر المجلس إعلان الجهاد.

هاجم الجزائريون بقيادة الخليفة ابن سالم العدو بمتيجة في أواخر رمضان 1255/ أواخر نوفمبر 1839، وتوالت الهجمات في أنحاء مختلفة من البلاد. ومالت الكفّة في البداية لصالح الجزائريين، وأثار ذلك ضجّةً في فرنسا، وانقسم النظام الفرنسي إلى ثلاث فئات:

- فئةٌ طالبت بالعودة إلى سياسة الاحتلال المحدود،
- وثانية دعت إلى الانسحاب من الجزائر،
- وثالثة دعت إلى الاحتلال الكامل، تزعمها تيير، رئيس الوزراء الجديد المعيّن في 1 مارس 1840، ووزير حربيته المارشال سولت؛ اللّذيْن أعلنا عزمهما على تسخير كافّة الإمكانات لحسم المعركة وتوسيع نطاق الاحتلال.

عمد سولت بعد تعيينه رئيساً للحكومة للمرة الثالثة في 29 أكتوبر 1840 إلى عزل (فالي) في 30 ديسمبر من نفس السنة، وتعيين الجنرال بوجو (الذي غدا من أشدّ أنصار سياسة الاحتلال الكامل) بدله، فحلّ بالجزائر في 22 فبراير 1841 على رأس قوات كبيرة، يرافقه نجلا الملك تعبيراً عن تصميم الحكومة الفرنسية على بسط سيطرتها الكاملة على الجزائر. وبدأ ميزان القوة يتحوّل لصالح العدو تدريجياً.

وللتّغلب على الأمير وضع بوجو خطّةً قامت على الأسس التالية:

- شنّ هجمات سريعة على القبائل الموالية للأمير للتنكيل بها وسلب مواشيها، وهي عماد حياتها.
- إغلاق الحدود في وجه تلك القبائل لمنعها من اللجوء إلى المغرب، ومن تلقّي المساعدات والأسلحة منه.
- استحداث طوابير خفيفة التسليح سريعة الحركة لملاحقة قوات الأمير.

◀ تخصيص قوات كبيرة لشنّ حرب شاملة على المناطق التلّية الخاضعة لسلطة الأمير لأخذ مدنها، وتدمير حصونها ومداشرها وقراها ومحاصيلها، وإبادة سكانها، فيما عُرف بـ"سياسة الأرض المحروقة".

وهكذا شهدت هذه المرحلة بعد فترة التفوق الجزائري القصيرة جملةَ أحداثٍ وتطوّرات خطيرة أهمّها:

◀ احتلال الغزاة المدية ومليانة وشرشال عام 1840، وهجومهم على تكْدَمْت ومعسكر وتازا وبوغار وسعيدة واستيلائهم عليها عام 1841، ثم على تلمسان في فاتح فبراير 1842، ودمّروا سبدو في التاسع منه، مما سيعسّر تموُّن الأمير من المغرب. وقد ارتكبوا في غضون ذلك مجازر وفظائع ضدّ السكان تشيب لها النّواصي ويندى لها الجبين، وخربوا وأحرقوا عدداً كبيرا من القرى والمداشر باعتراف قادتهم المعتزّين بجرائمهم من أمثال: كافينياك، وبيليسيي، وسانت آرنو[1].

واضطرّ الأمير بعد سقوط تكدمت وتكاثر جيوش الغزو إلى الالتحاق بالونشريس واتخاذه قاعدةً للجهاد، وإنشاء عاصمة متنقلة من الخيام عُرفت بـ"الزّمالة"، ضمّت نحو 30.000 نسمة مع مَرافقهم من مدارس ومكتبات ومساجد وورشات ومستودعات، يحرسها نحو 5.000 جندي نظامي. واتّصل في غضون ذلك بالدولة العثمانية وبريطانيا لطلب الْعَوْنِ دون جَدْوَى.

وبذلك فقد الأمير أهم مراكزه العسكرية والإدارية والاقتصادية، ولم يعُد قادراً على تنظيم القبائل ولا جباية الضرائب، فخسرت دولته جانباً من سلطانها السياسي وكثيراً من الموارد الضرورية للجهاد من الرجال و الأموال. ودفع هذا الوضع كثيراً من القبائل الضعيفة الإيمان إلى وضع نفسها تحت وصاية العدوّ والقتال إلى جانبه. وتمكّن الفرنسيون لأوّل مرة من ربط الاتصال البرّي بين الجزائر ووهران.

---

[1] أنظر على سبيل المثال: جوليان، المصدر السابق، ص ص 318-319.

◀ اكتشاف الخائن عمر العيادي موقع الزمالة بينما كانت متّجهة إلى جبال عمور فدلّ عليها أسياده، فساروا إليها بقيادة ابن ملكهم دوق دومال (Duc d'Aumale) وفيهم الجنرال المرتدّ يوسف العنابي من بوغار في 2500 فارس و 500 من المرتزقة الخونة، فصبّحوها عند قرية طاغين (حوالي 30 كم صوْب الجنوب من قصر الشّلاّلة، ما بين الجلفة وتيارت) يوم 16 ربيع الأول 1259هـ/ 15 مايو 1843، ولم يكن حاضراً بها سوى النساء والأطفال ونحو 500 من ضعفاء المجاهدين، أُخذوا على حين غِرّة، فيما كان الأميرُ في مواجهة لاموريسيار بنواحي سْرسّو. وقد أسر الغزاة نحو 3000 من أتباع الأمير ساموهم سوءَ العذاب، واستولوْا على معظم مؤنه وذخائره، ومن بينها مكتبته الخاصة التي حوت نحو 5000 من الكتب المخطوطة المجلّدة. "وقد اقتسم جنود الاحتلال والمرتزقة ما نهبوه فيها من ذهب وفضة بالبرانيط !"[1] وتعرّض أهل الزمالة المتبقّين للفظائع والسّبي على أيدي الخونة والمارقين.

وبذلك ضاعت معظم الإمكانات الحربية والموارد المالية المتبقّية لدولة الأمير. ثم فقَدَ ساعِدَهُ الأيمنَ وخليفتَه على مليانة: القائد البطل ابن علال ومئات الشهداء الذين سقطوا معه في معركة جرت يوم 11 نوفمبر 1843، فاشتدّ عليه الأمر.

◀ اضطرار الأمير تحت وطأة المطاردة الفرنسية إلى اللجوء مع أنصاره في مطلع عام 1844 إلى المغرب لتضميد الجراح واسترجاع القوى، فحظي بدعم شعبي واسع ودعم حكومي محدود.

ولما عجزت فرنسا عن تصفية قوات الأمير التي كانت تكيل لجيشها الضربات ثم تنسحب إلى المغرب؛ حمّلت سلطانه عبد الرحمان مسؤولية تلك الهجمات، وطالبته بالقبض على الأمير ومنعه من العودة إلى الجزائر، وكثّفت من تواجدها العسكري على الحدود. لكنّ قوّة التأييد الذي كان يحظى به الأمير داخل المغرب من الشعب ومن بعض المسؤولين منع السلطان من التعرّض له.

وللضغط على السلطان، قامت البوارج الفرنسية بقيادة ابن الملك: الأمير "دوق دو جوانفيل" (Duc de Joinville) بقصف مدينة طنجة يوم 6 أغسطس 1844، ومدينة الصويرة يوم 15

---

[1] تحفة الزائر، ص 430.

الموالي، بموازاة تصاعد ضغوط إسبانيا والسويد والدانمارك على المغرب لأسباب أخرى. وزحف الجنرال بوجو بقواته على المغرب يوم 13 أغسطس، وهاجم الجيشَ الذي أرسله السلطان لمواجهته بإمرةِ نجله مولاي محمد، وأنزل به الهزيمة من الغد في معركة وادي إيزلي (8 كلم شمال غرب وجدة). لم يصمد السلطان لهذه الهجمة، فرضخ لإرادة فرنسا، ووقّع يوم 10 سبتمبر الموالي على معاهدة طنجة التي اعتبرت الأمير خارجاً على القانون في كلّ من التراب الجزائري والمغربي، وفرضت على السلطان مطاردته بالسلاح. ثمّ عُزِّزت في 18 مارس 1845 باتفاقية لالاّ مغنيّة، التي تمّ بموجبها رسم الحدود بين الجزائر والمغرب.

وقد حمّل السلطانُ عبد الرحمان الأميرَ عبد القادر والجزائريينَ المسؤوليةَ عما حلّ به من الهزائم، فقرّر تصفية حسابه معهم بحدّ السيف. واتّخذ إجراءات عسكرية واسعة شملت تعبئة قوات كبيرة لا للثأر من الفرنسيين، بل لمطاردة إخوانه في الدين رضوخاً لمطالب العدو الفرنسي المشترك التي كانت تزداد إلحاحاً مع الأيام كما سيأتي.

وفي تلك الأثناء عرضت قبائل الريف على الأمير مبايعته سلطانا عليها فأبى. وحاول السلطانُ استدراجه إلى فاس ليعتقله فتفطّن لذلك[1]، وعاد إلى الجزائر لمواصلة الجهاد. وكان مما شجعه على العودة اندلاع ثورة القبائل بزعامة بوبغلة عام 1843، وثورة الدّرقاويين بوهران، واندلاع ثورة بومعزة في منطقتي الظهرة والونشريس في ربيع الأول 1261/ مارس 1845، وسيتعاون مع الأمير.

وفي سياق أحداث ثورة بومعزة، اقترفت القوات الفرنسية سلسلة من جرائم الإبادة الجماعية ضدّ عدد من القبائل الجزائرية بجبال الظّهرة وغيرها[2]، أكبرها جريمةُ إحراق قبيلة أولاد رياح في 19-20 يونيو 1845 داخل غار الحراشيش بكهوف جبال الظّهرة على يد قوات السفاح بليسي (Pélissier).

[1] Paul Azan, L'Emir-Abdel-Kader (Hachette, Paris, 1925), pp. 198-206.
[2] Cf. Julien, Histoire, OP. Cit., PP. 320-321.

ويصف أحد الشهود نهاية تلك الفاجعة قائلا: "...أطبق على المكان سكون عميق، وفي حدود الرابعة ونصف اتجهتُ إلى المغارة رفقة ضابطين من سلاح الهندسة...واصلنا المشي إلى المدخل عبر طبقة كثيفة من الرماد والغبار، ثمّ ولجْنا تجويفاً بطول نحو ثلاثين خطوة، وهناك رأينا منظراً رهيبا يندُّ عن أيّ وصف أو تصوير. كانت كل الجثث عارية من اللباس في مظهر يدل على حالة الرعب التي عانوا منها قبل موتهم، وكان منظر الأطفال المتشبثين بصدور أمهاتهم وسط أكياس الحبوب الجافة منظراً في غاية الرهبة والبشاعة...كان عدد الجثث يتراوح بين الثمانمئة (800) والألف (1000). ولكننا عندما أخبرنا العقيد (بليسيي) بذلك شكّك في قولنا وأرسل جنوداً آخرين لعدّ الأموات، حيث أخرجوا ستمائة (600) جثة من المغارة، دون حساب الجثث المكوّمة فوق بعضها كأنها عجينة بشرية[1]." و لم تتوقف البشاعة عند هذا الحدّ، بل تعدّته إلى نهب الجثث الدامية.

◀ عودة الأمير في 22 سبتمبر 1845 إلى الجزائر على رأس قوة حسنة التجهيز. وقد تمكن من تحقيق انتصارات مدوّية على الفرنسيين، تمثّلت خاصة في هزيمة قوة كان يقودها مونتانياك (Montagnac) في معركة سيدي إبراهيم (غربي الغزوات) بين 23 و 25 سبتمبر 1845، هَلَكَ فيها نحو 400 فرنسي. ثم أسر قوةً من 200 فرنسي بالقرب من عين تموشنت بعد ذلك بيومين. واشتبك مع الفرنسيين وأعوانهم في منطقتي وهران والشلف.

والتحق الأمير بجبال جرجرة في مطلع العام التالي، وجنّد له خليفته هناك أحمد بن سالم ورجاله 5000 مجاهد، هاجم بهم قرى سهل متيجة ومناطق التيطري. ثم التحق بجبال عمور وأولاد نايل، واصطدم بقوات الجنرال يوسف في عدد من المعارك.

◀ ولمواجهة هذه التطورات زجّت فرنسا بقوات إضافية، حتى فاق تعداد جيوشها 120.000 عسكري عام 1847. وجدّ "بوجو" في التضييق على الأمير، وأمعن في قمع القبائل كي تكفَّ عن

---

[1] راجع تفاصيل وتداعيات الجريمة في المجلة الإفريقية Revue Africaine، سنة 1907، من ص 116 إلى ص 168.

مساندته خاصّة في بلاد القبائل، وذلك في الوقت الذي صعّدت فيه السلطات المغربية من ضغطها على أنصار الأمير داخل المغرب.

واشتدّت ندرة موارد الأمير، وتفاقم حرج موقفه، خاصة إثر تعرّض بلاد القبائل لثلاث حملات فرنسية سلّطت أبشع أنواع الانتقام على السكان، دفعت الخليفة بن سالم إلى الاستسلام في مارس 1847، وبعد اضطرار بومعزة إلى إلقاء السلاح يوم 13 أبريل الموالي.

ضاق الأمر بالأمير بعد اختلال ميزان القوة، فانسحب إلى المغرب في يوليو 1847 عبر فقيق بالجنوب. وهناك بشرق منطقة الريف، واجهته القوات المغربية التي بعثها السلطان عبد الرحمان لقتاله بقيادة الباشا "بلّحمر" (ابن الأحمر)، فهزمها الأمير في معركة "تافريست" قرب الحدود الجزائرية المغربية في أغسطس التالي. وتعرض آلاف المهاجرين الجزائريين بالمغرب على الإثر لسلسلة من المحن على أيدي القوات الحكومية وبعض القبائل الضّالّة الباغية، وذُبحت في هذا الإطار قبيلة بني عمرو الجزائرية اللاّجئة وسُبيَ وبيع منها من نجا من الموت عبيداً في أسواق المغرب.

ثم جرّد "السلطان المشؤوم" الذي استلمت قواته المحلية أسلحة فرنسية[1] جيشاً آخر عِدّته 50.000 رجل، أسند قيادته إلى ابنيه أحمد ومحمد، هاجم قوات الأمير التي كان قوامها نحو 3200 مجاهد فقط[2] يوم 15 سبتمبر قرب مصبّ وادي ملوية، فنشبت معارك شرسة رجحت فيها كفّةُ المغاربة لكثرتهم، ما اضطرّ الأمير إلى العبور بدائرته النهرَ صوْب الجزائر على أمل الانسحاب جنوبا.

◀ وأخيراً وجد الأمير نفسه محصوراً بين القوات المغربية، والقوات الفرنسية بقيادة الجنرال لاموريسيار (Lamoricière)، فقرر- بعدما امتنعت إسبانيا عن بذل وساطتها - أن يجنّب أتباعه الإستئصال والهوان، والتسليم لا للسلطات المغربية التي خانته وخذلته وخالفت

---

[1] Julien, OP. Cit., P. 206.

[2] تحفة الزائر، ص493.

العهود، بل للفرنسيين الذين حاربوه كأعداء طبيعيين، فاتصل بلاموريسيار في 14 محرم 1264/ 22 ديسمبر واتّفقا على شروط وقف القتال؛ وأهمّها السماح له ولمن أراد من رفاقه بالهجرة إلى الإسكندرية أو عكّا، وإعطاء الأمان لجميع موظّفيه وجنوده والسماح لهم بالالتحاق بقبائلهم.

ثم سلم نفسه في 23 سبتمبر إلى الجنرالين لاموريسيار وكافينياك (Cavaignac) بسيدي ابراهيم. ووافاه الحاكم العام الجديد دوق دومال(Duc d'aumale) بالغزوات من الغد، حيث قَدَّمَ له الأميرُ حصانَه. فطويت بذلك صفحة مقاومة الأمير عبد القادر بعد 17 أو 15 عاما من الصمود أمام دولة كبرى متطوّرة لا يضاهيه سوى صمود الأمير شامل بالقوقاز في وجه روسيا (1834- 1859)، ومقاومة محمّد أحمد المهدي لبريطانيا بالسودان (1882 ـ 1885).

وقد تنكّر الفرنسيون كعادتهم للمواثيق فلم يسمحوا للأمير ورفاقه بالهجرة إلى المشرق، بل حملوه أسيرا إلى فرنسا حتى سنة 1852، فانتقل إلى اسطمبول، فبورسة، فبيروت، ومنها إلى دمشق في 1856، وبها توفي كما أسلفنا.

وقد تجرّأ بعض الصّغار على ثَلْبِ الأمير والطعن فيه، من خلال اتهامه بخيانة الوطن. والحقُّ الذي لا مِرْيَةَ فيه، أنّ القائد المجاهد المؤمن الذي شهد له الكافّة بالشجاعة الخارقة، والبطولة الفذّة .. بما لا مزيد عليه، لم يكن ليُقدم على ما أقْدم عليه من التسليم، بل كان سيختار القتال إلى آخر رمق هو ورجاله الأشاوس، لولا أنّ هذا الخيار كان سينجرُّ عنه بالقطْع نَكَالٌ ومفاسدُ أعظم، من سبي النساء والذّرية واستعبادها وانتهاك أعراضها، إلى استئصال المقاتلة من الرجال أو التنكيل بها بعد نكبتها في حُرُماتها على يد القوات المغربية أو الفرنسيين وعملائهم المرتزقة، إلى الإضرار الشّديد بالروح المعنوية للأمّة، فاختار أهونَ الضّررين بالشروط التي ذُكرت.

المواقف الدولية والإقليمية:

❶. موقف الدولة العثمانية:

تخاذلت الدولة العثمانية أمام العدوان الفرنسي على الشعب الجزائري الذي حكمته واستغلّته قرونا طويلة، واكتفت بتأييد تابِعها أحمد باي تأييداً نظرياً[1]، ثم تخلّت عنه بعد سقوط قسنطينة عام 1837، لذلك لم يكن متوقّعاً أن تدعم الأمير.

فقد كانت الدولة العثمانية تعتبر الأمير عبد القادر مجرّد فرد من رعاياها، و لم تعترف بدولته التي اعتبرتها غير شرعية، وعارضت معاهدتي ديمشال وتافنة. وامتنعت عن تلبية دعوة الأمير لها بدعمه ضد فرنسا مع دخوله في طاعتها؛ وذلك في ثلاث رسائل مؤرّخة في 25 شوّال 1257/ 10 ديسمبر 1841[2] بعث بها مع العقيد البريطاني سكوت (Scott) إلى كلٍّ من السلطان عبد المجيد الأول، والصدر الأعظم رشيد باشا، وحمدان خوجة، وكلّفه بتسليمها إلى وزارة الخارجية البريطانية لتحوّلها إلى سلطات القسطنطينية. وقد تولى اللّورد آبردين (Aberdeen) بالفعل تسليمها إلى القائم بأعمال السفارة العثمانية في لندن أوائلَ عام 1842.

وقد اكتفى السلطان بأن ردّ عليه برسالة من سبعة أسطرٍ فحسب تقطُر هلعاً من فرنسا، حثّه فيها على مواصلة الجهاد دون مجرّد وعد بتقديم دعم[3]. أما حمدان خوجة الذي كان يتمتع بمكانة خاصة لدى السلطات العثمانية، فالراجحُ أنه توفي قبل أن يبلغه الخطاب.

وانتهى الهوان بالدولة العثمانية في الأخير إلى التسليم بضياع الجزائر، حينما أهملت ذِكرها في جدول الولايات العثمانية في أوّل حوليّةٍ تنشرها سنة 1847[4]، وبذلك ودّع السلطان حقّه بالجزائر نهائياً.

---

[1] راجع: أرجمند كوران، مصدر سابق، ص ص 100- 103.

[2] أنظر نصوص هذه الرسائل في: عبد الجليل التميمي، مصدر سابق، ص ص 135-140.

[3] المصدر السابق، ص 140.

[4] أرجمند كوران، ص76.

❷. موقف بريطانيا:

لم تُبدِ أيٌّ من الدول الأوروبية اهتماماً بالأمير أو شيئاً من التسامح تجاهه باستثناء بريطانيا التي عارضت الاحتلال الفرنسي كما مرّ، لخشيتها أن يمثّل خطراً على مصالحها وتفوقها في غربي البحر المتوسط. لكن سياستها بهذا الخصوص تميّزت بالميوعة والانتهازيّة؛ إذ لم تشأ الإخلال بعلاقاتها بفرنسا بسبب الجزائر، وفضّلت ترقُّبَ نتيجة الصراع لاتّخاذ موقف حاسم.

فقد حاولت بريطانيا لعب ورقة الأمير عبد القادر، بأن تركت بعض قنوات اتّصالٍ بينهما، وغضّت الطَّرْفَ عن سماح حاكم جبل طارق البريطاني للأمير باستيراد السلاح عن طريق الجبل؛ بحيث تعترف به وتتعاون معه إذا ما انتصر وتمكّنَ من بسط سلطته على الجزائر، أو تنبذه وتعترف بالاحتلال اعترافاً مشروطاً حالما تتحقق من هزيمته وتمكُّن فرنسا من ترسيخ وجودها بالجزائر؛ فلا تتورّط بذلك في مواقف تفرض عليها التزاماتٍ لا تريدها.

وقد حثّ الأميرُ بريطانيا على الاعتراف به وإقامة علاقات تجارية ثنائية مقابل منحها أحد الموانئ الجزائرية. وكتب رسالتين بهذا الشأن؛ إحداهما إلى وليام الرابع ملك إنكلترا بتاريخ 29 جمادى الأولى 1251/ 22 سبتمبر 1835، والثانية إلى قنصل بريطانيا بطنجة تحمل نفس التاريخ[1].

ولم يحصل الأمير على شيء، حيث أبلغ وزيرُ الخارجيةِ البريطاني اللورد بالمرستون (Lord Palmerston) الأميرَ بواسطة القنصل المذكور في رسالة بتاريخ 6 أكتوبر 1836 عدم استجابة الملك لطلبه. وسارعت بريطانيا بعد سقوط قسنطينة إلى الاعتراف سراً في نوفمبر 1837 بالوجود الفرنسي بالجزائر مقابل التزام فرنسا بعدم المساس باستقلال تونس والمغرب[2].

وجدّد الأمير- الذي كان متعلّقا بأمل أنّ بريطانيا ستدخل في منافسة سياسية أو حتى اقتصادية مع فرنسا في الجزائر، ولم يكن على علمٍ بتحوّل موقفها[3] - جدّد المحاولة برسالتين أخريَيْن؛ أرسل

---

1 عبد الجليل التميمي، مصدرسابق، ص131- 132.

2 Jean Serres, OP. Cit., pp. 122-123.

3 إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص 260.

أولاهما إلى الحكومة البريطانية بواسطة قنصلها في طنجة بتاريخ 28 صفر 1256/ 12 أبريل 1840، يعرض فيها إقامة علاقات تجارية مع مملكته[1]، والثانية إلى رئيس وزرائها روبرت بيـــل (Robert Peel) في 11 ديسمبر ، يعرض فيها عقد محالفة معه[2] دون جدوى.

ذلك أنّ بريطانيا التي كانت تراقب تحوُّل ميزان القوى لصالح الفرنسيين الذين تمكنوا من تحقيق مكاسب هامة في حربهم ضدّ الأمير، قدّرت أنّ مسألة الجزائر قد حُسمت أو كادت، فاتخــذت موقفاً مناوئاً للأمير. فقد قامت في العام 1842 بحثّ كلٍّ من السلطات العثمانية على عدم مدّ يد المساعدة إلى الأمير، والسلطات المغربية على الكفّ عن دعم المقاومة الجزائريــة[3]، وأخطــرت السلطات المغربية في السنة التالية بأنها لا يمكنها الاعتماد على دعمها في حالة اندلاع نزاع بينـــها وبين فرنسا؛ لأنها كانت تخشى أن يؤدّيَ التوتّر بين المغرب وفرنسا إلى نشوب نزاعٍ مسلّح بــين الدولتين، يضطرّها إما إلى التدخّل العسكري لردع فرنسا، وهو ما لم تكن تنويــه، أو احتمـــال التضحية بمصالحها الإستراتيجية والتجارية الهامة بالمغرب وغربي البحر المتوسط؛ وذلك ما كانــت تحرص على تلافيه بأيّ ثمن. وقد استجاب المغرب والدولة العثمانية لتلك المطالب.

وبذلك أثبتت بريطانيا أنّ المصالح وحدها هي التي توجّه سياستها الخارجية، وأنّ ما خلا ذلك من مبادئَ وقيمٍ لا يعدو أن يكون شعاراتٍ ترفع للمزايدة أو الابتزاز عند الحاجة.

❸. موقف المغرب:

تعاونت السلطات المغربية وعلى رأسها السلطان "عبد الرحمان" مع الأمـــير زمنـــاً، فزوّدتـــه بالأسلحة والذخائر والأموال، وسمحت له بنقل الأسلحة من جبل طارق إلى الجزائر عبر الأراضي

---

[1] عبد الجليل التميمي، ص 46.

[2] نفسه، ص260.

[3] Voir : Jean Serres, OP. Cit., PP.216-118.

المغربية، وللمجاهدين باللجوء إلى المغرب للاحتماء والتقاط الأنفاس، فضلاً عن تهاطُل تبرّعـات الشعب المغربي الشقيق السّخيّة على المجاهدين.

لكن السلطان لم يلبث أن شرع منذ عام 1842 بالتضييق على الأمير حين أصدر في شهر جويلية ظهيراً يمنع المغاربة من إقامة أيّة علاقات ودّية مع الجزائريين؛ فأخذت السلطات المغربية تستولي بنـاءً على ذلك القرار على شحنات الأسلحة الموجّهة إلى الأمير[1].

ثم انقلب عليه كلّيّةً عام 1845 تحت وطأة التهديد الفرنسي، ولضعف وازعه الديني، وخشيته من تعاظُم شعبية الأمير داخل المغرب؛ فحاول استدراجه إلى فاس ليعتقله، لكن الأمير لم ينخدع له. و لم يلبث أن حاربه في صيف عام 1847 بجيشين كبيرين، هزم الأميرُ أوّلهما، واضطرّ إلى الانـسحاب بعدما اشتبك مع الثاني وكبّده خسائر، مؤْثِراً حقْن دماء المسلمين، وعدم المُضيّ قُـدُماً في معركـة انتحارية. فكانت هذه الطّعنةُ في الظّهر أهمّ الأسباب التي دفعت الأمير إلى وضع السلاح.

❹ . موقف تونس :

أيّد حكام تونس العدوان الفرنسي على الجزائر. ولمّا اتّصل الأميرُ عبد القادر وخلفـاؤه ونُوّابُـه ببايات تونس لتوحيد الكلمة في مواجهة الغاصب الأجنبي وتعزيز جبهة الجهاد[2]، أبى هؤلاء التّجاوبَ مع تلك المبادرات، وحرصوا على تأكيد عدائهم للمجاهدين. وبلغ الأمر بالباي أحمد بن مـصطفى حدَّ تأنيب وكيله بجبل طارق لإعانته الأميرَ على شراء بعض الأسلحة، وتقديمه جوازاتِ سفرٍ لبعض المغاربة الذين يبدو أنهم كانوا يعملون لصالح الأمير[3].

لقد كان جهاد الأمير عبد القادر صلبا وعنيدا، كما كانت جهودُه لإرساء دولة جزائرية حديثةٍ رائدةً ومتقدّمة. لكنَّ أسباباً عديدةً لـم تسمح له بالذهاب بمشروعه إلى نهايته، أهمهـا: احـتلال

[1] إسماعيل العربي، ص 239.

[2] أنظر: يحيى بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق (المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986)، ص 78.

[3] المصدر السابق، ص 80.

موازين القوى المادية والبشرية بينه وبين العدو، حيث لم يتجاوز مجموع سكان الجزائر آنذاك الثلاثة ملايين (3.000.000) نسمة، في حين كان الفرنسيون يناهزون الخمسة والثلاثين مليوناً (35.000.000)، كما أنّ الجيش الذي كان يحاربه تجاوز المائة ألف عسكري (100.000)، بينما لم يتمكّن الأمير أن يجنّد للمعركة في أفضل الظروف إلا 20.000 مجاهد؛ وكذا كثرة المتألّبين عليه من أبناء جلدته ودينه في الداخل والخارج وشدّة استغراقهم في الخيانة وموالاة الأجنبي. ومع ذلك فإنّ عمله سيكون قدوةً ومثالا لقوافل من المجاهدين، كما بقي اسمه رمزاً لمقاومة الشعب الجزائري طيلة ليل الاستعمار المديد. وبعد انقضاء عهد الثورات المسلحة، غدَا كفاحُه الطويلُ وصبرُه على الشدائد الْمَثَلَ الأعلى للمقاومة السياسية في النصف الأول من القرن العشرين التي مهدت طريقَ ثورة التحرير الخالدة.



Le Général Commandant les troupes françaises dans la Province d'Oran & le Prince des fidèles Abd-el-Kader ont arrêté les conditions suivantes

Art. 1.

A dater de ce jour les hostilités entre les Français & les Arabes cesseront.

Art. 2.

La Religion & les usages musulmans seront respectés & protégés.

Art. 3.

Les prisonniers seront immédiatement rendus de part & d'autre.

Art. 4.

La liberté du Commerce sera pleine & entière.

Art. 5.

Art. 6.

Fait en double expédition à Oran, le 26 février 1834.

الجنيرال الحاكم جيوش الفرنصيص في بلاد وهران. وامير المومنين السيد الحاج عبد القادر بن محي الدين رضيوا في الشروط الاتية ادناه.

شرط اول

من اليوم وما بعد يبطل الطراد بين الفرنصيص والعرب الجنيرال الحاكم جيوش الفرنصيص وامير المومنين عبد القادر كل واحد من ناحيته يعمل جهده لكي تحصل المودة والمهادنة التي يلزم ان تكون بين شعبين اللذين مقدر عليهم من عند الله ان يعيشوا تحت حكم واحد. ولاجل هذا امير المومنين لازم يرسل من عنده ثلاثة قناصل واحد لوهران واحد لارزيو وواحد لمستغانم والجنرال كذلك ... قناصل لمعسكر باش ما يكون ... العرب.

شرط ثاني

الدين وعوايد المسلمين يكونوا دايما محرومين ومحامى عليهم

شرط ثالث

مرابيط الفرنصيص يتسرحوا حالا وكذلك مرابيط العرب

شرط رابع

السوق يكون مسرح ولا احد يعارض احد

شرط خامس

كل العسكر الذين يهربوا من الفرنصيص يستحقوا العربان يردوهم لعند الفرنصيص وكذلك الطرابين الذين يهربوا من عند العرب باش ما يتعاقبوا على الطرابين ... ويجوا عند الفرنصيص ... الى القنصل الامير ان كان في وهران او ارزيو او مستغانم.

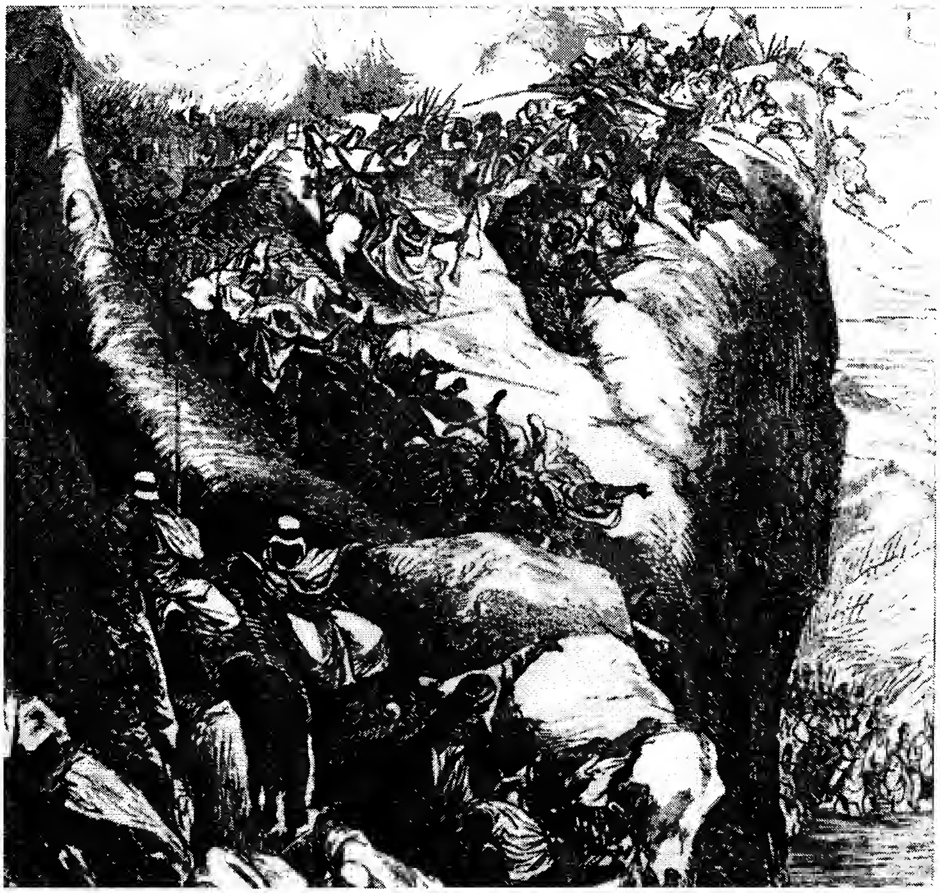
شرط سادس

كل واحد رومي يحب يسافر في البلاد يكون معه تزكرة مطبوعة بطابع قنصل الامير وكذلك بطابع الجنيرال الحاكم البلاد حتى الذي تكون معه هذه التزكرة يحرموه ويحاموا عليه في كل البلاد. وهذه نسختين

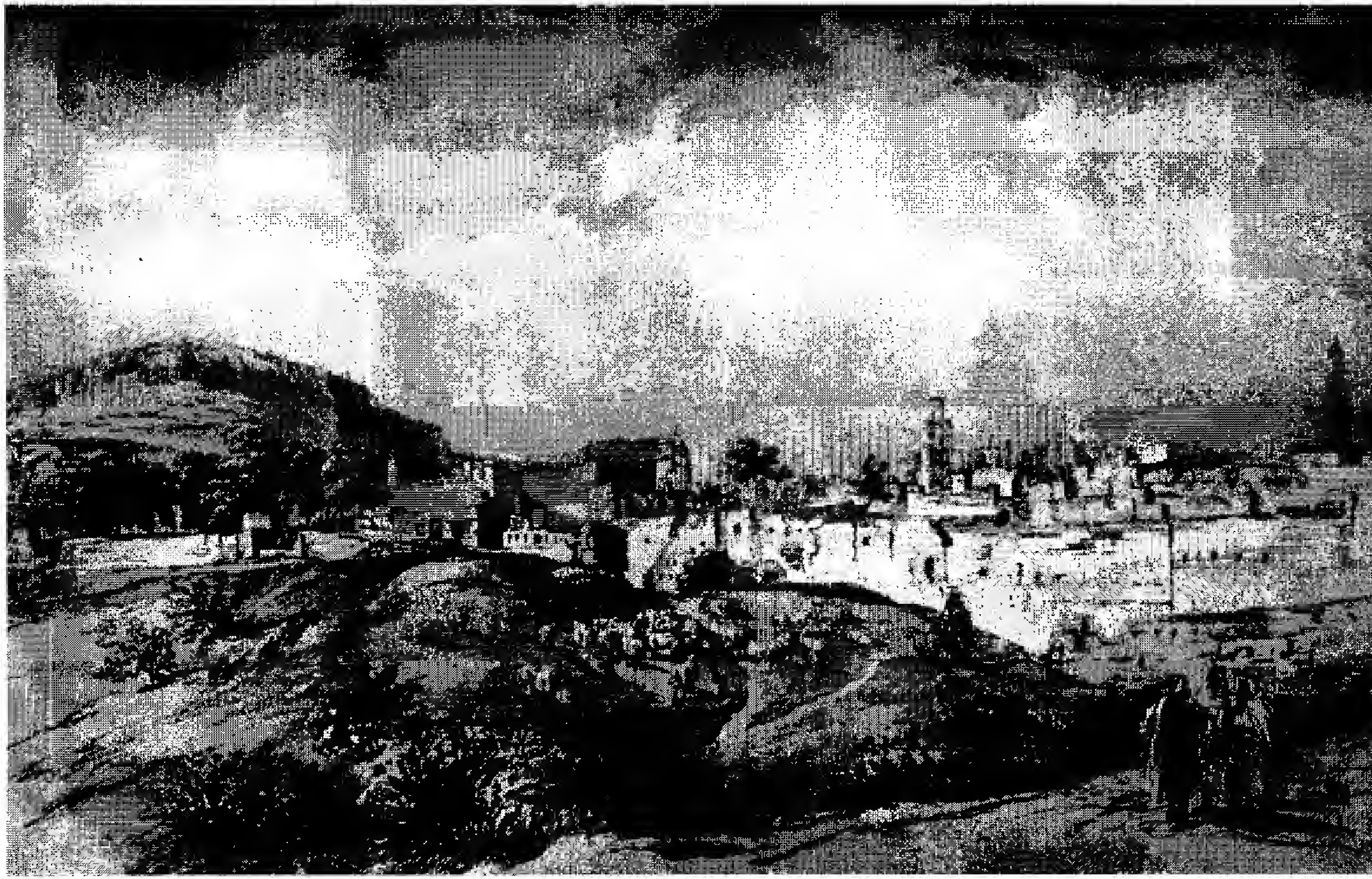
معاهدة دوميشال 1834



تنصيب باي التيطري العميل "محمد بن حسين" من طرف الماريشال كلوزال
في 1835/9/15، وقد سلّمه السكان للأمير عبد القادر في السنة التالية



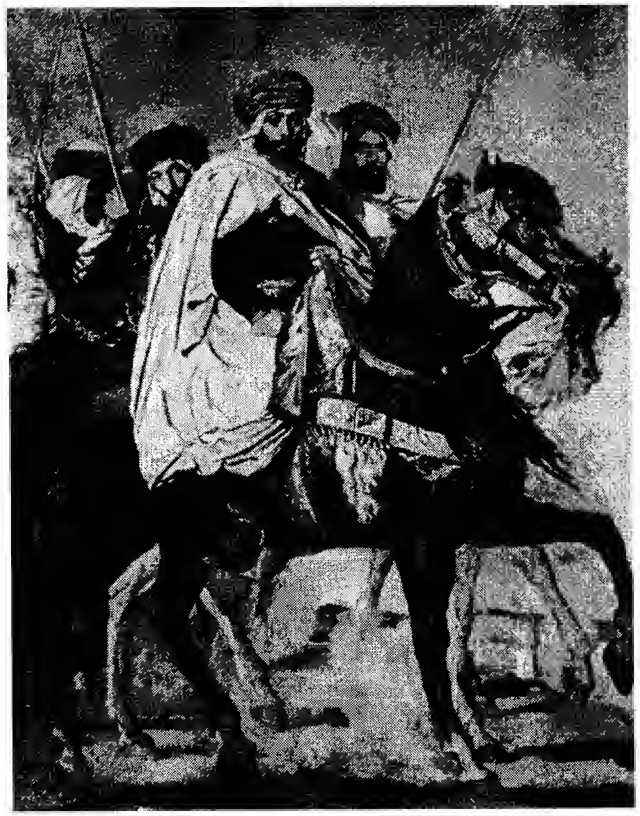
معركة وادي سكاك – 1836



منظر للمشْور وقسم من مدينة تلمسان – 1836



مصطفى بن إسماعيل وعائلته

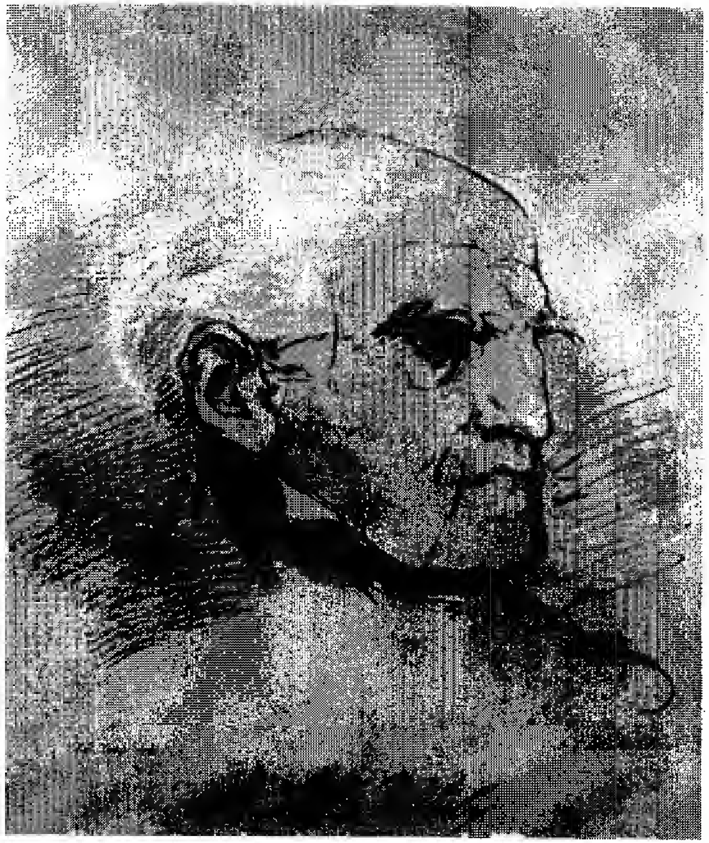


علي بن حامد، خليفة قسنطينة العميل

نماذج من كبار الخونة



الأمير عبد القادر 1836



المارشال بوجو 1849

قائد المجاهدين وقائد المحتلين



طلائع الحملة الفرنسية الاستفزازية عند جبال البيبان

كانت السبب المباشر لاستئناف الأمير الجهاد في 1839/10/28



هجوم المجاهدين على مزارع المستوطنين (نوفمبر 1839).

يلاحظ حرص الرسام الفرنسي على إبراز "قسوة" الجزائريين



معركة وادي إيزلي –1844

تبرز الصورة تفوق الفرنسيين بقيادة بوجو على المغاربة



أحد المشاة النظاميين



فارس

جنود من جيش الأمير



مستوطن من الدرجة الأولى



مستوطن من الدرجة الثانية

مستوطنون من عهد (بوجو)

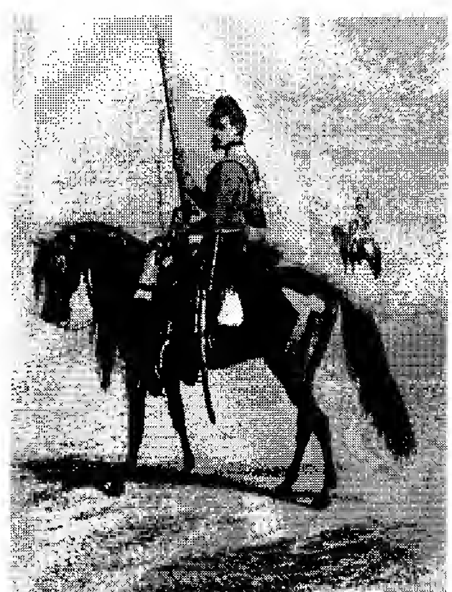


أحد الرماة (الجزائريين) وأحد
أفراد اللفيف الأجنبي



من أفراد الزواق المرتزقة

مُشاة الاحتلال



قناص إفريقي



سباهي (جزائري) مرتزق

فرسان الاحتلال



البطل بومعزة



الأمير في حدود العام 1870

3. مقاومة أحمد باي

(1846-1264 هـ/ 1830-1848م)

في الوقت الذي كان الأمير عبد القادر يُقارع الفرنسيين في الغرب، كان أحمد باي يواجههم في الشرق. وقد استمرت مقاومته 18 عاما حافلةً بالكفاح.

أحمد باي:

هو أحمد بن محمد الشريف بن أحمد القلّي (حوالي 1785 – 1850). ينحدر من أب تركي وأمّ جزائرية من عائلة ابن قانة ذات النفوذ بمنطقة بسكرة، والتي يعود أصلها إلى نواحي ميلة شمال قسنطينة. شغل أبوه وظيفة إدارية في حكومة الداي، وتولّى جده أحمد القلّي منصب باي قسنطينة (1755-1771).

أرسلته عائلته لأداء فريضة الحجّ على أمل أن يتخلى عن حياة الفجور التي كان يحياها حسب أحمد بوضربة [1]. وبعد عودته من الحجاز، سعى حثيثاً للحصول على منصب خليفة، فحازه على الجهات الشرقية من بايليك الشرق (1817-1821) على عهد البايين علي بورصالي، وابن شاكر. وكانت له خلال ذلك تحركات أثارت غضب السلطات، فعزله الداي حسين ونفاه إلى مليانة عامين ونصفاً لاتهامه بإجراء اتصالاتٍ مريبة بباي تونس، ثم أُذن له بالإقامة بالبليدة عاماً ونصفاً، قبل أن يُسمح له بالإقامة في أحواز العاصمة، التي عمل بها

[1] مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، مصدر سابق، ص 115.

-كما في البليدة- تحت إمرة قائد الجيش الآغا يحيى سنة 1825.

أعجب الآغا يحيى بأحمد، فسعى لدى الداي حسين للعفو عنه، ثم لتعيينه في السنة التالية على رأس بايليك الشرق، وكان أول كروغلي يتولى ذلك المنصب، حيث كان من تقاليد الأوجاق أن الكراغلة لا يقلّدونه، لذلك بذل أحمد باي جهودا مُضنية لبلوغ مطمحه.

سافر أحمد باي إلى العاصمة يصحبه نحو 400 فارس لأداء الدُّنوش إلى حكومة الداي في صيف عام 1830، فصادف وُصُولُهُ إليها ظهورَ طلائع الحملة الفرنسية بأفق الجزائر، فاقترح خطة ذكية لمواجهة الفرنسيين عارضها قائد الجيش الجديد، الآغا إبراهيم. وشارك في معركتي سيدي فرج وسطاوالي، ثم رجع إلى قسنطينة، وأحبط محاولة انقلاب قادها الانكشاريون الأتراك، واستعاد حكمه الذي اتّسم بالشّدّة والجوْر اللّذيْن استفاضَ ذكرهما في كتابات وشهادات الرحَّالة والمؤرخين وغيرهم من المعاصرين، حيث يقول المؤرخ التّونسيّ ابن أبي الضياف -على سبيل المثال- بهذا الخُصوص: "سمعت من بعض علمائها (أي قسنطينة) في ذِكر الحاج أحمد باي وعَسْفِه وجَوْره كلاماً ختمه بقوله: ولا زلنا في أسْر هذا الظَّلوم الغَشوم حتى رحِمنا اللهُ باستيلاء الفرنسيين!"[1]

ومن أكبر الأخطاء التي ارتكبها أحمد باي باعترافه، وكانت من أسباب فشله؛ محاباته لقرابته وأوليائه على حساب الصالح العام، أو بتعبيره هو: نزوله عند رأي خاله الانتهازي بوعزيز بن قانه (الذي سيغدو من كبار عملاء فرنسا) في نصبِه الحربَ لعائلة بوعكاز غداةَ ضياع قسنطينة عام 1837 لتحقيق أغراض عائلية في الجنوب[2]، بدلاً من مناجزة الفرنسيين في الشمال؛ وكذلك انتزاعه مشْيخة عرب الزيبان من فرحات بن سعيد زعيم نفس العائلة، وإسنادها إلى خاله المذكور، وغدره بمن أعانوه على إحباط مؤامرة الانكشارية عام 1830، وغير ذلك.

---

[1] أحمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان (الدار التونسية للنشر، تونس، 1979)، ج 3، ص228.

[2] مذكرات أحمد باي..، ص 77.

وقد رفض أحمد باي الاستسلام للفرنسيين أو التعاون معهم خلافاً لمعظم المسؤولين والحاميات التركية بالجزائر وفي مقدمتهم باي وهران وباي التيطري، وصمم على المقاومة مستعيناً بجيش نظامي صغير ذي مدفعية، كان يعضُدُهُ آلاف من مقاتلي وفرسان القبائل العربية والزواوية، ناهزت عِدّته الإجمالية قرابة 10.000 رجل، وبعاصمة مُحصَّنة، ومستفيداً من اشتباك الفرنسيين بقوات الأمير عبد القادر في الغرب.

مراحل مقاومة أحمد باي:

مرت مقاومة أحمد باي بمرحلتين:

المرحلة الأولى (1830-1837):

حاول أحمد باي إقناع السلطان العثماني بالاعتراف به واليا على الجزائر، وإمداده بمساعدات عسكرية يستعين بها على قتال الفرنسيين، لكنه لم يحظَ منه سوى بوعود وتشجيعات، وذلك خوفا من فرنسا التي لم يتردّد سفيرُها في اسطمبول في الإعلان أن بلاده ستعتبر توجيه رتبة الباشا إلى باي قسنطينة بمثابة إعلان حرب عليها[1].

ومنذ أن احتل الغزاة عنابة عام 1832، شرعت قواقم من هناك بقيادة المرتدّ يوسف المملوك بالإغارة على القبائل الجزائرية والتنكيل بها ونهبها. وحاول علي بن عيسى خليفة أحمد باي استرداد عنابة من الفرنسيين في يونيو 1833 وفشل، واشتبك الجزائريون معهم في معارك أخرى محدودة، حيث كان أحمد باي حريصا على تجنب خوض معارك رئيسية، لأسباب منها: تعلّقه بأمل نجاح المفاوضات مع الفرنسيين، ورجاء وصول النجدات العثمانية المأمولة، والمشاكل التي كان يثيرها خصومه، خاصةً باي قسنطينة السابق "إبراهيم"، وفرحات بن سعيد شيخ العرب السابق على الصحراء الشرقية بالزيبان.

---

[1] أركومنت كوران، ص 82.

وحاولت فرنسا استْمالة أحمد باي مراراً، فعرضت عليه عن طريق قـادة الغـزو (دوبرمـون- كلوزيل-دوروفيغو-دامريمون) الاعتراف به باياً على قسنطينة مقابل دخوله في طاعتها، ودفع ضريبة سنوية (وتعويضات حرب بعدما نشبت المعارك بين الجانبين)، فرفض بعدما اتضح له أنّ الفرنـسيين غير صادقين، بل يريدون خداعه وتفويت الفرص عليه ليتمكنوا من تحطيمه.

الغزو الفرنسي الأول لقسنطينة (1836):

لما يئست فرنسا من استْمالة أحمد باي، ورأت أنّ موقفها في الشرق سيظلّ مُهتزاً ما دام هـو في مركزه، قررت أن تستولي على عاصمته، وتضع حداً لمقاومة. فجرّدت عليه حملةً قوامها نحو 8700 رجل، خرجت من عنابة يوم 8 نوفمبر 1836 بقيادة الحاكم العام الاستعماري المارشال كلوزيل.

قسّم أحمد باي قواته إلى قسمين: قسم كُلف بالدفاع عن المدينة من الداخل بإمرة خليفته ابـن عيسى وعلي بن البجاوي، عِدّته – كما يقول أحمد باي- ألف (1.000) رجل، مزودين بـثلاثين (30) مدفعاً على الأسوار وفي القصبة؛ وتولّى القسم الثاني الذي كان بقيادة الباي، وعِدّته 5.000 فارس و1.500 من المشاة المتطوعين ومدافع ميدان خفيفة- تولّى محاولة عرقلة القوات الغازية (دون نجاح)، وضربها خارج المدينة من الخلف، ما يجعل تلك القوة عند بلوغها أسـوار قـسنطينة بـين نارين[1].

بلغت الحملةُ قسنطينةَ يوم 21 نوفمبر 1836 منهكةً جرّاء الغارات التي استهدفتها على طـول الطريق، وتهاطل الأمطار والثلوج غير المعهودة في تلك الفترة من العام، والـتي عرقلـت تقـدّمها، وضربت عليها الحصار.

باشر الفرنسيون ضرب المدينة بالمدافع التي نصبوها في المنصورة وهضبة سـيدي مـبروك لـدكّ أسوارها، ومهاجمتها بمشاتهم من ناحيتي باب القنطرة من الشرق، والكدية من الغرب. دام الحـصار

[1] مذكرات أحمد باي، ص 48.

أيامَ 21، و22، و23 نوفمبر، وفي اليوم التالي رفع الغزاةُ حصارهم بعدما تكبدوا خسائر جسيمة وأوشكت ذخائرهم على النفاد، وانهزموا إلى عنابة مخلّفين جرحاهم ومرضاهم ومعدّاتهم الثقيلة ومؤنهم. وكان باستطاعة الباي أن يشدّد الضغط على المنسحبين بقوة وينزل بهم خسائر مضاعَفة، وربما نكبةً كبيرة، لكنه لم يفعل لخشيته ردّ فعل فرنسي شديدا، وطمعه في سلمٍ مشرّف مع الخصم.

وقد دفعت تلك الهزيمة الحكومة الفرنسية إلى عزل كلوزيل من منصبه في 13 يناير 1837، وتعيين الجنرال دامريمون (Damrémont) خلفاً له، وإعداد حملة غزو ثانية.

الغزو الثاني لقسنطينة (1837):

بعد إبرام الفرنسيين معاهدة التافنة مع الأمير عبد القادر، تفرَّغوا مجدّداً لقتال أحمد باي، فسيَّروا حملة كبيرة إلى قسنطينة بقيادة الحاكم العام دامريمون ضمّت 20.400 رجل، ومدفعية قوية بقيادة الجنرال فالي (Valée)، وفرقة هندسة عالية التجهيز[1].

هاجم أحمد باي طلائع الحملة الغازية عند مجاز عمار (قرب قالمة) ثلاثة أيام، ولما عجز عن دحرها، قرر إعادة تطبيق خطة حرب السنة الماضية. وصلت الحملة إلى قسنطينة التي كان بها 4.500 مقاتل يوم 5 أكتوبر 1837 وحاصرتها، وحاول أحمد باي الإيقاع بها كسابقتها، لكنَّ الغزاة كانوا هذه المرة أكثر استعداداً وأَوْفَرَ عدداً وعُدَّة، وأمطروا أسوار المدينة بوابل لا يكاد ينقطع من القنابل مُركّزين على أجزاء من الأسوار الجنوبية الغربية.

ومن الثغرات التي فتحت هناك دخل الغزاة قسنطينة ضحْوَةَ يوم الجمعة 14 رجب 1253هـ/ 13 أكتوبر1837م، لكنهم اضطروا إلى خوض حرب شوارع من بيت إلى بيت، استشهد فيها المئات من الجزائريين دفاعاً عن العِرْض والأرض، كما قُتل أمثالهم من الهاربين من جحيم المحتلّين عبر الأودية

[1] C.A.Julien, OP. Cit., P. 141.

السحيقة؛ تقطّعت بهم حبال النّجاة، وتمزّقت أجسامهم على الصخور. وسقطت المدينة خلال يومي13 و 14 أكتوبر، وظلّ الغزاةُ ينهبونها ثلاثة أيام متتالية[1].

وكان أحمد باي قد هرّب ثرواته قبل سقوط المدينة خُفيةً و لم يسمح لأحد غيره بذلك. وقُتل في المعركة مئات من الجنود والضباط الفرنسيين، في مقدّمتهم الحاكم العام دامريمون، فخلفه الجنرال فالي في 13 أكتوبر. وبعد سقوط قسنطينة احتل الغزاة سكيكدة (8 أكتوبر 1838)، وجيجل (13 مايو 1839)، فأكملوا سيطرتهم على الساحل.

المرحلة الثانية (1837-1848):

تركّزت جهود أحمد باي في هذه المرحلة على مدافعة الفرنسيين وخصومه الجزائريين عن نفسه.

فبعد سقوط قسنطينة، انسحب أحمد باي امتثالاً لرأي خاله بوعزيز بن قانة إلى الزيبان لمواجهة خصمه فرحات بن سعيد الذي كان يحكم بسكرة، فاستهدفه الأخير في الطريق، فهزمه أحمد باي، وأزاحه وحكم المدينةَ بضعة أشهر، إلى أن انتزعها منه خليفةُ الأمير عبد القادر على التيطري: محمد البركاني في مايو 1838. فقد أراد الأمير توحيد الجزائريين تحت راية واحدة، وأَبى أحمد باي أن يستجيب له لأنه كان يرى نفسه تابعاً للدولة العثمانية، والوارثَ الشرعيَّ لحكومة الجزائر السابقة، ويغار فضلاً عن ذلك من الأمير.

تراجع أحمد باي أمام البركاني نحو بلاد الحراكتة (نواحي عين البيضاء)، حيث حاول تشكيل قوة قادرة على مواجهة الفرنسيين. لكنّ هؤلاء هاجموه قبل اكتمال عمله، فانسحب إلى موطن النمامشة.

تعرّض أحمد باي عند النمامشة للمؤامرات، فتباعد إلى وادي ريغ أين أمضى العام 1839.

---

[1] أبو العيد دودو، مرجع سابق، ص 88.

وفي ربيع العام التالي تعرض الحراكتة للتهديد الفرنسي، فاستنجدوا بالباي السابق، لكن الغزاة سبقوه فأخذوا 80.000 رأس من الغنم وعددا كبيرا من الأسرى، فرجع إلى وادي ريغ بعدما استعاد للحراكته بعض ما سُلبوا، وأقام به سنتان.

ثم قصد النمامشة مرة أخرى لبعث المقاومة عام 1842، حيث قضى شهرين، لكن الفرنسيين لم يمهلوه، فانتقل إلى الأوراس حيث نزل بزاوية الشيخ ابن عباس بقرية منعة.

سار أحمد باي في السنة التالية على رأس أولاد دراج (نواحي بريكة) إلى الزيبان لضرب خليفة الأمير عبد القادر: محمد الصغير بن الحاج، والتحق بعدها بمنطقة الحضنة، التي قضى بها نحو ستة أشهر، قام خلالها ببعض التحرّكات نحو الشمال، واستُهدف للمؤامرات، وتصدّى لطابور فرنسي، قبل أن يتجه إلى أولاد سلطان غربي باتنة.

أقام أحمد باي في كنف أولاد سلطان عاماً ونصفا، وواجه معهم في شهري أبريل ومايو من العام 1844 حملةً فرنسية متفوقة بقيادة الدوق دومال (Duc d'Aumal) فيما ذكرَ أنها أكبر معركة خاضها في حياته[1]، واضطر إلى الانسحاب جنوباً بسبب المرض الذي اشتد به بعدما فقد معظم موارده، حيث استقرَّ بقرية منعة في ضيافة الشيخ بلعباس نحو عام.

ثم استنصرهُ سكان وادي عبدي غربي الأوراس على الفرنسيين بقيادة الجنرال بيدو (Bedeau) في أوائل مايو 1845، فوجدهم منقسمين، فتركهم لمصيرهم وعاد إلى منعة أين هاجمه الفرنسيون يوم 22 مايو 1845. لم يصمد أحمد باي للهجوم، فانسحب إلى جبل أحمر خدُّو (جنوب شرقي منعة) لمناعته، حيث احتمى بأولاد عبد الرحمان اكباش، ومكث عندهم إلى غاية استسلامه.

وفي تلك الأثناء تقدّمت سِنُّ أحمد باي، وقلَّ أنصاره، وفَقَدَ مَوَارِدَهُ المالية، وتكاثر المتآمرون عليه من الجزائريين، وحاصره الفرنسيون بقوات متخصصة في حرب الجبال في معقله بجبل أحمر خدو

[1] مذكرات أحمد باي ....، ص 93.

بالتعاون مع عملائهم، فاضطر إلى مكاتبة سان جرمان (Saint-Germain) حاكم بسكرة في 2 يونيو 1848 عارضاً عليه الاستسلام مقابل استعادة أملاكه، و السماح له بالسفر إلى المشرق.

وفي الأخير استسلم للفرنسيين ببسكرة يوم 5 يونيو 1848، فنقلوه إلى العاصمة عبر قسنطينة وسكيكدة. وخصصت له السلطات الاستعمارية مسكنا ومنحة شهرية، لكنها لم تسمح لــه بالهجرة. وتوفي يوم 4 ذي القعدة 1267/ 31 أغسطس 1850 عن نحو 65 سنة، ودفن بمقبرة ضريح سيدي عبد الرحمان الثعالبي.

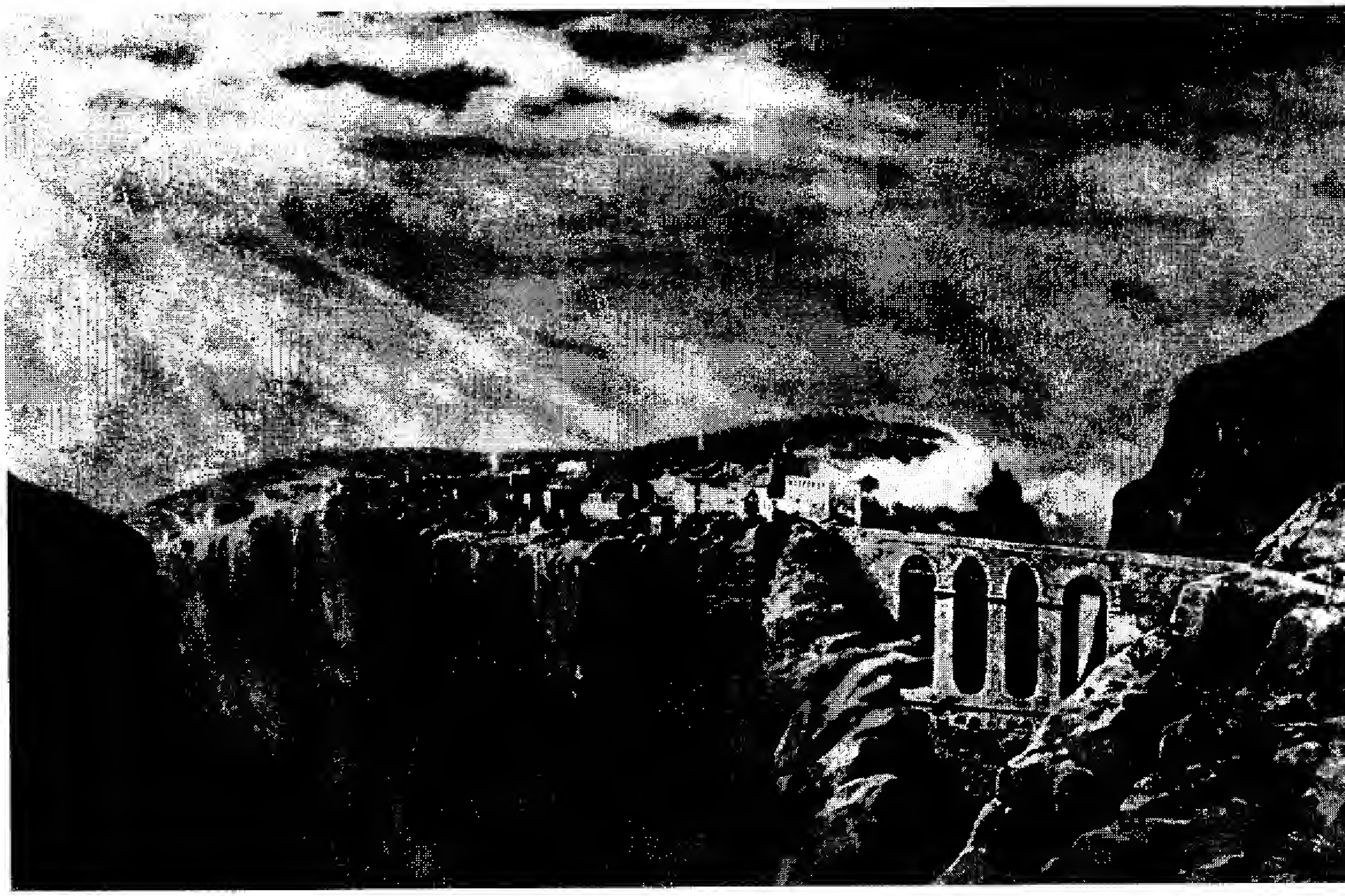
كان أحمد باي رجلَ دولةٍ قوياً، ساعدته حصانة عاصمته، وقواته النظامية، ونُصْرَةُ كثير من الجزائريين له على الصمود. لكنَّ موقفه ضعُف بعد سقوط قسنطينة لسابق ظلمه الرّعيّةَ وسوء سياستها، وتناقُصِ إمكاناته، وعدم ارتباطه بالأمير عبد القادر، ولتوقف مقاومة الأمير مؤقتا (1837-1839)، وكثرة خصومه، وكبر سنّه ومرضه، لذلك انحصر تأثيره بعد 1837 في مدافعة الغزاة الفرنسيين والعملاء والمتآمرين، بخلاف الأمير عبد القادر الذي كان زعيماً سياسيا ودينيا ذا تأثير وطني وإقليمي، وأنشأ دولة، وأقضَّ مــضاجع الفرنـــسيين وزعـــزع قواعدهم بشدة. ولو أنَّ الرّجلين وحَّدَا جهودهما لأخذت الأحداث مساراً آخر.



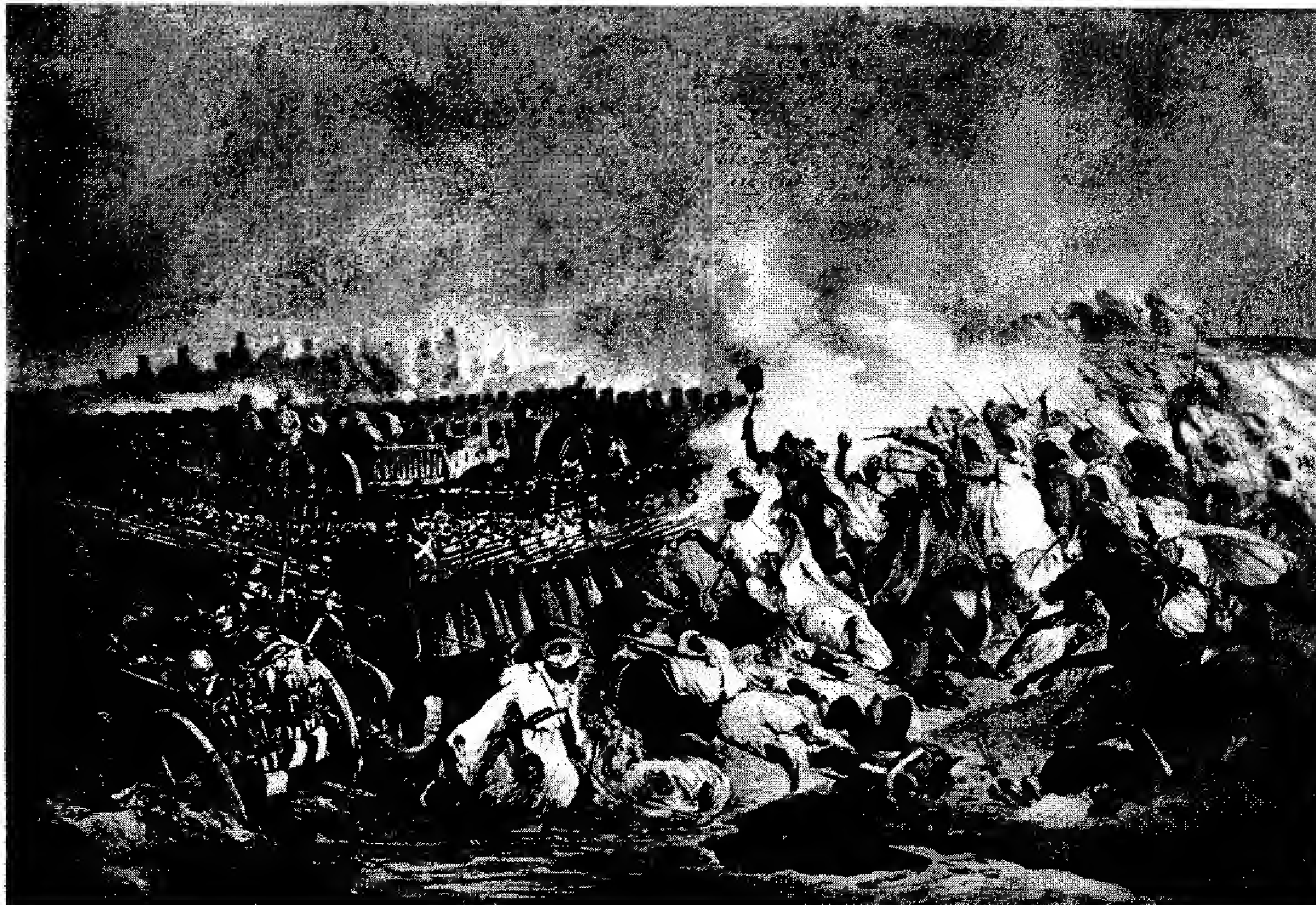
الحاج أحمد باي



صمود الجزائريين للحملة الاستعمارية الأولى - 1836



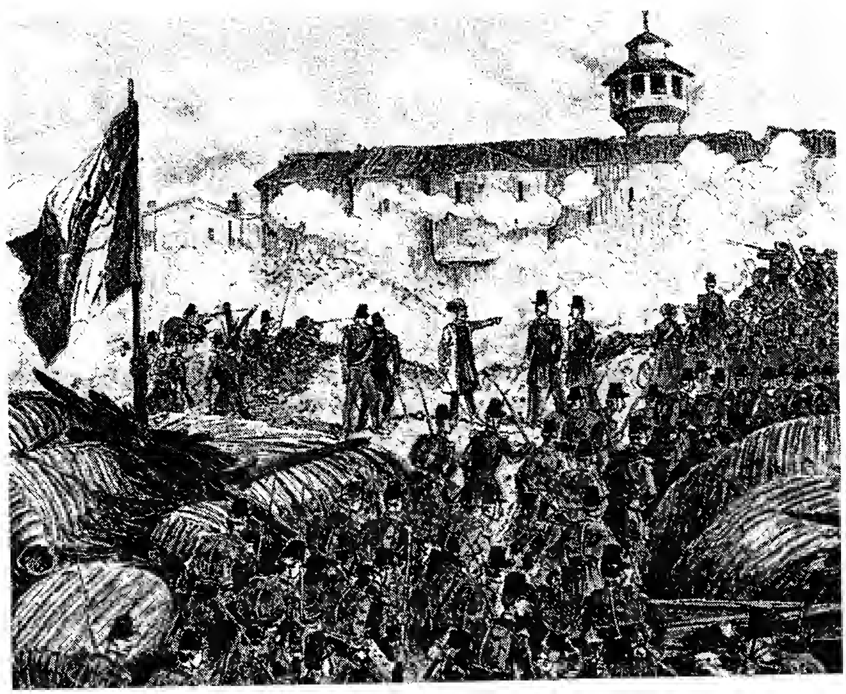
هاجم الغزاة قسنطينة في 1836 من جسر القنطرة



ارتداد الفرنسيين عن قسنطينة – 1836/11/24



تراجع الفرنسيين أثناء الحملة الأولى



تمكّن الغزاة بفضل تفوّقهم المادي والعددي من احتلال قسنطينة

في الحملة الثانية (1837) بعد معارك شرسة

4. المقاومة الشعبية المسلحة

(1264-1287هـ/1848-1870م)

لـــم يستكِنْ شعب الجزائر بعد توقّف مقاومة الأمير عبد القادر وأحمد باي للعدوان الفرنسي؛ بل واصل جهاده دفاعاً عن دينه ووطنه.. باذلاً في سبيل ذلك الْمُهَجَ والأموال.. وفيما يلي أهمّ الثورات التي قامت ما بين سنتي 1848 و 1870.

ثورة الزعاطشة (1849):

تقع واحة الزعاطشة على بُعد 35 كلم جنوب غربي مدينة بسكرة، و2.5 كلم إلى الشرق مـــن طولقة. وقد ثار سكانها على الاحتلال في شهر مايو 1849 بزعامة رفاق الأمير عبد القادر الشيوخ: بوزيان مقدَّم الطريقة الدرقاوية بالمنطقة، ومحمد الصغير بن عبد الرحمان، والحاج موسى الـــدرقاوي (مصري الأصل)، للأسباب التالية:

1. الاحتلال الفرنسي للزيبان والأوراس، الذي بدأ باحتلال بسكرة عام 1843، ورفْض السكان الخضوع له، خاصةً المجاهدين السابقين من رِفاق الأمير عبد القادر وأحمد باي، الذين كانوا ينتظرون الفرصة المواتية لاستئناف الجهاد، في طليعتهم محمد الصغير بن عبد الرحمان الذي كان خليفة للأمير عبد القادر لسنوات خلت في سيدي عقبة وبسكرة.

2. اندلاع عدد من الانتفاضات المحلية خلال عام 1848 وأوائل 1849[1]، كانتفاضات جهات القُلّ والبابور ومليانة وريغة والمدية وسور الغزلان وأولاد نايل.

3. انشغال فرنسا بثورة 1848 وما تخلّلها من سقوط النظام الملكي وقيام الجمهورية، وقد اطلّع المجاهدون على أنباء تلك التطورات بواسطة أبناء الواحات الشرقية العاملين بالعاصمة.

4. سبب ثانوي هو إقْدام السلطات الاستعمارية على رفع الضرائب على أشجار النخيل من 15 إلى 45 سنتيماً دفعةً واحدة، رغم تدهور إنتاج التمور في الواحات عام 1848، ومُعاناة السكان الخصاصة.

ثار الزعاطشة وتابعهم كثيرٌ من الجزائريين في المناطق الممتدّة ما بين قسنطينة والزيبان مروراً بالأوراس، ومن بلاد النمامشة إلى بوسعادة، خاصة سكان الواحات المجاورة لواحة الزعاطشة، وأولاد سحنون في بريكة، وأولاد زيان، وأولاد داود، وأولاد عبدي، وأولاد صابر بالأوراس، وغيرهم. واشتبك المجاهدون مع الفرنسيين وأعوانهم في معارك بريكة، وواد لوطاية، وسريانة، وباتنة، وبوسعادة وغيرها.

وسارع الفرنسيون إلى إرسال النجدات لقمع الثورة، مُركّزين جهودهم خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 1849 على واحة الزعاطشة، فحاصروها بقوات كبيرة فاق عددها يوم 15 نوفمبر: 19.000 رجل يعضُدُهم آلاف الخونة. وحاول الغُزاة اقتحام الواحة، فواجهتهم مقاومة باسلة من آلاف المجاهدين، لم يتغلّبوا عليها إلا بالقصف المدفعي المُكثّف، وقطع 10.000 نخلة، وإفساد منابع المياه، واحتلال القرية داراً داراً يوم 26 نوفمبر.

وانتهت معركة الزعاطشة باستشهاد القادة المحليين، وكل السكان والمجاهدين تقريباً، وتخريب الواحة وهدْم دُورها عن آخرِها، وانتهاك حُرمات أهلها وسط جثث الشهداء[2]، وانسحاب بعض

---

[1] Henri Garrot, Histoire générale de l'Algérie (Alger, 1910), pp. 883-884.
[2] C.A.Julien, OP., Cit., P.297.

الزعاطشة إلى واحة نارة الواقعة في قلب الجبل الأزرق على مسافة 5 كلم إلى الشرق من قرية منعة بوادي عبدي (غربي الأوراس).

وتواصلت الثورة أسابيع أخرى بفضل صمود سكان قرية نارَة ورفضهم وصاية المحتلين حتى سقوطها يوم 5 يناير 1950 بعد استشهاد كافة المدافعين، وصمود أولاد سلطان (غربي الأوراس) وغيرهم. وَخَصَّ الغُزاة قرية نارة بمعاملة وحشية شبيهة بتلك التي لقيتْها منهم واحة الزعاطشة.

ومن ضمن الأعمال البربرية التي اقترفها الفرنسيون: قطع رأس الشيخ بوزيان، ونقله مع رؤوس أخرى (من بينها رأس بوبغلة) إلى فرنسا وحفظها هناك في المتحف الأنثروبولوجي بباريس لعشرات السنين!؟ [1]إمعاناً في امتهان كرامة الإنسان، وإشباعاً لبعض الغرائز البدائية المتقنّعة بقناع العلم.

وقد تكبّد الفرنسيون وأعوانهم أثناء المواجهات 1500 إصابة بين قتيل وجريح[2].

ثورة القبائل (1851-1857):

تزعمَّها الشريف بوبغلة ما بين 1851 و 1854، ثم الحاج عمر والمجاهدة لالاّ فاطمة نْسومر من 1855 إلى 1857.

أما ثورة الشريف بوبغلة، فكانت أسبابها المباشرة: محاولات الفرنسيين ترسيخ احتلالهم لبلاد القبائل، وأحداث ثورة الزعاطشة التي شجّعت السكان على رفض الخضوع للمحتلين.

انطلقت الثورة من بني مليكش بجرجرة، وتمكّنت من إحْراز أُولَى انتصاراتها على أعوان الفرنسيين في مارس 1851، فعززَّت فرنسا تواجُدها في المنطقة بقيادة بليسيي (Pelissier)، وسانت آرنو (Saint-Arnaud)، وكامو (Camou) في أواخر العام 1851، وقامت قواتها بتدمير وحرق مئات القرى، وقطع غابات الزيتون، والتنكيل بالآدميين، ممَّا أجبر بوبغلة على نقل نشاطاته إلى منطقتي بجاية

[1] Revue Africaine, Année 1886, PP. 79-80.
[2] C.A.Julien, OP., Cit., P.384.

والبابور. ثم رجع إلى جرجرة في مطلع العام 1853 بعد عودة الحماس إلى سكانها إثْر إطلاق سراح الأمير عبد القادر، وظهور حركة الشريف محمد بن عبد الله بالجنوب.

لكنَّ الحملات القوية التي شنَّها الفرنسيون بقيادة الحاكم العام رونـــدون (Randon)، وحـــاكم قسنطينة ماكماهون (Mac-Mahon) في العام 1854، واستشراء الخيانة والتعاون مع الغُزاة في بعض الأوساط، واستسلام بعض قادة الثورة، كلّ ذلك أرغم بوبغلة وأنصارهُ على التنقّل من جهة لآخرى، إلى أن سقط شهيداً على يد بعض أعدائه الجزائريين بتازمالت يوم 26 ديسمبر 1854.

وبعد استشهاد بوبغلة، تزعَّم الجهاد في بلاد القبائل الحاج عمر، ولالاَّ فاطمة نسومر (المولودة نحو عام 1246هــ/ 1830م)، وخاضَ المجاهدون عدداً من المعارك ضد المحتلين وأعوانهم وهاجموا مصالحهم في بوغني، وذراع الميزان وغيرهما، أظهرت خلالها لالّة فاطمة شجاعةً وبطولةً نادرتين.

لكنَّ الفرنسيين تمكنوا بفضل تتابُع حملاتهم الكثيفةِ المدمّرة على جرجرة، وبلغ مجموع أفرادها في النهاية نحو 45.000 رجل (مقابل 7.000 من المجاهدين فقط)، خاصة حملة الجنـــرال المرتـــدّ يوسف في سبتمبر 1856 التي قامت بأعمال التدمير والإبادة والمصادرة طوال النصف الثاني مـــن ذلك الشهر، وحملة الحاكم العام الجنرال روندون في صيف عام 1857-تمكنوا بعد معارك عنيفة أبرزها معركة "إيشريظن" (قرب قرية لاربعاء ناث ايراثن) يوم 24 يونيو 1857 من أسْرِ الحـــاج عمر يوم 16 ذي القعدة 1273هــ/ 8 يوليو 1857م في بني عطاف، فنفوه إلى تونس، ثم التحـــق بالحجاز.

وبعد ثلاثة أيام من اعتقال الحاج عمر، أسر الفرنسيون البطلة المجاهدة لالاّ فاطمة بعـــد معركـــة تيرودة (غربي آقبو)، فحبسوها بزاوية تابلاط إلى أن تُوفيت في ربيع الثاني 1280/ سبتمبر 1863 عن عمرٍ يناهزُ 33 سنة.

وشرع المحتلون بعد ذلك في بناء حصون دائمة لهم في المنطقة لخنق أنفاسها، كان أكبرها: "حصن نابليون" الذي أصبح "الحصن الوطني" (Fort-national)، المُقام على أنقاض قرية إيشرعيّون المدمّرة بمنطقة الأربعاء ناث إيراثن (27 كلم جنوب شرق تيزي وزو)؛ وحصن ذراع الميزان.

وبعد النكسة العسكرية، التفّ السكان حول الدّعاة والرجال الصالحين، أبرزهم الشيخ محند اولحسين (1838-1901) الذين تصدّوْا ما وسعهم للهجمة التغريبية- التنصيرية الشرسة التي تلت ذلك على بلاد القبائل.

ثورة الشريف محمد بن عبد الله (1851-1895):

انطلقت من ورقلة في النصف الثاني من عام 1851 بقيادة الشريف محمد بن عبد الله الذي يتحدّر من نواحي عين تيموشنت بالعمل على استقطاب قبائل وزعماء شمال شرق الصحراء. وامتدَّت إلى تقرت وأقسام من وادي مزاب، وجبال عمور، وأولاد نايل. وزحف المجاهدون في السنة التالية على القبائل الموالية للفرنسيين في الأغواط والجلفة، وتغلبوا على العديد منها، وأخذوا مواشيها، ودخلوا مدينة الأغواط في نوفمبر 1952.

حشد الفرنسيون قوات كبيرة في السنة التالية ضدَّ الثورة، قادها الجنرالات السَّفّاحون: يوسف، وبليسيي، وماكماهون، ودَعَمَهَا كثير من الخونة. وقام الغزاة بمهاجمة المجاهدين والقبائل الموالية لهم، وارتكاب فظائع في مُنتهى الضراوة بحقّ السكان، خاصة في مدينة الأغواط التي انتهكوا بها الأعراض بلا حدود، وذبحوا الآدميين بالجملة لمدة ثمانية أيام "حتى حَفِيت السيوف"[1] في ديسمبر 1852، و"ظلّت الغربان والنسور تحوم فوق المدينة مدّة شهر تتعقّب الجيف"[2].

واصل الشريف محمد وإخوانه تحدي القوات الفرنسية وأعوانها وتهديد المراكز الاستعمارية المتقدمة. وعمدت فرنسا أمام عجزها عن القضاء على الثورة إلى حمل القبائل الجزائرية المتعاونة

[1] Ibid., P. 392.
[2] Idem.

معها خاصةً أولاد سيدي الشيخ بقيادة الباشاغا سي حمزة على بذل المزيد من الجهـــود لتطويـــق وضرب المجاهدين والقبائل الصامدة. وتمكنت بضربها الجزائريين ببعضهم من إجبار القبائل الثائرة على الاستسلام تباعاً، فاضطرّ الشريف محمد بعد انكساره في معركة نقوسة شمالي ورقلة خريف عام 1853 إلى اللُّجوء إلى منطقة الجريد بتونس شهوراً.

عاد الشريف إلى الجزائر في سبتمبر 1854 ليستأنف جهاده بمنطقتي ورقلة وتقرت، لكنـــه لم يصمد طويلا أمام الغزاة وأعوانهم الذين تغلبوا عليه في معركة ماغارين (8 كم من تـــوقرت) في نوفمبر التالي، فانسحب ثانية تحت وطأة مطاردات العملاء إلى الجريد التونسي لالتقاط أنفاســـه حتى العام 1858.

ثم رجع مرة أخرى إلى الجزائر في تلك السنة مجدِّداً نشاطه، إلى أن أَسَرَه زعيم أولاد ســـيدي الشيخ: الباشاغا سي بو بكر ولد حمزة في أواخر عام 1861، فسلّمه إلى الفرنسيين الذين حبسوه بسجن عسكري جنوب فرنسا، ثم حوّلوه إلى عنابة التي أقام بها تحت الإقامة الجبرية زمنا.

لكنَّ الشريف محمد تمكن من مغادرة عنابة، وانضمَّ إلى ثورة أولاد سيدي الشيخ التي اندلعت عام 1864، ثم إلى ثورة المقراني عام 1871، ولاذ بعدها ثالثةً بتونس.

وقد واصل محمد بن عبد نشاطه المتقطّع ضد فرنسا في كلٍّ من تونس وليبيا والجزائر، إلى أن توفّي عام 1895، فيمكن لذلك تسميته "المجاهد الأبديّ".

ثورة أولاد سيدي الشيخ (1864-1881):

استقر أولاد سيدي الشيخ بواحة الأبيض سيدي الشيخ، في الجنوب الوهراني منذ مطلع القرن الـــ (16م)، وأسسوا بها زاويتين مشهورتين. وقد اندلعت ثورتهم في مارس 1864م لعدّة أســـباب أهمها:

- سوء معاملة ضباط المكاتب العربية للسكان

◀ إرهاق السكان بالضرائب والغرامات، ومصادرة أملاكهم العقارية والحيوانية.

◀ إقدام السلطات الاستعمارية على إلغاء المجالس الشرعية الإسلامية.

◀ محاولة الفرنسيين إضعاف مركز عائلة أولاد سيدي الشيخ بحرمانهم من منصب الخليفة (على المنطقة الممتدة من البيّض إلى ورقلة)، وإبداله بمنصب الباشاغا (على منطقة محدودة).

◀ تعرض أحد أفراد عائلتهم (سي الفُضيل) للإهانة والضرب بالعصيّ والأرجل على يد الصبايحية التابعين لفرنسا.

انطلقت الثورة من منطقة البيض بقيادة سي سليمان بن حمزة، ثم تتابع على القيادة بعد استشهاده في 8 أبريل 1864 إخوته: سي محمد، فسي أحمد، وسي قدور أولاد حمزة، وإلى جانبهم عمُّهم سي الأعلى ولد بوبكر، وكانت أولى انتصاراتها: قضاؤها على كتيبة فرنسية بقيادة العقيد بوبريتر (Beauprêtre) (قائد منطقة تيارت) عند "عوينات بوبكر"، إلى الشرق من البيّض مساء 7 أبريل 1864.

امتدت الثورة إلى معظم المناطق الداخلية الغربية والوسطى ما بين شمال الصحراء والأطلس التّلّي، وكذلك إلى واحات شمال شرق الصحراء. وقد هاجم المجاهدون القوات الفرنسية وعملاءها من الخونة، وقرى ومزارع المستوطنين على مدى 16 عاماً، شهدت معارك عديدة، أهمها :

◀ معركة غار سيدي الشيخ في 4 فبراير 1865، وفيها استشهد الزعيم الثاني للثورة: سي محمد.

◀ معركة حاسي بن عتاب في 16 مارس 1866.

◀ معركة غار القيفور في 13 أبريل 1866، وكانت لصالح الفرنسيين وعملائهم.

◀ معركة أم دبدب في 1 فبراير 1869.

◀ معركة ماقورة في 17 أبريل 1871، وكانت لصالح الفرنسيين.

وقد تمكنت فرنسا من التغلب على الثورة في النهاية لأسباب عدة هي:

- تفوُّقها بالأفراد والأسلحة.
- انحياز عددٍ كبير من الخونة وضعاف النفوس إلى صفوفها.
- عزلُها الثورة عن المناطق الشمالية الأكثر سكاناً.
- ارتكاب الجرائم البشعة بحق السكان لإرهابهم ودفْعهم إلى مُعاداة الثورة.
- معارضة السلطات المغربية للثورة واضطهادها المجاهدين.
- اختلاف المجاهدين مع كثير من القبائل المنافسة في الصحراء والهضاب.
- انقسام قادة الثورة على أنفُسهم، واستسلام بعضهم منذ العام 1868.

ثورة ابن ناصر بن شهرة في شمال الصحراء (1851-1875):

بن ناصر بن شهرة من كبار المجاهدين الجزائريين. ينتمي إلى قبيلة الأرباع بنواحي الأغواط. أعلن الثورة على المحتلّين عام 1851، وتحالف مع الشريف محمد بن عبد الله، وتمركز بالأغواط، إلى أن سقطت بأيدي الفرنسيين هي (1852) وورقلة (1853)، فالتجأ إلى تونس أشهرا، عاد بعدها إلى الجزائر، فخاض معركة مقارين الشهيرة إلى جانب الشريف محمد بن عبد الله في نوفمبر 1854، انسحب بعدها إلى تونس.

وعندما اندلعت ثورة أولاد سيدي الشيخ عام 1864، عاد إلى الجزائر وقاتل معهم، وتنقّل في الصّحراء مجاهدا ومحرّضا على الجهاد. وتحالف مع المجاهد بن شوشة عام 1869.

ثم انضم إلى ثورة المقراني عام 1871، وجاهد في الصحراء الشمالية الشّرقية والوسطى. وبعد فشل الثّورة التجأ مرة أخرى إلى تونس، وأخذ من هناك يناوش المحتلّين وأعوانهم، إلى أن أرغمه باي تونس على الرّحيل، فغادرها برفقة الشّيخ المجاهد محمد الكبلوتي إلى بيروت في يونيو 1875، ومنها انتقل إلى دمشق. واستقرّ بها إلى أن وافاه أجله.

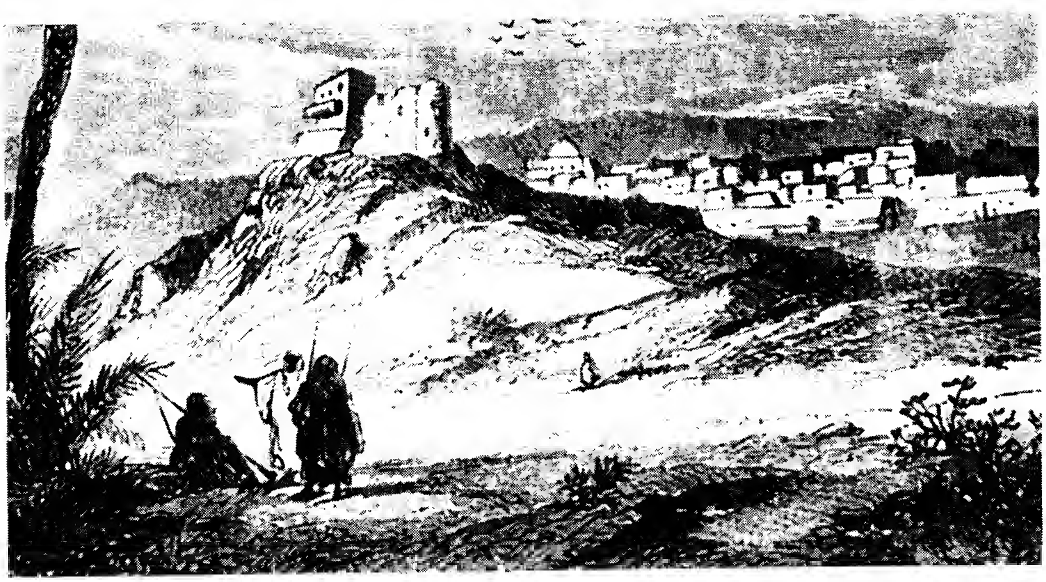
وشهدت هذه الفترة حركات مقاومة أخرى نذكر منها:

- حركة الشريف بوعود ومولاي إبراهيم في جرجرة (1845-1853).
- ثورة الصادق بلحاج بالأوراس ونواحي بسكرة (1858).
- حركة محمّد بوخنتاش في المسيلة والحضنة (1860).
- ثورة سيدي الازرق بلحاج بنواحي غليزان (1864).

لقد عبَّرت الثورات الشعبية عن رفض الجزائريين الخضوع للمستعمرين. ورغم أنّ فُرَصَها في النجاح كانت شبه معدومة بسبب تشتُّتها في الزمان والمكان، وافتقارها إلى التنسيق والتنظيم والإمكانات الكافية، وتعاون كثير من الخونة والمرتزقة مع الجيش الغازي وإدارة الاحتلال، وعُزْلتها الإقليمية والدولية، إلاّ أنها كبَّدت الغُزاة خسائر هامة، وعرقلت تقدمهم فترةً من الزمن، وحافظت على الْحِسِّ الديني والوطني حيًّا، ورسَّخت بُغْضَ المستعمر الفرنسي الغاشم في أفئدة الجماهير.

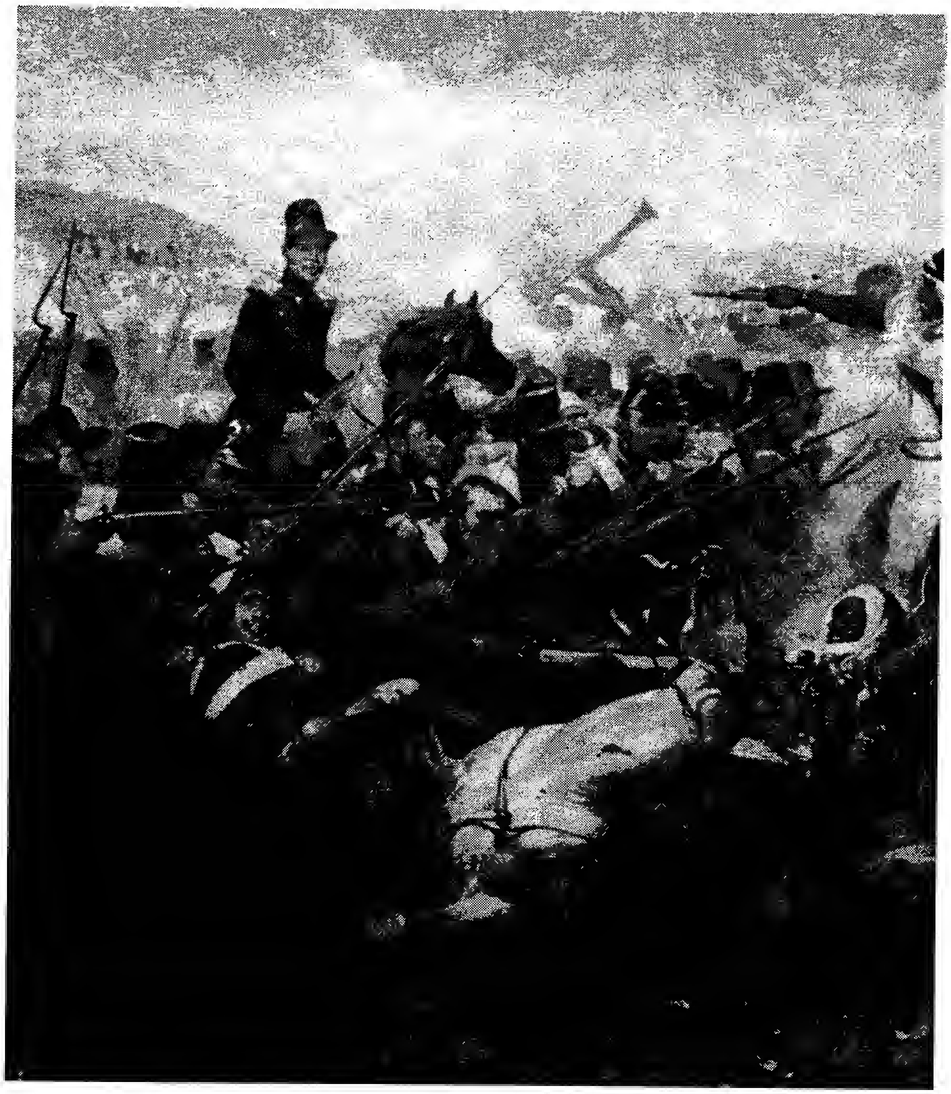


قائد يحرض على الجهاد



قصر بريزينة

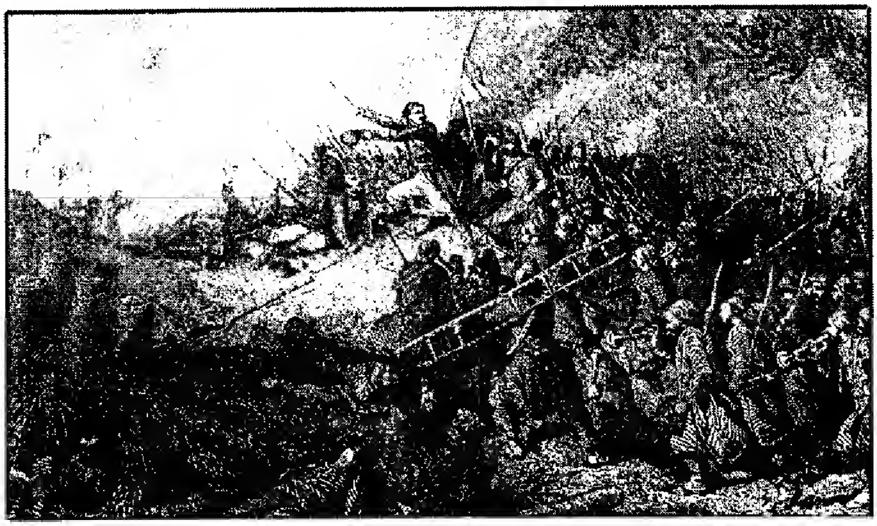
مقر أولاد سيدي الشيخ



شجاعة نادرة في مواجهة الغزاة



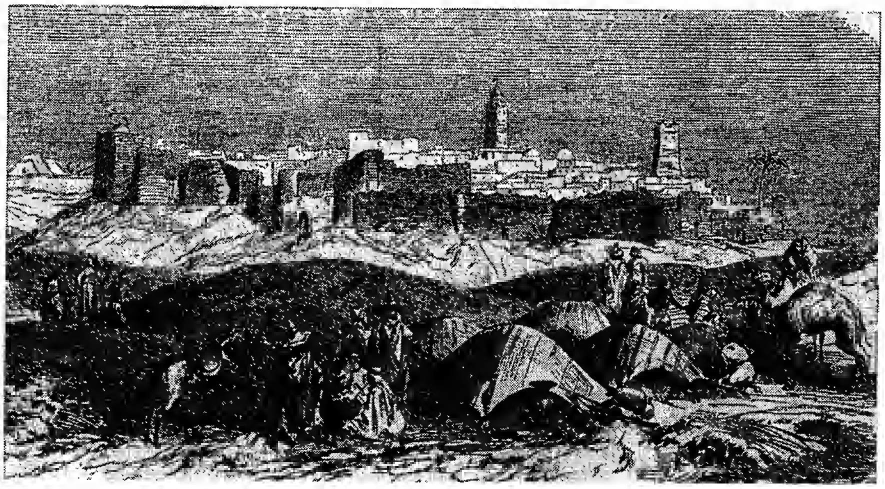
تنكيل المحتلين بالجزائريين



تفوق عددي كاسح للعدو في معركة الزعاطشة التي كانت من أشد المحن التي عاناها الجزائريون على يد فرنسا



هجوم الفرنسيين وأعوانهم على واحة الزعاطشة (1849) محنة كبيرة



مدينة توقرت

دخلها المحتلون عام 1854



سي سليمان

أحد قادة أولاد سيدي الشيخ -1864

5. السياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر (1246-1287 هـ/1830- 1870م)

تذرّعت فرنسا لغزوها الجزائر بحادثة المروحة؛ أي بالسعي إلى القَصاص من حكومة الداي حسين الذي أهان الشرف الفرنسي بزعمها، وكذا بذريعة تخليص أوربا من مضايقات وابتزاز "القراصنة". ثم تعهدت بعد احتلالها العاصمة باحترام الدين الإسلامي وحرية السكان و أملاكهم وأعراضهم... لكنّ الحقيقة أنّ فرنسا كانت تُضمر أطماعاً في الجزائر، سعت إلى تحقيقها وترجمتها من خلال جملة من الإجراءات والممارسات في مختلف المجالات.

النظام الإداري:

ميّزته التطورات التالية :

- خضعت المدن الجزائرية الساحلية في السنوات الأربع الأولى من الاحتلال لحكم الجيش الفرنسي المباشر. و لم يكن لفرنسا سياسة واضحة بخصوص الجزائر نظرا لانشغالها بأوضاعها الداخلية غير المستقرة، وبالسياسة الأوروبية المتحركة أيضا.

- وعندما وصلت أنباء التجاوزات والجرائم الفرنسية بالجزائر إلى باريس، أرسلت الحكومة الفرنسية إليها لجنة تحقيق عام 1833 عُرفت باللجنة الإفريقية، اعترفت بجرائم الجيش الفرنسي رغم جهلها بالكثير من الحقائق، لكنها أوصت بالحفاظ على ملكية فرنسا للجزائر.

وبناءً على ذلك أصدرت فرنسا قرار 22 يوليو 1834 الذي نصّ على اعتبار الجزائر "ممتلكات فرنسية في إفريقيا الشمالية"، يديرها حاكم عام عسكري يمارس مهامه تحت وصاية وزارة الحرب بصلاحيات واسعة، يساعده في عمله "معتمَد مدني" (Intendant Civil)، ونائب عام (Procureur Général)، ومدير مالي (Directeur Financier)، وعدد آخر من الضباط السامين يتشكل منهم جميعاً مجلس إدارة؛ وقسمت الجزائر إلى ثلاث ولايات، وكل ولاية إلى دوائر (Arrondissements)، وبلديات (Communes)، لم يتجاوز عددها في البداية ثلاثاً، هي بلديات الجزائر وعنابة ووهران. ثم جاء دستور 12 نوفمبر 1848 والمراسيم العديدة التي صدرت ذلك العام لتثبّت معظم هذه التنظيمات الإدماجية، حيث جدّد ذلك الدستور اعتبار الجزائر "أرضا فرنسية"!؟

◀ اتبعت فرنسا سياسة الاحتلال الجزئي حتى العام 1840، حيث بدأت هذه السياسة تفسح المجال لسياسة الاحتلال الشامل. وكان الحاكم الذي عُهد إليه بتنفيذ هذه السياسة هو الجنرال السفّاح بوجو.

◀ تأثّر أسلوب إدارة الجزائر بوجود رأيين مختلفين في الأوساط الاستعمارية هما: رأي العسكريين ويتمثّل في اتخاذ بعض الرؤساء التقليديين الجزائريين الموالين للاستعمار وُسَطَاءَ بينه وبين الجماهير. والموقف الثاني للمدنيين ويقوم على أسلوب الإدارة المباشرة.

ولذلك جاء النظام الإداري الذي أُخضعت له الجزائر في هذه المرحلة مزيجاً من النظريتين:

◀ فقد طُبِّقَ في المناطق الساحلية التي يتركز فيها المستوطنون نظام مدني شبيه بذلك المتّبع في فرنسا، تمثّل منذ عام 1834 في البلديات التي كانت السلطات تعيّن مجالسَها حتى العام 1848، حيث غدت تلك المجالس منتخبة من قبل المستوطنين، قبل أن تعود إلى التعيين ثانية بمقتضى مرسوم 8 يوليو 1854. وقد كان سكان الخيام من الجزائريين في هذه المناطق المدنية مع ذلك خاضعين للجيش.

◀ وطُبِّقَ في المناطق الداخلية والجنوبية التي يقلّ أو ينعدم فيها المستوطنون، حكمٌ عسكري على الجزائريين يعتمد على المكاتب العربية التي ظهرت عام 1833. وقد تشكلت تلك المكاتب من بعض

العملاء الجزائريين بقيادة ضابط فرنسي، وتمثلت مهامها الأساسية في جمع الضرائب من السكّان، والسهر على استقرار الوضع، والتجسّس على القبائل والزوايا والزعماء الدينيين، وتحطيم نفوذ رؤساء الأسر الكبيرة، واضطهاد الشعب، وكانت تتمتع بسلطة إيقاع مختلف العقوبات كالسجن والغرامات الجماعية بالجزائريين بلا محاكمة.

سياسة نابليون الثالث:

◄ بعدما خضعت بلاد القبائل للجيوش الفرنسية الغازية في يوليو 1857، اكتملت سيطرة فرنسا أو رقابتها على شمال الجزائر تقريبا. وبدأ بذلك جدل استعماري حول جدوى استمرار النظام العسكري القائم على المكاتب العربية، بالنظر إلى ما رافقه من رشوة وتحويل أموال وقمع[1]. واستغل المستوطنون الفرصة، فراحوا يهاجمون السلطة العسكرية والمكاتب العربية، وينادون بإدماج الجزائر في فرنسا في إطار حكم مدني، وتجريد الجزائريين من الأرض، وتقديمها للمهاجرين الأوروبيين بلا حدود[2].

وقد حاول نابليون الثالث في البداية تغيير الوضع القائم بإدماج الجزائر في فرنسا كما كان يطالب المستوطنون، فأنشأ "وزارة الجزائر والمستعمرات"، وعين على رأسها ابن أخيه: الأمير جيروم نابليون بمرسوم 24 يونيو 1858. وألغى منصب الحاكم العام، واستبدله بمنصب القائد العام للقوات البرية والبحرية الذي أسنده إلى الجنرال ماك ماهون. لكن تلك السياسة تعثرت لأسباب أهمها معارضة العسكريين؛ ما دفع الأمير جيروم- الذي اختلف مع عمه الامبراطور حول سياسته الإيطالية أيضًا- إلى الاستقالة في مارس 1859، فخلفه الكونت شاسلو-لوبا (Chasseloup-Laubat) الذي لم يكن أنجح من سابقه.

---

[1] Julien, Histoire, op. cit., P. 411.

[2] يحيى بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق (المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986)، ص 135.

في تلك الأثناء كانت تدور مناقشات حادة في فرنسا بخصوص ملاءمة سياسة الإدماج للجزائر، وساهم في إدامتها النتائج السلبية لحملة بني سناسن خريف العام 1859، ورفض أوروبيي الجزائر التجاوب مع اتجاهات نابليون التي لا تلبي كامل طموحاتهم في السطو على مقدّرات الجزائر.

وأقلق ذلك الوضع نابليون الثالث، فقرر زيارة الجزائر لأول مرة في 17- 19 سبتمبر 1860 للوقوف على الحقيقة بنفسه. وقد أصابته هذه الزيارة بخيبة الأمل من نجاح سياسة الاندماج بسبب ما لمسه أثناءها من شلل وانقسام الجهاز الإداري القائم في الجزائر بين المستوطنين النّهّابين وخصومهم العسكريين الذين كانوا يتستّرون في صراعهم مع المدنيين بالدفاع عن مصالح الأهالي. ونتيجة لذلك ألغى منصب وزير الجزائر والمستعمرات في آخر العام، وأعاد منصب الحاكم العام العسكري بصلاحيات أوسع، وعين الجنرال بيليسيي حاكمًا عامًّا جديدا. كان الحاكم الجديد على اتصال مباشر بالإمبراطور، وتابع لوزير الحرب، يتمتع بصلاحيات واسعة، ويعاونه مجلس استشاري من 6 موظفين سامين، ومجلس أعلى من 21 مسؤولا.

◀ كان نابليون الثالث لا يرتاح كثيرًا للمستوطنين، معجبًا بالعرب على حدّ تعبير شارل أندري جوليان[1]، منبهرًا بشهامة الأمير عبد القادر كما يرى روبار أرون[2]، وكان أقلّ قسوةً على الجزائريين على كل حال من المستوطنين، لذلك تأثر بمواقف واعتراضات بعض النُّزهاء وأصدقاء العرب (الجزائريين) من الفرنسيين على سياسة الظلم والإقصاء التي كان يمارسها المستوطنون ضدّ المسلمين، وفي مقدمة أولائك المنتقدين توماس إسماعيل عربان (Urbain)؛ الكاتب والصحفي والموظف السامي الفرنسي، الذي "اعتنق الإسلام"، وسلخ حياته في الدفاع عن الجزائريين، وكان يرى أن "الجزائر المثالية يجب أن تصدر في نفس الوقت عن الحضارة العربية وعن عمل المستوطنين، وأنّ مصالح الجزائريين لا يجب أن تمّحيَ أمام مصالح المهاجرين الأوروبيين"[3].

1 Julien, op. cit., P. 422.

2 Robert Aron, Les origines de la guerre d'Algérie (Fayard, Paris, 1962), P. 43.

3 Julien, op. cit., P. 423.

ولضبط العدوان المتواصل الذي كانت تشنه الإدارة الاستعمارية والمستوطنون علــى الجزائــريين وأملاكهم ويهدد استقرار الأوضاع؛ كتب نابليون الثالث في 6 فبراير 1863 رسالة إلى الحاكم العام بيليسيي، اعتبر فيها الجزائر "مملكة عربية" تابعة لفرنسا يتساوى فيها الجميع، ورأى ضرورة تخفيــف الهجرة الأوروبية إلى الجزائر ومنح التنازلات المجانية من الأرض. وقد نصّ مشروع المملكة العربيــة على أنّ "للأهالي تربية الماشية والزراعة، ولنشاط الأوروبيين وذكائهم **استغلال الغابات واستصلاح الأراضي والري وإدخال الزراعات الحديثة والصناعة**"[1].

ثم أصدر في هذا الإطار قانون سيناتوس كونسولت 22 أبريل 1863 الشهير الخــاص بالملكيــة والذي سنتحدث عنه لاحقا.

لكنّ تلك السياسة التي رآها البعض مرنة إزاء الجزائــريين لم تــنجح لغموضــها واعتــراض المستوطنين عليها.

◄ تطلّع نابليون إلى الوقوف على نتائج سياسته، فقرر زيارة الجزائر ثانية، حاملا معه فكرة إنشاء "الكيان الجزائري". وقد أدت معاينته لواقع الجزائر أثناء زيارته الثانية لها ما بين 3 مــاي و7 جــوان 1865 إلى تأكده من رسوخ شخصية الجزائر العربية، وضرورة المصالحة بين الجزائريين والمستوطنين لــ"تحقيق استقرار وتطور حقيقيين في البلاد"، رغم الاستقبال البارد الذي خصه بــه ماكمــاهون الحاكم العام الجديد والكولون. لذلك ما إن رجع إلى باريس حتى بدأ يفكّر في وضع برنامج جديد للإدماج، وبعث برسالة في 20 جوان 1865 إلى ماكماهون بعنوان "سياسة فرنــسا في الجزائــر" تجاوب فيها إلى حدٍّ ما مع الجزائريين وأصدقائهم، بالرغم من تأكيده فيها على ضــرورة اســتثمار ثروات الجزائر لصالح الاقتصاد الفرنسي، وعلى تدعيم الوجود المسيحي بالجزائر، وتخصيص معظــم المناطق الخصيبة الشمالية للمستوطنين الأوروبيين[2].

[1] Charles-henri Favrod, La revolution Algérienne (Librairie Plon, Paris, 1959), P. 14.

[2] يحيى بوعزيز، كفاح الجزائر، مرجع سابق، ص 140.

حوّل نابليون الثالث قسماً من برنامجه الإدماجي إلى قانون سيكون له أثر لعدة عقود، هو سيناتوس كونسولت 14 يوليو 1865، وأوْكل تنفيذ الباقي إلى الإدارة الاستعمارية التي لم تتجاوب معه.

نصت المادة الأولى من القانون الجديد على أنّ "الأهلي المسلم فرنسي، غير أنه يخضع لقانون الأحوال الشخصية الإسلامية، ويمكن قبوله للخدمة في الجيوش البرية والبحرية، ودعوته لشغل وظائف مدنية بالجزائر. كما يمكنه التمتع بحقوق المواطن الفرنسي، لكنه يخضع في هذه الحالة للقوانين المدنية والسياسية الفرنسية (أي يتخلّى عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية)".

وقد اعتبر هذا القانون الجزائريين المسلمين مجرد "أهالي"، وهو اسم يطلقه المحتلون على من كانوا غير مواطنين، أي رعايا غير متساوين مع الآخرين في الحقوق والواجبات. وكان حصول الجزائري على الجنسية التي سميت "تجنيسا" (Naturalisation)، بعد كل ذلك يتطلب إجراءات إدارية طويلة جدا، تنتهي بإصدار مرسوم امبراطوري في الموضوع، وشبيه بالإجراءات الإدارية التي يتطلبها منح الجنسية لشخص أجنبي. ولا يقف التعسف عند هذا الحدّ، بل إن القانون يحرم الجزائري المتجنس من التمتع بحق الوظيف المدني خارج الجزائر، خلافًا لسائر المواطنين الفرنسيين، ويعتبر ذلك التجنس إنعامًا على المتجنس، وتنازلا من جانب الإدارة الاستعمارية[1].

وقد سعى عدد من الجزائريين ضعاف النفوس إلى اكتساب الجنسية الفرنسية، مع الإصرار على احتفاظهم بالأحوال الشخصية الإسلامية التي كانت مقدسة. فلم توافق السلطات الاستعمارية على ذلك إلا بالنسبة إلى عدد ضئيل من الأشخاص الأرقى تعليماً، أو الأكثر استقلالية وتحرّراً من التقاليد الجزائرية. لذلك ظلّ عدد المتجنسين ضئيلا، لم يتجاوز عددهم حتى أكتوبر 1870: 194 شخصاً[2]. وقد استمر مفعول هذا القرار إلى غاية صدور قانون 7 مايو 1946، الذي عدّ كلّ رعايا أقاليم ما وراء البحار مواطنين فرنسيين بزعمهم.

---

[1] Paul-Emile Viard, Les droits politiques des indigénes d' Algérie (Librairie du Receuil Sirey, Paris, 1937), P. 16.

[2] Julien, op. cit., P. 434.

وبالجملة، فقد باءت سياسة نابليون الثالث بالفشل لاعتراض الكولون ومقاومة الإدارة[1].

النظام القضائي:

القضاء الإسلامي أحد مقوّمات وجود واستقرار المجتمع الإسلامي الأساسية، يستمدّ أحكامه وقيمته وقوته من القرآن العظيم والسنّة النبوية الشريفة واجتهادات العلماء الأعلام. لذلك رأت فرنسا في هذا القضاء مصدرَ قوة وعاملَ تماسك للمجتمع وللأسرة الجزائريِّن، فضلاً عن اعتبارها الجزائر بلداً مهزوما يجب أن يَمّحيَ نظامه القضائيّ "المتخلّف والمرتشي !" أمام نظامها "المتقدّم"، فعملت على إضعافه وتفكيكه تمهيدا للقضاء عليه خلافاً لوعودها السابقة عشيّةَ الاحتلال باحترامه فيما التزمت به من احترام الديانة الإسلامية.

وأهم الوسائل التي استخدمتها فرنسا لبلوغ هذه الغاية: إخضاع القضاء الإسلامي للمكاتب العربية والمحاكم الفرنسية؛ وإلغاء القانون الجنائي الإسلامي (أي تطبيق الحدود) في المناطق الخاضعة للاحتلال؛ وتطبيق القانون المدني الفرنسي على الجزائريين في المناطق "المدنيّة" الآخذة بالاتساع في تلك الأيام؛ وفرض ترجمة أحكام القضاة المسلمين إلى الفرنسية منذ العام 1860؛ وتشجيع احتكام الجزائريين أمام قُضاة الصّلح الفرنسيين؛ ومحاولة استمالة القضاة الجزائريين الذين نجحت مع بعضهم، كالقاضي محمد الشاذلي القسنطيني؛ وعزل القضاة المخلصين لربهم ونفيهم أو سجنهم كما فعلت بالقاضي المفتي الحنفي محمد بن العنابي، والمفتي مصطفى بن الكبابطي، والقاضي محمد الغرزولي (من عنابة)، والقاضي سي أحمد الخياري (من سوق أهراس). وقد أصدرت فرنسا لتحقيق أغراضها الهدّامة في هذا المجال جملة من المراسيم أهمها:

- مرسوم 16 أغسطس 1832 القاضي بإمكان استئناف أحكام القضاة المسلمين الجِنَحية والجنائية (الجزائية) أمام المحاكم الفرنسية، ونقل صلاحيات الحكم في القضايا الجزائية بين المسلمين واليهود من القضاة المسلمين إلى المحاكم الفرنسية[1].

[1] Robert Aron,**Les origines de la guerre d'Algérie** (Fayard, Paris, 1962), P. 46.

◀ مرسوم 10 أغسطس 1834 الذي فرض ضرورة تصديق النيابة العامة على أحكام قضاة المحاكم الشرعية في القضايا الجزائية قبل إنفاذها[2]، وإسناد تعيين قضاتها إلى ملك فرنسا، وضرورة إصدار أحكامهم باسم فرنسا![3]

◀ مرسوم 28 فبراير 1841 الذي حرَم المحاكم الشرعية من النظر في القضايا الجنائية، وفرض القانون الجنائي الفرنسي على المسلمين، وجعل استئناف أحكام القضاة المسلمين إلى دائرة الاستئناف الفرنسية، فجرّدهم بذلك من سلطتهم الرّدعية وهيبتهم القانونية[4].

◀ مراسيم عديدة في أعوام 1848، 1854، 1855، 1858، 1859 أُعيد بموجبها "تنظيم" العدالة الإسلامية[5]، بهدف إضعافها وإفراغها من محتواها، كمرسوم 1854 الشهير الذي نص على إنشاء مجلس للقضاء الإسلامي (Conseil de Jurisprudence Musulman)، للنظر في "النقاط الغامضة" من الشريعة الإسلامية تحت سلطة الحاكم العام.

◀ مرسوما 31 ديسمبر 1859، و22 أغسطس 1862 اللّذان أحلاّ "الجماعة" المحلية محلّ القضاء الشرعي في بعض جهات زواوة/ القبائل.

وتتابعت المراسيم والإصدارات الاستعمارية العاملة على تهميش أحكام الشريعة وإبطال مفعولها لصالح القضاء الفرنسي.

---

[1] M.P. de Ménerville, Dictionnaire de la législation Algérienne, 1er volume 1830-1860 (Paris, 1860), P. 410.

[2] Idem.

[3] Julien, op. cit., P. 118.

[4] Idem.

[5] أنظر: M.P. de Ménerville, op. cit., P. 411.

السياسة الثقافية:

التعليم في الجزائر قبل الاحتلال:

اتّسم التعليم قبل 1830 بالخصائص التالية:

1. كان الجزائريون يقرؤون ويكتبون رغم تخلّفهم الحضاري. وقد كتب الرحّالة الألماني "ويلهلم شمبر" الذي زار مدينة الجزائر في شهر ديسمبر 1831 بهذا الخصوص يقول: "لقد بحثت قصداً عن عربي واحد في الجزائر يجهل القراءة والكتابة غير أني لم أعثر عليه، في حين أني وجدت ذلك في بلدان جنوب أوروبا، فقلّما يصادف المرءُ هناك من يستطيع القراءة من بين أفراد الشعب..."[1]

وذكر الضابط دوما (Daumas) (أحد كبار خبراء الشؤون الجزائرية الفرنسيين) في تقريرٍ له عن وضعية التعليم في الجزائر في بدايات الاحتلال: "إنّ التعليم منتشرٌ في الجزائر أكثر مما كان يُتصوّر عموماً. إنّ اتّصالاتنا بأهالي العمالات (الولايات) الثلاث كشف بأنّ معدّل الذكور الذين يحسنون القراءة والكتابة مساوٍ على الأقلّ لما ذكرته الإحصائيات العَمَاليّة التي جرت في الأرياف الفرنسية." إنّهم نحو 40% قطعاً حسبما تؤكّد إيفون توران، التي تستطرد أنّ الأطفال حتى وإن لم يتعلموا جميعهم القراءةَ والكتابة، إلاّ أنهم جميعاً دخلوا المدارسَ ويستطيعون تأديةَ الصلاة، وقراءةَ القرآن، وإنّ كلّ القبائل والمداشر والتّجمّعات السكّانية والقرى كان لها معلّموها ومدرّسوها قبل الاحتلال الفرنسي[2].

2. كان التعليم عربيا إسلاميا، يقوم في مرحلته الابتدائية على تعليم القراءة والكتابة، وحفظ القرآن وتلاوته، في الكتاتيب (المدارس القرآنية) والمساجد والزوايا. وتضمنت مرحلتاه الثانوية والعليا تدريس العلوم النقلية: وهي الفقه وأصوله، والتفسير، وعلوم القرآن، والحديث؛ والعلوم العقلية: وهي النحو، والبلاغة، والمنطق، والفلسفة، والحساب، وعلم الفلك، والتاريخ، بدون نقد ولا تجديد.

---

[1] أبو العيد دودو، مصدر سابق، ص 13.

[2] Yvonne Turin, Les Affrontements culturels dans l'Algérie coloniale 1830-1880.(Paris, 1971) p. 127.

واحتضنته المدارس العليا والمساجد الكبرى والزوايا المشهورة في العاصمة وقسنطينة وبجاية وتلمسان ومازونة وبلاد القبائل وإقليم مزاب على وجه الخصوص.

وقد أقرّ رجال الاستعمار أنفسهم بوجود أكثر من ألفي مدرسة للتعليم بكافة مستوياته بالجزائر قبل عام 1830[1]. وأحصى الفرنسيون مدارس العاصمة غداة الاحتلال بنحو 80 مدرسة ابتدائية و12 مدرسة عليا[2]، يؤمُّها ألفان من التلاميذ وطلبة العلم، دون ما كان للبنات من مدارس خاصة.

واشتملت العاصمة حسب أحد كتّابهم[3] عام 1831 على 13 جامعاً (تقام فيها صلاة الجمعة)، و109 مساجد، و32 كُتّاباً (مدرسة)، و 12 زاوية، سيزول أكثرها كما سنرى.

وجاء في أحد تقارير السفاح لاموريسيار، أحد قادة قوات الاحتلال الذين عملوا في منطقة وهران بهذا الصدد: "كان بمدينة تلمسان التي تضمّ ما بين 12.000 و 14.000 نسمة: ثلاثة معاهد (للتعليم الثانوي)، و 50 مدرسة (للتعليم الابتدائي). أما مقاطعة تلمسان ذات الـ 125.000 ساكن تقريباً، فكان بها 30 زاوية ذات شهرة، وفي كل قرية مدرسة. التعليم يشمل الجميع. 2000 شاب يتلقّوْن التعليم الثانوي، و600 يزاولون تعليمهم العالي. ولكل مدرسة مكتبتها. وكان الأهالي هم الذين يتولّون الإنفاق على التعليم، والباقي من الهيئات الخيرية (الأوقاف)" [4].

أما قسنطينة فكان بها حسب بعض التقارير الفرنسية لعام 1836: 35 مسجداً، وسبعة معاهد ثانوية، يعلّم بها أساتذة أكفاء، ويرتادها ما بين 600 و900 طالب، و90 مدرسة ابتدائية يؤمّها 1350 تلميذاً[5]، كانت تقدّم العلم لجمهور من التلاميذ والطلبة، سيندثر معظمها بعد بضعة أعوام.

3. استمد تمويله من الشعب من خلال الأوقاف والمساهمات الفردية؛ بناءً وصيانةً للمؤسسات، وإيواءً للطلبة وإطعاماً، وسدًّا لمتطلبات المعلّمين. وقد وسِعت أراضي الأوقاف الإسلامية مئات

---

1 أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص 35.

2 Boyer. P. L'évolution de l'Algérie médiane (Paris, 1960), p 71.

3 Devoulx-Fils, «Les édifices Religieux de l'ancien Alger », Revue Africaine (Année 1862), P. 372.

4 Yvonne Turin, op. cit., P. 131.

5 Emerit, op. cit., P. 235.

الآلاف من الهكتارات المنتجة، وشملت حسب البحث الذي نشره مدير مصلحة الوثائق بالولاية العامة: ألبير دوفو (A. Devoulx) في الأعداد الرابع (1860)، والخامس (1861)، والسادس (1862)، من المجلة الإفريقية (Revue Afriquaine)، بعنوان: «Notes Historiques sur les Mosquées et autres édifices Religieux d'Alger» :1341 عقّاراً بالجزائر العاصمة وحدها، مجموع دخلها: 3.601.345 فرنكاً. فضلاً عن 1558 بنايةً أخرى، مجموع دخلها: 4.322.200، وغيرها.

وقدّرتها اللجنة الإفريقية عام 1833 بـ 2600 ملكية بمدينة الجزائر وحدها، أي أكثر من نصف الملكيات الموجودة بالمدينة[1]. وبلغت قيمتها الإجمالية 66% مجموع الأملاك العقارية والزراعية بالجزائر العاصمة حسب تقارير الاحتلال[2]، استحوذ الأتراكُ على الكثير منها واستغلّوها لصالحهم دون خوف من الله.

التعليم بعد الاحتلال:

سخّرت فرنسا التعليم لخدمة أغراضها الاستعمارية في الجزائر، فعملت على إيجاد نوع من التعليم يفرغ الشخصية الجزائرية من مضمونها، ويقضي على روح المقاومة، ويؤهل "الأهالي" للخضوع للمستوطنين. لذا، فقد حرصت على نسف مُقَوِّمَاتِ المجتمع الجزائري بضرب الإسلام واللغة العربية، وتجهيل السكان، وإفساد أخلاقهم، وتمكين الديانة المسيحية والثقافة الفرنسية. وقد اعتمدت السياسة التعليمية الاستعمارية على أربعة قواعد هي:

❶. محاربة التعليم العربي الإسلامي:

في عام 1864، رفع أحد قادة الحرب الاستعمارية ومنظّريها في بلادنا (الجنرال دوكرو Ducrot) تقريراً إلى نابليون الثالث يقول فيه: "يجب أن نضع العراقيل أمام المدارس الإسلامية والزوايا كلما

---

[1] Procès verbaux et rapports de la commission d'Afrique, OP. Cit., Suppléments aux rapports : Rapport sur la fondation de La Meque et Médine, P. 1.

[2] عبد الرحمان الجيلالي، مصدر سابق، ج 3، ص 424.

استطعنا إلى ذلك سبيلا...وبعبارة أخرى يجب أن يكون هدفنا هو تحطيم الشعب الجزائري ماديـــاً ومعنويا"[1].

ولتحقيق هذه الفكرة التي لازمت الغزاة منذ البداية، فقد عمدت فرنسا إلى السّطو (بمقتـــضى قرار 7 ديسمبر 1830/ 21 جمادى الآخرة 1246) على الأوقاف الإسلامية، التي كانت الممـــوِّل الأوَّل لمختلف النشاطات الدينية والتعليمية والاجتماعية والخيرية بالجزائر رغم تعهُّدهم يوم 4 يوليو 1830 باحترام الدين الإسلامي وأوقافه ومعاهده، واحترام أملاك الجزائريين وحريتهم الدينيـــة؛ وقتل واضطهاد ونفي الأئمة والمدرِّسين وحملة العلم ومنعهم من التدريس وإكراههم على الهجرة؛ ومنع فتح المدارس؛ وتجميد استعمال اللغة العربية؛ وهدم المساجد والزوايا والمحاكم الإســـلامية، أوتحويلها إلى كنائس ومخازن ومراكز طبية وإدارية ومنازل للضباط الفرنسيين[2]، وحتى إصطبلات للبهائم.

فقد كان بالعاصمة كما أسلفنا عدد وافرٌ من الجوامع والمساجد والكتاتيب والزوايا، لم يبق منها في العام 1862 كما ذكر "ديفولكس – الابن" في نفس الموضع من المقال آنف الذّكر بالمجلة الإفريقية سوى 9 جوامع، و 19 مسجداً، و 15 كُتّاباً، و 5 زوايا.

أما قسنطينة فقد تراجع عدد مدارسها من 90 مدرسة ابتدائية عام 1257هـــــ/ 1836م كمـــا ذكرنا آنفاً، إلى نحو 30 مدرسة حسبما ذكر الجنرال بيدو (Bedeau) في مذكراته، وصار يؤمُّهـــا 350 تلميذا فقط سنة 1850، بدلاً من 1300 إلى 1400 تلميذ كانوا يؤمّون تلك المدارس قبل الاحتلال، فيما انخفض عدد طلاّب التعليم العالي خلال ذات الفترة مـــن 700 إلى 60 طالبـــاً فقط[3].

---

[1] مصطفى الأشرف، "الجزائر: الأمة والمجتمع"، مرجع سابق، ص 192.

[2] أنظر مثلا: حمدان خوجة، ص ص 278-281.

[3] ذكره سعد الله في الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2، ص 62.

وأخطر من ذلك ما حلّ بعنابة التي كان بها قبل وصول الفرنسيين 39 مدرسة، و37 مسجداً، وزاويتان عام 1832، لم يبق منها بعد الاحتلال سوى 3 مدارس، و 15 مسجداً لا مدارس بأكثرها، وزاوية شبه مهجورة[1].

بل يذهب أحد التقارير الاستعمارية إلى أنه: "في سنة 1849 لم تبق أيّ مدرسة ثانوية تقريباً على وجه التراب الجزائري، وأنّ على الشباب الراغب في تحصيل بعض العلوم المتعمّقة نوعاً ما أن يشدَّ الرحال إلى تونس، أو طرابلس، أو تطوان (يقصد فاس)، أو حتى مصر."[2]

وقد سجّل المؤرخ والسياسي ألكسيس دو طوكفيل(Alexis de Tocqueville) رغم كرهه للعرب مسؤولية الإدارة الاستعمارية في تقهقر التعليم العربي بقوله: "إنّ المسلمين في إفريقيا الشمالية لم يكونوا غير متمدّنين، وإنما كانت مدنيّتهم ضعيفة وناقصة. كانت لديهم أملاكٌ مُحبَّسة ينفَق ريعها على التعليم وعلى المشاريع الخيرية، فصادرناها وأمّمناها وحوّلنا وجهتها، فأنقصنا من المشاريع الخيرية، وتركنا معاهد التعليم تتساقط وكذلك الزوايا، فكانت النتيجة أنّ بصيصَ النور الذي كان حولنا أعقبه الظلام...فصيّرنا جماعة المسلمين أفقرَ وأتعس من حالتهم التي كانوا عليها قبل الاحتلال."[3]

وكانت المحصّلة الرهيبة لهذه الحرب الثقافية الشرسة أن انخفض عدد الأطفال الذين يتلقّون تعليماً عربيا بالجزائر في نهاية عهد الامبراطورية الثانية إلى نحو 27.000 تلميذ[4] من مجموع نحو 650.000 فتىً وفتاة في سنّ الدرسة.

---

[1] Yvonne Turin, op. cit., P. 134.

[2] Ibid., P. 129.

[3] Charles-Robert Ageron, Les Algériens Musulmans et la France. Tome 1 (P.U.F, Paris, 1968), P. 276.

[4] Charles-Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine 1871-1954 (P.U.F , Paris,1979), P. 153.

❷. الفرنَسَة:

كتب أحد المسؤولين العسكريين في بدايات عهد الاحتلال كما ذكر المؤرخ "آجرون" يقول: "إنّ أنجع وسيلة للتوصل إلى سلام شامل ودائم في الجزائر، هي أن ننشر معارفنا ولغتنا بين الأهالي وتلك كانت قناعة معظم القادة والمسؤولين الفرنسيين المدنيين والعسكريين".

فبعد تلك الضربات القوية التي وجّهتها إلى التعليم العربي، شرعت فرنسا في محاولة نشر التعليم الفرنسي لنفث سمومها في عقول وأرواح الجزائريين، والإيحاء بأن لها رسالةً حضارية في بلادنا. فقامت بإنشاء بعض المدارس الابتدائية (الفرنسية – الإسلامية) بقسم واحد في الغالب يكتظّ إذا كان هناك إقبال، تنقصه التجهيزات الضرورية والمعلمون الأكفاء لتعليم أبناء الجزائريين، خاصة بعد صدور مرسوم 14 يوليو 1850 القاضي بإنشاء مدارس لأبناء الجزائريين، بلغ عددها نحو 36 مدرسة "فرنسية- إسلامية" عام 1870، كانت تدرّس العربية في الصباح، والفرنسية في المساء لنحو 1300 تلميذ[1]، وهو عدد لا يُذكر إلى جانب جماهير الأطفال المسلمين في سنّ الدراسة.

كانت لغة التعليم بهذه المدارس ومناهجها فرنسية على العموم، تركّز على تاريخ وجغرافية فرنسا، وتهمل تاريخ وجغرافية الجزائر والعالم الإسلامي، حيث كان أبناء الجزائر يُلقّنون في حصص التاريخ: "كانت بلادنا تسمّى قديماً غاليا (La Gaule)، وأجدادنا يسمَّوْن الغاليين (Les Gaulois)"، كما تثمّن تلك الدروس الفترتان الرومانية والبيزنطية بالجزائر، وتشوّه ما بعدهما من عصورٍ إسلامية إلى غاية الاحتلال الفرنسي، على اعتبار أنها فترات صراع بين العرب والبربر، للإيحاء بانتماء الجزائر إلى الحضارة الأوروبية، وبأفضال هذه الحضارة المزعومة علينا، وبانعدام دور الشعب الجزائري في تاريخ الأمم والحضارات.

أما التعليم الثانوي، فلم تُنشئ له فرنسا قبل عام 1870 سوى ثانويتين، هما مدرسة العاصمة، ومدرسة قسنطينة، كان بهما نحو 200 تلميذ؛ وثلاث مدارس (Medersa) لتخريج الموظّفين الدينيين

---

[1] Ibid., P. 152.

وموظّفي "العدالة الإسلامية" بقسنطينة وتلمسان والعاصمة، لم تستقطب سوى نحو 100 طالب[1]، ولم تسلم مع ذلك من النّقد، حيث اعتبرها بعض الأوربيين "مراكز للفساد والتعصّب" (Vice et Fanatisme).

❸. التنصير:

فقد رأى كثير من الفرنسيين في مقدّمتهم رجال الدين، ومنهم مسؤولون رسميون، أنّ الإسلامَ جعل من الجزائر بلداً لا روحَ له عندما تغلّب على المسيحية التي كانت سائدة فيها إبان العهد البيزنطي بزعمهم، وأن المسيحية قد تشكّل جسراً يربط الجزائر بفرنسا، ويقتل انتشارُها الروحَ الإسلامية في نفوس الجزائريين، ويقضي على اللغة العربية، ويخفّف مقاومة الاحتلال.

ومن هذا المنطلق شجّعوا تنصير الجزائريين بواسطة بعض الأعمال الإنسانية والتربوية، كمداواة المرضى، وإطعام الجياع، ورعاية الأيتام والمشرّدين، وإنشاء مدارس لتعليم الصغار، اضطلعت بها جمعيات تنصيرية، ومنصّرون[2]، وإداريون متديّنون في طليعتهم الكاتب الخاص للجنرال بوجو "لويس فويو" (Veuillot)، والأسقف دوبوش (Dupuch)، والأب بورغاد (Bourgade)، والأسقف بافي (Pavy)، والأب لندمان (Landman)، وخاصةً الكاردينال لافيجري (Lavigerie)، الذي خلف الأسقف بافي على أسقفية الجزائر أواخر سنة 1866، وأنشأ جمعية "الآباء البيض" (Péres Blancs) لتنصير الشعب الجزائري وسكان بعض مناطق القارة الإفريقية في فبراير 1869، وكان مركزها بالحراش، وكذلك فرقةُ "الأخوات البيض" أو (Sœurs missionnaires d'Afrique)، التي أسّسها في سبتمبر 1869.

وقد بلغت تلك النشاطات ذروتها إبّان مجاعة وكوارث 1866-1868 الرهيبة التي سبّبها الجفاف، وزحف الجراد، والكوليرا، والزلزال الذي ضرب منطقة البليدة، وهلك فيها نحو نصف

---

[1] Idem.

[2] راجع تفاصيله في: محمد الطاهر وعلي، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830 إلى 1904 (منشورات دحلب، الجزائر، 1997)، من ص 34 إلى ص 40.

مليون جزائري. حيث جمع الكاردينال لافيجري - على سبيل المثال- قرابة 1800 طفل منكوب، ووزّعهم على المراكز والملاجئ التي أنشأها في بوزريعة والقبة وبن عكنون وبولوغين وبوفاريك لعلاجهم وتنصيرهم. وحظيت نشاطات لافيجري بتشجيع ودعم واسعين من طرف فئة معتبرة من الرأي العام الفرنسي؛ شعباً ومستوطنين وسلطات وعسكريين..

لكن تلك الجهود باءت بالفشل لتمسّك الجزائريين بإسلامهم، فَعمد أولئك المنصِّرون إلى تجنّب الخوض في المسائل الدينية، وتركيز جهودهم على تعليم اللغة الفرنسية وتقريب حضارتها[1].

وقد تركزت جهود التنصير الفرنسية على البربر في بلاد القبائل بزعم أنهم "مسلمون سطحيون"، كان آباؤهم قديما تابعين للحضارة المسيحية، كما ادَّعى لافيجري[2]، وكما ادّعى الجنرال دوما (Daumas) الذي زعم أنّ: "القوانين القبائلية لا تتماشى مع القرآن، وتبدو أكثر قرباً من أفكارنا الجزائية التي تحتفظ بروعة طابعها المسيحي...وكلما حفرنا هذا الجذع القديم، وجدنا تحت القشرة الإسلامية النّسْغ المسيحي، ونصل إلى أنّ الشعب القبائلي الجرمانيّ الأصل جزئياً، المسيحيّ في الأصل بالكليّة، لم يغيّره الإسلام تحت ضربات السيوف، وقد قبل القرآن لكنه لم يلتزم به أبدا." [3] ولا تحتاج هذه الافتراءات والتمحُّلات إلى ردّ، فهي تنطق بتسفيه ذاتها.

❹. الإدماج:

أي تكوين جيل من الجزائريين مطموس الروح والهوية، شديد التعلق بفرنسا وثقافتها، قابل للاندماج في شعبها والتجنس بجنسيتها، ليكون أداةً لاستمرار الحكم الاستعماري بالجزائر، وذلك بمحو اللغة العربية والعلوم الإسلامية وتاريخ وجغرافية الجزائر من التعليم، واستبدالها باللغة الفرنسية وآدابها وتاريخ وجغرافية فرنسا.

---

[1] خديجة بقطاش، مرجع سابق، ص 158.

[2] Ageron, Histoire, op. cit., P 12.

[3] Le Général Daumas, La Grande Kabylie ; Etudes Historiques (Hachette, Paris, 1847), PP. 76-77.

وممن عبّر عن ذلك وزير الجزائر الذي صرَّح في يونيو 1858 بالقول : "إننا أمام أمـــة مـــسلحة ومقاومِة، يجب القضاء عليها بالإدماج."[1]

وستتّخذ سياسة المسخ والتغريب هذه أبعاداً أشمل وأخطر بعد العام 1870.

السياسة الاجتماعية:

ارتكزت على المحاور الثلاثة التالية :

◀ تشجيع هجرة الأوروبيين إلى الجزائر، وهي سياسة عبَّر عنها الجنرال بوجو في خطبةٍ ألقاها في مجلس النواب الفرنسي يوم 14 يناير 1840 قال فيها: " إننا في حاجة إلى أكبر عـــدد ممكـــن مـــن المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين على الجزائر. ولكي تجلبوهم فلا بدّ أن تُعطوهم أخصب الأراضي. أينما وجدتم مياهاً تدفقة، وأراضي خصبة ومراعي جيدة، أنزلوا بها المستوطنين، غير مبالين بأصحابها. يجب توزيع هذه الأراضي على الأوروبيين حتى يصبحوا أربابَها، ويصير أربابُهـــا الأوّلـــون نـــسياً منسياً"[2].

ولبلوغ هذه الغاية عمدت السلطات الفرنسية إلى توزيع الأرض على المستوطنين والـــشركات، وتقديم القروض بأَيْسَرِ الشروط، فمنحت الكولون 105.000 هكتاراً من الأراضي على سبيل المثال ما بين عامي 1842 و 1845 ، خارقةً بذلك مضمون وثيقة الاستسلام عام 1830 التي نصّت على احترام ملكية الجزائريين. ومنحت "شركة جنيف" 20.000 هكتار عام 1853 مقابل تـــشييد 10 قرى. وقدمت 160.000 هكتار من الغابات وكل غابات الفلين الجزائرية القابلة للاستغلال إلى 30 مستفيدًا، في مقدمتهم "شركة الهبرة والمقطع" (24.000 هكتار) عام 1864، مقابل إنجـــاز ســـد "بيريقو" (الذي انهار بمجرد إتمامه)، وقنوات ريّ وتخفيف مستنقعات. وتنازلـــت لـــــ "الـــشركة

---

[1] Ageron, Histoire. op. cit, P12.

[2] فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال (منشورات ANEP، الجزائر، 2005)، ص 75.

الجزائرية العامة" عن 100.000 هكتار عام 1865 مقابل تقديم 100 مليون فرنك للأشغال العمومية، واستثمار 100 مليون أخرى[1] في إنجاز قرى فلاحية وغيرها.

كما عملت على بناء المَرافق الضرورية للاستيطان كالمساكن والمستوطنات التي أُنشئ منها خلال الفترة المذكورة: 35 مركزاً استيطانياً، و 68 قرية استيطانية فيما بين 1851 و 1857[2]، وكذلك مدّ الطرق (3600 كلم عام 1851) وسكك الحديد، وإقامة السّدود وأقنية الريّ .. فارتفعت أعداد الكولون باطّراد كما يبيّن الجدول التالي:

[redacted]			
1833	8000		
1840	28 700	13.000	15.700
1 يناير 1847	109.380	47.274	62.106
1851	131.000	66.000	65.000
1857	181.000	107.000	74.000
1870	250.000	130.000	120.000

وكان الأوروبيون الآخرون كلُّهم تقريبا من الإسبان والمالطيين والإيطاليين والألمان والسويسريين.

◀ العمل على تفكيك المجتمع الجزائري، بالنَّفي، والتهجير، والتجهيل، وخاصّةً "بإضرام نار الفتنة بين القبائل، وتشجيع استهلاك الخمور، ونشر الفساد، وبثّ عقارب النزاع والفوضى"، كما عبر عنه أحد كبار غُلاة المستوطنين الدكتور بوديشون (Bodichon) في كتابه "تأمّلات حول الجزائر"

[1] Charles-henri Favrod, La revolution Algérienne (Librairie Plon, Paris, 1959), P. 14.

[2] يحيى بوعزيز، "سياسة نابليون الثالث تجاه الجزائر"، الثقافة، العدد 50 (أبريل 1979)، ص 16.

(Considérations sur l'Algérie). ومن أخطر مظاهر هذا الجانب تقسيم السكان إلى سكان أصليين هم البربر، و"غزاةٍ دخلاء" بزعمهم هم العرب، وبثّ التفرقة بينهم. وقد عبّر عن ذلك نصير "المبشرين" وزير الحربية المارشال "نييل" (Niel) عام 1864 بقوله: "...نقيم آمالاً كبيرة على هذا الجنس البربري أكثر مما نقيم على الجنس الآخر !!"، ودعا إليه الكاردينل لافيجري[1]، وغيرهما من الساسة ورجال الدين.

◀ تجنيس فئة من الجزائريين الذين تتوفر فيهم بعض الشروط النادرة، كالخدمة في الجيش الفرنسي أو المجالس "المنتخَبة" أو الإدارة، إضافةً إلى القراءة والكتابة بالفرنسية وحيازة بعض الممتلكات، مع التخلّي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية، وذلك بمُقتضى قرار سيناتوس كونسولت الصادر في 14 جويلية 1865. و لم يُقْدِمْ على التجنّس ما بين 1865 و 1875 سوى عدد محدود جداً لم يتجاوز 371 جزائريا، و لم يزيدوا في العام 1890 على 783 شخصاً مِمّن ارتدّوا عن دين أسلافهم، فأصبحوا منبوذين.

السياسة الاقتصادية:

تمثلت خطوطها العريضة في العناصر التالية:

❶. مُصادرة الأراضي ونزع ملكيتها من الجزائريين:

تضمَّن نظام ملكية الأرض واستغلالها قبل الاحتلال أربعة أنواع من الأراضي:

◀ أراضي الحكومة (البايليك).

◀ أراضي الأوقاف الإسلامية التي وسِعت مئات الآلاف من الهكتارات المنتجة وغيرها، سيطر الأتراكُ على الكثير منها واستغلّوها لصالحهم بلا وجه حقّ.

◀ أراضي القبائل (العرش)، أو الأراضي المشاعة.

---

1 Julien, op. cit., P. 440.

◀ المساحات الفردية (الملك).

وقد قامت فرنسا في بداية الاحتلال بإتلاف ما أمكنها من وثائق ملكية الأراضي وصكوك الأوقاف، وعمدت إلى مصادرة الأراضي وتأميمها ونقل ملكيتها بواسطة جملة من الإصدارات والإجراءات أهمها:

◀ قرار كلوزيل (القائد العام الفرنسي) في 8 سبتمبر 1830/ 20 ربيع الأول 1246 بحجز أملاك العثمانيين المتضمّنة أملاك الأتراك وأملاك البايلك، والأوقاف الإسلامية (الحبوس)؛ منتهكاً البند الخامس من معاهدة تسليم الجزائر، الذي نصَّ على عدم التعرّض للأوقاف، لكنه تراجع عن حجز الأوقاف تحت ضغط احتجاجات الجزائريين مؤقتا. وكوّنت فرنسا من أملاك العثمانيين "مصلحة أملاك الدولة" (Domaine).

◀ قرار كلوزيل الصادر في 7 ديسمبر 1830، المكمّل للقرار السابق. ونصّ على ضم كافة الأوقاف الإسلامية (التي شملت أوقاف مكة والمدينة، والمساجد، والزوايا، وسبل الخيرات، وأوقاف الأندلس، والطرق، والمياه، والانكشارية) إلى قطاع أملاك الدولة.

◀ القرار الشهير عام 1839 الآمر بمصادرة أراضي الجزائريين الذين ساندوا الأمير عبد القادر عند استئنافه الجهاد في ذلك العام.

◀ أمريّة وزير الحرب المؤرخ بيوم 24 مارس 1843 القاضية بدمج الأوقاف في أملاك الدولة.

◀ أمرية أوّل أكتوبر 1844 التي أجازت بيع أراضي الأوقاف ونقل ملكيتها إلى المستوطنين، وقضت بشغور الأراضي غير المستغَلّة التي لا يُثبت الجزائريون ملكيّتها بالوثائق في مدى ثلاثة أشهرٍ وضمّها إلى أملاك الدولة، ما أدى إلى فقد الجزائريين 200.000 هكتار دفعةً واحدة[1].

---

[1] Ibid., P. 241.

◀ أمرية 21 يوليو 1846 التي أكدت الأمر السابق بفرض حيازة وثائق ملكية على كلّ مالك أرض جزائري، وإلاّ ضمّت أرضه إلى أملاك الدولة، وأوكلت أمر التّحقّق مــن الوثــائق إلى "مجلس المنازعات".

◀ قانون 16 يونيو 1851: نص خاصّة على حق الدولة في حيازة أراضي العروش إذا اقتضت "خدمة الصالح العام والاستيطان" ذلك.

◀ قرار 30 أكتوبر 1858 الذي أخضع الأوقاف لأحكام المعاملات العقارية المطبقة علــى المسلمين واليهود، وبذلك أُدخل الوقف نهائياً في مجال التبادل العقاري حسب أحكام القانون الفرنسي. فسهّل ذلك ظهور المستعمرات الأوروبية الأولى بالقبــة والــشراقة ودالي ابــراهيم وحسين داي.

◀ القرار المشيخيّ الشهير (Sénatus-Consulte) الصادر في 22 أبريل 1863، واستبدل حقّ استفادة القبائل الجزائرية من أراضي العروش بملكيتها، وفرض تقسيمها بعد ذلك على الدواوير، وعلى الأفراد لتفتيتها، وتحويلها إلى ملكيات فردية، بغرض "تحقيق الترقية الثقافية للجزائريين"، أي جذبهم إلى الحضارة الفرنسية، من خلال ما سيترتب عن ذلك من تكثف معاملاتهم العقارية مع المستوطنين، وتأثرهم بهم.

وبذلك انتقلت مساحات هائلة من الأراضي إلى السلطات الاستعمارية والكولون بلغــت قرابة 6 ملايين هكتار سنة 1866، منها 508000 هكتار من الأراضي الزراعيــة للكولــون. وتحوّل كثير من الجزائريين من ملاّكين إلى خَمّاسين في حقولهم لا يحصّلون ســوى مايــسدّ رمقهم، واضطرّ كثير ممن احتفظ ببعض الملكيات الصغيرة إلى الاستدانة لشراء البــذور مــن الأوروبيين أو اليهود بفوائد بلغ بعضها 20% شهرياً، أي 240% سنويا[1].

[1] Ibid., P. 409.

❷. **ربط اقتصاد الجزائر بفرنسا:**

بإلغاء النقود الجزائرية العثمانية؛ وإنشاء "بنك الجزائر" الفرنسي، وسكّ عملة استعمارية بموجب قانون 1 أغسطس 1851؛ وضمّ الجزائر جمركياً إلى فرنسا الذي بدأ بقانون 21 سبتمبر 1851، واكتمل بقانون 17 يوليو 1867؛ وفتْح أسواق الجزائر أمام السلع والمنتجات الفرنسية. كما تمّ بالتدريج تكثيف زراعة العنب لإنتاج الخمور؛ وكذلك الحوامض؛ والتبغ (6000 طن عام 1858) للتصدير ولتسميم الشعب الجزائري؛ وإنشاء شبكة سكك حديد بين المناجم وموانئ التصدير لتسهيل استخراج المعادن وتصديرها خاماً إلى فرنسا. حيث بلغت تلك الصادرات عام 1857: 4205 أطنان من الحديد، و1413 طن نحاس، و5424 طن رصاص[1].

❸. الشروع في استغلال المعادن كالحديد والنحاس والرصاص منذ خمسينيات القرن الـ(19). وكانت أهم المناجم الأولى: منجم حديد (مقطع الحديد) غربي عنابة الذي افتتح عام 1860، ومنجم الرصاص والنحاس (كاف أم الطبول) شرقي القالة الذي بدأ استغلاله عام 1858. وقد بلغ إنتاج الرصاص مثلاً: 8000 طن عام 1858[2]. وكانت هذه المواد تصدر خاماً لتلبية احتياجات الصناعات الفرنسية.

❹. **فرض ضرائب باهظة على الجزائريين رغم إملاقهم:**

دعا إلى ذلك الكثير من ساستهم وكتّابهم، منهم مترجم الجنرال سانت آرنو: "فاراون" (Pharaon)، الذي كتب في كتابه "حلقة من الغزو" (Episode de la conquête): "يجب أن نثقل كاهلهم بضرائب مرهقة حتى تتعذّر عليهم الحياة، فلا يجدون ما يسدّون به رمقهم، فيصبحون حينذاك بين خيارين لا ثالث لهما: إمّا أن يثوروا، وإما أن ينخرطوا في الجيش

---

[1] Ibid., P. 401.
[2] Ibid., PP. 400-401.

الفرنسي." لذلك لم تكتف فرنسا بحرمان شعبنا من مصادر الرزق، بل عمدت إلى إثقال كاهله بضرائب جائرة نذكرها مُجملَة، على أن نفصّلها في فصل لاحق. وهي:

1. الضرائب العربية: أهمها: العشور والزكاة – اللُّزمة – ضريبة السُّخْرة – ضريبة الأكواخ والمساكن.

2. الضرائب العامة (الفرنسية): الضرائب المباشرة- الضرائب غير المباشرة.

وهذه ضرائب أمّتين: ضرائب الجزائر القديمة التي اعتبرها بعض رجال القانون الفرنسيين "ثمن الهزيمة"، وضرائب الاحتلال، لذلك كانت نسبة مساهمة الجزائريين من مجموع قيمة الجباية عالية. ومع ذلك لم يتمتّعوا بثمرات ما يدفعون، حيث كان المستوطنون يستحوذون على نصيب الأسد من الميزانية ويلقون بالفُتات إلى المسلمين. وأدّى ذلك إلى تعاظُم فقر آبائنا وشقائهم في أرض أسلافهم.

انعكاسات السياسة الاستعمارية على الجزائر:

1. توسّع الاستيطان الأوروبي وسيطرة المستوطنين على كلّ القطاعات الحيوية في الجزائر.

2. تشويه بنية الاقتصاد الجزائري وإلحاقه بالاقتصاد الفرنسي.

3. إفقار الجزائريين وانخفاض مستويات معيشتهم إلى أحد أدنى المستويات في العالم بسبب تدمير أملاكهم ومواشيهم ومصادرة أراضيهم؛ فتحوّلوا من ملاّك أرض إلى عمال زراعيين يستعبدهم المستوطنون، وتضاءلت الأجور، حيث كانت تتراوح ما بين نصف فرنك و فرنك ونصف عن 14 ساعة من العمل اليومي في مطلع القرن العشرين[1] . أما مساكنهم، فلم تكن سوى: الكوخ المسمّى "القُربي"، أو الخيمة.

---

[1] فرحات عباس، مصدر سابق، ص 113.

4. ارتفاع معدلات البطالة إلى نِسبٍ ستفوق 65%.

5. تصاعد نسب الأمية، وانتشار الجهل والبدع والخرافات والآفات الاجتماعية؛ وتـدهور مستوى التعليم والثقافة العربية والأخلاق، واختفاء أو ضُمور الطبقة المثقفة.

6. تناقص حادّ في أعداد السكّان بسبب حروب الإبادة التي تفنّن فيهـا الفرنـسيون، وفي مقدّمتهم: بوجو، ودوروفيغو، وتريزال، وكلوزال، وسانت آرنو، ويوسف، ولاموريـسيار، وبيليسيي، ومونتانياك، وكافينياك، ودوماس، وديريسون، وراندون، وبوسكي وآخرون، مثلما عبرت عن بعض ذلك "اللجنة الإفريقية" عام 1833 بالقول: "لقد ذبحنا مجموعات كبيرة مـن الناس بلا جريرة.."[1]، وقولها: "لقد قتلنا أناساً كانوا يحملون رُخص التجوّل، وذبحنا سكان مدن وقرىً مشكوك فيهم، ظهر فيما بعد أنهم أبرياء.."، مع العلم أنها لم تكشف سوى نُتفاً من أهوال المجازر التي جرت حقيقةً على الأرض مما تشيب له الولدان باعتراف قادتهم، ومما يعطي صورةً ضئيلة عما عاناه أسلافنا من ويلات، واجهوها بشجاعة منقطعة النّظير حقاًّ؛

فهذا سانت آرنو (Saint-Arnaud) يتبجّح بجرائمه في "رسائل المارشال سانت آرنو": "إننا بين مليانة وشرشال،...لقد أحرقنا ودمّرنا كل شيء، وما أكثر عدد النـساء والأطفـال الـذين اعتصموا بثلوج الأطلس، فماتوا برداً وجوعا...إنك تركتني عند قبيلة البراز، أحرقتهم كلُّهم، وأتيت على الأخضر واليابس. واليوم فإني في قبيلة بني سنقاس، وأتيت فيهـا علـى الـزّرع والضّرع...أحرقت كل شيء في طريقي...وكانت أكداس جثث أولئك الذين ماتوا في الليل من شدّة البرد، متراكمة. وكانت كلّها جثث بني ناصر الذين أحرقت قراهم ومنازلهم وشرّدتهم أمامي (1842)." [2]

---

1 Procès verbaux et rapports de la commission d'Afrique, OP. Cit., P. 53.
2 Julien, P. 319.

وهذا الكونت ديريسون (D'Hérisson) ينكّل بالنساء والأطفال ويعترف في كتابه "مطاردة البشر" (La chasse à l'homme) باقتراف أبشع الجرائم: "إننا أتينا ببرميل مملوء آذاناً أزواجاً أزواجا قطعناها من الأسرى...اقترفنا جرائم يذوب لوحشيتها الجلمود.."[1].

وهذا الكولونيل دومونتانياك (De Montagnac) المشهور بقطع الرؤوس يكتب في "رسائل جندي" (Lettres d'un soldat): "كانت النسوة والأطفال العالقون بالأشواك يستسلمون لنا. وكنا نقتلهم ونذبحهم. وكانت أصوات الضحايا المذعورين والمحتَضَرين تختلط بأصوات الحيوانات التي كانت تجأر وتخور وتتأوّه من كل جانب؛ إنه الجحيم.. (1842)" [2] و: "لا يمكن تصور الرعب الذي يستولي على العرب حين يرون قطع رأس بيد مسيحية. فإني أدركت ذلك منذ زمن بعيد، وأقسم بأنه لن يفلت أحد من أظفاري...وأما قطع الرؤوس فيكون على مرأى ومسمع جميع الناس...يجب قتل جميع الذكور الذين جاوزوا 15 سنة، وسبي جميع النساء...وإبادة كل من لا يتمرغ تحت أرجلنا كالكلاب (1843)."[3] وغيرهم كثير.

وما تقاصرت عن إدراكه همجيّة جحافل الاستعمار، فقد تكفلّت بإتمامه الجوائح التي ساهمت السياسة الفرنسية الإبادية في استفحالها، وأودت بجماهير غفيرة من أسلافنا، كالكوليرا التي اجتاحت البلاد عام 1849، وكوارث (1866 ــ 1869)، وغيرها من الكوارث التي لا يحيط بها وصف.

وبذلك فقدت الجزائر عدّة ملايين من أبنائها، وتراجع عدد سكّانها من حوالي 3 ملايين أو أكثر قليلا عام 1830 إلى نحو 2.5 مليون عام 1852، وظلّوا يراوحون مكانهم حتى العام 1872.

---

[1] عباس، مصدر سابق، ص 82.

[2] Julien, P. 319.

[3] عباس، ص 78.

7. ظهور الهجرة الجزائرية نحو البلاد الإسلامية فراراً من الجهل والاضطهاد، ثم نحو فرنسا لطلب لقمة العيش.

8. تواصُل المقاومة الشعبية الباسلة للاستعمار.

وقُصارى القول: لقد عملت فرنسا على تثبيت وجودها بالجزائر بكافة الوسائل، والقضاء على مقوِّمات الشعب الجزائري الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية لتجرّده من وسائل المقاومة المادية والمعنوية، لكنها لم تحقّق كلّ ما أمّلته، وظلّ الجزائريون يقاومون بكافة الوسائل للفكاك من براثنها.

شخصيات الجزائر

التاريخية والفكرية

حمدان بن عثمان خوجة

ولد سنة 1773 بمدينة الجزائر من عائلة محافظة وثرية ذات مكانة سياسية، والده عثمان خوجة كان عالما وأستاذا في الشريعة وأصول الفقه.

أتمّ حمدان بن عثمان خوجة تعليمه بتفوق في مراحل حياته حيث تعلم الأصول والفقه والتاريخ والتصوف وعلم الطب، كما أجاد تعلم اللغات العربية والفرنسية والتركية والإنجليزية كما ساعده ذلك على توسيع أسفاره ورحلاته في العالمين الإسلامي والمسيحي للاطلاع على الجانب الثقافي والسياسي والاجتماعي.

عمل حمدان خوجة في التدريس وشغل منصب الكاتب العام للداي، وبعدها تعرضت الجزائر للغزو الاستعماري في سنة 1830 عينه الجنرال كلوزيل في مجلس بلدية الجزائر، فاغتنم الفرصة وكان على علم دائم بمخططات الجيش الفرنسي، وفي سنة 1833 عزلته السلطات الفرنسية من منصبه وجردته من أملاكه ثم قامت بنفيه.

غادر حمدان خوجة فرنسا سنة 1836 واستقر في اسطنبول عاصمة الخلافة وهناك وافته المنية سنة 1840 بعيدا عن وطنه فكان خير محام له أمام الرأي العام وعمره يقارب السبعين عاما.

من أشهر كتبه "المرآة" عالج فيه الانتهاكات التي قام بها الاستعمار الفرنسي وأحوال الجزائر السياسية والاجتماعية والاقتصادية في أواخر العهد العثماني.

"إتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس من الوباء" : أصدره سنة 1836 باللغة العربية وقام بترجمته إلى اللغة التركية موضوعه كان حول الطب (الوقاية من الأمراض وكيفية علاجها).

الأمير عبد القادر

❶. مولده ونسبه :



وُلد الأمير عبد القادر بن محي الدين في شهر ماي عام 1807 ببلدة القيطنة قرب مدينة معسكر. ويعود نسبه إلى الحسين بن علي بن أبي طالب وابن فاطمة بنت محمد رسول الله ﷺ، فهو من أهل بيت الرسول ﷺ، فأحد أجداده هو مؤسس دولة الأدارسة بالـمغرب الأقصى وباني مدينة فاس. ورغم أن عبد القادر من أهل البيت إلا أنه كان يرفض رفضا قاطعا استغلال نسبه وأصله لاكتساب الاحترام والتقديس وطاعة الناس، فكان يقول "لا تسألوا أبداً ما هو أصل الإنسان وفصله، بل اسألوا عن حياته وأعماله وشجاعته ومزاياه، وعندئذ تدركون من يكون". وكان يستوحي ذلك من روح الإسلام الذي سوّى بين البشر مهما كان أصلهم، وإن رسول الله ﷺ يقول " كلكم من آدم وآدم من تراب، لا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى".

❷. تعليمه:

تعلم عبد القادر القراءة والكتابة وعمره لا يتجاوز خمس سنوات وحفظ القرآن الكريم وكانت له معرفة بأصول الشريعة ولـم يتجاوز 12 سنة من عمره. وأرسله أبوه محي الدين لمواصلة دراسته بمدرسة سيدي أحمد خوجة بوهران لكنه لـم يبق طويلا هناك لأن طريقة التدريس التقليدية لـم تعجبه فعاد إلى القيطنة ليتلقى العلوم الحديثة على يدي سيدي أحمد بن طاهر قاضي أرزيو، فدرس الحساب والفلك والجغرافيا، مثلـما اهتم بالشؤون الأوروبية وما يحدث فيها من تطورات علـمية

وتقدم كبير في الوقت الذي كان فيه العالـــم الإسلامي يتخبط في التخلف والانحطاط والضعف والخرافة. فكان الأمير عبد القادر يؤمن منذ صغره بضرورة إخراج الـــمسلمين من التخلف واستعادة أمجادهم الحضارية. ولا يمكن أن يتأتى لهم ذلك إلا بالعودة إلى مبادئ دينهم الحقيقية والاهتمام بالعلوم الحديثة.

ولم يكتف الشاب عبد القادر بتلقي العلوم الدينية والدنيوية بل اهتم أيضا بالفروسية وركوب الخيل وفنون القتال، فتفوّق في ذلك على غيره من الشباب. وبذلك كان الأمير عبد القادر من القلائل جدا الذين جمعوا بين العلوم الدينية والفروسية، عكس ما كان عليه الوضع آنذاك إذ انقسم المجتمع إلى المرابطين المختصين في الدين، والأجواد المختصين في الفروسية وفنون القتال.

إن إدراك الأمير عبد القادر بأن الإنسان يتكون من عقل وجسد وروح ومشاعر جعله يهتم بكل هذه الجوانب فكان عابدًا لله إلى درجة التصوف وعالما بالدين والعلوم الحديثة مثلـــما كان فارسا قوي الجسد، إلى جانب الحس الـــمرهف فنظم الشعر بكل أنواعه وكان يعتبر أهم الفنون آنذاك، وقد أكسبه ذلك حنانا وعطفا وحبا للناس.

❸. زواجه:

تزوج الشاب عبد القادر مبكرًا بلاّلا خيرة بنت عمه سيدي علي بوطالب، وكانت ذات أخلاق عالية، فعندما بايعه الناس على تحمل مسؤولية قيادة الجهاد ضد الاستعمار الفرنسي، وإدراكا منه لثقل الـــمسؤولية التي ستشغله عن أهله وبيته ذهب إلى زوجته وقال لها «لقد وضع القوم أمانة في عنقي، ومن الواجب علي القيام بها، وإن ذلك لا يدع مجالا لي حتى أقوم بواجباتي الزوجية على أكمل وجه، ولك إن أردت البقاء معي من دون التفات إلى طلب حقوقك المقدسة، فإني أوافق الموافقة التامة على ذلك، وأما إن كان قصدك ألا تفرطي فيها فأمرك بيدك، وذلك لأني قد تحملت ما يشغلني عنك»، فقبلت الزوجة الصالحة ذلك وكانت تعلـــم مدى تقديس زوجها الأمير لحقوق الزوجة التي فرضها الإسلام لها فقالت له «لقد رضيت لنفسي ما ارتضيته لنفسك».

وأثناء جهاده مرّ يوما بالقرب من مقام زوجته وكانت لـم تره منذ عدة شهور فبعثت إليه تطلب منه زيارها فردَّ عليها بأنه مزفوف إلى بلاده أي أنه تزوج بقضية وطنه وشعبه. ورغم كل ذلك بقيت هذه الزوجة وفية له لأنها كانت تدرك ثقل المسؤولية التي تحملها وإن قضية الوطن والعقيدة فوق كل شيء. وكان الأمير يتألـم من فراق زوجته فله قصيدة طويلة يغازلها فيها ويقول في بعض أبياها:

ألا هـل يجـود الـدهر بعـد فـراق ❀ فيجمعنا والدهر يجري إلى الـضد.

وأشكوك ما قد نلت مـن ألـم ومـا ❀ تحمله ضعفي، وعالجـه جهـدي

لكـي تعلـمي أم البـنين بأنـه ❀ فراقك نار واقترابك مـن خلـد.

❹. رحلته إلى الحج:

عندما بلغ والده محي الدين الخمسين من عمره أراد الحج إلى البقاع المقدسة، ورفض أن يرافقه أي أحد إلا ابنه الرابع عبد القادر الذي لـم يبلغ بعد 17 سنة من عمره، فعندما سمع الناس بالخبر أتوا من كل الجهات لتوديع محي الدين وابنه عبد القادر، فخشي الحاكم العثماني في وهران من تحول التجمع الضخم إلى ثورة ضد النظام الفاسد فاضطر إلى احتجازهما لـمدة سنتين بوهران، خاصة وأن محي الدين والد الأمير عبد القادر كان من أشد معارضي هذا النظام الذي قسم الشعب إلى فئات تتقاتل فيما بينها عملا بسياسة "فرق تسد" والهدف من كل ذلك هو الحفاظ على المصالح الخاصة للنظام الذي كان ينهب عرق الشعب ويفرض ضرائب باهضة عليه مما يسمح لحاشية النظام مواصلة حياة الرغد والترف بينما الشعب يموت جوعا، فكيف يقبل محي الدين وابنه عبد القادر بذلك وهما المتشبعان بحب العدل الذي ألح عليه الإسلام.

وبعد سنتين من الاحتجاز تدخل داي الجزائر فسمح لهما بالذهاب إلى الحج معتقدًا بأن ذلك وسيله لإبعادهما عن البلاد ولو لـمدة قصيرة. فعبرا تونس ثم وصلا إلى الإسكندرية عبر البحر

الأبيض المتوسط ليصلا إلى البقاع المقدسة برًا، وعادا من الحج عبر دمشق وزارا قبر الولي الصالح عبد القادر الجيلاني ببغداد صاحب الطريقة القادرية التي تنتمي إليها أسرة الأمير عبد القادر، وأثناء حجهما اطلعا على أوضاع المسلمين المزرية التي جعلتهم لقمة سهلة للاستعمار الأوروبي في الوقت الذي كان فيه حكّامهم يعيشون في غفوة عن ذلك لاهثين وراء حياة الترف والمجون.

⑤. عودته من الحج والتفرغ للمطالعة والعبادة:

عاد الشاب عبد القادر وأبوه إلى بلدهما القيطنة بعد أكثر من سنتين قضياها في الحج والترحال والتجوال مما أكسب الشاب إطلاعا واسعا. وقد استقبلهما الناس بحفاوة كبيرة عند عودتهما عام 1828.

ولوحظ بعد ذلك اعتزال عبد القادر في بيته لمدة طويلة خصها للعبادة والمطالعة الكثيرة للكتب فكان يطالع كتب الفقه والفلسفة والتاريخ التي أنتجها مفكرون مسلمون وإلى جانب ذلك كان يركز كثيرا في مطالعاته على معرفة الفكر العالمي والأوروبي، فقرأ لأفلاطون وأرسطو وهما من كبار فلاسفة اليونان، واطلع على الكثير من الكتب التي تعتني بالفكر والشؤون الأوروبية. فكأن عبد القادر يريد المزج بين الثقافتين الإسلامية والأوروبية، وهو بكل تأكيد بمحاولته التعرف على تاريخ وعادات وتقاليد وأفكار مختلف شعوب العالم فإنه كان يطبق الآية القرآنية التي تأمر المسلم بذلك والمتمثلة في قول الله تعالى: ﴿يا أيها الناس إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير﴾ (سورة الحجرات الآية 13).

يتبين لنا مما سبق أن شخصية الأمير عبد القادر قد اكتملت وهو لم يتجاوز العشرين من عمره فهو رجل دولة وسياسة، مثلما هو فارس مقدام ومتصوف زاهد وعالم عارف وأب حنون وعطوف وشاعر يغازل زوجته ويحمس المجاهدين للقتال. وكأنه كان يستعد دون علم أحد لمهمة عظيمة.

بناء الدولة الجزائرية الحديثة

❶. مبايعته:

دخل جيش الاحتلال الفرنسي مدينة الجزائر يوم 5 جويلية 1830 واستسلم الداي العثماني بجيشه مقابل ضمان خروجه وحاشيته من الجزائر حاملين الأموال التي نهبوها من الشعب المسكين. فشرع الجيش الفرنسي في الزحف لاحتلال البلاد كلها فبدأ بالمدن الساحلية، فاحتل مدينة وهران في عام 1832، مثلما عمت الفوضى في البلاد والتقاتل بين مختلف القبائل التي زرع الحكم العثماني الفاسد الأحقاد والضغائن بينها، ولجأ جيش الاحتلال إلى التقتيل والنهب فاستولى على الخزينة التي كانت تحتوي على أموال طائلة فحوّلها إلى فرنسا.

أمام هذا الوضع المتردي لجأ سكان الغرب الجزائري إلى الشيخ محي الدين والد الأمير عبد القادر يطلبون منه تولية الحكم وقيادة الجهاد ضد الإستعمار وإعادة الطمأنينة والاستقرار، لكنه رفض لأنه كان يدرك أنه غير قادر على ذلك، فأشار عليهم بتولية ابنه عبد القادر الذي يمتلك صفات رجل الدولة بالإضافة إلى تدينه العميق مثلما أظهر براعة فائقة في القتال عندما كلفه محي الدين بقيادة المجاهدين ضد الجيش الفرنسي في وهران.

ورحّب السكان بفكرة تولية عبد القادر الإمارة لكن هذا الأخير لم يقبل إلا بعد مبايعته من طرف السكان، فتمّ ذلك تحت شجرة الدردار الضخمة بقرب معسكر في شهر نوفمبر عام 1832، فحددوا له مهمته بقولهم «إننا في حاجة لمن يقود سفينتنا ويقف في وجه العدو في الداخل والخارج ليذيقه العذاب، ولهذا فقد اتفق العام والخاص على إسناد الإمارة لعبد القادر بن محي الدين». فكان أبوه محي الدين أول المبايعين فأطلق عليه لقب «ناصر الدين».

وبعد مبايعة الأمير عبد القادر بدأ الناس يرددون وهم فرحين برئيسهم الذي طلب منهم الاستعداد للجهاد ضد المستعمر فيقولون «حياتنا وأملاكنا وكل ما عندنا له، لن نطيع قانونا غير قانون سلطاننا عبد القادر» فأجابهم بقوله «وأنا بدوري لن آخذ بقانون غير القرآن، لن يكون مرشدي غير تعاليم القرآن، والقرآن وحده، فلو أن أخي الشقيق قد أحل دمه بمخالفة القرآن لمات».

❷. بناء الدولة :

أدرك الأمير عبد القادر بحكم ذكائه أنه لا يمكن مواجهة الاستعمار الفرنسي إلا بعد بناء دولة قوية وحديثة، وهذا يتطلب إقامة مؤسساتها والقضاء على القبلية والعروشية وتوحيد الشعب على أساس الولاء للوطن والعقيدة فقط لا غير ولذلك قام بعدة أعمال منها ما يلي:

توحيد القبائل وتوسيع نفوذه :

إن أول عمل قام به الأمير عبد القادر يتمثل في إخضاع القبائل التي رفضت الولاء له بصفته السلطة الشرعية للبلاد، وهذه القبائل في أغلبها تتمثل في تلك التي كان الحكام العثمانيون الفاسدون يستعملونها لجلب الضرائب من القبائل الأخرى، وهذه القبائل كانت تسمى بقبائل المخزن وهي على استعداد لعرض ولائها للجيش الفرنسي مثلما كانت تعرضه على الحكم العثماني. وكان الأمير عبد القادر يعلم جيدًا أن هذا الصراع بين مختلف القبائل سببه الحكام العثمانيون الفاسدون الذين كانوا يطبقون سياسة «فرق تسد» بضرب هذا بذاك، فعمل عبد القادر من أجل القضاء على ذلك وتوحيد الشعب كله تحت راية واحدة ضد العدو المشترك الجديد وهو الاستعمار الفرنسي.

إقامة مؤسسات الدولة الجديدة :

وتتكون مما يلي :

♦ مجلس الشورى:

ويشبه البرلمان ويتكون من العلماء الكبار العارفين بشؤون الشريعة والسياسة يستشيرهم الأمير في كل كبيرة وصغيرة طبقا لقوله تعالى ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾.

♦ الحكومة:

وكان يترأسها الأمير عبد القادر وتتشكل من 7 وزارات وهي الداخلية، والخارجية، والمالية، والأوقاف، ووزارة الأعشار وصندوق الزكاة، وزارة الحربية، ووزارة الخزينة الخاصة، ويعتبر وزيره للخارجية المولود بن عراش أشهر وزراء حكومة الأمير.

وكان يشترط في تولي وظائف الدولة عدة شروط أهمها التدين العميق والأخلاق العالية والكفاءة العلمية والخبرة والذكاء السياسي والقدرة على القيادة، هذا ما جعل حكومة الأمير عبد القادر تعتبر من أفضل حكومات العالـــم أثناء القرن 19م.

ومن أوائل أعمال حكومة الأمير عبد القادر إعلان الـــمساواة بين جميع المواطنين دون أي تمييز عرقي أو ديني، فكان له مستشارون مسلـــمون ويهود ومسيحيون يشتركون كلهم في الولاء والإخلاص للدولة، مثلـــما ألغى ما كان يسمى بقبائل الـــمخزن التي كانت لها امتيازات أثناء العهد العثماني، وألغى الضرائب الباهضة التي فرضها العثمانيون على السكان.

♦ الرقابة الشعبية:

كان الشعب يراقب حكومته **في كل صغيرة وكبيرة، وكان يطلب** من الناس في الأسواق ممارسة هذا الحق فكان البراح ينادي **دائما «من كانت له شكوى على الأمير أو** نائبه أو الأغا أو القائد أو الشيخ أو الوزراء، فليرفعها **إلى القاضي من غير واسطة، فإن الأمير ينصفه** من ظالمه ومن ظلم فلم يرفع ظلامته إلى الأمير فلا يلومن إلاّ نفسه». وأكدّ الأمير عبد القادر على هذا الـــمبدأ عندما كتب لـــملك فرنسا يقول له « عليك أن تعلم أن أي إجراء لن يكون صالحا إذا لم يحظ بمصادقة الشعب».

♦ التقسيم الإداري:

قسم الأمير عبد القادر البلاد إلى ثماني ولايات وعلى رأس كل واحدة منها نائب له يُدعى بالخليفة وهذه الولايات هي: تلـــمسان – معسكر – مليانة – الـــمدية أو تيطري –مجانة أو سطيف – بسكرة – الصحراء – برج حمزة أو البويرة أي منطقة القبائل الكبرى. وكل ولاية مقسمة إلى دوائر وكل دائرة تشمل على مجموعة قبائل.

وكان ينصب نوابه شخصيا فبعد زيارته كل ولاية كان يطلب من سكانها اختيار حاكم لها، فمثلا عند ما زار منطقة جرجرة بالقبائل الكبرى حظي باستقبال حاشد فخطب فيهم بقوله «إن كل ما أطلبه منكم هو الطاعة والوفاق والمحافظة التامة على شرائع ديننا المقدس حتى ننتصر على الكفار، ولا أطلب منكم لتعضيد جيشنا سوى ما فرضه الله العلي القدير. إنني لا أرغب في تغيير تقاليدكم، ولا في إبطال قوانينكم وأعرافكم ... إنني أدعوكم إلى الجهاد في سبيل الله»، ثم اقترح عليهم اختيار أحمد بن سالم رئيسا عليهم، فأجابوه بصيحة واحدة «أعطنا ابن سالم اعطنا ابن سالم! وخذ منا الزكاة. وخذ منا العشور، وقدنا ضد الكافرين، إننا أبناؤك وجندك وخدمك». فولى ابن سالم نائبا له في منطقة القبائل وسط الأفراح والمهرجانات، وقد كان ابن سالم من أشهر الخلفاء الأوفياء للأمير عبد القادر وأشدهم بأسا على الجيش الفرنسي. وبقي عبد القادر أكثر من شهر في منطقة القبائل يتفقد أوضاعها، وكان يقوم بالأمر نفسه عند تنصيب نائبه في كل ولاية من الولايات الثمانية.

♦ **التعليم** :

اهتم الأمير عبد القادر بالتعليم كثيراً عملا بأول أمر من الله تعالى للمسلم وهو ﴿اقرأ باسم ربك﴾ والذي فهمه أنه لا يمكن التقدم وبناء دولة مسلمة قوية جديرة بإيصال رسالة الإسلام إلى العالم إلا إذا تعلم المسلمون واهتموا بقراءة الكتب والتأمل في الكون والطبيعة مما يسمح لهم باكتشاف القوانين الطبيعية والعلمية ثم استعمالها في الاختراعات والاكتشافات.

ولهذا كان التعليم يحتل المقام الأول في دولة الأمير عبد القادر فمثلا أسس في مدينة تلمسان وحدها خمسين مدرسة ابتدائية ومعهدين كبيرين للتعليم الثانوي والجامعي. كما اهتم بالكتب النفيسة وحرص على جمعها وجعلها في متناول شعبه.

♦ الاهتمام بالصناعة:

أدرك الأمير عبد القادر أن أوروبا لــم تصبح قوية إلا بعد القيام بثورتها الصناعية، مما جعله يهتم بالصناعة وخاصة صناعة الأسلحة كالــمدافع والبنادق والبارود والرصاص لأن ظروف الاحتلال الفرنسي فرضت عليه ذلك، وكان يريد أن يجعل تلك الصناعة العسكرية قاعدة لصناعات أخرى بعد طرد الجيش الفرنسي من الــمناطق التي احتلها.

جيش الأمير عبد القادر:

كان للأمير عبد القادر جيش نظامي محترف بلغ عدده 16 ألف جندي بالإضافة إلى الــمتطوعين الذين كانوا يلبون نداء الجهاد كلما دعا إليه الأمير عبد القادر. وقد صنّف جيشه النظامي إلى الفرسان والمشاة ورجال الــمدفعية. ويتجاوز جيش الأمير 60 ألف جندي إذا جمعنا النظاميين والــمتطوعين. يتبين لنا من كل ما سبق أن الأمير عبد القادر كان يضع أسس دولة جزائرية حديثة وقوية تشبه الدول الأوروبية الكبرى لكن عمله على مواجهة وطرد الجيش الفرنسي من الــمناطق التي احتلها من الجزائر عرقله كثيراً في مواصلة بناء الدولة التي تتطلب استقراراً.

ولو نجح الأمير عبد القادر في مهمته لأصبحت الجزائر دولة قوية مصنعة شبيهة بيابان اليوم التي حققت تقدماً كبيراً دون أن تتخلى عن تقاليدها وحضارتها وقيمها.

مقاومته للاحتلال الفرنسي

كان الصراع بين الجيش الفرنسي والأمير عبد القادر عنيفا فالأول كان يعمل من أجل توسيع سيطرته على الجزائر، أما عبد القادر فكان يسعى لإيقاف الاحتلال وبناء دولة قوية قادرة على طرد الغزاة من الــمدن الساحلية التي احتلها.

❶. محاصرة الأمير للجيش الفرنسي:

حاصر الأمير عبد القادر جيش الاحتلال الفرنسي بوهران اقتصاديا وعسكريا، فمنع السكان من تزويده بالـــمواد الغذائية وكان يقوم بغارات عسكرية عليه، وكانت تتوالى انتصاراته العسكرية فطارت شهرته إلى كل أنحاء البلاد، فهرع الناس من كل النواحي للانضمام إلى جيشه. لكن استطاع جيش الاحتلال فك الحصار باستيلائه على مدينة أرزيو الساحلية والتي تحتوي على ميناء يسمح له التزود بالـــمواد الغذائية والأسلحة عن طريق البحر.

❷. معاهدة عبد القادر- دي ميشل 1834 :

أمام ضغط جيش الأمير عبد القادر عمل دي ميشل الحاكم الفرنسي لوهران من أجل عقد هدنة مع الأمير عبد القادر، فلجأ إلى حيلة تسمح له بالاتصال بالأمير واقتراح الهدنة عليه فعمد دي ميشل إلى مرافقة بعض جنده لخونة جزائريين كانوا يزودون جيش الاحتلال بالـــمواد الغذائية، فألقى جيش الأمير القبض عليهم، فطار دي ميشل فرحا لأن ذلك كان وسيلة للاتصال بالأمير عبد القادر ومحادثته بشأن الأسرى واقتراح الهدنة عليه.

إلا أن الأمير عبد القادر رفض اقتراحات دي ميشل في البداية لكنه بعد استشارة المجلس الشوري والتفكير العميق قبل بالـــمعاهدة التي كانت تنص على توقيف القتال وإطلاق سراح الأسرى وحرية التجارة.

وكان هدف الأمير عبد القادر من قبوله الـــمعاهدة هو إيجاد متسع من الوقت لـــمواصلة بناء دولته وتصنيعها خاصة وأنها تسمح له باستيراد الأسلحة والآلات الصناعية من أوروبا عبر البحر.

❸. نقض الـمعاهدة وانتصارات الأمير:

ندمت فرنسا على عقد الهدنة خوفا من أن يتسع نفوذ الأمير وتتقوى دولته أكثر فعمدت إلى نقض الهدنة بتنحية دي ميشل عن حكم وهران وتنصيب الجنرال تريزل حاكما جديداً عليها، وكان

من أشد الـــمعارضين للـــمعاهدة، فنقضها بالـــمهاجمة على جيش الأمير عبد القادر بجيش ضخم يتجاوز 10 آلاف جندي، فهزمه جيش الأمير بغابة مولاي إسماعيل بسيق فقتل منه أكثر من 150 جنديا. ففرّ الجيش الفرنسي تحت الضربات القاسية للـــمجاهدين، لكن الأمير عبد القادر أغلق في وجهه الطريق إلى أرزيو، فعاد جيش تريزل عبر مسلك واحد وهو نهر المقطع فنجحت خطة الأمير عبد القادر عندما أحاط الـــمجاهدين بالجيش الاستعماري من كل الجهات فأشعلوا فيه النار ودبت الفوضى فيه، فقتلوا وأسروا أغلبهم واستولوا على العتاد والأسلحة والـــمؤن، وهرب تريزل مع القليل من جنده الناجين من ضربات جيش الأمير. وتعتبر معركة الـــمقطع في 1835 من أشهر معارك الأمير عبد القادر التي تظهر دهاءه العسكري.

عزلت الحكومة الفرنسية الجنرال تريزل بعد هزيمته في معركة الـــمقطع التي أثارت الرأي العام الفرنسي، وعينت مكانه الجنرال كلوزيل كحاكم جديد لوهران، فطلب من حكومته دعما بجيش كبير للانتقام من الأمير عبد القادر وسطر هدفه بقوله «لقد عزمنا على الإنتقام من الأمير، لأنه انتصر على تريزل في المقطع وكبده من الخسائر ما لا يعلمه إلا الله، ولن نرتاح حتى نكيل له خسائر فادحة، ونقصيه عن دار ملكه - معسكر- وبذلك يدرك الجزائريون أن الأمير مزعزع، وأن مكانته قد انهارت».

فجرت عدة معارك في معسكر وتلـــمسان وغيرهما تكبد فيها كلوزيل هزائم شنيعة وكاد جيشه أن يموت جوعا في تلـــمسان ويُحكى عن الجنرال كافينياك أحد قادة الجيش الاستعماري أنه كان يشتري لـــمائدته القطط بسعر يقدر بـــ 40 فرنكا ليسد جوعه.

❹. معاهدة تافنة 1837:

أمام هذه الهزائم المتتالية أرسلت الحكومة الفرنسية الجنرال بوجو أحد أشهر قادتها العسكريين على رأس جيش كبير جداً لمواجهة الأمير عبد القادر. فأدرك الجنرال أنه من الصعب تحقيق ذلك، فاقترح

معاهدة على الأمير عبد القادر في عام 1837 تعرف بمعاهدة تافنة، فقبلها هذا الأخير لأنها فرصة لـمد نفوذه ومواصلة بناء دولته، خاصة وأنها تعترف للأمير بالسيادة على ثلاثة أرباع من البلاد باستثناء بعض الـمدن الساحلية كالجزائر ووهران.

❺. نقض الـمعاهدة وتجدد القتال :

نقض الجيش الفرنسي الـمعاهدة مرة أخرى كعادته وذلك عندما عبر أراضي دولة الأمير دون إذن منه، فأدرك الأمير أن الجيش الفرنسي كان يعمل من أجل مهاجمته خوفا من تزايد قوة دولته، فأرسل رسائل إلى نوابه يقول لهم فيها «إن الكافر قد جابهنا بالخيانة، ودليل خيانته أوضح من النهار، لقد عبر بلادي دون إذني، فاجمعوا شملكم، واربطوا أحزمتكم استعداداً للـمعركة. إنها على الأبواب... كونوا عاجلين في عملكم، وسارعوا إلى الانضمام إلي في المدية حيث أنتظركم».

فاجتمع رجال دولة الأمير في الـمدية للنقاش في الـمسألة فاتفق جميعهم على العودة إلى القتال فقال لهم الأمير عبد القادر « ليكن ذلك مادامت هذه هي رغبتكم. ولكني أقبل المسؤولية بشرط واحد. إنكم ستتعرضون للتعب والمشقة والمحن والخيبات، وقد تقنطون أو تتعبون من الحرب، فأقسموا لي إذن على القرآن الكريم أنكم لن تتخلوا عني أبداً مادمت أحمل راية الجهاد »، فأقسم له الجميع بذلك. وأخبر الأمير عبد القادر الحاكم العام الفرنسي بإعلانه الحرب عليه لأنه ليس من شيم الأمير الخديعة والخيانة والغدر ونقض العهود مثل القادة الفرنسيين.

و لم يطلب الأمير من قادته القسم إلا لأنه يعرف مدى المصاعب التي سيلاقونها لأن حكومة فرنسا صممت على احتلال الجزائر كلها ولو كلف ذلك إرسال مئات الآلاف من جندها إلى هذه البلاد الطاهرة وكانت تعلم أنها لو لم تقض على الأمير عبد القادر ودولته فإن دولة قوية مسلمة ستظهر في العالم الإسلامي مما يمنع الاستعمار الأوروبي من تحقيق أطماعه في هذه البلاد، لكن الحكام المسلمين كانوا في سبات عميق غافلين عما كان يدور حولهم .

فعادت رحى الحرب بمهاجمة جيوش الأمير عبد القادر مواقع للجيش الاستعماري، وكاد ابن سالم أن يحرر مدينة الجزائر حيث أباد المعمرين الذين استولوا على أراضي متيجة الخصبة، لكن الأمير عبد القادر لم يستطع مواجهة الجيش الفرنسي الضخم الذي كان يفوقه عدداً وعدة ويملك أسلحة متطورة، فلجأ الأمير إلى التنقل بين المناطق ثم مباغتة الجيش الفرنسي. فساء وضع الأمير العسكري خاصة بعد تحطيم زمالته في عام 1843 وهي عبارة عن عاصمته المتنقلة.

❻. محاصرة الأمير واستسلامه في عام 1847 :

اضطر الأمير عبد القادر إلى الانسحاب إلى المغرب الأقصى أمام ضغط الجيش الفرنسي القوي طالبا من سلطان المغرب عبد الرحمن بن هشام مساعدته محذراً إياه من سقوط الجزائر لأن ذلك سيؤدى إلى سقوط المغرب الأقصى وبلدان إسلامية كثيرة تحت السيطرة الاستعمارية، لكنه لم يستمع إلى نصائح الأمير متذرعا بمواجهة المتمردين ضد السلطان في المغرب، وكأن مواجهة الشعب الثائر ضده أفضل من مواجهة العدو الكافر الذي يهدد أرض الإسلام .

وأكثر من ذلك تعاون هذا السلطان مع الجيش الفرنسي لمحاصرة الأمير عبد القادر الذي اضطر للاستسلام في عام 1847 بعد محاصرته من طرف الجيش الفرنسي شرقا وجيش السلطان المغربي غربا وخيانة بعض القبائل له. و لم يستسلم الأمير عبد القادر إلا بعد أن اشترط على الجيش الفرنسي إعطاء عهد الأمان لجميع رفاقه وجنوده والسماح لهم بالالتحاق بقبائلهم، أما هو فطلب السماح له بالهجرة إلى الإسكندرية بمصر أو عكا بفلسطين، وإذا لم تقبل فرنسا بهذين الشرطين فإنه الجهاد حتى الموت. وكان هدف الأمير من ذلك هو إبقاء شعلة المقاومة ضد الاستعمار ملتهبة على يد رفقائه بعد ما يضمن لهم الحياة، وهذا ما حدث بالفعل فيما بعد مما يدل على بعد نظر الأمير عبد القادر.

في المنفى

❶. أعماله:

غادر الأمير عبد القادر وعائلته الجزائر على باخرة أسمودس الفرنسية تحت حراسة مشددة، فاتجهت به نحو مدينة طولون، اقترحت عليه فرنسا إعطاءه قصراً ضخما يعيش فيه في فرنسا، لكنه رفض ذلك قائلا أنه يفضل الإقامة في ديار الإسلام على كل كنوز الأعداء وثرواتهم. فنقلته السلطات الفرنسية إلى سجن لامبواز فنقضت بذلك تعهدها له مثلما هو شأن الفرنسين دائما، فرغم مطالبه بإطلاق سراحه والسماح له بالهجرة إلى بلاد الإسلام إلا أنها كانت ترفض ذلك باستمرار خوفا من نشر روح المقاومة وفكرة بناء البلاد الإسلامية لمواجهة الاستعمار الأوروبي الذي كان يستعد لاحتلالها مثلما احتل الجزائر في عام 1830.

و لم ينجح الأمير في مساعيه إلا بعد مجيء نابليون الثالث إلى الحكم في فرنسا في عام 1851 بعد قيام ثورة ضد الملك لوي فيليب. فاستقر الأمير ببروسة بتركيا منذ عام 1853 وغادرها في عام 1855 بعد أن حطمها زلزال عنيف، فتوجه إلى إسطنبول ومنها إلى دمشق بسورية فاستقر بها واتخذها مكانا لإقامته مع عائلته. وقد قام بدور إنساني كبير في منفاه حيث أنقذ آلاف المسيحيين من القتل على يد مسلمين متعصبين في عام 1860 وذلك عندما أثار الإستعماران الفرنسي والبريطاني فتنة بين المسلمين والمسيحيين كي يتخذا ذلك ذريعة لدخول سورية ثم احتلالها، لكن الأمير عبد القادر نجح في إطفاء نار الفتنة، انطلاقا من سمعته وتأثيره وإدراكا منه لحقوق الذميين وهم أهل الكتاب الذين يعيشون في بلاد الإسلام.

وكان الأمير عبد القادر يعلم أن الفتنة وراءها الاستعمار خاصة وأن فرنسا جهزت جيشا لاحتلال سوريا متذرعة بالدفاع عن المسيحيين لكن الأمير أوقف جيشها بإيقافه للفتنة فأنقذ بذلك سوريا من الاحتلال الفرنسي في القرن 19 م.

وقد اكتسب الأمير عبد القادر احترام العالم كله وأعطى صورة نموذجية للمسلم الذي يدافع عن وطنه ويعمل من أجل بناء بلاده وتقدمها، ويتسامح مع أصحاب الأديان الأخرى، ويتحلى بالأخلاق

العالية ويحترم كلمته وعهوده. وبذلك الاحترام العالمي الذي اكتسبه شارك إلى جانب كبار قادة وملوك العالم في احتفالات افتتاح قناة السويس في مصر في عام 1869.

ألف الأمير عبد القادر الكثير من الكتب في منفاه وأهمها المقراض الحاد لقطع لسان الطاعن في دين الإسلام من أهل الباطل والإلحاد.

♦ ذكرى العاقل وتنبيه الغافل:

ضمنه آراءه في التاريخ والفلسفة والدين والأخلاق والإصلاح الاجتماعي

♦ المواقف: كتاب في التصوف.

❷. وفاته :

توفي الأمير عبد القادر في عام 1883 بدمشق عن عمر يناهز 76 سنة وهو عمر قضاه في الجهاد ضد الاستعمار وفي العبادة وطلب العلم ففاز بالدنيا والآخرة، وبقي جهاده شعلة تنير الطريق في الجزائر أثناء فترة الاستعمار فشارك ابنه محي الدين في ثورة الـــمقراني عام 1871، وناضل حفيده خالد بن الهاشمي ضد الاستعمار الفرنسي بعد الحرب العالـــمية الأولى فنفته السلطات الاستعمارية من الجزائر عام 1919 مثلـــما نفي جده عبد القادر.

وبعد الاستقلال اُتخذت صورة الأمير عبد القادر رمزا للدولة الجزائرية فكانت توضع على الأوراق النقدية، وأعيدت رفاته إلى مقبرة العالية، ووضع له تمثال بالعاصمة ليبقى عالقا في ذهن الجيل الصاعد كواحد من عظماء الجزائر الذين صنعوا استقلالها ومجدها وثورتها العملاقة التي صنعت الجزائر الـــمستقلة.

الحاج أحمد باي



ولد الحاج أحمد باي بمدينة قسنطينة سنة 1786 وهو من فئة الكراغلة الناتجة عن زواج الأتراك من نساء جزائريات.

تلقى تعليمه بمنطقة بسكرة أين كان يقطن عند أخواله (بن قانة) وهناك تعلّم الفروسية وفنون القتال، وعندما بلغ سن الشباب توجّه إلى الأراضي المقدسة لأداء فريضة الحج، وعندما عاد عيّن خليفة الباي في قسنطينة سنة 1817 لمدة ثلاث سنوات وفي سنة 1826 عيّنه الداي حسين باشا بايا على قسنطينة التي كانت تعد من أكبر البايليكات في الجزائر.

كان يعد الحاج أحمد باي من الفرسان الشجعان حيث خاض مع الفرنسيين حروبا ومعارك، أدهشت مخطّطاته الزعماء الفرنسيين.

خاض أحمد باي معركة ضد الجنرال كلوزيل سنة 1836 في قسنطينة وباءت بنصر عظيم لأحمد باي وهزيمة نكراء للجنرال الفرنسي أين عزل واستدعي إلى باريس، ثم عزمت فرنسا على الانتقام لما جرى، فأعادت خوض معركة في شهر أكتوبر سنة 1837 بقيادة الجنرال دامريمون ودام القصف بالمدافع أربعة أيام متواصلة، ثم تسرب الجيش الفرنسي إلى داخل المدينة ودارت معركة دامية أين قتل قائدها دامريمون وضباط آخرون.

وفي سنة 1848 اشتبك الباي أحمد والعدو الفرنسي في معارك كثيرة تناوب فيها النصر والانهزام، ومن بينها معركة أولاد السلطان التي كانت في ربيع 1844 ودامت ثلاث أيام ضد الدوق دومال ابن لويس فليب وانتصر فيها الباي أحمد انتصارا عظيما.

بعد 18 سنة من الكفاح ومجاهدة العدو، خارت قوى الباي أحمد وتدهورت صحته وقلّ ما لديه من إمكانيات وذخائر، بالإضافة إلى خيانة خاله بوعزيز بن قانة الذي انضمّ إلى طرف الفرنسيين، فلم يجد الباي أحمد سبيلا في مواصلة المقاومة وسلّم نفسه للعدو بعد أن وُعد بحمله إلى العيش في بلد إسلامي لكن فرنسا كان شعارها الخفي الوعود الكاذبة إذ حمل الباي إلى مدينة الجزائر وظلّ مسجونا تحت الرقابة المشددة حتى وافته المنية سنة 1850 عن عمر يناهز الرابعة والستين.

الشيخ بوزيان

يعتبر الشيخ بوزيان من أبرز الثوار الذين خاضوا المعارك مع العدو الفرنسي في القرن 19 وشهد له التاريخ بصفات الشجاعة والبطولة النادرة.

ويجدر بنا عند تطرقنا إلى الشيخ بوزيان أن نتذكر ثورة الزعاطشة التي اندلعت في عام 1849 والتي تعد من أعظم الثورات.

الشيخ بوزيان هو رجل متصوف ومقدّم الطريقة الدرقاوية بمنطقة زيبان، عمل تحت إمرة الخليفة الأمير عبد القادر كشيخ على سكان الزعاطشة، اتّصف الشيخ بوزيان بالكرم والجود والروح القتالية القوية والذكاء الحاد والشجاعة الصلبة.

كان الأمان يسود المكان وفي ظل هذا الأمان نشط الشيخ بوزيان واستدعى رؤساء القبائل المجاورة والأعراش للتخطيط وتدارس الأوضاع للنهوض بثورة يكون السلاح فيها أداة الجهاد في سبيل الله مبدأ وبالفعل وافق الرؤساء والأهالي وجمعوا المال لشراء السلاح والذخيرة، وفي شهر مارس 1849 أقرّت السلطات الفرنسية الزيادة في الضرائب المفروضة على النخيل فثار الأهالي لما سمعوا واشتد غضبهم واستغل الفرصة الشيخ بوزيان وزاد من إثارة السكان ضد العدو والنهوض بالثورة.

كشف المستعمر نشاط الشيخ بوزيان فأصدر حكما بالقبض عليه، تحرّك الضابط سيروكا للقبض عليه فثارت معركة شهدت رمال الصحراء على نجاحها وأول شرارة أشعلت من ثورة الزعاطشة.

بعد هذا قررت السلطات الفرنسية فرض الحصار لاحتلال الزعاطشة فخرج أهالي فرفار وفوغالة وطولقة وبوشقرون لمساندة أهالي الزعاطشة وحمل السلاح معهم.

حققت هذه المساندة انتصارا عظيما وانضمت إلى الشيخ بوزيان قبائل أخرى من الأوراس الحضنة لإعلان الجهاد في سبيل الله وإشعال نار الثورة.

لم تسكت السلطات الفرنسية عن هذا الأمر بل أرسلت قوّاتها إلى الزعاطشة يوم 16 جويلية 1849 لإقامة حصار مشدّد على المنطقة وفرضت الحصار أوائل شهر أكتوبر وامتدّ إلى غاية 8 نوفمبر 1849 ثم بعد ذلك اضطرّ الغزاة إلى احتلالها فقتلوا النساء والشيوخ وذبحوا الأطفال وقطعوا الأشجار وبعد أن سقطت كل المنازل خرج الشيخ بوزيان من منزله بعد انفجاره وهناك سقط شهيدا على رصاص العدو، فصل رأسه عن جسده هو وابنه الشاب ورفيقه الحاج موسى الدرقاوي ورفعت الرؤوس الثلاث على مقصلة بباب معسكر هيربيون.

الشيخ بوبغلة

ولد الشريف بوبغلة سنة 1810 واسمه الحقيقي هو محمد الأمجد بن عبد المالك، لُقّب بوبغلة لركوبه بغلة في جميع تنقلاته، استقر سنة 1849 بدائرة سور الغزلان وعمره في حدود الأربعين اشتغل معلما يعلم الأطفال القرآن الكريم ويكتب التمائم ويداوي المرضى بالطرق التقليدية مما ساعده ذلك على الاحتكاك بالناس وتوعيتهم لخوض المعركة ضد المستعمر الفرنسي وفي بداية 1851 انتبه العدو لنشاطه فاتهمه بمحاولة إثارة السكان ضد المستعمر الفرنسي فأصدر الحكم باعتقاله في سور الغزلان، تفطّن الشريف بوبغلة لنوايا المستعمر فغادر سور الغزلان سرا إلى قلعة بني العباس بمنطقة وادي الساحل وسرعان ما اكتشف العدو مكانه فطلب من القبيلة تسليمه لهم، رفض أهل القبيلة مراعاة لحق الضيافة ونتيجة تعرّض أهل القبيلة لمضايقات وتهديدات المستعمر الفرنسي فطلبوا من الشريف بوبغلة أن يغادرهم رحل من قبيلة بني العباس يوم 24 فيفري 1851 وانتقل إلى قبيلة بني مليكش التي استقبلته بحفاوة ورفضت تسليم الشريف بوبغلة إلى السلطات الفرنسية ولو كلّفها ذلك حياة القبيلة كلها، واتخذ بوبغلة من قرى بني مليكش قلاعا للمقاومة وانطلاقا لنشاطه الثوري وعيّن أربعة قادة من سكان القبيلة، ومن بين نشاطاته شن هجوما على قوات الضابط الفرنسي بوبريطر حاكم بني منصور يوم 2 مارس 1851، وما بين فترة 24 مارس و4 أفريل امتدت هجوماته إلى القرى الخاضعة للسلطات الفرنسية وحقّق نجاحا هاما.

وفي سنة 1851 حاول الشريف بوبغلة أن يكثف نشاطه الثوري فاتصل بزعماء شمال قسنطينة في قرى وجبال البابور، وفي شهر ماي 1815 تعرّض لخط المواصلات الرابط بين سطيف وبجاية وألحق خسائر معتبرة بالعقيد الفرنسي دي ونجي عندها أدركت فرنسا أنها أمام رجل ليس كباقي الرجال

وإن نيران ثورة تكاد تشتعل فجندت قوة ضخمة لمواجهة بوبغلة لتشتت قوات المقاومة، وأخضعت الأهالي إلى الهجوم المستمر واتجه بوبغلة إلى جبال جرجرة وخاض معركة 18 أوت 1851 التي وقعت بضواحي عين زاوية وكان النصر حليف بوبغلة وأنصاره، كما شارك في معارك مع شخصيات لها أثرها في المقاومة مثل لالا نسومر والشيخ أصديق وأعراب في منطقة القبائل.

عاد الشريف بوبغلة إلى بني مليكش وهو متأثر بجروحه فما إن استعاد عافيته حتى باشر نشاطه الثوري لكنه لم يدم طويلا حتى سقط شهيدا على يد رجال قبيلة بني عباس الخاضعين للسلطة الفرنسية وكان ذلك يوم 26 ديسمبر 1854 فقطعوا رأسه وسلّموه إلى حاكم برج بوعريريج وهو بدوره رفعه على عمود وسط السوق ليكون عبرة لمن أراد أن يخطو خطواته.

لالا فاطمة نسومر

طفولتها وشخصيتها

❶. مولدها ونسبها:



ولدت المجاهدة لالا فاطمة نسومر في عام 1830 بقرية ورجة بتيزي لجماعة قرب عين الحمام بمنطقة القبائل، اسمها الحقيقي فاطمة سيد أحمد، ولُقبت بلالا فاطمة نسومر لتقواها وتدينها ونسبة إلى قرية سومر التي كانت تقيم فيها.

وتنحدر من عائلة متدينة، أبوها هو سيد أحمد محمد صاحب المدرسة القرآنية بسومر التابعة لزاوية محمد بن عبد الرحمان الملقب بـ «بوقبرين»، أما أمها فتدعى تركية نايت خولاف نوعسكر. وللمجاهدة لالا فاطمة نسومر أختين وخمسة إخوة ذكور أكبرهم هو سي محند الطيب الذي كفلها بعد وفاة أبيها، وكان رفيقها في قيادة الجهاد ضد الاستعمار الفرنسي.

❷. شخصيتها:

تتميز لالا فاطمة نسومر بالتدين العميق، والذاكرة القوية جدا فحفظت القرآن الكريم وهي صغيرة عن طريق سماعها لما يردده الأطفال في مدرسة أبيها من آيات قرآنية. وبعد وفاة أبيها أصبحت تساعد أخاها سي محند الطيب في المدرسة القرآنية فتكفلت برعاية الفقراء والأطفال. فذاع صيتها في منطقة القبائل لتقواها وذاكرتها القوية وحكمتها وذكائها الحاد.

تتمتع لالا فاطمة نسومر بشخصية قوية وكانت ترفض الاضطهاد من أي إنسان كان. فلهذا كانت ترفض الزواج من كل رجل يطلب يدها لما رأته من تعسف الرجال في حق النساء وهضم حقوقهن التي كفلها الإسلام، كانت تعتبر ذلك انحرافا عن المبادئ الحقيقية للإسلام الذي أكرم المرأة وضمن لها حقوقها. خاصة وأن المجتمعات الإسلامية، كانت قد دخلت في انحطاط منذ زمن طويل.

الزحف الإستعماري على منطقة جرجرة

❶. زحف الاستعمار من المناطق الساحلية إلى داخل البلاد :

احتل الاستعمار الفرنسي مدينة الجزائر في عام 1830، ومنها بدأ يركز على احتلال المدن الساحلية، فوجد مقاومة عنيفة لدى الجزائريين الذين هبوا كرجل واحد للدفاع عن وطنهم ودينهم وشرفهم، وقد قاد المقاومة في البداية أحمد باي في الشرق الجزائري إلا أنه لم يستطع مواجهة جيش الاحتلال الذي كان يملك أسلحة متطورة جدا مقارنة بأسلحة الجزائريين الذين دخلوا في انحطاط وضعف منذ زمن طويل، فاحتل الاستعمار الفرنسي مدينة قسنطينة عام 1837، كما ارتكب مجازر يندى لها جبين الإنسانية في عدة مناطق أخرى من البلاد، فمثلا أحرق قبائل بكاملها تضم نساء وأطفالا لجأوا إلى مغارات هربا من الهمجية الاستعمارية. وقاد الأمير عبد القادر المقاومة ضد الاستعمار لمدة 18 سنة إلا أنه انهزم في عام 1847 بسبب قوة أسلحة العدو مقارنة بأسلحة جيشه، وبعد انهزام الأمير عبد القادر شرع الاستعمار في احتلال المناطق الداخلية للبلاد الجزائرية، فوجد مقاومة عنيفة من الشعب القوي بالإيمان والضعيف من ناحية الأسلحة، ومن هذه المقاومات يمكن لنا ذكر ثورة بومعزة في جبال الظهرة (1844 -1847)، ومقاومة واحة الزعاطشة والشيخ بوزيان بمنطقة الزيبان بنواحي بسكرة عام 1849، وثورة سي قويدر التيطراوي وابنه المختار الملقب ببوحمارة بنواحي المدية (1834-1855)، وثورة سي الصادق في جبال الخنقة وبسكرة عام (1858)، وثورة محمد بوختناش في المسيلة وجبال الحضنة عام 1860، وثورة الزواغة وفرجيوة بالبابور (1849 - 1864)، وثورة الشريف محمد بن عبد الله بالغرب الجزائري

(1842 - 1895)، وثورات أولاد سيدي الشيخ وبوعمامة بالجنوب الغربي (1864-1883)، وابن ناصر بن شهرة بورقلة (1851-1875) وبوشوشة في شرق الصحراء (1869-1874)، بالإضافة إلى الكثير من الــمقاومات التي فشلت في طرد الاستعمار لضعف أسلحتهم وعدم شموليتها أرض الوطن كله.

❷. زحف الاستعمار على منطقة القبائل :

زحف الاستعمار على منطقة القبائل الكبرى والصغرى مباشرة بعد تراجع وانهزام الأمير عبد القادر، ونشير إلى أن أحمد الطيب بن سالم نائبه على منطقة القبائل كان قد دافع عن الــمنطقة بكل ما أوتي من قوة وصل إلى حد تهديد الوجود الفرنسي في مدينة الجزائر ذاتها، لكن ضعفت المقاومة باستسلام الأمير عبد القادر، فشرع الاستعمار في احتلال الــمنطقة شبرا شبرا فاحتل دلس ثم تادمايت وذراع الــميزان، ثم تيزي وزو أين أقام ثكنة عسكرية عام 1846.

وصادف الجنرال راندون في حملته على منطقة القبائل جبالا وعرة ورجالا ونساء يدافعون بشراسة عن الدين والوطن والحرية مثل كل أبناء الجزائر في مختلف المناطق، ومن هؤلاء الــمقاومين نذكر على سبيل المثال أحمد الطيب بن سالــم نائب الأمير عبد القادر الذي حاول تنسيق الجهاد مع الشريف بوعود ومولاي إبراهيم بعد استسلام الأمير عبد القادر، مثلــما نجد محمد زعموم بالناصرية، بلقاسم أو قاسي بمقلع، والحاج عمر ببوغني، والشريف بوبغلة بذراع الــميزان، ولا ننسى الإشارة إلى مقاومة المقراني والشيخ الحداد في عام 1871 التي تعتبر أكبر مقاومة عرفتها منطقة القبائل. وبرزت أثناء هذه المقاومة كلها شخصية لالا فاطمة نسومر في عام 1854، أطلق عليها الاستعمار الفرنسي لقب جان دارك جرجرة لكن هيهات أن تقبل بهذا اللقب، فأية علاقة بينها وبين جان دراك الفرنسية التي ارتكب أحفادها جرائم ضد الإنسانية في الجزائر بإحراق الأطفال والنساء والشيوخ.

لا يمكن للالا فاطمة نسومر أن تربط إلاّ بتلك النساء المسلمات اللائي أقمن أمجاد الحضارة الإسلامية ونشرن دين الإسلام الذي حرر الإنسان وكرمه، فإن كان لابد لها من لقب فلن تلقب إلا

بلقب «خولة جرجرة» نسبة إلى خولة بنت خويلد التي جاهدت إلى جانب رسول الله ﷺ وصحابته رضوان الله عليهم.

جهادها ضد الإستعمار الفرنسي

❶. بروزها :

في عام 1851 انطلقت في منطقة القبائل مقاومة المجاهد محمد الأمجد بن عبد المالك الملقب بالشريف بوبغلة نسبة إلى بغلته التي كانت تضرب بأرجلها كلما اقترب الجيش الفرنسي من المجاهدين، وفي عام 1854 كان بوبغلة يخوض معركة شرسة ضد الجيش الاستعماري بوادي سباو، وكادت أن تلحق ببوبغلة الهزيمة لو لم تهب لالا فاطمة نسومر بمجموعة من المجاهدات والمجاهدين لتنقذه من الهلاك، وأعطت للجيش الفرنسي درسا لن ينساه، فذاع خبر شجاعتها في كل منطقة القبائل فأصبح السكان يدعون لها بالنصر في المساجد والبيوت وفي كل مكان فبرزت كقائدة عظيمة لسكان المنطقة كلها.

❷. سقوط عزازقة :

كان حلم الجنرال الفرنسي راندون هو السيطرة على منطقة جرجرة بجبالها الوعرة لكنه وجد صعوبة للوصول إليها، فبعد دراسة ميدانية وجد أنه للوصول إليها كان لابد من العبور عبر عزازقة، فاعتقد أنه بإمكان سكانها السماح له بالمرور عبرها، فأرسل مبعوثا إلى سكانها يقترح عليهم الأمر، فرد عليه السكان بغضب شديد اقشعرت أبدانهم لما دعاهم إليه فقالوا له : « عد إلى من أرسلك، وقل له بأن آذاننا صماء للكلام الذي يدعونا للخيانة»، فقال الجنرال راندون «ماداموا صما لكلامنا، فإني سأسمعهم صوت المدافع»، ومن خلال موقف هؤلاء السكان أصبحوا يسمون بأعزوقن ومعناه الصم.

فصمد أعزوقن صمود الأبطال بأسلحتهم التقليدية، لكن في الأخير سقطت المدينة تحت السيطرة الفرنسية وفضل سكانها المـوت والتعذيب والتقتيل على الخيانة التي دعاهم إليها الجنرال راندون.

③. انتصارات لالا فاطمة نسومر :

بعد سقوط عزازقة أصبح الطريق مفتوحا أمام الجنرال راندون للسيطرة على الأربعاء نايث ايراثن، فهبت لالا فاطمة نسومر تعبئ السكان للجهاد وتقول لهم «هيا إلى الجهاد في سبيل الدين والأرض والحرية وهي مقدسات لا يمكن التنازل عنها بأي ثمن»، فجاء المـجاهدون من كل المـناطق تلبية لنداء لالا فاطمة نسومر، فأعطوا الجنرال راندون درسا في التضحية والفداء، في معركة إيشريضن، وكاد أن يدفن حلم الجنرال راندون إلى الأبد في هذه المعركة. لو لـم يتدخل الجنرال مكماهون الحاكم العام للجزائر بجيش لينقذ الفرنسيين من هزيمة نكراء.

وأنسحت لالا فاطمة نسومر مع المجاهدين والمجاهدات لتتحصن بالقرى تنتظر وصول الجنرال راندون بجيشه الاستعماري، فوقعت معركة تاشكريت يوم 18 جويلية 1854 التي دامت يومين كاملين أبلى فيها المـجاهدون بقيادة لالا فاطمة نسومر وأخيها سي محند الطيب أحسن البلاء فأرغمت الجيش الفرنسي على الانسحاب تاركا وراءه أكثر من 800 قتيل منهم 25 ضابطا بالإضافة إلى 371 جريح. فأدرك الجنرال راندون صعوبة تحقيق أهدافه فطلب الهدنة، وقبلت لالا فاطمة نسومر بها لعلها تكون فرصة للاستعداد أكثر لمواجهة الفرنسيين، فعاد المجاهدون من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر المتمثل في حرث الحقول وزراعتها وصناعة الأسلحة.

④. سقوط الأربعاء نايث ايراثن :

طلب الجنرال راندون من السلطات الفرنسية في باريس والجزائر تجهيز جيش ضخم بأسلحة جد متطورة قادرة على أن تنتصر على هؤلاء المـجاهدين الأفذاذ الذين عوضوا ضعف سلاحهم بقوة الإيمان بالدين والوطن والحرية. ونقض راندون الهدنة في عام 1857 فزحف فجأة على الأربعاء نايث

ايراثن بجيش كبير فارتكب جرائم يندى لها الجبين في حق الأطفال والشيوخ وسقطت الأربعاء نايث إيراثن في يد الاستعمار رغم صمود المجاهدين الأشاوس الذين كلفوا العدو أكثر من 400 قتيل و800 جريح. ووضع راندون حامية عسكرية في الأربعاء نايث ايراثن وغير اسمها إلى فور نابليون أي حصن نابليون ليتحول إلى فور ناسيونال بعد سقوط نابليون الثالث عام 1870 وبعد الاستقلال في عام 1962 عادت إلى اسمها الأصلي الأربعاء نايث ايراثن.

وتلقى الجنرال راندون التهاني في باريس، لأن الطريق أصبح مفتوحا أمامه إلى جرجرة، ولـــم يبق له إلا السيطرة على قرية سومر وما جاورها، فشرع في الاستعداد للسيطرة على القرية. أمّا المجاهدة لالا فاطمة نسومر فرأت بأن أحسن وسيلة للدفاع هي الهجوم، وكانت تقول للـــمجاهدين « إن الوقت يعمل لصالح العدو، فهو يهاجمنا كلما تلقى دعما جديدا بالأسلحة، فلهذا لا يجب أن نترك لهم المجال للراحة، فعلينا بالهجوم عليهم فورا قبل وصول مساعدات جديدة إليهم».

وسمع الجنرال راندون عن استعدادات الـــمجاهدين بقيادة لالا فاطمة نسومر، فباغتهم بالـــمدافع والأسلحة الثقيلة يوم 10 جويلية 1857 وعمد إلى قتل الأطفال والشيوخ، فدعت الـــمجاهدة لالا فاطمة نسومر السكان بقولها لهم «إلى الجهاد، إلى الجهاد في سبيل الدين والأرض والحرية والشرف»، إلا أنها انهزمت في الأخير في إشريضن، واستشهد الكثير من المجاهدين والـــمجاهدات، وفي هذه الـــمعركة انبهر الجنرال راندون بهذه الـــمرأة العظيمة التي لقنته دروسا حربية فلقبها بـــ «جان دارك جرجرة» نسبة إلى امرأة عسكرية فرنسية يعتبرها الفرنسيون بطلة، وفي الواقع حتى نحن نملك عدة بطلات في تاريخنا وحضارتنا ساهمن في بناء الحضارة الإسلامية العظيمة في كل الـــمجالات كالحرب والفن والفقه والآداب والعلوم وغيرها.

❺. إلقاء القبض عليها عام 1857 :

جابت لالا فاطمة نسومر كل المناطق المجاورة لسومر تعبئ السكان للدفاع عن هذا الموقع الاستراتيجي وتقول لهم إذا وقع في يد الفرنسيين فإن منطقة جرجرة كلها ستخضع للرومي ونصبح

عبيدهم كما كانت تقول لهم، فهب كل السكان مقتنعين برأي هذه الصديقة المؤمنة بالدين والوطن والحرية، وشرع الجنرال راندون في التحضير بكل ما أوتي من قوة للسيطرة على آخر موقع يفصله عن تحقيق حلمه الممثل في السيطرة على كل منطقة جرجرة مما سيدخله التاريخ من بابه الواسع، لأن هذه المنطقة لم تخضع أبدا للأجنبي وهي رمز المقاومة عبر تاريخ البلاد كله، فكان راندون يقول لو خضعت جرجرة لخضعت الجزائر كلها وانتهت كل مقاومة.

وصمد المجاهدون الأبطال بقيادة لالا فاطمة نسومر وأخيها سي محند الطيب، فعجز الجنرال راندون عن تحقيق هدفه بالسلاح لأن السكان كانوا مستعدين للدفاع عن أرضهم إلى آخر قطرة من دمائهم، فلجأ الجنرال راندون إلى استعمال الحيلة والخدعة، فطلب من لالا فاطمة نسومر إرسال وفد للتفاوض معه من أجل الانسحاب، فأوفدت مجموعة من المفاوضين الذين كانوا يتميزون بالحكمة والحجة بقيادة أخيها سي محند الطيب فشرعوا في المحادثات ليلا، وفي الوقت نفسه كلف راندون النقيب فرشو بمداهمة مكان إقامة البطلة لالا فاطمة نسومر ليلا وإلقاء القبض عليها، وساعد فرشو في ذلك أحد الخونة الذي كشف لهم مكان إقامتها.

وجهز النقيب فرشو في إحدى ليالي شتاء 1857 مجموعة من الجنود والضباط يرافقهم الخائن يوسف، فتسللوا ليلا بقرب مكان إقامتها الذي كانت تنتظر فيه عودة الوفد المفاوض، فحاصروا البيت ومن ثم ألقوا القبض عليها، وفي الوقت نفسه حاصر الجنود الفرنسيون المدججون بالسلاح الوفد المفاوض فألقوا القبض على أعضائه.

ونقل المجاهدون الأبطال إلى مكماهون الحاكم العام الفرنسي في الجزائر، وفرح راندون بانتصاراته التي حققها بالمكر والخديعة، ولم يكن يعلم أنه بفعلته تلك قد مرغ شرفه العسكري في التراب، ولم يكتف راندون بذلك بل أمر جنوده بنهب الأموال التي كانت المجاهدة لالا فاطمة نسومر تنفقها على تلاميذ مدرسة أخيها القرآنية كما نهب راندون وجنوده أيضا أكثر من 150 كتابا ثمينا من التراث العلمي والديني لأجدادنا.

وضعت المجاهدة لالا فاطمة نسومر وإخوالها في سجن بيسر الواقعة بين العاصمة وتيزي وزو، ثم نقلوا جميعا إلى بني سليمان بتابلاط، ووضعوا تحت حراسة مشددة من أحد عملاء الاستعمار وهو الباشاغا الطاهر ابن محي الدين.

6. وفاتها :

تألمت لالا فاطمة نسومر كثيرا لأن الوطن المفدى سيطر عليه الرومي الذي كان ينهب خيراته ويستغل شعبه، ويمسخ دينه وثقافته، وهي عاجزة عن الدفاع عنه، وكانت تفرح في بعض الأحيان عندما تسمع ببعض المقاومات هنا وهناك في وطنها الجزائر إلا أن الألم والحسرة كانا يتغلبان عليها واشتد أكثر بعد وفاة أخيها سي الطاهر في عام 1861، فأصيبت بشلل نصفي لتنتقل إلى رحمة الله في عام 1863 وهي في ربيع شبابها إذ لم تتجاوز 33 سنة كلها جهاد وعبادة لله سبحانه وتعالى، توفيت لالا فاطمة نسومر وتناقلت الأجيال بطولاتها وشجاعتها وعظمتها، وتغنى بها الشعراء ومنهم قاسي نايت يحي، وقد ألحق بقصة البطلة المجاهدة الكثير من الأساطير والخرافات فمرة يقال عنها أنها جنية ومرة أخرى أنها لم تكن من البشر وأنها ملاك أنزلها الله للدفاع عن دينه، لكن كل ذلك غير صحيح لأن هذه التفسيرات والأقوال تنتشر بين الشعوب المتخلفة العاجزة عن تفسير الظواهر الطبيعية والاجتماعية والبشرية تفسيرا علميا فتفسرها بالأساطير والخرافات. وهذا هو شأن المجتمعات الإسلامية في القرن 19 م التي دخلت في عصور الانحطاط منذ زمن طويل فعوضت العلم والعقل بالخرافة والأسطورة والشعوذة، ولو لم تكن مجتمعاتنا متخلفة آنذاك لما سيطر عليها الاستعمار بقوة السلاح.

ابن ناصر بن شهرة

ولد بن ناصر بن شهرة بالأرباع قرب مدينة الأغواط عام 1804، كان صاحب شخصية مرموقة وشهامة، تعلّم في مسقط رأسه وحفظ القرآن الكريم في صغره وتعلّم مبادئ الفقه على مشايخ الطريقة القادرية ورشّح عام 1846 لمنصب آغا على الأرباع خلفا لأبيه، تزوّج في مطلع شبابه من ابنة سلطان الأغواط (أحمد بن سالم)، ولما احتل المستعمر الفرنسي الأرباع رفض ابن ناصر بن شهرة العيش تحت ظل المستعمر واختار لنفسه الصحراء مأوى لحمل السلاح.

وفي سنة 1852 توجّه إلى مدينة ورقلة واستقر بالرويسات وبدأ من هناك حركته الثورية، بعدها لجأ ناصر بن شهرة إلى منطقة الجريد بالجنوب التونسي، واستمر من هناك يشن الغارات على الفرنسيين من داخل الحدود الجزائرية، ثم بعد ذلك رحل إلى تونس ثم إلى غرب طرابلس واستمر على منازلة جيش المستعمر حتى أرغمه باي تونس على الرحيل.

كما اشترك في معارك مع قيادات مثل ثورة أولاد سيدي الشيخ التي اندلعت في صيف 1864 وشارك في معارك أخرى مثل معركة واد النساء جنوب بريزينة، ومعارك واد زرقون، ومعارك واد محيقن، ومعركة سيدي الحاج الدين بالساورة كما شارك مع الشيخ المقراني والشيخ الحداد سنة 1871.

اتّجه على متن باخرة يوم 2 جوان 1875 من مرسى حلق الوادي إلى بيروت، ثم بعدها التحق بالأمير عبد القادر بدمشق إلى أن توفاه الله عز وجل سنة 1884 بعد سنة من وفاة الأمير عبد القادر.

الشريف محمد بن عبد الله

يصل نسب محمد بن عبد الله إلى أولاد سيدي أحمد بن يوسف قرب تلمسان، واسمه حسب الوثائق الفرنسية إبراهيم بن أبي فارس، أتم تعليمه وحفظ القرآن الكريم في قبيلته ثم انتقل بعائلته إلى تلمسان حيث اشتغل معلما للقرآن في زاوية أولاد سيدي يعقوب.

في البداية عيّنه الجنرال بيجو سنة 1842 خليفة على تلمسان لما تظاهر به من ولاءٍ للفرنسيين لكن سرعان ما شكّوا في ولائه لهم فعرّضوه لمضايقات بعد ذلك اتّجه إلى سبيل الكفاح وأعلن الثورة ضد الفرنسيين.

و كان في بداية نشاطه يتستر بثياب التعبد حتى لا يثير شكوك الفرنسيين حوله و عندما اكتشف أمره عام 1844 غادر تلمسان إلى الإسكندرية و من هناك اتجه إلى مكة لأداء فريضة الحج ، و اتصل بعدد من الجزائريين المنفيين و المطرودين و الهاربين من الضغط الفرنسي و كان من بينهم " محمد بن علي السنوسي الذي طرد من الجزائر عام 1849

ثم عاد من بعدها إلى ورقلة لإعلان المقاومة مستغلا بذلك ظروف أحداث الثورة في فرنسا 1848 و المقاومات التي كانت تندلع هنا وهناك ، واستقرّ فيها سنة 1851 ولقّب بسلطان ورقلة وفي الوثائق الفرنسية بشريف ورقلة، شملت ثورته الأغواط، ورقلة، توقرت ووادي سوف واستطاع أن يجند العديد من الناس تحت لوائه ، لاسيما القبائل الصحراوية.

و كانت ورقلة أول هدف وضعه نصب عينيه فاستطاع الاستيلاء عليها و جعلها مركزا لنشاطه ، و بعد ورقلة فكر في الإستيلاء على توقرت التي تخضع لسلطنة عائلة ابن جلاب فاتجه إليها و انضم إليه سلطانها السابق سليمان بن جلاب كما انضم إليه سكان متليلي.

غادر بعدها توقرت و اتجه إلى جبل عمور لجمع المزيد من الأنصار . و للقضاء على حركته قام الجنرال راندون بتجنيد 3 فرق كبيرة لمحاربته ، فاشتبك معه في معركة عين الرق وكان ذلك في شهر أكتوبر 1852 فقتل من الفرنسيين حوالي 200 رجل فاستقبل في الأغواط بعد أن فشل في دخولها من قبل . أظهر بطولة فائقة في الدفاع عن مدينة الأغواط و قصورها خاصة بعد انضمام ابن ناصر بن شهرة، إلى أن سقطت يوم 1852/12/4.

توقف نشاط محمد بن عبد الله إلى غاية فيفري 1853 حين حاول استرجاع الأغواط إلا أنه فشل بعد اشتباكات ومعارك في بريزينة و الرويسات.

انتقل بعدها إلى تونس ثم عاد مرة أخرى إلى ورقلة في شهر سبتمبر 1854 وأخذ يتنقل بين المناطق الصحراوية ويتردد على تونس، إلى أن ألقي عليه القبض بمساعدة الباشا آغا سي بوبكر ولد حمزة أحد عملاء فرنسا سنة 1861، وزجّ به في سجون الفرنسيين إلا أنه استطاع أن يفر من قبضتهم، و لم يظهر مرة أخرى على مسرح الأحداث إلا بعد انطلاق ثورة أولاد سيدي الشيخ عام 1864. انضم إلى سي الأعلى و سي الزبير و سي محمد و بقي معهم مدة من الوقت ثم اختلف معهم وانسحب إلى تونس لعدة سنوات و لم يظهر إلا أثناء مقاومة المقراني 1871 فاتصل بابن ناصر بن شهرة في توقرت و بوشوشة في ورقلة و ربط صلاته بأولاد خليفة الذي شارك معهم في ماجمة واحة "ليانة "بالزاب الشرقي ، و من هناك عبر الحدود إلى" نفطة " و منها بئر العليق ثم وادي بودخان و منه إلى منطقة الكاف التونسية فاعتقله هناك الباي و سجنه عام 1876 بعد حادثة مقتل العربي المملوك حاكم سوف.

بعد احتلال تونس عام 1881 غادر بن عبد الله قريته إلى الحدود الشرقية الجنوبية بجوار طرابلس مدة ثم عاد مع باقي المهاجرين إلى الجنوب التونسي إلى أن توفي عام 1895 بالجنوب التونسي ودفن بقرية دوز التونسية، دامت ثورته حوالي نصف قرن ولقّب بالثائر أو المجاهد.

المفتي محمد ابن العنابي

اسمه الحقيقي هو محمد بن محمود بن محمد بن حسين، ولقب شهرته "ابن العنابي".

مولده :

ولد ابن العنابي سنة 1189 هجرية 1775 ميلادية، عاصر الثورة الفرنسية 1789 م التي كان لها تأثير كبير في تشكيل ثقافة العالم المعاصر. وعاصر كذلك حروب الجزائر البحرية مع الإنجليز والأمريكان والفرنسيين والإسبان، وعاصر كذلك احتلال الجزائر سنة 1830 وبسبب معارضته للاحتلال نفاه الماريشال كلوزيل من الجزائر سنة 1831 وتوجه إلى مصر.

أسرته :

ينتمي المفتي ابن العنابي إلى أسرة جزائرية ذات مكانة فكرية ودينية وسياسية معتبرة، فقد تولى جده الأكبر حسين بن محمد منصب الإفتاء الحنفي وهو أعلى رتبة دينية في الجزائر في زمن العثمانيين ولا يفوق هذه المكانة سوى منصب الداي. واشتهر جده الأدنى محمد بن حسين بالعلم والوجاهة والحظوة عند الحكام العثمانيين للجزائر.

ثقافته:

تمتع ابن العنابي بثقافة واسعة وتتلمذ على يد كبار علماء عصره، فبرع في علوم الدين والدنيا مما أهله لأن يتولى منصب القضاء الحنفي وأن يقوم بمهمات دبلوماسية ناجحة كلف بها من طرف عدد من دايات الجزائر.

مواقفه:

اتسمت مواقف ابن العنابي بالنقد الشديد للسلطات الاستعمارية الفرنسية واعترض على عدم وفائهم واختراقهم للاتفاق الموقع بين الداي حسين باشا وبين الكونت دوبورمون، مما سبب له النفي من الجزائر التي غادرها مكرها نحو الإسكندرية، وقد التف حول ابن العنابي العديد من التلاميذ وعلماء الأزهر الذين استفادوا من دروسه في الفقه والحديث.

توفي المفتي الجزائري ابن العنابي بمصر سنة 1851 م، ومن أهم المؤلفات التي تركها كتاب "السعي المحمود في نظام الجنود"، ويشرح في هذا الكتاب نظم الجيش الحديث وضرورة الأخذ بأسباب الحضارة حتى لا يبقى العالم الإسلامي فريسة سهلة لأطماع الأوروبيين وغزوات جيوشهم المنظمة والقوية.

الشيخ الحداد

اسمه الكامل هو محمد أمزيان بن علي الحداد.

انتقلت أسرته من بني منصور واستقرت في إيفيل إيمولة ومنها إلى بلدة صدوق، وفيها امتهن جده حرفة الحدداة، لذلك أطلقت تسمية الحداد على الأسرة.

أسس والده زاوية في صدوق، وهي الزاوية التي تعلم الشيخ الحداد قواعد اللغة العربية وحفظ القرآن الكريم فيها، ثم استكمل تعليمه في زاوية الشيخ أعراب في جبال جرجرة.

وفي نهاية المطاف أخذ الميثاق على خليفة السيد محمد بن عبد الرحمن في زاوية سيدي علي بن عيسى، وعند عودته إلى قرية صدوق تولى تسيير زاوية أبيه واختاره أهله لأن يكون إماما على قرية صدوق. وأصبح بعد ذلك خليفة لطريقة محمد بن عبد الرحمن.

مشاركة الشيخ الحداد في ثورة المقراني :

أدى انهيار النظام الإمبراطوري الحاكم في فرنسا وظهور النظام الجمهوري بعد هزيمة نابليون الثالث أمام بسمارك الألماني في سنة 1870 إلى تصاعد نفوذ المستوطنين (الكولون)، وتعرضت سلطة الباشاغا محمد المقراني إلى اهتزازات، وتعرض المقراني إلى عدد من الاستفزازات والإهانات التي دفعته إلى الاستقالة من منصبه كباشاغا في فيفري 1871، وإعلان الثورة على فرنسا في شهر مارس 1871، وبعد محاصرة مدينة برج بوعريريج امتدت الثورة إلى مختلف

مناطق الوطن، وشملت مدن مليانة وشرشال وجيجل والقل وبوسعادة ومسيلة وباتنة وتوقرت وبسكرة. وكان أولاد عدون بالميلية قد قاموا خلال شهر فيفري 1871 بمحاصرة القوات الفرنسية.

وفي هذه الظروف برزت خلافات بين زوايا منطقة القبائل، منها زاوية الرحمانية بصدوق وشلاطة وإيلولة، وانقسموا حول الموقف من ثورة المقراني، فأعلن الشيخ الحداد الجهاد في 8 أفريل 1871، فانضم الكثير من أتباع الطريقة الرحمانية إلى صفوف الثورة واشتعلت الأوضاع في دلس وتيزي وزو وصور الغزلان ودراع الميزان والبويرة، وكان لأتباع الشيخ الحداد وابنه عزيز من الإخوان الرحمانيين دور بارز في انتصارات الثورة.

وشاء الله أن يستشهد قائد الثورة محمد المقراني في 5 ماي 1871 بسبب غدر أحد الخونة التابعين للإدارة الفرنسية، فدبت الخلافات في صفوف الثوار مما جعل الشيخ الحداد يستسلم في 24 جوان 1871 لقوات الجنرال "لامان"، فحكم عليه بالسجن 5 سنوات في سجن انفرادي في قلعة بارال ببجاية، ولكنه لم يحتمل السجن لكبر سنه فتوفي في أواخر أفريل 1873 عليه رحمة الله.

مولاي الشقفة

مسيرته:

هو الحسين بن أحمد الملقب بمولاي الشقفة، من الشخصيات الثورية الجزائرية التي حملت لواء المقاومة ضد العدو الفرنسي، وقد ظهر في منطقة الشمال القسنطيني.

كان رجلا متدينا، أقام علاقات متينة مع الشيخ عزيز بن الشيخ الحداد، ودعم مقاومته، بعد الانضمام إليه في 20 جوان 1871، بعدها قدم العون للمجاهدين في منطقة الزواغة بتاريخ 4 جويلية 1871. لكن القوات الاستعمارية الفرنسية استطاعت إلقاء القبض عليه في 21 أوت 1871.

محمد بن عبد الرحمن

هو الشيخ محمد الصالح بن عبد الرحمن المدعو محمد بن جار الله، وكان سكان المنطقة يلقبونه بالشيخ بوبرمة. ولد حوالي عام 1849 بقرية جار الله من عرش بني بوسليمان، ينتمي إلى الطريقة الرحمانية . ويرتبط اسم هذا البطل بأهم مقاومة في الشرق الجزائري وهي مقاومة الأوراس. كان إماماً بجامع قرية الحمام وشيخاً للزاوية الدينية بها، اشتغل بتدريس القرآن والإمامة في مسجد سيدي عيسى بوقبرين بقرية جار الله قبل أن يلتحق بقرية الحمام.

كان إماماً متديناً وتابعاً للطريقة الرحمانية، وكان قد ورث المشيخة الدينية كرئيس للرحمانية عن الشيخ إبراهيم بن سي صادق واستطاع أن ينشر نفوذه على العديد من القبائل ويشحنهم بروح المقاومة والجهاد ضد العدو الفرنسي وبهذا العمل أصبح له أنصار وأتباع ومريدين، وقام باتصالات متتالية مع العديد من رفقاء السي الصادق لتدارس الأوضاع وإمكانية القيام بمقاومة عارمة في المنطقة ضد العدو الفرنسي، ومع مطلع سنة 1879 تهيأت كل الظروف لإندلاع هذه المقاومة الشعبية بزعامته.

الحاج سيدي السعدي

مسيرته:

من عائلة دينية ثرية لها زاوية قرب سيدي عبد الرحمن الثعالبي، في هذا الوسط الديني ترعرع الحاج السعدي، في سنة 1827 أدى فريضة الحج، بقي مدة عامين بالمشرق وأثناء عودته زار مدينة ليفورنيا والتقى بالداي حسين بعد نفيه. التحق الحاج السعدي بصفوف المقاومة في متيجة بعد أن رفض دخول مدينة الجزائر وهي تحت السلطة الفرنسية.

انضم الحاج السعدي إلى محمد بن زعموم، واستغل نفوذه الروحي وعلاقاته مع جل شيوخ الزوايا ورجال العلم في المنطقة، حيث اشترى حصانا وأخذ يتصل بالشيوخ ويحرضهم على الجهاد، فكان بحق الزعيم الروحي لمقاومة متيجة، عينه الأمير عبد القادر خليفة له على متيجة ما بين 1835-1837، توفي سنة 1843.

الشريف بوشوشة

المولد والنشأة:

ولد محمد بن التومي بن إبراهيم المدعو بوشوشة (بمعنى الفارس) بقرية الغيشة قرب جبال العمور حوالي 1827 من أسرة فقيرة.

عاش منذ صغره حياة الرعي والفروسية وتعلم ما تيسر من القرآن الكريم وبعدما انتقل نحو فقيق لجمع الأموال والمؤن والأسلحة الضرورية لتنقلاته وحركته فتعرض للاعتقال وأدخل السجن سنة 1862 لمدة.

حاول أن يلعب دورا في مقاومة أولاد سيدي الشيخ لكنه لم ينجح في مسعاه. قام برحلة نحو تونس وطرابلس وبعد عودته إلى الجزائر جند بوشوشة جماعة من عين صالح فبايعته قبائل الشعانبة على الجهاد ضد الفرنسيين واستطاع تحقيق انتصارات عديدة عليهم.

الشيخ أمود

مسيرته:

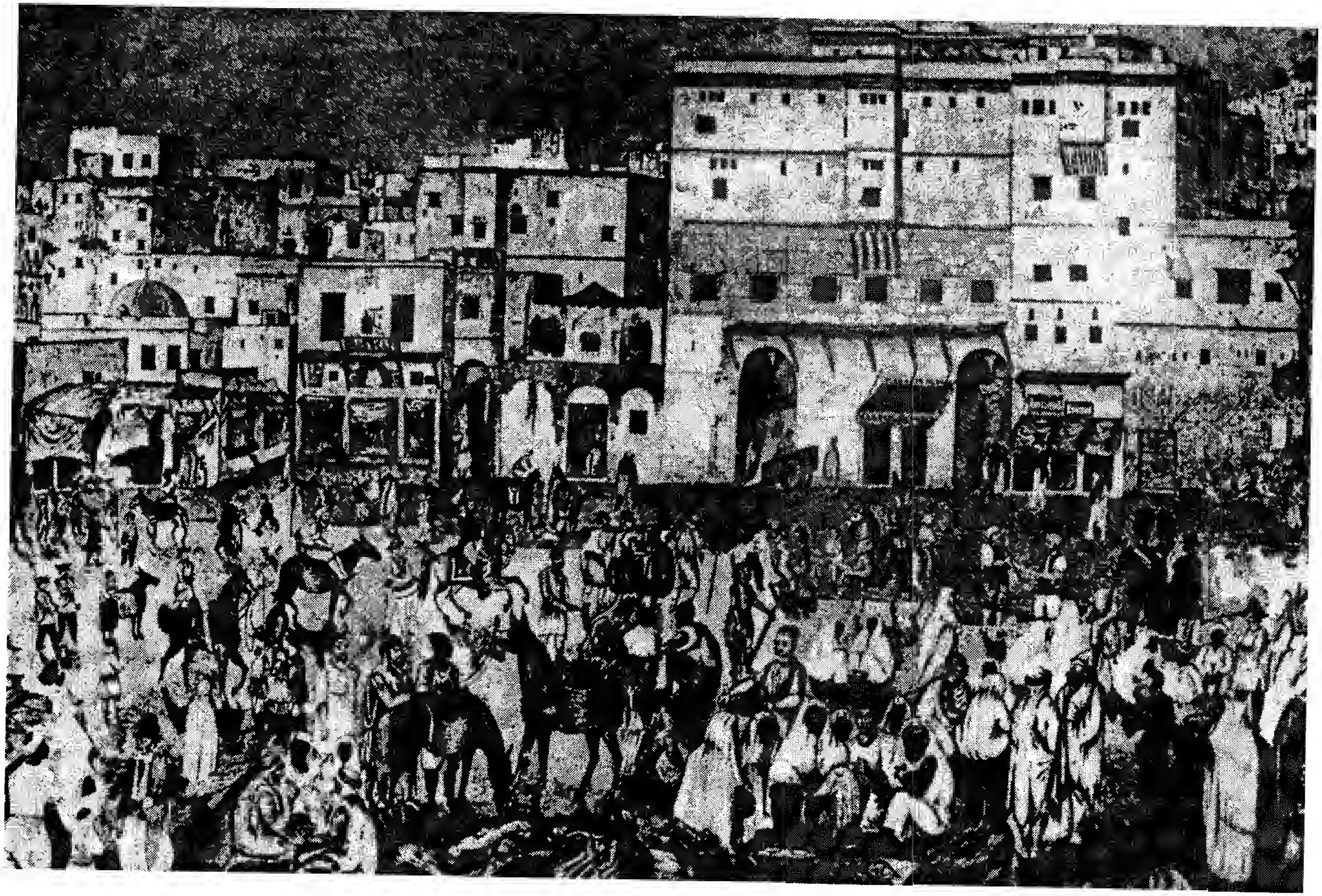
ينتسب الشيخ آمود بن المختار إلى قبيلة إيمانان التي استوطنت منطقة جانت آتية من الساقية الحمراء ووادي الذهب وفي هذه المدينة الجزائرية الصحراوية تعلم القرآن وحفظه، ونهل من معين اللغة العربية استطاع الشيخ آمود أن يتزود بالعلم والمعرفة، فقام بعدة رحلات علمية منها رحلته إلى مدينة تامنغست وعين صالح وهذا ما جعله محط أنظار سكان قبائل التوارق الذين التفوا حوله عندما ناداهم إلى الجهاد ضد الاستعمار الفرنسي في المنطقة.

وقد ألحقت مقاومة الشيخ آمود عدة هزائم بالجيش الفرنسي في الجزء الشرقي من الصحراء الجزائرية. ومن أهم معاركه ضد الاستعمار معركة بئر الغرامة عام 1881 التي تم فيها القضاء على الضابط الفرنسي فلاترز. وكذلك معركة جانت عام 1909 يضاف إليها معارك أخرى في عين صالح وتامنغاست وعين إيمجن 1916 وقد وجد الشيخ آمود سندا قويا في هذه المعارك التي خاضها ضد الفرنسيين يتمثل في الطريقة السنوسية التي كانت تمده بالسلاح وتجاهد إلى جانبه.



جامع كتشاوة بعد تحويله إلى كاتدرائية

منبر الإمام صار منبرا للقسيس



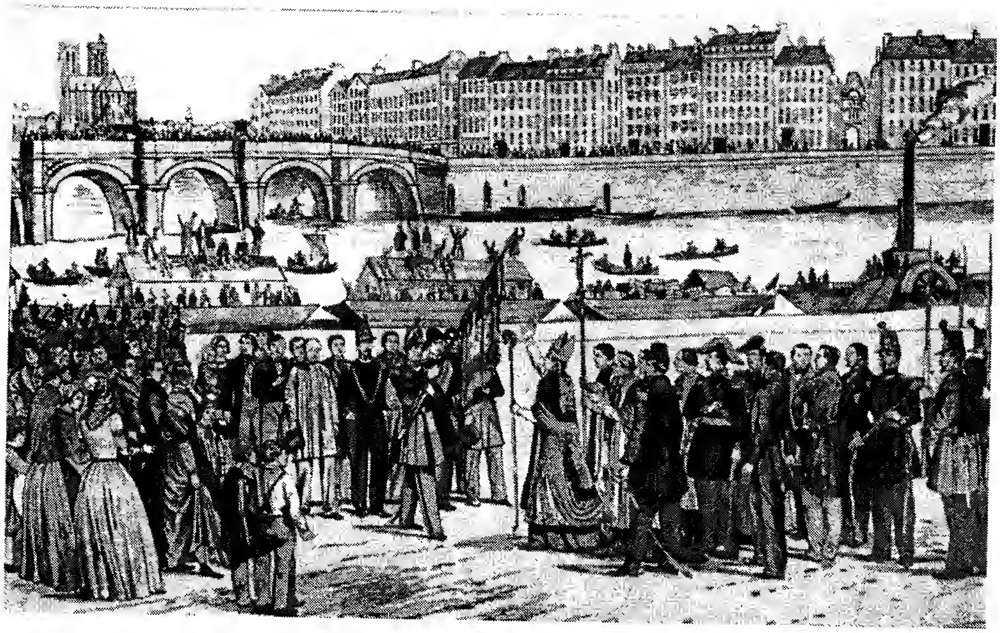
الساحة الملكية 1832 (ساحة الشهداء)

هدم الفرنسيون كثيرا من المساجد والمباني والأحياء لإقامة ساحات للعروض العسكرية والتنزه والأسواق بالعاصمة



قاض مسلم

اندثرت سلطة هؤلاء القضاة بمرور الأيام .



مباركة أعلام المستوطنين المنطلقة نحو الجزائر من طرف الكنيسة – 1839



قائد مكتب قسنطينة العربي

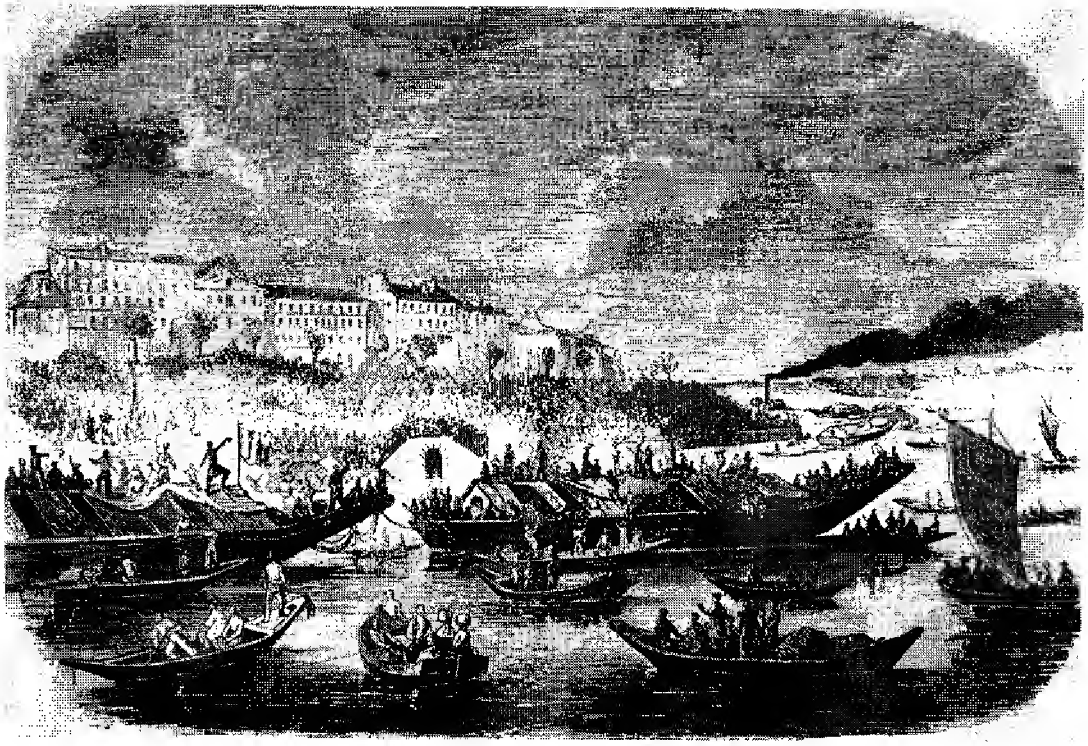
يوجّه التعليمات للسكان –1844



محرقة أولاد درياح بالظهرة –1845



رسم يشهد على جانب من جرائم الفرنسيين، عنوانه
(كافينياك يغادر الجزائر لتطبيق النظام الإفريقي في فرنسا)



انطلاق دفعة من المستوطنين باتجاه الجزائر في 1848/10/8،

بعد ما حظيت بتبريكات الكنيسة



مستوطنون أوباش من عهد الامبراطورية الثانية (1852-1870)



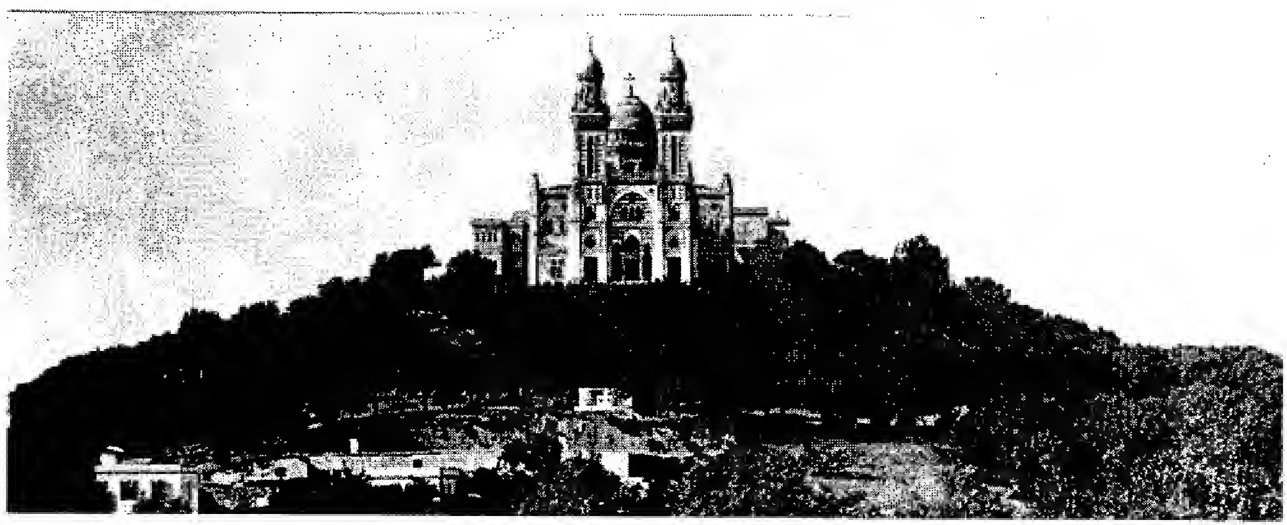




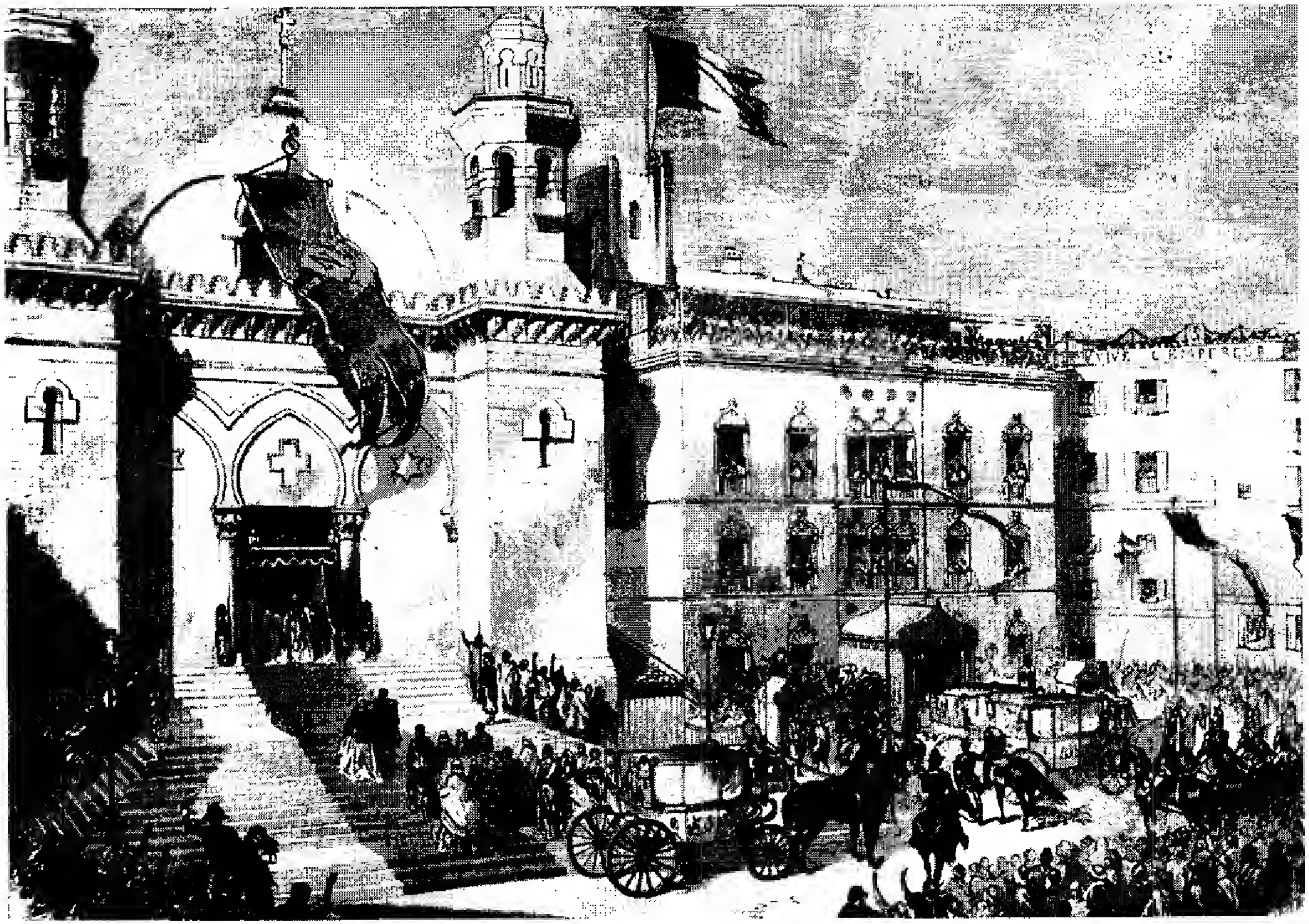
جانب من شقاء الجزائريين إبان ليل الاستعمار



الكاردينال لافيجري يُؤوي أيتاما جائعين لتنصيرهم إبّان مجاعة 1867–1868 الرهيبة. وقد عادوا جميعا تقريبا إلى الإسلام بعد ذلك رغم كل الضغوط



كاتدرائية سانت "القديس" أوغسطين بعنابة

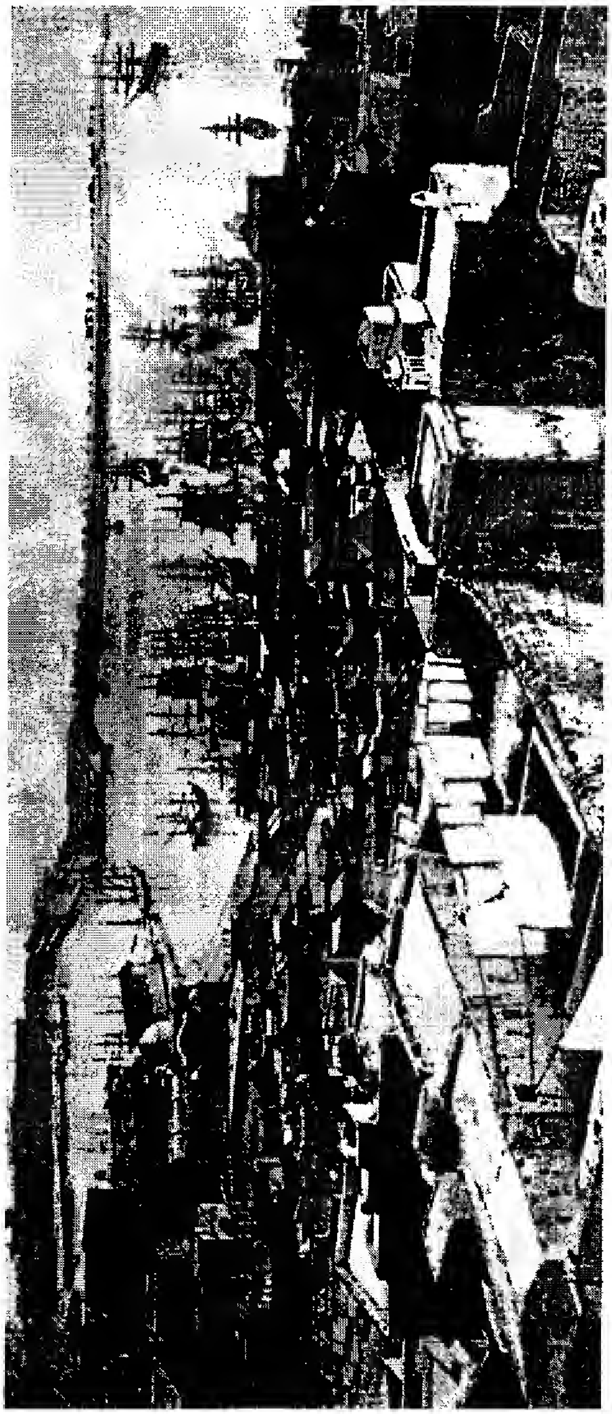


زيارة نابليون الثالث لـ "كاتدرائية" العاصمة (جامع كتشاوة) – 1860

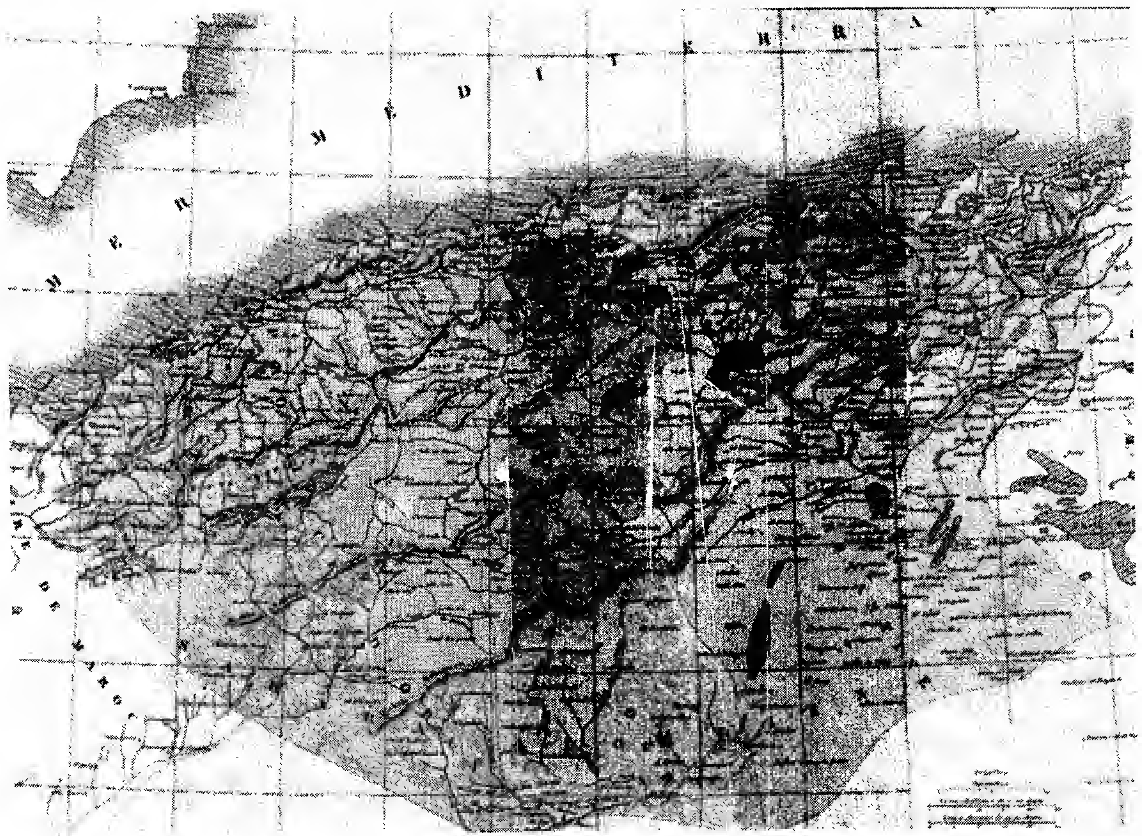


مجاعة 1869

رسم ليوجين فورمونتان (Formentin)



الجزائر عام 1850



التقطيع الإداري الاستعماري للجزائر

عام 1848

الباب الثاني

الجزائر في مواجهة الإدارة الاستعمارية الفرنسية

(1287-1332هـ/ 1870-1914م)

1. التنظيم الاداري الاستعماري للجزائر

أصدرت فرنسا في 22 يوليو 1834 قراراً يعتبر بلادنا "ممتلكات فرنسية في إفريقيا الشمالية"، لها وضع مستعمرة عسكرية تابعة لوزارة الحرب، تنقسم إلى ثلاث ولايات (ديبارتومان)، يديرها حاكم عسكري وتسيّرها الأوامر الملكية! تلاه قرار 1 سبتمبر 1834 الذي جعل أقاليم المدن الساحلية الرئيسية حيث يستقر المستوطنون مناطق مدنية، وأحدث بها ثلاث بلديات هي بلديات الجزائر ووهران وعنابة، واعتبر الجهات المتبقية مناطق عسكرية. وشرعت جيوشها المنفلتة بالتوغّل نحو الداخل كالوباء المنتشر، مستبيحة للحرمات والمقدّسات، مطبّقةً سياسةَ الأرض المحروقة، والإبادة المادية والمعنوية.

ثم جاء الأمر الصادر في 15 أبريل 1945 ونص على تقسيم الجزائر إلى ثلاثة أنواع من الأقاليم:

1. الأقاليم المدنية Teritoires Civils:

هي الأقاليم التي كان بها عدد كاف من الأوروبيين لتنظيم الخدمات العامة لفائدتـــهم، ويطبق فيها القانون العام. وقد قسمت إلى دوائر وبلديات.

2. الأقاليم المختلطة Teritoires Mixtes:

هي الأقاليم التي كان بها عدد أقل من الأوروبيين، لا يسمح بتنظيم كامل للخدمات العامة، وقد طبق فيها الحكم العسكري. وكلما زاد فيها عدد هؤلاء الدخلاء كانت تتحول إلى مناطق مدنية.

3. الأقاليم العربية:

هي التي يكاد ينعدم فيها الوجود الأوروبي، وقد خضعت بدورها للحكم العسكري. وكان بإمكان بعضها التحول إلى أقاليم مختلطة كلما استقر بها عدد من الأوروبيين.

وقد عدّل هذا النظام عام 1848؛ حيث نصّ مرسوما 9 و 16 ديسمبر 1848 على إلغاء الأقاليم المختلطة والأقاليم العربية، واستبدالها بالمناطق العسكرية[1]. لكن المناطق المختلطة ما لبثت أن عادت في العام 1866 في شكل بلديات مختلطة. وقد استمر سريان هذا النظام في خطوطه العريضة إلى غاية اندحار فرنسا في حرب عام 1870 أمام بروسيا، وسقوط الإمبراطورية الثانية.

الهيكل الإداري الاستعماري:

إثر سقوط حكم نابليون الثالث في 4 سبتمبر 1870؛ انتقلت السلطة من أيدي الجيش إلى أيدي المدنيين، وقامت الجمهورية الفرنسية الثالثة. وقد أتاح هذا الحادثُ للمستوطنينَ الأوروبيين الحانقين على النظام العسكري الامبراطوري فرصةً نادرةً لفرض سلطتهم الكاملة على الجزائر؛ فأنشأوا "لجنة الإنقاذ الوطني" في 5 سبتمبر 1870 لدعم الجمهورية، وباشروا تطهير الإدارة من العناصر المعتدلة في نظرهم، وأجبروا الحاكم العام الجنرال دوريو (Durieu) على الاستقالة بعد ذلك بأيام، ومنعوا حاكميْن جديدين معيَّنين من استلام منصبيْهما.

وقد لبّت "حكومةُ الدفاع الوطني" المشكّلة حديثاً بباريس أكثرَ مطالب المستوطنين، فأصدرت في ظرف خمسة أشهر 58 قراراً ومرسوماً[2] تتعلّق بتنفيذ إدماج الجزائر[1]، أهمها مرسوم كريميو، ومراسيم إدارية كثيرة عدّلت الهيكل الإداري الاستعماري، فاتّخذ الشكل التالي:

---

[1] C.A.Julien, op. cit., P. 353.

[2] المرسوم: قرار تصدره السلطة التنفيذية ممثلة في الرئيس أو الوزراء، له مفعول القانون.

القرار: حكم يصدر عن الإدارة.

الأمر: قرار يصدر في العادة عن رأس السلطة التنفيذية، له قوة القانون.

القانون: تشريع يصدر عن البرلمان.

❶. الحاكم العام:

موظف مدني كبير، يعيّنه مجلس الوزراء، ويتبع وزارة الداخلية الفرنسية بدلا من وزارة الحرب وينفّذ أوامرها، مع إلحاق الجزائر مباشرة بفرنسا بواسطة دمج شؤونها في مختلف الوزارات بالحكومة الفرنسية في باريس، خاصة بعد صدور مرسوم 26 أغسطس 1881 الذي أكّد على إلحاق (Rattachement) الجزائر بفرنسا وإلحاق مصالحها المختلفة بباريس، ولم يُبق له سوى شؤون الاستيطان والشرطة والقضاء وتعليم المسلمين[2].

كان ذلك الحاكم يمثّل أعلى سلطة في الجزائر وحلقة الوصل بينها وبين الحكومة الفرنسية، ويعاونه مجلس استشاري من عشرة أعضاء. وكان الأدميرال دي غيدون (De Gueydon) أول من تولى منصب الحاكم العام المدني رغم صفته العسكرية. لكنه أثبت ولاءه التام للمستوطنين، حيث كتب إلى رئيس بلدية قسنطينة في أغسطس 1871 : "ليس لي سوى هدف واحد ... تحقيق التطلعات المشروعة للمستوطنين." كما صرّح أيضا بأنّ على الأهالي المغلوبين الخضوع لقانوننا."[3]

❷. العمالات:

قسّمت الجزائر إلى ثلاث عمالات أو ولايات (Préfectures) هي: الجزائر - وهران - قسنطينة؛ على رأس كلّ منها والـــ (Préfet) يعيّنه وزير داخلية فرنسا، ويتبع الحاكم العام. ويساعده في تسيير ولايته "مجلس عمومي" منتخب من الفرنسيين، ضُمّ إليهم عدد قليل من الجزائريين في أواخر القرن 19، لم يزيدوا على ستة (6) في كل مجلس، أي نحو سُدس جملة الأعضاء (زادوا إلى نسبة الربع عام 1919)، كانت تعيّنهم وزارة الداخلية إلى غاية العام 1908، أصبحوا بعده يُنتخبون. وقسّمت كلّ ولاية إلى دوائر (Sous-préfecture)، يشرف عليها نائب والـــ (Sous-préfet). وقسمت الدوائر إلى بلديات.

---

1 Robert Aron, Les origines de la guerre d'Algérie (Fayard, Paris, 1962), P. 49.
2 Ageron, Histoire, op. cit., P. 26.
3 Ibid., P 10.

❸. البلديات : وهي نوعان:

أ> بلديات كاملة السلطة (Communes de plein exercice):

أنشئت أصلاً بموجب مراسيم صدرت عام 1848، أهمها مرسوم 16 أغسطس 1848، ومرسوما 9 و 16 ديسمبر 1848 التي جعلت من كل الأقاليم المدنية بلديات، وكان عددها عامئذٍ ثمانية. وقد اقتصر وجودها على المناطق التي ضمّت كثافة أوروبية معتبرة، وطبّقت فيها القوانين السارية في فرنسا بطريقة انتقائية. لكن أنشئت بلديات كاملة حتى في بعض المناطق التي لم تتعدّ نسبة الأوروبيين فيها 10% من مجموع السكان، وبلغ عددها 96 بلدية عام 1869، تربّعت على مساحة 12.343 كم، وكان بها 478.000 نسمة[1].

كان على رأس هذه البلديات مستوطن منتخب من طرف الأوروبيين، يساعده مجلس بلدي منهم أيضا، قد يشارك فيه بعض المسلمين بنسبة حدّدها مرسوم 7 أبريل 1884 بما لا يزيد على 8 إلى 6 أفراد كحدّ أقصى، أو ربع جملة الأعضاء، رفعتها قوانين 6 فبراير 1919 إلى الثلث. لكنهم كانوا محرومين من المشاركة في انتخاب شيخ البلدية ونوابه.

وقد قفز عدد البلديات كاملة السلطة من 126 بلدية سنة 1873، إلى 249 بلدية سنة 1891، شغلت مساحة 128.550 كم^2[2]، وضمت نسبة 17% من مجموع السكان المسلمين، ارتفعت إلى 25% عام 1911، كانوا خاضعين تماما لأهواء وتعسّفات المستوطنين، حيث كانت تلك البلديات تحيا بفضل "التهام الأهالي" (En mangeant de l'indigène)، أي من مساهمات الجزائريين الضريبية القسريّة، ما جعل "جول فيري" أحد كبار دهاقنة الاستعمار يقرّ بهذه الحقيقة بقوله:" إنّ البلديات الكاملة هي الاستغلال المطلق للأهالي"[3].

---

1 Ibid., PP. 19-20.
2 Ageron, Histoire, op. cit., P. 27.
3 Ibid., P. 29.

ب‌) بلديات مختلطة (Communes Mixtes):

أنشئت أصلا بمرسوم 27 ديسمبر 1866 ببعض الجهات التي معظم سكانها من المسلمين، واستقرت بـــها أعداد قليلة من الأوروبيين، لم يتجاوز عددهم المئة أحيانا في بعض البلديات كبلدية جرجرة (49 مستوطنا)، وبلدية البيبان (74 مستوطنا)، وبلدية الميلية (94 مستوطنا)[1]. ومع ذلك فقد كان عدد الأوروبيين في مجالسها أكثر من عدد المسلمين.

كانت هذه البلديات في البداية تحت الرقابة المباشرة لضباط عسكريين، ثم جُعل على رأسها منذ العام 1871 متصرّفون إداريون (Administrateurs) فرنسيون، يعرف أحدهم عند الجزائريين بـــ"الحاكم"، يسميهم الحاكم العام، يملكون كل السلطات تقريبا؛ حيث كانوا يضطلعون بمهامّ رئيس البلدية والقاضي وقائد الشرطة وجابي الضرائب وغيرها، كما كانوا -كرؤساء البلديات الكاملة- غير خاضعين لأية مراقبة. ومما يدلّ على فرعونيّة سلطاتهم، إصدارهم 121.966 حكماً بعقوبة ما بين 30 يونيو 1890 و 30 يونيو 1896؛ بواقع: 55 عقوبة يومياً، لم يستأنف الجزائريون منها سوى 406 عقوبات[2]، لتشدُّد القوانين الاستعمارية في ذلك المجال، حيث تسمح بمضاعفة العقوبات لأتفه الأسباب.

وكان لهؤلاء الإداريين مساعدون فرنسيون منتخبون، ومسلمون تعيّنهم السلطات الاستعمارية، يشكلون مجلساً بلديا. وكانوا يستعينون في الميدان بمساعدين جزائريين، هم القُياد المكلفون بتأدية دور المخبرين للإدارة المحلية، ومساعدة موظفي الخزينة والبلدية ومحصّلي الضرائب والغرامات، مقابل عُشر الضريبة العربية في دواويرهم. وكان لهؤلاء القياد أعوان، أهمهم: الخوجة (الكاتب)، والشامبيط (الحارس البلدي). وطُبِّقت فيها القوانين المدنية على الأوروبيين، ومزيج من القوانين المدنية والاستثنائية على المسلمين.

---

[1] Ibid., P 22.

[2] Ageron, Les Algériens Musulmans et la France, op. cit., Tome 2, P. 652, Note N° 1.

لم يتجاوز عدد هذه البلديات: 17 بلدية عام 1869، لكنها توسعت على حساب المناطق العسكرية بعد عام 1871، حتى شملت أكثر مساحة الجزائر الشمالية، وفرضت سلطتها على ثلثي سكانها المسلمين، و20 % من مجموع المستوطنين. وقد بلغ عددها 77 بلدية في أواخر عام 1881، تراجعت إلى 73 بلدية عام 1891 نظراً لاندماج بعضها في بعض حتى غدا متوسط مسافة الواحدة منها 143.000 هكتار، أي مساحة دائرة فرنسية[1].

وكانت بعض هذه البلديات تتحول إلى بلديات كاملة السلطة كلما بلغ فيها عدد المستوطنين الحدَّ الكافي بفعل سياسة الطرد المنظم من الأراضي الغنية التي كانت تنتهجها فرنسا بحق الجزائريين، وإحلال المستوطنين محلهم فيها.

❸. المناطق العسكرية:

شملت الجهات التي ظلّت تُدار من قبل الجيش الفرنسي في السهوب والصحراء بواسطة المكاتب العربية حتى العام 1871، تاريخ استبدالها أعوامًا قلائل بنظام "ضباط الشؤون الأهلية"، وهم نفس ضباط المكاتب العربية السابقين. وكانت بعض جهاتها تتحول إلى بلديات مختلطة كلما استقر بها عدد من الأوروبيين، فسجل بها 12 بلدية مختلطة في عام 1900.

وكانت المناطق العسكرية في هذه المرحلة مقسمة إلى أربع مناطق:

1. منطقة عين الصفراء.
2. منطقة غرداية (قاعدتها الأغواط).
3. منطقة تقرت.
4. منطقة الواحات.

---

[1] Ageron, Histoire, op. cit., P. 27.

وكان على رأس كل منطقة كومندان (رائد)، يدير الشؤون العسكرية والإدارية. وانقسمت كل منطقة إلى دوائر وملحقات[1].

القوانين الإدارية:

يجدر التذكير في البداية إلى قانون الجنسية: سيناتوس كونسولت 14 يوليو 1865، الذي أتاح للجزائريين نظرياً حيازةَ الجنسية الفرنسية بشروط؛ أهمها الانسلاخ من قانون الأحوال الشخصية الإسلامية، الذي لا يكون المسلم مسلماً إلاّ به، ولم يتجنّس حتى عام 1890 سوى 783 شخصاً[2]، ونحو 7.000 شخص فقط من نحو 7 ملايين جزائري (الصحيح 6.2 مليون) حتى عام 1936[3]، زاد عددهم إلى نحو 10.000 فرد عام 1948 من بين 7.7 مليون مسلم[4]، بعدما أسقط قانون 7 مايو 1946 شرطَ التّخلّي عن الأحوال الشخصية الإسلامية[5]، ما يعني بقاء الجزائريين في وضع الرعايا، وحرمانهم من الحقوق المدنية والسياسية.

وقد أصدرت الجمهورية الفرنسية الثالثة سلسلةً من القوانين الإدارية، قصدت بها إرهاب الشعب، وإحكام سيطرتها على الجزائر وإدماجها في فرنسا. وأهمّ تلك القوانين والمراسيم:

أولا ـ مراسيم يمكن تسميتها "مراسيم تمكين المستوطنين":

كمرسوم 4 أكتوبر 1870 الذي منح المستوطنين ستة (6) نواب في الجمعية الوطنية الفرنسية، وهو عدد يفوق ما يُخوِّلُهم إياه قانون الانتخابات.

ومرسوم 8 أكتوبر 1870 القاضي بإخضاع كافة القبائل القاطنة في مناطق الاستيطان للسلطة المدنية، أي لسلطة المستوطنين.

---

[1] توفيق المدني، كتاب الجزائر (م.و.ك. الجزائر، 1984)، ص 276.

[2] Ibid., P 33.

[3] صلاح العقاد، محاضرات عن الجزائر المعاصرة (معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1959)، ص 26.

[4] Thomas Oppermann, Le problème Algérien (François Maspero, Paris, 1961), P. 43.

[5] Julien, op. cit., P. 433.

ومرسوم 10 نوفمبر 1870 الذي وضع المناطق العسكرية تحت سلطة وُلاة العاصمة وقسنطينة ووهران.

ومرسوم 24 ديسمبر 1870 الذي نصّ على ضم أراضي القبائل الجزائرية المجاورة لمناطق الاستيطان إلى المناطق المدنية وغيرها من المراسيم.

ثانيا ـ مرسوم كريميو (Décret Crémieux) 1870:

إسحاق موشي كريميو (1796- 1880) المعروف بأدولف كريميو (Adolphe Crémieux)؛ محامٍ وسياسي فرنسي يهودي، انتُخب نائبا منذ العام 1848 مِرارًا، آخرُها نائبا عن مدينة الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية عام 1871. كما تولى وزارة العدل مرتين: أولاهما عام 1848، والثانية في "حكومة الدفاع الوطني" التي حكمت فرنسا من 4 سبتمبر 1870 إلى فبراير 1871، أُوكِلَتْ إليه خلالها إدارةُ شؤون الجزائر لبضعة أسابيع.

وقد دأب هذا اليهودي على الدفاع عن مصالح يهود الجزائر، إلى أن أثمرت جهوده إصدارَ "مرسوم كريميو" من قِبَلِ حكومة الدفاع الوطني بباريس في 24 أكتوبر 1870، ونصَّ على تجنيس جماعي ليهود الجزائر البالغ عددهم آنذاك 34.574 يهودي بالجنسية الفرنسية، ما أعلى من شأنهم، وميّزهم عن المسلمين من جميع النواحي القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكنه عرّضهم في المقابل لحملات المستوطنين العدائية في بعض الفترات.

وترتب عن مرسوم كريميو جملة من العواقب هي:

- ازدياد عدد الفرنسيين بالجزائر رغم اعتراض كثير من المستوطنين على تجنيس اليهود.
- استحكام قبضة الإدارة الاستعمارية على الجزائر نظرا لاستفادتها من اطّلاع اليهود على تفاصيل الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري.
- ارتقاء الأوضاع العامة لليهود وزيادة نفوذهم.

◀ بداية التغريب الواسع ليهود الجزائر.

◀ اندلاع ثورة المقراني احتجاجاً على استعلاء اليهود.

◀ اختلال العلاقات بين المسلمين واليهود، وتوتّرها أحيانا بينهم وبين المستوطنين؛ مما ساهم في تأجيج الحملات (الأوروبية) المعادية لليهود في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، خاصة خلال عامي 1897 و1898، واندلاع أحداث قسنطينة (3- 6 أغسطس 1934)، التي أشعلها تبوّل يهوديٌّ مخمور على حائط مسجد سيدي الاخضر، وسبّه الإسلام والنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وأسفرت عن مصرع 23 يهوديا، و3 مسلمين.

ثالثا ـ قانون الأهالي أو الأندجينا (Code de L'Indigénat):

الأهالي بالنسبة إلى الاستعمار الفرنسي هم السكان الأصليون، الذين جرّدهم من كافة الحقوق، ووضعهم في درجة بين درجة الإنسان ودرجة الحيوان.

أصدر البرلمان الفرنسي هذا القانون يوم 28 يونيو 1881 عقب اندلاع ثورة الشيخ بوعمامة، ليكون سارياً مدّة سبع سنين، قابلة للتجديد. وهو مجموعة من النصوص القانونية الاستثنائية والإجراءات القمعية الشديدة التي بدأ فرضها على الشعب الجزائري بعد فشل ثورة 1871، بهدف إحكام القبضة على رقاب الجزائريين. وتمّ التمهيد له بمرسوم 29 أغسطس 1874، القاضي بمنح ولاة العمالات الثلاث صلاحياتٍ عقابية استثنائية.

وقد تدعم هذا القانون مراراً، وظل يتجدّد ويمدّد حتى العام 1944[1]. وتضمّن 27 مخالفة لا يعاقب عليها القضاء العاديّ، ولا تنطبق إلا على الجزائريين، زيدت بعد أشهر إلى 33 مخالفة، ثم خفّضت إلى 21 عام 1888، لترسوَ عند 23 مخالفة عام 1904، وأعطى الإدارة الاستعمارية صلاحيات تطبيق عقوبات خاصة بالجزائريين أهمّها:

---

[1] André Nouschi, La naissance du nationalisme Algérien (Les Editions de minuit, Paris, 1962), P. 56.

◀ سلطة الإدارة وعلى رأسها الحاكم العام، وحكّام البلديات المختلطة بتوقيع العقوبات على الجزائريين خارج السلطة القضائية.

◀ سلطة قضاة الصلح بسجن الأفراد ومصادرة أملاكهم.

◀ سلطة المحاكم الزجرية المختصة بالمسلمين.

◀ الأخذ بمبدأ المسؤولية الجماعية، فتعاقب القبيلة أو الحيّ بمخالفة تقع بإقليمها.

◀السجن أو التغريم أو مصادرة الممتلكات على 27 مخالفة منها:

1- عدم إجابة استدعاءات الشرطة وموظّفي الضرائب فوراً.

2- رفض تنفيذ أمر الحراسة، أو التخلّف عنها، أو التهاون فيها.

3- التأخر في دفع الضرائب والغرامات.

4- التلفّظ بعبارات غير لائقة بفرنسا وحكومتها.

5- عدم تسجيل السلاح.

6- ترك محلّ الإقامة بدون رخصة.

7- فتح مدرسة أو مسجد أو زاوية بلا رخصة.

8- رفض مساعدة أعوان الإدارة والقضاء أثناء تأدية أعمالهم.

9- عدم تنفيذ أوامر الإدارة.

وقد نتج عن تطبيق هذا القانون 30.837 حكماً بعقوبة في البلديات المختلطة عام 1883 على سبيل المثال، وغرامات بقيمة 213.000 فرنكاً، و82.402 يوم سجن[1]. ووصفه أحد أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي ذاته بأنه "نظام العبودية"[2]. وعلّق عليه ضابط جزائري متقاعد وعضو مجلس بلديّ

---

[1] Ageron, Histoire, op. cit., P. 25.
[2] Idem.

بقوله: "إنّ قانون الأندجينا ينهشنا ويقضي علينا. فعدم إلقاء تحية الصباح أو المساء (على مستوطن) يكلف سجن ثمانية أيام...وإذا عجز العربي عن دفع الضرائب يكون القصاص من زوجته. وإذا باع في السوق دون رخصة تنقّل غُرِّم، فإذا لم يتمكن من الدّفع، سُجن."[1] بل إنّ الأمر خرج عن ذلك كله إلى إطلاق أيدي أعوان الإدارة لتسليط العقوبات بشكل يتجاوز كل الحدود.

وبذلك تكون فرنسا قد فرضت على الجزائر نظام الأبارتايد (Apartheid) القمعي العنصري قبل أن يطبّق في جنوب إفريقيا.

رابعا - قانون الاستقلال المالي 1900:

اضطرّت إدارة فرنسا تحت ضغط مطالب المستوطنين الاستقلالية الصاخبة في أواخر القرن التاسع عشر إلى إنشاء "النيابات المالية الجزائرية" (Délégations Financières) في 25 أغسطس 1898، بمهمة الإشراف على الجباية والمداخيل الجزائرية.

لكن المستوطنين قلّلوا من شأن ذلك المكسب، وتابعوا احتجاجاتهم، فرضخت الحكومة والجمعية الوطنية الفرنسيتان، وأصدر البرلمان قانون 19 ديسمبر 1900، الذي أعطى الجزائر نوعاً من الحكم الذاتيّ المالي. وقد نصَّ ذلك القانون على إدراج كل الإيرادات المحصّلة في الجزائر ضمن الميزانية الجزائرية، وعلى تعاون الحاكم العامّ و"النيابات المالية" في إعداد مشروع ميزانية الجزائر، الذي يرسل بعد ذلك إلى باريس للمصادقة عليه وإعلانه.

وبالنّظر إلى هذا الامتياز الجديد، ولحضورهم وتأثيرهم في كافة الدوائر التنفيذية والاستشارية والقضائية والإعلامية بالجزائر، وللتمثيل النيابي الذي كانوا يتمتعون به في الجمعية الوطنية الفرنسية بباريس؛ أصبح المستوطنون سادةَ البلاد الفِعْلِيِّين، وأصحاب اليد الطولَى على الشؤون المالية والاقتصادية الجزائرية؛ ما مكّنهم من صياغة القوانين الخاصة بالجزائر وتوجيه سياسة البلاد حسب أهوائهم.

---

[1] Ageron, Les Algériens Musulmans et la France, op. cit, Tome 2, P. 652.

أما الجزائريون الذين كانوا يوفّرون أكثر من نصف موارد الخزينة، فقد أُهْمِلت مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتصقوا بالتراب تماماً جرّاء البؤس المنعدم النّظير الذي قذفتهم به الإدارة الاستعمارية.

خامسا ـ مرسوما إنشاء المحاكم الزّجرية (tribunaux répressifs)1902:

صدرا في 29 مارس، و28 مايو 1902 في أعقاب ثورة عين التركي(1901)، وأعطيا تلك المحاكم التي بلغ عددها 155 محكمة سلطات خاصة، منها محاكمة الجزائريين دون حضور محامين، وعدم استئناف أحكامها إلا إذا زادت العقوبات على 500 فرنك (وهو مبلغ فلكي بالنسبة للجزائريين)، أو6 أشهر سجنا. **وقد باشرت تلك المحاكم أعمالها بحماس منقطع النظير، يشهد عليه وابل الأحكام الجائرة التي أصدرتها بحقّ الجزائريين: 141 16 حكماً عام 1902، و 991 16 عام 1903، و 873 18 في 1904، و 147 19 حكما سنة 1905**[1].

سادسا ـ منشور جونار 1906:

صدر إثر ثورة عين بسام (1906) عن الحاكم العام جونار (Jonnart)[2]، وأرسله إلى ولاة الولايات الثلاث، أمرهم فيه بإغلاق مقاهي الجزائريين المشبوهين، وأن يمنعوا المهرجانات في المناطق المشكوك فيها، وأن يسحبوا رخص حمل السلاح، ويسجنوا أي جزائري مشكوك فيه.

---

[1] Ibid., P. 682, note n° 4.

[2] حاكم الجزائر العام ثلاث مرات: أولها من 3 أكتوبر 1900 إلى يونيو 1901، واستقال في نهايتها بسبب هجمات المستوطنين؛ والثانية من مايو 1903 إلى 28 فبراير 1911، تاريخ استقالته الثانية؛ أما الفترة الثالثة، فبعد الحرب العالمية الأولى، من 30 يناير 1918 إلى يونيو 1919، واستقال في آخرها بفعل حملات المستوطنين المسعورة على من أسموه "جونار العربي".

سابعا ـ قرار جونار 1908:

قضى بمنع الجزائريين من الحج إلى البقاع المقدسة بحجة انتشار مرض الطاعون في تلك البقاع. ولم يكن هناك طاعون، بل خشيت فرنسا من تأثر الجزائريين بأحداث المشرق.

ثامنا ـ قانون التجنيد الإجباري 1912 :

بدأ ت المناقشات حول صلاحية فرضه على الجزائريين منذ عام 1906، وتطورت في السنة التالية بسبب احتدام التنافس الاستعماري وسباق التسلح بين فرنسا وألمانيا، وصدر المرسوم التمهيدي للتجنيد الإجباري في 17 يوليو 1908، ونص على إحصاء كافة الشباب المسلم البالغ 18 سنة فما فوق، لكن، تأخّرَ صدور قانون التجنيد نفسه لاعتراض كُلٍّ من المسلمين و المستوطنين عليه لأسباب متعارضة؛ حيث اعتبره المسلمون مناقضاً للشريعة الإسلامية، ومتعارضاً مع حرمانهم الكامل من الحقوق السياسية والاجتماعية، فيما اعتبره المستوطنون مقدِّمةً لحصول المسلمين على الحقوق السياسية وحقّ المواطنة.

وقد صدر هذا القانون يوم 03 فبراير 1912 عن الجمعية الوطنية الفرنسية في أعقاب ثورة قبائل الريف على الحكومة المغربية الموالية لفرنسا واستيلائها على العاصمة.فاس في مايو 1911، واندلاع أزمة أغادير في صيف ذلك العام، وتفاقم الخلافات الأوروبية؛ ممّا أحوج فرنسا إلى تجنيد طاقاتها لمواجهة تحدّيات الوضع المهتزّ في المغرب، واحتمالات تفجر الموقف في أوروبا. ونصَّ على الآتي:

- تجنيد نسبةٍ من الشباب الجزائري ممن بلغوا سنَّ الـــ(18) بالقُرعة.
- مدّة التجنيد ثلاث سنوات (مقابل سنتين للفرنسي والمتجنّس).
- تقديم منحة للمجنّد قدرها 150 فرنكا.
- يمكن تعويض شخص بآخر مقابل مبلغ من المال يدفعه له المجنّد الأصلي.

وقد أثار هذا القانون سخطاً عظيما في كافة أنحاء البلاد، وتصدّى له الجزائريون وفي مقدّمتهم العلماء والمثقفون، كونه يسخرهم للدفاع عن دولة تضطهدهم ولا تعترف لهم بأية حقوق، ويجعل المسلمين يقاتلون بعضهم في سبيل دولة غير مسلمة؛ فحاولوا إلغاء القانون أو التخفيف من طغيانه بإصدار البيانات الشاجبة، وبالتظاهر، والتّصادم مع الشرطة، واعتصام العديد منهم بالجبال، كما في الأوراس أين شكلوا نواة مقاومة بقيادة مسعود بن زلماط ما بين 1916 و 1921، وبهجرة الآلاف منهم إلى المشرق العربي فراراً من التجنيد الغاشم.

لكن الجزائريين غُلبوا في النهاية على أمرهم، واقتيد آلاف الشباب رغم أنوفهم وأنوف ذويهم ليلقوْا حتوفهم تحت علم فرنسا الظالمة في إفريقيا وأوروبا وآسيا.

النظام القضائي:

لقد اعتبرت فرنسا العدالة الإسلامية "عدالةً متخلفة ومرتشية"، فاهتمّت بإدماجها بعدالتها اهتماماً بالغا ومنذ وقت مبكر. وتمكنت حتى العام 1870 من إضعاف صلاحيات وتأثير هذه العدالة، حتى غدت شبحاً هزيلاً أمام الزحف القوي للنظام القضائي الفرنسي. وتتابع زحف ذلك النظام في ظل الجمهورية الثالثة من خلال جملة من الإصدارات، أهمها:

◀ مرسوم 28 أكتوبر 1870 الذي أقام هيئات محلّفين في المحاكم الجنائية من المستوطنين واليهود فقط، فأصبح مصير المتّهمين المسلمين بذلك بأيدي أعدائهم الدينيين والقوميين. ونتج عن ذلك على سبيل المثال الحكمُ بإعدام 71 جزائرياً عام 1872 لمجرّد اتهامهم بالتسبّب في حرائق الغابات[1].

---

[1] Ageron, Histoire, op. cit., P. 34.

◀ مرسوم 26 يوليو 1873، القاضي بتجريد القضاة المسلمين من حقّ النظر في قضايا الملكية والاستحقاق.

◀ مرسوم 29 أغسطس 1874، الذي حصر تواجد القضاء الإسلامي ببلاد القبائل في قضاة الصلح (Juges de paix) المسلمين فقط[1]. وأمر بإلغاء المحاكم الإسلامية في منطقة القبائل واستبدلها بنظام "الجماعة الأهلية" التي كانت تستمد أحكامها من الأعراف والتقاليد لا من الشريعة. كما قرر المجلس الأعلى للقضاء بالجزائر بموازاة ذلك إنقاص عدد القضاة المسلمين من 184 قاضياً إلى 80 فقط[2].

◀ مرسوم 10 سبتمبر 1886: خوّل حلّ الخلافات المدنية والتجارية بين المسلمين لقضاة الصلح الفرنسيين، ولم يُبقِ للقضاة المسلمين سوى الفصل في قضايا الأحوال الشخصية والمواريث. كما منع هؤلاء القضاة من إبرام عقود شراء وبيع المباني التي أوكلت إلى الموثّقين الفرنسيين[3].

◀ قرار 25 مايو 1892، الذي نزع من القضاء الإسلامي كلّ سلطة، وحصر نظرَ القاضي المسلم في الأنكحة، والمواريث، وتنفيذ أحكام قضاة الصلح الفرنسيين.

◀ مرسوم الحاكم العام في 22 مارس 1905، القاضي بتشكيل لجنة من رجال القانون برئاسة عميد كلية الحقوق (الفرنسي)، مهمتها إعداد مشروع تمهيدي لتقنين أحكام الشريعة الإسلامية، بغرض تشويه وتحريف هذه الشريعة.

وبذلك دلّت الإدارة الاستعمارية على تمثّلها التّام للمبدإ الذي وضعه أول حاكم عام في عهد الجمهورية الثالثة الأميرال دوغيدون في هذا المجال بقوله عام 1874: "يجب أن

---

1 Ibid., P. 35.
2 Idem.
3 Ibid., P. 36.

يمّحيَ القاضي المسلم أمام القاضي الفرنسي، إننا نحن الغالبون"[1]. وصدق فيها قول النائب المعتدل جونار عام 1892: " إنّ إصلاح العدالة الإسلامية معناه: سحق العربي بإجراءاتنا"[2].

وقد أدرك العلماء والمثقفون والأعيان، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الثلث الثاني من القرن العشرين خطورةَ ما تسعى إليه فرنسا من زعزعة وإلغاء الأحكام الشرعية لصالح أحكامها الوضعية، فعموا على فضح خططها والاحتجاج عليها، وطالبوا بفصل السلطة القضائية الإسلامية عن القضاء الفرنسي، لأنّ: "المسلم لا يجوز له ديناً أن يتحاكم إلى حاكم غير مسلم..."[3]. ولكن هيهات أن يرعوِيَ الاستعمار عن غيّه.

لقد كان انهيار الإمبراطورية الفرنسية الثانية، وقيام الجمهورية الثالثة وبالاً على الجزائر. فقد بذّ الجمهوريونَ العسكريينَ في سحق الجزائريين وتدليل المستوطنين رغم تشدّقهم بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، فكرّسوا إقصاء شعبنا عن أي مساهمة في حكم بلده، وخوّلوا المستوطنين سلطاتٍ فرعونية، وأطلقوا أيديهم ليعيثوا فساداً في أرضنا ويستعبدوا أهلنا، وعمدوا أمام صمود أسلافنا إلى تسليح إدارتهم بقوانين هي الأشدّ عسْفاً في العالم، راموا بها الإطباق على أمتنا للإجهاز عليها ومحوها.

[1] Ibid., P. 33.

[2] Ibid., P. 38.

[3] البشيرالإبراهيمي: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي (دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997)، جزء 3، ص136.



كريميو



شارل جونار



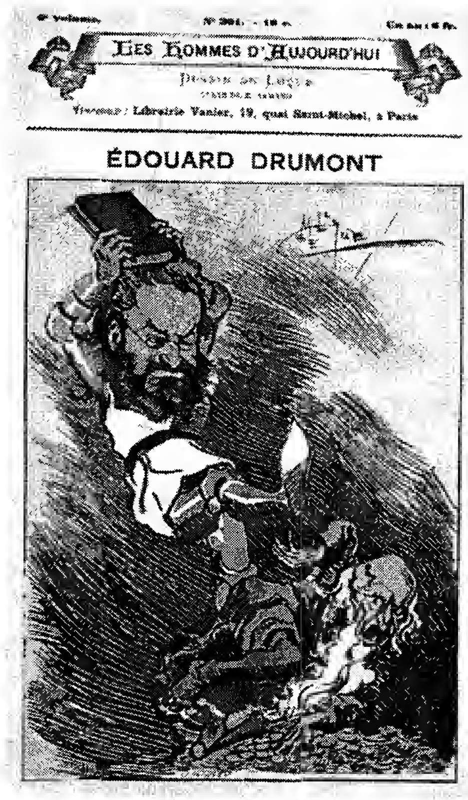
جزائريون تحت رحمة الجندرمة الفرنسية



تظاهرة أوروبية معادية لليهود بمدينة الجزائر عام 1898



تدخل قوات الأمن الاستعمارية أثناء الحوادث المعادية لليهود –1898



رسم يمثل أحد زعماء الحملة المعادية لليهود

يدوس "اليهودي" ـ1898



إيقاد شعلة الذكرى المئوية للاحتلال –1830

منتهى احتقار الشخصية الجزائرية



الحي اليهودي بقسنطينة أثناء حوادث عام 1934 – 1934/8/5



بلدية قصر البخاري (Bokhari) المختلطة – أواخر القرن 19



عائلة يهودية تقليدية ببسكرة حوالي 1910

كان لمرسوم كريميو آثار متفاوتة على اليهود

2. التنظيم الاقتصادي والمالي للجزائر

تعرّضت بلادنا على عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة لهجمة استعمارية استيطانية شرسة، سعت إلى إلحاق الجزائر كلّيةً بفرنسا؛ تمثلت وسائلها الكبرى في طرد شعبنا من أرضه، وإعطائها لِحُثالات المستوطنين الأوغاد الجاهلين، وتوسيع مساحة المحاصيل النقدية على حساب مساحات الحبوب، واستغلال ثرواتنا الباطنية، وإثقال كاهل أسلافنا بالضرائب المُجحِفة.

قوانين نقل الملكية الزراعية ومصادرة الأراضي:

ألمعنا فيما سلف إلى أهمّ المصادرات والتأميمات التي طالت الأراضيَ الزراعية الجزائرية حتى العام 1870، وشملت نحو 600.000 هكتار. وبعد قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة اكتست عمليات السطو على الأرض أبعاداً أشمل، وكانت سنتا 1870 و1871 حاسمتين في هذا المجال بفعل:

- سقوط النظام الإمبراطوري الذي حدّ نسبياً من أطماع المستوطنين لخوفه من ثورة الجزائريين، وقيام الجمهورية الثالثة التي أطلقت أيديهم في بلادنا.
- هزيمة فرنسا في حرب عام 1870 أمام بروسيا، ونزوح أعداد من سكان الألزاس واللورين اللذيْن استولت عليهما بروسيا؛ فعمدت فرنسا إلى التشدّد في نزع أراضي التلّ وإعطائها للمستوطنين النازحين من ذَيْنِكَ الإقليمين، فوهبتهم 100.000 هكتار من الأراضي، وبنت لهم 200 قرية.
- فشل ثورة المقراني، وما تلاها من مصادرات وتأميمات واسعة. حيث أتاح ذلك الفشلُ فرصةً ثمينة للمستوطنين لتحقيق أطماعهم التوسعية من خلال الدعوة إلى طرد الجزائريين بلا رحمة من

أراضيهم، وتسليمها للعنصر الأوروبي، كما دعت إليه صحافتهم، و لم تتأخر سلطاتهم عن الشروع فيه والجدِّ في عمله.

وقد تم ذلك بواسطة جملة من القرارات والمراسيم والقوانين أهمها:

◄ **مرسوم 31 مارس 1871:**

صدر بعد اندلاع ثورة المقرانـــي، ونصّ على مصادرة ممتلكات القبائل الثائرة، ومنح بعضها للنازحين من الألزاس واللورين.

◄ **قانون 21 يونيو 1871:**

تضمّن منح 100.000 هكتار من الأراضي للنازحين من الألزاس واللورين الذين فضلوا الجنسية الفرنسية على الألمانية، وقرروا الاستقرار بالجزائر (فضلاً عن دعمهم بـــ 400.000 فرنك بموجب قانون 15 سبتمبر الموالي).

◄ **قانون فارنيي (La loi Warnier) المعروف بـــ"قانون المستوطنين":**

حمل اسمَ أحدِ غُلاةِ المستوطنين. صدر في 26 يوليو 1873، ونصَّ خاصةً على إخضاع قانون الملكية العقارية في الجزائر للقانون الفرنسي، وإلغاء جميع القوانين العقارية القائمة على الشريعة الإسلامية أو العرف المحلّي نهائياًّ، و تقسيم الأراضي الجماعية المملوكة للقبائل والعائلات على الأفراد، وإعادة التأكيد على حيازة الجزائريين عقود ملكية للاعتراف لهم ملكيتها. وقد استهدف المشرِّعون الفرنسيون بذلك إزالة ما تبقّى من العقبات التي تحول دون انتقال الأراضي إلى المستوطنين، وتسهيله بالشراء وبمختلف المساومات.

◄ قانون الغابات الصادر أعوام 1874، و 1885، و 1903، وحرّم على الجزائريين استغلال الغابات، وفرض عليهم عقوبات غاية في التعسّف والصرامة في حالات الحرائق.

◀ قانون 1887 المكمِّل لقانون فارنيي:

اشتمل خاصة على بيع الأراضي الجزائرية المشاعة (الجماعية) في المزاد العلني للأوربيين دون اشتراط الإقامة فيها.

◀ قانون 16 فبراير 1897، الذي أزال آخر العقبات التي كانت تعترض تفتيت الملكية الجماعية الجزائرية.

ثمّ تبعتها قوانين أخرى أدّت كلّها إلى ارتفاع مساحة الأراضي الزراعية التي يملكها المستوطنون حسب أجرون[1] ومصادر أخرى بالوتيرة التالية، دون حساب أملاك الدولة وأملاك البلديات التي شملت في النهاية نحو 6 ملايين هكتار من الأراضي الفلاحية:

السنة	أراضي المستوطنين
يناير 1870	565.000
1880	1.245.000
1900	1.682.000
1917	2.123.000
1930	2.350.000
1934	2.462.000
1950	2.726.700

الوحدة: هكتار

[1] تاريخ الجزائر المعاصر، ص 83 وما بعدها، ومن ص 481 إلى ص 484.

وقد انجرّ عن هذه السياسة:

◀ تراجع مساحة أملاك الجزائريين الزراعية من نحو 3 ملايين هكتار عام 1880، إلى نحو 1.4 مليون هكتار عام 1940، وطرد الجزائريين من أراضيهم التي كانت تمثّل مصدر رزق نحو 80 % منهم إلى الأراضي القاحلة.

◀ تحوّل الجزائريين من مُلاّك أرض إلى خمّاسين أو عمال يوميين أو موسميين مستعبَدين، فاق عددهم مليون خمّاس عام 1914، كانت أوضاعهم في غاية البؤس، ودخلهم لا يذكر، يقع بين 110 و315 فرنكاً سنوياًّ[1]. وقد تعرّض هؤلاء الخمّاسون والعمال الجزائريون لأبشع استغلال على وجه الأرض، حيث امتدّت ساعات عملهم من الرابعة صباحاً إلى السابعة أو الثامنة مساءً، لم يتجاوز أجرها 10 فرنكات في منطقة معسكر مثلاً عام 1933[2].

◀ **استفحال البطالة:** حيث فاق عدد العاطلين المليونين من أصل 3,2 مليون جزائري في سن العمل عام 1950.

◀ انهيار مستوى دخل العائلات الجزائرية إلى أحد أقلّ مستويات الدُّخول في العالم، فلم يتجاوز أجرُ العامل اليومي 4 فرنكات عام 1920، و 8 فرنكات عام 1935، و 12 فرنكا عام 1942، و350 فرنكا عام 1954[3].

◀ إسكان أعداد هامة من المستوطنين الدُّخلاء، ناهزت المليون عام 1954، وتمكينهم من الأرض والموارد، وتسليطهم على شعبنا يسومونه سوءَ العذاب.

◀ تدمير قطعان المواشي بسبب تكوين الملكية الفردية، وخاصّةً لمنع الجزائريين من استغلال الغابات؛ ما حدّ من المراعي. من ذلك على سبيل المثال تقلّص قطعان عرش بني بوسليمان بمنطقة آرّيس وسط الأوراس من الماعز من 34.000 رأس في بداية القرن العشرين، إلى 12.000 رأساً عام

---

[1] Ageron, Histoire, op. cit., P. 219.

[2] André Nouschi, op. cit., P. 50.

[3] عباس، مرجع سابق، ص 113.

1934 حسب (Claude Maurice Robert)،[1] أي إلى نحو ثلث قيمتها الأصلية؛ ما جعل أحد سكان قرية "نارة" بالمنطقة يعتبر الذئاب والخنازير أسعد منهم "لأنها تأكل البلّوط الذي حرّم علينا التقاطه"[2]، بل إنهم حرموا من جمع الحلفاء. وبالجملة، فقد تراجعت أعداد رؤوس الماشية التي كان يملكها الجزائريون في بحر ربع قرن من نحو 17 مليون رأس عام 1887 إلى أقل من 13 مليونا عام 1913[3].

◀ تعرُّض بنية العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الجزائرية لهزات عنيفة وضربات قاسية، أصابتها في كافّة أبعادها ومقوماتها المادية والمعنوية.

◀ تعرُّض الشعب الجزائري من جرّاء ذلك الظلم لظروف غدًا مهدَّداً معها بالانقراض بفعل الجوع الذي كان واقعاً يومياً أليما، وتشتدّ وطأته إبان المجاعات كمجاعات 1893، و1897..، وبفعل الأمراض و الأوبئة والتشرّد التي كانت بدورها جزءاً لا يتجزّأ من حياتهم.

توسّع حركة الاستيطان الأوروبي:

شجّعت حكومات فرنسا هجرة الأوروبيين إلى الجزائر واستقرارهم فيها بمنحهم الأرض مجاناً أو بأسعار رمزية تُدفَع في آجال طويلة، وبتجهيزهم بالعتاد، وإمدادهم بالقروض الميسَّرة، وتشييد القرى، وتعبيد الطرق، ومدّ سكك الحديد، وبناء السدود، ومدّ قنوات الريّ، وتوزيع الكهرباء وغير ذلك من المرافق والخدمات.

وقد بلغت هذه السياسة الباغية قمّةَ طغيانها في عهد الجمهورية الثالثة، حيث ضاعف فَقْدُ الألزاس واللورين سنة 1870 من تصميم فرنسا على تحويل الجزائر إلى مستوطنة كبيرة مرتبطة بها. فدأبَ

[1] Claude-Maurice Robert, Le long des oueds de l'Aurés. (Editions Baconnier, Alger, 1938), P. 69.
[2] Ibid., P. 212.
[3] Victor Piquet, Les Réformes en Algérie et le statut des indigénes. (Emile Larose, Paris, 1919), P. 43.

الجمهوريون خاصة في الفترة بين عامي 1871 و 1882، ثم في الثلث الأول من القرن العشرين على زرع أعداد هامة من المستوطنين القادرين على "إدارة الجزائر وتنميتها"، تمهيداً لإنشاء "فرنسا جديدة متناغمة مع الوطن الأم"، تكون بمثابة "كندا جديدة" على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط !

وقد قام الجمهوريون على سبيل المثال بإنشاء 197 مركزاً استيطانيا جديدا ما بين 1871 و1878، وبناء أو توسيع 264 قرية ما بين 1871 و 1880، وتقديم 401.000 هكتار للمستوطنين[1]، وبناء 107 قرى مابين 1881 و 1890 وتسليم 176.000 هكتار للمستوطنين[2].

وفيما يلي جدول بازدياد عدد سكان الجزائر، ومن ضمنهم المستوطنين الأوروبيين بين عامي 1856 و 1954:

السنة / السكان	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الجزائريون	2.307.400	4.447.800	5.583.300	8.449.300	89
الأوروبيون	180.000	680.000	881.000	984.000	11
المجموع	2.487.700	5.127.800	6.464.300	9.443.300	100

المصدر: عمار هلال، "كيف انطلقت الثورة في الأوراس"، مجلة الثقافة، عدد 83، (ذو الحجة-محرم 1404-1405)، ص 312.

مع العلم أنّ عدد الأوروبيين لم يتجاوز في المغرب 190.000، وفي تونس 170.000 مستوطن.

وقد ترتّبت عن هذه السياسة الاستيطانية الجامحة آثارٌ بالغةُ الضّرر على مجتمعنا تتمثل في:

---

1 Ibid., P. 76.

2 Ibid., P. 83.

1. تجذّر واستفحال الفقر المدقع والتشرُّد والجهل والمسغبة، حيث انحدر المستوى المعاشي من 3 قناطير من الحبوب عام 1871، إلى قنطارين ونصفٍ في أواسط القرن العشرين، وكادت تنعدم المدارس، وافترش الناس الأرض والتحفوا السماء..

2. انتشار الأمراض الفتاكة كالسلّ الذي كان ينشب أظفاره في نحو 400.000 جزائري عام 1946.

3. استفحال البطالة التي طالت 2.200.000 من جملة 3.200.000 جزائري في سنّ العمل عند منتصف القرن العشرين كما أسلفنا، أي بنسبة تفوق 65%.

4. استشراء ظواهر غريبة عن المجتمع الجزائري بتشجيع من الفرنسيين؛ كتعاطي الخمور التي كانت تتدفّق أنهاراً، والمخدّرات، والتدخين، والتّهتّك وممارسة الفواحش، وغير ذلك من المُهلكات.

5. ظهور نظام اجتماعي جديد قبضت فيه أقلية من الأوروبيين على زمام الأمور بيد من حديد واستأثرت بجميع الحقوق والوظائف والموارد والثروات، وفي قاعه جمهور عريض من المسلمين المقهورين المنسيين.

توجيه الإنتاج الزراعي:

6. بعدما استولى المستوطنون على أجود الأراضي الجزائرية؛ طوّروا قطاعاً زراعيا حديثا ساهم بنحو ثلثي الناتج العامّ للبلاد، أهمل المحاصيل المعاشية وفي مقدمتها الحبوب، واتجه إلى التوسع في زراعة وإنتاج المحاصيل التجارية التي تخدم الاقتصاد الفرنسي والمصالح المادية للمستوطنين، وأهمها الأعناب لإنتاج الخمور الخبيثة، والحوامض، والتبغ، وكذلك استغلال الحلفاء والفلين.

❶. الأعناب (الكروم):

ظل القمحُ المحصولَ الأساسيَّ للزراعة الجزائرية إلى أن ظهرت الإصابات الأولى بمرض "الفيلوكسيرا" (PHYLLOXERA) على أشجار العنب بفرنسا عام 1885، ما أدى إلى تراجع

مساحاتها من 2.5 مليون هك عام 1870 إلى 1.8 مليون هك عام 1890، فبدأ التوسع الكبير في زراعة الأعناب في الجزائر للتعويض عن ذلك الانحسار. وقد ساعد على ذلك التوسع:

- مرض الفيلوكسيرا المشار إليه أعلاه، وما ألحقه من أضرار فادحة بزراعة العنب الفرنسية.
- ملاءمة الظروف الطبيعية لزراعة الأعناب بالجزائر.
- القروض السخية التي كان يوفرها بنك "القرض الفلاحي" Crédit Agricole، وغيره من البنوك للتوسع في زراعة العنب، وإنتاج الخمور.
- ارتفاع قيمة العائدات المادية لزراعة الكروم، حيث تفوق عائدات الهكتار الواحد منها عائدات الهكتار الواحد من القمح بعشرة أضعاف.

وقد تركزت مساحات العنب الجديدة بالجهات الغربية من الوطن (سهول عين تيموشنت ووهران، وهضاب مستغانم، وتلال تلمسان، وسهول وتلال معسكر وسيدي بلعباس)، يليها الوسط (هضاب مليانة والمدية، وسهل متيجة، وتلال ساحل العاصمة)، فالشرق (سهل عنابة، سهل سكيكدة..). وفيما يلي جدول بتطورها:

السنة	1880	1895	1905	1923	1930	1939	1953
المساحة بالهكتار	23700	122000	179950	180414	271300	411131	371878

❷. الحوامض:

بدأ الاهتمام بزراعتها منذ خمسينيات القرن الـ(19) نظرا لملاءمة الظروف الطبيعية، وتحديداً في سهول متيجة وعنابة وسكيكدة والشلف الأوسط والمحمدية ووهران. وقد شهدت أهمَّ توسع لها في

ثلاثينيات القرن العشرين، وبلغت مساحاتها حوالي 50.000 هكتار، وإنتاجُها 500.000 طن، والصادرات نحو 150.000 طن في المتوسط سنوياً.

❸. التبغ:

بدأ الاهتمام بزراعته لغرض التصدير منذ أواسط القرن الـــ(19)، وتحديدا في بلاد القبائل الصغرى إلى الغرب من بجاية، وفي سهول عنابة وسكيكدة ومتيجة، وحول قالمة وتلمسان ومعسكر وعين تموشنت. وقد بلغت مساحاته: 21.600 هكتار عام 1929، كلها تقريبا بيد المستوطنين، وإنتاجه حوالي 30.000 طن.

❹. الحلْفاء:

اهتم بها المحتلون لقيمتها التصديرية. وقد تركز استغلالها في السهول العليا الغربية، وبلغ حجم صادراتها 140.000 طن عام 1925.

❺. الفلين:

بدأ استغلالُه في أواسط القرن الـــ(19) في جبال القلّ خاصة، و أصبح في القرن العشرين واحداً من أهم الصادرات الجزائرية.

وقد ترتب عن هذه السياسة:

1. انكماش مساحات الحبوب التي يعتمد عليها الجزائريون، من 2.571.892 هكتار عام 1876 على سبيل المثال إلى 1.967.995 هـــ عام 1916[1]، وبالتالي صعُب عليهم تدبير المواد التموينية الأساسية، فانتشر سوء التغذية بينهم.

---

[1] Ibid., P. 212.

2. اتساع رقعة الزراعات التجارية التصديرية، وتحوُّل الجزائر إلى إحدى كبار الدول المنتجة والمصدرة للخمور في العالم، وارتباط الزراعة الجزائرية بالاقتصاد الفرنسي إنتاجا وتصديرا.

3. بروز قطاعين زراعيين؛ أحدهما تقليدي ضعيف يشرف عليه الجزائريون في المناطق الداخلية الفقيرة؛ والثاني حديث متطور يراقبه المستوطنون في الجهات الساحلية والتلية الخصبة الغنية.

إدماج اقتصاد الجزائر في الاقتصاد الفرنسي:

وجّهت فرنسا اقتصاد بلادنا لخدمة اقتصادها من خلال:

1. إنتاج الخمور، بإقامة مصانع كبيرة لصناعته وتقطيره، ومراكز هائلة لتخزينه، ثمّ تصديره إلى فرنسا ومستعمراتها على وجه الخصوص. وقد بلغ الإنتاج 21.5 مليون هكتولتر في عام 1932، و19.3 مليون هكتولتر في 1954، والصادرات في تلك السنة نحو 13 مليون هكتولتر، يوجَّه 90% منها إلى فرنسا، ما جعل الجزائرَ ثالثَ منتج للخمور في العالم بعد فرنسا وإيطاليا، وأحد كبار المصدِّرين؛ مَثَّلَ الخمرُ ثلث قيمة صادراتها وسطيا.

2. إقامة شبكة من سكك الحديد لتسهيل استغلال المناجم، ونقل المعادن إلى موانئ التصدير التي طُوِّرت لتستوعب المواد الأولية المختلفة، وغير ذلك من الأغراض. كان من أوائلها وأهمها: خط الجزائر- البليدة الذي دُشّن عام 1862، والخطّ الرابط بين قسنطينة وسكيكدة المدشّن عام 1870.

3. التوسّع في استغلال المعادن كالحديد والنحاس والرصاص الذي بدأت عملياته الأولى منذ خمسينيات القرن الـــ(19).

4. تشجيع الشركات الفرنسية على الاستثمار، بمنحها تسهيلات كبيرة وإغراءات.

5. إلغاء الحواجز الجمركية بسن قانون 17 جويلية 1867، الذي أزال تلك الحواجز نهائياً بعدما أزالها جزئيا قانون 21 سبتمبر 1851.

6. توحيد نظم الضرائب والجمارك بين الطرفين، حتّى أصبح أكثر من 70 % من تجارة الجزائر الخارجية يتمّ مع فرنسا.

نظام الضرائب:

سبق إجمال أنواع الضرائب المفروضة على الجزائريين، وسنبسُط حديثَها الآن بعدما اتّخذت أبعاداً أكثر أهميةً وخطورة عقب قيام الجمهورية الثالثة، وتحديداً منذ أواخر القرن الـــ 19، حيث زادت قيمة الضرائب التي ابتزّها الفرنسيون من أجدادنا من نحو 22 مليون فرنك عام 1870، إلى 40.8 مليونا عام 1890، وإلى 44.85 مليونا في العام 1911[1].

❶. الضرائب العربية: أهمها:

◂ الزكاة والعشور:

الزكاة فريضة إسلامية، أحالها العثمانيون ضريبةً، وأبقى عليها الفرنسيون. وهي هنا ضريبةٌ على المواشي فقط، كانت تؤخذ ربيعاً. في حين أنّ العُشر ضريبةٌ على نتائج الفلاحة[2]، كانت قيمتها النظرية عُشر المحاصيل الزراعية، وجبايتها صيفاً. لكنّ هاتين الضريبتين خضعتا غالباً للأعراف السّارية. وقد استنزفت العشور في حدود العام 1873 ما بين 13 و 14% من مداخيل الفلاحين، وقُدرت قيمتها السنوية ما بين عامي 1877 و 1892 بنحو 12.8 مليون فرنك حسب آجرون (ص 210).

ومن مستجدّات هذه الفترة توسيع نطاق عشور الزرع التي كانت مقتصرة حتى العام 1886 على الحبوب، ليشمل بعد ذلك التاريخ الخضار والثمار[3].

---

[1] Ibid., PP. 195 & 210.

[2] أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 284.

[3] Ageron, Histoire, P. 210.

◀ اللُّزمة:

ضريبة محلية عثمانية كذلك في أصلها، استندت في الأساس إلى مبدإ الحفاظ على قوة الجماعة الإسلامية لتموين الجيش في المناطق الريفية، وأبقى عليها المحتلون. وأهم الجهات التي خضعت لها: بلاد القبائل، والأوراس، وبلاد النمامشة. وقد تكونت من كميات محدَّدة من المنتجات والمبالغ النقدية التي تدفع عن بعض الممتلكات كحيوانات الحرث والجرّ وغيرها، وكانت قيمتها ما بين 3 و 4% من الدخل.

◀ ضريبة السُّخْرة:

كالحراسة الليلية دون أجر؛ والحراسة ضد الحرائق دون أجر؛ وكذلك العمل في مزارع المستوطنين والمصالح والمشاريع الاستعمارية دون مقابل أيضاً، أو دفع مبلغ من المال لقاءَ الإعفاء من هذه المهامّ الظّالمة؛ ودفع ضرائب عن بعض حيوانات الحرث والجر، حيث كانوا يأخذون 4.88 فرنكا سنوياً مثلا عن كل جمل تتراوح قيمته بين 100 و 125 فرنكا[1]. وأكثر هذه من الضرائب التي فرضها قانون الأهالي، واستمر سريانها قانونيا إلى غاية عام 1918، وفعليا إلى عام 1921.

◀ الضريبة على الأكواخ والمساكن.

◀ ضريبة النخل على الواحات.

وبلغ متوسط نسبة الضرائب العربية مابين 15 و 20 % من مداخيل الوحدات الإنتاجية الجزائرية في مطلع القرن العشرين (على ضعفها) حسب آجرون[2]، وقيمتها الإجمالية 21 مليون فرنك عام 1887. وقد اعتبرها أحد الحقوقيين الفرنسيين لفداحتها وعدم شرعيتها كما أسلفنا "ثمن هزيمة الجزائريين".

---

1 Ibid., P. 195.
2 Ibid., P. 216.

❷. الضرائب العامة (الفرنسية):

◀ الضرائب المباشرة:

هي الضرائب التي تفرَض على الأشخاص المادّيين والمعنويين، وتُقتطع مباشرةً؛ كضريبة المهنة، وضرائب الدّخل العام، والضريبة على العقارات، وحقوق الجمارك، والضرائب البلدية (أهمها الضرائب على الكلاب وثيران الحراثة، وحقوق ذبح الحيوانات، وإقامة الأسواق، والضرائب على المباني وغيرها)، دفع الجزائريون نسبة 76% من قيمتها الإجمالية عام 1907. وقد مثلت الضرائب البلدية أكثر من ربع قيمة الضرائب المفروضة على الجزائريين، الذين كانوا يدفعون ما بين 80 و 86 % من إجمالي الضرائب البلدية[1].

◀ الضرائب غير المباشرة:

هي التي تُفرض على بعض المواد والنشاطات والخدمات، كالرسم على القيمة المضافة، وحقوق الطوابع والتسجيلات والرُّخص المختلفة، وحقوق الصيد وغيرها.

أما الكولون فقد أُعفُوا من ضريبة الدَّخل، وضريبة التَّرِكَات التي كانت ساريةً بفرنسا.

وبالجملة فقد كان الجزائريون يدفعون في مطلع القرن العشرين ضِعف ما يدفعه الكولون من الضرائب دون الإفادة منها، ممَّا قلّص مواردهم وضاعف من شقائهم وحرمانهم.

كل ذلك فضلا عن الغرامات الباهظة التي كان يئنُّ تحت وطأتها أجدادنا، وعلى سبيل المثال حررت مصالح الغابات 96.750 محضر عقوبة ضد الجزائريين بتهمة الرعي غير الشرعي مابين سنتي 1883 و 1890، وفّرت للخزينة الاستعمارية 1.658.000 فرنك عام 1890[2].

وبالجملة فقد خضع الجزائريون لضرائب أمتين إن جاز التعبير في آن، وكانوا يدفعون في مطلع القرن العشرين، على شدة إملاقهم وبؤسهم من الضرائب أكثر مما كان يدفعه المستوطنون

---

[1] Ibid., P. 28.
[2] Ibid., P. 209.

(الذين أُعفوا من ضريبة الدخل، وضريبة التركات)، مما يعني أنهم كانوا مصدر تمويل الخزينة الأول. وتذكر بعض التقديرات مثلاً أنهم بينما لم يكونوا يملكون سوى 38% من ثروة الجزائر، فقد دفعوا نسبة 76% من مجموع الضرائب المباشرة المحصّلة عام 1912[1]، مما ضاعف من شقائهم، فكانوا يشتكون على الدوام من أن "الضرائب تسحقهم"، و"إن الضرائب تأكلهم". مع العلم أنهم لم يكونوا يستفيدون من هذه الضرائب، وظلوا محرومين من أبسط المرافق والضروريات، فيما كان المستوطنون ينتفعون بها لزياد رفاهيتهم؛ إلى درجة الاستمتاع بالكماليات التي لم تكن للكثير من الفرنسيين في بلدهم كما أقرّ بذلك "جونار" (حاكم الجزائر الاستعماري العامّ في مطلع القرن العشرين ثلاث مرات متفرّقات) عام 1892[2].

وخلاصة القول:

أنّ فرنسا لم تدّخر جهداً، خاصة على عهد الجمهورية الثالثة في ابتكار وتوظيف كافة الوسائل غير المشروعة لانتزاعِ الأرض من الجزائريين، وتوطين المستوطنين الغاصبين، واستغلال الموارد؛ فتحوّلت بلادنا جرّاءَ ذلك إلى مستعمرة استيطانية استثمارية، ينعمُ فيها الغُرباءُ النّهّابون العنصريّون بجميع الخيرات، ويهلَكُ أبناؤها بكلّ الآفات، ما جعلها بحقّ جنّة للأوروبيين وجحيماً للجزائريين.

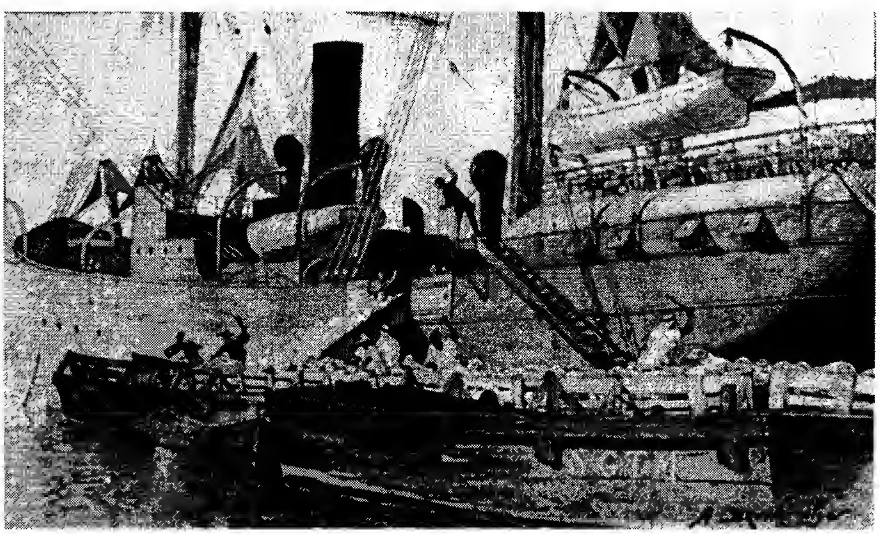
---

1 Ibid., P. 195.
2 Ibid., P. 29.

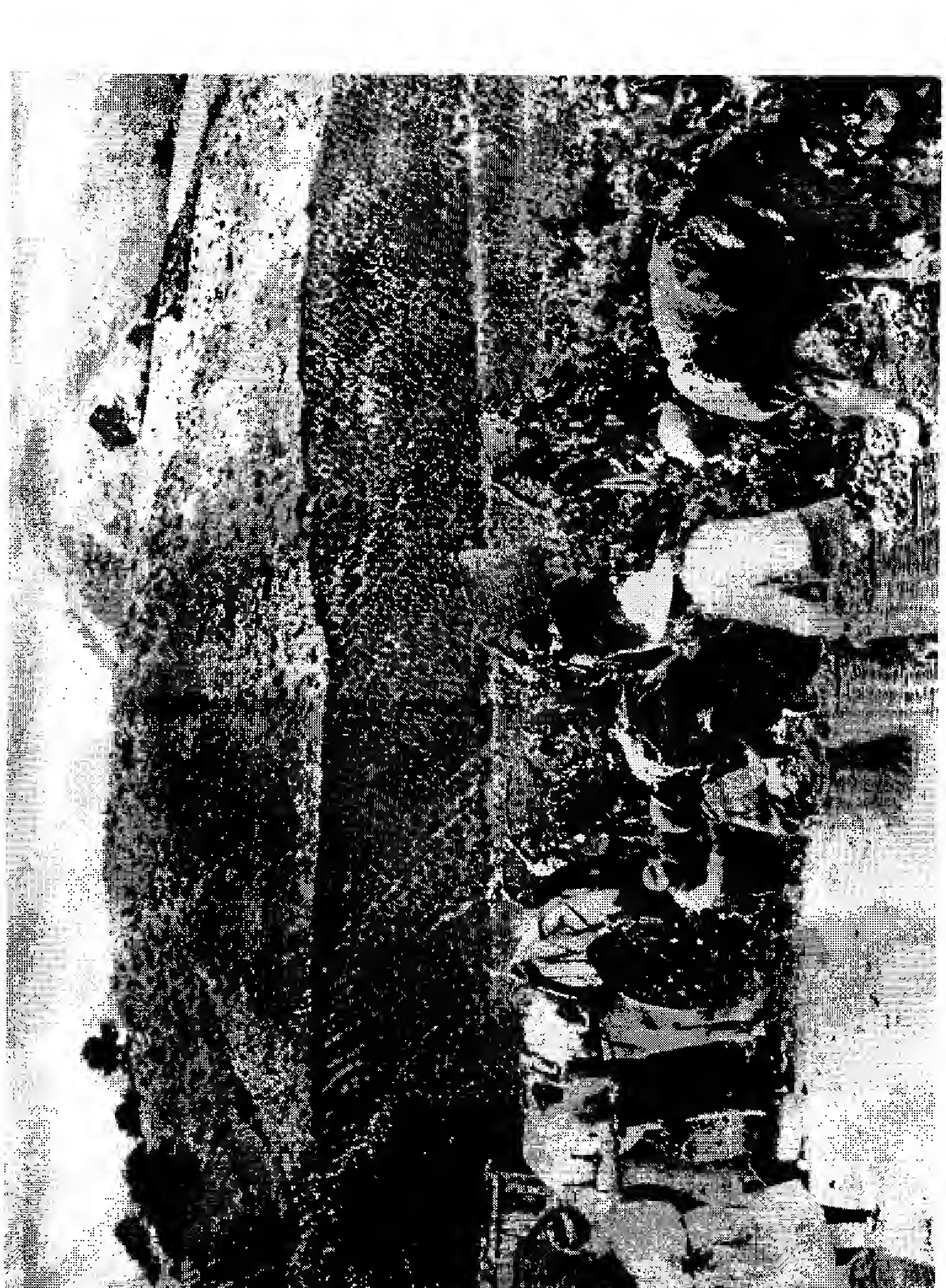


قرية ببلاد القبائل استقر بها المستوطنون القادمون

من الألزاس واللورين –1875



تصدير الماشية إلى فرنسا –1879



توسع زراعة العنب



استعباد الجزائريين في مزارع المستوطنين



أحد أرصفة ميناء عنابة مشحونا ببراميل الخمر

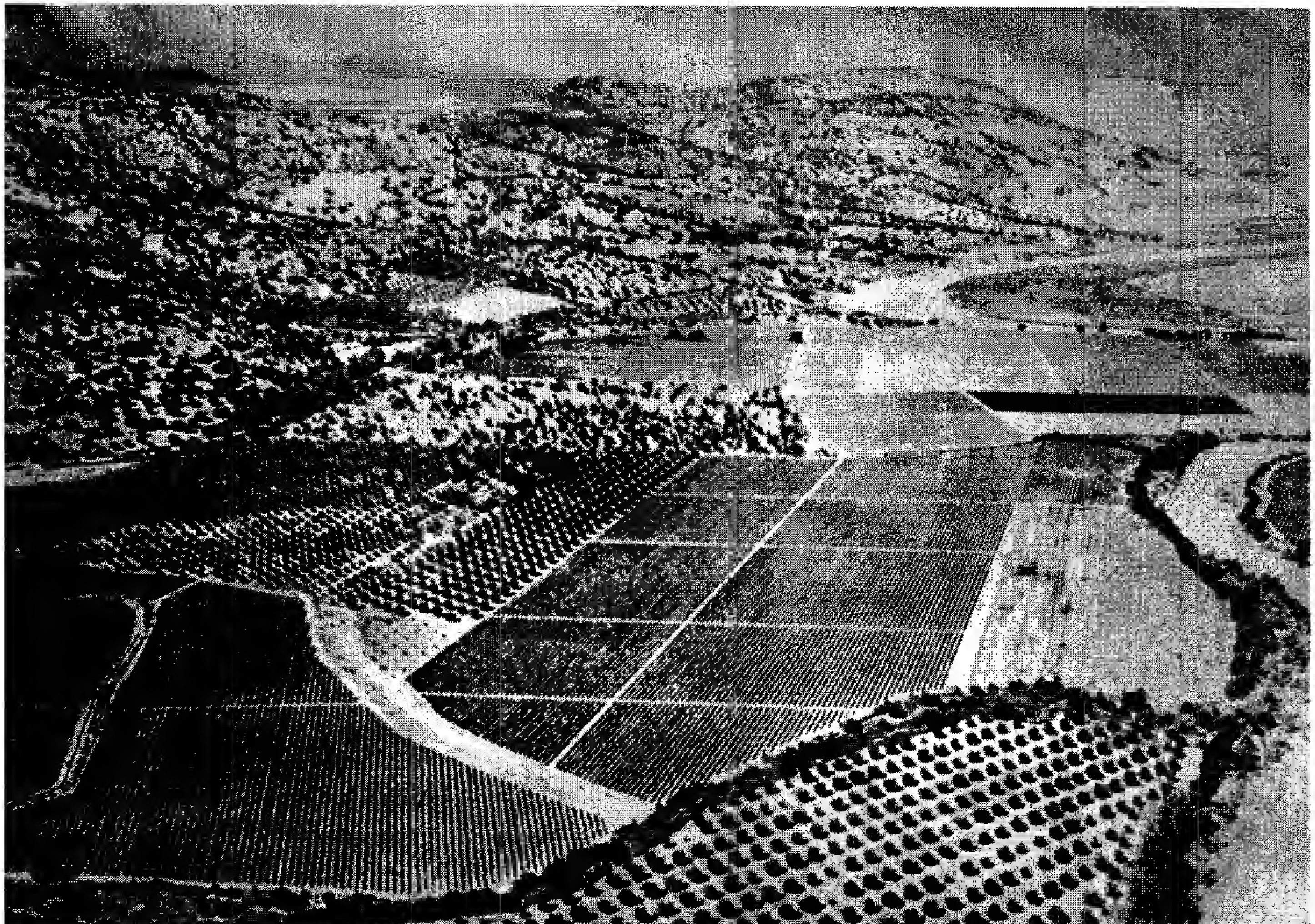
التي تنتظر التصدير إلى فرنسا -1900



دعاية سافرة لتناول الخمر



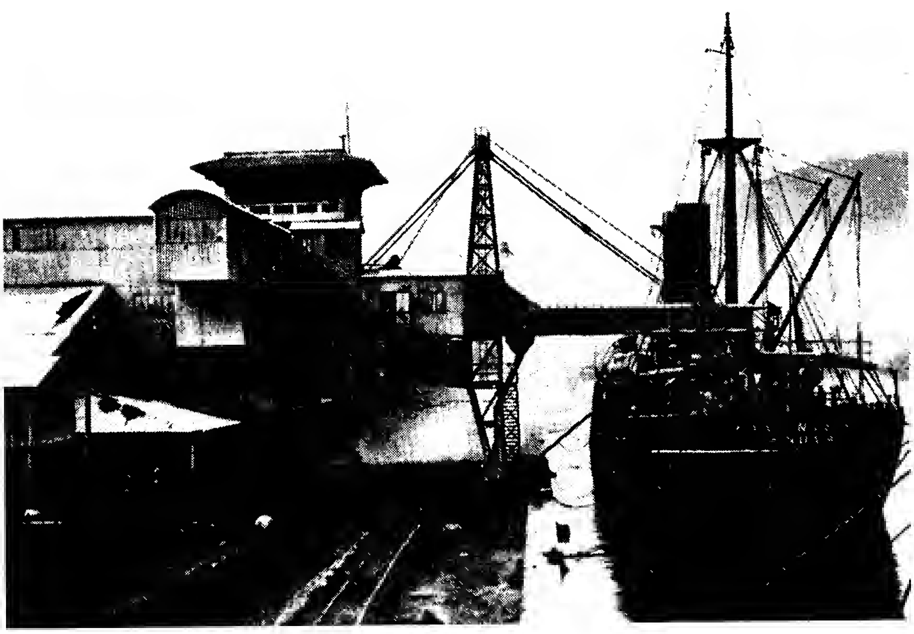
استغلال الفلين بغابات شرق البلاد —حوالي عام 1920



زراعة أوروبية حديثة بوادي الصومام (سيدي عيش)



رصيف الحبوب بميناء وهران – 1920. الوجهة: فرنسا



شحن الفوسفات من عنابة –1937

3. الواقع الثقافي والاجتماعي للجزائر

بذلت فرنسا كلّ ما بوسعها لمحو شخصية المجتمع الجزائري وتفكيك بنيته عن طريق محاولات تصفية اللغة العربية وآدابها، والدين الإسلامي بمؤسساته وعقيدته وشريعته وأخلاقه وثقافته، وحرمان الشعب من مصادر رزقه.. إلى جانب الجدِّ في نشر الثقافة الفرنسية والديانة المسيحية، وتمكين العنصر الدخيل من مقدّرات البلاد. وقد اشتدّت شراسةُ وعُنْجُهيّةُ تلك الهجمة في عهد الجمهورية الثالثة التي تمادت في أنشطتها التخريبية ضدّ المجتمع الجزائري.

التعليم بعد 1870:

سبقت الإشارة إلى دعائم السياسة الاستعمارية الأربعة في مجال التعليم، وهي: ضرب التعليم العربي الإسلامي، وتمكين اللغة والثقافة الفرنسية، والتنصير، والإدماج. ولم تزدد هذه السياسة مع الأيام إلاّ تجذّراً وضراوة، وترتّبت عنها عواقب وخيمة. لذلك نستطيع إجمال خصائص التعليم بعد العام 1870 في الآتي:

❶. تشديد الحصار على التعليم العربي:

اللغة بمثابة القلب النابض والروح الحيّة من أيّ شعب، ووعاء أنشطته الثقافية والحضارية، وأحد أهمّ مقومات وحدته، حتى أنّ معجزة نبيّنا صلّى الله عليه وآله وسلّم كتابٌ عربي يقرؤه الناس ويستلهمونه إلى قيام الساعة. لذلك حرصت فرنسا على إقصاء وقتل اللغة العربية، وفرض لغتها على الشعب

الجزائري لنسف وحدته واغتيال شخصيته وإخضاعه لنفوذها. وكان من أهم الوسائل التي اتخذها المستعمرون الفرنسيون لبلوغ ذلك: محاربة التعليم العربي الإسلامي.

فقد واصلت فرنسا ضرب وحصار التعليم العربي الإسلامي بجملةٍ من الإجراءات[1]، كان أهمها هذه المرة تحريم أو عرقلة فتح المدارس بمقتضى عدد من القوانين والقرارات الجائرة التي منعت فتح المدارس العربية تحت طائلة العقوبة بالحبس والتغريم إلا بشروط تعجيزية ورخصة، حتى غدا فتحُ حانة أيسر بكثير من فتح مدرسة[2].

وأهم تلك القوانين والقرارات:

- قانون الأهالي الصادر في 28 يونيو 1881.
- قانون 18 يناير 1887 الخاص بتنظيم التعليم العام.
- قانون 18 أكتوبر 1892 الخاص بتعليم الأهالي الجزائريين الابتدائي العام والحرّ.
- قانون 27 سبتمبر 1907.
- مرسوم 8 مارس 1938.
- قانون 6 أغسطس 1943 الخاص بفتح المدارس الحرة الإسلامية.
- قانون 27 نوفمبر 1944 الخاص بتسيير التعليم الحرّ في الجزائر.

وقد استخدمت فرنسا تلك التّرسانة من النصوص أسلحةً ماضية لمحاولة خنق نشاطات جمعية العلماء التعليمية[3]، كإغلاق بعض مدارسها، ومحاكمة عدد من معلّميها بـ"تهمة التعليم"، بلغ عددهم 27 معلّما عام 1951 على سبيل المثال[1].

---

[1] راجع بهذا الخصوص: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي (دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997)، ج3، من ص 217 إلى ص 251.

[2] عباس، مرجع سابق، ص 114.

[3] Cf. Ageron, Histoire, op. cit., PP. 342-349.

وقد أدركت تلك الحرب الاستعمارية الشعواء على اللغة والتعليم العربيين ذروتها بالمرسوم الذي أصدره رئيس وزراء – ووزير داخلية فرنسا الماسوني "كميل شوطون" (Chautemps) في 8 مارس 1938 باعتبار اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر؟ !، وهو القرارُ الذي جاء ليؤكّد حقيقةً واقعة منذ أمد بعيد. وقد اتُّخذ كلُّ ذلك ذريعةً مراراً لإيقاف صحف جمعية العلماء ومدارسها، ومحاكمة معلّميها ورجالها، وإخماد سائر أنشطتها.

ونشبت بين الإدارة الاستعمارية وجمعية العلماء معركةٌ هائلة بهذا الصدد، أبلت فيها الجمعية أيّما بلاءٍ، وصفها الشيخ محمد البشير الإبراهيمي في العدد 74 من مجلة البصائر (4 أبريل 1949) بقوله: "..أمّا الحقيقةُ التي يجب أن تعرفها أمتنا عن هذه المعركة، ويجب أن تشيعَ فيها شُيوع الحقائق المسلّمة، ويجب أن يأخذ كلّ فردٍ منها حظّه من معرفتها، فهي أنها صراعٌ بين الإسلام والمسيحية، ظهرت آثارُه في جانبين: في جانبنا بهذا الصبر المستميت، وهذا التصلّب الشديد، وفي هذه المقاومة العنيفة التي يعُدُّها الخوالفُ تهوّراً منّا وجنونا؛ وظهرت آثاره في الجانب الحكومي بهذا التّصامّ عن الحق، وهذا التصميم على الباطل، وهذه البرامج التي تظهر كل يوم لحرب التعليم العربي الإسلامي[2]..."

❷. متابعة إنشاء المدارس الابتدائية "الفرنسية– الإسلامية"، المعروفة باسم (Ecoles d'indigènes) لتلقين أبناء الجزائريين تعليماً فاسداً، يشكّكهم في هويّتهم، ويُحيلهم أذناباً لفرنسا، وإنتاج أقليّةٍ متعلمة يُستعان بها في بعض الوظائف التي تخدم الاحتلال.

وتقترن انطلاقة التعليم الفرنسي لأبناء الجزائريين (على تواضعها) بصدور مرسوم وزير التعليم الفرنسي جول فيري (Jules Ferry) في 13 فبراير 1883 بمجانية التعليم الابتدائي للأطفال الجزائريين من الذكور، لكن ليس بإجباريته الذي لن يصدر أبداً؛ حيث كان ذلك السياسيّ يرى في المدرسة

---

[1] آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، مصدر سابق، ج 2، ص 433.

[2] الآثار، ج3، ص ص 248- 249.

سلاحاً فعالا للقضاء على الشخصية الجزائرية، وضرب الروح الوطنية في أبناء الجزائريين حتى لا يفكروا في الثورة على فرنسا.

لقد اعتقد الكثير من الساسة الفرنسيين بأنّ غزوهم الأول المسلّح انتهى عام 1871 بانتزاع السلاح من بلاد القبائل (ثورة المقراني)، وأنّ هناك غزواً ثانياً فكريا يتمثّل في حمل "الأهالي" على القبول بإدارة المستعمرين وعدالتهم، وأنّ ذلك سيتحقق عن طريق التعليم الذي يجب أن يضمَن السيطرة للغة وللحضارة الفرنسية.

وقد أنتج ذلك التعليمُ فئةً صغيرة، لكنها نشطة في تبليغ "رسالة فرنسا"، حيث يذكر "آجرون" في تاريخ الجزائر المعاصرة 1871-1954 (ص 315) على سبيل المثال أنّ "المدرّسين الجزائريين في المدارس الحكومية (وهمْ من نواتجه) كانوا يقرأون للكتّاب الفرنسيين، ويجهلون العربية، ويعلنون أنهم فرنسيون، وتزوّج بعضهم فرنسيات، وتجنّس ربعهم، وأكثرهم قبائليون".

لكن ذلك التعليم فشل بصورة عامة، وظلّ عدد المتمدْرسين من أطفالنا ضئيلا جداً، حيث كان معظهم متشردون في الطرقات ويمسحون الأحذية ويرعون الأغنام، إلى درجة أن عدد حملة البكالوريا من الجزائريين لم يتعد 40 طالبا عام 1914، ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:

◀ عزوف الجزائريين عن الالتحاق بتلك المدارس الاستعمارية التي كانت تبثُّ السُّمومَ بدلاً من نشر المعرفة الحقّة، حتى لقد سمّوْها "مدارس الشيطان"، وذلك إلى غاية الحرب العالمية الأولى على الأقل، بدليل أنّ مدرسة "تكوت" بالأوراس على سبيل المثال لم يكن بها سوى أربعة تلاميذ عام 1934، ومدرسة القنطرة ثلاثة تلاميذ فقط[1]؛ وتشبُّثهم في المقابل بالمؤسسات التعليمية العربية الإسلامية القليلة الصّامدة، والهجرة في طلب العلم إلى جامعات الزيتونة في تونس، والقرويين في

[1] Claude-Maurice Robert, op. cit., P. 62.

فاس، والأزهر في القاهرة رغم كل العقبات، حيث ضمت هذه الجامعات عام 1952 حسب جمعية العلماء: 1130 طالبا؛ 900 منهم في الزيتونة، و200 في القرويين، و30 في الأزهر[1].

◀ معارضة المستوطنين المطلقة لتعليم الجزائريين لتخوُّفهم من أن يصبح المتعلمون الجزائريون خطراً على الاستعمار، ذلك لأنهم كانوا يريدون "إبقاء الأهالي في وضعية الجهل المطلق حتى لا يشكلوا خطراً على أسيادهم الأقل عددا[2]"، ولا يزاحموهم على أموال الميزانية.

◀ تقتير وتقصير السلطات الفرنسية البالغيْن في توفير الأموال الضرورية لإنجاح تعميم ومجانية التعليم.

وذلك ما يتضح من معطيات الجداول (1) و (2) و (3):

(1) تطور مخصّصات كلٍّ من الأوروبيين والمسلمين من ميزانية التعليم في الجزائر بالفرنك ما بين 1885 و 1941:

1885	1.906.000	94.000
1902	5.560.000	1.389.000
1906	8.189.000	1.385.000
1914	10.504.000	2.627.000

الوحدة: فرنك

المصدر: Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine, PP. 155,161, 164.

[1] Ageron, Histoire, P. 537.
[2] Ibid., P. 166.

(2) تطور أعداد التلاميذ الأوروبيين والمسلمين في التعليم الابتدائي مابين 1882 و1953

السنة	أعداد التلاميذ الأوروبيين	أعداد التلاميذ المسلمين	نسبة المسلمين إلى مجموع الأطفال في سن الدراسة
1882	53.666	3.172	0.4
1892	114.776	12.263	1.9
1902		25.921	3.5
1914	120.000	47.263	4.8
1931		69.000	6.1
1944	118.000	108.000	7.3
1953	135000	266000	14.3

المصدر: تاريخ آجرون ص ص 155، 163، 167، 534، ومصادر أخرى.

(3) تطور أعداد التلاميذ الجزائريين في الطّور الثانوي:

السنة	عدد التلاميذ الجزائريين	مجموع عدد التلاميذ
1899	86	
1910	180	
1914	386	
1930	776	

1940	1358	18.129
1949	2747	23.392
1954	6.260	35.000

المصدر : تاريخ آجرون، ص ص 167-534-536.

❸. ارتفاع نسب الأمية؛ فبلغت عند الإناث نحو 98 %، وعند الذكور نحو 94 %، وانتشار الجهل والبدعة في الدين والخرافة والخمول الفكري.

❹. ضآلة عدد أصحاب المهن المرموقة، فلم يتجاوز عددهم في بعض هذه المهن عام 1954 حسب آجرون (ص ص 538 و 540):

76 طبيبا من مجموع 1896 طبيبا؛ أي نسبة 4% من مجموعهم.

39 صيدليا من مجموع 654 صيدلياً؛ أي نسبة 6%.

10 أطباء أسنان من مجموع 489، أي نسبة 2%.

83 أستاذاً متوسطا من مجموع 890 (عام 1950)، أي نسبة 9.3%.

28 مهندسا (عام 1954).

78 محاميا (عام 1951).

❺. قيام جمعية العلماء المسلمين (وحزب الشعب بدرجة أقل) ببذل جهود جبّارة في مجال التعليم رغم كلّ المضايقات، كان لها الفضل الأكبر في الحفاظ على الهويّة العربية الإسلامية للشعب الجزائري، ففتحت كثيراً من المدارس الحرّة، حدّدها الشيخ محمد البشير الإبراهيمي بـــ 125 مدرسة

في أكتوبر 1950، مجموع تلاميذها قرابة 37 ألف تلميذ، وعدد معلّميها 275 معلّما[1]. كما افتتحت الجمعيةُ معهدَ ابنِ باديسَ بقسنطينة عام 1947 لتكوين معلمي مدارسها الابتدائية، وتأهيل الطلبة الراغبين بالالتحاق بجامع الزيتونة من حمَلَة الشهادة الابتدائية، وقد استهلّ نشاطه باستقبال 700 طالب.

دور الكنيسة في التبشير والتعليم:

بذلت الكنيسةُ جهوداً لا تكلُّ في محاربة العربية والإسلام، ومحاولة نشر المسيحية، نلخّصها في الآتي:

1. محاولات اجتثاثِ الجزائريين من جذورهم الدينية والثقافية واستمالتهم إلى النصرانية، كما دعا إلى ذلك صراحةً كثير من المنصّرين، في مقدّمتهم كبيرهم الكردينال لافيجري في إحدى الرسائل التي كتبها على سبيل المثال إلى المسؤولين الفرنسيين يحثّهم على إزالة العقبات من طريق المنصّرين: " يجب إنقاذُ هذا الشعب، وينبغي الإعراض عن هفوات الماضي، ولا يمكن أن يبقى محصوراً في قرآنه...يجب أن تسمح فرنسا بأن يُقدَّم إليه الإنجيل، أو أن تطرده إلى الصحاري بعيداً عن العالم المتمدّن[2]".

وقد استعان المنصّرون لبلوغ غاياتهم بالأعمال "الخيريّة والإنسانية" والتعليمية، أهمها:

◀ إقامة المدارس لتعليم الناشئة، حيث نصَّت المادة الخامسة من القوانين الأسقفية الخاصة بـــ"التبشير بين الأهالي" على اعتبار "الأطفال الأمل المرتقب لمهمّتنا عند الكفّار"[3]؛

◀ بناء المستشفيات والمستوصفات للتطبيب، حيث أوصى أحد دكاترتهم أنه:" يجب على طبيب إرساليات التبشير أن لا ينسى ولا في لحظة واحدة أنه مبشّرٌ قبل كل شيء، ثم هو طبيب بعد

---

[1] آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج2، ص 432.

[2] بقطاش، مرجع سابق، ص 116، مقتبسةٌ من الأرشيف الفرنسي.

[3] نفسه، ص 170.

ذلك"[1]. وقد أنشأوا في هذا السياق مستشفيين: أحدهما مستشفى العطّاف الذي أسسه لافيجري عام 1886، وسمّاه "بيت الله"؛ والآخر مستشفى سانت إليزابيث (Sainte Elisabeth) الذي أسسه جول غامبون (Gules Gambon) حاكم الجزائر في بني منغلاّت بمنطقة القبائل الكبرى سنة 1894، ومنح الإشراف عليه وتسييره إلى الأخوات البيض[2].

- إنشاء الملاجئ ودور الحضانة لاقتناص المشرّدين والأيتام..
- تقديم الهدايا والمساعدات المالية.
- وقد شجّعت الكنيسة أيضاً عمليات البحث الأثري، بحثاً عن بقايا الكنائس ورُفات "القدّيسين" لعلّها تستعين بها لإقناع الجزائريين بماضيهم المسيحي المزعوم.

وبرزت تلك الجهود خاصة أثناء كوارث 1866 - 1868، حين قام الكاردينال لافيجري بجمع قرابة 1300طفل، ووزّعهم على مراكز أنشأها بابن عكنون والأبيار وبوزريعة وبولوغين والقبة وبوفاريك لعلاجهم وتنصيرهم، وأرسل بعضهم إلى فرنسا لإفساد أرواحهم. ونجح في افتتاح 5 مراكز تنصيرية تحت غطاء التطبيب والتعليم في عمق بلاد القبائل ما بين 1873 و 1879، لم تحقق سوى إقبال السكان على التعليم والمعالجة بعد تردّد، وفشلت في تنصيرهم، نظراً لتمسكهم بإسلامهم.

لكنْ، شيئاً فشيئا فعلت سمومُ المنصّرين فعلها في بعض الجهات من خلال هذه المراكز التعليمية وغيرها، ما جعل بلدة "آيت ينّي" بمنطقة تيزي وزّو – على سبيل المثال- تتحوّل بفعل المدرسة التي أُنشأت بها إلى "مشتلة" لتخريج المعلّمين الذين كانت تريدهم السلطات الاستعمارية، وأعطى القبائل نصيب الأسد في المدرسة العليا للمعلّمين التي افتُتحت ببوزريعة عام 1891 لتكوين معلّمي "التعليم

---

[1] الغارة على العالم الإسلامي، تلخيص وترجمة: مساعد اليافي ومحب الدين الخطيب (الدار السعودية للنشر، السعودية)، ص 62.

[2] محمد الطاهر وعلي، مرجع سابق، ص 87.

الأهلي"، كان أكثرهم من "بني ينّي"، كما ذكر الكاتب الفرنسي (Jean Morizot) في كتابه "الجزائر القبائلية"[1]، وهو الكتاب الذي يكشف حجم الاستثمار الثقافي المركّز الذي قامت به فرنسا في منطقة القبائل خاصّةً، لضمان علاقات تبعية ثقافية تستطيع استغلالها مستقبلاً لتحقيق مصالحها.

كما أنشأت فرقةُ "الأخوات البيض" بعض مراكز للتنصير تحت غطاء تعليم الخياطة والتمريض، استقطبت في مطلع القرن الـــ20 قرابة 300 فتاة جزائرية.

وقد اجتهدت الكنيسة والإدارة الاستعمارية في تشييد الكنائس واستئصال المساجد، إلى أن بلغ عدد الكنائس 327 كنيسة، مقابل 166 مسجداً فقط لحوالي ستة ملايين نسمة[2]. وبدا كما لو أنّ الإسلامَ سيخسر الجزائر لصالح المسيحية مثلما خسر بالأمس الأندلس.

2. محاربة اللغة العربية والدين الإسلامي:

من خلال دعم وتكميل السياسة الفرنسية الرسمية في هذا المجال، بمنع جمعية العلماء من فتح المدارس، حيث "كان المنصِّرون أقوى الأسباب فيما نال الجمعية من عَنَتٍ على يد الحكومة الفرنسية"[3]؛ والطّعن في الثقافة العربية الإسلامية ونسبتها إلى التعصّب والجفاف الروحي والغلظة الأخلاقية؛ وإبراز إنسانية وحسنات المسيحية (المحرَّفة) والثقافة الفرنسية المزعومة. وقد أكّد حقيقةَ تظافرِ جهود الكنيسة والإدارة الاستعمارية في الكيد للغة العربية والإسلام وشدّةَ تأثير الكنيسة في هذا المجالِ الشيخُ البشير الإبراهيمي حيث قال: " إنّ الحاكم المدني العام للجزائر لَرَهْنٌ بإشارةٍ من إشارات رئيس الكنيسة الكاثوليكية، بل إنّ هذا الرئيسَ هو الحاكمُ في الحقيقة"[4].

---

[1] L'Algérie Kabylisée (Peyronnet, Paris, 1962), P. 89.

[2] تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس (الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974/1394)، ص 47.

[3] آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج 4، ص169.

[4] نفس الموضع.

3. بثّ النعرات العرقية والجهوية لتمزيق وحدة الأمة:

من أبرز مظاهر ذلك إثارة النزعة البربرية، بنفث الدعاية العنصرية، ونشر أبحاث وأعمال غير بريئة حول الثقافة القبائلية بإشراف الآباء البيض، أشهرها: الكراسة الثُّلاثية (Le Fichier de documentation berbère)، و"القاموس القبائلي- الفرنسي". ودعمِ جهودِ السلطات لتوهين صلة سكان بلاد القبائل بإخوانهم العرب وباللغة العربية، ومنع العلماء والمدرّسين من الانتقال إلى هناك للمساهمة في الوعظ والتعليم.

وقد تركزت جهود التنصير الفرنسية على البربر (الأمازيغ) بزعم أنهم "مسلمون سطحيون"، فصدرت التعليمات التي تنصّ على منع تعميق ذلك "الإسلام السطحي"، ومنع تعليم البربر العربية، وعلى ضرورة تعميق التمايُز بين "السهول العربية والجبال البربرية"، وغير ذلك من أوامر وتعليمات الفتنة والشقاق.

مؤتمر المستشرقين 1905:

شهدت مدينة الجزائر في شهر أبريل من العام 1905 حدثًا ثقافيا عالميا بارزا، هو انعقاد مؤتمر المستشرقين الـــ (14) بحضور 500 شخصية من مختلف البلدان، كما شهده الحاكم العام "جونار"، ووزير التعليم العمومي الفرنسي، وأرسلت إليه العديد من البرقيات من عدد من الرؤساء والملوك.

لكن ذلك المؤتمر كان بالأساس دعاية مكشوفة لرسالة فرنسا الحضارية المزعومة في الجزائر، حيث افتتحه "جونار" بكلمة أشاد فيها ببطولات جنود الاحتلال، وإنجازات المستوطنين الأوروبيين، الذين حوّلوا الجزائر بزعمه إلى جنة، وغدوْا "أسياد هذه الأرض إلى الأبد"، متجاهلاً وجود وواقع ملايين الجزائريين المعذّبين. ونسج على منواله وزير التعليم، ضاربا بدوره عُرض الحائط بحقائق الواقع والتاريخ الشاهدة بنقيض ذلك[1].

[1] Cf. Revue Africaine, N° 49 (1905), pp. 260 à 265.

نشأة الجامعة الجزائرية 1909:

كان بالجزائر العاصمة مدرسةٌ للطب والصيدلة. وفي عام 1879 أصدر جول فيري مرسوماً بتأسيس 4 مدارس عليا، فظهرت في العام التالي ثلاث مدارس أخرى للحقوق، والعلوم، والآداب، فضلاً عن مدرسةِ الطبّ والصيدلة المذكورة. وضُمّت تلك الكليات الأربع إلى بعضها وأُعطيت صفة جامعة عام 1909، افتتحت نشاطها بـــ 1605 طلاّب. و لم تكن تختلف في مناهجها ولغتها عن الجامعات الفرنسية سوى باهتمامها ببعض الجوانب الثقافية والاجتماعية المحلية لخدمة أغراض الإدارة الاستعمارية في تثبيت الاحتلال وتبريره والتأريخ له.

وقد ظلت أعدادُ الطلبة الجزائريين المسجلين في المدارس العليا ثم في الجامعة ضئيلةً جدا على الدوام نظراً لندرة المرشّحين أصلاً لدخولها من خرّيجي التعليم الثانوي، ولتشدّد تلك الجامعة في قبول الطلبة الجزائريين؛ إذ كانت ترى في تعلّمهم خطرا على مصالح الاستعمار؛ فلم يتجاوز عدد المتخرجين الجزائريين من كلياتها من 1880 إلى 1914 حسب آجرون[1]: 12 من حملة الليسانس في الحقوق، وطبيب واحد، وصيدلي، و34 مُجازاً في اللغة العربية، و 24 مجازا في العلوم. و الجدول التالي يوضح تطور أعداد الطلبة الجزائريين الجامعيين حتى سنة 1954 :

السنة	مجموع الطلاب المسجلين	عدد الطلبة الجزائريين	نسبتهم المئوية إلى المجموع
1884	585	6	
1920		47	3.4

[1] Histoire, P. 167.

1939	2246	94	4.18
1952		442	9.2
1954	6260	589	

المصدر: تاريخ آجرون، ص 536.

أي بمعدّل: طالب جامعي جزائريّ واحد مقابل 51.000 جزائري. زيادةً على مئات الطلبة بالزيتونة و القرويين والأزهر، قدّرهم آجرون بـــ1270 طالبا عام 1954.

انعكاسات السياسة الاستعمارية على المجتمع الجزائري:

أدّت السياسة الفرنسية الاستعمارية في المجالات العسكرية والإدارية والاقتصادية والثقافية إلى النتائج الاجتماعية التالية:

- نزع ملكية الأرض من الجزائريين، وتشريدهم في المناطق القاحلة، وتحوّلهم إلى خمّاسين.
- تدهور المداخيل وانهيار مستويات المعيشة إلى الحضيض.
- استشراء غير مسبوق للبطالة.
- تفشّي الأمراض والأوبئة الفتّاكة.
- تدهور واقع الإسلام والأخلاق واللغة العربية في الجزائر، بسبب حرب الإدارة الاستعمارية على الثقافة والتعليم والمساجد، وتشجيعها افتتاح الحانات ومحلات البغاء والملاهي وانتهاك الحُرمات وتشجيع العُري وما إلى ذلك.
- إخضاع الشعب الجزائري للأقلية الأوروبية العنصرية وقوانينها وثقافتها.
- تسخير الجزائريين لخدمة المشاريع الاستعمارية بكيفية عبودية.

- ضعف النمو الديمغرافي نتيجة المجازر والمجاعات والأمراض.

- عزل المجتمع الجزائري عن العالم، وخاصّة عن محيطه العربي الإسلامي.

- ترحيل ونفي عشرات الآلاف الجزائريين عن مواطنهم.

- هجرة العديد من الناس نتيجة القهر الفرنسي في كافة المجالات.

- طمس وتشويه الذّاكرة الجماعية والذّوق الاجتماعي واللغوي من خلال تغييب التاريخ الوطني والإسلامي، وإفساد لغة التخاطب، وتوحيش الأسماء والألقاب.

وفيما يخصّ العنصر الأخير، فقد كان الفرنسيون بعد صدور قانون إلزام الجزائريين بالتسجيل في دفاتر الحالة المدنية في 23 مارس 1882- كانوا كثيراً ما يرفضون تلقّب الجزائريين باللقب الجزائري الشائع، الذي يبدأ بـــ"ابن"، أو "أبو" (بو)، أو "ولد"، أو الانتساب إلى القرية أو المدينة أو الناحية أو الطريقة أو الحرفة مثل: الوهراني، أو السوفي، أو القادري، أو النّجار..ويلزمونهم بأسماء الحيوانات أو القاذورات أو العاهات، أو ألقاب النّبز، أو التي قد توحي بالدّناءة، كأسماء "الحنش"، "الذيب"، "راس الكلب"، "بعرة"، "بقّة"، "فرعون"، "لطرش"، " العقون"، "بوخنونة"، "مجنون"، "قرقوش"، "هايشة"، "حيوان" وغيرها.

وقُصارى القول:

لقد أدّت سياسة فرنسا الثقافية والاجتماعية في الجزائر إلى نتائج رهيبة، تتلخّص في انحسار تأثير الإسلام، وتدهور واقع ومكانة اللغة العربية، واستفحال الأمّية والجهل، وفساد أخلاق بعض الفئات، وعموم الفقر والجوع والمرض كلّ مكان إلى حدٌّ قلّ أن سُمع بمثله من قبل..وسادت في المقابل لغة المستعمر وثقافته وطغت مصالحه..ولولا جهود جمعية العلماء التي مثّلت ضميرَ الأمة وحامية كيانها وشخصيتها، وسائرِ الغيارَى على الإسلام والعربية لانطمست مقوّمات الشخصية الجزائرية، وتحوّلت الجزائر إلى أندلس أو فلبين ثانية.



لم تسلم الصحراء من نشاطات المنصرين

كنيسة شارل دو فوكو بالقليعة



جول فيري أدرك دور التعليم الفرنسي

في سلخ الجزائر عن محيطها العربي الإسلامي



L'EQUIPEMENT ROUTIER ALGERIEN

...ouveau pont sur le Chélif ...ud d'Affreville

LE HAUT CHÉLIFF EN LIESS[E] A ACCUEILLI LE GOUVERNEUR GÉNÉRA[L]

11 mai 1952

Inaugurations du Dar-el-Askri d'Affreville et, dans le village qui porte son nom de la statue de l'amiral Duperré

...née de fête nationale

Arrondissement de MILIANA

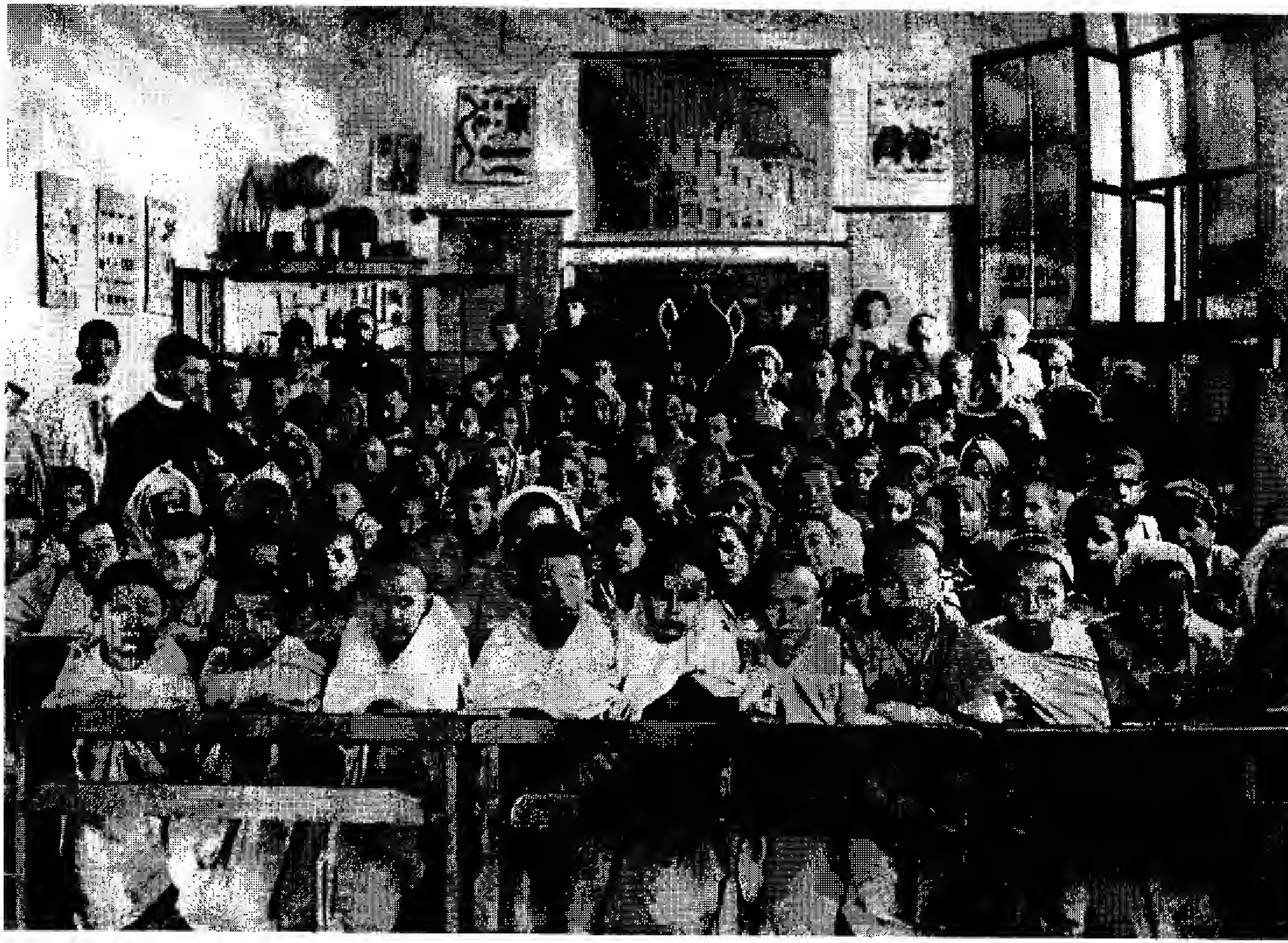
INAUGURATION DE L'EGLISE PROVISOIRE D'AFFREVILLE

من مظاهر الإدماج: زرع الكنائس وتغيير أسماء المدن؛

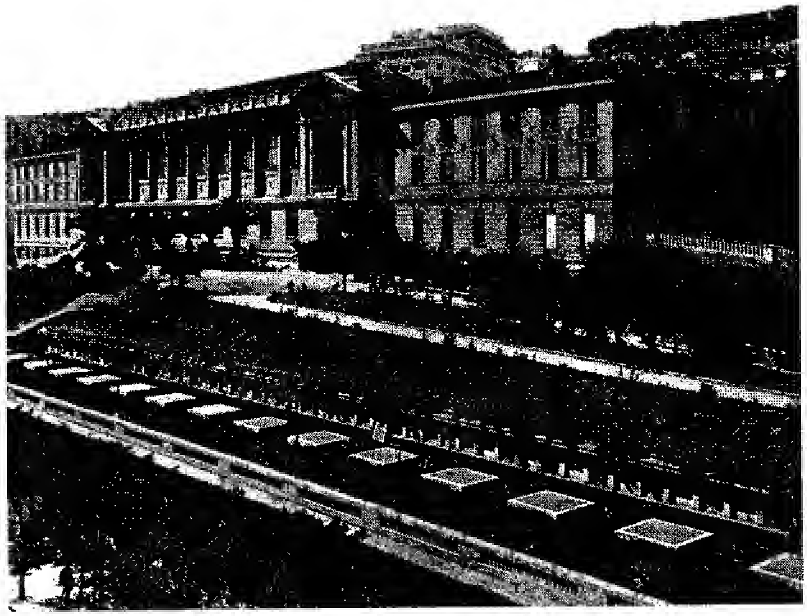
خميس مليانة صارت Afferville



زحف الطابع الأوروبي على المدن الجزائرية البليدة -1895



مدرسة "فرنسية-إسلامية" ببلاد القبائل-1900



جامعة الجزائر -1909



الشوارع لأطفال الجزائريين بدل المدارس



بؤس بلا حدود



كنيسة "السيدة الافريقية"

شُرع في بنائها بمبادرة من الأسقف باقي (Pavy) عام 1858



المدرسة الثعالبية بالعاصمة

إحدى المدارس الاسلامية الثلاثة المتخصصة في تخريج موظفي القضاء الاسلامي



وصول مستوطنين من الألزاس إلى قسنطينة-1871

4. ثورة المقراني (1288هـ/1871م)

عاشت الجزائر في الفترة ما بين 1865 و 1870 أوضاعاً رهيبة، مهدت لحدثٍ كبير هو ثورة الحاج محمّد المقراني، والشيخ محمد امزيان الحدّاد، التي تُعدّ الأوسع نطاقاً بعد ثورة الأمير عبد القادر، وكانت لها انعكاساتٌ بعيدةُ المدى على المجتمع الجزائري.

أما المقراني، فهو محمد ابن الحاج أحمد المقراني. ينتسب إلى عائلة وجيهة غنية من قلعة بني عباس. كان أبوه منابذاً للفرنسيين، ثم استسلم لهم عام 1938، فأسندوا إليه منصب خليفة مجانة النّافذِ في منطقة واسعة حول برج بوعريريج، تمتدّ تقريباً من جبال جرجرة والبابور إلى حدود منطقة الزيبان، ومن نواحي فرجيوة وسطيف إلى منطقة التيطري. وعندما توفي عام 1853، استخلف الفرنسيون ابنه محمداً على منصبه بلقب "الباشاغا". وشرعوا في مضايقته وإضعاف نفوذه منذ العام 1857، مما ساهم إلى جانب عوامل أخرى في إعلانه الثورة –التي استشهد فيها– عام 1871.

وأما الشيخ الحدّاد (1205- 1290هـ/ 1790- 1873م)، فهو محمد أمزيان بن علي الحداد، شيخ الطريقة الصوفية الرحمانية في وقته. ولد ببلدة صدّوق من بلاد القبائل الصغرى. أخذ العلم والتصوف عن تلاميذ الشيخ محمد بن عبد الرحمان الجرجري. ثمّ علّم ووعظ بمسقط رأسه، إلى أن صار زعيماً للطريقة الرحمانية، وزعيماً دينيا للمنطقة الواقعة إلى الشرق من وادي الصومام؛ من البحر إلى الحضنة، وفي قسمٍ هامّ من بلاد القبائل الكبرى. لعب دوراً رئيساً في ثورة 1871، وتبعه ما يربو على 150 ألفا من أتباعه وغيرهم. وبعد إخفاق الثورة صادر الفرنسيون أملاكه ووزعوها على المستوطنين. توفيَ مسجوناً ببجاية.

أسباب ثورة المقراني:

يمكن إجمالها في الآتي:

أ> أسباب سياسية

1. إصدار مرسوم كريـــميو الذي رفع من شأن اليهود أمام المسلمين على الصُّعُد السياسية والقانونية..، ما أثار سخط المقراني وغيره من الجزائريين، فقال عبارته الشهيرة: "إنني مستعدٌّ لوضع رقبتي تحت السيف لِيُقْطَعَ رأسي ... ولكن، إذا كنت راضياً بطاعة الجنود، فإنني لن أطيع أبداً أحداً من التجار أو اليهود." [1]

2. تحوّل الحكم في فرنسا والجزائر من العسكريين إلى المدنيين، وهيمنة المستوطنين العنصريين على الجزائر بعد سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية التي كانت تقلّل من غلوائهم واندفاعهم، وقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة حليفتهم التي ستطلق أيديهم.

3. محاولة فرنسا تحطيم نفوذ أسرة المقرانـــي بحرمانها من منصب الخليفة عام 1853؛ واستبداله بمنصب الباشاغا؛ وبمصادرة 5000 هكتار من أراضيها في برج بو عريريج؛ وإذلال زعيمها الحاج محمد المقراني؛ بوضعه عام 1870 تحت رقابة ضابط صغير برتبة نقيب، وغير ذلك من المضايقات والاستفزازات[2].

4. تجنيد الجزائريين للقتال ضد الألمان في الحرب السبعينية، وتقديمهم طُعْمَةً للمدافع البروسية في مقدمة الصفوف. وقد هلك منهم 15.000، معظمهم في معارك ويسمبورغ (Wissembourg)، و وورث (Woerth)، و غايَشُوفَن (Reichschoffen) في الألزاس واللورين.

5. هزيمة فرنسا العسكرية أمام القوات البروسية في حرب عام 1870، وهو عامل مشجع.

---

[1] Louis Rinn, Histoire de l' insurrection de 1871 en Algérie (Librairie Adolphe Jourdan, Alger, 1891), PP. 97 et 119.

[2] Julien, OP. Cit., P. 478.

ب. أسباب اجتماعية:

1. اجتياح كوارث كبرى البلاد، تمثّلت في زحف الجراد (1864، 1866، 1870)، والجفاف (1866)، وزلزال منطقة البليدة، ووباء الهيضة (Choléra)، والحمّى الصفراء (Typhus) (1867 - 1868)؛ قضت على مئات الألوف مرضاً وجوعاً، وأهلكت جانبًا كبيرا من الثروة الحيوانية. واضطر معها الجزائريون إلى الهجرة نحو السهول الساحلية والداخلية الخصيبة، والتنازع على المزابل والفضلات في المدن، وأكل جذور النباتات والأفاعي، وحتى جيف الحيوانات، بل أكل بعضهم لحم الإنسان، وصاروا عراةً كالحيوان.. وضاق بهم المستوطنون المتنعّمون؛ فجمعتهم السلطات في محتشدات موت في الشلف ومليانة وغيليزان ضمّت نحو نصف مليون معذّب في الأرض، أثخن فيهم الجوع والعطش والحرارة والمرض، ما سبّب هلاك المزيد منهم.

2. اتساع نطاق نشاط المنصّرين[1]، وعلى رأسهم الكاردينال شارل لافيجري (Lavigerie) (1825- 1892)، بتواطئٍ ودعم من السلطات الاستعمارية، خاصة أثناء وعقب المجاعات.

ج. أسباب اقتصادية:

أهمها مشكلة الأموال التي استدانها المقرانــــي من بنك الجزائر، ومن اليهود: مسرين (350 ألف فرنك)، وأبو قاية (300 ألف)، وعبادي (200 ألف) لصالح ضحايا مجاعات عامي 1867 و 1868 كي يتمكنوا من شراء البذور بكفالةٍ من الحاكم العام المارشال ماكماهون (Mac Mahon)، حيث تم الاتفاق على أن يسدِّد السكان ديونهم، وفي حالةِ عجزهم عن ذلك تخصم الحكومة تلك المبالغ من حصة الجزائريين من الميزانية[2].

---

[1] Ibid., P. 440.
[2] Ibid., P. 478.

لكنَّ الجراد قضى على محصول موسم 1870، كما تراجع المدَنيُّون الذين استلموا السلطة في فرنسا (والجزائر) عن الالتزام بالاتفاق المذكور. فاضطرّ المقراني كي يسدّد تلك الديون إلى رهن أملاكه وبيع بعضها.

تطوّرها:

مرّت الثورة بثلاث مراحل هي:

مرحلة الإعداد والانطلاق (يناير – 14 مارس 1871):

ما أن لاحظَ الجزائريون اضطراب وضع الإدارة الاستعمارية نتيجةَ هزيمة فرنسا أمام بروسيا وسقوط الامبراطورية الثانية، حتى شرعوا بتنظيم الشرطة الوطنية والاستعداد للثورة.

ويمكن اعتبار تمرُّدِ الصبايحية الجزائريين في بلدة مجبر قرب قصر البخاري، وفي الطارف وبوحجار وعين قطار قرب سوق أهراس، ورفضهم الذهاب إلى فرنسا للقتال ضد الألمان[1] ابتداءً من 20 يناير 1871 تمهيداً للثورة، حيث تبعها ثورةُ السكان في سوق أهراس والميلية، وثورة أخرى في تبسة وضواحيها كان من زعمائها: محي الدين بن الأمير عبد القادر الذي قدم من طرابلس الغرب إلى نفطة بالجريد التونسي للقاء الشريف بوشوشة وبن ناصر بن شهرة اللّذَيْن كانا يقودان الثورة في الواحات منذ عدة أعوام. وتمّ في غُضُون ذلك (منذ أواخر العام 1970) في كثير من الجهات الوسطى والشرقية من الوطن وبمساهمة فعالة من رجال الطريقة الرحمانية- تَمَّ تشكيل شرطة، وجمع أموال، وشراء أسلحة وخيل، وتحريض على الجهاد، وعزل للقياد، ومحاكمة للمتعاونين مع فرنسا.

وفي نهاية هذه المرحلة قدّم الحاج محمد المقراني استقالته (الثالثةَ والنهائية) من منصب الباشاغاوية في 9 مارس 1871، وعقد اجتماعات مع رجال عائلته وكبار قواده، كان آخرها الاجتماع الحربي الموسّع يوم 14 مارس، الذي تقرّر فيه إعلان الثورة في صباح اليوم الموالي.

---

[1] لمخالفة ذلك لعقود عملهم مع السلطات الفرنسية التي تنصُّ على أنهم يمارسون أعمالهم على أرض الجزائر وحدها، ولا يعملون خارجها.

مرحلة المواجهة العسكرية / أو الانتشار والقوة (15 مارس- يونيو 1871):

في صباح 16 مارس 1871 زحف المقرانـــي نحو مدينة برج بوعريريج على رأس حوالي 7000 فارس وحاصرها عشرة أيام، فانطلقت الثورة، لكنها ظلت أرستقراطية الطابع، ومقتصرة على قبائل برج بوعريريج وبوسعادة وسور الغزلان، إلى أن انضمّ إليها في 8 أبريل رئيس الطريقة الرحمانية الشيخ أمزيان الحدّاد، الذي دعا الشعب من بلدة صدّوق (جنوب غربي بجاية) إلى جهاد المحتلين الفرنسيين، فغدت ثورة شعبية، واتّسع نطاقها لتشمل قرابة نصف البلاد.

وهوجمت أو حوصرت مواقع العدوّ من مليانة غربا حتى القلّ وباتنة شرقا، ومن البحر إلى الصحراء جنوبا في كافة المناطق الخاضعة لنفوذ الطريقة الرحمانية؛ في بجاية، وجيجل، وسطيف، ودلّس، وتيزي وزو،.ولاربعا ناث ايراثن (فور ناسيونال)، وذراع الميزان، والأخضرية (بالسترو)، وبرج منايل، وبرج بوعريريج، وسور الغزلان (أومال)، والقل، وميلة، والميلية، وباتنة، وبسكرة[1].

وقاتل المقراني الذي كان يتوقّع مساعدةً لن تتحقق من الأمير عبد القادر والدولة العثمانية وتونس، حتى استشهد بوادي السّفلاط (بين البويرة وعين بسام) يوم 5 مايو 1871 بعد تأديته الصلاة، فخلفهُ على رأس الثورة أخوه أحمد بومزراق.

مرحلة التراجع والهزيمة (جويلية 1871 – جانفي 1872):

كانت فرنسا قد وجّهت منذ شهر ماي نجداتٍ عسكرية قوية لضرب الثورة، خاصة في معاقلها ببلاد القبائل، فتمكنت من فك الحصار عن عدة مدن كتيزي وزو(11 مايو)، ودلس، ولاربعا ناث ايراثن (11 يونيو)، والتغلب على المجاهدين في عدد من المعارك أهمها معركة إيشَرّيظن (حوالي 10 كم صوْب جنوب شرق الاربعا ناث ايراثن) يوم 24 يونيو 1871.

[1] Ibid., PP. 487-488.

وأفزعت تلك الانتصاراتُ زعماءَ الإخوان الرحمانيين، فتخاذل سي عزيز واستسلم للفرنسيين يوم 30 يونيو، وغُرِّرَ بشقيقه الشيخ محمد من طرف أحد الخونة فاعتقل بعد ذلك بيومين، ثم استسلم أبوهما الشيخ الحداد بدوره في 13 يوليو الموالي. وَفَتَّ ذلك في عَضُدِ المجاهدين، فرفعوا الحصار عن بجاية وشرشال وجيجل وغيرها، وألقت عشرات القبائل أسلحتها وطلبت الأمان من الفرنسيين؛ فخمدت الثورة نتيجة لذلك في معظم بلاد القبائل منتصف سبتمبر 1871، بينما تواصلت لأربعة أشهر أخرى في جبال البابور، ولبضعة أسابيع في منطقة الحضنة.

أما أحمد بومزراق، فقد اضطر تحت ضغط الفرنسيين والخونة من أعوانهم إلى الانسحاب إلى الحضنة، ثم إلى الحدود التونسية عبر الصحراء لالتقاط الأنفاس، وهناك حوصر وأُسر مُغمى عليه يوم 20 يناير 1872 بواحة الرويسات شمال شرق ورقلة؛ فانتهت بذلك الثورة التي اشترك فيها نحو 200 ألف مجاهد، ساهمت منطقة القبائل وحدها بـــ 150 ألف رجل منهم، خاضوا ضدّ العدوّ (الذي زجَّ في المعركة بـــ86.000 عسكري) 340 معركة حسب جوليان[1]. وأهمّ الأسباب التي أدّت إلى انهيار الثورة بهذه السرعة:

1. عودة الاستقرار إلى فرنسا، وتفرُّغ الفرنسيين لمواجهة الثورة.

2. استشهاد المقراني في وقت مبكّر، ما أثّر بقوة في معنويات المجاهدين.

3. استسلام زعماء الطريقة الرحمانية؛ ما زاد من ضعف المعنويات، وتسبّب في استسلام معظم القبائل.

4. استعمال المجاهدين أسلوب الهجوم المباشر ضد عدوّ ماكر منظّم وقوي.

5. عدم اشتراك بقيّة مناطق القطر في الثورة.

6. مشاركة العديد من القبائل الخائنة في ضرب الثورة.

---

[1] Ibid., P. 492.

نتائجها:

- استشهاد مابين 60.000 و 100.000 جزائري، فيما فقدَ الفرنسيون 2.686 رجل، هلك أكثر من نصفهم نتيجة الأمراض[1].

- ارتكاب الفرنسيين فظائع واعتداءات بحقّ السكّان؛ كالقتل الجماعي، وإحراق القرى، وإهلاك الزّرع والضّرع، وانتهاك الحرمات، والسلب والمصادرة.

- اعتقال الكثير من المجاهدين، والحكم على الآلاف منهم بالإعدام والسجن والنفي المؤبّد..طالت ستة آلاف جزائري، منهم 500 نفوا إلى كاليدونيا الجديدة، في مقدمتهم بومزراق المقراني (الذي أعيد إلى الجزائر عام 1904 وتوفي في السنة التالية)، وسي عزيز (الذي هرب من منفاه عام 1881 والتحق بالحجاز).

- فرض غرامات وتعويضات باهظة على السكّان المتهمين بالاشتراك في الثورة ودعمها، وعددهم حوالي 800.000 نسمة، بلغت: 36.582.298 فرنكاً فرنسيا، لم يتمكن الجزائريون من تسديدها إلا ببيع مواشيهم، ومحاصيلهم، وما بقي بأيديهم من أراضي وغابات، وظلّوا يدفعونها إلى غاية العام 1890[2].

- مصادرة 600 639 2 هكتار من أملاك القبائل الثائرة[3]، وتسليم بعضها إلى المهاجرين الجدُد من الألزاس واللورين.

وبذلك تكون الثورة قد كلّفت القبائل المجاهدة 64.74 مليون فرنك ذهبيّ، أي نحو 81 فرنكاً ذهبياً عن كل فرد، من أصل 92 مليون فرنك هي مجموع ثروة تلك القبائل؛ وهو ما يعادل 70 % من رأسمالها[4].

---

[1] Idem.
[2] Ageron, Histoire, P. 15.
[3] Idem.
[4] Idem.

- نفي عائلة المقراني والْمُقرّبين منها إلى الجنوب.

- بداية ظهور "قانون الأهالي".

- هجرة العديد من الجزائريين إلى المشرق.

- بداية عصر الاستيطان الواسع، وتسلُّط المستوطنين على الجزائريين.

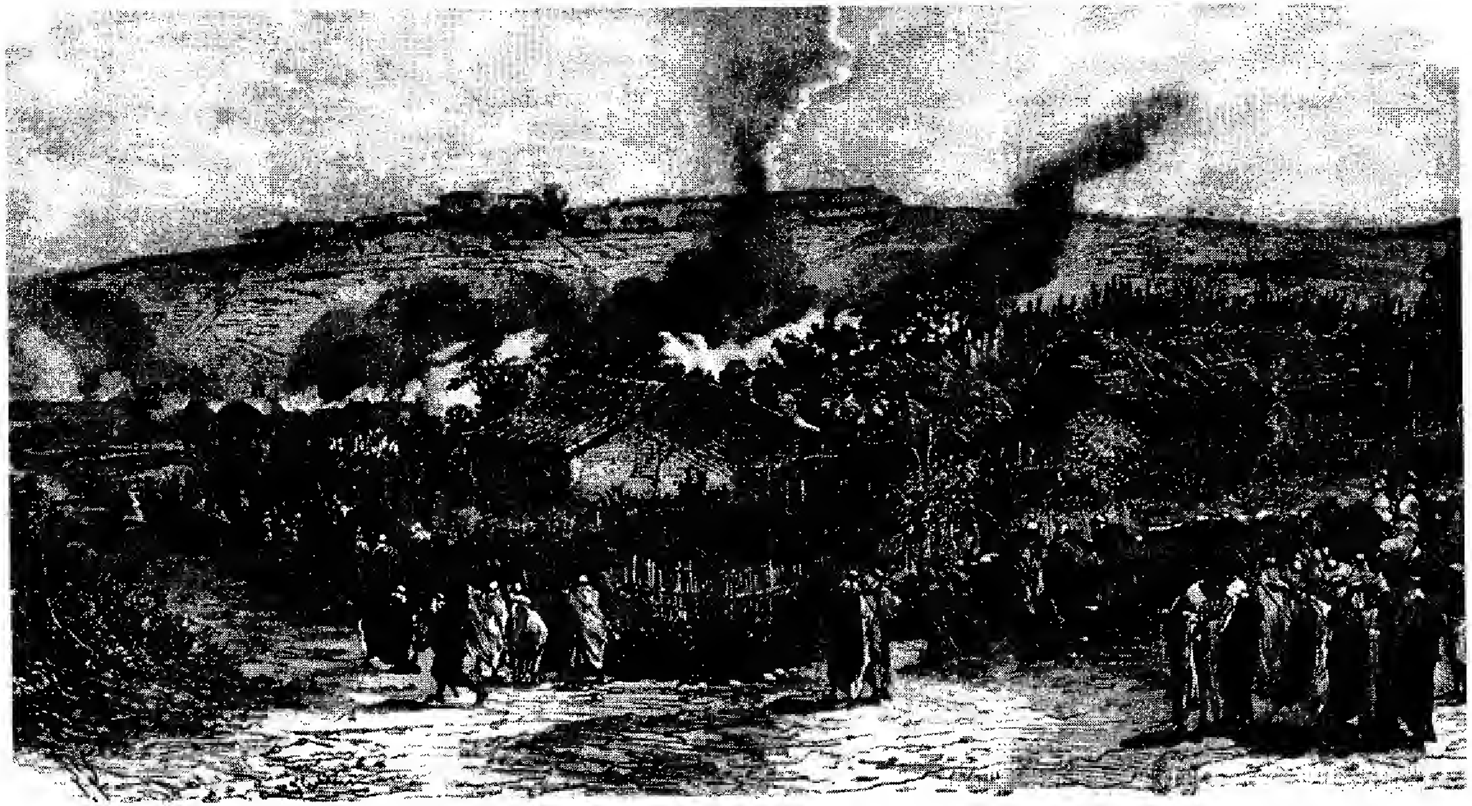
لقد كانت ثورة المقراني – التي عمَّت أحداثُها ما يقرب من نصف مساحة الجزائر- ردًّا على سياسات فرنسا الجائرة، وفي مقدَّمتها : انتزاع الأراضي من الجزائريين، ومحاولات طمس هويتهم الحضارية، وشكّلت تهديداً معتبراً، لكنه قصير المدى للوجود الاستعماري ببلادنا. وبعد قمعهم الثورةَ، اتخذ الفرنسيون إجراءاتٍ غايةً في الظلم والْهَمَجِيّة بحقّ شعبنا لإخضاعه وإذلاله. لكن، ما إن مرّت بضع سنين على ما اعتبروه نصراً نهائيا حتى فاجأتهم ثورات أخرى؛ كثورة واحة العامري بالزاب الأوسط (1876)، وثورة محمد امزيان بن جار الله بالأوراس (1879)، وثورة الشيخ بوعمامة وغيرها، لتثبت لهم خطأ تقديراتهم، وتؤكد رفض شعبنا لوجودهم غير الشرعي على أرضه، وقدرته على مقاومة هجمتهم العنصرية الاستئصالية الشاملة.



عزيز الحداد: الزعيم الروحي لثورة –1871



البطل محمد المقراني



سكان منطقة القبائل يحرقون المستوطنة القريبة

من تيزي وزو يوم 1871/4/19



هروب الجزائريين من قرية تيزي وزو
بعدما أحرقها الفرنسيون — 1871/5/11



هجوم الثوار على برج بوعريريج

5. الثورات الشعبية الأخرى

لّما تمادت فرنسا في سياستها الإرهابية ضدّ شعبنا بغرض كسر شوكته والسطو على مقدّراته؛ قامت في وجهها عدّة حركات ثورية عبّرت عن صلابة إرادته وقوة شكيمته، نذكر منها:

ثورة الشيخ بوعمامة (1298-1326هـ/ 1881 - 1908م):

التعريف بالشيخ بوعمامة:

هو الشيخ محمد بن العربي بن سيدي ابراهيم بن التاج المعروف ببوعمامة، (حوالي 1256- 11 رمضان 1326هـ/ 1840 -07 أكتوبر 1908) ويلقّبه البعض بعبد القادر الثاني. ولد ببلدة فقيق المغربية (بمحاذاة الحدود الجزائرية)، حيث تعلم القرآن ومارس التصوف. انتقل في العام 1875 للإقامة في مُغرار التحتاني (جنوب شرقي عين الصفراء) بقرب ضريح جدّه إبراهيم بن سيدي التاج، ولإحياء الطريقة الشّيخية.

أسّس بوعمامة في مُغرار التحتاني زاوية لتعليم الناس وحثهم على جهاد الغزاة الفرنسيين. وكان يتنقل بين القبائل ويراسلها، ويبعث إليها برُسُلِه (الْمُقَدَّمين) ليدعوهم إلى الاستعداد للثورة "بإعداد السلاح والتزوّد بالبارود والذخائر انتظارا ليوم الفرصة"[1]. عاش بعدها مجاهداً حتى الممات.

[1] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر: دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (دار هومة، الجزائر، 2004)، ص 143، وهو ينقل من تقرير من ولاية وهران إلى الحاكم العام الفرنسي بتاريخ 7 أبريل 1881.

أسباب الثورة:

اشتعلت ثورة الشيخ بوعمامة لعدّة أسباب هي:

1. الاحتلال الفرنسي الغاشم للجزائر، وتوسعه نحو الجهات السهبية والصحراوية، وبُغض بوعمامة للمحتلين الكفرة، وحرصه على تطهير البلاد من دنسهم.

2. استعداد الفرنسيين لإقامة مركز للمراقبة في قصر تيوت القريب من مغرار التحتاني، حيث مقر زاوية بوعمامة.

3. انتشار أخبار ثورة واحة العامري بالزيبان (1876)، وثورة الأوراس (1879).

4. التأثر بفكرة الجامعة الإسلامية التي دعا إليها السيّد جمال الدين (الأفغاني).

5. نشاط الحركة السنوسية في المناطق الصحراوية ضدّ الاستعمار.

6. رحيل قسم من القوات الفرنسية المرابطة بالغرب الجزائري تمهيداً لمشاركتها في غزو تونس عام 1881.

7. أسباب اقتصادية تتمثل في منع الفرنسيين سكان دائرتي آفلو والبيض من الارتحال جنوباً لطلب الكلإ لمواشيهم وتجنيبها برد الشتاء القارس، ما أدى إلى نُفُوقِ قسم هام منها.

8. أما السبب المباشر للثورة فهو إرسال فرنسا قوة بقيادة نائب رئيس المكتب العربي بمدينة البيّض؛ الملازم واينبرينر (Weinbrenner) لاعتقال الطيب الجرماني أحد أقرباءِ بوعمامة ومُقَدَّميه، فقام المجاهدون بقتله وأربعةً من مُرافقيه يوم 22 أبريل 1881، فاشتعلت الثورة.

مراحل الثورة:

❶. **مرحلة القوة** (22 **أبريل** 1881 – **أبريل** 1882) :

شهدت هذه المرحلة حادثين هامّين كانا في صالح الشيخ بوعمامة هما:

أ< معركة مولاق (أو الشلالة، أو تازينة) في 19 مايو 1881:

فبعد معركة سفسيفة (جنوب شرق عين الصفراء) يوم **27** أبريل **1881**، اشتبك المجاهدون بالغزاة في معركة "مولاق" (مابين النعامة والابيض سيدي الشيخ) التي واجه فيها **2300** مجاهد أكثر من **4000** من الفرنسيين وأعوانهم بقيادة الكولونيل إينوسونتي (Innocenti)، كانوا مجهّزين بأحدث الأسلحة وبالمدفعية. وقد انتصر فيها المجاهدون بفضل روح التضحية، وتحدِّيهم لمدفعية الفرنسيين الذين قُتل منهم أكثر من **60** فرداً.

لكنَّ الفرنسيين حجبوا نتيجة هذه المعركة، وعملوا على تحويلها إلى انتصار لإضعاف صدى الثورة بين السكان، وتهدئة خواطر المستوطنين الأوروبيين، والحفاظ على معنويات القوات الغازية. وقد شجع هذا النصر بوعمامة على الاتجاه إلى بلدة الابيض سيدي الشيخ لإعداد مسيرته نحو التلّ.

ب< مسيرة الشيخ بوعمامة نحو التل:

هدفت هذه المسيرة إلى توسيع مجال الثورة وتشتيت قوى العدو، ودامت 23 يوما (من 30 مايو إلى 21 يونيو 1881)، قطع خلالها المجاهدون 730 كم[1]. وقد عجزت الطوابير الفرنسية الكثيرة المتفوقة عن تطويق الشيخ بوعمامة ورجاله، أو منعهم من الوصول إلى التل.

وتمكّن المجاهدون أثناء هذه المسيرة من قطع خطوط التلغراف بين فرندة والبيّض، والإيقاع بعدد من القبائل الموالية للفرنسيين وغَنْمِ مواشيها، وضرب مراكز الشركة الفرنسية الجزائرية للحلْفاء (11

---

[1] المرجع السابق، ص 157.

يونيو) التي قُتل نحو 100 من عمّالها، معظمهم إسبان، من مجموع 1000 فرد[1]، وأُسر عدد آخــر. وجرت مناوشات في مناطق آفلو والأغواط وسعيدة وتيارت.

لكنَّ شدّةَ مقاومةِ عملاء فرنسا؛ وعداءَ بعض القبائل التّلّية والصحراوية وشيوخ الطّرُق الصوفية المنافسة لبوعمامة؛ وتصدُّعَ موقفِ أولاد سيدي الشيخ؛ وقوة المراكز الفرنسية المُقامة في عين الصفراء وغيرها من البَلْدَات؛ وكذلك عودة بعض القوات الفرنسية من تونس؛ واقتراف الفرنسيين وأعوانهم من (القوم) فظائع ضد القبائل المؤيدة للثورة؛ كل ذلك أفشل جهود بوعمامة لمدِّ الثورة إلى المناطق التلية، وأجبره على الانكفاء نحو الجنوب.

وقد واصل بوعمامة مع ذلك تأديب القبائل المعادية ومهاجمة القوات الفرنسية التي كانت تــزداد عدداً وعُدّة، ولا تكفُّ عن مطاردة المجاهدين في الجنوب الغربي، إلى أن فَتَرَ نشاطُه في ربيــع العــام 1882. وارتفع عدد القتلى من الفرنسيين في نهاية هذه المرحلة إلى نحو 250 جندياً وضابطا.

❷. مرحلة الهدوء المؤقت وغلَبَة النشاط السياسي (1882-1896):

اضطر الشيخ بوعمامة تحت ضغط الفرنسيين وأعوانهم إلى الانسحاب نحو واحات فقيق حيــث أسّس زاوية في العام 1884. وتوجّه بعد ذلك إلى قورارة بإقليم توات بالجنوب الغربي، فقلَّ نشاطُه، وتفرّق معظمُ أتباعه. وكان أثناء هذه المرحلة يستقبل زائريه من الجزائريين والأوروبــيين، ويراســل القبائلَ الجزائرية والقادة العسكريين الفرنسيين والقيّاد، ساعياً إلى الحفاظ على نفوذه، وكسب ولاء الجزائريين، وكذلك اعتراف الفرنسيين به لتحقيق مزيد من المصداقية. كما وجّه بعض الغارات على القوات الفرنسية، واعترض قوافلها.

---

[1] Le commandant E.Graulle, Insurrection de Bou-amama, Avril 1881. (Henri Charles-Lavauzelle, Paris, 1905), P. 77.

❸. مرحلة النشاط المتقطع (1896- 1908):

بعدما احتلّ الفرنسيون توات؛ عاد بوعمامة عام 1896 إلى مسقط رأسه في منطقة فيقيق داخل المغرب رفقة 420 فارسا و 1130 راجلاً من المجاهدين[1]، تلبيةً لدعوة من سلطان المغرب مولاي عبد العزيز[2]. لكن، يبدو أنّ الحكومة المغربية قد استسلمت للفرنسيين، فساءت العلاقات بينها وبين بوعمامة، وصار الشيخ يحرّض قبائل المنطقة ضدّ المخزن المتخاذل أمام العدوان الفرنسي[3]. ومن هناك واصل الشيخ مراسلاته لزعماء القبائل يَحُثُّهُم على مُناوأَةِ الفرنسيين، واستقبالَ الوافدين عليه، واستأنف -خاصة منذ عام 1902- نشاطاً عسكرياً محدوداً في الجهات التي لم يتوطّدْ بعدُ فيها الوجودُ الفرنسي بالجزائر، تمثّل في نصب الكمائن للقوات الفرنسية ومناوشتها، واعتراض قوافلها، ومهاجمة القبائل الخاضعة للنفوذ الفرنسي في الجهات الحدودية والجنوبية.

وانتقل إلى منطقة وجدة بشرق المغرب، وتحالف أواخر العام 1903 مع الثائر على حكومة السلطان مولاي عبد العزيز الموالية للفرنسيين في المغرب: الجيلالي الزرهوني، الملقب بـ"أبي حمارة". وقد واصل الشيخ بوعمامة مقاومة الفرنسيين حتّى وفاته في أكتوبر 1908.

ويعود فشل هذه الثورة إلى العوامل التالية:

1. قيام فرنسا بعزل المجاهدين عن المناطق الحيوية في الشمال.
2. تسلّل قواها إلى الجنوب حيث أنشأت مراكز قوية، وأخضعت السكان، وحاصرت الثورة.
3. تطوّر وسائل مواصلات فرنسا واتصالاتها وتفوّق أسلحتها.
4. كثرة أعداد المتعاونين مع الاستعمار ضدّ الثورة.

---

[1] عبد الحميد زوزو، محطات...، مرجع سابق، ص22.

[2] عبد الحميد زوزو، ثورة بوعمامة 1981-1908، الجزء الثاني (الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983)، ص 23.

[3] زكي مبارك، "المجاهد بوعمامة من خلال بعض المصادر التاريخية المغربية المعاصرة"، مجلة الثقافة، عدد 83 (ذو الحجة- محرم 1404- 1405)، ص 420.

5. تزايد نفوذ فرنسا في المغرب، وصعوبة لجوء المجاهدين إليه.

6. وتدّعي المصادر الفرنسية أنّ من أسباب فشل بوعمامة "إرهاقُه السكان في بعض الجهـات، ونهبه أملاكهم، ما أفقده الدعم وأكسبه العداوة"[1]. ولو صحّ، فإنّ الثورات العادلة لا يُضيرها أن يمسّها شيء من ذلك، فضلاً عن أنها قد لا تسلم منه غالبا.

نتائج الثورة:

1. تجديد وتأكيد رفض الشعب الجزائري للاستعمار الفرنسي.

2. تعبير الشعب الجزائري عن تعلّقه بانتمائه العربي الإسلامي، والتضامن الكامل مـع شـعوب تونس ومصر والسودان والمغرب في مواجهتها للغزو الأوروبي.

3. تعرُّضُ الجزائريين المؤيدين للثورة للفظائع الفرنسية.

4. إلغاء فرنسا معاهدة الحماية التي فرضتها على بني مزاب عام 1853 لـدعم بعـضهم ثـورة بوعمامة، وإلحاق منطقتهم بالحكم العسكري الاستعماري.

5. تعجيل الفرنسيين بتمديد خط حديد آرزيو- سعيدة حتى الخيذر ومشريّة بالجنوب الوهراني.

6. تصاعد مستوى التدخل الفرنسي في المغرب الشقيق.

ثورة عين التركي (1319هـ/ 1901م):

تعرف أحيانا بثورة مارغريت (Margueritte). قام بها يوم 26 أفريل 1901 سكان قريـة عـين التركي (11 كم إلى الشرق من مليانة) التابعين لقبيلة ريغة، ودامت 46 يوما.

وأهم أسباب هذه الثورة:

1. تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان المنطقة (كعامّة الجزائريين) نظراً لفقْـدهم معظم مصادر دخْلهم الأساسية، وهي الأراضي الزراعية، وقطعان الماشية، بسبب سياسة مـصادرة

---

[1] Graulle, OP. Cit., P. 74.

الأراضي ونقل الملكية، والحدّ من المراعي. فقد انحسرت مساحة أملاك سكان المنطقة على سبيل المثال من 9.286 هكتاراً عام 1868، إلى 4.068 هكتار عام 1900، وتراجع حجم قطعان أغنامهم خلال نفس الفترة من 10.934 رأسا إلى 1.537 رأسا، وقطعان أبقارهم من 2.000 إلى 1.122 رأسا[1].

2. إيغال فرنسا في اضطهاد الشعب الجزائري، بالتمادي في إصدار الأحكام الزّجريّة لأبسط الأسباب، بلغت 325 حكماً زجرياً خلال العقد السابق للثورة ضد سكان منطقة ريغة وحدها، وكذا إصدار حراس الغابات مئاتٍ من محاضر العقوبات ضد السكان خلال سنة 1900.

3. تأثّر الجزائريين بالحركات الإصلاحيّة، وبحركة الجامعة الإسلامية في المشرق.

قاد هذه الثورة يعقوب بن الحاج، الذي كان ينوي التحرّك بأنصاره نحو غيليزان للانضمام إلى بوعمامة الذي كان محلَّ بحثٍ مكثّف من جانب السلطات الاستعمارية في تلك الجهات. وقد أسرَ الثوارُ قايد المنطقة (الجزائري)، واتجهوا نحو مليانة معترضين الفرنسيين في طريقهم، داعين من قبضوا عليه منهم إلى النُّطْقِ بالشهادتين، وقتلوا خمسةً رفضوا الامتثالَ لذلك أو لم يفهموا ما طُلب منهم [2]. لكنَّ تدخُّلَ نجدةٍ فرنسية قوية قدِمت من مليانةَ حَسَمَ الموقفَ سريعاً لصالح المحتلين الذين انتصروا بسهولة على الثائرين.

وكان من نتائج هذه الثورة:

1. اعتقال ونقل 124 مجاهداً إلى مونبولبي (Montpelier) بفرنسا، أين حوكموا وصدرت بحق كثير منهم أحكامٌ بالسجن المؤبّد مع الأشغال الشاقة، نُقلوا على إثرها إلى سجن كايان (Cayenne) بغويانا، ماتوا بعدها بسنتين جميعا متأثّرين بالسّم على الراجح، رحمهم الله.

2. إنشاء محاكم رادعة بمقتضى قراري 29 مارس و 28 ماي 1902، خُوِّلت محاكمةَ الجزائريين دون حضور محامين، وعدمَ استئناف معظم أحكامها.

---

[1] Ageron, Histoire, P. 205.
[2] Ibid., P. 67.

3. دعم سلطات الإداريين المحلّيين لتشديد القبضة الحديدية على شعبنا.

4. تفكير بعض الجهات الفرنسية في القيام بإصلاحات.

ثورة عين بسّام (1324هـ/ 1906م):

قامت عام 1906 للأسباب التالية:

1. تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بفعل تطبيق سياسة المصادرة و الحصار الاقتصادي.

2. الاضطهاد الأمني والإداري والثقافي الفرنسي، ممّثلاً في تطبيق القوانين الاستثنائية.

3. تأثّر الجزائريين بحركة الجامعة الإسلامية وبالحركات الإصلاحية الأخرى، خاصة بعد زيارة الشيخ محمّد عبده للجزائر عام 1903.

هاجم الثوّار أولا مراكز الدرك الفرنسي بعين بسام، ثم مراكز المستوطنين وسائر المصالح الفرنسية في المناطق المجاورة مطالبين بالعدالة. لكنّ تدخّل قوات معادية متفوّقة مكّن الفرنسيين من التغلب على الحركة سريعا.

وتمثّلت أهمّ نتائج ثورة عين بسّام في الآتي:

- صدور منشور جونار (Jonnart) سنة 1906، الذي أمر فيه رؤساء العمالات الثلاث بغلق المقاهي الجزائرية المشبوهة، ومنع المهرجانات (الأعراس والاحتفالات...) الجزائرية في الجهات المشكوك فيها، ونفي أو سجن كلّ المشبوهين من الجزائريين، وسحب كلّ رخص حمل السلاح.
- تعزيز القوات الفرنسية بالجزائر، فبلغ تعدادها 75.000 جندي، وإحلال الجنود السود الأفارقة محلّ الجنود الجزائريين الذين نُقلوا إلى أوروبا بقرار من الجمعية الوطنية الفرنسية عام 1910[1].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2، ص97، وهو ينقل عن جريدة "التايمز" اللندنية عدد 22 فبراير 1910.

◄ تسليط عقوبات جائرة على آلاف المواطنين.

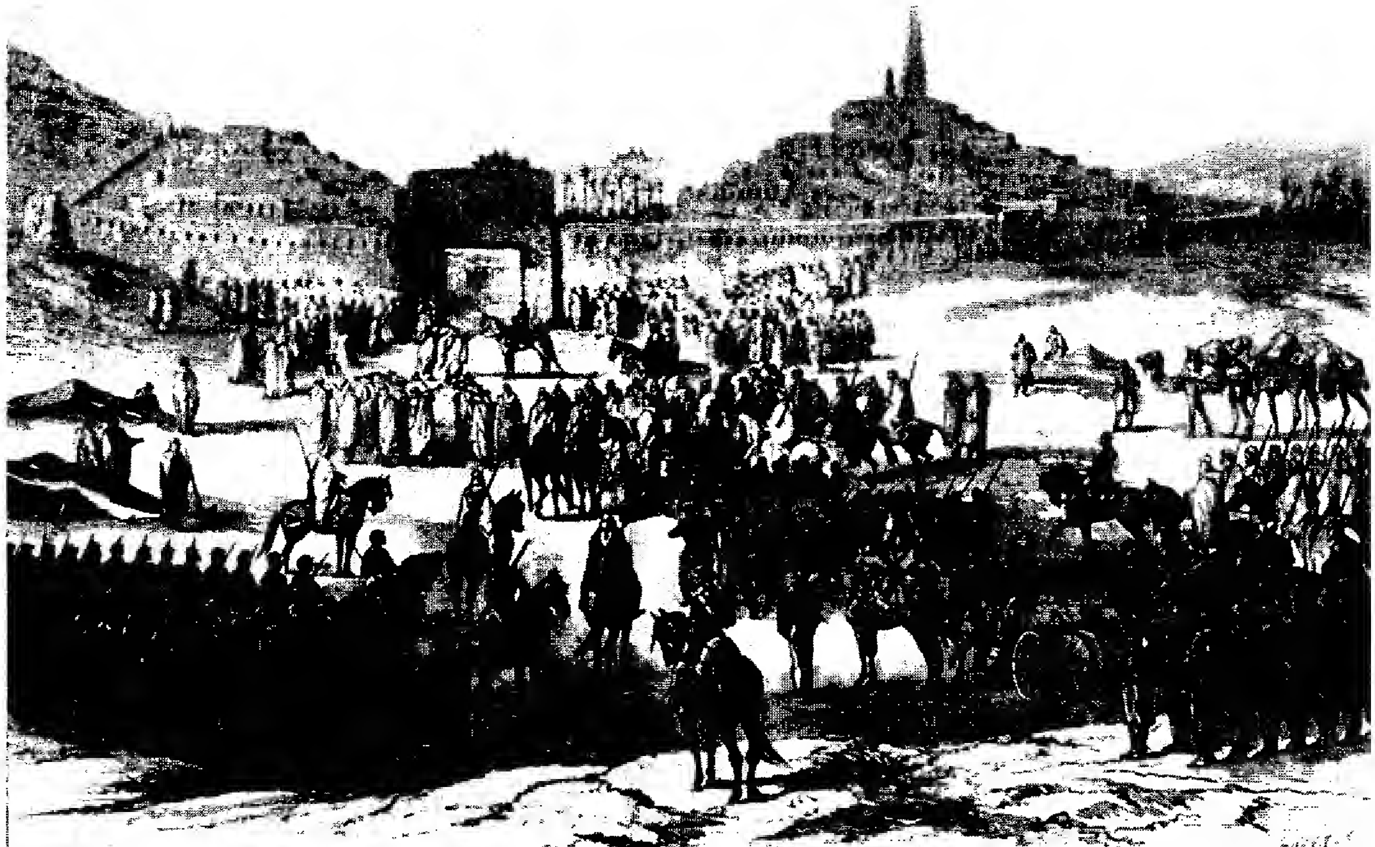
◄ صدور قرار جونار لعام 1908، وقضى بمنع الجزائريين من أداء فريضة الحج، لعزلهم عن تطورات الشرق الأدنى السياسية والإصلاحية، خاصة انعكاسات الانقلاب العثماني عام 1908.

هذا وقد شهدت الجزائر في هذه المرحلة ثورات أخرى، أهمها :

1. ثورة الشريف بوشوشة بالصحراء (1286-1291هـ/ 1869-1874م).
2. ثورة بني مناصر في مناطق شرشال ومليانة (1288هـ/ 1871م).
3. ثورة واحة العامري قرب طولقة (1293/ 1876).
4. ثورة الأوراس بزعامة الشيخ محمد امزيان بن جار الله (1296/ 1879).

وقُصارَى القوْل:

لم يستَكِنْ شعبنا لطغيان فرنسا وبَغْيها بعد فشل ثورة المقراني؛ فهبّ لكسر القيود مِراراً رغم ضعف الإمكانات واختلال ميزان القوى، مما سيُحيي روحَ المقاومة ويكرِّس رفض الجزائريين للسيطرة الفرنسية.



إلحاق منطقة مزاب بالحكم العسكري —1882



معركة بين المحتلين والطوارق — فبراير 1881



توغل المحتلين في الصحراء — أواخر القرن الـ (19)

6. الهجرة الجزائرية
(1291-1333هـ/1874-1914م)

الهجرة ظاهرة قديمة تتمثّلُ في انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى لتحسين أوضاعهم الاقتصادية، أو هرباً من اضطهادٍ سياسيّ أو ثقافي أو حروب مدمِّرة، أو من كوارث طبيعية خطرة... وتنقسم الهجرة في العادةِ إلى هجراتٍ داخلية، وهجرات خارجية. وقد ضاقت الجزائر بأهلها على رحابتها، وغدت الحياة لا تطاق فيها حين عمّها ظلم الاستعمار وظلامُه ونواتجه الطبيعية من جهل وفقر ومرض وشقاء عامّ؛ فغادرها جمهور من أبنائها بحثاً عن أُفُقٍ أَرْحَبَ وحياة أكرم، فكانت الهجرة الجزائرية إلى الخارج.

أسباب الهجرة الجزائرية:

تعود جذور الهجرة الجزائرية إلى سنة 1832؛ لأنها السنة التي تفجّر فيها اضطهاد فرنسا للجزائريين أكثر من أي وقت مضى، ممثّلاً في عمليات الإبادة الوحشية، وفرْض الغرامات الباهظة، والمصادرات العقارية، ما حَدَا ببعض الجزائريين إلى الهجرة إلى تونس والمغرب. أما مظاهرها الهامة الأولى فتعود حسب عِلمنا إلى عام 1847، حيث تذكر بعض المصادر الفرنسية أنّ كثيراً من العائلات الجزائرية من بلاد القبائل قد هاجرت حوالي تلك السنة إلى سوريا بتوجيهٍ من أحد شيوخ الطريقة الرحمانية بسباو الأعلى، بحجة "قرب مداهمة الكفار"، داعياً إياها إلى "الهجرة

من أرض مغضوب عليها للاقتراب من مقرّ الإسلام"[1].

وبمرور الزمن أصبحت الهجرة الجزائرية ظاهرة لافتة، حرّكتها دوافع عديدة هي:

أولا. أسباب دينية وثقافية: أهمّها:

1. محاربة الإسلام من خلال مصادرة الأوقاف، وتضييق الخناق على التعليم العربي الإسلامي، وضرب القضاء الشرعي، واستمرار خضوع الشؤون الإسلامية لتحكّم فرنسا؛ إذ ظلّ الحاكمُ العامُّ هو الذي يعيّن الأئمة والقضاة والْمُفتين، ويقرّر مواعيد مواسمنا وأعيادنا الدينية...رغم فصل الدين **عن الدولة في فرنسا سنة 1905، وتطبيق ذلك على الجزائر منذ سبتمبر 1907، لكن على الديانتين المسيحية واليهودية دون الإسلام.**

2. محاربة اللغة العربية، بضرب المؤسسات التعليمية، وحظْر فتح المدارس والكتاتيب إلا بترخيص من الإدارة، وإبعاد العربية عن الحياة العمليّة المفيدة.

3. تأثر الجزائريين بالحركة الإصلاحية وحركة الجامعة الإسلامية، ما أَوْحَى إلى الجزائريين بوجود عالم أكثر حيوية وحرية في المشرق، وحَدَاهم إلى المساهمة في تِيْنِكَ الحركتين. وقد دعت الحركة الإصلاحية والجامعة الإسلامية إلى العودة إلى الإسلام كطريق خلاص، وإلى ضرورة اتحاد المسلمين لمواجهة الاستعمار؛ خاصة من خلال ما كان يبعثه المهاجرون في القرن الـــ (19) من رسائل إلى ذويهم، يصفون فيها الحرية والأخوّة في الشرق الأوسط، ومن خلال دعاية السلطان عبد الحميد لتوحيد المسلمين تحت قيادته، ومضامين الجرائد المشرقية المناضلة باسم الجامعة الإسلامية. كل ذلك جعل من المشرق العربي قِبلةً لكثيرٍ من الجزائريين الذين كانوا يتوقون إلى أن يعيشوا في بيئة تحترم العلم وتتبنّى الإسلام وتلتزمُه.

---

[1] Octave Depont et xavier coppolani, les Confréries Religieuses Musulmanes (Typographie et Lithographie Adolphe Jourdan, Paris, 1897), P. 260.

ثانيا- أسباب سياسية:

1. القوانين الاستثنائية، والمحاكم الردعية التي أمعنت في استعباد شعبنا وحرمانه من أبسط الحقوق والحريات.

2. التجنيد الإجباري، الذي اضطرّ الجزائريين إلى بيع أملاكهم والرحيل مع أسرهم فراراً بدينهم وحياة أبنائهم.

*3.*حرمان الجزائريين من الحقوق والحريات السياسية.

4. تشجيع فرنسا هجرة الجزائريين إليها؛ لامتصاص العناصر الوطنية وإذابتها في المهجر، ولإنعاش اقتصادها.

ثالثا- أسباب اقتصادية واجتماعية:

5. فقْدُ الجزائريين لأرضهم، وتحوّلهم إلى عمال أرض مستغَلّين.

6. الضرائب الثقيلة المفروضة عليهم.

1. انعدام التوازن في توزيع فوائد الميزانية، مع أن شعبنا كان مُمَوِّلَهَا الأول، ورغم حصول الجزائر على استقلالها المالي منذ سنة 1900.

2. تدهور مستويات المعيشة، نظراً لفقد الجزائريين أرضهم، وتدهور قطعان ماشيتهم؛ فانتشرت البطالة والفقر والجوع والمرض؛ ما دفع إلى الهجرة نحو فرنسا التماساً للقمة العيش.

اتجاهات الهجرة الجزائرية:

هناك اتجاهان قصدهما الهجرة الجزائرية هما: البلاد العربية والإسلامية (1847-1914)، و فرنسا (منذ الحرب العالمية الأولى).

أولا. الهجرة نحو البلاد العربية والإسلامية:

كان المشرق العربي أهمَّ وجهة قصَدها المهاجرون الجزائريون لعدة أسباب أهمّها: ملاءمة بيئته الدينية والثقافية، واحتضانه لأهم الأماكن المقدسة الإسلامية في مكة والمدينة والقدس، ولأكبر منارات العلم كالجامع الأزهر بالقاهرة وجوامع أخرى في الشام والحجاز، واحتفاظه باستقلاله عن الاستعمار الأوروبي تحت راية الخلافة العثمانية، وتساهُل السلطات العثمانية غالبًا مع المهاجرين.

وكانت أهم البلاد الإسلامية التي قصدها الجزائريون: سوريا، ومصر، والحجاز، والمغرب، وتونس، وتركيا.

وقد تميزت الهجرة إلى سوريا بأهمية خاصة نظراً لاستقرار الأمير عبد القادر وعائلته وإخوانه بها منذ عام 1856، ما لفتَ إليها أنظارَ الجزائريين، فاتجهت نحوها موجاتٌ من الهجرة أهمها:

- هجرة أعداد هامة من العائلات الزواوية (القبائلية) عام 1857.
- هجرة نحو 200 عائلة زواوية عام 1864.
- هجرة عدد من الأسر الكبيرة من مليانة سنة 1899.
- هجرة بعض العائلات من سطيف عام 1910.
- هجرة المئات من قسنطينة وسطيف وبعض مدن الغرب عام 1911.
- هجرة أكثر من 1200 عائلة من تلمسان وإقليمها سنة 1911 نحو سوريا أيضاً[1] عن طريق ميناء مليلية[2] المغربي الخاضع لإسبانيا، وهي أكبر وأشهر هجرة.

ورغم أنّ السلطات الاستعمارية قد سارعت في العام 1911 إلى اتهام الدولة العثمانية وأنصار الجامعة الإسلامية بالتحريض على الهجرة، وحاولت إغلاق الحدود لمنع استمرارها، إلاّ أنّ السنة

[1] Marchand, « L'Exode des Musulmans Algériens », Questions Diplomatiques et Coloniales (Vol. Janvier – Juin 1912), P. 86.

[2] « Colonies Françaises : Algérie », L'Afrique Française (Vol. 1912), P. 38.

الموالية ــ وبعد صدور قانون التجنيد الإجباري - شهدت هجرة الآلاف إلى المشرق. وهناك أعداد هامة أخرى انتقلت إلى تونس والمغرب وليبيا دون أن تثير هجرتها انتباها.

وقد بلغ عدد مهاجرينا في سوريا 20.000 مهاجر في العام 1911[1]، وحوالي نفس العدد كان في المغرب في تلك الأثناء تقريباً حسب مجلة "العالم الإسلامي"[2]. وقد لا يكون عددهم أقلّ من ذلك في الجارة تونس. أما في مصر وشبه الجزيرة العربية وفلسطين وتركيا، فقد قدّرهم الدكتور أبو القاسم سعد الله استناداً إلى المصادر الفرنسية وبناءً على بعض الظروف السياسية بنحو: 10 إلى 15.000 في مصر، و 5 إلى 7.500 في شبه جزيرة العرب، و 2.500 إلى 3.000 في فلسطين، و5 إلى 6.000 في تركيا الحالية[3]. إضافةً إلى أعداد أخرى في إيران والهند والولايات العربية من الدولة العثمانية.

وقد حظي الجزائريون في المشرق بسمعةٍ طيّبة واحترام كبير لدى المسلمين نظراً لشهرتهم كمجاهدين ودُعَاةٍ للوحدة الإسلامية، ولدى النصارى للدّور الذي لعبه الأمير عبد القادر في إنقاذ الآلاف من آبائهم خلال أزمة عام 1860 الطائفية؛ فحصلوا على تسهيلات الإقامة وشراء الأراضي، وأُعفوا من الخدمة العسكرية، وأُفسحت لهم مجالات التعلّم، التوظيف؛ وبرز منهم علماء دين وأطباء ومهندسون وموظّفون وصحفيون ونواب وضباط.

وكان من أشهر رجالهم: الأمير علي (ابن الأمير عبد القادر)، وقد تقلّد منصب نائب رئيس مجلس النواب العثماني؛ وأخوه الأمير عبد المالك، الذي شغل منصب قائد الشرطة الشريفية في طنجة عام 1906، واستغلّه للثورة على فرنسا عام 1915؛ والعقيد المثقف الثائر سليم بك الجزائري؛ والشيخ طاهر الجزائري؛ والأمير خالد (حفيد الأمير عبد القادر)؛ والشيخ محمّد الْخَضِر حسين شيخ الأزهر وغيرهم.

---

[1] Ibid., P. 39.

[2] « Les Musulmans Algériens au Maroc et en Syrie », Revue du Monde Musulman (1907, Vol. 2), P. 506.

[3] سعد الله، مصدر سابق، ج2، ص 130.

ثانيا. نحو فرنسا:

كانت أسبابها عسكرية (التجنيد) واقتصادية بالدرجة الأولى. وقد بدأت محدودةً جدًّا إبَّانَ القرن الـــ (19)، وظلت مقيَّدَةً بمرسوم 16 مايو 1874 إلى غاية 18 يونيو 1913، لكنها أصبحت خلال الحرب العالمية الأولى ظاهرةً بارزة؛ نظراً لتشجيع السلطات الفرنسية هجرةَ الجزائريين إلى أراضيها لشدة احتياجها إلى اليد العاملة وإلى الجنود[1]، إذ نَقلت إلى الضفة المقابلة من البحر المتوسط تحت تلك الظروف نحو 270.000 جزائري بين جنود وعمال ومزارعين.

وقد زاد عدد هؤلاء المهاجرين من نحو 4 إلى 5 آلاف عام 1912[2]، إلى أكثر قليلاً من 80.000 مهاجر عام 1918[3]، و 74.000 عام 1939[4]، كانوا يعملون خاصة في قطاعات الصناعات العسكرية والميكانيكية والبناء والأشغال العمومية والمناجم والنقل، وتركز معظمهم في مناطق الشمال وباريس ومرسيليا وليون.

انعكاسات الهجرة الجزائرية:

❶. كان للهجرة آثار بعضها إيجابي مثل:

◀ مساهمة المهاجرين إلى الشرق الأدنى بصُحفهم وجهادهم في إنضاج وتعميق حركة الجامعة الإسلامية والحركة الإصلاحية، وتأثيرهم أيضا على إخوانهم في الجزائر.

◀ قيام العناصر الوطنية المهاجرة إلى فرنسا بدور بارز في نشأة الحركة الوطنية؛ نظراً لاكتسابها خبرةً عسكرية، واتصالها برجال الشرق والغرب (كالزعيم الإسلامي شكيب أرسلان الذي كان لاجئاً بجنيف)، وتعرُّفها على قواعد وتقاليد العمل السياسي والنشاط النقابي، وحرية الرأي والصحافة، وعلى القوانين الاجتماعية التي تحمي العمالَ، وغير ذلك من النُّظم والمفاهيم الاجتماعية

---

1 Jean-Jaques Rager, les Musulmans Algériens en France et dans les pays Islamiques (Paris, 1950), P. 63.
2 Ibid., P. 62.
3 Ibid., P. 64.
4 Ibid., P. 168.

والسياسية الحديثة. وأبرز مثال على ذلك الأميرُ خالد ومصالي الحاج، اللّذَيْنِ عاشا مدّةً في فرنسا، وعمِلاَ في الجيش إما انخراطاً (الأمير)، أو تجنيداً (مصالي).

- مساهمة المهاجرين إلى فرنسا في توفير لقمة العيش لعشرات الآلاف من العائلات الجزائرية.

❷. وهناك آثار سلبية نذكر منها:

- إفراغ الجزائر نسبيا من الكفاءات العلمية والدينية والْمِهْنية، ما سبَّبَ ركودَ الأوضاع الثقافية، وإضعافَ المجتمع الجزائري في مواجهة المشروع الاستيطاني.
- معاناة مهاجرينا في فرنسا من الغربة الثقافية والاجتماعية والعنصرية. وسيكون لهذه الهجرة انعكاسات جدُّ سلبية جرّاءَ ما نسجته من الروابط الثقافية والاجتماعية والاقتصادية غير المتوازنة بين الجزائر وفرنسا، كان المستفيد منها فرنسا بداهةً.
- هلاك الآلاف من الجزائريين خاصة منهم المجندين للدفاع عن فرنسا إبّان الحرب العالمية الأولى.
- قسوة الظروف المادية التي واجهها بعض المهاجرين إلى المشرق، لقلّة إمكاناتهم، ولِحِدَّة المشاكل الاقتصادية في الولايات العثمانية.
- تشتُّت الأسر وما سببه من مآسي وحرمان.

لقد كانت الهجرة تعبيراً عن رفض شعبنا للعبودية؛ فَلاَذَ فريقٌ منه بإخوانه في المشرق والمغرب يلتمس الحرية و الأصالة والقيم الروحية، ويقاسمهم اليُسْرَ والشدّة، وانتقل آخرون إلى فرنسا التماساً للقمة العيش. وكان لذلك آثار هامة على تطوّر أفكار المجتمع وأساليب نضاله، ما أسهم في مدّ الجسور مع العالمين العربي والإسلامي، وفي ميلاد الحركة الوطنية الجزائرية.



مجندون جزائريون إبان الحرب العالمية الأولى — أكتوبر 1917

7. الصمود الحضاري وبوادر النضال السياسي (1317ـ1338هـ/ 1900ـ 1919م)

رغم أنّ فرنسا قد هزمت الجزائريين عسكرياً، وأبادت منهم الملايين نتيجة حربها العدوانية؛ وتخريبها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي الشامل؛ والأمراض الفتاكة والمجاعات المفنية المترتبة عن ذلك؛ إلاّ أنها لم تتمكّن من استئصال حضارتهم وكسر إرادتهم. ذلك أنه ما إن سقط خطٌّ دفاعهم الأوّل المتمثّل في المقاومة المسلحة، حتى عمدوا إلى نوع آخر من أنواع المقاومة، هي المقاومة الدينية والحضارية التي عبّرت عن رفضهم التخلّيَ عن هويّتهم الإسلامية المميَّزة والمفارِقة لهويّة الغاصب الأجنبي، ومهدت لظهور النضال السياسي، ومن بعده للثورة المسلحة المجيدة.

فقد شهدت الجزائر في مطلع القرن العشرين بدايةَ نهضةٍ دينية واجتماعية وثقافية، كان من أبرز العوامل التي ساعدت على انطلاقها:

1. الحركة الإصلاحية – التحرّرية التي قادها السيّد جمال الدين (الأفغاني) (1254-1314هـ/1838-1897م)، وتبنّاها من بعده الشيوخ: محمّد عبده (1266-1323هـ/1849-1905م)، وعبد الرحمن الكواكبي (1265-1320هـ/1849-1902م)، ورشيد رضا (1282-1354هـ/1865-1935م)، والأمير شكيب أرسلان (1288-1365هـ/1871-1946م) وآخرون في المشرق، والمحامي علي باش حانبة، والشيخ عبد العزيز الثعالبي (1874-1944م) وغيرهما في المغرب العربي؛ ودعت إلى العودة للإسلام الصحيح، وتحرير العقول من التقليد والجمود، وإلى وحدة المسلمين، ومواجهة الاستبداد المحلّي والاستعمار. وقد قام الشيخ محمّد عبدُه بزيارة إلى بلادنا

عام 1903، كانت لها أصداء واسعة في الساحة الجزائرية. ويقال أن الشيخ عبده قد أصيب بخيبة أمل من تدهور أحوال الجزائريين الثقافية والاجتماعية. مع العلمِ أنّ الشيخَ قد تجنّب الخوض في السياسة بعد فشل الحركة العُرابية عام 1882، وركّز على تقويم الفكر وتحرير العقل وإصلاح التعليم والمجتمع.

2. المضامينُ السياسية والفكرية؛ التحررية والإصلاحية للصحافة العربية الإسلامية المشرقية؛ كالعُرْوَةِ الوُثْقَى والْمُؤَيِّد واللّواء والمنار.

3. أحداث العالم الإسلامي:

كالثورة المهدية في السودان (1882ـ 1899)، والانقلاب العثماني (1908)، وغزو ليبيا (1911)، وفرض الحماية المزدوجة على المغرب (1912).

4. عودة الطلبة الجزائريين الذين درسوا بالأزهر، والزيتونة، والقرويين..بعدما تشرّبوا هناك بفكرة الإصلاح والجامعة الإسلامية، فقاموا ببناء المدارس، وإصدار الصحف، وتصحيح العقائد والأفكار، وإحياء النفوس الميّتة..؛ وكذا إخوانهم الذين كانوا بفرنسا ونقلوا إلى الجزائر قِيَمَ التنوير والعمل وحقوق الإنسان.

5. ظهور ثُلّةٍ من العلماء العاملين؛ كالشيخ صالح مُهَنّا (1271-1328هـ/ 1854-1910م)، والشيخ محمّد أَطّفَيِّش (1236-1332/ 1820ـ 1914)، وعبد القادر المجاوي (1264-1332/ 1848- 1913)، وحمدان الونيسي (المتوفّى سنة 1330هـ/1912م)، ومصطفى بن الخوجة (1281-1333/ 1865- 1915)، وعبد الحليم بن سماية (1283-1351/ 1866ـ1933) رحمهم الله جميعا.

6. أثر "شارل جونار":

هو حاكم الجزائر ثلاث مرات في مطلع القرن العشرين كما أسلفنا. فرغم ما تميزت به سياسته من قمع إداري شديد تمثّل خاصة في إنشاء المحاكم الرادعة عام 1901 عقب ثورة عين التركي، ومنشوره الاضطهادي عام 1906، وقراره الباغي عام 1908 عقب ثورة عين بسام، إلا أنه دعا من جهة أخرى إلى الانفتاح الحضاري على الجزائريين، وإصلاح أحوالهم كما يرى بعض المؤرخين (الذين نتحفظ من رأيهم هذا)، من خلال احترام التقاليد الجزائرية، والسماح بتعليم اللغة العربية، والتخفيف من فداحة الضرائب وجوْر القوانين، ونشر التراث الجزائري العربي الإسلامي، وتقليد أعيان الجزائر مناصب محترمة وإشراكهم في الحكم، ومساهمته في إنشاء الجامعة الجزائرية 1909، وتشييد المباني الكبيرة وفق أسلوب العمارة المحلي العربي الإسلامي، كمبنى البريد المركزي، ومقر ولاية الجزائر، ومبنى قصر الشعب، وغير ذلك.

وكان من مظاهر تلك النهضة الجديدة:

◀ بداية تبلور الوعي الإسلامي الصحيح؛

◀ وظهور الصحافة الوطنية (الأهلية) الجزائرية: فبعد احتكار الإدارة الاستعمارية والمستوطنين للصحافة حتى حدود العام 1900، بدأ الجزائريون بإصدار صحافة وطنية متعددة الاتجاهات، كان لها دور هام في ترقية المجتمع وانطلاق الوعي السياسي، نذكر منها:

- المغرب (1903-1904): دينية اجتماعية إصلاحية باللّسان العربي، نصف أسبوعية، أصدرها "بيار فونتانا" الفرنسي بمساعدة نخبة من المثقفين الجزائريين، وكانت تحظى بدعم السلطات.

- المصباح (1904-1905): أسبوعية باللّسانين العربي والفرنسي، للعربي فخار.

- الإسلام (1910-1914): نخبوية حداثية، أسبوعية باللّسانين، للصادق دندان.

- الجزائر (1908): وطنية إصلاحية، نصف شهرية، لعمر راسم.

- الحق الوهراني (1912-1913): وطنية إصلاحية، أسبوعية، لأحد الفرنسيين المسلمين.

- الفاروق (1912-1913): إسلامية وطنية، أسبوعية، لعمر بن قدور.

- ذو الفقار (1913): إصلاحية، لعمر راسم.

◀ إنشاء المطابع الأهلية والحكومية العربية المهتمة بالتراث الجزائري؛

◀ إحياء وبعث التراث العلمي الجزائري العربي الإسلامي عن طريق تحقيق وطبع عدد من الكتب المخطوطة في التاريخ والرحلات والتراجم والسير والأدب والعلوم الشرعية. وقد اضطلع الشيخ محمد بن أبي شنب بدور رئيس في ذلك الجهد[1]. وأهم تلك الكتب المطبوعة:

- البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، لابن مريم (1908).

- نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، المعروف بالرحلة الورتلانية، للشيخ حسين الورتلاني (1908).

- عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المئة السابعة ببجاية، لأبي العباس الغُبريني (1910).

- طبقات علماء تونس، لأبي العرب محمد التميمي (1915-1920).

- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، للإمام عبد الرحمان الثعالبي.

◀ تكوين النوادي والجمعيات الثقافية والاجتماعية؛

◀ ظهور نخبة مثقّفة نشِطة ذات مطالب ترقوية؛

◀ تجدّد نشاط الطرق الصوفية بخيره وشرّه؛

◀ تجدّد دور المساجد العلمي والدعوي من خلال دروس ومواعظ الأئمة والمدرسين.

---

[1] عبد الرحمان الجيلالي، محمد بن أبي شنب (م.و.ك، الجزائر، 1983)، من ص 31 إلى ص 38.

وقد مهّدت هذه العوامل لانطلاق النضال السياسي في بلادنا بعد الحرب العالمية الأولى، وسنتطرق فيما يلي لبعضها.

ظهور النخبة ومطالبها:

النخبة: جماعةٌ من الناس تتميز بتفوقها العلمي والثقافي والاجتماعي، وأحيانا بقوتها الاقتصادية والمالية، وبسلطتها أو نفوذها السياسي. فهي الفئة المرشَّحة لريادة الأمة وقيادتها نحو الإصلاح والتنوير والحرية.

وقد كان بالجزائر نخبتان:

❶. النخبة المحافظة:

تعني كلمة "الْمُحَافِظِيَّة" بالنسبة إلى هذه المرحلة من تاريخ الجزائر بصورة عامة: (التمسُّكُ بالقيم الإسلامية، ومعارضة الأفكار الغربية العلمانية، والإجراءات الاستعمارية الإدماجية). وقد مثّلَ هذه النخبةَ على وجه الخصوص: العلماءُ والمثقّفون المحافظون، والمحاربون القُدامى، وبعض الإقطاعيين والأعيان والمرابطين؛ أنصار اللغة العربية والدين الإسلامي، المعارضين للتجنيس وللخدمة العسكرية تحت علم فرنسا، ويمكن تسميتها "بالنخبة الإسلامية". بدأ تبلور هذه النخبة منذ سنة 1900 تقريبا، وكان من أقطابها: الشيوخ عبد القادر المجاوي، وعبد الحليم بن سماية، ومولود بن الموهوب، وحمدان الونيسي، وبعض المثقّفين والصّحفيين كمحمد بن أبي شنب، وعمر راسم... واشتمل برنامجها على الآتي:

1. تحقيق المساواة في التمثيل النيابي والضرائب والاستفادة من الميزانية بين الجزائريين والمستوطنين.
2. تعميم وتطوير وسائل تعليم واستعمال اللغة العربية.
3. احترام العادات والتقاليد الجزائرية.

4. استرجاع العمل بالقضاء الإسلامي.

5. معارضة التجنيس والتجنيد الإجباري.

6. إلغاء كلّ القوانين التعسّفية وفي مقدّمتها قانون الأهالي.

7. تجنّب استعمال العنف.

9. الدعوة إلى الجامعة الإسلامية.

10. حرية الهجرة.

❷. النخبة العصرية- الاندماجية:

ضمتّ المتعلمين في المدارس الفرنسية، الْمُنْبَهِرين بحضارتها حتى سَمَّاهُم المؤرخ الفرنسي لورويَ- بوليو (Leroy-Beaulieu) بـــ"الجزائريين المتأوْربين"[1]، الحائزين أحيانا على شهادات ثانوية وجامعية. معظمهم متجنّسون، منهم أطباء، وصيادلة، ومحامون، وقضاة، وصحفيون، ومعلّمون، وموظفون، ومترجمون، وتجار، أمثال الدكتور (الحقوقي) بن علي فكار، والقاضي شريف بن حبيلس، والمحامي أحمد بوضربة، و(التاجر) عمر بوضربة، والدكتور ابن التهامي..

كان عدد أفراد هذه الفئة ضئيلا، لم يتجاوز 1200 عنصرٍ من أعضاء حركة "الشبان الجزائريين" والمنخرطين في نواديهم في مطلع القرن الـــعشرين على أقصى تقدير[2]. وقد بدأت بالظهور في أواخر القرن الـــ(19)، وقَبِلَ أعضاؤها التجنُّسَ، والدخولَ تحت القضاء الفرنسي، ورضي بعضهم بالتخلّي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية. وفيما يلي أهمّ مطالب النخبة الاندماجية كما وردت في المذكرة التي قدَّمتها إلى الحكومة الفرنسية في 18 جوان 1912 نقلاً عن ابن حبيلس:

---

[1] « La France dans l'Afrique du Nord, indigènes et colons», Revue des deux mondes (Mai-Juin 1906), PP. 60-62.
[2] Ageron, Histoire, op. cit., P. 238.

1. إنهاء القوانين الاستثنائية والمحاكم الردعية والإجراءات الاضطهادية.

2. تمثيل نيابي حقيقي للجزائريين في المجالس الجزائرية والبرلمان الفرنسي.

3. توزيع عادل للضرائب.

4. توزيع متساوٍ للميزانية بين كافة سكّان الجزائر.

5. تنقيح قانون التجنيد الإجباري؛ بتخفيض فترة الخدمة من ثلاث سنوات إلى سنتين، ورفع سنّ التجنيد إلى 21 سنة، وإلغاء مكافأة التجنيد.

6. تطبيق القوانين الفرنسية على الجزائريين[1].

وباختصار فقد طالبت جماعة النخبة بالتجنيس الكامل للجزائريين، والاندماج، وغير ذلك من الإجراءات التي قد تساعد على "توحيد" الجزائر مع فرنسا على حدٍّ تعبير المؤرخ أبي القاسم سعد الله[2]. لذلك تبرّأ الجزائريون من التجنيس والمتجنّسين، واعتبروا المتجنِّس الذي يدعونه "متورني" مارقاً من الدين، وامتنع بعضهم من الصلاة على جنائز المتجنسين، وغير ذلك من أعمال المقاطعة الشرعية والاجتماعية[3].

وقد انقسمت هذه النخبة أثناء انتخابات عام 1919 بسبب الخلاف حول الإدماج بالتجنيس إلى نخبتين: نخبةٌ ليبرالية اندماجية تدعو له، تزعّمها الدكتور ابن التّهامي؛ ونخبةٌ إصلاحية تعارضه وتدعو إلى المساواة، تزعّمها الأمير خالد الذي انضمّ إلى نشاطات هذه الفئة بصورة متقطّعة عام 1913، وبصورة نشطة منذ العام 1917.

---

[1] Chérif Benhabiles, L'Algérie Française vue par un indigène, (Alger, 1914), PP. 117 à 121.

[2] مصدر سابق، ج 3، ص 171.

[3] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر (المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984)، ص 351.

تأسيس النوادي والجمعيات:

النوادي والجمعيات مراكزُ وهيئاتُ تأطيرٍ وتعليم وتربية وملتقيات فكرية واجتماعية ورياضية، ونشاط سياسي أحيانا. بدأ ظهورُها منذ أواخر القرن التاسع عشر، وازدهرت في مطلع القرن العشرين. وقد مثّلت النوادي والجمعيات منبعاً روحياً وفكريا، وخطَّ دفاعٍ ضد سياسة التجهيل والفَرْنَسَة، وساهمت في تربية الشعب وتأطير الشباب، وكان أهمّها:

◀ الجمعية الرشيدية:

أسّسها في العاصمة سنة 1894 شبان جزائريون متخرّجون من المدارس الفرنسية الجزائرية، وكان لها فروع في أنحاء البلاد، خاصة في إقليم وهران، ضمَّ فرعُ العاصمة منها 251 عضوا سنة 1910. وقد ركّزت على نشر التعليم، وتقديم دروس للبالغين، وإلقاء المحاضرات، والتبشير بالأخوّة. وكان من بين أعضائها الدكتور ابن التهامي، والدكتور ابن بريهمات[1].

◀ الجمعية التوفيقية:

أُنشئت بالعاصمة سنة 1908، وأعادت النخبةُ العصرية تنظيمَها سنة 1911. وَعَدَّتْ في السنة التالية 200 عضو. وقد اهتمت بالتاريخ والأدب والعلوم والقضايا الاجتماعية. وتولّى رئاستَها الدكتور ابن التهامي[2].

◀ نادي صالح باي:

أسّسه بعض المثقّفين الجزائريين الْحداثِيِّين بالاشتراك مع بعض الفرنسيين بقسنطينة عام 1907. وقد ضمّ في متَمِّ السنة التالية: 1700 عضو[3]، وكان له فروع في عدة مدن. سعى إلى ترقية

---

[1] سعد الله، المصدر السابق، ص 146.

[2] نفسه، ص 144.

[3] "Le Cercle Salah-Bey", Revue du Monde Musulman, 1909, P. 125.

الأوضاع المادية والمعنوية للمسلمين الجزائريين، من خلال تنظيم دروس في التعليم العام والمهني، وإلقاء محاضرات علمية وأدبية، وتأسيس جمعيات خيرية، والدعوة إلى العمل والإخاء والتعاون بين سكان الجزائر.

جمعيات وادي مزاب:

تركّزت في القرارة وبني يزقن وغرداية، وعملت على إنشاء معاهد العلوم الإسلامية، ورعاية نشاطات علمية وأدبية واجتماعية، وتأسيس صحف، وإرسال بعثات علمية إلى بعض البلاد الإسلامية.

إضافةً إلى "نادي الشبان الجزائريين" بتلمسان، و"الجمعية الإسلامية القسنطينية"، و"نادي التقدم" بعنابة، وغيرها.

وهناك ما ظهر تالياً ولعب أدواراً مصيرية في تطور المجتمع الجزائري، أهمها:

◀ **نادي الترقي** الذي أسّسه بعض العلماء الإصلاحيين في العاصمة عام 1927. وقد ركّز على دعم التعليم العربي، وإلقاء المحاضرات، وإحياء المناسبات الدينية والتاريخية. وكان أهم رجاله العلاّمة ابن باديس، والشيخ البشير الإبراهيمي، والشيخ الطيب العقبي، وأحمد توفيق المدني.

◀ **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:**

أسّستها عام 1931 ثلّة من العلماء العاملين، في طليعتهم الشيوخ: عبد الحميد بن باديس، والبشير الإبراهيمي، والطيّب العقبي، ومبارك الميلي، والعربي التبسي، وإبراهيم أبو اليقظان، وإبراهيم بيّوض رحمهم الله. لعبت دورا عظيما في الميدان الديني بتصحيح العقيدة، ومحاربة البدع وتضييق مجالها، وفي المجال التربوي بتعليم الناشئة، وفي الميدان الاجتماعي بمحاربة مختلف الآفات، وفي المجال السياسي بنشاطها المطلبي وبتأثيرها العميق على الحركة الوطنية. وبكلمة؛ فقد قامت جمعية العلماء ببعث

وتوحيد المجتمع الجزائري فكرياً وروحيا بعدما أشرف على الانهيار والتمزُّق التامّ. وسنعود إليها في الفصل الرابع عشر.

الطرق الصوفية ونشاطاتها:

التصوّف:

مشتقٌّ لغةً على الأرجح من الصّوف؛ الذي رغّب الصوفيون بارتدائه صيفاً وشتاء. واصطلاحا: منهجٌ لتزكية النفس وتهذيبها، عمادُه الأوّل الزُّهد والعبادة ظهر في القرن الثاني الهجري، وتوسّع بعد ذلك ليشمل المرابطة على ثغور البلاد الإسلامية ومجاهدة المعتدين. لكنه اختلط في القرون الأخيرة عند الكثيرين بالبِدَعِ والشعوذة وطلب المال والرياسة وغير ذلك من الْمُرْدِيات. من أقطابه الكبار: الـجُنَيْد، والحارث الـمُحاسِبي، وعبد القادر الجيلاني، وأبو نصر السرّاج، والقُشيْري، وذو النون المصري، وأبو حامد الغزالي، وعمر بن الفارض، وابن عربي وغيرهم، منهم المعتدلون ومنهم الغُلاة.

أما الطريقة الصوفية، فأصلها عند الصّوفيين: "الطريق"، وهو السبيل الموصل إلى تهذيب النفوس وتطهيرها من أدران الرذائل، وتحليتها بأحسن الفضائل، لغرض القُرب من الله تعالى[1].

"وقد ظهرت الطرق الصوفية بعد المئتين من الهجرة النبوية الشريفة، نظراً لغلَبَةِ الجهالات وتكالُب الناس على الدنيا، فتفرّدت طائفةٌ من الناس بأعمال صالحةٍ وأحوالٍ سَنِيّة، واغتنموا العزلة واتّخذوا لنفوسهم زوايا يجتمعون فيها، تاركين الانهماك في الأسباب، مجتهدين إلى ربِّ الأرباب... إلى أن تلاعبت الأهواءُ بقومٍ سهُل عليهم ادّعاءُ الولاية...ملأوا الوجود من بدعهم السيّئة، وشوّهوا الشريعة بضلالاتهم الواضحة، وأطفأوا نور الحقّ بخُزَعبِلاتهم الفاضحة.." [2]

---

[1] الشيخ علي محفوظ، الإبداع في مضارّ الابتداع (دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ)، ص 306.

[2] نفسه، ص 308.

وعليه، فالطُّرُق الصوفية مناهج لتزكية النفوس بالعبادة والذِّكْرِ والدعاء والتَّقَشُّف والْخَلْوَة، تنسب إلى مؤسّسيها من الشيوخ الذين وضعوها لأنفسهم ولمريديهم، وتحوّلت بمرور الزمن إلى جمعيات دينية وخيرية وجهادية، ينتمي إليها عدد من المؤمنين المتضامنين، الذين تربطهم بشيوخهم علاقة تبعية كاملة. وقد تتحوّل الطريقة بمرور الزمن إلى إطار جامد من الأدعية المبتدَعة، والأناشيد المخترَعة، والرقص الجماعي المذموم، وتقديس قبور الصالحين.. وتعبّر الطريقة الصوفية أيضا عن المؤسسات والمصالح والأفراد المنتسبين إليها. وقد انحرفت معظم الطرق في أيامنا عن الجادّة.

وهناك اختلاف بين الباحثين حول تاريخ نشأة الطرق الصوفية، لكنَّ المؤكّد أنَّ انتشارَها وتعدّدَها وتفرّعَها إلى فروع منتشرة في جميع الجهات إنما يعود إلى القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي[1].

أما في الجزائر، فقد ترسَّخت تلك الطرق إبّان القرن الـــ(16) لدورها في مجاهدة الإسبان، ولتقريبِ العثمانيين بعضَ شيوخِها، وشهدت نمواً وانتشارا واسعين في أواخر القرن الـــ (12) وبداية الـــ (13) الهجريين / النصف الثاني من القرن الـــ(18) وبداية الـــ(19) الميلاديين.

وأهمّ الطرق الصوفية التي نشطت بالجزائر في هذه الفترة:

الطريقة القادرية:

تُنسب إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني (470 ـــ 561هـ/1077 ـــ 1166م) الذي وُلد في إقليم جيلان شمال إيران، وعاش في بغداد.

انتشرت هذه الطريقة في عدة مناطق من الجزائر كأقاليم توات (أدرار)، ووهران، والأوراس، وعرفت انتشارا واسعا في إفريقيا السمراء، وإليها انتمى الأمير عبد القادر. وقد قاومت الاستعمارَ في البداية، ثم قصَرت نشاطها على تعليم القرآن الكريم.

---

[1] عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ، مصدر سابق، ج 3، ص 251.

الطريقة الرحمانية:

أصلها الطريقة الْـــخَلْوَتِيَّة، لكنها نُسبت إلى الشيخ محمّد بن عبد الرحمان القشطولي الأزهري (1132- 1208 هـــ/1720 – 1793)، من بوغني (تيزي وزو)، المعروف بـــ"بوقبرين"، الذي أدخلها إلى الجزائر فاشتهرت باسمه.

انتشرت في بعض مناطق الشرق والوسط كجرجرة وسطيف وبسكرة والجلفة، وكانت أوسع الطرق انتشارا، إذ ضمَّت في أواخر القرن الـــ(19) نحو 156.000 عضو من أصل 295.000، هم مجموعُ مُنْتَسِبِي كافةِ الطرق بالجزائر آنذاك[1]. وأهمّ زواياها: الهامل (بوسعادة)، وطولقة (بسكرة)، وصدّوق (بجاية). وقد لعبت دوراً هاماً في جهاد الفرنسيين، خاصة أثناء ثورة المقراني عام 1871، وكذا في مجال التعليم.

1. الطريقة الدرقاوية:

هي فرع من الشاذلية المنسوبة إلى الإمام أبي الحسن علي الشاذلي (المُتَوَفَّى سنة 656هـــ/ 1258م). وقد تأسست في المغرب الأقصى على يد الشيخ محمد العربي بن أحمد الدرقاوي، الذي ولد قرب مراكش، وعلّم في فاس، وتوفي حوالي سنة 1239هـــ/1823م.

انتشرت الطريقة الدرقاوية في الغرب الجزائري ومنطقة الونشريس في مطلع القرن الـــ(19)، وتركزت جهودها على التعليم والإرشاد الإسلامي. وقد لعبت دوراً هاماً في جهاد الفرنسيين في المغرب.

2. الطريقة التّجانية:

أسّسها حوالي سنة 1770 بمدينة فاس أحمد بن محمّد بن المختار التجاني، المولود ببلدة عين ماضي (50 كلم غرب الأغواط) (1150- 1230هـــ/1737- 1815م)، والمتوفّى بفاس.

---

[1] Depont & Coppolani, op.cit., P. 215.

انحصر مجالُ هذه الطريقة في عين ماضي وورقلة ووادي سوف وتيماسين (قرب تقرت)، لكنها انتشرت بشكل واسع في إفريقيا خاصة في المغرب والسودان والسنغال ونيجيريا على حساب القادرية. وقد هادنت الاستعمارَ في الجزائر، وحاربت الحركة الإصلاحية. من معتقداتها: إمكانية مقابلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم مقابلةً ماديةً في الدنيا؟!

3. الطريقة السنوسية:

أسّسها محمّد بن علي السنوسي (1787 ـ 1859) الذي ولد قرب مستغانم، وارتحل في طلب العلم إلى مازونة ومعسكر وفاس والحجاز، والتحق بالجبل الأخضر بليبيا، أين أسّس زاويته الأولى عام 1848، ثمّ انتقل إلى واحة جغبوب في صحراء ليبيا، وبثّ منها العلم والإصلاح. وسرعان ما انتشرت السنوسية عبر الصحراء الكبرى حيث نافست القادرية والتجانية نظراً لإخلاص دعاتها وبساطة تعاليمها وقُربها من القرآن الكريم والسنة النبوية.

4. الطريقة العليوية:

أسسها أحمد بن مصطفى، المعروف بابن عليوة (1874-1934)، من أهل مستغانم. وقد عُرفت ببِدَعِها الشنيعة، وعدائها الصريح للحركة الإصلاحية بقيادة جمعية العلماء. يتركز أتباعها بمنطقة مستغانم.

وقد قام بعض هذه الطرق بأدوار إيجابية نذكر منها:

- مقاومة الاستعمار الفرنسي حتى مطلع القرن العشرين؛ إذ كان معظم قادة وجنود الثورات الشعبية أعضاء في الطرق الصوفية؛ كالقادرية والرحمانية والسنوسية.
- تعليم العربية والقرآن الكريم ومبادئ الإسلام، فحافظت عليها أمام محاولات فرنسا الرامية إلى طمسها.
- مقاومة سياسة الدمج والتجنيس الفرنسية.

◀ مساعدة المحرومين وإيواء المتشرّدين (وإعتاق العبيد).

◀ التوسُّط لحلّ الخلافات بين العشائر والأُسر والأفراد.

◀ نشر الإسلام في أواسط إفريقيا، ومزاحمة أعمال المنصِّرين وجمعياتهم في تلك البقاع.

لكنَّ بعضَها الآخر كالتجانية والعليويّة لعب أدواراً سلبية جداً منها:

◀ تعاونها مع الاستعمار، وتزكية وجوده في الجزائر وأرض الإسلام. من ذلك مقاومة التيجانية للأمير عبد القادر، وسفر شيخها رفقةَ الجاسوس الفرنسي ليون روش إلى تونس والمشرق لاستصدار فتوى بعدم جواز مقاومة المسلمين للفرنسيين لإضعاف الأمير وسائر المجاهدين، وكيْدها للمجاهد محمد بن عبد الله ومنعه من دخول سوف وعين ماضي أثناء ثورته على الفرنسيين، وتمهيد السبيل أمام التوسع الاستعماري في الجنوب.

◀ تحوُّلُها إلى وسيلة لاستغلال الجماهير وجمع حُطام الدنيا، ونشر الجهل والخرافات والبدع المحرّمة الْمُنْكَرَة؛ كالرّقص الصوفي، وتقديس الأضرحة والقباب والطواف حولها، والنّذر لها والذّبح والصّلاة عندها لقضاء الحاجات.

◀ اقتراف بعض شيوخها وأتباعها للمحرّمات، كشرب الخمور، واقتراف الفواحش، والانغماس الفاضح في اتباع الشهوات.

◀ معارضتها لخطّ جمعية العلماء الإصلاحي، وعرقلة جهودها.

وصفوة القول:

إنّه بتغيّر ظروف الجزائر؛ تطوّرت منذ مطلع القرن العشرين أساليبُ مقاومةٍ ثقافية جديدة للاستعمار، كانت خطوةً هامة نحو عودة الروح إلى المجتمع، وظهور الأحزاب السياسية وفصائل الحركة الوطنية عقِب الحرب العالمية الأولى، مقدّمةً للمعركة الفاصلة مع الاستعمار.

شخصيات الجزائر

التاريخية والفكرية

البطل محمد المقراني



ولد محمد المقراني ما بين 1810 –1820 بمنطقة مجانة ولاية برج بوعريريج من أسرة كبيرة ذات مكانة سياسية بارزة، كـان والـده محمد المقراني خليفة على منطقة مجانة وفي سنة 1853 توفي والـده وعيّنت السلطات الفرنسية ابنه محمد المقراني باشاغا على مجانة.

اشتعلت نيران المقاومة الجزائرية بعد توسّع زحف العـدو نحـو المناطق الداخلية، فرأى محمد المقراني أن من واجبه إعلان الثورة ضد المحتلين، قدّم استقالته يـوم 27 فيفري 1871 وأعاد شارة الباشاغا لوزارة الحرب الفرنسية وبدأ بتحركاته الثورية منذ مطلع جانفي 1871.

ومن بين معاركه الشهيرة حصاره للجيش الفرنسي بمدينة برج بوعريريج يوم 16 مارس 1871 واستمرّ الحصار إلى غاية 26 مارس لكن كثرة جنود القوات الفرنسية أدّت بالمقراني إلى الانسحاب، ومن بين المعارك أيضا معركة ضد الجنرال سنوسي بمنطقة مجانة يوم 12 أفريل قرب جبل تفراطاست شمال مجانة واستمرّ الحاج المقراني في نضاله وتحركاته وهو في الطليعة على رأس المجاهدين حتى أتى يوم 5 ماي 1871، ففي هذا اليوم كان المقراني في مواجهة مع العدو الفرنسي بقيادة العقيد ترومـلـي حاكم سور الغزلان بموقع (وادي سوفلات) واستمرت الاشتباكات حتى منتصف النهار ثم اغتـنـم الشيخ محمد المقراني الفرصة لأداء صلاة الظهر هو ومن معه من المجاهدين و لم يأخـذ الاحتياطـات اللازمة وهو في صلاته ظهر عدد من جنود الزواف الفرنسيين وأطلقوا أربع رصاصـات في جبينـه فسقط المقراني شهيدا، حمل الثوار جثمان الشهيد محمد المقراني إلى قلعة بني العباس ودفن في مسقط رأسه.

الشيخ بوعمامة

ولد الشيخ محمد بن العربي المدعو بوعمامة بقصر الحمام الفوقاني من واحات فيجيج على الحدود المغربية الجزائرية سنة 1840 تعلّم كباقي الثوار الجزائريين تعاليم الدين ومبادئ اللغة وحفظ القـــرآن الكريم وفي سنة 1875 انتقل هو وعائلته إلى مغرار التحتاني وسط جبال القصور وهناك أنشأ زاوية لتعليم القرآن ودراسة المسائل الفقهية، وهناك اشتهر اسمه وكثر أتباعه واشتهرت أراؤه الجهاديـــة في شهر مارس 1880 أصدرت السلطات الفرنسية أمرا بإيقافه واعتقاله إلا أن الـــضابط دوكاســـتري رفض بعد أن قابله وتأكد أن سكان المنطقة سيشعلون ثورة إن تمّ إيقافه.

ظهرت شجاعة الشيخ بوعمامة في أول معركة خاضها مع العدو وكانت في 27 أفريـــل 1881 واسمها معركة سفيفة جنوب عين الصفراء ثم معركة مولاق يوم 19 ماي 1881 الشهيرة قرب قصر الشلالة بجبال القصور قادها العقيد إيسنوسنتي للقوات الفرنسية وسببت المعركة خسائر بشرية ومادية للعدو الفرنسي على إثرها تم عزله عيّن بدله الجنرال ديتري، ثم ظهر تحدي الشيخ بوعمامة للجـــيش الفرنسي في مسيرة دامت 23 يوما من 30 جوان إلى غاية 21 جويلية بداية من الـــشمال مـــرورا بالبيض وفرندة ثم سعيدة وعاد ثانية إلى الجنوب الغربي كانت المسافة حوالي 730 كيلومترا كانـــت مسيرة ناجحة لم يتمكن المستعمر من إيقاف الشيخ بوعمامة واجتاز الحد الفاصل بين التل والصحراء بنجاح ووصف العدو عملية الشيخ آنذاك بالعملية الجريئة .

وانتقاما لهذه العملية قام الضابط لويس بتدمير زاوية الشيخ بوعمامة وإتلاف ممتلكاته بعدها دخل الشيخ بوعمامة إلى المغرب الأقصى سنة 1883 وبالضبط واحة دلدول بمنطقة قورارة واستقر هناك إلى غاية 1894، أنشأ فيها مدرسة قرآنية وظل هناك يتتبع أخبار الثورة الجزائرية وبعدها انتقل إلى وجدة المغربية وهناك وافته المنية في 7 أكتوبر سنة 1909 بعد عمر يقارب 70 عاما قضى أكثر من 20 عاما في الجهاد.

الشيخ عبد الحليم بن سماية

هو عبد الحليم بن علي بن سماية من أعيان مدينة الجزائر من أسرة مشهورة بالعلم والتدين. ولد عبد الحليم بن سماية بالجزائر العاصمة في 15 يوليو (جويلية) 1866.

يعتبر من الجيل الذي التحق بالمدرسة التي فرنستها قرارات شانزي، كما يذكر الأستاذ الدكتور أبو القاسم سعد الله في كتابه الموسوعي (تاريخ الجزائر الثقافي). ولذلك يعتبر الشيخ عبد الحليم بن سماية من المثقفين الذين يجيدون اللغتين العربية والفرنسية، كما كان متمكنا من العلوم الإسلامية.

زار بلاد الشام وأدى فريضة الحج إلى بيت الله الحرام، وانتقل إلى تونس للدراسة وتحصل فيها على إجازة من العالم الجزائري المهاجر محمد بن عيسى الجزائري. وتحصل على إجازة من شيخ زاوية الهامل ببوسعادة الشيخ محمد بن بلقاسم.

اشتغل الشيخ عبد الحليم بن سماية بالتدريس، وله مساهمات في كتابة الشعر، واشتهر بمقالاته الصحفية ومراسلات مع معاصريه. وكان الشيخ عبد الحليم من المواظبين على قراءة مجلة "المنار" التي كان يصدرها الشيخ محمد عبده، وقد تبنى مذهبه الإصلاحي.

وكان الشيخ بن سماية من أبرز المستقبلين والمرافقين للشيخ محمد عبده عندما زار الجزائر في سنة 1903، وله صور تذكارية معه.

واعتبرت زيارة الشيخ محمد عبده للجزائر من الأحداث الهامة التي مهّدت لظهور تيار الإصلاح الفكري والديني في الجزائر على يد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بقيادة الإمام المرحوم الشيخ عبد الحميد بن باديس.

وشارك الشيخ عبد الحليم بن سماية في مؤتمر المستشرقين الرابع عشر بالجزائر سنة 1905، وألقى بحثا عن وضع الإسلام.

تميز الشيخ بمواقفه الشجاعة واعتزازه بحضارته العربية الإسلامية، وكان من معارضي قانون التجنيد الإجباري ومن أنصار حركة الجامعة الإسلامية.

الشيخ حمدان الونيسي

هو الشيخ حمدان بن أحمد الونيسي أو ابن الونيسي. ولد في سنة 1856 في مدينة قسنطينة من عائلة عريقة.

وفي سنة 1881 عين مدرسا بالجامع الكبير بقسنطينة وعمره لا يتجاوز 25 سنة، وكان هذا المنصب يخصص في العادة لكبار الشيوخ وفحول العلماء، ولكن الشيخ حمدان تمكن من ملأ مكانه في الجامع الكبير، وأصبح من أعيان مدينة قسنطينة، وكان في سنة 1891 من بين أعيان المدينة الذين وضعوا توقيعاتهم على عريضة مظالم من سكان قسنطينة ضد السلطات الفرنسية.

ظل الشيخ حمدان لونيسي يمارس دوره في الجامع الكبير في منصب مدرس ومربي الجيل الذي ساهم في تحقيق نهضة الجزائر العلمية والثقافية قرابة 30 سنة. وقد وصفه أحد المستشرقين الفرنسيين بأنه كان "من بين المدرسين الأكثر ذكاء وإخلاصا للتعليم الإسلامي".

وفي سنة 1910 طردته الإدارة الفرنسية من منصبه وكان إمام الحركة الإصلاحية، رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الشيخ عبد الحميد بن باديس قد التحق بدروسه في سنة 1907 وعمره آنذاك 18 سنة، وكان من أصغر تلاميذ الشيخ الونيسي.

وبعد أن تم طرد الشيخ الونيسي من الجامع الكبير فضل التوجه إلى البقاع المقدسة وزيارة الحرمين الشريفين، وكان ذلك في سنة 1910 واستقر في المدينة المنورة.

والتف حوله عدد من التلاميذ ومن العائلات الجزائرية المهاجرة، ومنها عائلة الشيخ البشير الإبراهيمي وعائلة الشيخ الطيب العقبي.

وقد التحق الشيخ عبد الحميد بن باديس بأستاذه الونيسي في المدينة المنـــورة وأراد البقـــاء هناك، ولكن الشيخ حمدان الونيسي نصح تلميذه عبد الحميد بالعودة إلى الجزائر لتنوير الشعب وزرع بذور النهضة والانبعاث.

وفعلا بعد عودة الشيخ عبد الحميد بن باديس واجتماعه بأصحابه النجب من أمثال الـــشيخ الإبراهيمي والشيخ العقبي تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي كانت حركتها خيرا وبركة على الشعب الجزائري.

وبعد سنين طويلة قضاها الشيخ حمدان الونيسي في التدريس بمدينة الرسول الأعظم محمـــد ﷺ، أي المدينة المنورة التحق بجوار ربه ودفن هناك، وبذلك كان الشيخ عبد الحميد بن باديس عندما يذكره يقول عنه :

"شيخي وأستاذي العلامة الفقيه سيدي حمدان الونيسي دفين طيبة الطيبة".



الشيخ ابن سماية، وإلى يساره الشيخ محمد عبده أثناء زيارته الجزائر سنة 1903



وفد (الشبان الجزائريين) الذي استقبل من طرف القيادة الفرنسية

بباريس –1912

الباب الثالث

الجزائر إبّان الحرب العالمية الأولى وبين الحربين

(1332- 1358هـ/ 1914- 1939م)

أو نشأة وتبلور الحركة الوطنية السياسية



[illegible]

[illegible] 1912

1. الجزائر والحرب العالمية الأولى

كانت الحربُ العالميةُ الأولى نزاعاً بين الدول الأوروبية الاستعمارية، ولم يتحمَّس لها الجزائريون إطلاقاً، بل تشاءموا منها باعتبارها تطوُّراً قد يستَنْزِفُهُم ويضرُّ بهم في ظل التّسلُّط الاستعماري وقانون التجنيد الإجباري. وكان الفرنسيون قبل اندلاع تلك الحرب يخشون احتمال قيام ثورة عامة في شمال إفريقيا ومنها الجزائر؛ إذ كانت ذكريات ثورة 1871 تثير خشيةَ السلطات من "اندلاع حرب مقدسة"[1] جديدة، غير أنّ ذلك لم يحدث لعدم توفّر شروط الثورة، فاستمرّ "تحكُّم" فرنسا بالوضع رغم حدوث بعض المواجهات.

موقف الجزائريين من اندلاع الحرب:

عمدت فرنسا بمجرد اندلاع الحرب إلى إصدار قوانينَ وقراراتٍ اضطهاديةٍ جديدةٍ كقانون حالة الحصار والرقابة، وتجديد قانون الأهالي سبعة أعوام أخرى في صيف 1914، وإصدار قرار 29 أكتوبر 1915 الذي منح الإداريين في البلديات المختلطة سلطات استبدادية إضافية، ودعَمَ سلطةَ الشرطة في الإشراف المباشر على الجزائريين، وحاولت من جهة أخرى استمالة الرأي العام وإقناعه بالمشاركة في الحرب بالدعاية الكاذبة، والمغريات المالية، والضغوط المختلفة، مستعينةً في ذلك بأذنابـــها من الجزائريين كالقُيَّاد وأكثرِ شيوخِ الطرق الصوفية و"المنتخَبين" في المجالس المحلّية.

[1] Ageron, Histoire, op. cit., P. 254.

وتعرّض الجزائريون أيضا لدعاية ألمانيةـ عثمانية، حاولت إظهار فرنسا في صورة جلاّد الشعب، وأنّ العثمانيين والألمان هم منقذو الشعوب الإسلامية المضطهدة، وقام شيخ الإسلام بإسطنبول بإعلان الجهاد ضدّ فرنسا في نوفمبر 1914، فاستقبل كثير من الجزائريين دعوته بالترحيب.

و لم تنجح فرنسا في استمالة شعبنا إلى صفّها، اللّهمّ إلاّ المتخاذلين والمنتفعين من القياد والأعيان والموظّفين الدينيين ورؤساء الطرق الصوفية "والمنتخَبين"، الذين بادروا إلى إرسال برقيات تأييد إلى أسيادهم، ودعوة الشعب إلى الالتفاف حول فرنسا، والتطوّع للحرب في صفوفها.

وهكذا فقد كان الجزائريون معادين في جُملتهم لفرنسا، رافضين المشاركة في الحرب إلى جانبها، وتجلّى ذلك في المواقف التالية:

القيام بمظاهرات، وتوزيع منشورات وتعليق ملصقات معادية للتجنيد والاحتلال.

1. ظهور أدب شعبي ممثّلٍ في أغانيَ وأشعار وأمثالٍ وغيرها تندّد بفرنسا، وتُشيدُ بألمانيا والدولة العثمانية، كـــ "أغنية الحاج غيوم" التي تتهكّم بالجيش الفرنسي، وتعبّر عن الأمل في قرب انعتاق الجزائر على يد أعداء فرنسا المنتصرين[1].

2. امتناع أعداد معتبرة من الشباب من التجنيد واعتصامهم بالجبال، وقيامهم بإزعاج الفرنسيين وأعوانهم، خاصة في معسكر وسدراتة وبريكة وتبسة[2] والأوراس الذي صمدت فيه جماعة من الشباب الأشاوس بقيادة البطلين المسعود بن زلماط (زعيم عرش بني بوسليمان – آريس) والصالح بن بومصران للقوات الفرنسية من 1917 إلى 1921. كما فرّ آخرون في الشرق الأدنى وفي الجبهة الألمانية والتحقوا بإخوانهم الثائرين في الجزائر.

---

[1] J. Desparmet, « La chanson d'Alger pendant la grande guerre », Revue Africaine, N° 73 (1932), PP. 54 à 83.

[2] Ageron, Histoire, op. cit., P. 255.

3. قيام الفارّين من التجنيد ببعض العمليات العسكرية ضد المصالح الاستعمارية في بلاد القبائل، وعنابة، وسوق اهراس، وتنس، ومنطقة وهران[1]. ردت عليها فرنسا بقمع دموي. واشتداد العمل المسلح في سنة 1916 التي صعَّدت فيها فرنسا من إجراءات التجنيد.

4. اندلاع ثورتين؛ ثورةٌ في الهغار في شهر فبراير من ذلك العام، دعمها سكان واحات وسط الصحراء، وأخرى في عين التوتة بالأوراس في نوفمبر الموالي، ألحقت بالعدو بعض الخسائر، واجهتها باقتراف جرائم بشعة ضدّ السكان العزّل. وقد حاولت ألمانيا والدولة العثمانية دعمَ الثائرين، لكن تفوُّقَ القوات الفرنسية مكّنها من حسم الموقف لصالحها. وقد دامت ثورةُ الهقّار على الأقل حتى حدود 1919.

5. بقاء بعض الفارّين من صفوف القوات الفرنسية بالخارج، أين اتّصلوا بعدد من مواطنيهم الأحرار، و بنفرٍ من أشقائهم التونسيين والمغاربة، وشكلوا لجاناً تعمل في سبيل استقلال شمال إفريقيا في جنيف واسطنبول وبرلين، وندّدوا بفرنسا وسياساتها القمعية. وكان في طليعة أولائك المناضلين في المَـهاجِر من الجزائريين: الشيخ محمد الخِضْر حسين، والشيخ صالح الشريف، ومحمد مزيان التلمساني، وحمدان بن علي، ومحمد بيزار، ومن التونسيين: محمد باش حامبة، ومحمد الشيبي، وإسماعيل الصفايحي.

6. قيام ثورة الأمير عبد المالك الجزائري ضدّ فرنسا في المناطق الشمالية الشرقية من المغرب (1915 ـــ 1924).

إقحام الجزائريين في الحرب:

بما أنّ الجزائرَ كانت خاضعةً للقبضة الحديدية الفرنسية، فقد كانت مشاركتها في الحرب قَسْرِيَّةً، واتخذت الأشكال التالية:

---

[1] ذكره سعد الله في المصدر السابق، ج2، ص ص 226-227، وهو يقتبس من: Depont, « Une insurrection en Algérie pendant la guerre », Revue de l'Afrique du Nord, I (Octobre 1921), PP. 8 à 13.

1. جنّدت فرنسا آلاف الجزائريين وزجّت بهم في أتّون المعارك على مختلف الجبهات، وتجاوزت ما نصَّ عليه قانون التجنيد من شروط؛ فأصدرت مرسوماً في 7 سبتمبر 1916، أمر بتجنيد كافة الجزائريين. وقد بلغ مجموع من تم تجنيدهم للقتال حسب الإحصاءات الفرنسية: نحو 177.800 فرداً[1].

2. سخّرت حسب مجلة "لافريك فرانساز"[2] 75.8000 عامل جزائري لخدمة مجهودها الحربي في المصانع والمناجم والموانئ، فضلا عن أعداد أخرى كانت متواجدة من قبلُ بفرنسا.

3. استولت على المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية الجزائرية من خلال شرائها بأثمان بخسةٍ مؤجّلة الدفع، واستغلت المواد الأولية.

4. استخلصت أموالا طائلة، منها ضرائبُ، وتعويضاتٌ عن الخدمة العسكرية، وتعويضاتُ حرب من المناطق المنتفضة.

انعكاسات الحرب على الجزائر:

كانت للحرب العالمية الأولى انعكاسات كثيرة على بلادنا نوجزها في الآتي:

أولا. النتائج الاجتماعية:

1. مقتل نحو 56.000 جزائري، وجرح 82.000 حسب مجلة "لافريك فرانسيز"[3]. أما الجيش الفرنسي فلم يعترف سوى بـــ: 25.711 قتيل، و 72.035 جريح، منهم 8.779 معطوب[4].

2. تيتّم عشرات آلاف الأطفال، وترمّل آلاف النساء.

---

[1] « Les Africains au champs d'honneur », L'Afrique Française (juillet-aout 1919),p. 221.
[2] Idem.
[3] Idem.
[4] Ageron, Histoire, op. cit., P. 261.

3. تدهور الأحوال المعاشية في المدن، وانتشار المجاعة في الأرياف.

ثانيا. الآثار الاقتصادية:

1. السّطو على أَقْوات المواطنين.

2. الإمعانُ في تحصيل الضرائب والتعويضات الجائرة.

3. تناقص الإنتاج بفعل التجنيد.

4. غلاء الأسعار حتى بلغت زياداتها أحيانا نسبة 300 %[1]، وانخفاض مستويات الدّخل، ما أدى إلى استشراء البؤس والخصاصة.

5. نهب المواد الأولية وتسخيرها لخدمة المصالح الفرنسية أثناء الحرب وبعدها.

ثالثا. الانعكاسات السياسية: وأهمّها:

1. تعزّز يقظة الْحِسِّ الوطني بفضل تجدّد المقاومة المسلحة مؤقتا.

2. حيازة الجزائريين مزيداً من الوعي السياسي والاجتماعي، بفعل الدعاية الألمانية والتركية المعادية لفرنسا، ومشاركتهم في المعارك، واحتكاكهم بالمجنَّدين والمجتمعات الأخرى، وإطلاعهم على الأحداث الكبرى كالثورة البلشفية، وتطورات الشرق الأدنى، وانتصار القوميات في أوروبا الوسطى، ومبادئ ولسون الــ(14)؛ فأسهموا بعد عودتهم إلى الجزائر (أو إلى أعمالهم بالمهجر) في تكوين تنظيمات الحركة الوطنية.

3. انطلاق النشاط السياسي للحركة الوطنية الجزائرية بتقديم الأمير خالد لائحةَ مطالب لمؤتمر الصلح (1919) موجَّهةً إلى الرئيس الأميركي ولسون، تضمّنت خاصةً المطالبةَ بحق تقرير المصير، ومشاركة الجزائريين في حكم بلدهم؛ ما أثار اهتمامَ وحماس الجزائريين.

---

[1] Ibid., P. 268.

4. إصدار فرنسا (استجابةً لنضال الجزائريين، ولضغوط بعض الفرنسيين العاطفين عليهم، وبدعوى مكافأة الجزائريين على ولائهم إبّان الحرب) قانون 4 فبراير، ومرسوم 6 فبراير 1919، اللّذيْن تضمّنا بعض "الإصلاحات" الشكلية التي لا تخرج عن إطار زيادة الكتلة الانتخابية الجزائرية، وفتح باب التجنّس للجزائريين بشروط تعجيزية.

فقد أتاح قانون 4 فبراير لـــ"أهالي الجزائر" إمكانيةَ اكتساب الجنسية الفرنسية إذا توفرت فيهم شروط معيَّنةٌ ليست في أكثر الجزائريين، هي: ألاّ يكون متزوّجاً بأكثر من واحدة، وأن يكون قد أقام ببلديته سنتين متواليتين على الأقلّ، و ألاّ يكون قد صدر بحقه حكم مُخلٌّ بالشرف، علاوة على توفّر صفةٍ من بين جملةٍ من الصفات، منها: الخدمة في الجيش الفرنسي مع شهادة حسن السلوك، أو يكون موظّفاً في الدولة، أو عضواً في أيّ مجلس من المجالس الجزائرية، أو متقاعداً، أو أن يكون حاملاً لوسام فرنسي..

أما مرسوم 6 فبراير فقد نصّ على بعض الإصلاحات الشكلية التي تزيد من حجم الكتلة الانتخابية الجزائرية في "القسم الانتخابي الخاص بالأهالي" من حوالي 15.000 إلى 425.000 مُنتخِب (يمثلون 43 % من الرجال الجزائريين فوق سنّ الــــ25) لاختيار ممثليهم في المجالس البلدية؛ وإنشاء هيئة أخرى لانتخاب المستشارين العامّين والمندوبين الماليين تتألف من (103.145) منتخِب، يُشترَط لقبولهم فيها شروطٌ لا تتوفر في أكثر الجزائريين؛ كالخدمة في الجيش الفرنسي، أو حيازة وسام فرنسي، أو التوظّف لدى الدولة الفرنسية أو الإدارات المحلية[1] ... لكنها لم تُعْطِ الجزائريين سوى ثلثَ مقاعد المجالس البلدية، وربُعَ عدد المستشارين العامّين والماليين.

وقد تناقضت هذه الإصلاحات مع أبسط مبادئ المساواة والديمقراطية التي تتشدّق بهما فرنسا، نظراً لإبقائها على نظام القسمين الإنتخابيين (أي المسلم، والفرنسي) منفصليْن، وجعلها ممثلي الجزائريين في المجالس أقليةً رغم أنهم يمثلون أغلبية المنتخِبين، كما أنها تجاهلت التمثيل الجزائري في

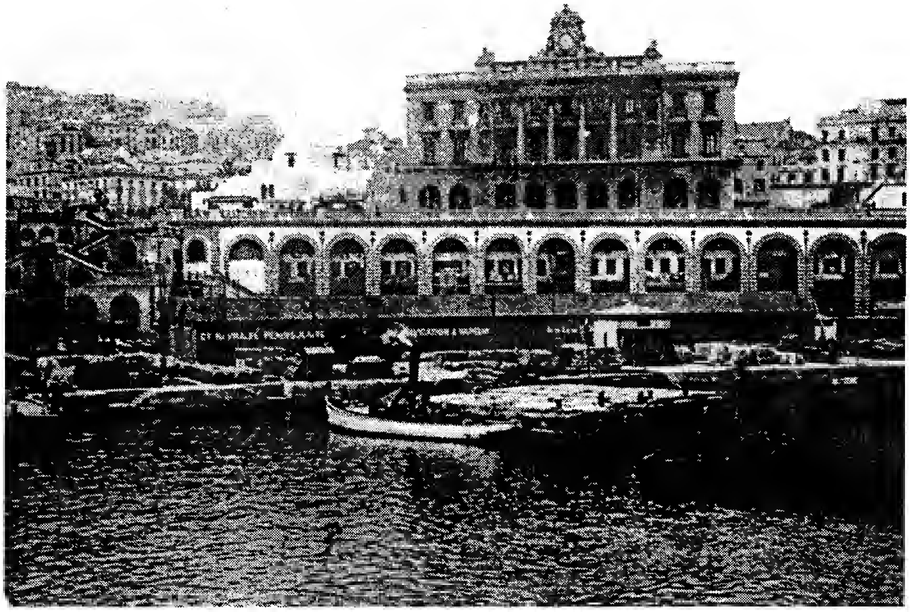
---

[1] Ibid, P. 274.

البرلمان الفرنسي، و لم تُلْغِ قانون الأهالي ولا المحاكمَ الرادعة؛ لذلك رفضها الجزائريون وطالبوا بتمثيلٍ ومساواة حقيقيين.

وغاية القول:

لقد ألحقت الحرب بالجزائر أضراراً بشرية ومادية بالغة، لكنها شكلت مناسبة أخرى لتأكيد رفض الجزائريين للاستعمار بوسائل متعددة، أهمها ثورتا الأوراس والهقّار، وزوّدتها بأفكار وتجارب جديدة، ستؤدي إلى بروز زعماءَ جُدُداً وأحزاباً وجمعياتٍ ببرامجَ متقدمة وطموحة.



الجزائر عام 1914

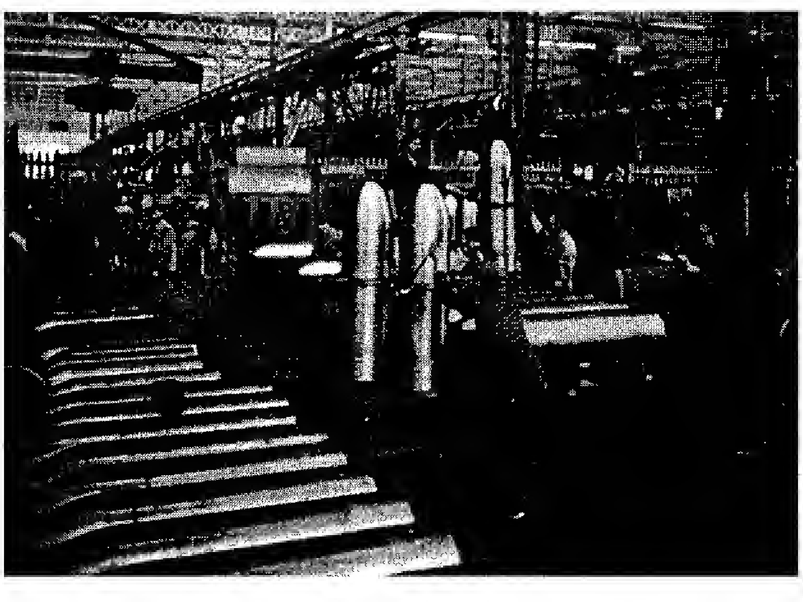


مجندون جزائريون في الطريق إلى الجبهة الألمانية –1914

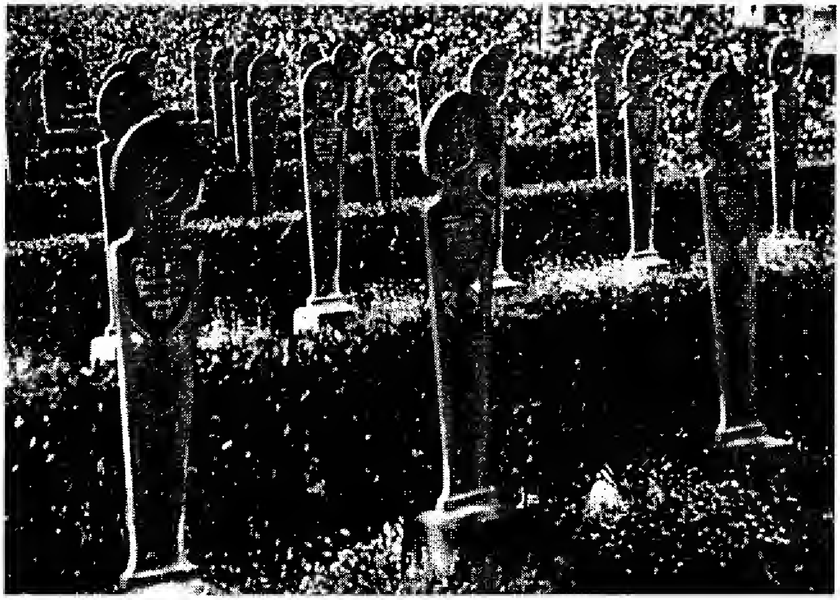
بيئة مناقضة لتقاليدهم



مجند جزائري على الجبهة الألمانية -1917



جُنِّد آلاف الجزائريين للعمل في مصانع الأسلحة والذخائر



قبور جزائريين مأسوف عليهم في مقبرة عسكرية -1918



فرقة من القومية بنواحي تبسة نحو عام 1920

2. الحركة الوطنية الجزائرية بين (1337ـ1358هـ/1919ـ1939م)

شهدت الجزائر في مطلع القرن العشرين بداياتِ نهضةٍ ثقافية ودينية، كانت تعبيراً عن رفض الجزائريين المطلق للاستعمار، وتعلّقهم بالهوية الإسلامية، وتشبّثهم بالأرض. ثم جاءت الحرب العالمية الأولى بانعكاساتها الواسعة، فأكسبت الجزائريين وعياً وخبرة، وهيّأت الظّرف لبروز قيادات جديدة.. وأكسبت هذه التطورات النضال الوطني دفعاً قوياً وزخماً جديدا؛ أفضى إلى ظهور "الحركة الوطنية الجزائرية".

عوامل ظهور الحركة الوطنية الجزائرية (السياسية):

يقصد بالحركة الوطنية الجزائرية: مجموع المنظّمات السياسية والإصلاحية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى، وعملت على تربية وترقية الشعب، والدفاع عن مصالحه، والنضال في سبيل افتكاك حقوقه السليبة. وأهم عوامل ظهورها:

❶. عوامل سياسية:

أ⯈ الاحتلال العسكري الفرنسي؛ وما ترتب عنه من فقدان السيادة الوطنية، وضياع كافة الحقوق السياسية، وانتهاج سياسة البطش والإبادة ضدّ شعبنا.

ب⯈ فرض القوانين الاستثنائية والتجنيد الإجباري.

جـ> هجرة كثير من الجزائريين إلى الشرق الأدنى وفرنسا؛ أين عايشوا حركات الوعي الديني والقومي، واحتكّوا بالممارسة الحزبية؛ ما حثّهم على تدشين الكفاح السياسي.

د> اشتراك الجزائريين في الحرب واكتسابهم أفكاراً وخبرات جديدة.

هـ> أحداث العالم الإسلامي؛ كالحرب الليبية - الإيطالية، وكفاح الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل في مصر، ثم ثورة 1919 المصرية، وثورة الأميرْين عبد المالك الجزائري وعبد الكريم الخطابي في المغرب.

و> الأحداث العالمية؛ كالثورة البلشفية في روسيا، وانتصار القوميات في أوروبا، ومبادئ الرئيس ويلسون الأربعة عشر (وأهمّها حق الشعوب في تقرير مصيرها)، وظهور عصبة الأمم.

❷. عوامل ثقافية واجتماعية واقتصادية:

أ> محاولات القضاء على أركان الثقافة الجزائرية وفي مقدمتها: الدين الإسلامي بعقائده وشرائعه وأخلاقه، واللغة العربية وآدابها.

ب> حركة الإصلاح الديني والجامعة الإسلامية في الشرق الإسلامي بزعامة السيد جمال الدين الأفغاني وتلاميذه، وكان لها تأثير حاثٌّ على الجزائريين.

ج> تدهور الوضع الاقتصادي؛ فانخفضت المداخيل ومستويات المعيشة حتى غدت الأدنى في العالم باعتراف العديد من الجهات الموثوقة.

الاتجاهات المختلفة للحركة الوطنية:

أولا - دعاة المساواة:

هم جماعة النخبة "الإصلاحية" التي انشقّت عن النخبة العصرية، والتفّت حول الأمير خالد (1292-1355هـ/ 1875-1936م) حفيد الأمير عبد القادر، النقيب السابق في الجيش الفرنسي،

الذي ترشّح على رأس قائمة الجناح "المحافظ" من النخبة "العصرية" للانتخابات البلدية والولائية عام 1919، وانتُخب بأغلبية كبيرة عضواً في مجلس بلدية الجزائر، ومستشاراً عاماً (ولائياً)، ومندوباً مالياً.

التفّ دعاة المساواة حول الأمير خالد بين سنتي 1919 و 1925، وقاموا برفع عريضة إلى الرئيس الأمريكي ويلسون عام 1919، طالبوا فيها بحق الجزائريين في تقرير المصير ومشاركتهم في حكم بلدهم.

ولما خاب أملهم في مؤتمر الصلح عمدوا إلى التعاطي مباشرة مع فرنسا؛ فأسسوا هيئةً عُرفت باسم "اتحاد النواب المسلمين" لإسماع صوت الشعب والتعبير عن تطلعاته، وأنشأ الأمير خالد جريدة "الإقدام" باللغتين العربية والفرنسية وكانت شديدة النقد للسياسة الاستعمارية، كما كان هو داعيةً متحمّسا وجريئا إلى رفع الظلم الواقع على الجزائريين ومساواتهم بالأوروبيين؛ ما لَفَتَ إليه أنظارَ كثير من الجزائريين، فالتفّوا حوله وآزَروه.

وقد تصاعدَ قلق فرنسا من نشاطات الأمير رغم عدم مطالبته صراحةً بالانفصال، فضيّقت عليه وقامت بنفيه من الجزائر في أغسطس 1923، فنقل ميدان معركته إلى فرنسا حيث نشّط وحضر عدداً من المؤتمرات، واتصل بالمهاجرين الجزائريين، وعمال المغرب العربي، وباليساريين الفرنسيين، والوطنيين من أبناء المستعمرات المنفيين. فصعّدت السلطات الفرنسية من ضغطها عليه، وحاكمته في أغسطس 1925 بالإسكندرية بتهمة حيازة جواز سفر مزور ومحاولة الهروب من منفاه إلى أوروبا، وحُكم عليه بالسجن ستة أشهر. ومنع بعد ذلك من العودة إلى الجزائر أو السفر إلى أوروبا، وأمضى بقية عمره بمنفاه سوريا التي توفي بها في 9 يناير 1936م/1354هـ.

لكنّ أنصار ومؤيّدي الأمير لم يلبثوا أن أنشأوا حزبا ثورياً استقلالياً، تجاوزَ مطلب المساواة؛ هو "نجم إفريقيا الشمالية" الذي سيلعب دوراً حاسما في تطور الحركة الوطنية الجزائرية.

وقد تجلّت أهداف هذا الاتجاه في "برنامج الأمير خالد" الذي أصدره عام 1919، و"مطالب الأمير خالد العشرة" التي قدّمها إلى رئيس وزراء فرنسا هيريو (Herriot) في صيف عام 1924، وهي:

1- وضع المسلمين الجزائريين على طريق التحرّر.

2- إلغاء القوانين والإجراءات الاستثنائية، والعودة إلى القانون العام.

3- تمثيل المسلمين في الجمعية الوطنية الفرنسية بنسبة معادلة لنسبة تمثيل المستوطنين.

4- إعلان عفو سياسي عام.

5- حرية التعليم، وتطبيق قانون التعليم الإجباري.

6- المساواة في تحمّل أعباء الخدمة العسكرية بين المسلمين والفرنسيين.

7- حرية الصحافة والجمعيات والتجمع.

8- تطبيق فصل الدين الإسلامي عن الدولة.

9- تطبيق القوانين الاجتماعية وقوانين العمل على المسلمين.

10- الحرية التامة للعمال الجزائريين المسلمين في الدخول إلى فرنسا[1]. وربّما بدتْ هذه المطالب متواضعةً قياساً إلى المطالب الاستقلالية الصريحة للحركات الوطنية في مصر أو سوريا، وأقلّ طموحاً إلى حدٍّ ما من مطالب الوطنيين التونسيين مثلا. لكنَّ على المرء أن يتذكر أنَّ الجزائرَ كانت في عُرْفِ فرنسا مقاطعةً تابعةً لها، تماماً كاللّورين، أو أكيتانيا! وليست محميّةً كتونس أو المغرب، أو مستعمرةً كمدغشقر أو فييتنام؛ كما أنّ القمع الفرنسي قد بلغ مَدَاهُ في الجزائر دون غيرها من المستعمرات الفرنسية حتى كاد يشلُّ حركة المجتمع؛ وأنَّ الشعب الجزائري آنذاك كان في أقصى درجات العزلة

---

1 Nouschi, op. cit., PP. 56-57.

والتفكّك؛ فضلا عن وجود جيش من المستوطنين (الكولون) فاق عددُهم 700.000 مستوطن. لذلك كانت هذه المطالب أقصى ما يمكن التطلّع إلى الظّفر به آنذاك.

ثانيا ـ الاتجاه الاستقلالي:

11- مثّل هذا الاتجاهَ في البداية خاصةً جماعةٌ من العمال والجنود السابقين الذين كانوا يعيشون في فرنسا، وتأثّروا بفكرة الجامعة الإسلامية، وبنجاح الثورة البُلْشفية، ونضال الحزب الوطني المصري، وحركة مصطفى كمال في تركيا، وحرب الريف، وتجربة الأمير خالد.

وقد بادر هؤلاء المناضلون في 20 مارس 1926 بتأسيس "جمعية نجم شمال إفريقيا" بباريس رفقة عددٍ من التونسيين والمغاربة، وكان أبرزُ رجالها: رئيسُها الفعليّ خلال عاميْ 26-1927: حاج علي عبد القادر قبل أن يتخلّى عن تلك الرئاسة لميوله الشيوعية، ومصالي الحاج (1898-1974)، رئيسها التالي الذي سيغدو قُطب الحركة الاستقلالية في ثلاثينيات القرن العشرين وما بعدها، وعمار إيماش (الأمين العام للنّجم)، وبانون أكلي، وأرزقي كحال، وراجف بلقاسم، وشبيلة الجيلالي (المشرف على جريدة الأمّة ما بين 1930 و 1938). وأُعلن الأمير خالد رئيساً شرفياً لها دون استشارته ولا موافقته[1].

كان للجمعية في البداية هدفان:

- هدف بعيد، هو تحقيق استقلال ووحدة أقطار المغرب العربي الثلاثة (تونس والجزائر والمغرب)؛
- وهدف قريب، هو الدفاع عن مصالح العمّال المغاربة في فرنسا.

لكنها فقدت بمرور الزمن أعضاءها التونسيين والمغاربة لتصبح هيئةً جزائرية خالصة، تمثّلت أهدافها ومطالبها في برنامج الخمس عشرة نقطة الذي تقدّم به النّجم إلى مؤتمر بروكسل المعادي

[1] محمد عباس، "مسامك التحرير"، مجلة الراصد عدد 1 (يناير - فبراير 2002)، ص 58.

للاستعمار من 10 إلى 15 فبراير 1927، وأعيد تأكيدُه في عدّة مناسبات، كجمعيته العامّة المنعقدة يوم 28 مايو 1933، ومؤتمر 26 ديسمبر 1933..، وملخَّصه:

1. الإلغاء الفوري لجميع القوانين الاستثنائية.
2. إعلان العفو العام عن كافة المعارضين والمعتقلين السياسيين الجزائريين.
3. حرية الصحافة والتجمع والتنظيم.
4. إنشاء مجلس وطني جزائري منتخب.
5. إنشاء مجالس بلدية منتخبة.
6. حق الجزائريين في التعليم بجميع مراحله.
7. إيجاد مدارس عربية.
8. تطبيق جميع القوانين الاجتماعية الفرنسية على الجزائريين.
9. زيادة القروض الفلاحية إلى الفلاحين الجزائريين الصغار.
10. الاستقلال الكامل للجزائر.
11. جلاء القوات الفرنسية.
12. إنشاء جيش وطني.
13. تأميم الملكيات الكبيرة للمستوطنين.
14. احترام الملكيات الصغيرة والمتوسطة للمستوطنين.
15. إرجاع الأراضي والغابات التي استولت عليها الدولة الفرنسية إلى الجزائريين.

تركّز نشاط النجم ابتداءً في أوساط العمال الجزائريين بفرنسا، ثم بدأ يتسرّب إلى الجزائر منذ العام 1934 من خلال تأسيس الفروع، وإلقاء الخُطب، وتوزيع المناشير. وقد بلغ عدد أعضائه في خريف 1936 حسب مصادره هو: 11.000 مناضل[1].

كانت أهم وسائل نضال النجم (وسليله: حزب الشعب الجزائري منذ 1937): توزيع المناشير، والكتيِّبات، والتظاهُر، والتّجمُّعات، والصّحُف التي أصدر منها النجم أربعاً، كانت تتعرّض للمضايقات أو المنع، هي: "الإقدام الباريسي" (1926) الشهرية باللّغتيْن التي كانت تصدر بباريس؛ و"الإقدام الشمال إفريقي" (1927) الشهرية أيضاً وباللغتين بباريس؛ و"الأمة" (1930-1939) الشهرية بالفرنسية بباريس، وقد عرفت نجاحاً سريعا في التوزيع حيث قفزت من 12.000 نسخة عام 1932، إلى 44.000 نسخة عام 1934[2]؛ و"الشعب" (1937) الأسبوعية بالعربية بالجزائر العاصمة؛ و"البرلمان الجزائري" (1939) نصف الشهرية بالعاصمة.

ونظراً لتوجُّس السلطات الاستعمارية من نشاطات هذه الجمعية، فقد عمدت إلى حلّها في 20 نوفمبر 1929. فبعثها المناضلون تحت اسم "نجم شمال إفريقيا المجيد" عام 1933، فحُلّ ثانية في 1934. ثم استأنف نشاطه مجدَّداً عام 1935 باسم "الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا"، فحلّ أيضا في 27 يناير 1937.

وكان ردُّ الاستقلاليين فورياً، إذ أسسوا في 11 مارس 1937 "حزب الشعب الجزائري" بزعامة مصالي الحاج. ونظراً لنشاطات ومطالب حزب الشعب الاستقلالية، فقد تعرّض زعماؤه للاعتقال في أغسطس 1937، وحُكموا بالسّجن سنتين. ولم تلبث السلطات الاستعمارية أن حظرت جريدتي الأمة والبرلمان الجزائري في 27 أغسطس 1939، وحلّت حزب الشعب في 29 سبتمبر الموالي،

---

[1] Charles André Julien, L'Afrique du Nord en marche (Julliard, Paris, 1972), P. 107.

[2] زوزو عبد الحميد، دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (الجزائر، 1974)، ص 110. ويستكثر "أجرون" هذا العدد، وينسب إلى مناضلين آخرين من النجم رقم سحب يتراوح بين 6 و8 آلاف نسخة (تاريخ، ص 353).

واعتقلت 41 من قادة الحزب ومناضليه وسجنتهم عشيّةَ اندلاع الحرب العالمية الثانية في 3 أكتوبر، أتبعَتهم بـــ 30 آخرين في يناير 1940، ثم بالعشرات من إخوانهم لاحقاً. وقد كان برنامجه امتداداً لبرنامج نجم شمال إفريقيا، وأنصاره هم الذين سيفجّرون ثورة التحرير عام 1954.

وهكذا فإنّ تأسيس نجم إفريقيا الشمالية كان حدثاً فاصلاً في تاريخ الحركة الوطنية؛ إذْ مَثّلَ بامتدادته الحزبية التالية؛ بأهدافه الاستقلالية، وإيديولوجيّته الإسلامية- العُروبية- الاشتراكية[1]، وصمود رجاله، ونضاله المستميت - مثّل القلبَ النابضَ للحركة الوطنية، ونواتَها الصّلبة، وقوّةً ثوريّةً متجدّدة عاصِمَةً للحركة الوطنية من الزّيْغ والتّواني.

ثالثا- الإتجاه الإصلاحي:

تعود أصوله إلى أفكار حمدان خوجة، وأعمال الأمير عبد القادر، وكتابات ونشاطات الشيوخ: المجاوي، وابن الونيسي، وابن سماية، وابن الموهوب، ومحمد أطّفيّش .. وحتى جهاد الأمير خالد الذي ساهم في الإعداد لتبلور هذا الاتجاه. وقد تبنّى كلٌ تلك الأفكار والمشاريع بعض طلبة العلم المتأثّرين بحركتي الإصلاح الديني والجامعة الإسلامية؛ كعبد الحميد بن باديس (1889-1940)، والبشير الإبراهيمي، ومبارك الميلي، والطيب العقبي، وإبراهيم بيوض، ومحمد الطرابلسي وآخرون، وحاولوا تحقيقهما بوسائل دينية وتربوية واجتماعية وإعلامية.

وقد مثّل الإتجاهَ الإصلاحيَّ في الجزائر "جمعيةُ العلماء المسلمين الجزائريين" التي أسسها 72 عالماً جزائرياً من مختلف أنحاء البلاد في مقدّمتهم الشيوخ السابق ذِكرُهم في 16 من ذي الحجّة 1350هـ/ 5 مايو 1931، بعد مرور أقل من سنة على الاحتفالات الاستفزازية الصاخبة التي أقامتها فرنسا على مدى ستة أشهرٍ؛ من يناير إلى 5 يوليو 1930 بمناسبة انقضاء قرن على غزوها واحتلالها للجزائر،

[1] كانت الاشتراكية موضة العصر.

و"تشييع جنازة الإسلام" في هذه الأرض على حدّ تعبير أحد كبار مجرميها، مثّل الفرنسيون فيها مسرحيات تستحضر صورَ الإنزال في سيدي فرج..

و "احتفلوا احتفالاً صارخاً، وأكلوا وشربوا وسكروا وعربدوا، واختلط حابلُهم بنابلِهم. ثم أحيوْا ليلةً حتى الصباح وسط أنوارٍ كأنها من قلب القمر، كانت عندهم ليلةَ العمر، وكانت عندنا ليلةَ نحسٍ مستمرّ...ثم زادوا على كلّ ذلك ...إقامةَ مؤتمر كاثوليكي، ديني، متعصّب، جمعوا له القُسوس من كل مكان، وارتفعت أصواتٌ وأصوات ضدّ الدين الإسلامي وضد العروبة، ...ضربوا الدين في الصميم، ولم يتورّعوا عن مسّ الذّاتِ المطهّرة المحمّدية، ووصفها بالشنيع من الأوصاف. لم يمنعهم الحياءُ عن إيذاء شعبٍ كامل في دينه وفي دياره، في ساعة هائلة رهيبة. لم يبق فيها لذلك الشعب من معقل يلتجئُ إليه إلاّ الدين"[1].

متبجّحين بأنهم قد بسطوا سلطانهم على الجزائر بقوة الحديد والنار، وأنهم افتكّوها من الحضارة الإسلامية وأرجعوها إلى الحضارة الرومانية التي ينتمون إليها، في وقت عظُم فيه الضغط على الشخصية الجزائرية حتى غدت مهدّدة بالتلاشي.

فكانت تلك الاحتفالات صدمةً قويةً للشعب الجزائري؛ أيقظت النائمين، ونبّهت الغافلين، وقوّتْ من عزم وتصميم المصلحين والمناضلين على مقارعة المستعمرين. لذلك أصاب المرحوم أحمد توفيق المدني حين اعتبر أنّ ذلك الاحتفالَ المئويّ قد قدّم القضيّة الجزائرية عشرين سنة على الأقلّ.

تولّى رئاسةَ الجمعيةِ الشيخُ ابن باديس، ونيابتَه الشيخ البشير الإبراهيمي، إلى أن توفيَ ابن باديس في 16 أفريل 1940، فانتخبَ رجالُ الجمعيةِ البشيرَ الإبراهيمي رئيسا لها، وهو إذّاك منفيٌّ بآفلو.

وقد اتخذت الجمعية شعاراً لها: "الجزائر وطننا ـــ العربية لغتنا ـــ الإسلام ديننا". وتشكّل برنامجها من ثلاثة محاور هي:

---

[1] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977)، القسم الثاني (1925- 1954)، ص ص 170-171.

◀ **محور ديني**: تضمّن:

1. تطهير الإسلام ممّا علِق به من الشّركيات والبدع والخرافات الموروثة عن عصر الانحطاط، التي كانت تُروّج لها الطُّرُقيّة؛ كالتّبرُّك بأضرحة الأولياء والاعتقاد في قدراتهم، وادّعاء قُدسيّة شيوخ الطُّرُق، والرقص والتّهتُّك في الاحتفالات الدينية المبتَدَعة، واختراع أذكار محرَّفة وقُرُبات مخالفة للكتاب والسنّة، وما إلى ذلك من المنكرات[1].

2. دعوة الجزائريين إلى العودة إلى الإسلام الصحيح المستمَدّ من القرآن الكريم والسنة المطهَّرة، والتّمسّك به عقائدَ وشعائرَ وأخلاق وأحكام.

3. محاربة المادية والإلحاد اللّذيْن حظيا بتشجيع الاستعمار ليغالب بهما الإسلام. وكان من دواعي انتشارهما بين بعض الشباب: التعليمُ الفرنسي العلماني، وتقليدهم الأعمى للفرنسيين، وفتنةُ الطّرقيّةِ المثقفينَ عن الدين ببدَعها الشنيعة وخرافاتها الفظيعة، واستقالة الآباء من المسؤولية وإخلالهم بواجب التربية. وقد حاربت جمعية العلماء الإلحاد -كما وصف الشيخ الإبراهيمي- "بما أفاضت على العقول وأشاعت في النفوس من الهديِ المحمّديّ، وحاصرته بحقائق الإسلام، فحصرته في أضيق الأمكنة، وفي نفوس كأنها رُموس"[2].

◀ **محور ثقافي واجتماعي**:

4. مقاومة الأمّية، وتربية وتعليم الناشئة من خلال تأسيس المدارس العربية الحرّة التي فاق مجموعها حسب الشيخ البشير الإبراهيمي: 140 مدرسة عام 1952، احتضنت نحو 50.000 تلميذ من البنين والبنات، وبلغ مجموع معلّميها نحو 400 معلّم، كانت الجمعية تنفق عليها 75 مليون فرنك سنوياً من أموال الأمة. و لم تستوعب مع ذلك إلاّ جزءاً من ثلاثين جزءاً من أطفال الجزائر[3].

---

[1] أنظر نموذجاً جيّداً لإنكار انحرافات الطّرقيين في آثار الإمام البشير الإبراهيمي، ج 1، ص ص 295 إلى 304.

[2] آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، مصدر سابق ج4، ص 170.

[3] نفسه، ج4، ص 175.

كما افتتحت الجمعية "معهد ابن باديس" بقسنطينة عام 1947 لاستقبال التلاميذ الذين أكملوا مرحلة التعليم الابتدائي بمدارسها، لتأهيلهم لنيل شهادة التعليم المتوسط (الأهلية) بعد أربعة أعوام من الدراسة؛ ليصبحوا معلّمين، أو مؤهَّلين لإتمام دراستهم بجامع الزيتونة بتونس. وقد استوعب المعهد ألفاً (1000) من الطلاّب في مطلع الخمسينيات الماضية، وفّرت لهم الجمعية داراً للسُّكنى تسعُ 500 طالب[1].

5. نشر الوعي الديني والاجتماعي والثقافة في أوساط الشبيبة والعمال وعامة الناس بواسطة الجرائد والمجلاّت، وتنشيط مئات الجمعيات العلمية والخيرية والدينية والرياضية، عشرات النوادي.

6. محاربة الآفات الاجتماعية؛ كمعاقرة الخمور، وتعاطي المخدّرات، ولعب القمار، والتبطّل، واحتقار المرأة (كحرمانها من التعليم والميراث)، وغيرها.

7. الاهتمام بالنصف المهمَل من المجتمع، وهنّ الإناث، من خلال التوعية المسجدية، والتعليم الذي شمل في العام 1952 نحو 13.000 بنتٍ في مدارس الجمعية[2].

8. مقاومة المنصّرين بتبيين المنافذ التي يتسرّبون منها إلى الأمة، والتصدي لهم بتقوية المعاني الدينية في النفوس، والقيام بحقّ الله في البؤساء واليتامى والمساكين على حدّ تعبير الشيخ البشير الإبراهيمي.

◄ **محور سياسي:**

9. مقاومة سياسة التجنيس، حيث أصدرت فتاوى بتكفير كل جزائري أو تونسي أو مغربي يتخلّى عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية من أجل الاندماج والتجنّس بالجنسية الفرنسية، واعتبارهم مرتدّين عن الإسلام.

---

[1] نفسه، ج4، ص 177.

[2] نفسه، ج 4، ص 170.

10. مقاومة الإدماج، حيث عبّر عن ذلك العلاّمة ابن باديس بقوله :" إنّ هذه الأمةَ الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا، ولا يمكن أن تكون فرنسا، ولا تريد أن تصير فرنسا، ولا تستطيع أن تصير فرنسا ولو أرادت. بل هي أمةٌ بعيدةٌ عن فرنسا كلَّ البعد في لغتها وفي أخلاقها وفي عنصرها وفي دينها. لا تريد أن تندمج. ولها وطنٌ محدود معيَّن هو الوطن الجزائري..." [1]. والدعوة إلى الوحدة الوطنية، يشهد لذلك قول ابن باديس الشهير: " ما جمعته يد الله لا تفرّقه يد الشيطان".

11. التنديد بالحكم الاستعماري وممارساته الظالمة. وهو متواتر في أدبيات وأعمال الجمعية.

12. الحصول على حق الجزائريين كافّةً في الانتخاب.

13. تحقيق استقلال الجزائر:

كيف لا، وكلّ جهاد الجمعية ورجالها يصبُّ في اتجاه الحسم مع فرنسا؛ حيث خطّ الإمامُ ابن باديس نهجَ الثورة لأبناء الجزائر طريقاً لذلك منذ العام 1937 من خلال نشيده الخالد: "شعب الجزائر مسلم..."، الذي نصّ على قتال الظالمين، وهم المستعمرون لا ريب، وذلك في قوله: "وأذقْ نفوسَ الظالمينَ السّمَّ يُمزجُ بالرّهَب". وهو الذي صرّح بذلك أيضاً عام 1936 حيث قال أمام جمع من الأنصار: "وهل يمكن لمن شرع في تشييد مترل أن يتركه بدون سقف؟ وما غايتنا من عملنا إلاّ تحقيق الاستقلال"[2]. ومن العجب أن يشكّك في هذه الحقيقة، بل ينكرها كثير من المناهضين للجمعية وفكرها. وقد كانت فرنسا أعلم بذلك منهم، حينما اعتبرت الجمعية عدوّها الرئيس في الجزائر، وعاملتها على هذا الأساس.

14. تحقيق الوحدتين العربية والإسلامية: يتجلّى ذلك في حمل هموم العرب والمسلمين، والتألم لواقعهم، وتبنّي قضاياهم وفي مقدمتها قضية فلسطين، والعمل على تحقيق وحدتهم قولاً وعملاً.

---

[1] الشهاب، مجلد 12 (محرم 1355/ أبريل 1936)، ص 44.

[2] عمار طالبي (جمع ودراسة)، ابن باديس: حياته وآثاره (دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1403/1983)، ج1، ص 89.

وأهم الوسائل التي استعانت بها الجمعية لتحقيق أهدافها:

- تأسيس المدارس العربية الحرّة لتعليم وتربية البنين والبنات.

- بناء المساجد الحرّة بعد منع رجالها من التدريس في المساجد الرسمية القائمة، وإلقاء دروس الوعظ فيها للعامّة، والدروس العلمية لطلاّب علوم الدين واللغة.

- **إصدار الصحف والمجلاّت، نذكر منها:**

السُّنّة (1933)، الشريعة (1933)، الصراط (1933-1934)، البصائر (ديسمبر 1935-1939، ثمّ: 1947-1956)، فضلاً عن صحف ومجلات بعض أعضائها من رجال الحركة الإصلاحية، مثل: مجلة "المنتقد" (1345هـ/1925م)، و "الشّهاب" (1344- 1358هـ/1925-1939م) ، للشيخ ابن باديس[1]، التي كانت صحيفة أسبوعية إلى غاية 1929، ثم غدت مجلة شهرية، وهي أعظم الإصدارات الجزائرية في القرن الماضي، وجريدتي "الجزائر" (1925)، و"البرق" (1927) لمحمد سعيد الزاهري، وجريدة "وادي ميزاب" (1926-1928) للشيخ أبي اليقظان، وجريدة "الإصلاح" (1927-1930)، ثم (1939) للشيخ العقبي، وجريدة "لاديفانس" (La Défense) (34-1939) للأمين العمودي.. وكان كثير من هذه العناوين يطبع في المطبعة الإسلامية التي أنشأها العلاّمة ابن باديس بقسنطينة عام 1343هـ/1925م، وفي مطبعة النجاح بها أيضا، وتتعرّض للمضايقات الاستعمارية أو التوقيف.

- بعْث التاريخ الوطني لإبراز انتماء الجزائر العربي الإسلامي، وإمداد الشعب الجزائري بعوامل الوحدة وعناصر القوة الضرورية لمجابهة المحتلين؛ وذلك من خلال عدّة أعمالٍ تأسيسية، أجلُّها: كتاب "تاريخ الجزائر في القديم والحديث" للشيخ مبارك الميلي الصادر جزؤه الأوّل سنة 1347هـ/1928م، وجزؤه الثاني سنة1351هـ/ 1932م، و"كتاب الجزائر" للأستاذ توفيق المدني، الصادر عام 1351هـ/1932م.

---

[1] كتب ابن باديس في البداية (1919) في صحيفة النجاح، ثم هجرها لما فقدت استقلالها وغدت بُوقاً للاستعمار.

◀ تكوين الكشّافة[1] والفرق الرياضية والمسرحية، وفتح النوادي لتثقيف وتوعية الناشئة والشباب والعمال، وتأطيرهم وتوجيههم إلى النشاطات المفيدة بدلاً من التسكّع في الطرقات أو إضاعة الوقت في المقاهي والملاهي.

◀ الاهتمام بالمغتربين، فأنشأت لهم المدارس والنوادي والمراكز الثقافية بفرنسا، التي بدأت نشاطها هناك عام 1936، مركزةً على تعليم المغتربين الإسلامَ واللغة العربية والتاريخ.

◀ وإرسال البعثات العلمية إلى جوامع الزيتونة، والقرويين، والأزهر.

لذلك تعرّضت جمعيةُ العلماء منذ العام 1933 لحربٍ شعواءَ من جانب الإدارة الاستعمارية الفرنسية التي كانت تعتبر مدارس الجمعية " خلايا سياسية، والإسلام الذي يمارسه العلماء مدرسة حقيقية للوطنية" كما ذكر الدكتور سعد الله وهو ينقل عن تقرير أمني فرنسي[2]، وأمطرت هذه الجمعية بوابل من القرارات والإجراءات التعسّفية الظالمة؛ من ذلك:

◀ منع العلماء من التدريس في مساجد تلمسان في فيفري 1933،

◀ منشور ميشال (Michel) (الكاتب العام لولاية الجزائر العامة): الصادر في 16 فبراير 1933، وهو تعليمات إدارية إلى مصالح الأمن والإدارات الفرنسية بمراقبة العلماء و منعهم من الوعظ والتدريس بالمساجد.

◀ إغلاق عدد من مدارس الجمعية في عدد من مدن عمالة وهران، وتغريم وسجن العشرات من معلّميها بتهمة التعليم في ذلك العام والأعوام التالية.

---

[1] تشكّل أول فوج للكشافة الإسلامية الجزائرية بسعيٍ من الشهيد محمد بوراس، وبوحيٍ من الشيخ ابن باديس بالعاصمة عام 1935 باسم "فوج الفلاح". ثم توسعت في العام 1937 لتغدوَ حركة كشفية وطنية، عقدت أول مؤتمر لها تحت شعار جمعية العلماء "الإسلام ديننا، والعربية لغتنا، والجزائر وطننا" في يوليو 1939 برئاسة بوراس، الذي أعدمته فرنسا عام 1941 بتهمة التحريض على الثورة.

[2] الحركة الوطنية الجزائرية، مصدر سابق، ج 3، ص 101.

- إغلاق صحيفة السُّنّة في 29 يونيو 1933، ثم الشريعة، فالصراط.

- مرسوم رينيي (Régnier) (وزير الداخلية الفرنسي) الصادر في 5 أبريل 1935، والذي قضى بالسجن ما بين شهرين وسنتين على كلّ من يقاوم السيادةَ الفرنسية في المستعمرات، ويقف ضدّ تطبيق القوانين والمراسيم والتنظيمات وتنفيذ أوامر السلطات[1].

- قراريْ 13 يناير، و8 مارس 1938 بخصوص الحدّ من نشاطات نوادي جمعية العلماء، ومنع افتتاح المزيد منها إلاّ برخصة، ومحاربة التعليم العربي الحُرّ.

- **مرسوم رئيس وزراء– ووزير داخلية فرنسا**: شوطون (Chautemps) يوم 8 مارس 1938 الفريد من نوعه، لأنه قضى بأنّ كلّ جريدة تصدرها جمعية العلماء باللغة العربية في الجزائر في المستقبل فهي معطّلة سلفاً، ومرسومه الآخر الصادر في نفس اليوم باعتبار اللغة العربية لغةً أجنبية في الجزائر، ومنع تعليمها، وتجديد منع افتتاح المدارس العربية بلا رخصة[2].

- مرسوم 27 أغسطس 1939 الذي جوّز منع كلّ المطبوعات المضرّة بـــ"الأمن الوطني"، وبذلك مُنعت جريدة "لاديفانس" (La Défense) (الدفاع) (1934-1939)، اللسان غير الرسمي للحركة الإصلاحية.

وقد صمدت الجمعية لهذه الحرب الشعواء الشاملة صابرةً محتسبة، باذلةً وُسعها لإعلاء كلمة الحقّ، وانتشال الأمة من مخالب الضّياع والفُرقة والجاهلية والعبودية، فحقّقت الكثير في ذلك المضمار. فجزى الله رجالَها الأماجد خيرَ ما يجزي به عباده الصالحين، خاصةً رئيسَها الهُمام، الإمام عبد الحميد بن باديس، الذي كان أمةً في رجل، ووصف تأثيرَه المفكّرُ مالك بن نبي فقال: " إنّ معجزة الحياة في

---

[1] Ch. A. Julien, L'Afrique du nord en marche, OP. Cit., PP. 125-126.

[2] آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج 1، ص 383، و ج 5، ص 262.

الجزائر بدأت بصوت الشيخ عبد الحميد ابن باديس ونداءه الذي أيقظ المعنى، وحوّل مناجاة الفرد إلى حديث الشعب".

وبالجملة، فإنّ جمعية العلماء المسلمين برغم أنها لم تكن حزباً سياسيا؛ إلا أنّ دورها الحاسم في تحرير العقول من الأوهام وتنقية الدين من الشوائب؛ وفي الحفاظ على مقوّمات الشعب الجزائري ممّثلة أساساً في العربية والإسلام؛ وفي بعث نهضة الجزائر؛ وتعزيز الانتماء العربي الإسلامي للشعب الجزائري؛ ومساهمتها الكبيرة في توحيد الشعب وإيقاظ الحسّ الوطني؛ وفي إضعاف الحكم الفرنسي ببلادنا...؛ كل ذلك جعل منها أهمَّ هيئة إصلاحية وتربوية في تاريخ الجزائر الحديث، وقوةً مركزية جدّ مؤثرة في توجهات ومطالب الحركة الوطنية الجزائرية، وقرينة "حزب الشعب – حركة الانتصار" في غرس وإنماء بذرة ثورة أول نوفمبر الخالدة.

وكان رئيسُها أهمّ شخصية في الحركة الوطنية بحقّ، تشهد على ذلك العديد من الأدلة والقرائن، نذكر منها ما كتبه المرحوم محمود عبدون في كتابه "شهادة مناضل في الحركة الوطنية" الصادر باللغة الفرنسية عن دار دحلب سنة 1991، (ص 51)، إذ يقول: " بينما أنا أيام الحرب العالمية الثانية بالجنوب التونسي، قريباً من خط مارث...، وبما أنني من حراس بعض المكاتب، قررت يوما أن أطّلع على وثيقة رسمية "جدّ سرية" تصنّف الشخصيات السياسية الجزائرية الأكثر خطورة على السيادة الفرنسية، ولكم كانت دهشتي عظيمة إذ وجدت ابن باديس على رأس القائمة، متبوعاً بمصالي.." [1].

رابعا ـ الاتجاه الإدماجي:

مثّله جماعةُ النخبة الليبرالية وهيئة النوّاب. كان من أقطابه: الدكتور ابن التهامي، وربيع الزناتي، ثم الدكتور محمد صالح بن جلول، والصيدلي فرحات عباس (1899–1985)، اللّذان سيبرزان في

[1] نقلاً عن الشهاب، ج 16، ص62.

الثلاثينيات، ونفا كلاهما وجودَ وطنية جزائرية، و لم يعترفا سوى بوجود وطنية فرنسية في رأيهما. وقد اكتمل تبلور هذه الاتجاه عَقِبَ انتخابات عام 1919 التي هُزم فيها أمام دعاة المساواة.

أنشأ هذا الاتجاهُ "فدراليةَ المنتخَبين المسلمين" (Fédération des Elus indigènes) من المندوبين الماليين الجزائريين يوم 11 سبتمبر 1927 برئاسة الدكتور ابن التهامي (حتى 1930)، ثم انقسم في يوليو 1938 إلى تنظيمين: "الاتحاد الشعبي الجزائري" (Union populaire Algérienne) بزعامة فرحات عباس؛ و"التجمع الفرنسي ـــ الإسلامي الجزائري" (Rassemblement Franco- Algérien Musulman) برئاسة ابن جلول. وتمثّلت مطالب "فدرالية المنتخبين المسلمين" كما جاءت في مؤتمرها الأول في سبتمبر 1927 في:

1. التمثيل النيابي للجزائريين في الجمعية الوطنية الفرنسية.
2. المساواة في الأجور بين الجزائريين والأوروبيين.
3. التسوية بين الجزائريين والأوروبيين في الخدمة العسكرية.
4. إلغاء القيود المفروضة على هجرة الجزائريين إلى فرنسا.
5. إلغاء قانون الأهالي.
6. تطوير تعليم الجزائريين العام وتعليمهم المهني.
7. تطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية على الجزائريين.
8. إعادة النظر في قانون الانتخابات الصادر عام 1910[1].

وقد ظلّ هذا الاتجاه معزولا عن الجماهير لأنّه لم يعبّر عن همومها وتطلّعاتها، وظلّ مذبذباً بين الجزائر وإسلامها، وبين فرنسا وحضارتها. بل إنّ أولئك الاندماجيين رفضوا خلال الثلاثينيات الماضية الاعتراف بوجود أمّة جزائرية؛ حيث كتب ابن جلّول في جريدة الوفاق (L'Entente) يقول:

---

[1] Nouschi, OP. Cit., P. 63.

"الشيوعية، الجامعة الإسلامية! ألم نرفض ألف مرة هاتين الفكرتين المتناقضتين... وإذا كان لدينا وطنيّةٌ، أفليست هي فرنسيةٌ لحماً ودماً؟!"[1].

وذهب فرحات عباس أبعد من ذلك عندما كتب في مقالةٍ بعنوان "فرنسا هي أنا" نشرها بصحيفته " الوفاق" (L'Entente) يوم 27 فبراير 1936: "لو أنّي اكتشفت الأمة الجزائرية لكنت وطنياً...إنّ الرجال الذين يموتون من أجل فكرةٍ وطنية يكرّمون باستمرار، وحياتي ليست أغلى من حياتهم. ولكنّي غير مستعدٌ أن أموت من أجل وطن جزائريٌّ، لأنّ هذا الوطن لا وجود له...لقد بحثت عنه في التاريخ، وسألت عنه الأحياء والأموات، وبحثت عنه في المقابر فلم أجده...لقد ربطنا مستقبلنا نهائياً بالمشروع الفرنسي في هذه البلاد...وما يُراد بكلمة "الوطنية" هو إحباط ترقيتنا الاقتصادية والسياسية.." [2].

لذلك أصاب من وصفهم بقوله:" إنّ هذه الجماعة ذات الثقافة الفرنسية إلى درجةِ جهلها العربية أحياناً، بقيت مع ذلك حتى في المدن الكبرى وسط محيط من الأهالي، مرفوضة من المجتمع الفرنسي، ملعونة من العلماء كجماعة من المرتدّين"[3].

وقد ألفى الاندماجيون المتجنسون أنفسهم بالفعل في عزلة، فالفرنسيين ظلوا ينظرون إليهم باعتبارهم أهليين، ولا يعترفون لهم سوى بقليل من الحقوق الفرنسية، حتى قال الزناتي (وهو أكبر داعية للتجنس والتفرنس في الجزائر) بجريدته "صوت الأهلي" (La Voix indigéne) تحت عنوان "المتجنسون المساكين": إنه قد كان المظنون بأن التجنس يدخل المرء أصالةً في العائلة الفرنسية، فضحّى الكثير من أجل ذلك ماضيهم تقاليدهم ودينهم، وجعلوا أنفسهم عرضة لاستهانة وازدراء بني جلدتهم. إلاّ أنهم بدل أن يصبحوا مقابل ذلك فرنسيين، أصبحوا طبقة ثالثة في البلاد، لا هم فرنسيون ولا هم من الأهالي"[4].

---

[1] سعد الله، ج 3، ص 71، وهو يقتبس من مجلة L'Afrique Française (Aout-Sep 1937), P. 424.

[2] Ageron, Histoire, 436 & Julien, L'Afrique du nord, P. 100.

[3] Ibid., P. 115.

[4] توفيق المدني، كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص 252.

واعتبرهم الجزائريون في المقابل مرتدين؛ فوسم الشعب أفرادهم بـــ "متورني"، أي مارقًا من الدين، وامتنع " الطُّلبة" من تلاوة القرآن صلاة الجنازة على الأموات من المتجنسين، وامتنع الناس أيضا عن تزويج بناهم من أبناء المتجنسين، وغير ذلك من أعمال المقاطعة كثير.

وقد أرغمت العزلةُ والخيبة هذا الاتجاهَ إلى الاعتدال في مواقفه الاندماجية، فاقتربت بقاياه أثناء الحرب العالمية الثانية من الاتجاهين الاستقلالي والإصلاحي وحاولت التنسيق معهما.

ونشير أخيرا إلى الحزب الشيوعي الجزائري الذي تأسس في أكتوبر 1936؛ تاريخ انفصاله عن الحزب الشيوعي الفرنسي، وضمّ أوروبيين وجزائريين. وقد تركّز اهتمامه على قضايا العمال والديمقراطية، وظل غريباً عن الواقع الثقافي والاجتماعي للشعب الجزائري، فلم يكن له دور ملموس في نضال الحركة الوطنية.

مشروع بلوم فيوليت:

أصله:

"مشروع فيوليت". وموريس فيوليت (Maurice viollette) (1870-1960) سيناتور، ماسوني، من رجال الحزب الاشتراكي الفرنسي. حاكم الجزائر من ماي 1925 إلى 1927، ووزير الدولة المكلّف بشوون الجزائر في حكومة "الجبهة الشعبية"، ومهندس مشروع بلوم-فيوليت.

ولّما استلمت السلطةَ في فرنسا حكومةُ "الجبهة الشعبية" اليسارية (4 يونيو 1936- مارس 1937) برئاسة اليهودي ليون بلوم (Léon Blum)، ابتهج بانتصارها الجزائريون كما يذكر فرحات عباس[1]، وعلّقوا عليها الآمال وأعلنوا ثقتهم فيها كما كتب الشيخ البشير الإبراهيمي في مجلّة الشهاب[2]، وأرادت هي أن تعبّر عن عطفها المزعوم على الشعب الجزائري، فأعلنت عزمَها على

[1] ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 153.

[2] الشهاب، عدد جويلية 1936، المجلد 12، ص ص 196-197.

إحياء وتبنّي مشروع "قانون فيوليت" الذي ظهر سنةَ 1931 إثرَ اجتماعٍ لإحدى لجان مجلس الشيوخ برئاسة موريس فيوليت، وكان محلَّ نقاشٍ في فرنسا منذ ذلك العام لما يقرُب من عقدٍ من الزمان، وأَطلقت عليه اسم (مشروع بلوم – فيوليت).

وقد عرض وزير الدولة فيوليت ذلك المشروع على مجلس الوزراء في 15 أكتوبر 1936، وظهر في الجريدة الرسمية الفرنسية يوم 30 ديسمبر 1936، مشتملاً على ثمانية فصولٍ وخمسين مادّة، تتمحور حول العناصر التالية:

- إدماج الجزائر في فرنسا.
- تمكين ما يقرب من 25.000 جزائري من حَمَلَةِ الشهادات، وبعض الموظّفين، وقدماء المحاربين، وحَمَلة الأوْسِمة، والقُيّاد.. من اكتساب الجنسية الفرنسية، ومن الانتخاب في القسم الأوّل مع الفرنسيين، دون إلزامِهم بالتخلّي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية. (ومعنى ذلك إبقاءُ أغلبية الشعب الجزائري على حاله، وينتخِب قسمٌ منه فقط في القسم الثاني).
- القيام بإصلاح زراعيٍّ وتعليمي لصالح الأهالي.
- إلغاء المحاكم الرّادعة.
- زيادة تمثيل الجزائريين في المجالس البلدية والولائية.
- تمكينُ الجزائريين من انتخاب ممثليهم في البرلمان الفرنسي.
- إعطاء بعض مناطق الجنوب (المناطق العسكرية) الحالة المدنية في شكل بلديات مختلطة.
- إنشاءُ وزارةٍ لشؤون إفريقيا يدخلها جزائريون.

وقد تباينت المواقف من المشروع أشدَّ التباُينِ، فتحمّس له الاندماجيون، ورأوْا فيه فرصةً لخلاص الجزائر من الحالة الأهلية (الأندجينا). ورفَضَهُ نجم شمال إفريقيا كلّيّةً، لأنّه "يعطي حقّ الانتخاب لـــ

25.000 بورجوازي، ويترك في الجهل والشقاء ستةَ ملايين فلاّح"، ويُلحق الجزائر نهائيا بفرنسا، واعتبره مصالي الحاج "أداةً استعمارية لتقسيم الشعب الجزائري بفصل النخبة عن الجماهير"[1]. وتحفّظ منه العلماء، و"لم يرفضوه صراحةً، مفضّلين كتم عواطفهم الحقيقية إلى أيام خيبة الأمل من المشروع"، على حدّ تعبير شارل أندري جوليان[2]، بالرغم من ترحيبهم بما قد يتيحه للجزائريين من "التمتّع بحق المواطنة دون التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية[3]"، وعبّرت عن ذلك التحفّظ مجلّةُ الشهاب في عدّة مقالات، وصفته في إحداها بأنه "ليس من البرامج الكاملة التي تغيّرُ حالةَ المسلمين من التّعاسةِ الحاضرةِ إلى السعادة المنشودة..." ذلك قبل أن يظهر الموقف النهائي الرافض عامي 1937 و 1938، كما عبرت عنه مجلتا الشهاب والبصائر مثلاً في عدة مقالات ورد في إحداها: "إن المسلمين لا يمكنهم مقايضة دينهم بكل أموال الدنيا، ومن باب أوْلى بالحقوق التافهة التي يعدُهم بها مشروع فيوليت[4]".

أما الكولون فقد اعتبره إعلامهم "مؤامرةً على الجزائر[5]"، ورفضوه لأنّه قد يهدّد في تصوّرهم "السيادة الفرنسية على الجزائر" وامتيازاتهم الكبيرة فيها وهيمنتهم المطلقة على أوضاعها. وشنّوا حملةً شرسة على المشروع، تمثّلت أهم مظاهرِها في اجتماع شيوخ بلديات إقليم وهران يوم 5 يناير 1937 وإعلانهم رفض المشروع، ثم اجتماع 300 شيخ بلدية جزائرية بالعاصمة يوم 15 من الشهر نفسه، عبّروا فيه عن شجبهم المشروعَ بالإجماع، وأرسلوا وفداً إلى باريس للضغط على السلطات الفرنسية وإجبارها على التّخلّي عنه.

---

[1] Julien, L'Afrique du nord, OP. Cit., P. 114.
[2] Ageron, Histoire, OP. Cit., P. 458.
[3] Ibid., P. 458.
[4] آجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مصدر سابق، ص 458، وهو ينقل عن مجلة البصائر، 18 فيفري 1938.
[5] Ageron, Histoire, P. 462.

ثم هدّد رؤساء 400 بلدية في فبراير 1937 بتقديم استقالاتهم الجماعية[1]، كما تحدثت صحافة المستوطنين في 8 مارس الموالي عن استقالة 250 شيخ بلدية. ثم ذكرت جريدة "لوطان" (Le Temps) الباريسية في 11 مارس أنّ عدد المستقيلين 321 شيخ بلدية[2]. وتمادى المستوطنون في ثورتهم وتصعيدهم ضدّ المشروع.

وظلّ المشروعُ بين مدٍّ وجزر، والتصويتُ عليه يتأجّلُ مرةً بعد مرة، إلى أن قُبِر في نهاية المطاف مِن قِبَلِ البرلمان الفرنسي تحت ضغط المستوطنين في عهد حكومة دلادييه (Daladier) عام 1939.

المؤتمر الإسلامي الجزائري:

تعود فكرة المؤتمر الإسلامي الجزائري إلى الإمام عبد الحميد ابن باديس الذي اقترحها على صفحات جريدة "لاديفانس" يوم 3 يناير 1936 لبحث واقع الجزائر المأساوي. وقد انعقد المؤتمر يوم 17 ربيع الأول 1355، الموافق 7 يونيو 1936 بدعوةٍ من الشيخ ابن باديس، والدكتور ابن جلول رئيس كتلة نواب عمالة قسنطينة **بقاعة سينما ماجستيك (Majestic) (الأطلس اليوم)** بحي باب الواد بالعاصمة، لمحاولة إيجاد مخرج من تردّي أوضاع الجزائر وضُمور وتشرذُم قواها السياسية والاجتماعية، وللتعبير عن قوة الآمال بالتغيير والإصلاح التي فجّرها صعود الجبهة الشعبية إلى الحكم بفرنسا لدى كافة التيارات الجزائرية، حيث كتب ابنُ باديسَ نفسُه بهذه المناسبة يعبّر عن ثقته في تحسين الأوضاع على يد الجبهة الشعبية[3]، ولدراسة مشروع بلوم فيوليت والردّ عليه. وقد سبقه اجتماع تمهيديٌّ بيوم واحد بين أقطاب وممثلي أهم التيارات بنادي الترقّي.

شارك في هذا المؤتمرِ الشعبيِّ العلماءُ والنوابُ والشبان والشيوعيون والاشتراكيون وشخصيات مستقلة، وغاب عنه نجم شمال إفريقيا، وتناول الكلمة فيه عددٌ من الشخصيات الهامّة، حيث افتتح

---

1 Idem.
2 Ibid., P. 463.

3 الشهاب، مجلد 12، ص 210.

الخطابة الدكتور تامزالي، تلاه الدكتور ابن جلول، وبعده الدكتور ابن التهامي، فالصيدلي فرحات عباس، ثم جاء دور العلماء، فتحدث الإمام ابن باديس، وبعده الشيخ الإبراهيمي، فالشيخ العقبي؛ فكان حدثاً بارزاً نظراً لحجم المشاركة الوطنية الواسعة التي طبعته، وللظروف التي انعقد فيها. وقد صدر عنه جملة من المطالب أهمها:

- إلغاء سائر القوانين الاستثنائية.
- إلحاق الجزائر رأساً بفرنسا؛ وإلغاء الولاية العامة الجزائرية؛ ومجلس النيابات المالية؛ ونظام البلديات المختلطة.
- المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية، وإصلاح المحاكم الشرعية.
- فصل الدين عن الدولة بصفة تامّة.
- إرجاع سائر المعاهد الدينية إلى الجماعة الإسلامية.
- إرجاع أموال الأوقاف لجماعة المسلمين.
- إلغاء اعتبار اللغة العربية لغةً أجنبية، وحرية تعلّمها، وحرية القوْل للصحافة العربية.
- إجبارية التعليم للبنين والبنات.
- إصلاحات اقتصادية؛ كالتسوية في الأجور على نفس العمل، والتسوية في توزيع الميزانية.
- إعلان العفو السياسي العام.
- النيابة (للجزائريين) في مجلس الأمة (البرلمان الفرنسي).
- توحيد هيئة الناخبين في سائر الانتخابات[1].

---

[1] المصدر السابق، مجلد 12 (ربيع الثاني 1355/ يوليو 1936)، ص ص 236-237.

وشكّل المؤتمرون بعد الاجتماع وفداً من 15 عضواً، ضمّ الدكتور ابن جلول (رئيس الوفد)، والشيخ ابن باديس، والشيخ الإبراهيمي، والشيخ الطيب العقبي، وفرحات عباس، والدكتور سعدان، سافر إلى باريس لتقديم مطالب الأمة الجزائرية إلى الحكومة الفرنسية، استُقبل من طرف عدد من المسؤولين والبرلمانيين الفرنسيين، في مقدمتهم ليون بلوم يوم 23 يوليو 1936، لكنه عاد خاليَ الوِفاض، نظراً لضغوط المستوطنين المعاكسة، وتردُّد الحكومة الفرنسية.

وبعد عودة الوفد من فرنسا، انعقد تجمعٌ عامٌّ بالملعب البلدي بالعناصر يوم 2 أغسطس لشرح نتائج رحلته وآفاقها، حضره 20.000 شخص، خطب فيهم الدكتور ابن جلول معبّراً عن أمله في وقوف الشخصيات الفرنسية التي قابلها إلى جانبه!، والعلاّمة ابن باديس الذي كان يشعر بالخيبة، والشيخ البشير الإبراهيمي، والشيخ العقبي، ومصالي الحاج العائد إلى الجزائر من فرنسا.

وبينما كان ذلك الاجتماعُ منعقداً قتل أحدُ الأشقياءِ (المدعوّ عكاشة)، بإيعاز من السلطات الفرنسية مفتيَ العاصمةِ محمود كحول القريب من الإدارة الاستعمارية، والمعارض للحركة الإصلاحية ولحركة المؤتمر الإسلامي، وكان قد أرسل برقيةً إلى حكومة باريس يعتبر فيها أنَّ "جمعية العلماء لا تمثل سوى حفنةً من المُهيِّجين"[1]. وسارعت الدوائرُ الاستعمارية بناءاً على ادّعاءات القاتل إلى اتهام لسانِ جمعية العلماء في العاصمة الشيخُ الطيب العقبي، وسَنَدِها الماليِّ الحاجّ عباس التركي بالتحريض على الجريمة. وكان الغرض من ذلك إعاقةُ نشاطات العقبي الإصلاحية المُثمِرة في العاصمة، وإرباك حركة المؤتمر الإسلامي.

ثم انعقدت دورة ثانية للمؤتمر الإسلامي بين 9 و 11 يوليو 1937 بنادي الترقّي دون مشاركة حزب الشعب، جدّد تمسُّكه بمطالب المؤتمر الأول، وأرسل وفداً لمقابلة ليون بلوم رئيس حكومة الجبهة الشعبية العائدة إلى الحكم لفترة قصيرة في مارس 1938، لم يحصل على شيء.

---

[1] Ageron, Histoire, P. 440.

ثم أرسل أنصار المؤتمر الإسلامي وفداً آخر عنهم إلى باريس لمقابلة رئيس وزراء فرنسا الجديد دلادييه في مايو 1938، في وقت تغلّب فيه خصوم مشروع بلوم – فيوليت على مناصريه بفرنسا، لكنه عاد خائباً كسابقه، حيث أجاب دلادييه أعضاءَ الوفد مهدّداً بالقول: " إنّ البرلمان معارضٌ لمشروع فيوليت، لأنه يرى أنّ الجنسية الفرنسية لا تتلاءم وقانون الأحوال الشخصية الإسلامية. ولذا ليس بيدي شيء، وأطلب منكم إعانتي على حفظ الأمن، ولا تضطروني إلى استخدام القوة التي بحوزة فرنسا، لأن فرنسا أمة قوية الجانب."

وكان ردُّ عباس:" إنّ احترامَ حقوق الإنسان أجدى من أفضل الأسلحة. والسياسة التي تتلاعب بالآمال دون تحقيقها، وتلوّحُ بالوعود دون أن تفي بشيء منها، لهي سياسة تؤدّي إلى القطيعة. وستتحمّل الحكومةُ الفرنسية مسؤوليةَ هذه السياسة الخرقاء أمام التاريخ."

وأجاب الشيخ ابنُ باديس بقوله: " لا حول ولا قوة إلاّ بالله العليّ العظيم. إنّ الحقّ بجانبنا، وسوف نواصل كفاحنا أحبّ من أحب وكره من كره!" [1]

وقد أدرك ابن باديس مُذْ خيّبت الحكومةُ الفرنسية آمالَه وآمال إخوانه برفضها الاستجابةَ لمطالب المؤتمر الإسلامي المتواضعة – أدرك أنّ ذلك يمثّل فاصلاً بين مرحلتين متمايزتين من تاريخ النضال الجزائري؛ مرحلة ما قبل المؤتمر الإسلامي، وعبّر عنها الشعارُ الذي وضعه على واجهة صحيفته "الشهاب" حتى عدد أكتوبر 1937، وهو: "الحقّ والعدل والمؤاخاة، في إعطاء جميع الحقوق للذين قاموا بجميع الواجبات"، معبّراً بذلك عن فكرة السعي إلى تحقيق المساواة استناداً إلى "تفهّم" فرنسا الذي لن يتحقّق. أما بعد إخفاق المؤتمر، فقد استبدله بشعارٍ آخر يعبر عن اليأس من فرنسا، وضرورة الاستعداد بالتوكّل على الله لخوض معركة المصير، هو: "لنعوّل على أنفسنا، ولنتّكل على الله". ويصدِّق ذلك كتاباتُه وتصريحاته التالية التي كان أقواها افتتاحيةُ عدد صفر 1356هـ/ 13 أبريل 1937م من "الشهاب" بعنوان "شكوى الجزائر وبلواها"، ونشيده الخالد "شعب الجزائر مسلم" الذي

[1] عباس، ص ص 157-158.

دعا فيه إلى جهاد المستعمرين في 13 ربيع الثاني 1356/ 11 يونيو 1937، وافتتاحية عدد جمادى الثانية جمادى الثانية 1356 / أغسطس 1937، تحت عنوان: "هل آنَ أوان اليأس من فرنسا؟". .

وقد أدت هذه المواقف الفرنسية المتقلّبة وغير المسؤولة، ورضوخُ الحكومة للمستوطنين إلى فشل مشروع بلوم فيوليت، وتضرُّر حركة المؤتمر الإسلامي. ثم جاءت الانقساماتُ التي أطلّت منذ اغتيال "كحّول" داخل تلك الحركة ما بين جماعة النوّاب والعلماء حول عدد من المسائل (خاصّةً تمسّك النخبة والنواب بمشروع بلوم فيوليت وتحفُّظ العلماء منه) لتقضيَ عليها في النهاية. وأدّى كلُّ ذلك إلى تفوّق مصداقية الاتجاه الاستقلالي وتقدُّمه على بقية الاتجاهات، مع احتفاظ جمعية العلماء بجاهها الواسع وسمعتها الطيّبة ورصيدها الكبير.

وقُصارى القول: لقد تميزت فترة ما بين الحربين العالميتين في الجزائر بميلاد وازدهار الحركة الوطنية باتجاهاتها ومنظماتها المدافعة عن حقوق ومصالح وحضارة الأمة؛ فكانت حركة الأمير خالد (1919-1925)، ثم جمعية نجم شمال إفريقيا (1926) التي انحدر منها حزب الشعب (1937)، واتحاد المنتخَبين الجزائريين (الاندماجي) (1927)، وجمعية العلماء (1931).

وفي نهايتها انعقد المؤتمر الإسلامي كتعبير عن الآمال العريضة التي أثارها استلامُ الجبهة الشعبية الحكمَ في فرنسا لدى الرأي العامِّ الجزائري، وكمحاولة كبيرة لإخراج الحركة الوطنية والاجتماعية الجزائرية من جمودها وتشرذُمها، فكان حدثاً بارزاً عبّر عن اتحاد الأمة الجزائرية وقوتها بالنسبة إلى العلماء، وعن وعي وحيويّة الطليعة الجزائرية بالنسبة إلى النواب، لكنّ الاستقلاليين لم يروْا فيه سوى هرولةَ فئةٍ نخبوية نحو الاندماج والاستفادة من امتيازات بائسة، يمنحها إياها الاستعمار لقاءَ انسلاخها من الجماهير المظلومة.

ومهما يكن من أمرٍ، فرغم أنّ ذلك المؤتمر لم يحقّق للجزائر أيّ مكسبٍ، إلاّ أنه كان جهداً مخلصاً، عكس مظلوميّةَ الشعب الجزائري الجسيمة، ورفَع القناع عن وجه فرنسا الحقيقي، و أقام الحجة على استحالة استخلاص الحدّ الأدنى من الحقوق الممكنة آنذاك بالوسائل "القانونية".

لكنَّ فشَلَ حركة الأميرِ خالد التي دعت إلى الإصلاح والمساواة نتيجةَ اضطهاد فرنسا وتعنّتها وعزلةَ الاندماجيين؛ وتصدُّعَ حركة المؤتمر الإسلامي، كلُّ ذلك جعل الجزائر تسير في أربعينيات القرن العشرين وما بعدها في رِكَابِ كُلٍّ من حزبْ الشعب الذي مثّل امتداداً ثورياً لحركة الأمير خالد، ودَعا إلى الاستقلال؛ وجمعيةِ العلماء التي ركّزت على إحياء المضمون الثقافي والاجتماعي للشخصية الجزائرية، واستبطنتْ بدورها الانفصالَ عن فرنسا. وقد حلّت الحرب العالمية الثانية والجزائر تعاني من ويْلات الاستعمار أشدَّ المعاناة.

شخصيات الجزائر

التاريخية والفكرية

الأمير خالد

دخلت الجزائر بعد خمود ثورة 1871م، بقيادة الحاج المقراني، والشيخ أحداد، في مرحلة متقدمة من تثبيت الاستعمار الفرنسي على أرض الجزائر المجيدة.

ورغم الثورات والانتفاضات التي اشتعلت هنا وهناك إلاّ أن الأمل في تحرير الوطن من القبضة الاستعمارية تراجع في قلوب البعض، وأجّل آخرون التفكير في ذلك إلى حلول الفرصة السانحة.

عرفت الجزائر في تلك الفترة انتشارا رهيبا للمجاعة والأوبئة، وتحولت يوميات الشعب الجزائري الطاهر إلى يوميات استعباد وقهر وحرمان، فلم يعد يمثل الفرد الجزائري في نظر المستعمر، سوى أداة شغل حقيرة، تنتهي الحاجة إليها بنهاية العمل.

... وفي هذه الظروف المغزية، ومع مطلع القرن العشرين، تولد الأمل في جيل جزائري جديد، تمرد على الوضع القائم، وراح يفكر في سُبُل الخلاص... فكانت بدايات انبعاث الحركة الوطنية الجزائرية، ومن بين هؤلاء سطع نجم الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر بن الشيخ محي الدين أحد رموز المقاومة الوطنية المسلحة للاستعمار الفرنسي.

سنحاول من خلال هذه الصفحات، التعريف بشخص الأمير خالد، الذي يعتبر "باعث الحركة الوطنية الجزائرية".

من هو الأمير خالد؟[1]

هو حفيد الأمير عبد القادر من الأمير هشام، ولد في 20 فيفري 1875م، بالعاصمة السورية دمشق، التي تربى فيها وترعرع إلى غاية 1892م، تاريخ تنقل عائلته إلى الجزائر، وكان آنذاك طالبا ثانويا بالعاصمة باريس (1885- 1893م) وكان عمره ثمانية عشر سنة حينما تخرج من الثانوية ليدخل المدرسة العسكرية في نفس العام 1893م باقتراح من والده وتخرج منها بعد أربعة سنوات عام 1897م.

شارك الأمير خالد، في الحرب العالمية الأولى، في الجبهة الأوروبية، ووصل لرتبة نقيب، وبعد نهاية هذه الحرب قرر الدخول إلى الجزائر، والشروع في العمل السياسي، فأسس "جماعة النواب" وأصدر جريدة الإقدام، ورفع مطالبه إلى مؤتمر السلام بفرساي، وفي ربيع سنة 1922م، تقدم الأمير خالد بمطالب إصلاحية لألكسندر ميليران- رئيس الجمهورية الفرنسية عندئذ- أثناء زيارته للجزائر، وبعد سنة قضت الحكومة الفرنسية بنفيه، فنقل ساحة نضاله إلى فرنسا فقام بعقد عدة مؤتمرات واتصالات مع المهاجرين من أبناء الشمال الإفريقي، والمنفيين السياسيين من المستعمرات..الخ، وفي سنة 1924م تقدم بمطالب للرئيس الفرنسي " إدوار هيريو" وفي أوت 1925م، حوكم الأمير خالد في الإسكندرية من طرف المحكمة القنصلية الفرنسية، فاتهم بحمل جواز سفر مزور، ومحاولة الهروب من منفاه إلى أوروبا. بعد أن تم اعتقاله في مصر، في طريقه إلى بور سعيد، متجها إلى إيطاليا.

وقد حصل على جواز سفر من السلطات المصرية، وأذن له القنصل الإيطالي بدخول إيطاليا، واعترف الأمير خالد بهذه التهمة، وقال أنه كان مضطرا لذلك، توفي الأمير خالد في أواخر عام 1936م، عن عمر يناهز الـ 61 عاما .

---

[1] راجع محاضرة المؤلف في الموضوع بعنوان: " مساهمة الأمير خالد في النضال السياسي الوطني" الملقاة بدعوة من الجمعية الثقافية الجاحظية بتاريخ 18 ديسمبر 2002م

خلال الفترة 1911م-1912م، طغت قضية التجنيد على الحياة السياسية في الجزائر، فاستغلت النخبة المثقفة هذه القضية، لدخول الميدان السياسي من بابه الواسع.

واعتبرت الجماهير الجزائرية في المدن والأرياف، أن التجنيد وسيلة ابتكرها الاستعمار الفرنسي لمصادرة أرواح الجزائريين بعد مصادرة أملاكهم وأراضيهم. أما النخبة فتناولت القضية من الزاوية القانونية، إذ أن القانون الذي فرض إجبارية الخدمة العسكرية على الشباب الجزائري المسلم، سيمنح له حتما بالموازاة حقوقا سياسية، كحق الانتخاب مثلا.

وما كان مؤكدا آنذاك أن فرض التجنيد الإجباري على الجزائريين، كان يهدف إلى تطبيق السياسة الاستعمارية لفرنسا...فمن فرض الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى، إلى التوسع الاستعماري بإفريقيا السوداء

وفي شهر فيفري 1912م، صدر قانون التجنيد الإجباري، دون أن يتزامن معه التغيير المرجو في حالة الأهالي، وفي شهر جوان من نفس السنة، أرسلت السلطات بالجزائر وفدا مفرنسا، إلى العاصمة باريس، حاملا لائحة حصرت فيها مطالب الجزائريين، في زاوية ضيقة تخدم مصالحه، دون الأخذ بعين الاعتبار اهتمامات المواطنين، مما دفع بجريدة "الحق الوهراني"، إلى الدعوة لتشكيل لجنة وطنية لجمع عرائض الأقاليم، وصياغة لائحة عامة تهدف إلى تحقيق مطالب عامة أوسع من مطالب الأقلية المفرنسة المذكورة. ونشرت الجريدة هذه اللائحة تحت عنوان:" ميثاق الشعب المسلم" في عددها السادس والثلاثين، واحتوى الميثاق على ثلاثة أنواع من المطالب:

◆ **مطالب اقتصادية واجتماعية:**

تتركز هذه المطالب في دعوة الإدارة إلى ضرورة إصلاح أوضاع الفلاحين الأهالي، وحمايتهم من المبادرة والمضاربة العقارية، وتقديم المساعدات التقنية والمالية لهم.

♦ **مطالب سياسية:**

تنص على إلغاء قانون الأهالي، والإجراءات التعسفية الأخرى، ومنح الحقوق السياسية والمدنية للجزائريين، أبدى المطالبون الليونة في طريقة منح هذه الحقوق، إذ لا مانع لهم أن تمنح هذه الحقوق تدريجيا، على أن لا يلزم المتمتع بها على التخلي عن أحواله الشخصية وشريعته الإسلامية.

♦ **مطالب ثقافية:**

وتنص على المطالبة بتعميم التعليم الابتدائي، وإعادة الاعتبار للغة العربية، ومعاملة المعلمين الجزائريين معاملة لائقة وتسوية رواتبهم برواتب المعلمين الأروبيين.

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، شرعت حكومة كليمانصو، في إصلاحات جريئة، بتاريخ 04 فيفري 1919م، وقد كانت مفيدة للعنصر الجزائري، حيث أوجدت المساواة في الضرائب، فألغيت الضرائب الأهلية، وألغيت القوانين الصارمة، وزادت في عدد الناخبين للمجالس التمثيلية المحلية.

إلاّ أن هذه الإصلاحات كانت عقيمة في عمقها السياسي، فلم تتحقق بها آمال الذين أرادوا المساواة في الحقوق والواجبات مع باقي المواطنين الفرنسيين. مما دفع بهم إلى الاستمرار في المطالبة بحقوقهم الشرعية، في حين رفض الأوروبيون المقيمون في الجزائر، بشكل قطعي هذه الإصلاحات.

وتزعم الجانب الجزائري الأمير خالد، فيما طغى على الواجهة الأوروبية أحد المعمرين ويدعى "أبو"، الذي تمكن من جمع مجموعة من الشيوخ في مختلف أقطار الجزائر، ليعبروا للوالي العام، المعيّن لتطبيق إصلاحات حكومة كليمانصو، عن قلقهم إزاء الحقوق الممنوحة للجزائريين "كحق التسليح دون مانع".

وانضم إلى هذا المسعى، مجموع النواب المنهزمين أمام الأمير خالد في الانتخابات التي جرت نفس السنة. فاضطر الوالي العام إلى إلغاء الكثير من الحقوق، والرجوع إلى أحكام قانون الأهالي، القاسي الذي لم تلغ بعض بنوده، إلا بعد 1930م كالنفي الإداري.

لم ييأس الأمير خالد في المطالبة، بمنح الجزائريين كامل حقوقهم، كمواطنين فرنسيين، في إطـار الشخصية الإسلامية وهو يعلم أن ذلك مستحيل كون السلطة الفرنسية في باريس، لن تسمح بـأن يكون ثلاثون ألف أوروبي رهينة بيد خمسة ملايين مسلم.

وقد ألب موقف الأمير خالد، جهات عديدة ضده، كالحكومة الفرنسية بباريس، والمستوطنين الأروبيين، والراغبين من أبناء الجزائر في الالتحاق بالأوروبيين، ولو على حساب آمال وحقوق الأمة الجزائرية، وهي الحالة التي عبر عنها الإمام عبد الحميد بن باديس قائلا : "أخذت الحكومة، وأخذ الاستعمار يضيقون النطاق حول خالد، وأنصار خالد، فانفض من حوله كل الذين كـان يعتمد عليهم، وعاداه أغلب من كان قد والاه، ووجد نفسه وحيدا أمام أمة منقادة طائعة، قـصارى مـا تستطيع عمله، هو أنها توصله إلى كراسي النيابة، وأمام قوة استعمارية رهيبة آلت على نفسها أن تمحو اسمه من الوجود في الجزائر، وأمام رجال كونهم من العدم السياسي وأخرجهم لعالم الظهـور، فقلبوا له ظهر المجن، وأصبحوا حربا عليه ووبالا."[1]

ولما اشتد الوضع تأزما حول الأمير خالد، تدخل أحد أعيان الجزائر، وهو السيد عمر بوضـربة، الذي يعتبر من ألد خصوم الأمير سياسيا، ومن أصدقائه الشخصيين، فعرض عليه التوسط بينه وبـين الحكومة، على أساس أن يترك الجزائر، إلى أجل نهاية الأزمة السياسية فيها، ويعود بعدها وقت مـا يشاء فقبل الأمير بالعرض. فدفعت الحكومة الفرنسية كامل ديونه المقدرة بـ 85 ألـف فرنـك

[1] مجلة الشهاب فيفري 1936م

المقال بعنوان: الفقيد العظيم الأمير خالد بن الهاشمي للإمام عبد الحميد بن باديس.

فرنسي، وتركت له تقاعده العسكري وأوصلته إلى سوريا، بعدما استقال من عضوية المجالس البلدية التي فاز فيها بالأغلبية الساحقة هازما "ابن تامي" الذي كان على رأس قائمة ثانية، و"شكيكن" على رأس قائمة ثالثة.

ورغم مغادرته الجزائر، إلاّ أنه بقي يراقب عن كثب، نشاط وتطور نجم الشمال الإفريقي، الذي عيّن رئيسا شرفيا له، وكان رئيسا لأحد فروعه بباريس.

البرنامج السياسي للأمير خالد:

لم يكن ضمن البرنامج السياسي للأمير خالد، إشارة واضحة للاستقلال، واكتفى في أفريل 1916م، بالمطالبة بتشغيل اليد العاملة الجزائرية بفرنسا، وحقها في الوقاية الصحية والاجتماعية، وبإلغاء القوانين الاستثنائية الخاصة بالجزائريين، وبحقهم في التمثيل السياسي والإداري في المجالس المنتخبة.

وأثناء مؤتمر السلام الذي أعقب الحرب العالمية الأولى، تقدم الأمير خالد برسالة إلى الرئيس الأمريكي ولسن، يطالب فيها بضرورة تمثيل الجزائر ضمن عصبة الأمم، وهو ما يعني سياسيا وقانونيا قيام دولة جزائرية لها شخصيتها السياسية المستقلة عن فرنسا.

وفي عام 1922م، طالب بالمواطنة الفرنسية في ظل احترام الأحوال الشخصية الإسلامية، ثم بحق النيابة في البرلمان الفرنسي. وفي عام 1924م، اكتمل البرنامج السياسي للأمير خالد، والملخص في الرسالة الموجهة للرئيس "هريو" بمناسبة انتخابه رئيسا للجمهورية الفرنسية، وتضم عشرة مطالب سيأتي ذكرها في الملحق التالي.

خاتمة:

يذكر مصالي الحاج في مذكراته، أنه كان يريد لقاء الأمير أثناء نزوله بتلمسان لإلقاء محاضرة بالمجلس البلدي صيف 1922م، إلاّ أن الحظ لم يسعفه بسبب التفاف العائلات التلمسانية الكبيرة حول الأمير في حين تمكن من حضور محاضرة له شهر جوان 1924م بباريس. واعتبر مصالي أن مطالب الأمير خالد جريئة رغم عدم نطقه بالاستقلال عن فرنسا.

ويعتبر نشاط الأمير خالد السياسي، في الفترة الممتدة بين 1919م ←1925م ذو أهمية قصوى في تطور الحركة الوطنية الجزائرية، إذ كان مشكل الهوية الوطنية، الشغل الشاغل والمحور الأساسي لاهتمامات الطبقة السياسية آنذاك. فتمكن الأمير خالد من تأكيد إسلامية الشخصية الجزائرية، معارضا دعاة الإدماج من ذوي المصالح الضيقة وحلفاء الاستعمار.

ملحق

رسالة الأمير خالد إلى م. هيريو سنة 1924م.

سيادة الرئيس:

إن الجزائريين ينظرون إلى توليكم الحكم على أنه طالع سعد وعهد جديد لدخولهم في طريق التحرر وباعتباري أحد المدافعين المتواضعين عن قضية أهالي الجزائر منفيا لأنني دافعت عن مصالحهم الحيوية بصراحة فإن لي الشرف أن أقدم إلى رئيس الحكومة الفرنسية الجديد برنامج:

1- تمثيل (الجزائريين) في المجلس الوطني الفرنسي بنسبة متعادلة من الأوروبيين الجزائريين.

2- إلغاء كامل ونهائي للقوانين والإجراءات الاستثنائية وللمحاكم الرادعة وللمحاكم الجنائية وللرقابة الإدارية (الليتردي كاشي) مع العودة التامة البسيطة إلى القانون العام.

3- نفس الواجبات ونفس الحقوق للجزائريين، مثل الفرنسيين بخصوص الخدمة العسكرية.

4- ترقي الجزائريين إلى كل الدرجات المدنية والعسكرية دون أي تمييز ما عدا الجدارة والقرارات الشخصية.

5- تطبيق كامل لقانون التعليم الإجباري على الجزائريين مع حرية نشر التعليم.

6- حرية الصحافة والاجتماع.

7- تطبيق قانون الفصل بين الكنيسة والدولة بالنسبة للدين الإسلامي.

8- العفو العام.

9- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الجزائريين.

10- الحرية المطلقة للعمال الجزائريين، مهما كانت مراتبهم في الذهاب إلى فرنسا وبالتأكيد، ليس هناك تناقض بين هذه المطالب وبين البرنامج الليبرالي لوزارتكم وحزبكم فدعونا إذن نحمل أملا راسخا في أن رغباتنا الشرعية المشار إليها سابقا، ستحظى بتقدير عال وأرجو أن تتفضلوا، سيادة الرئيس بقبول فائق تقديري.

الأمير خالد من المنفى

عبد الحميد ابن باديس

حياته وشخصيته

❶. مولده ونسبه :



ولد الشيخ عبد الحميد بن باديس يوم 4 ديسمبر 1889 بقسنطينة أبوه محمد بن مصطفى بن مكي بن باديس وأمه زهيرة بنت علي بن جلون. ينتسب ابن باديس إلى أسرة كبيرة وذات وجاهة، تمتد جذورها إلى قبيلة صنهاجة البربرية التي لعبت دوراً كبيراً في تاريخ البلاد، أثناء العصور الإسلامية المزدهرة في المغرب الإسلامي. وتمتد شجرة العائلة للشيخ ابن باديس إلى بلكين بن زيري مؤسس دولة بني زيري والذي بنى كل من مدينة الجزائر العاصمة ومليانة والمدية في القرن العاشر الميلادي، وكذلك نجد أحد أجداده هو المعز بن باديس الذي خلّص البلاد من السيطرة الفاطمية في عام 1048م.

❷. دراسته:

كان بإمكان والد عبد الحميد بن باديس إدخال ابنه إلى المدرسة الفرنسية مثلما تفعل أغلب العائلات الغنية آنذاك لكنه رفض ذلك وفضل أن يلقنه تربية إسلامية، فأتى له بالمعلم إلى البيت، وكان الشيخ محمد المداسي أول معلم لعبد الحميد بن باديس وقد أُعجب بذكاء الصبي مما جعله يقدمه لإمامة المصلين في صلاة التراويح ثلاث سنوات كاملة في الجامع الكبير بقسنطينة.

ويعتبر الشيخ حمدان لونيسي من الأساتذة الذين تركوا تأثيراً بليغا في الشيخ عبد الحميد بن باديس، وكان وراء رفضه تولي أية وظيفة في الحكومة الاستعمارية، ويقول عن ذلك «**فقد أوصاني وشدد علي أن لا أقرب الوظيفة ولا أرضاها ما حييت ولا أتخذ علمي مطية لها كما كان يفعل أمثالي في ذلك الوقت**». ونظراً لمدى ارتباط ابن باديس بأستاذه فإنه أراد مرافقته إلى الحجاز، لكن أباه رفض ذلك. فوقع الشيخ ابن باديس في حيرة بين اتباع أستاذه الثائر ضد الاستعمار أو طاعة والده الذي لم يبخل عليه بأي شيء من أجل تعليمه حيث كان يقول له « **يا عبد الحميد أنا أكفيك أمر الدنيا أنفق عليك، أقوم بكل أمورك، ما طلبت شيئا إلا لبيت طلبك كلمح البصر فاكفني أمر الآخرة، كن الولد الصالح العامل الذي ألقى به وجه الله**». وكان والد ابن باديس الذي عجز على مواجهة الاستعمار مباشرة أراد تعويض ذلك بتنشئة ابنه للقيام بهذه المهمة، لعل ذلك العمل يشفع له عند لقاء ربه يوم القيامة.

وعند التاسعة عشرة من عمره، التحق ابن باديس بجامع الزيتونة بتونس، فتحصل على شهادة العالمية بعد أربع سنوات من الدراسة، عُرف فيها بكثرة المطالعة، فكان ينهل من الصحف والكتب التي كانت تأتيه من المشرق الإسلامي، وقد كونت فيه هذه المطالعة شخصية مميزة ومستقلة في آرائه، مثلما امتلك روحاً نقدية. فهو يُخضِع كل شيء للنظر والنقد فأصبح يناقش أساتذته في العديد من القضايا، مثلما طرح فكرة تجديد التدريس بجامع الزيتونة، واستبدال الطريقة التقليدية بطرق وبرامج حديثة، مما جعله عرضة لهجوم الرافضين لكل جديد والمتمسكين بالقديم حتى ولو كان باليا. ويعترف ابن باديس بأن أستاذه في الزيتونة محمد النخلي كان وراء امتلاكه روح النقد ورفض التقليد فيقول : «**كانت على ذهني بقية من غشاوة من التقليد واحترام آراء الرجال حتى في دين الله وكتاب الله، فذاكرت يوما الشيخ النخلي فيما أجده في نفسي من التبرم والقلق، فقال لي: اجعل ذهنك مصفاة لهذه الأقوال المختلفة، وهذه الآراء المضطربة، يسقط**

الساقط ويبق الصحيح وتسترح ... فوا لله لقد فتح بهذه الكلمة القليلة عن ذهني آفاقا واسعة لأعهد له بها»

أنهى ابن باديس تعلّمه وهو في الثالثة والعشرين من عمره، فاكتسب علما إلى جانب أخلاق عالية استمدها من الإسلام، فكان شديد الوفاء، والإخلاص، والشجاعة، والجرأة، والصدق، فكان لا يجامل في الحق، وكان يتميز بالتسامح مع كل الأجناس والأديان فيقول : «**أنا زارع محبة، ولكن على أساس من العدل والإنصاف والاحترام مع كل أحد من أي جنس كان، ومن أي دين كان**»، فكان شديد الإحترام لآراء الآخرين، فلا يتعصب لجنسه ولا لدينه ولا لرأيه. وكان تعصبه الوحيد للحق والعدل وفي جميع الظروف.

❸. منعه من التدريس :

عاد ابن باديس إلى قسنطينة في عام 1913 وهو مسلح بالعلم والأخلاق العالية، فأراد استخدام ذلك في خدمة أمته وشعبه لا مصلحته الخاصة، فشرع يعلم الناس ويلقي عليهم الدروس في الجامع الكبير بقسنطينة، لكن السلطات الإستعمارية تدخلت فمنعته من ذلك لأنها تدرك أن ابن باديس يحمل أفكاراً جديدة وحية نابعة من الإسلام الصحيح الرافض للاستعمار والظلم والجهل والتخلف مما يمكن أن يكشف عملاء الاستعمار الذين كانوا يتسترون وراء الدين للإبقاء على تخلفه وجهله وخضوعه، فكانوا يقولون للشعب إن الإستعمار من القضاء والقدر أي المكتوب فلماذا ترفضون ما كتبه الله لكم. فلم يستطع ابن باديس مواجهة الإستعمار لوحده فاضطر للهجرة إلى الحجاز للتعلم أكثر واكتساب الخبرة والتجربة والالتقاء بالكثير من العلماء الجزائريين الرافضين للاستعمار من أجل جمع شملهم والتخطيط الجماعي والتفكير في كيفية مواجهة هذا الإستعمار الذي يعمل من أجل فرنسة الشعب الجزائري والقضاء على شخصيته.

❺. هجرته إلى الحجاز ثم العودة إلى الوطن :

لـــم تكن هجرة الشيخ عبد الحميد ابن باديس إلى الحجاز هروبـــاً من القمع الإســـتعماري أو استسلاما للعجز عن مواجهته، بل كانت وفق منهج «**تراجع خطوة إلى الوراء من أجـــل تقـــدم خطوات إلى الأمام**».

فعندما ذهب إلى الحجاز تعرف عن قرب على المصاعب والعراقيل التي تواجه حركات الإصلاح الديني في المشرق العربي، فاطلع على تجارب جمال الدين ومحمد عبده، وأكثر من هذا فقد وجد في الهجرة ذريعة للهروب من التجنيد الإجباري الذي كان يفرضه الإستعمار الفرنسي على كل شاب جزائري بلغ سن التجنيد.

وقد التقى ابن باديس بأستاذه حمدان لونيسي الذي نصحه بالعودة إلى الجزائر من أجـــل خدمـــة الإسلام والعربية اللذين يهددهما الإستعمار. ويمكن القول أن الـــمشروع الإصلاحي لابن باديس قد وُضع في الحجاز حيث كان يلتقي يوميا بصديقيه الطيب العقبي والبشير الإبراهيمي اللذين أسسا معه جمعيه العلـــماء المسلمين الجزائريين في عام 1931، ويقول الإبراهيمي عن تلـــك اللقـــاءات بأنهـــا «**تدبيراً للوسائل التي تنهض بها الجزائر ووضع البرامج الـــمفصلة لتلك النهضات الشاملة الـــتي كانت لها صور ذهنية تتراءى في مخيلتنا، وصحبها من حسن النية وتوفيق اللـــه مـــا حققهـــا في الخارج بعد بضع عشرة سنة، وأشهد الله أن تلك الليالي من عام 1913 ميلادية هي التي وضعت فيها الأسس الأولى لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي لم تبرز للوجود إلا في عام 1931** ».

وعاد ابن باديس إلى الجزائر، مروراً بسورية ولبنان وفلسطين ومصر فـــالتقى بـــالكثير مـــن العلـــماء، فاستزاد منهم علـــما واطلع على تجاربهم في الإصلاح للاستفادة منها في تحقيق أهدافه في الجزائر.

عاد ابن باديس ورفاقه إلى وطنهم الجزائر الذي كان يعاني تحت سيطرة الإستعمار الفرنسي، فوجدوا شعبا يعيش في الجهل والتخلف . وكان دينه الإسلامي ولغته العربية مهددين بالزوال، فكيف يواجه ابن باديس هذا الواقع المر ؟

عاد إلى القرآن الكريم الذي أنار له الطريق عندما قرأ الآية القرآنية التي تقول ﴿**إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**﴾، فقال إن الطريق من هنا، من تغيير الإنسان المسلم الجزائري وإخراجه من الإنحطاط والجهل الذي يتخبط فيه وجعله قادراً على مواجهة الإستعمار في المستقبل . وبعبارة أخرى تحضيره للثورة. ولهذا حدد ابن باديس أهداف جهاده في ما يلي:

❶. تكوين إنسان جزائري مسلم ومتعلم ذي أخلاق عالية:

يقول ابن باديس «**إننا نربي تلامذتنا على القرآن ونوجه نفوسهم إلى القرآن من أول يوم وفي كل يوم، وغايتنا التي ستتحقق، أن يُكوِّن القرآن منهم رجالا كرجال سلفهم وعلى هؤلاء الرجال القرآنيين تُعَلّقُ هذه الأمة آمالها، وفي سبيل تكوينهم تلتقي جهودها**». ولا يكتفي بذلك بل عليه أن يكون عصريا يتحكم في زمام الإقتصاد والعلوم والتكنولوجيا فيقول لتلامذته : « **حافظ على مالك فهو قوام أعمالك، فاسلك كل سبيل مشروع لتحصيله وتنميته وأطرق كل باب خيري لبذله ... حافظ على حياتك ولا حياة لك إلا بحياة قومك ووطنك ودينك وجميل عاداتك، وإذا أردت الحياة لهذا كله فكن ابن وقتك، تسير مع العصر الذي أنت فيه بما يناسبه من أسباب الحياة وطرق المعاشرة والتعامل**». ويضيف: « **كن عصريا في فكرك وفي تجارتك وفي صناعتك وفي فلاحتك، وفي تمدنك ورقيك** ». وعندما سأله أحد المسؤولين الفرنسيين عن الهدف من جولاته إلى كل مناطق البلاد رد عليه : « **إننا نريد للمسلمين الجزائريين أن يبلغوا في المعارف والفلاحة والتجارة والصناعة مستوى الفرنسيين** ».

ولا يمكن أن يتحقق كل ذلك حسب ابن باديس إلا بالتربية الإسلامية الصحيحة وطلب العلم والتأمل في الكون مثلما أمرنا القرآن الكريم ﴿ **أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت، وإلى السماء كيف رفعت، وإلى الجبال كيف نصبت. وإلى الأرض كيف سطحت**﴾ وقوله تعالى ﴿**اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم**﴾ وهي دعوة للمسلم للقراءة في الكتب والتأمل في الإنسان والطبيعة والكون والمجتمع بهدف اكتشاف مختلف القوانين العلمية ثم الاستفادة منها.

❷ الحفاظ على الشخصية الوطنية ومقوماتها:

تتمثل هذه المقومات في الدين الإسلامي واللغة العربية التي كانت عرضة للتهديد الاستعماري الفرنسي للقضاء عليها لأنها تقف كحجرة عثرة أمام محاولات الإستعمار في تحويل الشعب الجزائري إلى شعب فرنسي مما جعل ابن باديس ورفاقه يبذلون جهوداً كبيرة في ذلك لأنهم يدركون أنه لا يمكن للجزائر أن تستقل عن فرنسا إذا ضيعت لغتها ودينها اللذين يميزانها عن الأمة الفرنسية فيقول ابن باديس في ذلك «**إن هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا ولا يمكن أن تكون فرنسا ولا تستطيع أن تصير فرنسا ولو أرادت، بل هي بعيدة عن فرنسا كل البعد في لغتها وفي أخلاقها، وفي عنصرها وفي دينها، لا تريد أن تندمج. ولها وطن محدود معين هو الوطن الجزائري بحدوده المعروفة**». ولهذا جعل شعار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين هو «**الإسلام ديننا، العربية لغتنا، الجزائر وطننا**» بمعنى الحفاظ على الإسلام وتنقيته من الخرافات التي أُلصقت بالعقيدة الإسلامية ثم إحياء اللغة العربية والحفاظ عليها هو الطريق لاستعادة وطننا الجزائر.

❸. محاربة الشعوذة والخرافات :

كان ابن باديس يدرك كل الإدراك أن الإستعمار كان يشجع الخرافات والشعوذة التي ألصقت بالدين الإسلامي لأن ذلك هو الطريق لإعطاء صورة متخلفة ومشوهة عن الإسلام تمهيداً لإبعاد

الناس تدريجيا عنه معتقدين أن هذه هي حقيقته عند مقارنته بما تقدمه الكنيسة الإستعمارية. ولهـذا حارب ابن باديس الطرقية الفاسدة والشعوذة والدروشة بكل ما أوتي من قوة، مثلما كان يفضح هؤلاء المشعوذين والدراويش والطرقيين الفاسدين الذين كانوا يتلبسون ويستغلون الدين ويميتون ملكة العقل والتفكير في الإنسان الجزائري بهدف تحقيق مصالحهم الخاصة، فيقول عن الطرقية الفاسدة بأنها مبنية «**على الغلو في الشيخ، والتحيز لإتباع الشيخ، وخدمة دار الشيخ، وأولاد الشيخ، إلى ما هناك من استغلال وإذلال وإعانة لأهل الإذلال والإستغلال، ومن تجميد العقول، وإماتة للهمم، وغير ذلك من تلك الشرور**». وأصبح ابن باديس يهدد مصالح هؤلاء المشعوذين الذين كانوا يتآمرون مع الإستعمار لإبقاء الشعب في تخلفه وعدم وعيه وسباته مما يسهل عليهم استغلاله وإبقاءه منقاداً إليهم وكانوا يقومون بكل ذلك باسم الدين البريء منهم. ولم يكن أمام هؤلاء المشعوذين للدفاع عن مصالحهم إلا اغتيال ابن باديس، فعرفوا كيف يستغلون أحد أتباعهم فزعموا له بأنه كافر وأن قتله جهاد يفتح الطريق إلى الجنة، فحاول اغتيال ابن باديس في 1927، لكنه أنجاه الله في آخر لحظة وألقى الشعب القبض على هذا الجاني، لكن ابن باديس عفا عنه لأنه كان يدرك أنه لم يقم بفعلته بمحض إرادته وإنما بتحريض هؤلاء الدراويش المستغلين للدين ولجهل الجاني.

④. الحفاظ على وحدة الأمة والوطن :

حتى يُبْقِي الإستعمار الفرنسي سيطرته على الجزائر كان يطبق المبدأ الإستعماري المعروف «**فرّق تسد**» فكان يعمل جاهداً للتفريق بين الشعب الجزائري وضرب بعضه ببعض، فلجأ خاصة إلى التفريق بين العرب والبربر (الأمازيغ) وإثارة الفتنة بين الطرفين، وأكثر من هذا حاول الإستعمار التفريق بين البربر أنفسهم فقسمهم إلى وحدات عشائرية، القبايل، والشاوية، والطوارق، وبني ميزاب تمهيداً لضرب بعضهم ببعض، فلم يكن أمام ابن باديس إلا العمل من أجل إطفاء نار الفتنة بين أفراد الشعب المسلم الواحد فكان يقول: «**إن أبناء يعرب وأبناء مازيغ (البربر) قد جمع بينهم الإسلام منذ بضعة عشر قرنا، ثم بدأت تلك القرون تمزج ما بينهم في الشدة والرخاء، وتؤلف**

بينهم في العسر واليسر، وتوحدهم في السراء والضرّاء حتى كونت منهم منذ أحقاب بعيدة عنصرا مسلما أمه الجزائر وأبوه الإسلام. وقد كتب أبناء يعرب وأبناء مازيغ آيات اتحادهم على صفحات هذه القرون بما أراقوا من دمائهم في ميادين الشرف لإعلاء كلمة الله، وما أسالوا من محابرهم في مجالس الدرس لخدمة العلم... فأي قوة بعد هذا يقول عاقل، تستطيع أن تفرقهم، لولا الظنون الكواذب والأماني الخوادع، يا عجبا لم يفترقوا وهم الأقوياء، فكيف يفترقون وغيرهم القوي؟ كلا والله بل لا تزيد كل محاولة للتفريق بينهم إلا شدة في اتحادهم وقوة لرابطتهم».

هذه هي الأهداف التي وضعها ابن باديس والتي كان يراها ضرورية لبناء الإنسان الذي سيقوم بتحرير الجزائر من الإستعمار ثم بنائها بعد الاستقلال. لكن ما هي الوسائل والأساليب التي كان يستعملها ابن باديس لتحقيق هذه الأهداف ؟

وسائل وأساليب جهاده

استعمل عبد الحميد ابن باديس عدة أساليب ووسائل لتحقيق أهدافه ومنها:

❶. تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في عام 1931

كان الهدف من تأسيسها هو جمع شمل علماء دين الأمة بهدف تنسيق الجهود فيما بينهم لتحقيق الإصلاح الديني وفق أهداف محددة وخطة محكمة منسقة بينهم. ومن أهم الشخصيات المؤسسة للجمعية رفيقيه في الحجاز الشيخ البشير الإبراهيمي الذي أصبح رئيسا للجمعية بعد وفاة الشيخ ابن باديس، والطيب العقبي ممثلها في العاصمة، بالإضافة إلى العربي التبسي الذي استشهد أثناء الثورة، ومبارك الميلي المعروف بكتابيه " تاريخ الجزائر في القديم والحديث " و"رسالة في الشرك ومظاهره".

❷. إنشاء الكشافة الإسلامية الجزائرية :

إن الشيخ ابن باديس هو الذي أوحى بفكرة إنشاء الكشافة الإسلامية الجزائرية للشهيد محمد بوراس في عام 1933 وكان الهدف منها تربية النشء على حب الوطن والدين والأخلاق العالية. وقد أعدم الإستعمار محمد بوراس في عام 1941 بتهمة التحريض على الثورة. وقد تربي أغلب الشهداء والمجاهدين في الكشافة الإسلامية الجزائرية ومنهم العربي بن مهيدي وديدوش مراد... وغيرهما. فقلما نذكر حياة شهيد من شهداء الثورة إلا ونجده قد تلقى تربيته الوطنية والدينية في الكشافة الإسلامية الجزائرية.

❸. التعليم وإنشاء المدارس الحرة :

عندما عاد ابن باديس من الحجاز في عام 1913 كان يجوب مساجد قسنطينة فيلقي فيها الدروس التي كانت تصل إلى عشرة دروس يوميا، ثم أسّس جمعية التربية والتعليم في قسنطينة لتهتم بالتعليم هناك، وبعد إنشاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ركزّ جهوده من خلالها على إنشاء المدارس الحرة بفضل أمواله وتبرعات الشعب . فكانت هذه المدارس تعلّم الأطفال والكبار اللغة والدين والتاريخ التي هي مقومات الشخصية الوطنية، بالإضافة إلى الحساب والجغرافية، وكان يفكر في إنشاء مراكز للتكوين المهني والتقني لو لا العراقيل الإستعمارية له، ويعتبر الجامع الأخضر بقسنطينة من أكبر المدارس التعليمية التي كان يدرس فيها الشيخ ابن باديس . ونشير إلى أن ابن باديس إذا كان يركز على اللغة العربية فلأنها كانت مهددة من الإستعمار الفرنسي، ولا يعني ذلك أنه لم يهتم باللغات الأجنبية، بل كانت تدرس أيضا الفرنسية في المدارس الحرة. وقد اهتم ابن باديس بتعليم البنات داعيا إلى نزع حجاب الجهل عنهن، ولتحقيق ذلك إعفائهن من دفع رسوم التعليم عكس الذكور، وهي أموال تدفع للمساهمة ولو بقدر ضئيل في تمويل هذه المدارس والتكفل بطلبتها الفقراء. وقد كان تلاميذ المدارس الحرة من الطلبة الأوائل الذين التحقوا بالثورة عند اندلاعها في أول نوفمبر 1954.

④. الصحافة :

شرع الشيخ ابن باديس في الكتابة في صحيفة النجاح منذ 1919 بهدف نشر أفكاره الإصلاحية، لكنه توقف عن الكتابة في هذه الصحيفة بعدما انحرفت عن خدمة الوطن والدين، وأصبحت ألعوبة في يد الإستعمار. فاضطر ابن باديس إلى إنشاء عدة صحف كوسيلة لنشر أفكاره وتوعية الشعب الجزائري وكشف ألاعيب الإستعمار وأذنابه.. وأول هذه الصحف « المنتقد» التي ظهرت في عام 1925، لكن الإستعمار أوقفها بعد أن صدر منها 18 عددا، وكان شعارها «**الحق فوق كل أحد والوطن قبل كل شيء**». وسميت بالمنتقد كدعوة لفكرة ابن باديس التي كانت تقول بإخضاع كل شيء للنقد والنظر عكس ما كان يدعو إليه المتزمتون الذين كانوا يقولون «**اعتقد ولا تنتقد**»، وتظهر ثورة ابن باديس على الأوضاع المنحطة في العالم الإسلامي من خلال جريدته (الشهاب) التي أنشأها في عام 1929، وعنوانها نابع من الشهب الحارقة التي ترمز إلى ضرورة حرق ومحو كل التقاليد البالية والماضي المنحط الذي ورثه المسلمون منذ دخولهم عصور الإنحطاط، فهي دعوة للثورة ضد الماضي المنحط ومن أجل التجديد. وكتب ابن باديس في جرائد وصحف جمعية العلماء كالبصائر والشريعة... وغيرهما، بل كان ينشر مقالاته مترجمة إلى الفرنسية في جريدة «**الدفاع**» الصادرة عن العلماء باللغة الفرنسية بهدف إيصال أفكاره الإصلاحية والوطنية إلى المفرنسين. وأنشأ ابن باديس المطبعة الجزائرية الإسلامية التي تسمح له بنشر الأفكار الإصلاحية والوطنية بكل حرية. وقد لعبت دورا في طبع منشورات جيش وجبهة التحرير الوطني عند بداية الثورة في أول نوفمبر 1954.

⑤. الخطابة :

كان ابن باديس خطيبا مفوها. فقال عنه أحد الصحافيين الفرنسيين بأنه «**قد ملك مقاليد الكلام، وبصوته الناري يستفز الجماهير... وأن نبرات صوته لتنتزع منك الإعجاب انتزاعا، ثم**

تجتث من صدرك ما أنت مقتنع به من رأي وتجعل منك عبده وملك يمينه». ويعود تأثيره الخطابي في الشعب إلى إيمانه الصادق بما يقوله، ولم يكن مثل الكثير يعرف الكلام ولا يعرف العمل، بل قرن كلامه بعمله فهو الذي يقرأ يوميا في القرآن الكريم ﴿**يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون، كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون**﴾ وكان ابن باديس يخطب في المساجد والمؤتمرات والتجمعات، مثلما كان يلقي المحاضرات في النوادي.

⑥. النوادي :

أنشأ ابن باديس وإخوانه العلماء الكثير من النوادي التي كان المثقفون والأدباء يلتقون فيها ويتبادلون الأفكار حول أحوال الأمة. وكانت تلقى فيها المحاضرات، ومن أهم هذه النوادي نادي الترقي في العاصمة.

ويمكن لنا القول أن الشيخ عبد الحميد ابن باديس استعمل كل الوسائل والأساليب الممكنة لنشر أفكاره الإصلاحية والوطنية في صفوف الشعب الجزائري، بل كان وراء إنشاء نواد لكرة القدم، وفرق مسرحية وموسيقية، والهدف منها ترقية الشعب ونشر الأفكار الوطنية والإصلاحية وإخراج الشعب من الانحطاط والتخلف .

وما يدل على إصرار الشيخ ابن باديس على الجهاد ونشر أفكاره هو رده المفحم على مسؤول استعماري قال له: إما أن تقلع عن هذه الأفكار وإلا أغلقنا المسجد الذي تنفث فيه سمومكم ضدنا. فأجابه الشيخ ابن باديس: لن تستطيع ذلك. فأنا إن كنت في عرس علمت المحتفلين، وإن كنت في مأتم وعظت المعزين، أو في القطار علمت المسافرين، أو في السجن أرشدت المسجونين، فأنا معلم مرشد في جميع الميادين فالأمة استجابت لداعي الله الذي يحييها، وخير لكم أن لا تتعرضوا لها في دينها ولغتها.

وفـاتـه

عندما اندلعت الحرب العالــمية الثانية في عام 1939 طلبت السلطات الإستعمارية من الــشيخ عبد الحميد ابن باديس إصدار بيان مؤيد لفرنسا، فرفض أن يتخذ موقفا من صراع لا ناقة فيــه ولا جمل للشعوب الــمستعمرة. وكيف يُلبي طلب الإستعمار وهو الــمعروف بقوله «**لو طلبت مــني فرنسا قول لا إله إلا الله لما قلتها**»، وبسبب موقفه ذاك وُضع تحت الإقامة الجبرية بمنزله في قسنطينة حتى نُعي الشعب الجزائري بوفاته يوم الثلاثاء 16 أبريل 1940 الذي اتخذ كيوم للعلم في الجزائر بعد الإستقلال. وقد قال البعض أنه قُتل مسموما من طرف الإستعمار. وقد هبَّ الشعب الجزائري كله لتوديع الشيخ الإمام في جنازة مهيبة لم تعرف لها الجزائر مثيلا. وبذلك وري التراب ذلك الرجــل النحيل والقصير القامة والضعيف الجسم لكنه المفعم بالإخلاص والإرادة وكانت تلقبه الأمة الجزائرية آنذاك بمرشد الأمة وإمام البلاد وأبي النهضة.

البشير الإبراهيمي

❶. مولده ونسبه :



ولد الشيخ محمد البشير الإبراهيمي يوم 14 جوان من عام 1889 براس الوادي في نواحي سطيف، وعام 1889 هو عام مولد الكثير من عظماء الأمة الإسلامية في العصر الحديث، اسمه الكامل هو محمد البشير بن محمد السعدي طالب الإبراهيمي، من أسرة علم وتقوى درس الكثير من أجداده في الأزهر الشريف.

❷. دراسته :

بدأ الطفل البشير الإبراهيمي حفظ القرآن الكريم وهو في السنة الثالثة من عمره، وذلك حسب تقاليد العائلة، ثم تعلم على يد عمه الشيخ محمد المالكي الإبراهيمي، كان الإبراهيمي يتمتع بذاكرة قوية جدا، فحفظ القرآن كله واستوعب الكثير من أمهات الكتب في اللغة والنحو والفقه والتاريخ، وعندما بلغ الرابعة عشر من عمره توفي عمه الأستاذ، فاضطر الشاب الإبراهيمي إلى أخذ مكانه في تدريس تلامذته لمدة ست سنوات.

❸. هجرته إلى المشرق العربي :

عندما بلغ الشاب البشير الإبراهيمي العشرين من عمره استُدعي لأداء الخدمة العسكرية الإجبارية في الجيش الاستعماري، فهرب متخفيا خارج البلاد كما كان يفعل آنذاك أغلب الشبان الجزائريين،

فذهب إلى مصر أين بقي ثلاثة أشهر فالتقى فيها بجمع من علماء الأزهر الكبار، وكبار الشعراء أمثال أحمد شوقي وحافظ إبراهيم ليلتحق بعد ذلك بأبيه المقيم بالمدينة المنورة الذي هرب من القمع الاستعماري عام 1908.

وواصل الإبراهيمي تعلمه في المدينة المنورة على يدي العالمين الجليلين الشيخ العزيز الوزير التونسي والشيخ حسين أحمد الفيض أبادي الهندي، اللذين تركا أثرًا بليغا في الشاب الإبراهيمي، وكان يقول فيهما «**وأشهد أني لم أر لهذين الشيخين نظيرا من علماء الإسلام إلى الآن، وقد علا سني، واستحكمت التجربة، وتكاملت الملكة في بعض العلوم، ولقيت من المشايخ ما شاء الله أن ألقى**».

واطلع الشاب الإبراهيمي على كتب مكتبات المدينة المنورة كلها والتي تتجاوز عشر مكتبات مملوءة بكتب نادرة في علوم الدين واللغة والتاريخ وعلوم الاجتماع... وغيرها من العلوم، فاكتسب بذلك معرفة واسعة بشؤون العالم ومختلف شعوبها وحضاراتها وآدابها بالإضافة إلى ثقافته الإسلامية العالية جدًا .

تعرف الإبراهيمي في المدينة المنورة على الشيخ عبد الحميد ابن باديس، فاكتشف أنه يشترك معه في هموم وطنه الجزائر الذي ابتلي بالاستعمار الفرنسي، فكانا يجتمعان دائما بعد صلاة العشاء بالمسجد النبوي ليتدارسا الوضع ويفكران ويخططان في كيفية تحرير وطنهما الجزائر. فوضعا هناك لبنة تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. وفي عام 1917 شد الإبراهيمي الرحال إلى دمشق مع 80 ألفا من سكان المدينة المنورة، بعد ما أمر السلطان العثماني بذلك لأن المدينة عاجزة على توفير القوت لساكنيها بسبب الحرب العالمية الأولى والفوضى العارمة التي انتشرت في المدينة بسبب ثورة الشريف حسين ضد الحكم العثماني.

وأصبح الإبراهيمي يُلقي الدروس في الجامع الأموي في دمشق كما كان يفعل العالم الجزائري أحمد المقري في القرن السابع عشر الميلادي. واشتغل الإبراهيمي كذلك أستاذا في المدرسة

السلطانية بدمشق، فدرس على يديه الكثير من الأدباء والعلـماء والفلاسفة ومنهم الدكاترة جميل صليبا وعدنان الأتاسي وأديب الروماني ... وغيرهم. وبعد نهاية الحرب العالـمية الأولى في عام 1918 عرض عليه الأمير فيصل منصب إدارة الـمعارف والتعليم في الـمدينة الـمنورة إلا أنه رفض ذلك لأنه كان يستعد للعودة إلى وطنه وتنفيذ خطة تحريره التي وضعها مع الشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس، فعاد إلى أرض الوطن في عام 1920.

أهداف جهاده

اتفق الشيخان ابن باديس والإبراهيمي على أن الاستعمار الفرنسي لـم يطل وجوده في الجزائر إلا بسبب التخلف والجهل والخرافات والشعوذة التي كان يتخبط فيها الشعب الـمسكين، ولطرد الاستعمار الفرنسي لابد عليهما من تحضير الشعب وتوعيته للقيام بذلك. مما يستدعي تغيير ذهنية ونفسية الشعب ولـهذا حددا أهدافهما في ما يلي:

❶. غرس الروح الوطنية التي تحرك الـهمم.

❷. الحفاظ على مقومات الشخصية الوطنية الـمتمثلة في اللغة والدين الإسلامي مما يجعل الشعب يدرك أنه مختلف عن فرنسا فيحق لـه الاستقلال وإقامة دولته الجزائرية المسلمة.

❸. تكوين جيل مسلم جديد ومعاصر ومتعلم :

يثور على ماضي الـمسلمين الـمنحط ويرفض التقليد الأعمى ويتمـسك بمبادئه وأخلاقه الإسلامية ومتفتح على العصر بجميع علومه وتقنياته وثقافته فكان الإبراهيمي يقول «**إن أسوأ ما وقع فيه دعاة الثقافة الغربية من عيوب هو الجهل المطبق بحقائق الإسلام، وأن أسوأ ما وقع فيه أنصار الثقافة الإسلامية هو الجهل المطبق بمشاكل العصر ومستلزماته**». ووصف الإبراهيمي نوع الشباب الذي يريده للجزائر فكان يقول عنه « أتمثله متساميا إلى معالي الحياة...متقد العزمات ...مقداما على العظائم في غير تهور...جاعلا آخر الفكر أول العمل، أتمثلـه واسـع الوجـود، لا تقـف أمامه

الحدود... يرى كل مسلم أخا لـه، أخوة الدين، وكل بشر أخا له أخوة الإنسانية...أتمثله حليف عمل لا حليف بطالة، وبطل أعمال لا ماضغ أقوال، ومرتاد حقيقة لا رائد خيال... أتمثله مقبلا على العلم والمعرفة ليعمل الخير والنفع، إقبال النحل على الأزهار والثمار لتضع الشهد والشمع، مقبلا على الارتزاق، إقبال النمل تجدُّ لتجد، وتدخر لتفتخر ولا تبالي مادامت دائبة، أن ترجع مرة منجحة ومرة خائبة. يا شباب الجزائر هكذا كونوا أولا تكونوا...».

❹. محاربة الخرافات والشعوذة :

التي نشرها عملاء الاستعمار الذين يتسترون وراء الدين ويستغلونه لخدمة مصالحهم الخاصة، فكانوا ألعوبة في يد الاستعمار ووسيلته لتخدير الشعب وتنويمه وإبقائه في الجهل والخضوع والخنوع، ويقومون بهذا كله باسم الدين، والدين بريء منهم بل يحاربهم، مثلما كان الاستعمار يستخدم هؤلاء المشعوذين والدراويش لإعطاء صورة مشوهة وسلبية عن الدين الإسلامي فيبتعد الناس عنه، وكان هؤلاء المشعوذون والدراويش يقولون لمريديهم أن ابن باديس شيطان وأتباعه أبالسة يعملون ضد الدين، حاشا أن يكون ابن باديس كذلك فما كانوا يشوهونه إلا أنه فضح حقيقتهم وأطماعهم وخطورتهم على الدين والوطن وعمالتهم للاستعمار.

❺. الحفاظ على وحدة الوطن والأمة بإطفاء نار الفتنة التي كان يشعلها الاستعمار عملا بسياسته «**فرق تسد**»، فقسم الشعب إلى عرب وقبايل وشاوية ومزاب، ويثير بعضهم ضد بعض، فوقف الإبراهيمي بالمرصاد لهذه الفتن التي كان يثيرها الاستعمار بين الجزائريين .

وكان الإبراهيمي يتأسف لتصارع الأحزاب الجزائرية فيما بينها بدل مواجهة الإستعمار فقط. فما فتئ يدعو إلى الاتحاد فيما بينها فكان يقول «**يا قادة الأحزاب إنكم مسؤولون أمام الله وأمام التاريخ وأمام الوطن وأمام الأمة، فاعرفوا قيمة هذه المسؤولية الثقيلة، إن العمل النافع للجزائر يبتدئ من الجزائر..**». وكان يدعو الشعب للضغط على الأحزاب من أجل الاتحاد والعمل للجزائر

فقط التي يجب أن تكون مصلحتها فوق مصلحة الأحزاب، فكان يقول «**أيتها الأمة الجزائرية إن هذه الأحزاب تستمد قوتها منك وأنت الزاد والمدد والعدة والعدد فاحمليها بجميع الوسائل على الاتحاد إنها متكلمة باسمك، فاحمليها على الاتحاد باسمك، إنها إن اختلفت كنت أنت الخاسرة على كل حال**».

هكذا كان الإبراهيمي وإخوانه المجاهدون من علماء الدين يحضرون الشعب لتحمل مسؤولية الجهاد ضد الاستعمار الفرنسي ثم بناء الدولة الجزائرية على أسس صحيحة، ووصف الإبراهيمي الاستعمار الفرنسي بأنه «من الأمراض الوافدة تحمل الموت وأسباب الموت، والاستعمار سل يحارب أسباب المناعة في الجسم الصحيح، وهو في الجزائر قد أدار قوانينه على نسخ الأحكام الإسلامية، والعبث بحرمة المعابد، وحارب الإيمان بالإلحاد والفضائل بحماية الرذائل والتعليم بإفشاء الأمية والبيان العربي بهذه البلبلة التي لا يستقيم معها تعبير ولا تفكير».

ولمواجهة هذه الأخطار كلها شن الإبراهيمي وإخوانه من علماء الإسلام حربا شعواء على الاستعمار الفرنسي وأعوانه من الدجالين والمشعوذين والدراويش و لم تنته هذه الحرب إلا بعد إشعال الثورة المسلحة وتحرير البلاد من الاستعمار وجراثيمه.

مسيرة جهاده

❶. إنشاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين :

إن الأهداف التي حددها الشيخ البشير الإبراهيمي والشيخ عبد الحميد بن باديس لا يمكن تحقيقها بعمل فردي، بل كان لابد من تنظيم فعال ومحكم ينسق الجهود ويضم رجالا عظاما، ولتحقيق كل ذلك كان على الشيخين تكوين هؤلاء الرجال فأصبحا يعملان ليلا ونهارًا لتكوين هؤلاء الذين سيقومون بهذه المهمة السامية، فمنذ عودة الإبراهيمي إلى أرض الوطن شرع يجوب المدن والقرى والمداشر لنشر الفكرة الإصلاحية. وبعد عشر سنوات من العمل الدؤوب دعا الشيخان ابن باديس

والإبراهيمي الجزائريين إلى إنشاء تنظيم يجمع العلماء وينسق جهودهم من أجل الحفاظ على الإسلام النقي الذي كان يهدده الاستعمار.

وتم الإعلان عن إنشاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يوم 5 ماي 1931 بنادي الترقي بالعاصمة، فانتخب الشيخ عبد الحميد بن باديس رئيسا لها والشيخ البشير الإبراهيمي نائبا له كلفت جمعية العلماء الشيخ الإبراهيمي بالقيام بالعمل الإصلاحي في منطقة الغرب الجزائري فاتخذ من مدينة تلمسان العريقة مركزًا لعمله.

وشرع الشيخ البشير الإبراهيمي في نشر الفكرة الوطنية والإصلاحية في المنطقة، فكان يجوب القرى والمداشر والمدن ليخطب في الشعب ويوعيه، وإنشاء الكثير من المساجد الحرة والنوادي والمدارس في مختلف المناطق بالغرب الجزائري أهمها مدرسة دار الحديث بتلمسان التي كان يلقي فيها أكثر من عشرة دروس يوميا. فبدأ الشعب يكتشف حقيقة دينه الذي يرفض الظلم والهوان والشعوذة والجهل، ويتفطن إلى الحيل الاستعمارية الدنيئة التي كانت تسعى لإبقائه في التخلف والجهل. فتزعزع نفوذ المشعوذين والدراويش الذين كانوا يتعاونون مع الاستعمار ويمتصون عرق الشعب باسم الدين ولاحظ هؤلاء المشعوذون كيف أن ذهنية وعقلية الشعب في المنطقة قد تغيرت بعد مجيء الإبراهيمي، فاكتفوا بعَضّ أناملهم وتساءلوا كيف لم يفق الاستعمار لما يفعله هذا الشيخ ذو العمامة والقشابية التلمسانية فيوقفه عند حده قبل استفحال أمره فيصبح أي مساس به يؤدي إلى كارثة على الاستعمار. ولم يبق أمامهم إلا محاولة ترويض هذا الشيخ وتشويه الفكرة التي يدعو إليها لتخفيف الأضرار التي سيلحقها بالوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر.

❷. نفيه :

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية في عام 1939 طلبت السلطات الاستعمارية من الشيخ ابن باديس رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إصدار بيان تأييد للحكومة الفرنسية، إلا أنه رفض أن يُدخل نفسه في حرب بين الدول الاستعمارية لا ناقة فيها للشعب الجزائري فوضعت الإدارة

الاستعمارية الشيخ الجليل تحت الإقامة الجبرية في قسنطينة ثم اتصلت بنائبه الشيخ البشير الإبراهيمي فعرضت عليه الطلب نفسه إلا أنه رفض ذلك رفضا كليا، فقال لـــه الحاكم الفرنـــسي بتلمـــسان احضر حقيبتك وودع أهلك، فرد عليه الإبراهيمي: قد فعلت ذلك، لأنه كان يعلـــم ما سيطلب منه وبأن مصيره النفي، فنُفي الشيخ الإبراهيمي في 10 أبريل 1940 إلى منطقة آفلو النائية التابعة اليـــوم لولاية الاغواط، وبعد أسبوع من نفيه تلقى نبأ وفاة أخيه الشيخ عبد الحميد بن باديس فبكاه كثيرًا، ومنعه الاستعمار من حضور جنازته المهيبة، وبعد أيام تلقى خبر انتخابه كرئيس لجمعية العلـــماء المسلمين الجزائريين خلفا للشيخ الراحل ابن باديس.

وبقي الشيخ الإبراهيمي ثلاث سنوات بأفلو يسيّر جمعية العلماء بطرق سرية، فأنشأ فروعًا لهـــا بالاغواط، ولم يكتف بذلك بل قضى معظم وقته في الـــمطالعة والكتابة، فألف أرجوزة شعرية من 3600 بيت تناول فيها تاريخ الجزائر وقيم وتقاليد الشعب الجزائري وكشف فيها ألاعيب وحيـــل الاستعمار ضد الشعب الجزائري، وألف أيضا «رواية الثلاثة» وهي عبارة عن مسرحية شعرية مـــن 877 بيتًا. هكذا كان الإبراهيمي فرغم النفي والوحدة وفرقة الأهل والأصدقاء استغل وقته كاملا في العمل حسب الإمكانات المتوفرة لـــه فكان بذلك نموذجا في التضحية والعمل وحـــسن اســـتغلال الوقت.

③. إنجازاته :

بعد ثلاث سنوات من النفي عاد الشيخ الإبراهيمي إلى مدينة تلمسان فحظي باستقبال شـــعبي كبير، ثم انتقل إلى العاصمة لتسيير وإدارة شؤون جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فكـــان يقـــضي أوقاته كلها في الكتابة وإلقاء الخطب والدروس والأسفار للاطلاع على شؤون مدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فأراد أن يستغلّ انشغال فرنسا بالحرب لينجز أكبر عدد ممكن مـــن المـــدارس والمساجد وتكوين الرجال لأنه كان يعلم أنه بعد نهاية الحرب ستعود الإدارة الاســـتعمارية لعرقلـــة أعمال الإصلاح كما كانت تفعل من قبل.

انتهت الحرب العالـــمية الثانية في 8 ماي 1945، فخرج الشعب الجزائري في مظاهرات يطالب فيها فرنسا بإعطائه الاستقلال، فواجه الجيش الاستعماري الشعب الجزائري بوحشية وهمجية يندى لها جبين الإنسانية، فقتل أكثر من 45 ألف جزائري واعتقل أكثر من 73 ألف من أبناء الـــشعب، ومنهم الشيخ البشير الإبراهيمي الذي بقي في السجن حتى مارس 1946.

وواصل الشيخ الإبراهيمي جهاده ضد الاستعمار بشتى الأساليب والوسائل وانتـــشرت الفكـــرة الوطنية والإصلاحية في صفوف الشعب كالنار في الهشيم، أصبح لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين أكثر من 400 مدرسة حرة و1300 معلم وحوالي 150 ألف تلميذ وميزانية تقدر بـــ 100 مليـــون فرنك بالإضافة إلى معهد ابن باديس بقسنطينة الذي أنشأ في عام 1947 وهو بمثابة ثانوية، دون أن ننسى الجرائد والصحف التابعة لجمعية العلماء، وهذه الإنجازات كلها تمت بفضل تبرعات الـــشعب الجزائري وجهوده. وكيف لا يقوم الشعب الجزائري بكل ذلك ودينه الإســـلامي يـــأمره بـــالعلم والتعلـــم وتربية النفوس.

❹. رحلته إلى الـمشرق الاسلامي :

لم يغتر الشيخ الإبراهيمي ورفاقه في جمعية العلماء بالإنجازات الكبيرة التي حققوها لأن عملـــهم كان مخلصا لوجه الله، وأصبح الإبراهيمي يفكر في إنشاء معهدين آخرين بتلمسان والعاصمة يشبهان معهد ابن باديس بقسنطينة، كما طُرحت عليه مشكلة إرسال المتخرجين من معهد ابن بـــاديس إلى مختلف جامعات العالـــم العربي والإسلامي لمواصلة الدراسة.

وتكفل الشيخ الإبراهيمي بحل هذه المشكلة كلها فانتقل إلى المشرق العربي في عام 1952 لمطالبة الحكومات الغربية والإسلامية بإعطاء منح لتلامذة مدارس جمعية العلماء في جامعاتهـــا ومـــساعدة الجمعية ماليا لمواصلة نشاطها التعليمي والتربوي في الجزائر. فحقق الإبراهيمي الكثير من مطالبه لمـــا يحظى به من سمعة واحترام في مختلف البلاد الإسلامية .

وبفضل الشيخ الإبراهيمي انتقل الكثير من الجزائريين للدراسة في جامعات المشرق العربي، فكان الشيخ يلتقي بهم أسبوعيا ليتعرف على مشاكلهم وهمومهم، فكان يقول لهم «**إنكم لن تستطيعوا أن تنفعوا وطنكم وأمتكم إلا إذا ملكتم سلاحين مهمين بدونهما لن تفلحوا في الحياة، ولن يستفيد منكم وطنكم شيئا هما العلم القوي والأخلاق القويمة**».

وكان ينصحهم دائما بروح النقد وعدم التسليم والقبول بكل ما يسمعون أو يقرؤون بل عليهم غربلته وتمحيصه بعقولهم، وكأنه كان يبين لهم كيفية تطبيق الآية القرآنية «**ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا**» الإسراء 36، أي التأكد من حقيقة الأشياء والقضايا والنظر إليها بعقلانية وموضوعية وروح نقدية لأن الذي لا ينتقد ويمحص بعقله يمكن أن يقاد إلى الهاوية دون أن يعلم.

يوصف الشيخ البشير الإبراهيمي بعلمه الواسع وتبحره في علوم الدين واللغة، فاقتُرح عليه تولي منصب شيخ الأزهر إلا أنه رفض ذلك خوفا من أن يشغله هذا المنصب عن قضية شعبه ووطنه الجزائر، واكتفى فقط بقبوله عضوية المجمع العلمي العربي بالقاهرة. وكيف لا يقبل بذلك وهو الضليع في اللغة العربية فلُقب بـ «**أمير البيان**».

⑤. جهاده أثناء الثورة المسلحة :

اندلعت الثورة المسلحة ضد الاستعمار الفرنسي في ليلة أول نوفمبر من عام 1954، وكان تلامذة مدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الأوائل الذين التحقوا بها، أما الشيخ البشير الإبراهيمي فانضم إليها بالخارج بعد ما تبين منها في البداية وأرسل نداء إلى الشعب الجزائري عبر إذاعة صوت العرب يدعوه للالتحاق بالجهاد لطرد الاستعمار الغاشم بقوله «... **إنكم كتبتم البسملة بالدماء في صفحة الجهاد الطويلة العريضة، فاملأوها بآيات البطولة التي هي شعاركم في التاريخ... ما كان للمسلم أن يخاف الموت وهو يعلم أنه كتاب مؤجل، وما كان للمسلم أن يبخل بماله أو بصحته في سبيل الله والانتصار لدينه...**».

وأصبح الشيخ الإبراهيمي الذي تجاوز الخامسة والستين من عمره ممثلا للثورة في المشرق العربي فكان يجوب بلدانها يجمع لها المال ويُعرف بها ويُكسبها الدعم المادي والمعنوي، فأقام في عدة بلدان كمصر وسورية والسعودية والباكستان. وفي هذا البلد الأخير تعرض الشيخ الإبراهيمي لانكسار في ضلعه فطلب من الحكومة الباكستانية إخفاء الأمر عن الناس فتعجبت لرفض هذا الشيخ الجليل عيادة الناس لــه، وعندما سألته عن سبب طلبه؟ رد عليها الشيخ «**إني أخشى أن يسمع السفير الفرنسي بذلك فيقول انكسرت الجزائر**» لأنه يعلم أنه رمز لوطنه في الخارج ولهذا فلا يمكن أن يقال عن الرمز إنه انكسر.

وعندما كان في الخارج أحس بدنو أجله فخشي الموت قبل أن يرى بلاده مستقلة فيدفن خارج وطنه مما جعله يردد للمقربين منه «**أي وطني ما ملكت فوق ثراك شبرًا أتراني أملك تحت ثراك قبرًا**».

٥. في الجزائر المستقلة :

عاش الشيخ البشير الإبراهيمي حتى رأى استقلال وطنه الذي جاهد في سبيله فعاد إليه معززًا مكرما، وكان أول من أمّ المصلين في مسجد كتشاوة الذي استعاد طابعه الإسلامي بعد ما كان الاستعمار الفرنسي قد حوله إلى كنيسة. وقد حضر أول الصلاة فيه كبار رجال الدولة وقادة الثورة.

تألم الشيخ الإبراهيمي كثيرًا عندما رأى أبناء الوطن الواحد يتصارعون من أجل السلطة في بدايات الاستقلال فخشي من الانحراف عن مبادئ وقيم الثورة وأهدافها، فنشر بيانا في الذكرى الرابعة والعشرين لوفاة الإمام عبد الحميد ابن باديس أي يوم 16 أبريل 1964 يحذر فيه من الأخطار المحدقة بالوطن فيقول فيه «كتب الله لي أن أعيش حتى استقلال الجزائر، ويومئذ كنت أستطيع أن أواجه المنية مرتاح الضمير، إذ تراءى لي أني سلمت مشعل الجهاد في سبيل الدفاع عن الإسلام الحق والنهوض باللغة، ذلك الجهاد الذي كنت أعيش من أجلــه إلى الذين أخذوا زمام الحكم في الوطن. ولذلك قررت أن ألتزم الصمت.

غير أني أشعر أمام خطورة الساعة. وفي هذا اليوم الذي يصادف الذكرى الرابعة والعشرين لوفاة الشيخ عبد الحميد ابن باديس رحمه الله أنه يجب علي أن أقطع ذلك الصمت، إن وطننا يتدحرج نحو حرب أهلية طاحنة ويتخبط في أزمة روحية لا نظير لها ويواجه مشاكل اقتصادية عسيرة الحل ولكن المسؤولين فيما يبدو لا يدركون أن شعبنا يطمح قبل كل شيء إلى الوحدة والسلام والرفاهية. وإن الأسس النظرية التي يقيمون عليها أعمالهم يجب أن تنبعث من صميم جذورنا العربية الإسلامية لا من مذاهب أجنبية .

لقد آن للمسؤولين أن يضربوا المثل في النزاهة وألا يقيموا وزنا إلا للنصيحة والكفاءة وأن تكون المصلحة العامة هي أساس الاعتبار عندهم. وقد آن أن يرجع لكلمة الأخوة التي ابتذلت معناها الحق، وأن تعود إلى الشورى التي حرص عليها النبي ﷺ. وقد آن أن يحتشد أبناء الجزائر كي يشيدوا جميعا مدنية تسودها العدالة والحرية، مدنية تقوم على تقوى من الله ورضوانه».

وقد لخص الشيخ الإبراهيمي في هذا البيان نظرته إلى جزائر الاستقلال وكيف يجب أن تكون.

❼. مؤلفاته :

سئل الإبراهيمي في أواخر حياته عن سبب عدم تأليفه الكتب؟ فرد قائلا «**لم يتسع وقتي للتأليف والكتابة مع هذه الجهود التي تأكل الأعمار أكلا، ولكنني أتسلى بأنني ألفت للشعب رجالاً، وعملت لتحرير عقوله تمهيدًا لتحرير أجساده، وصححت له دينه ولغته ..، وصححت له موازين إدراكه فأصبح إنسانا أبيا، وحسبي هذا مقربا من رضى الرب ورضى الشعب**». ولا يعني هذا أن الإبراهيمي لم يؤلف كتبا فقد وضع عدة مخطوطات وتركها في الجزائر عندما ذهب إلى المشرق عام 1952 ولم يكن يدري أنه لن يعود إلا بعد عشر سنوات وهذه الكتب في الأدب واللغة والدين والشعر هي:

- إسرار الضمائر العربية.

- التسمية بالـــمصدر.
- الاطراد والشذوذ في اللغة.
- كاهنة أوراس (رواية حول الكاهنة).
- رسالة الصب.
- رواية الثلاثة.
- ملحمة رجزية في 3600 بيت حول تاريخ الإسلام والجزائر.
- بقايا فصيح العربية في الـــلـــهجة العامية في الجزائر.
- حكمة مشروعية الزكاة في الإسلام.
- شعب الإيمان.
- من آثاره (منشورة) في أربعة أجزاء وهي مجموع مقالاته في مختلف الجرائد والصحف.

وفاته

توفي الشيخ البشير الإبراهيمي يوم 20 ماي 1965، فودعته جموع الشعب التي جاءت من كـــل أنحاء البلاد إلى مثواه الأخير بمقبرة سيدي محمد بالعاصمة، وقد حضر جنازته الكثير من الشخصيات الوطنية والعالـــمية وعلى رأسها الرئيس هوراي بومدين الذي كان آنذاك نائبا للرئيس بن بلة ووزيرًا للدفاع الوطني.

الشيخ مبارك الميلي

ولد الشيخ محمد مبارك بن محمد الميلي سنة 1898 بقرية أولاد المبارك بدائرة الميلية، تربى يتيم الأب والأم فربّاه جدّه وتولى رعايته وتعليمه، حفظ القرآن الكريم في سن الحادية عشر وفي سن الخامسة التحق بمدينة ميلة، وفي سنة 1919 انتقل إلى قسنطينة مدينة العلم فكان أحد تلامذة الشيخ ابن باديس، ثم التحق بجامع الزيتونة ليتخرج بشهادة التطويع سنة 1922.

عاد مبارك الميلي إلى الجزائر واشتغل بالتدريس وإلقاء الدروس في المساجد ثم انتقل إلى الأغواط لينشر فيها العلم والمعرفة وما إن فطنت فرنسا للأمر حاولت اغتياله في سنة 1926 لكن الأمر باء بالفشل، ثم غادر الأغواط إلى ميلة.

شارك مبارك الميلي في تأسيس جمعية علماء المسلمين وكان عضوا بمجلسها الإداري، كما شارك بمقالات جريئة في إشعال الثورة في جرائد الجمعية مثل المنتقد، الشهاب والبصائر تحت إمضاء اسم مستعار (البيضاوي) وفي 1937 جمع مقالاته في كتاب أسماه (رسالة الشرك ومظاهره)، كما كتب مبارك الميلي كتابا حول تاريخ الجزائر قسّمه إلى جزأين الجزء الأول نشر سنة 1928 والجزء الثاني نشر سنة 1932 وكان اسم الكتاب (تاريخ الجزائر في القديم والحديث) وفي سنة 1937 نصّب مديرا لجريدة البصائر وتولى مهمة قسم التحرير، ولما توفي الشيخ ابن باديس خلفه مبارك الميلي في إلقاء الدروس بالجامع الأخضر.

تابع الشيخ مبارك الميلي جهاده الفكري وناضل بقلمه إلى أن وافته المنية في 9 فيفري 1945 وهو ابن السابعة والأربعين من عمره.

الشيخ الطيب العقبي



كان عضوا في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ولد سنة 1890م بسيدي عقبة (بسكرة) وسط عائلة متدينة، هاجر مع عائلته سنة 1895م إلى الحجاز واستقر بالمدينة المنورة أين تلقى تعليمه الأول بها وأخذ من مشايخها مختلف العلوم الإسلامية التي كانت تدرس بالمسجد النبوي. وهناك نشر في الصحف عدة مقالات في الدين والسياسة مما جلب له مشاكل مع السلطات العثمانية التي نفته إلى الأناضول بتركيا، في سنة 1918م عاد إلى مكة المكرمة وأشرف على إدارة المطابع الملكية وجريدة "القبلة" خلفا للكاتب الإسلامي الشهير محب الدين الخطيب.

بعد عودته إلى الجزائر سنة 1920م استقر بمدينة بسكرة وبعد سنوات بدأ نشاطه الإصلاحي رفقة الشاعر محمد العيد آل خليفة، ومحمد الأمين العمودي، وأنشأ جريدة "الإصلاح" لنشر أفكاره الإصلاحية داعيا إلى ضرورة قيام نهضة عربية إسلامية بعيدا عن الخرافات والشعوذة، والتمسك بتعاليم الإسلام الصحيحة انطلاقا من القرآن الكريم والسنة النبوية. وكان ينتقل بين المدن الجزائرية للدعوة إلى إصلاح الأوضاع. استقر بالجزائر العاصمة وقام فيها بنشاط فعال في مجال الإصلاح الديني والاجتماعي حيث كان يشرف على إدارة نادي الترقي، ساهم مع ابن باديس والبشير الإبراهيمي في تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وعين مديرا لجريدة البصائر لسان حال جمعية العلماء، وكان له تأثير كبير على التمكين لهذه الحركة الدينية كما كان له فضل مشكور على النهوض بالصحافة الوطنية. لعب دورا كبيرا في نجاح المؤتمر الإسلامي سنة 1936م وكان ضمن الوفد الذي

انتقل إلى باريس لتقديم مطالب المؤتمر الإسلامي وعند عودته من باريس قدم تقريرا عن نتائج المؤتمر الإسلامي في تجمع شعبي بملعب العناصر (العاصمة) رفقة مصالي الحاج. اعتقلته السلطات الفرنسية بتهمة اغتيال مفتي الجزائر محمود كحول ووضع في السجن رغم أنه كان بريئا. بعد خروجه من السجن تأثر كثيرا بتهمة الاغتيال، وقلص من نشاطه بتخليه عن إدارة تحرير جريدة البصائر، ثم انسحابه من عضوية المجلس الإداري لجمعية العلماء، وأعاد سنة 1939 إصدار جريدته الأولى "الإصلاح". وبدأ يظهر بينه وبين أعضاء الجمعية خلاف حول منهجية الدعوة والإصلاح، لكن واصل نشاطه ضمن نادي الترقي بالجزائر العاصمة. وخلال فترة الثورة التحريرية كان الشيخ العقبي طريح الفراش يعاني من مرض السكري إلى أن توفي يوم 21 ماي 1960م.

محمد الأمين العمودي

ولد محمد الأمين العمودي سنة 1892 بمدينة الوادي من أسرة عريقة في العلم والوعي الوطني، حفظ القرآن الكريم في الكتاب وتعلم مبادئ اللغة الفرنسية في المدرسة الابتدائية.

ولما بلغ السادسة عشر من عمره انتقل إلى قسنطينة –عاصمة الشرق الجزائري– ليواصل دراسته في المدرسة الفرنسية الإسلامية وهي إحدى ثلاث مدارس (مدرسة قسنطينة، مدرسة العاصمة، مدرسة تلمسان) كانت تشرف على تكوين القضاة ورجال المحاكم الشرعية وأعوان الإدارة الأهلية.

بدأ محمد الأمين العمودي نشاطه الإسلامي في مدينة بسكرة رفقة جماعة من الشباب المثقف، كانت تطلق على نفسها اسم جماعة الإصلاح الديني تحت رئاسة الشيخ الطيب العقبي، وسرعان ما لمع اسم محمد الأمين العمودي في الصحافة الجزائرية بفضل المقالات التي كان يكتبها.

وعندما تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931 انتقل محمد الأمين العمودي إلى العاصمة حيث أصبح بمثابة الأمين العام لجمعية العلماء المسلمين وكاتبها السري نظرا لتضلعه في القانون والسياسة ومعرفته الجيدة للغة الفرنسية.

أسس سنة 1934 صحيفة "الدفاع" الناطقة بالفرنسية وسخرها لبث الوعي الإصلاحي في أوساط المتعلمين باللغة الفرنسية من الشباب الجزائري، كما أسس صحيفة "الجحيم"، وكانت من أشد الصحف ضراوة في لهجتها النقدية ومعارضتها للدروشة والبدع في الدين وصحافة الزوايا والطرقية.

شارك محمد الأمين العمودي رفقة الإمام عبد الحميد بن باديس وزعماء الحركة الوطنية الجزائرية باستثناء مصالي الحاج زعيم حزب الشعب الجزائري في المؤتمر الإسلامي الذي انعقد سنة 1936 لحمل مطالب الجزائريين إلى حكومة ليون بلوم الاشتراكية في عاصمة الدولة المستعمرة للجزائر، باريس.

وبالإضافة إلى النشاط الإصلاحي الكبير والكتابة الصحفية في جرائد جمعية العلماء المسلمين، فإن محمد الأمين العمودي كان أديبا ذا أسلوب متميز، وله عدة قصائد شعرية تنم عن عمق وعيه الوطني وسعة اطلاعه الثقافي ورهافة حسه الشعري.

وقد ظهرت أشعاره في كتاب "شعراء الجزائر" الجزء الثاني، الصادر عن مطبعة النهضة بتونس.

وكان محمد الأمين العمودي كذلك رجل قانون ضليع وتولى منصب رئيس الوكلاء الشرعيين. ولما اندلعت ثورة التحرير المباركة في أول نوفمبر 1954، كان محمد الأمين العمودي من مناضليها في المنظمة المدنية.

لم يغفر الاستعمار الفرنسي للشهيد محمد الأمين العمودي دوره الوطني والتثقيفي منذ سنة 1927، فاصطادته اليد المجرمة للمنظمة المسلحة السرية الإرهابية قرب مترله بحي سانتوجان (بولوغين) واغتالته بلا رحمة، وقد عثر على جثمانه يوم 10 أكتوبر 1957 قرب السكة الحديدية ودفن بمقبرة حي بولوغين.

الدكتور محمد بن أبي شنب

محمد بن أبي شنب واحد من أبناء المدية البررة، وقد كان العلامة سليل عائلة شريفة، حيث يرجع أصله الأصيل إلى برصالي الأناضول، وهي مدينة على جانب كبير من التأثر بالحضارة الهيلينية، وهو تركي الأصل، فهو من أولئك الفلاحين الذين عرفت منطقتنا بفضلهم السلم والاستقرار والازدهار قبل الغزو الفرنسي للجزائر.

ولد العلامة ابن شنب يوم 26 أكتوبر 1869 في "السبع قلالش" وهو "دوار تاكبو"، تعلم القرآن على يد الشيخ برماق الذي اكتشف ولاحظ قدراته الكبيرة.

كان العلامة أول من دخل ثانوية ابن شنب المسماة باسمه اليوم أين درس الابتدائية والثانوية، وقد نجح في امتحان الدخول إلى مدرسة ترشيح المعلمين ببوزريعة سنة 1886 التي تخرج منها معلما وهو ابن 19 سنة، فدرس الصبية في سيدي علي، ثم انتقل إلى مدرسة إبراهيم فاتح بالجزائر العاصمة بينما دخل ثانوية BUGEAUD مستمعا حرا، فأعد البكالوريا سنة 1872، إذ سجل نفسه بكلية الجزائر العاصمة، حيث نجح في شهادة الدراسات العربية العليا وأصبح نائبا لأستاذه الشيخ بوسديرة.

لم يكن هذا حدا من تعطشه للعلم، فقد عده كبار رجال العلم في العاصمة من نخبة طلبتهم، وقد درس علوم الإسلام العليا مثل البلاغة والمنطق والفقه على يد الشيخ عبد الحليم بن سماية، وراح في نفس الوقت يتعلم اللاتينية والألمانية والإسبانية والعربية والفارسية والتركية لغة أجداده.

وبات الأستاذ الشاب منذ 1898 يبث الحياة في مدرسة قسنطينة الفرنسية الإسلامية بدروسه، ثم أصبح مدرسا في الجزائر العاصمة في 1901، وفي 1904 دخل التعليم العالي فأصبح أستاذا محاضرا وهو ابن 35 سنة، يتمتع بشهرة على مستوى العالم، فصارت الأكاديميات والجمعيات العلمية تتنازع عليه لتضمه إليها.

وفي 1924 تولى كرسي الأستاذ كولان الذي كان شاعرا، تتلمذ على يده أجيال من الطلبة المرشحين، وتقلد وسام كتيبة الشرف، كما تهاطلت عليه الألقاب والرتب الشرفية حتى انتخب حينذاك عضو أكاديمية العلوم الاستعمارية، ثم دخل المعهد أين عين وصديقه مارتينو لتمثيل فرنسا في مؤتمر المستشرقين في الرباط ثم بأكسفورد.

ولما بات الشيخ ابن شنب قاب قوسين أو أدنى من قمة المجد الجامعي والعلمي، وعين أستاذا في كوليج دو فرانس توفي بعد المرض في سانتوجان يوم 5 فيفري 1929، ولم يتجاوز 59 سنة، فدفن في مقبرة سيدي عبد الرحمن وفقدت الأمة الإسلامية في شخصه واحدا من أبرز أبنائها من الديار الجزائرية وواحدا من أعدل علمائها وثكلت الجامعة فيه واحدا من أبرز أبنائها البررة.

وقد خلف الشيخ ابن شنب من زوجته وهي بنت سماحة الشيخ إمام الجزائر العاصمة، ذرية صالحة كثيرة ينورها مجد أبيها وتجلب إليها محبة أهل المدينة. وشغلوا وظائف عليا في الإدارات السامية والديبلوماسية والجامعة والقضاء والأعمال الخاصة، فكانوا خير خلف لخير سلف.

إذا فالشيخ بن شنب بحياته التي قضاها في طلب العلم كان أسوة حسنة لكل أبناء الجزائر وعلى رأسهم تلاميذ وتلميذات ثانوية ابن شنب اليوم.

الدكتور بن جلول

المولد والنشأة:

ولد محمد الصالح بن جلول سنة 1896 بمدينة قسنطينة من عائلة ثرية، تلقى تعليمه الأوّل بمسقط رأسه ثم انتقل إلى باريس لمواصلة دراسته وسجل بكلية الطب التي تخرج منها سنة 1924، وبدأ ممارسة مهنته كطبيب بالجزائر.

النشاط السياسي:

بدأ بن جلول ممارسة السياسة منذ العشرينات حين أصبح مستشارا بالمجلس البلدي وظهر منذ البداية يدافع عن النخبة المثقفة باعتباره من عائلة غنية، وتلقىّ تعليما عاليا باللغة الفرنسية، وقد اظهر في بداية نشاطه السياسي ميلا نحو أفكار الأمير خالد الإصلاحية قبل أن يتحوّل عنها إلى المطالبة بالإدماج باعتباره عضوا في فيدرالية المسلمين الجزائريين المنتخبين، التي يترأسها الدكتور بن التهامي وتضم أغلب النخب الجزائريين الممثلين في المجالس المنتخبة مثل فرحات عباس بن جلول... وغيرهم.

مع مطلع الثلاثينات برز نجم بن جلول يترأسه فيدرالية المسلمين الجزائريين المنتخبين ودعوته الصريحة إلى المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في كل المجالات كالخدمة العسكرية العمل ...الخ، وكان يكتب مقالاته في جريدة التقدم لسان حال الفيدرالية.

لعب بن جلول دورا في أحداث قسنطينة في أوت 1934، كما لعب دورا أساسيا في الدعوة والتحضير إلى عقد المؤتمر الإسلامي سنة 1936. وكان رئيسا للوفد الذي سافر إلى باريس لتقديم مطالب المؤتمر.

أنشأ سنة 1938 التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري "R.F.M.A" وحافظ عل منصبه كنائب متميزّ بعد الحرب العالمية الثانية.

عند اندلاع الثورة التحريرية لم يظهر موقفا صريحا رغم مشاركته في توقيع عريضة النواب الـ61 بعد هجومات 20 أوت 1955 والمؤكدة على أن سياسة الإدماج لم يعد لها معنى.

وفاته:

اختفى عن الحياة السياسية بعد الاستقلال، إلى غاية وفاته سنة 1986 بقسنطينة.

الدكتور ابن التهامي

المولد والنشأة:

ولد أبو القاسم بن التهامي في 20 سبتمبر 1873 بمدينة مستغانم تلقى تعليمه الابتدائي بمسقط رأسه، والثانوي بالجزائر العاصمة، بعد حصوله على شهادة البكالوريا انتقل إلى مونبيلييه بفرنسا وسجل في كلية الطب واختار تخصص طب العيون. بعد تخرجه عاد إلى الجزائر وعين طبيبا مسؤولا على عيادة طب العيون بكلية الطب بجامعة الجزائر. وبرز بدوره العلمي في نشر عدة مقالات علمية. إضافة إلى نشاطه الاجتماعي في مساعدة الفقراء والمرضى في الجزائر العاصمة.

النشاط السياسي :

ظهر نشاطه السياسي مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى إذ تزعم حركة الشباب الجزائري، كان من المطالبين بالإدماج ضمانا للمزيد من الحقوق السياسية للجزائريين إلى جانب السماح لهم بالتجنيد في الجيش الفرنسي.

ترشح بن التهامي إلى الانتخابات البلدية بالجزائر العاصمة وفاز بعضوية المجلس البلدي، ودخل في خلاف وخصومة مع المعمرين الرافضين لمطالب الإدماج، كما اختلف مع الأمير خالد حول كيفية الحصول على الجنسية الفرنسية بعد نفي الأمير خالد سنة 1923، وأصدر جريدة " التقدّم " للدفاع عن فكرة الاندماج وظل يكتب مقالاته المعبرة عن الفكر الإدماجي إلى غاية 1931 تاريخ انسحابه من النشاط السياسي. سنة 1936 أيّد مطالب المؤتمر الإسلامي. وقدّم عدة محاضرات في نادي الترقي بالعاصمة، وترشح من جديد في الانتخابات البلدية وصار مرة أخرى عضوا في المجلس البلدي لمدينة الجزائر إلى أن توفي في جوان 1937.

الدكتور بن زرجب

المولد والنشأة:

ولد الشهيد الدكتور بن زرجب بن عودة يوم 9 جانفي من سنة 1921 بمدينة تلمسان حيث ترعرع في أوساط شعبية بسيطة . درس بمتوسطة بن خلدون، أين تحصل على شهادة البكالوريا سنة 1941، إلى جانب إحرازه على الجائزة الأولى الخاصة باللغة الألمانية.

ونظرا لأفكاره الوطنية، تكون لديه حس سياسي جعله ينخرط في صفوف **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** . وبين أحضان هذا الحزب، بدأ عمله السياسي الذي واصله بعد ذلك في المهجر عندما توجه لمواصلة دراسته الجامعية في علوم الطب . هناك عين أمينا عام للخزينة لجمعية الطلبة المسلمين الجزائريين . في سنة 1948، تحصل على شهادته في الطب، حيث ناقش موضوع سرطان الدم.

دوره خلال الثورة:

بعد حصوله على الشهادة عاد الشهيد إلى مدينة تلمسان ليتفرغ لمعالجة المرضى بمقر سكناه، حيث كان يكتب الوصفات باللغة العربية .

استغل الدكتور بن زرجب مهنته كطبيب للقيام بنشاط الثوري بسرية تامة، حيث كان يستقبل المجاهدين في عيادته وكأنهم مرضى ليقدم لهم التعليمات الواردة إليه من الجهات المركزية، كما كان يسارع في كثير من الأحيان لتقديم الإسعافات للمجاهدين في الجبال.

استشهاده:

لإعطاء الثورة بعدا إعلاميا كبيرا، اقتنى الدكتور بن زرجب آلة رونيو لسحب ونشر الوثائق والمناشير الدعائية للثورة. ولكن سرعان ما اكتشفت السلطات الإستعمارية أمره فألقت القبض عليه وزجت به في السجن قبل أن تعدمه يوم 16 يناير 1956 بدوار أولاد حليمة بالقرب من سبدو.

وكما شهدت مدينة تلمسان مظاهرات ومسيرات جاءت كرد فعل جماهيري على الممارسات الإجرامية للسلطات الاستعمارية.

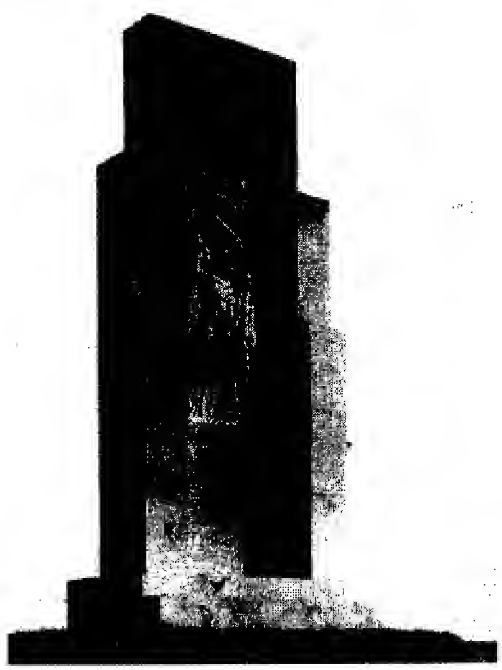


إعلان عن تجمع لنجم شمال إفريقيا



تكريم أعضاء من "فيدرالية المنتخبين" بباريس -1929

في الوسط: الدكتور بن تهامي



نصب الذكرى المئوية لغزو الاحتلال بسيدي فرج -1930





زعيما الجزائريين الحربين

رائد الحركة الإصلاحية الشيخ ابن باديس، ورائد الحركة الوطنية الأمير خالد



أعضاء جمعية العلماء الأساسيون: الجالسون من اليمين، المشايخ: المهاجي، القاسمي، الإبراهيمي، ابن باديس، الميلي، العقبي. الواقفون من اليمين: إبراهيم بيوض، أستاذ من الحاضرين، محمد العيد، محمد خير الدين، الأمين العمودي، محمد الزاهري



موريس ڤيوليت

L'Étoile Nord-Africaine

L'Association pour la défense des Peuples colonisés

ORGANISENT AVEC LE CONCOURS DES REPRÉSENTANTS DES PEUPLES OPPRIMÉS

un GRAND MEETING qui aura lieu

le VENDREDI 26 JUIN à 20 h. 30

Salle de la Mutualité, 24, Rue St-Victor (MÉTRO : Maubert-Mutualité)

Sous la Présidence du Pr LANGEVIN, Félicien CHALAYE, Andrée VIOLLIS

Dans ce meeting les orateurs qualifiés prendront la parole pour exposer les revendications des populations qu'ils représentent, au Peuple de France et au Gouvernement Populaire.

Il importe donc que les Algériens, les Tunisiens, les Marocains, les Syriens, les Noirs de l'Afrique et des Antilles, les Indochinois, viennent en masse pour soutenir devant le Peuple de France leurs aspirations et démontrer au gouvernement de la République leur désir ardent de voir se réaliser, enfin, leurs revendications.

منشور لحضور تجمع مناهض للاستعمار من تنظيم نجم شمال افريقيا -1936

Comité Constantinois pour la préparation du

CONGRES MUSULMAN ALGÉRIEN

Aux Musulmans Algériens,

Aujourd'hui plus que jamais se fait sentir dans tous les milieux l'absolue nécessité de s'organiser et de travailler dans l'union et la concorde à la *réalisation* de nos légitimes revendications.

Depuis longtemps cette nécessité a *été* reconnue et proclamée, tant par nos militants que par nos amis français qui ont bien voulu s'intéresser à notre sort.

Mais c'est aujourd'hui seulement que cette idée est entrée dans la voie de la réalisation. Grâce à l'intelligente initiative d'une phalange d'*Elus* et de militants *de toutes tendances*, il vient de se créer à Constantine un Comité chargé de faire auprès des masses populaires une utile propagande pour la réunion d'un Congrès Musulman Algérien qui se tiendra à Alger dans le courant du mois de Juin et qui aura pour mission d'arrêter un programme complet de réformes.

Ce Congrès sera la *réalisation* la plus concrète et la plus pratique de l'union et de l'organisation tant désirée.

Nous faisons appel à tous les Musulmans des départements algériens pour les inviter à suivre l'exemple de leurs *frères* Constantinois et à fonder dans les principaux centres des comités identiques à celui qui vient d'être institué à Constantine et qui comprend, les élus ainsi que les délégués de toutes les couches sociales de la population.

Le Comité :

MM. Le Cheikh Benbadis A., *Président de l'Association des Oulamas ;*
Le Docteur Benjelloul, *Président de la Fédération des Elus ;*
Les Elus Musulmans de la ville ;
L. Tahrat et A. Debabèche, *Secrétaires ;*
Yahya Ohmed, *Trésorier.*

MM. Bentchicou Omar	pour les	Agriculteurs ;
Bousedja Belgacem	—	Commerçants ;
Benseguenì Omar	—	Artisans ;
Fahem Mohamed	—	Ouvriers ;
Bendib Abdelmadjid	—	Chômeurs ;
Nouioua Azouz.	—	« Jeunesses Musulmanes » ;
Aissaoui et Benchereit ...	—	Cheminots ;
Atmani	—	Postiers ;
Djabali Ch.	—	Instituteurs ;
Tozen - Tahar	—	Anciens combattants ;
Ahmed Ybia (avocat) . .	—	Professions libérales ;
Le représentant du C.S.C.	—	Sportifs ;
Bouchemel et Kemoun.	—	Presse.

N. B. — Une fois constitués les comités auront à rédiger un cahier de revendications conforme aux aspirations de toutes les couches sociales de la masse musulmane.

Pour tous renseignements s'adresser à : M. Tahrat, 9, rue Curie à Constantine.

اللجنة التحضيرية القسنطينية

للمؤتمر الاسلامي الجزائري العام

نداء الى اخواننا المسلمين الجزائريين

اليوم شعر المسلمون في كل الاوساط بوجوب الاتحاد والنظام والعمل النافع المثمر لتحقيق مطالبنا التي لم يبق شك في أحقيتها ، ومنذ مدة اعترف رجالنا بهذا الواجب الاكيد ، كما اعترف به اصدقاؤنا الفرنسيون الذين تفضلوا بالاهتمام بحالتنا .

غير انه اليوم فقط خرجت هذه الفكرة إلى حيز العمل ، فبعث طائفة من النواب وافراد من العاملين مثلهم من جميع الطبقات فتأسست بقسنطينة لجنة مهمتها نشر دعاية لدى جميع طبقات الامة لعقد مؤتمر إسلامي جزائري وتهيئة برنامج اصلاحات عامة تعرض على ذلك المؤتمر الذي سينعقد بعاصمة الجزائر في شهر جوان سنة ١٩٣٦ وسيكون قطعا احسن واتم تحقيق لفكرة الاتحاد والنظام المنشودين

واننا نوجه النداء الى كافة المسلمين بباقي الجزائر ووهران وندعوهم الى تأسيس لجنة مثل اللجنة التي اسسها اخوانهم بقسنطينة والله يوفق الجميع لما فيه الخير للجميع

➤ أعضاء لجنة قسنطينة ◄

الاستاذ عبد الحميد بن باديس — رئيس جمعية العلماء
الحكيم محمد الصالح بن جلول — رئيس وحدة النواب
جميع النواب البلديين بقسنطينة
الكتاب : السيدان العربي طاهرات . علي الدين دباش
امناء المال : السيدان عمر بن جيكو . يحي واحمد
السادة : اعمر بن جيكو (الفلاح) يمثل الفلاحين
برشيجة بلقاسم (رئيس جمعية التجار) يمثل التجار
ابن السقني عمر (صابطي) يمثل المحترفين
فاهم محمد (نجار) يمثل العمال
ابن الذيب عبد المجيد (عاطل) يمثل العاطلين
نويوة عبد العزيز — يمثل الشبيبة الاسلامية
عيساوي ، وابن شريط يمثلان عمال السكك الحديدية
عثماني يمثل عمال مصلحة البريد
جبالي (معلم) يمثل المعلمين بالمكاتب الفرنسوية
تززان الطاهر رئيس وممثل قدماء المحاربين
احمد يحي (محامي) يمثل اصحاب الحرف الحرة
احد الرياضيين يمثل جمعية الرياضة
احمد بوشمال ، وعبد العزيز كسوس (صحفيان) يمثلان الصحافة
على كل لجنة ان تهيء كراس المطالب الموافقة لاماني المجتمع الاسلامي وكل من أراد زيادة البيان فليكاتب السيد طاهرات

Constantine. - Imp. Algérienne Musulmane

منشور خاص بالتحضير للمؤتمر الإسلامي



ملصق يساري مندِّد بالنظام الاستعماري -1930



قطبي الحركة الاصلاحية في الثلاثينيات:

عبد الحميد ابن باديس، والطيب العقبي



مسيرة مؤيدة للجبهة الشعبية بالجزائر – 14 يوليو 1936



MUSULMANS !

Aïdkoum Mabrouk

EL OUMA

جريدة وطنية سياسية للدفاع عن حقوق مسلمي افريقيا الشمالية

Directeur Politique : MESSALI HADJ

La Commission d'enquête parlementaire prévue par le Rassemblement Populaire va partir pour l'Algérie

Subira-t-elle le triste sort des précédentes ?

AUX AMIS D' "EL OUMA"

Alerte ! notre devise : EL OUMA partout !

Un grand Meeting à la Grange-aux-Belles

اعتراض مصالي الحاج على مشروع فيولات

صحيفة الأمة –فبراير 1937

M. VIOLLETTE EXPLIQUE SON PROJET



LA FRANCE DOIT RECONNAITRE

LE DROIT DE VOTE

AUX INDIGÈNES D'ALGÉRIE

LE BUT DU GOUVERNEMENT EST D'ACCORDER A UNE ÉLITE RESTREINTE UNE RÉCOMPENSE AMPLEMENT MÉRITÉE

par

Maurice Viollette

Ministre d'État

Ancien gouverneur général de l'Algérie



M. Georges Le Beau, actuel gouverneur général de l'Algérie

Pourquoi les indigènes ne veulent pas renoncer à leur statut personnel

Que valent les arguments des colons ?

Voici les chiffres



La place du Gouvernement à Alger, centre politique de la ville

Les droits incontestables d'une élite intellectuelle et morale

La solution à éviter : Électeurs musulmans pour un Parlement musulman

UN MESSAGE A [illegible]
du Dr BEN DJELLOUL
Chef de la délégation algérienne musulmane actuellement à Paris

موريس ڤيولات يعلن مشروعه في صحافة باريس

– 7 مارس 1937

الباب الرابع

مخاض الثورة/أو تحطم الأوهام وتكرّس القطيعة

1358- 1374هـ

إلى 1939/ 1954م

1. الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية

كانت الجزائرُ حجرَ الزاوية في بناء الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، وأكثر تلك المستعمرات أهميةً كمصدر للمواد الأولية، وكقاعدة عسكرية، ومستوطنة استعمارية يتمتع فيها الأوربيون الدُّخلاء بكل الخيرات والامتيازات، فيما أبناؤها محرومون في عُقر دارهم من أبسط مقوِّمات الحياة.

وقد استقبلت الجزائرُ الحربَ العالميةَ مفعمةً بالإحباطِ جرّاءَ خيبةِ الآمال في الإصْلاح، واعتقالِ العلماء والزعماء، وتردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ممثّلاً باستحكام الجوع والأمراض والأوبئة والأمية والبطالة..

موقف فرنسا من الجزائريين غداة الحرب:

❶. قَمْعُ الحركة الوطنية:

حينما دخلت فرنسا الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 1939، لجأت إلى فرض ضغوط كبيرة على الجزائريين لإجهاض أية تحركات معادية قد يعمدون إليها، خاصةً وأنّ قادةَ الحركةِ الوطنية المعتبَرين قد رفضوا تأييد فرنسا في حربها مع ألـــمانيا. فقامت بحلّ حزب الشعب في التاسع عشر من ذلك الشهر، ثم اعتقلت قادته وإطاراته كمصالي الحاج، ومفدي زكريا، والشّاذلي المكّي، ومحمد خيضر، بتهمة تحريض الـــمجندين الجزائريين على العصيان في 4 أكتوبر وَزَجَّتْ بهم في السجون. وأتبعتهم بثلاثين مناضلاً آخر في يناير 1940، وبعشرات آخرين لاحقاً.

وصعّدت فرنسا حربها على جمعية العلـماء المسلمين الجزائريين؛ فأمعنت في إخماد أنشطتها وتشديد الرقابة عليها، ووضعت رئيسها: الشيخ عبد الحميد بن باديس رهن الإقامة الجبرية في قسنطينة إلى أن وافاه الأجل في 16 أبريل 1940. وكان ابن باديس قد قال عند اندلاع الحرب في سبتمبر 1939: "إنّ هذه الحرب لا تهمّ المسلمين، وليس لهم أن يخوضوها"، بل يكون قد أسرّ لبعض أتباعه بأنه لن يتردّد في إعلان الثورة على فرنسا إذا دخلت إيطاليا الحرب[1]. كما صرّح في أوائل سنة 1940 قبيل وفاته في اجتماع خاص بالقول: "والله لو وجدت عشرة من عقلاء الأمة الجزائرية يوافقونني على إعلان الثورة لأعلنتها"[2].

كما قامت السلطات الاستعمارية بنفي نائب رئيس الجمعية: الشيخ البشير الإبراهيمي في أبريل 1940 إلى آفلو حتى 28 ديسمبر 1942.

ونفتْ عدداً آخر من رجالها، أو وضعتهم تحت الإقامة الجبرية، أو في مراكز مراقبة، واعتقلت أمينها فرحات جرّاد في نوفمبر 1939 لمدّة ثلاثة أشهر.

ثم اعتقلت الشيخ العربي التبسّي بتهمة التّجسس لصالح الألمان في مارس 1943.

وقامت باعتقال وسجن مئات غيرهم من الوطنيين الجزائريين باعتبارهم مُعَادِينَ لفرنسا، ويمثّلون خطراً على الأمن العام في نظرها. كما قامت حكومة فيشي باضطهاد الشيوعيين.

❹. التجنيد الإجباري:

فرضت فرنسا التجنيد الإجباري على عشرات الألوف من الشباب ودفعت بهم إلى ساحة القتال في شمال فرنسا، فقُتل منهم الكثير.

---

[1] Ageron, Histoire, P. 579.

[2] عمار طالبي، مصدر سابق، ج1، ص 88.

❸. استغلال طاقات الجزائر:

شرعت فرنسا إلى جانب ذلك في نهب الثروات الطبيعية، وأقوات المواطنين، وتسخير الموارد البشرية لخدمة مجهودها الحربي، فضاعفت من وَطْأَةِ الجفاف وضعف المحاصيل، ما تسبب في إفقار الشعب، وتدمير طاقاته المادية؛ فافتُقدت المواد الغذائية، وانتشرت المجاعة؛ فشوهد أطفال عمرهم سنة واحدة يأكلون التراب، واقتاتت جماهير معذّبة شبه عارية من أعشاب الأرض وجذور النبات، وشربت مياهَ آبار عفنة؛ كما انتشرت الأوبئة كالتيفوس الذي قتل نحو 233.380 نسمة عام 1942 على سبيل المثال[1]، والبطالة والتسوّل ... فعمّ الشقاء.

واستمر ذلك الوضع في عهد حكومة فيشي التي تمادت في نهب موارد الجزائر وقمع الشعب والحركة الوطنية.

موقف الجزائريين:

❶. موقف النخبة والموظفين والإقطاعيين:

سارعت جماعةُ النخبة والنواب والقُيّاد والأئمة الرسميين والمُفتين والأعيان ورجال الطُّرُق والزّوايا وغيرهم من المرتزقين والتّائهين إلى تأييد فرنسا ضد ألمانيا، وذهبت النخبة- وعلى رأسها الدكتور بن جلول وفرحات عباس والدكتور الأخضري وأضرابهم - إلى حَدِّ التطوع في صفوف القوات الفرنسية لخدمة علَمِها.

❷. موقف الاستقلاليين والإصلاحيين:

لم يتوانَ أحرار الجزائر وعلى رأسهم أعضاء جمعية العلماء وحزب الشعب عن مهاجمة الاستعمار والمطالبة بالإصلاح و الاستقلال.

---

[1] Ageron, Histoire, P. 553.

وحينما سقطت فرنسا في يونيو 1940 لـم يكتم الشعب الجزائري غبطته بالحدث وتعاطفه مع ألـمانيا، حتى أن السكان – فيما بعد – كانوا يَتَستَّرون على الجنود الألـمان، ويُخفونهم عن السلطات الاستعمارية أشهرًا كما حدث في منطقتي عنابة والـمنصورة.

ورغم انهيار سمعة فرنسا ومكانتها في نظر الجزائريين إلا أنه لـم يحدث أيّ تحرك جادّ ضدها بسبب تشرذُم الحركة الوطنية، وغياب القادة الوطنيين والدينيين –فقد توفي ابن باديس ووُضع مصالي في السجن وبن جلول أصبح منبوذا – ووقوع الجماهير الشعبية تحت تأثير الـمرابطين والعائلات الكبيرة والـموظفين الرسميين الـموالين لحكومة فيشي.

غير أنه حدث تَمَرُّدٌ في الحراش قرب العاصمة يوم 25 يناير 1941 قام به مئاتٌ من الـمجندين الجزائريين، أسفر عن مصرع عدد من الفرنسيين.

كما قام بعض الجزائريين باحتجاج على ممارسات السلطات الاستعمارية العنصرية بمنطقة زرالدة غربي العاصمة صيف العام 1942، أدت إلى مصرع 23 منهم اختناقًا في زنزانة ضيقة[1].

وبعد نحو شهر ونصف من تمرّد الحراش، وفشلِ محاولتين قامت بهما السلطات للتفاهم مع مصالي في نوفمبر 1940، ومارس 1941؛ حوكمَ الأخيرُ وعددٌ من أنصاره أمام محكمة عسكرية حكمت عليه يوم 22 من ذلك الشهر بتهمة تهديد أمن الدولة بست عشرة سنة من الأشغال الشاقة، ونفي 20 سنةً. لكنه خضع للإقامة الجبرية بعد نزول الحلفاء شمالَ إفريقيا.

وكان حزب الشعب في غضون ذلك يبثُّ الدعايةَ الوطنية في صفوف الـمجنَّدين وعامّة الناس والـمعتقلين، ويوزع نشرةً باللغة العربية هي "صوت الأحرار" من يونيو 1943 إلى يناير 1944، ونشرتين باللغة الفرنسية، هما : شهرية "الوطن"، و "العمل الجزائري" (L'Action Algérienne) من مارس 1944 إلى مارس 1945. كما قام أنصاره بإلصاق مناشير معادية لفرنسا.

---

[1] Ibid., P. 536.

وواصل رجال جمعية العلــماء نشاطهم تحت السطح. وطالبوا في 19 سبتمبر 1941 وفي طليعتهم الشيخان العربي التبسي ومبارك الميلي الحاكمَ العامّ بالإفراج عن الشيخ البشير الإبراهيمي وبقيّة العلماء المعتقلين والمحاصَرين.

وأرسل فرحات عباس خطابا إلى بيتان في 10 أبريل 1940 ضمّنه عدداً من الــمقترحات لإصلاح أوضاع الجزائر، لم يحظَ بردٍّ إيجابي. ثم بعث إلى وزير داخلية فرنسا يوم 5 مارس 1942 يطالبه بإطلاق سراح العلماء، وإصلاح حالة المدارس العربية.

وكان لقائد " الكشافة الاسلامية الجزائرية" التي تأسست في أبريل 1939: الشهيد محمد بوراس نشاط وطني فعّال أثار قلق السلطات الاستعمارية، فاعتقلته وأعدمته أواخر العام 1941 بتهمة التجسّس لصالح الألمان والتحريض على الثورة.

وفي غَمْرَةِ نزولِ قوات الحلفاء شمال إفريقيا ابتداءً من 8 نوفمبر 1942، وما رافقهُ من انفراجٍ سياسيٍّ ترجمهُ الإفراجُ عن المعتقَلين الشيوعيين؛ والتخفيف عن المعتقلين السياسيين الآخرين الذين ملأت بهم حكومة فيشي السجون والمعتقلات (كمصالي الحاج الذي وضع رهن الإقامة الجبرية في بوغار، ثم في عين صالح، فقصر الشلالة، قبل أن ينقل إلى برازافيل، فالغابون في 1945)؛ والوعود بنشر ودعم الحرية التي أطلقوها هنا وهناك، خاصة في لقاءِ وميثاق الأطلسي؛ قامت جماعة من الجزائريين معظمهم من النواب برئاسة فرحات عباس في 20 ديسمبر 1942 بتقديم "مذكّرة الجزائريين إلى الحلفاء"، إلى مُمثّليْ الولايات المتحدة وبريطانيا بالجزائر، وإلى سلطات «فرنسا الحرة» الجديدة بقيادة الجنرال ديغول، طالبت أساسا بعقد مؤتمر ينتج عنه "دستور سياسي واقتصادي واجتماعي للجزائر".

لكنَّ ممثّليْ الحلفاء اكتفيا باستلام الوثيقة دون ردٍّ، بدعوى أنّها تَخُصُّ الفرنسيين، بينما رفض ممثّل فرنسا استلامَها بحجّةِ أنّها تجرّأت على تجاوُز الفرنسيين واعتبار غيرهم شركاءَ لهم في حكم الجزائر. وعلى نَقيضِ هذا الــموقف؛ فقد أصرَّ الحلفاء على إعادة العمل بمرسوم كريميو (A.Cremieux)

(الذي ألغته حكومة فيشي) لصالح اليهود، وإطلاق سراح الشيوعيين الـــمعتقلين. أما العلماء والوطنيون فلم يطلق سوى عدد منهم فقط لا جميعهم، مع نفي العديد منهم.

بيان فيفري 1943:

في مواجهة هذا الوضع قام الجزائريون بمبادرةٍ أخرى، فأصدروا «بيان الشعب الجزائري» يوم 10 فبراير 1943، وقدّموه إلى الحاكم العام الفرنسي بالجزائر "بيروتون" (M.Peyrouton) في 31 مارس الموالي، وسلموا نسخاً منه إلى ممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفياتي من الغد. وبعثوا نسخةً منه إلى الجنرال دوغول قائد المقاومة الفرنسية بلندن، ونسخةً أخرى إلى الحكومة الـــمصرية.

حرّر البيانَ فرحات عباس[1] بتفويض من كتلة المنتخَبين وبدعم من حزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين والطلبة. واحتوى على خمسة أقسام؛ تعرّض القسم الأول إلى وضع الجزائر منذ نزول الحلفاء بها. ودرس القسم الثاني أهمية الحربين العالـــميتين في تحرير الشعوب. واستعرض الثالث العلاقات الفرنسية الجزائرية منذ 1830، وسياسة فرنسا الاستعمارية. وأبانَ القسمُ الرابع فشلَ الإصلاحات السابقة، وأهميةَ نزول الحلفاء بالجزائر. أما القسم الأخير فتضمن مطالب الجزائريين.

وأهم الـمطالب التي تضمّنها البيان:

1. إدانة الاستعمار والقضاء عليه.
2. تطبيق مبدأ تقرير الـــمصير على جميع الشعوب.
3. منح الجزائر دستورا خاصا بها يضمن لها:

1 طعن بعض المناضلين في نسبة تحرير البيان إلى عباس، وأرجعوه إلى الأمين دباغين، مسؤول حزب الشعب في غياب مصالي. وقالوا أن مصدر ذلك الخطأ هو: كَوْنُ عباس من سلّم البيان إلى ممثّلي الحلفاء. (راجع صحيفة المحقق، عدد 2006/09/10، ص 3.)

أ> حرية السكان والـــمساواة بينهم بلا تمييز.

ب> إلغاء الـــملكيات الإقطاعية، والقيام بإصلاحات زراعية واسعة تضمن تحسين أحوال الفلاحين.

ج> الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية بجانب الفرنسية.

د> حرية الصحافة، وحق التجمع.

هـ> التعليم المجاني والإجباري لجميع الأطفال ذكورا وإناثا.

و> حرية العقيدة لجميع السكان، وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة على الديانة الإسلامية.

4. الـــمشاركة الفورية والفعليّة للـــمسلـــمين في حكم بلادهم، أسوة بالهنود والسوريين.

5. إطلاق سراح جميع الـــمعتقلين السياسيين من جميع الأحزاب(1).

ردود الفعل على البيان:

كان للبيان أثر ملموسٌ على تطور الحركة الوطنية وفي نمو الشعور الوطني الجزائري، حيث قرّب البورجوازيين والمثقفين من مطالب الأمة، وألّف إلى حدٍّ ما بين الإصلاحيين والاستقلاليين، ووحّد لأول مرة بين كافة الأطراف، وحرّك الساحة السياسية الجزائرية وخلّصها من الركود.

أما فرنسا فقد تظاهرت بقبوله من حيث الـــمبدإ كسْباً للوقت نظراً لحساسية الموقف العسكري الدولي. وطلبَ الحاكم العامّ الفرنسي من أصحاب البيان تقديمَ خطة عملٍ للإصلاح، سعياً منه ومن رؤسائه إلى ربح الوقت وامتصاصِ الحماس الوطني في فترة عصيبة من الحرب. فاستجاب الـــممثلون الـــمسلمون للطلب، وصاغوا خطّةً للإصلاح عُرفت باسم "ملحق البيان" (Additif au Manifeste)، يمكن تلخيصُها في كلماتٍ بـــ"استقلال الجزائر بعد الحرب، وتشكيل حكومة جزائرية

---

(1) عباس، ليل الاستعمار، ص ص 170-171.

فرنسية متكافئة بانتظار ذلك"، قدّموها إلى دوغول من خلال الحاكم الفرنسي الجديد الجنرال "كاترو" (Catroux) (المعيَّن في 3 يونيو 1943) يوم 10 يونيو 1943.

وقال الحلفاء أن مهمتهم هي حرب الـــمحور، أما قضايا الجزائر فتخصُّ فرنسا!

وقد تمالأ الفرنسيون: مستوطنينَ، ومقاومين أحراراً بلندن، وإدارةً استعمارية ضدّ الجزائريين، فأشهر الحاكم الجديد سياط القمع في وجه ممثّلي الشعب الجزائري؛ إذْ أصرَّ على «أن الجزائر فرنسية، وستظل فرنسية»، واعتبر البيانَ الجزائريَّ عاصفة من الحكمة وقفها. وعمد غداةَ مقاطعةِ المنتخبينَ الجزائريين احتماع المندوبيات المالية في 23 سبتمبر 1943 إلى حلّ الفرع الأهلي (الإسلامي) من المندوبيات، واعتقال ونفي فرحات عباس وعبد القادر السايح إلى منطقة بشّار، ما أثار احتجاجات في قسنطينة وسطيف والجزائر العاصمة وغيرها.

ولتهدئة ذلك الغليان أفرج الحاكم العام عن المنفيين في مطلع ديسمبر الموالي، وقام بإعداد إصلاحات تافهة، قدّمها في شبه مشروع إلى الجنرال دوغول، الذي أعلنها في خطاب له بقسنطينة يوم 12 ديسمبر 1943، وأُدْرِجَتْ في أَمْرِيَّة 7 مارس 1944؛ التي شملت على وجه الخصوص: تجنيس ما بين 50.000 و70.000 جزائري دون اشتراط تخلّيهم عن أحوالهم الشخصية الإسلامية، ما يسمح لهم بالمشاركة في الانتخابات وإدارة الحكومة العامة بالجزائر. وكانت ترديداً لأفكار مشروع بلوم- فيوليت لعام 1936؛ فرفضتها الحركة الوطنية.

وقد عبّرت جمعية العلماء المسلمين عن طريق رئيسها الشيخ البشير الإبراهيمي في 3 يناير 1944 عن رفضها تلك الإصلاحات المزعومة، وأكدت تمسّكها بالبيان الجزائري. وقام فرحات عباس في 14 مارس 1944 بتأسيس «جبهة أحباب البيان والحرية» بمدينة سطيف، ضمّت أعضاء من النواب والنخبة، والعلـــماء، وحزب الشعب، والطلبة، والكشّافة، وقاطعها الشيوعيون. وقد كانت مطالبها مطابقةً لمطالب بيان 1943، وكانت لها جريدة أسبوعية اسمها "الـــمساواة" (L'Egalité)، تأسست

في 15 سبتمبر 1944، تكون قد تمكنت لسعة انتشارها حسب آجرون من توزيع 130.000 نسخة[1].

ثم انهمكت الجبهةُ في نشاطٍ نضاليٍّ مكثّف تزعّمه مناضلو حزب الشعب، تجسّدَ في موجةٍ من الدّعاية الإيجابية، والاجتماعات، وتنظيم المظاهرات، وتوزيع المناشير، وكتابة الشعارات، وتأسيس الفروع والقسمات حتى بلغ عددها 163 فرعاً في مارس 1945، وعقد المؤتمرات، كمؤتمر يناير 1945 الذي طالبَ على وجه الخصوص بترسيم العربية، وإلغاء البلديات المختلطة، والحكم العسكري من الجنوب؛ ومؤتمر 2-4 مارس 1945 المضيّق الذي طالب بإطلاق سراح مصالي، وتشكيل برلمان وحكومة جزائريين، متجاوزاً طروحات فرحات عباس الفدرالية[2]، نظراً لتفوّق أنصار حزب الشعب الواضح داخل الجبهة منذ ذلك المؤتمر.

وأدى ذلك الجهاد إلى التفاف الشعب حول الجبهة، حتى ارتفع عدد أعضائها سريعاً حسب فرحات عباس إلى أكثر من 500 ألف جزائري[3]. وانخرطت الجزائر في صراع مرير مع الاستعمار.

مجازر مايو 1945 وانعكاساتها:

لم تغفر فرنسا (والمستوطنون في الطليعة) للجزائريين جرأتهم على المطالبة بالحرية والكرامة، لكنها كانت عاجزة نتيجة ضعفها أيامَ الحرب عن ضربهم، فكتمت نواياها الإجرامية إلى حين سُنُوح فرصة الانتقام. وفي ظل أوضاع دولية مشجعة؛ كتأسيس الجامعة العربية في 22 مارس 1945، وانعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو في أبريل – مايو 1945، وفرحة البشرية بانتهاء الحرب العالمية، خرج الجزائريون يوم 08 مايو 1945 للاحتفال بانتهاء الحرب، والمناداة بحرية واستقلال الجزائر، وإطلاق سراح المعتقلين حاملين العلم الوطني في عدّة مدن أهمها: سطيف، وقالمة، وخراطة،

---

1 Histoire, P. 568.
2 Robert Aron, OP., Cit., PP. 103 à 105.
3 Farhat Abbas, Du manifeste à la république Algérienne (Edition Libération, Alger, 1948), P. 68.

وجيجل، وعنابة، والطاهير، والقُلّ، وفي البليدة وتيزي وزو وبسكرة وباتنة وخنشلة ومستغانم وتلمسان وسيدي بلعباس والبرواقية وبوسعادة.

فردت فرنسا باستنفار جيوشها الثلاثة البرية والبحرية والجوية، وميليشيا الـــمستوطنين والشرطة والدرك واللفيف الأجنبي لاقتراف مجزرة رهيبة دامت إلى أوائل يونيو، راح ضحيتها ما بين 45 ألف و100 ألف جزائري، معظمهم في جهات سطيف وقالـــمة وخراطة، وتخللتها وتلتها أعمال نهب وقصف وتدمير، وبقْر بطون الحوامل، وانتهاكُ حُرُمَات المسلمين على أوسع نطاق، واعتقالات وتعذيب وإعدامات بالجملة يندى لها الجبين وتشيب لها الولدان. ولم تكتف فرنسا بذلك، فسنّت قانوناً يمنع أيامى القتلى من التزوّج، وبعدم تقسيم المواريث المتخلّفة عنهم، وبعدم السماح لأهل البرّ والإحسان بكفالة يتاماهم[1].

وقد عرضَتْ لي وأنا أخطّ هذه السطور شهاداتٌ مُفجعة لسكان بلدة بوعزيز الواقعة شمال غربي سطيف، تحكي عن وقائع هي من أسوإ ما شهدته كل العهود، ويذوب من هوْلها كلُّ جُلمود، أجتزئُ منها مقاطع، هي قطرة في محيط جرائم الغزاة الفرنسيين، نسوقها حفاظاً على الذاكرة، واتّهاماً للجلاّدين: *"...الجيش الفرنسيّ أثناء تقدّمه وانتشاره، كان يحرق كلّ دار أو قرية يمرّ بها، ويقتلع كل شجرة يصادفها، ويقتل كل جزائري يقابله حتى لو كان شيخاً هرماً أو طفلاً رضيعا...طفل عمره أربع سنوات قتله أحد الفرنسيين بمسدّس...رضيع عمره ستة أشهر قتله جندي فرنسي بعد أن أجهز على أمه. الشهود تحدّثوا أيضا عن العشرات من إخوانهم وأقاربهم الذين ألقى بهم الفرنسيون في المطامير قبل أن يحرقوهم أحياء.*

الشهود قالوا إنّ ما ذكروه ليس كلّ شيء، وأن الجيش الفرنسي مارس في هذه المنطقة جرائم وفظائع لم تعرف الإنسانية مثيلاً لها. ويؤكدون بأنّ عدد القتلى في هذه الجهة بالآلاف، وأن آلاف الجثث رُدمت في المطامير والمقابر الجماعية.

---

[1] آثار الإمام البشير الإبراهيمي، ج 3، ص 378.

استمرّ هروب السكان ولجوؤهم إلى الجبال مدّةَ 56 يوماً أكلوا خلالها كل ما كانوا يصادفونه من الحشائش.

وبعد هذه المدة اتّصل "قيّاد" المنطقة ومساعدوهم بالجزائريين الفارّين طالبين منهم التسليم لفرنسا لأنها أعطتهم "الأمان". صدّق بعض السكان ذلك ونزلوا بنسائهم وأبنائهم...فجُمعوا في ساحة كبيرة...وُضع الرجال في جهة من الساحة، والنساء في الجهة المقابلة، وبينهما نُصبت الأسلحة الرشاشة التي وجّهت ناحيةَ الرجال الذين طُلب منه أن يُصلّوا نحو الغرب، ثمّ طُلب منهم أن يصرخوا قائلين: " نحن كلاب، نحن خنازير، حلاليف". بعد ذلك بدأ الجنود الفرنسيون يمارسون بشاعاتهم على النساء الجزائريات أمام أزواجهن وأقاربهنّ، وكانت الأسلحة الرشاشة تحصد كل من يتحرك دفاعاً عن شرفه...". [1]

وبذلك ارتوى الفرنسيون تحت شعار "الموت للعرب" من دماء الجزائريين الزكية، وشفوْا غليلهم من تلك الأرواح، وانتهكوا ودنّسوا ما شاؤوا من تلك الأعراض الطاهرة. فيما لم تتجاوز خسائرهم 102 من القتلى فقط، نظراً لافتقار الجزائريين إلى السلاح والتنظيم.

وقد اعتبر المناضل جاك فرجيس ما حدث في مجازر 8 مايو 1945 بأنه "أسود صورة في تاريخ الإنسانية، لأنّ جريمةَ الدولة لم تمتدّ للمكافحينَ فقط، بل حاولت أن تكتُم أيّ نفَسٍ جزائري من شيوخ وبراعم ومصادر مياه ونبات..هي بالمختصر المفيد أسوأُ خليط من العنصرية والنازية والبربرية، وهي أسوأ تفسير لنظريات داروين وهتلر..بل هي نظرية فريدة قائمة بذاتها.." [2]

وقامت فرنسا بموازاة ذلك بحل رابطة أحباب البيان والحرية في 15 ماي، واعتقال الآلاف من رجال وأنصار جمعية العلـــماء وحزب الشعب، وغيرهم من الوطنيين، في طليعتهم الشيخ البشير

---

[1] جريدة الشروق اليومي، 13 مايو 2006، ص 10.

[2] المرجع السابق، 9 مايو 2006، ص 3.

الإبراهيمي، وفرحات عباس، حوكم الكثير منهم أمام محاكم عسكرية أصدرت عشراتٍ من أحكام الإعدام ونُفّذت.. وحُكم الآلاف بالسجن والنفي والغرامات.

وكتب الشيخ الإبراهيمي عن حوادث 8 مايو 1945: "لو أن تاريخ فرنسا كتب بأقلام من نور.. ثم كتب في آخره هذا الفصل الـمُخْزِي بعنوان مذابح سطيف وقالمة وخرَّاطة، لَطمَسَ هذا الفصلُ ذلكَ التاريخَ كلَّه"[1].

ويبدو أن فرنسا قد أرادت بهذا العدوان الهمجي على شعب أعزل أن تحقق أهدافا عدّة هي:

1- تحطيمُ الحركة الوطنية، وكبْتُ تطلعات الشعب الجزائري الاستقلالية.

2- استعادة هيبتها المفقودة زمن الحرب ومحاولة إثبات وجودها في الساحة الدولية، بعدما أُهينت من طرف ألمانيا، وعاملها الحلفاء كدولة تابعة.

3- إرهاب شعوب المستعمرات الفرنسية، لِصَرْفِها عن التفكير في إحراز استقلالها ونيل حريتها.

4- وبعد الفاجعة تحقّق الجزائريون من عُقْم النضال السياسي، واستحالة الاتفاق مع فرنسا، وأن اللغة الوحيدة التي تفهمها هي لغة السلاح.. ولذا اعتُبرت هذه المجزرة من العوامل الرئيسية التي قادت إلى ثورة التحرير المجيدة.

ويمكننا تلخيص أسباب مجازر 8 مايو 1945 في الآتي:

أسباب غير مباشرة، هي:

1. تنامي الوعي السياسي الوطني في الجزائر عقب إعلان ميثاق الأطلسي الذي نصَّ على احترام حق الشعوب في تقرير المصير، وصدور بيان الشعب الجزائري سنة 1943، وتأسيس جبهة أحباب البيان والحرية في 1944، ونفي فرنسا لمصالي الحاج إلى برازافيل في أفريل 1945، ثم إلى الغابون.

---

[1] سعد الله، ج3، 255.

2. تأسيس جامعة الدول العربية في مارس 1945 وتصاعد أمل الجزائريين بقرب تحرّر الجزائر وانضمامها إلى الأمة العربية.

3. الحقد الدّفين والاحتقار الشديد الذي يكنّه الفرنسيون للجزائريين، وحرصهم على تأبيد استعبادهم وإذلالهم.

وسببان مباشران، هما:

4. خروج الجزائريين للاحتفال بالنصر على المحور، ومطالبة فرنسا بإطلاق سراح المعتقلين، وفي مقدمتهم مصالي، واستقلال الجزائر، ورفعهم العلم الوطني.

5. إصرار فرنسا على الاحتفاظ بالجزائر مهما كان الثمن، والقضاء على حركتها الوطنية، واستعادة هيبتها المفقودة.

أما نتائجها فنوجزها في: مقتل أكثر من 45 ألف جزائري، واعتقال وتعذيب وإعدام ونفي الألوف، وسلبٌ ونهب وانتهاك حرمات على أوسع نطاق، وتدمير مئات القرى، وتجذّر الاتجاه الثوري الاستقلالي من الحركة الوطنية، وتشوُّه صورة فرنسا، ومقاطعة الشعب الجزائري لانتخابات يوليو 1945.

وخلاصة القول:

لقد زودتِ الحربُ العالمية الثانية ومجازرُ مايو 1945 المُفجعة الجزائرَ بوعيٍ جديد وخبراتٍ مريرة، لكنها ثمينة. فقد حفلت سنواتُ الحربِ العالمية الثانية بالنشاطِ السياسي. وبحلول العام 1944 غدت الحركةُ الوطنية أنضجَ وأقوى من أيِّ وقتٍ مضى، فدخلت مِن ثمّ في صراعٍ شديد مع فرنسا، أفضى إلى مجازر 8 مايو 1945، التي كانت منعرجاً حاسماً في تاريخ الجزائر ومسار الحركة الوطنية، تمثّل في بداية قطيعةٍ نهائية مع النظام الاستعماري، ومع أساليب النضال القديمة، وظهورِ جيلٍ رساليٍّ يؤمن بالثورة المسلّحة، ويتوثّب للجهاد.



نزول الأمريكان بالسواحل الجزائرية — نوفمبر 1942



وفد من كبار الأعيان المؤيدين لفرنسا في مبنى
الحكومة العامة بالجزائر —ديسمبر 1942



مجندون جزائريون أثناء الحرب بتونس – أبريل 1943



مستوطنون قتلة خلال مجازر مايو 1945



بعدما صدّق الجزائريون وعود فرنسا بالأمان،

تعرّض الكثير منهم لأفظع الجرائم



فرحات عباس في الأربعينات

2. التطورات السياسية في الجزائر بين (1364 و 1374هـ/1945 و 1954م)

بعد مذابح 8 مايو 1945، حَلَّت السلطات الاستعمارية جبهة أحباب البيان، وشدّدت ضغوطها على جمعية العلماء، وضاعفت من قمعها لأنصار حزب الشعب الذي كان محظوراً، واعتقلت آلاف الجزائريين، وحكمت عليهم بالإعدام والسجن والنفي والتغريم. واعتقلت الشيخ الإبراهيمي وفرحات عباس، بعدما نفت مصالي الحاج إلى برازافيل في 24 أبريل 1945، ثم إلى الغابون.

وأدت تلك المجازر إلى انهيار التيار الاندماجي، كما أثبتت استحالة الاستقلال سلْـماً، وأنّ ما أخذته فرنسا بالقوة لا يستردُّ إلا بمثلها.

إعادة بناء الحركة الوطنية:

في 9 مارس 1946 أصدر المجلس التأسيسي الفرنسي الأول مشروع قانون العفو، فأطلقت فرنسا سراح السجناء السياسيين الجزائريين، في مقدمتهم الشيخ البشير الإبراهيمي وفرحات عباس، وتأخّر إطلاقُ مصالي الحاج إلى شهر أكتوبر 1946. فشرعوا في إعادة بناء أحزابهم وجمعياتهم؛ فأسس فرحات عباس حزب "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" (U.D.M.A) في أبريل 1946، وأصدر مشروعَ دستور "الجمهوريةَ الجزائرية"، قدّمه يوم 9 أغسطس الموالي إلى مكتب المجلس التأسيسي

الفرنسي، دعا فيه إلى إقامة جمهورية جزائرية مستقلّة ذاتياً في إطار "الاتحاد الفرنسي"[1]، أي شبه متّحدة فيدرالياً مع فرنسا.

وأسس مصالي "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" (M.T.L.D) التي تؤمن باستقلال الجزائر التام عن فرنسا وتدعو إليه في صيف 1946، وتأكد ذلك في مؤتمرها الأوّل في فبراير 1947.

واستأنفت جمعية العلـــماء برئاسة الشيخ البشير الإبراهيمي نشاطها في مجالات التعليم والإرشاد الإسلامي، لاستعادة الهويّة العربية الإسلامية المضطهَدة.

وتحوّل "الحزب الشيوعيُّ الجزائري" (P.C.A) إلى "أصحاب الحرية والديمقراطية" (A.L.D)، وقدّم مشروع قانونٍ أساسيٍّ للجزائر إلى البرلمان الفرنسي في 13 مارس 1947، نصّ خاصّةً على تقاسُم السلطة بين الجزائريين والمستوطنين.

وانطلقت الكشّافة الإسلامية الجزائرية وغيرها من الجمعيات والمنظمات الوطنية في تثقيف وتأطير وترقية الشباب ومختلف الفئات.

وشارك أنصار فرحات عباس ومصالي الحاج (وغيرهم من الشيوعيين والمستقلّين..)، ثم حزباهما الجديدان في الانتخابات المزوّرة المختلفة لإسماع صوت الشعب، ولتحقيق بعض المآرب الحزبية الضيقة.

كالانتخابات البلدية في يوليو وأغسطس 1945.

والانتخابات الولائية في سبتمبر الموالي، وانتخابات المجلس التأسيسي الأول الذي نيطت به مهمة وضع دستور الجمهورية الرابعة في 12 أكتوبر 1945.

---

[1]. الاتحاد الفرنسي l'Union Française: الاسم الذي أطلقه الدستور الفرنسي عام 1946 على فرنسا و "المقاطعات الشريكة"، وهي المستعمرات. وكانت تلك المستعمرات تسمّى منذ عام 1830: "الإمبراطورية"، وهي تسمية توحي بالقهر والتحكّم. وقبل ذلك كان يطلق عليها "فرنسا ما وراء البحار!".

وانتخابات المجلس التأسيسي الفرنسي الثاني في 2 يونيو 1946 (بعدما رفض معظم الناخبين الفرنسيين مشروعَ دستورٍ رئاسيّ من اقتراح الجنرال شارل دوغول) التي لم يشارك فيها حزب الشعب، وفازت قوائم فرحات عباس فيها بـــ 11 مقعداً من مجموع 13 مخصّصة للمسلمين.

وانتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية في 10 نوفمبر 1946 التي قاطعها اتحاد البيان.

والانتخابات البلدية التي جرت 19 أكتوبر 1947، وفازت فيها حركة الانتصار بـــ 33% من جُملة المقاعد المخصّصة للمسلمين في مختلف البلديات، وحزب فرحات عباس بـــ 18% (مع العلم أنّ حصةَ المسلمين لا تزيد على 5/2 من مجموع مقاعد المجالس البلدية).

وانتخابات المجلس الجزائريّ في أبريل 1948 التي لم يحْظَ فيها الاستقلاليون بسبب التزوير سوى بـــ 9 مقاعدَ من مجموع 60 المخصّصة للمسلمين.

وانتخابات تجديد نصف أعضاء المجلس الجزائري (كل ثلاث سنوات) في 4 و 11 فبراير 1951 التي حاز فيها الاتحاد الديمقراطي 11% من أصوات المسلمين، وقاطعتها حركة انتصار الحريات.

والانتخابات البرلمانية الفرنسية في 17 يونيو من نفس السنة، وكان التزوير فيها مدوِّياً، بحيث لم يحظ فيها الاتحاد الديمقراطي سوى بـــ 9%، وحركة انتصار الحريات بـــ 8% فقط من أصوات المسلمين، ولم يفز أيٌّ من مرشحيهما، فأدّى ذلك إلى مقاطعة الحركة الوطنية الانتخابات الولائية في 7 و 14 أكتوبر 1951.

وقد وصف الشيخ البشير الإبراهيمي (وهو أكبر الشهود على ذلك العصر) كثافة العمليات الانتخابية العقيمة وآفةَ الحزبية التي استفحلت وأضرّت بالساحة الجزائرية في هذه الفترة قائلاً: "كثرت مواسم الانتخاب حتى أصبحت كأعياد اليهود، لا يفصل بعضَها من بعضها إلا الأيام والأسابيع، وكان ذلك مقصوداً من الاستعمار، لما يعلمه في أمتنا من ضعف، وفي أحزابنا من تخاذل وأطماع، وفي مؤسساتنا ومشاريعنا العلمية من اعتمادٍ على الوحدات المتماسكة من الأمة، فأصبح

يرميهم في كل فصل بانتخاب يوهن به صرح التعليم، ويفرّق به الجمعيات المتراصّة حوله، والتعليم هو عدو الاستعمار الألدّ لو كان هؤلاء القوم يعقلون"[1].

وقد تخلّل تلك النّضالات والانتخابات كثير من الظواهر المنافية للأخلاق وللوحدة الوطنية، حملت الشيخ البشير الإبراهيمي على الإهابة مراراً بالجماعات السياسية الجزائرية إلى نبذ خلافاتها وانحرافاتها، من ذلك ما كتبه في العدد العاشر من السلسلة الثانية من مجلة البصائر (13 أكتوبر 1947): "يا قادةَ الأحزاب! إنّ في مبادئكم دسائسَ دخيلةً من الأفكار، تورّث العداوة الحزبية بين الإخوة بحجّة المحافظة على المبدأ، فانبذوها بضرورة الاتحاد ومراعاة الظروف، وادحضوا شُبهتها بحجّة الوطن الصريحة، وإنّ في صفوفكم دسّاسين مدخولينَ من الرجال لهم أغراضٌ في المنافع والكراسي، ولهم مقاصدُ في الإفساد...فأخرجوهم من الصفوف..." [2]

وأدّى استنكاف فرنسا عن الاستجابة للحدّ الأدنى من المطالب الجزائرية، كمطالب فرحات عباس المتواضعة بقبول جمهوريةٍ جزائرية بحكم ذاتيٍّ ومشترِكةٍ في "الاتحاد الفرنسي"؛ وكذا تمسُّكُ المستوطنين بفكرة "الجزائر الفرنسية" ومطالبتهم بقسطٍ أوفرَ من السلطة في الجزائر، والتزوير المتكرّر للانتخابات، واضطهاد حزب الشعب من قِبل الإدارة، أدى كل ذلك إلى اشتداد سخط الجزائريين على فرنسا وتصاعد نضالهم.

موقف فرنسا: "دستور 1947":

لمواجهة وإحباط نضال الجزائريين في سبيل حقوقهم، وسعياً منها للحدّ من نقمتهم، وكذا لطمْأنة المستوطنين على مستقبلهم بالجزائر أيضاً؛ عادت فرنسا إلى سياسة «الإصلاحات»؛ فأصدرت قانوناً أساسيا للجزائر (Le Statut de l'Algérie)، صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية على عهد حكومة

[1] الآثار، ج2، ص 236.
[2] نفسه، ج3، ص 302.

بول رمادي (Paul Ramadier) في 20 سبتمبر 1947، شمل ثمانيةَ (8) أبواب، و ستين (60) مادة، أهمها:

المادة الأولى:

الجزائر جزءٌ لا يتجزّأ من الأراضي الفرنسية، وقطرٌ مشترِك في دائرة "الاتحاد الفرنسي".

المادة الثانية:

تنصّ على المساواة التامّة بين كافّة سكان الجزائر.

المادة الثالثة:

تتعلق بالأحوال الشخصية للفرد الجزائري المسلم، فله الحفاظُ على حالته الشخصية الإسلامية، ويُحكم بالشّرع الإسلامي في هذا المجال.

المادة الخامسة:

يمثّلُ فرنسا في الجزائر الحاكم العام، وهو مسؤولٌ أمام الحكومة الفرنسية وحدها.

المادة السادسة:

تكوين مجلس جزائريّ (l'Assemblée Algérienne)، يسيّر شؤون الجزائر بالتوافق مع الحاكم العام.

المادة السابعة:

تأسيس مجلس حكومة من ستة أعضاء، مهمّته السهر على تنفيذ قرارات المجلس الجزائري.

المادة الثلاثون:

يتكوّن المجلس الجزائري من 120 عضواً، مناصفةً بين المسلمين والفرنسيين.

المادة الخمسون:

نصّت على إزالة الحكم العسكري عن الجنوب، لكنها وضعت عقبات في وجه التنفيذ.

المادة 53:

نصّت على الإلغاءِ النظريّ للبلديات الـــمختلطة (Communes Mixtes) في عموم الجزائر، لكنها تعرقل التنفيذ ببعض العقبات أيضا.

المادة 56:

نصت على فصل الدّين الإسلامي عن الدولة مثل بقية الأديان. إلاّ أنّها تربط التنفيذ بقرارات المجلس الجزائري.

المادة 75:

اعتبرت اللغة العربية لغة مساوية للغة الفرنسية بالنسبة للصحافة الرسمية أو الخاصة المطبوعة في الجزائر، ونصّت على تنظيم التعليم العربي في جميع المستويات. لكنها جعلت ذلك منوطاً أيضاً بقرارات المجلس الجزائري.

تقييم "دستور1947":

رغم أن هذا "الدستور" المزعوم تضمّن بعض البنود التي تستجيب لمطالب جزائرية عريقة وحميمة، إلا أنه وضع في طريقها أنواعَ السّدود والعقبات الكؤود، وانطوى بالجملة على نقائص جوهرية تنسفه من الأساس، أهمها:

- نَصَّ على تبعية الجزائر لفرنسا، وأنها جزءٌ لا يتجزأ منها! فلم يعترف بشخصية الشعب الجزائري المتميّزة.

- قزّم دورَ الجزائريين في تسيير شؤون بلادهم؛ فسلّط عليهم حاكماً فرنسياً ذا صلاحيات واسعة، ومن وراء ذلك الدور الحاسم للحكومة الفرنسية.

◄ غلّب الطابع الاستشاري على المجلس الجزائري، و لم يخصّص للجزائريين مع ذلك (وكانوا يناهزون 8 ملايين) سوى 50% من مقاعده، أي نفس حصة المستوطنين الدُّخلاء (نحو 900.000 مستوطن)، فساوى بين الأكثرية والأقلية، فضلاً عن انتخاب الطرفين في مجموعتين منفصلتين، وذلك مَسْخٌ كاملٌ للديمقراطية التي تتشدّق بها فرنسا كذباً وادّعاءا.

◄ أحاط موضوعيْ إزالةِ البلديات الـــمختلطة عن المناطق الشمالية، والحكم العسكري عن الجنوب بتعقيدات مقصودة، لذلك لم يريا النور إلى قيام الثورة وما بعدها.

◄ أحاط تنفيذ المادة الـــ(56) التي تنص على استقلال الديانة الإسلامية عن الدولة بتدابير ملتوية بقصد تعطيلها، فبقيت على الرّفّ أيضا إلى ما بعد العام 1954.

◄ لم تسلَم المادةُ الـــ (57) التي تعترف برسمية اللغة العربية من الغموض، حيث نصت فقط على مساواتها للفرنسية في الصحافة، ووُضعت أمام تنفيذها العقبات.

◄ ولا يقتصر الأمر على كلّ ذلك، حيث كانت انتخابات القسم الثاني (Deuxiéme Collége) الخاصّ بالجزائريين تخضع للتزوير الواسع لقطع طريق المجلس الجزائري وغيره من المجالس أمام الوطنيين بأعدادٍ مؤثّرة.

المواقف من "الدستور":

❶. موقف الجزائريين:

نظراً لعدم استشارةِ الجزائريين وعدم إشراكهم في صياغة هذا القانون، ولتكريسه تبعيةَ الجزائر لفرنسا، وعدم اعترافه بالشخصية الجزائرية ناهيك عن حقّ تقرير المصير، وعدم إعطائه الجزائريين تمثيلاً حقيقيا في المؤسسات الجديدة.. فقد ندّدوا به وانتقدوه. من ذلك ما وصف به الشيخُ البشير الإبراهيمي ذلك " الدستور" بأنه "دستورٌ أعرج، أبتر، لا يسمع ولا يُبصر! لم يُؤخذ رأي الأمة الجزائرية في وضعه، و لم يُسمع صوتها في دفعه".

لكنَّ الحركة الوطنية اضطرت لعدم امتلاكها بديلا معتبَراً، وخوفاً من التهميش والعزلة من جهة أخرى إلى محاولة الاستفادة من ذلك الدستور، عبّر عن ذلك البشير الإبراهيمي في العدد التاسع من مجلة البصائر (29 مارس 1948) بدعوته " ...إلى استغلال ما في الدستور من خير ولو كان كقطرة في بحر"[1]، وإلى الاشتراك في الانتخابات المختلفة، وناضلت في سبيل تطبيق بعض بنود "الدستور"، كترسيم اللغة العربية، فصل الإسلام عن الدولة، وإلغاء الحكم العسكري من الجنوب..لكنّها لم تُوفّق نتيجةَ تزوير الانتخابات، والقمع، والمناورات الاستعمارية الدنيئة.

وكان لهذا القانون انعكاسات على أوضاع الجزائر نوجزها في الآتي:

- يأس الجزائريين من فرنسا التي كانت تستهزئ بهم، ولا تقيم لهم وزنا.
- تصاعد قوة ومصداقية التيار الاستقلالي.
- بداية الإعداد للثورة المسلّحة، بعدما تزايدت أعدادُ الوطنيين المقتنعين بعبثية وعقم النضال السياسي إثرَ مذابح 1945، ومهزلة "قانون الجزائر الأساسي".

❷. موقف المستوطنين:

رفضَ المستوطنون هذا "القانون الأساسيّ" باعتباره يمثّل تخلّياً من جانب فرنسا عن الجزائر بزعمهم، ويجعلهم "طُعمةً للمسلمين". وعبّروا عن سخطهم عليه بتقديم الأعضاء الأوروبيين في مجلس ولاية الجزائر استقالاتهم، وتصويتهم في الانتخابات البلدية التي جرت في أكتوبر 1947 على قوائم "الاتحاد الجزائري" (Union Algérienne)، و "تجمع الشعب الفرنسي" (R.P.F) اللّذيْن ندّدا بهذا القانون[2].

---

[1] نفسه، ج2، ص 190.

[2] Ageron, Histoire, pp. 609- 610.

وقد تجند المستوطنون لمواجهة الموقف الجديد، فاستغلوا فوز حركة انتصار الحريات الديمقراطية ببعض المقاعد في الانتخابات البلدية التي جرت في 19 أكتوبر 1947، واتهموا الحاكم العام الاشتراكي المعتدل: شاتينيو (Chataigneau) بالتعاطف مع العرب، حتى دعوْه "شاتينيو بن محمد"، وعملوا على تأجيل انتخابات المجلس الجزائريّ المقرّرة لينابر 1948 ريثما يزيحون شاتينيو.

وتمكن المستوطنون بالفعل من إزاحة الحاكم العامّ في 11 فبراير 1948، واستبداله بمارسيل نايجلين (Naegelen) الاشتراكي- القومي المـعادي للجزائريين، والذي انتهج أساليب القمع والتزوير لكبح نشاط الحركة الوطنية. كما عمل المستوطنون بالتوافق مع الحاكم العام الجديد على تزوير مختلف الانتخابات، ومنع تطبيق بنود القانون التي تخدم الجزائريين كترسيم اللغة العربية وفصل الإسلام عن الدولة.

مصير "الدستور":

قام المستوطنون بفضل هيمنتهم على الإدارة بتزوير انتخابات المجلس الجزائري في 11 أبريل 1948 لصالح عُملائهم وأذنابهم، فجاءت النتائج كالآتي:

- بني وي وي (وهم عملاءُ الاستعمار): 41 نائبا.
- المستقلون: نائبان.
- حركة انتصار ح. د: 09 نواب.
- الاتحاد الديمقراطي.ب.ج: 08 نواب.
- المجموع : 60 نائبا.

وتكرّر التزوير في انتخابات المجلس الجزائري في 4 و 11 فبراير 1951، وفي الانتخابات التشريعية التي جرت في 17 يونيو 1951، ولم يَنَلْ فيها الاستقلاليون سوى 8 % من الأصوات، والاتحاد الديمقراطي 9

%، والشيوعيون 3 %، كما زُوِّرت الانتخابات الولائية في أكتوبر 1951، والانتخابات البلدية في أبريل- مايو 1953. فسيطر المستوطنون بذلك على كلّ الهيئات والمؤسسات الإدارية والسياسية.

كما ظلّت المساواةُ في تولّي الوظائف، وإزالة البلديات الـــمختلطة عن المناطق الشمالية، والحكم العسكري عن الجنوب، وترسيم العربية، واستقلال الديانة الإسلامية عن الدولة- ظلّت جميعُها حبراً على ورق.

ونتيجة لهذه التطورات إلى جانب الـــمحنة التي رافقت كشف الـــمنظمة الخاصة – كما سيأتي –، اتفق قادةُ الحركة الوطنية في 5 أغسطس 1951 على تكوين "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها" (F.A.D.R.L.)، لتحقيق الأهداف التالية:

- إلغاء انتخابات 17 يونيو 1951 التشريعية الـــمزوَّرة.
- احترام حرية التصويت في القسم الانتخابي الثاني الخاصّ بالمسلمين.
- احترام الحريات الأساسية: حرية الضمير، وحرية التفكير، وحرية التعبير في الصحافة والاجتماعات.
- محاربة الاضطهاد بجميع مظاهره، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإبطال جميع الإجراءات الاستثنائية المفروضة على مصالي الحاج.
- إنهاء تدخّل الإدارة في شؤون الديانة الإسلامية[1].

لكنَّ هذه الجبهة لـــم تعمِّر طويلا بسبب الخلافات العميقة بين أطرافها، خاصةً بين الثوريين ودُعاة التهدئة، فانسحب منها الاتحاد الديمقراطي في مايو 1952، تلته حركة الانتصار في نوفمبر من نفس السنة، فانحلّت.

---

[1] عباس، ليل الاستعمار، ص ص 279-280.

وقد عمّر هذا الدستور المزيف قرابة 9 سنين إلى أن سقط في أبريل 1956، وحُلّ معه المجلس الجزائري المزعوم.

تأسيس المنظمة الخاصة:

حمل مصالي الحاج بعد عودته من منفاه ببرازافيل واستقراره ببوزريعة قيادةَ حزب الشعب على المشاركة في انتخابات نوفمبر 1946 التشريعية تحت لافتة "حركة انتصار الحريات الديموقراطية" (M.T.L.D). وخشي كثير من المناضلين أن يكون ذلك على حساب النشاط السرّي والإعداد للكفاح المسلّح فقررت القيادة عقد مؤتمر وطني سرّي للحزب يومي 15 و 16 فبراير 1947 لتوضيح الموقف أسفر عن عدّة قرارات، أهمها:

- تحرير الجزائر باعتماد كافة الوسائل، بما فيها الكفاح المسلح، وتأسيس منظمة سرّية لذلك الغرض.
- الموافقة على اعتماد الانتخابات وسيلة من وسائل النضال.
- تثبيت "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" غطاءً شرعيا لحزب الشعب الجزائري، بمهمة تجميع وتأطير مختلف شرائح المجتمع في المنظمات الوطنية والجماهيرية التابعة للحزب.
- تعيين لجنة خماسية (مصالي، حسين لحول، لامين دباغين، مسعود بوقادوم، أحمد بودة) لتسمية أعضاء اللجنة المركزية[1].

وبعد المؤتمر شُرع في تكوين "المنظمة الخاصة" أو السرّية (L'O.S) منذ مارس 1947، وهي منظمة شبه عسكرية سرّية، حدّدت أهدافها بتجنيد الشباب المؤمن المستعد للتضحية وتدريبه على القتال، وتدبير الأسلحة والمتفجرات وتخزينها في المناطق الجبلية والمدن الكبرى، وجمع الأموال، والبحث عن

---

[1] Ben Youcef Ben Khedda, les Origines du 1er Novembre 1954 (Editions du Centre National d'Etudes et de= Recherches sur le Mouvement National et la Révolution du 1er Novembre 1954, Alger, 1999), pp. 116 à 120.

ملاجئ للمناضلين المطارَدين، وبناء شبكة خلايا تشمل القطر. وقد تراوح عدد أعضائها حسب تقديرات قادتها ما بين ألفٍ و 1750 عضو مطلع العام 1950، وكان بحوزتها آنذاك بضع مئات من قطع السلاح، معظمها بالأوراس[1].

وقد تداول على قيادة المنظمة الخاصة ثلاثةُ مناضلين هم: محمد بلوزداد إلى أن أقعده المرَض عام 1948 عن عمرٍ لا يتجاوز 24 سنة (توفي عام 1952)، فحسين آيت أحمد إلى أن ظهرت "الأزمة البربرية" في الحزب عامَ 1949، فأحاطت الشّكوك في ضُلوعه فيها، فعُزل في ربيع ذلك العام، وخلفه أحمد بن بلّة إلى غاية انكشافها وتفكيكها ربيعَ العام 1950، واعتقاله يوم 12 مايو من نفس السنة.

لكنَّ الأجهزة الفرنسية اكتشفت أمر الـــمنظمة في مارس 1950 بفعل حادثة تبسة. ومُلخَّصها أنَّ أحد أعضائها: عبد القادر خياري (رْحيّم) استقال منها بطريقة إشهارية، حيث نشر استقالته إعلاناً في جريدة "رسالة قسنطينة"(La Dépêche de Constantine) تضامناً مع الدكتور الأمين دباغين في خلافه مع قيادة الحزب[2]، فتقرر إعدامه حفاظاً على أسرار المنظّمة. وكُلِّفَ ثلاثةٌ بقيادة ديدوش مراد بتصفية الرجل، لكنه نجا من الـــموت، واحتمى بالسّلطات الفرنسية وباح لها بالأسرار.

وشنت السلطة الاستعمارية حملة اعتقالات شملت نحو 500 من أعضاء التنظيم[3] (363 عضوا حسب المصادر الفرنسية)، وَاكَبَتْهَا أعمالُ قمع وتنكيل واسعة، وفرّ بعضهم إلى الخارج والتقوْا بالقاهرة، في مقدمتهم محمد خيضر الذي حلّ بالعاصمة المصرية في يونيو 1951، فآيت أحمد نهايةَ العام، ليلتحق بهما بن بلّه بعد هروبه (رفقة أحمد محساس) من سجن البليدة في 16 مارس 1952، وتلاهم بوضياف قبيل فاتح نوفمبر 1954، ليصبح الأربعة ممثلين لحركة الانتصار في الخارج. ودخل النّاجون حياةً سرية أو اعتصموا بالجبال.

---

[1] Ibid., p. 140.

[2] جريدة الشروق اليومي، 17 أبريل 2006، ص13.

[3] Ben Khedda, op. cit., p. 146.

وقد تواصلت حملات القمع الفرنسية ضد مناضلي حركة الإنتصار عامي 1951 و 1952، شملت في السنة الأخيرة وحدها: اعتقال 890 مناضلاً، وأحكاماً بالسجن (325 سنة)، والنفي (185 سنة)، والغرامة (6.843.000 فرنك)، والحرمان من الحقوق المدنية (لمدة 305 سنوات)[1].

أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية :

بعد انكشاف الـــمنظمة الخاصة، اتخذت فرنسا إجراءات شديدة بحق أعضاء (ح.ا.ح.د). ثم اعتقلت رئيسها إثر الجولات الحماسيّة التي قام بها في وسط وشرق البلاد في 14 مايو 1952، وفرضت عليه الإقامة الجبرية بمدينة "نيور" (Niort) بغرب فرنسا.

وقد شهدت الساحةُ السياسية الجزائرية في تلك الأثناء تشرذُماً وتنازعاً شديدين بين القوى السياسية، وتطاحُناً على المناصب والمصالح، وافتخاراً أجْوف بالألقاب والعناوين، وظهور طبقة من محترِفي الرّوتين السياسي واجترار الخلافات واقتراف الموبقات، شبّهها الشيخ البشير الإبراهيمي في إحدى مقالاته بجزبيات وخلافيّات العصر العباسي، "التي كان فيها كلّ خلاف جدَليٍّ في لفظة يسفر عن فرقةٍ أو فرق".

وطالت تلك الظاهرةُ حركةَ الانتصار الاستقلالية التي نشب الخلافُ داخلها بين مصالي وأنصاره، وبين أكثريّة أعضاء اللجنة الـــمركزية حول أسلوب إدارة وعمل الحزب منذ العام 1951[2]. وكانت بوادر ذلك الخلاف قد ظهرت في العامين السابقين، حيث دعا مصالي إلى تدويل القضية الجزائرية، وإلى تكاتف جهود شعوب المغرب العربي، بينما رأى مخالفوه أولويّةَ وحدة الداخل الجزائري، وتأسيس "تجمع وطني جزائري" بمشاركة كل التيارات والمنظمات.

[1] Ibid., p. 204.
[2] Ibid., p. 218.

وتكرّسَ الشقَاقُ الكامل أثناء وبعد الــمؤتمر الثاني للحزب المنعقد بالعاصمة أيّامَ 4، 5، 6 أبريل 1953؛ ونزع إلى مبدإ القيادة الجماعيّةِ، وتقرّر فيه العملُ على تحقيق الوحدة الوطنية، وبعث المنظّمة الخاصة.

ولّما تكونت اللجنة المركزية الجديدة، تبيّن أنّ معظم أعضائها ممّن لا يأتمرون بأوامر مصالي، فاعتبر الأخيرُ ذلك استهدافاً له ولأنصاره، فسحب ثقته من تلك اللجنةِ التي كان يرأسها آنذاك بن يوسف بن خدّة في سبتمبر 1953، وطالب بــ"صلاحيات مطلقة لإصلاح الحزب"[1]. وانشق الحزب حينذاك إلى شُعبتين: الرئيسُ وأشياعه في مقدّمتهم عضوا اللجنة المركزيّة: أحمد مزغنّة، ومولاي مرباح؛ وكتلة اللجنة الــمركزية المتمثّلة في بقيّةِ الأعضاء، وهم 27 عضواً.

وقام كل طرف بعقد مؤتمر خاصّ؛ أحدُهما دعا إليه مصالي، انعقد في «هورنو» (Hornu) ببلجيكا ما بين 13 و15 يوليو 1954، وأسفر عن منح الثقة الــمطلقة والرئاسة مدى الحياة لــمصالي، وتقرير حلّ اللجنة المركزية. أما الثاني فقد دعا إليه الــمركزيون، انعقد بــحي بلكور بمدينة الجزائر ما بين 13 و16 أغسطس 1954، وتقرر فيه إقصاء الــمصاليين والتنديد بحركتهم الانشقاقية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ كِلاَ الاتجاهين المتصارعيْن لم يكن من أولوياّتهما التعجيلُ بتفجير الثورة.

ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

في مقابل هذين الخطّين، برز تيار ثالث محايدٌ من أنصار الــمنظمة الخاصة منهم:ابن بولعيد، وابن مهيدي، وديدوش مراد، وبوضياف، سئموا الأساليب الخطابية والانقسامات، وحاولوا التوفيق بين الــمصاليين والــمركزيين ولــم يُفلِحُوا. فعقدوا اجتماعاً لهم في 23 مارس 1954 نتج عنه تشكيل «اللجنة الثورية للوحدة والعمل» (CRUA)، بهدف التأليف بين سائر الوطنين الجزائريين والتمهيد للثورة المسلحة، وتقرر فيه مبدأ الشروع في الثورة.

---

[1] Ibid., pp. 220 - 221.

ثمّ عقدت اللجنة الثورية اجتماعاً في المدنية (Clos-Salambier سابقاً) بالعاصمة تحت إشراف مصطفى بن بولعيد يوم 25 يونيو 1954 - في وقت علَت فيه معنويات وأسهُمُ الثوريين نتيجة انهزام القوات الفرنسية أمام الثوار الفيتناميين في معركة ديان بيان فو الحاسمة في مايو 1954- بمشاركة 22 مناضلاً، هم :

بوضياف محمد	باجي مختار
بلوزداد عثمان	بوصوف عبد الحفيظ
بن عبد المالك رمضان	حباشي عبد السلام
بن عودة مصطفى	دريش الياس
بن بولعيد مصطفى	ديدوش مراد
بن مهيدي محمد العربي	زيغود يوسف
بن طوبال لخضر	سويداني بوجمعة
بيطاط رابح	لعمودي عبد القادر
بوعجاج الزبير	مرزوقي محمد
بوعلي سليمان	مشاطي محمد
بوشعيب أحمد	ملاح سليمان

تقرر فيه مواصلة محاولات الإصلاح بين المصاليين والمركزيين، والتعجيل بالثورة، وانتخاب هيئة تنفيذية مهمتها الإعداد لها، ضمت خمسةً هم: مصطفى بن بولعيد - ديدوش مراد - العربي بن مهيدي - محمد بوضياف - رابح بيطاط، أصبحت "لجنةَ الستّة" بعد انضمام كريم بلقاسم في أواخر أغسطس 1954، فلجنةَ التسعة باعتبار أعضاءِ الوفد الخارجي الثلاثة: ابن بله، آيت أحمد، وخيضر.

وعقدت لجنة الستّة عدداً من الاجتماعات بهدف الإعدادِ للثورة منذ بدايةِ سبتمبر، أهمها اجتماعُ 10 أكتوبر 1954 بالعاصمة، قرروا فيه تأسيس جيش التحرير الوطني، وإعداد بيان سياسي يُذاع بموازاة اندلاع الثورة من إذاعة "صوت العرب" من القاهرة، وتقسيم البلاد إلى خمس مناطق، وتعيين مسؤوليها ونوابهم كالتالي:

◀ **المنطقة الأولى:**

الأوراس، قائدها: مصطفى بن بولعيد، نوابه : شيحاني بشير – نويشي طاهر – عباس لغرور.

◀ **المنطقة الثانية:**

شمال قسنطينة، قائدها: ديدوش مراد، نوابه : زيغود يوسف – الأخضر بن طوبال.

◀ **المنطقة الثالثة:**

القبائل، قائدها: كريم بلقاسم، نوابه :عمر أوعمران – محمدي السعيد – زعموم.

◀ **المنطقة الرابعة:**

العاصمة، قائدها : رابح بيطاط، نوابه : سويداني بوجمعة – بوعجاج – أحمد بوشعيب.

◀ **المنطقة الخامسة:**

وهران، قائدها : العربي بن مهيدي، نوابه : بن عبد المالك رمضان – عبد الحفيظ بوصوف. أما الصحراء فظلت تابعة للولاية الأولى إلى سنة 1956.

وكلّف بوضياف بالتنسيق بين المناطق الداخلية والوفد المقيم بالقاهرة.

وفي 17 أكتوبر عقد اجتماعٌ بعين قصر (الأوراس) برئاسة ابن بولعيد، لتوزيع السلاح، وتحديد المسؤوليات، وتحديد نقاط تجميع الرجال.

وفي 23 أكتوبر عقد الستة اجتماعا آخر برايس حميدو (بوانت بيسكاد سابقاً) غربي العاصمة، نتج عنه تغيير اسم "اللجنة الثورية" إلى «جبهة التحرير الوطني»، وتعيين ساعة الصفر من يوم الإثنين 6 ربيع الأول 1374هـ / فاتح نوفمبر 1954 تاريخا لانطلاقِ الثورة لأسباب عدّة أهمها:

◀ أنه يصادف عيد جميع القديسين (Toussaint) عند الكاثوليك، وهو يومُ عطلةٍ يستفيد فيه أفرادُ الجيش والشرطة والدّرك من إجازات.

◀ أنه وقت اقتراب الشتاء الذي يصعب فيه تنقّل القوات المعادية، وينتقل فيه السكان إلى الجبال للاحتطاب، فيسهل الاتصال بهم.

◀ تفاؤلاً بيوم الإثنين، يوم ميلاد النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

◀ والاتفاق على عقد مؤتمر للثورة بعد انتهاء السداسي الأول من عمر الثورة. وقُرِئ في ذلك الاجتماع بيان أول نوفمبر موقّعاً من جبهة التحرير، وهو الميثاق المرجعي للثورة الذي حدّد مبادئها وأهدافها ووسائلها؛ ونداء جيش التحرير الوطني إلى الجزائريين للالتحاق بالثورة.

وقُصارى القول:

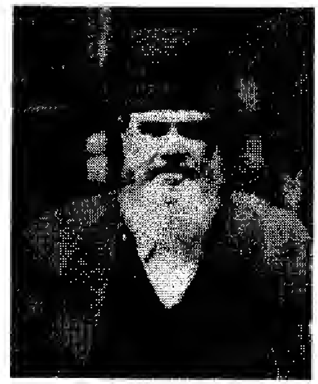
لقد أعطت مجازر ماي 1945 زخماً كبيرا للحركة الوطنية. ثم جاء "القانون الأساسي للجزائر" سنةَ 1947 محاولةً فرنسية ممسوخة لإصلاح أوضاع الجزائر، دفعت في جوهرها باتجاه الدّمج والفرْنسة، فزاد الحركةَ الوطنية تصميماً على تصعيد النضال وتحدّي فرنسا. وكان أهمّ تداعيات تلك التطوّرات التي ستغير تاريخ الجزائر: اتّجاهُ النواة الصلبة من الحركة الوطنية، وهم صفوةُ "المنظمة الخاصة" إلى الإعداد للثورة المسلحة: اللغة التي لا تفقهُ فرنسا الاستعمارية غيرها، والوسيلة الوحيدة لخلاص الأمة من براثنها.

شخصيات الجزائر

التاريخية والفكرية

مصالي الحاج

❶. مولده ونسبه :



ولد أحمد مصالي الحاج ليلة 16 ماي 1898 في حي رحيبة بمدينة تلمسان العريقة، أمه هي فاطمة بنت ساري حاج الـدين القاضـي الشرعي في تلمسان، أما أبوه فيدعى أحمد ويتميز بقامته الطويلة الـتي تتجاوز مترين وعشر سنتيمترات، وقد كلفه سكان مدينة تلمسان بحراسة ضريح الوالي الصالح سيدي بومدين لتقواه وورعه.

❷. طفولته:

درس مصالي الحاج في المدرسة الأهلية الفرنسية بتلمسان، فكان يتألم كثيرا لمدى اهتمام المدرسة بتاريخ فرنسا وتلقينه للتلاميذ في الوقت الذي غيب فيه تماما تاريخ وجغرافية وطنه، ولاحظ الطفل أحمد الفرق الشاسع بين ما يتلقاه في المدرسة عن الحضارة والعدل الفرنسيين وما يشاهده في الواقع من إهانة واستغلال للجزائريين، فأصبح التلميذ مصالي شديد الغضب يثور لكل صغيرة وكبيرة تمس زملاءه التلاميذ فلقب بـ "محامي القسم" مما دفع إدارة المدرسة إلى طرده في عام 1916.

كما تلقى مصالي الحاج تربية دينية في زاوية الحاج محمد بن يلس التابعة للطريقة الدرقاوية بتلمسان.

مارس الطفل أحمد مصالي إلى جانب دراسته عدة أعمال لمساعدة عائلته الفقيرة، فاشتغل حلاقا فإسكافيا ثم بقالا وعمره لا يتجاوز العشر سنوات، كما اشتغل في مصنع للتبغ كملصق للطوابع على علب السجائر والأكياس لكنه فصل عن العمل لأن القانون يمنع تشغيل الأطفال.

❸. تجنيده الإجباري في الجيش الفرنسي :

أصدرت السلطات الاستعمارية الفرنسية قانون التجنيد الإجباري عام 1911 الذي ينص على تجنيد الشباب الجزائري إجباريا للخدمة في الجيش الفرنسي، فرفض الجزائريون ذلك القانون المجحف في حقهم وطالبوا بإلغائه لأنه يفرض عليهم القتال إلى جانب الكفار حسب اعتقادهم آنذاك.

شارك مصالي الحاج في عدة مظاهرات شعبية ضد قانون التجنيد الإجباري، وكان يستمع إلى خطب الشيخ جلول شلبي في الجامع الكبير بتلمسان التي تحرض السكان على رفض هذا القانون ويدعوهم للهجرة إلى البلاد الإسلامية كي لا يقعوا تحت طائلته فيقاتلوا في جيش الكفار، فاتبعت آلاف العائلات الجزائرية الميسورة الحال توجيهات هذا الشيخ وأمثاله من العلماء الأجلاء فهاجرت إلى الكثير من الأقطار الإسلامية كالمغرب وتونس وتركيا ومصر والشام، أما عائلة مصالي الحاج فقد بقيت في تلمسان لأن إمكانياتها المادية لم تسمح لها بذلك.

استدعي مصالي الحاج إلى الخدمة العسكرية الإجبارية في الجيش الفرنسي عام 1918، فنقل إلى وهران ثم مدينة بوردو بفرنسا، ولحسن حظ الشاب مصالي أن الحرب العالمية الأولى كانت على وشك النهاية، إلا أنه تألم كثيرا لأن الدولة العثمانية التي يرتبط بها عقائديا قد انهزمت في الحرب أمام كل من فرنسا وبريطانيا واعتبر ذلك هزيمة للإسلام والمسلمين.

وقد ازداد تمسك مصالي الحاج بالدين الإسلامي عندما كان في فرنسا، وكان يخشى غواية الشيطان في بلد الجن والملائكة حسب ما يقال عنها، فكلما وسوست له نفسه أو فكر مجرد تفكير في ارتكاب المحرمات يذهب ليغتسل ويطهر نفسه في نهر غارون القريب من بوردو.

إن مصالي كان يؤمن بأن ما لحق المسلمين من استعمار وهوان وهزائم يعود إلى ابتعادهم عن الدين الصحيح وعدم طهارة سريرتهم وقلوبهم وجسدهم وعقولهم.

سرح مصالي الحاج من الخدمة العسكرية الإجبارية في 28 فيفري 1921، فعاد إلى مدينة تلمسان ليشرع في البحث عن العمل اللائق لكنه كان يرفض الاستغلال البشع للعمال الجزائريين عكس ما كان يحدث في فرنسا أين تدافع النقابات عن حقوق العمال وتحد من استغلال أرباب العمل لعرق جبينهم، وقد وجد مصالي الحاج العمل لدى خمسة من أرباب العمل في تلمسان لكن لا أحد من هؤلاء حدد له راتبه وشروط وساعات العمل اليومية وأيام الراحة، واعتبر مصالي ذلك استغلالا وهضما لحقوق العمال الجزائريين الذين لم تسمح لهم السلطات الاستعمارية بإنشاء نقابات تدافع عن مصالحهم. واضطر مصالي إلى الهجرة نحو فرنسا لعله يجد ظروفا وشروطا للعمل أفضل من الجزائر التي تسلط عليها المعمرون الأوروبيون.

❹. هجرته إلى فرنسا :

هاجر مصالي الحاج إلى فرنسا في عام 1923 كالكثير من الجزائريين الذين هاجروا إليها بحثا عن القوت لأنهم لم يجدوا عملا في بلادهم الجزائر. وأمام هذه الهجرة المكثفة وضعت السلطات الاستعمارية قوانين تحد من هجرة الجزائريين لأن المعمرين الأوروبيين كانوا يرون فيها مسا بمصالحهم الخاصة لأن استمرارها يؤدي إلى قلة الأيدي العاملة الجزائرية فلا يجدون من يشتغل لديهم بأجور زهيدة.

واضطر الجزائريون إلى الهجرة سريا بعد سن هذه القوانين الاستعمارية، وحدثت كارثة إنسانية في عام 1925 عندما احترق أكثر من خمسين جزائريا داخل مخزن إحدى البواخر فندد الرأي العام الوطني والعالمي بهذه القوانين الجائرة والمعاملة الوحشية للجزائريين.

مارس مصالي الحاج عدة أعمال في فرنسا، فاشتغل في مصنع للنسيج ثم في مصنع صهر الحديد ليتحول إلى بائع للقبعات ثم استقبال الزبائن في إحدى الفنادق، وآخر عمل هو تجارة الجوارب.

وإلى جانب العمل اهتم مصالي الحاج بتثقيف نفسه فسجل كمستمع حر للمحاضرات في مدرسة اللغات الشرقية والسوربون والمعهد الفرنسي، مثلما كان يطالع كثيرا كتب التاريخ والسياسة والاقتصاد والفكر، فكان يدون كل ملاحظة أو معلومة جديدة قرأها أو استنتاج توصل إليه من خلال مطالعاته المتنوعة.

❺. شخصيته:

تتميز شخصية مصالي الحاج بالثورية ضد الظلم والقهر والاستغلال إلى جانب أخلاق عالية اكتسبها من التربية الدينية التي تلقاها على يدي والديه ومعلميه في الزاوية الدرقاوية، وكان رياضيا محبا للفنون والثقافة خاصة المسرح والموسيقى، وحولته ثقافته ومطالعاته الكثيرة إلى شخصية ذات قدرة عالية على التنظيم والنضال والدفاع المستميت عن الحق بالحجة والإقناع، وأهلته هذه الخصال لقيادة جهاد الشعب الجزائري ضد الاستعمار لأكثر من ثلاثين سنة.

جهاده ضد الإستعمار الفرنسي

❶. تأسيس نجم شمال إفريقيا:

أسس مصالي الحاج بمعية عمال جزائريين ومغاربة وتونسيين منظمة "نجم شمال إفريقيا" في عام 1926 بهدف الدفاع عن مصالح عمال شمال إفريقيا في فرنسا والعمل من أجل تحرير المغرب العربي كله من نير الاستعمار الفرنسي الغاشم وتولى مصالي الحاج رئاسة نجم شمال إفريقيا في عام 1927 بعد انسحاب حاج علي عبد القادر فأعطى للمنظمة بعدا ثوريا ووطنيا، وشارك في مؤتمر الشعوب المناهضة للاستعمار الذي انعقد في بروكسل ببلجيكا في عام 1927 إلى جانب شخصيات ثورية بارزة ومنها بطل الثورة الفيتنامية هوشي منه.

عرف مصالي الحاج في هذا المؤتمر العالمي بقضية الجزائر والمغرب العربي عموما وطالب باستقلالها عن فرنسا. وفتح مصالي الحاج بذلك صداما مباشرا بين نجم شمال إفريقيا والسلطات الاستعمارية الفرنسية التي سمعت خطابا جديدا وثوريا لم تسمعه منذ عقود لأن في تلك الفترة لم يجرؤ أحد من الجزائريين على المطالبة باستقلال الجزائر صراحة وأقصى ما كان يطالب به الزعماء الجزائريون آنذاك هو إدخال إصلاحات وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين المسلمين والأوروبيين في الجزائر.

إن هذه المواقف الثورية لمصالي الحاج جعلت منه أول داعية للاستقلال الوطني في القرن 20 م فيستحق بذلك لقب "رائد الوطنية الجزائرية "، وكيف لا يلقب بذلك وهو الذي ضحى بالنفس والنفيس من أجل نشر فكرة الاستقلال والوطنية في صفوف الشعب الجزائري وربى شبابا وحضرهم للعمل المسلح من أجل تحرير الوطن. وقد أينعت الثمار التي غرسها باندلاع الثورة في ليلة أول نوفمبر 1954.

❷. انتشار فكرة استقلال الجزائر :

ساهم نجم شمال إفريقيا في نشر فكرة الاستقلال في صفوف المهاجرين الجزائريين في فرنسا، فسلطت السلطات الاستعمارية وشرطتها على أعضاء هذا التنظيم شتى أنواع التعذيب والاعتقال لكن في كل مرة يخرجون منها أكثر إيمانا وقوة وصلابة وعزيمة على مواصلة الجهاد من أجل تحرير وطنهم الجزائر والمغرب العربي كله من الاستعمار الغاشم.

إن الانتشار الواسع لأفكار نجم شمال إفريقيا في صفوف المهاجرين الجزائريين في فرنسا قابله ضعف الانتشار داخل الجزائر بسبب العراقيل الاستعمارية وضعف الاتصال بالجماهير الجزائرية داخل الوطن التي لم تعرف حقيقة مصالي وتنظيمه، كما أن الشعب الجزائري آنذاك كان متأثرا بالتنظيمات السياسية التقليدية خاصة النواب بزعامة فرحات عباس ومحمد الصالح بن جلول التي كانت تطالب

بتحقيق المساواة بين المسلمين والأوروبيين في الجزائر، أما جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بزعامة الشيخ عبد الحميد بن باديس فكانت تركز على الإصلاح الديني وتربية وتعليم الجزائريين.

وفي يوم 2 أوت 1936 نظم كل من فرحات عباس وعبد الحميد بن باديس والطيب العقبي ومحمد الصالح بن جلول... وغيرها من الشخصيات الجزائرية تجمعا شعبيا في الملعب البلدي بالجزائر العاصمة لمناقشة مجموعة من المطالب الجزائرية لتقدم إلى السلطات الفرنسية والنظر في مشروع بلوم فيوليت الذي ينص على ترقية بعض الجزائريين وجعلهم متساويين مع الأوروبيين في الحقوق والواجبات.

انتقل مصالي الحاج في اليوم نفسه من باريس إلى الجزائر للمطالبة بالكلمة أمام جموع الجماهير التي لا تعرف هذا الرجل، وإن سمع عنه بعض الحاضرين إلا أنه تشكلت لديهم صورة مشوهة عنه بسبب الدعاية الاستعمارية الموجهة ضده في الجزائر.

سمح منظمو هذا التجمع الشعبي لمصالي الحاج بالحديث إلى الجماهير الحاضرة لمدة لا تتجاوز خمس دقائق، فأخذ حفنة من تراب هذا الوطن فقال إن هذه الأرض جزائرية مسلمة وهي ليست للبيع ولا يحق لأي كان بيعها للأجنبي، وذكر بأن فرنسا استولت على الجزائر بالقوة ونطالب باستقلال الجزائر التام بدل المطالبة بإصلاحات لا معنى لها.

فرأت فيه الجماهير الحاضرة الصدق والإخلاص، وتذكر الجميع أن فرنسا استولت على الجزائر بالعنف منذ أكثر من قرن وأنها لن تخرج إلا بالعنف والقوة بعد ما كادت أن تنسى الجماهير هذه الحقائق.

وحملت الجماهير مصالي الحاج على أكتافها بعد إنهاء خطابه وهي تردد شعارات الاستقلال والحرية، فمنذ ذلك اليوم التاريخي أصبحت أفكار نجم شمال إفريقيا تتردد في كل مكان من ربوع الوطن الجزائري، فاضطر الاستعمار إلى حل هذا التنظيم من جديد ليعود تحت اسم آخر هو حزب

الشعب الجزائري (PPA) في 11 مارس 1937، فانتقل هذا التنظيم من فرنسا إلى الجزائر، وأصدر جريدة "البرلمان الجزائري" إلى جانب صحيفة "الأمة" التي كان لها صدى واسع من قبل وساهمت بشكل كبير في نشر فكرة الوطنية والاستقلال في الجزائر.

❸. في السجون الاستعمارية :

بعد أيام من تأسيس حزب الشعب الجزائري علم مصالي الحاج بتنظيم الفرنسيين لتظاهرات واحتفالات في مدينة الجزائر بمناسبة العيد الوطني الفرنسي يوم 14 جويلية 1937 فأراد الحزب استغلالها لإبراز مطالب الشعب الجزائري في الاستقلال عن فرنسا، فطلب مصالي من زوجته الفرنسية الأصل صنع علم جزائري يحمل الهلال كرمز للإسلام.

والنجمة كرمز للأركان الخمس للدين الإسلامي ويلون بالأخضر كرمز للدين والأبيض للإسلام والأحمر لدم الشهداء.

ورفع المتظاهرون هذا العلم عاليا أثناء احتفالات 14 جويلية 1937 وينادون "يحيا حزب الشعب الجزائري" و"تحيا الحرية" "يحيا الإسلام" وينشدون سويا نشيد "فداء الجزائر" الذي وضعه الشاعر مفدي زكريا، فتحولت الاحتفالات إلى اصطدامات عنيفة بين مناضلي حزب الشعب الجزائري بزعامة مصالي الحاج والبوليس الاستعماري المدعوم بالمناضلين الشيوعيين الذين أرادوا منع الوطنيين من التظاهر.

ونظم مصالي الحاج وإخوانه مظاهرات وتجمعات أخرى في عدة مناطق من الوطن، فاعتقلت السلطات الاستعمارية كلا من مصالي الحاج ومفدي زكريا وحسين لحول ووجهت لهم تهمة المساس بأمن الدولة الاستعمارية، وحكمت عليهم المحكمة الاستعمارية بسنتين سجنا قضوها في سجن الحراش.

وعشية اندلاع الحرب العالمية الثانية في عام 1939 حلت السلطات الاستعمارية حزب الشعب الجزائري وألقت القبض على الزعيم مصالي بعد شهر فقط من إطلاق سراحه من سجن الحراش، وحوكم محاكمة صورية لتصدر عليه حكما بالسجن لمدة 16 سنة يوم 17 مارس 1941. فنقل إلى سجن لمبيز الرهيب، ومنذ تلك الفترة ظهرت شعارات جديدة لدى الشعب وهي " أطلقوا سراح مصالي!".

وفي عام 1942 دخلت جيوش الحلفاء المتمثلة في الجيوش البريطانية والأمريكية إلى الجزائر فقضت على نظام فيشي الموالي للنازية الألمانية، وأطلقت سراح مصالي الحاج، وشارك حزب الشعب الجزائري مع كل من فرحات عباس وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في صياغة بيان فيفري 1943 الذي يطالب بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وأسس مصالي الحاج مع هؤلاء "**أحباب البيان والحرية**" في 14 مارس 1944 الذي يجمع القوى الجزائرية المناهضة للاستعمار.

خشيت السلطات الاستعمارية من وحدة الشعب الجزائري، فوضعت مصالي الحاج تحت الإقامة الجبرية في قصر الشلالة، لتكتشف فيما بعد بأنه كان يحضر ثورة شعبية ضد الاستعمار فنفته إلى الكونغو برازفيل في إفريقيا السوداء يوم 23 أبريل 1945 لتحمله فيما بعد مسؤولية أحداث 8 ماي 1945 التي انتهت بمجازر رهيبة ارتكبها الاستعمار في حق الشعب الجزائري الذي قتل منه أكثر من 45 ألف شخص.

❹. تحضير الثورة المسلحة :

بعد عام من مجازر 8 ماي 1945 أطلقت السلطات الاستعمارية سراح مصالي الحاج وزعماء جزائريين آخرين ومنهم فرحات عباس والشيخ البشير الإبراهيمي وغيرهما.

وأعاد مصالي الحاج تأسيس حزب الشعب الجزائري تحت اسم جديد هو "**حركة الانتصار للحريات الديمقراطية**" وشرع في تحضير الشعب للثورة المسلحة فأسس المنظمة الخاصة في فيفري

1947 مهمتها تدريب المجاهدين على العمل المسلح وجمع الأسلحة والمؤن والأدوية لليوم الموعـــود. وللأسف اكتشف البوليس الاستعماري هذه المنظمة العسكرية في عام 1950 واعتقل الكـــثير مـــن أعضائها والتحق آخرون بالجبال ينتظرون ساعة اندلاع الثورة.

وفي هذه الفترة سافر مصالي الحاج إلى البقاع المقدسة لأداء فريضة الحج وقام بزيارة عدة بلدان في المشرق العربي وطالب حكوماتها بالدعم العسكري والمالي والسياسي لكفاح الشعب الجزائري، وعاد إلى الجزائر في عام 1952 لينظم عدة تجمعات شعبية يوعي فيها الشعب ويحضره للثورة، فوقعت عدة اصطدامات بين الشعب والبوليس الاستعماري الذي حاول منع هذه التجمعات، واعتقلت السلطات الاستعمارية الزعيم مصالي الحاج يوم 14 ماي 1952 فوضعته تحت الإقامة الجبرية بنيور في فرنسا، وبقي فيها حتى عام 1952.

وفي عام 1953 ظهرت أزمة داخل حزب "**حركة الانتصار للحريات الديمقراطية**" بين أنـــصار مصالي الحاج وأنصار اللجنة المركزية الذين اتهموا مصالي بالاستبداد وعبادة الشخصية داخل الحزب، فكادت هذه الأزمة أن تعصف بالحزب ونضالات الشعب الجزائري، فظهرت اللجنة الثورية للوحدة والعمل على يدي مجموعة من المناضلين الذين حاولوا الإصلاح بين المصاليين والمركزيين وإعـــادة لم شمل الحزب الوطني، لكن هذه المحاولات كلها باءت بالفشل، فاجتمعت مجموعة من أعضاء المنظمة الخاصة في المدنية بالعاصمة لمناقشة الوضع الخطير، فقرر المجتمعون إشعال فتيل الثورة قبـــل فـــوات الأوان، فكان هؤلاء وراء اندلاع الثورة المسلحة ليلة أول نوفمبر 1954 دون علـــم المركـــزيين ولا المصاليين الذين عقدوا مؤتمرا في هورنو ببلجيكا في جويلية 1954 وأعلنوا عن تأسيس حزب جديد سموه "**الحركة الوطنية الجزائرية MNA** " بزعامة مصالي الحاج ومواصلة النضال وبقي المركزيون في الحزب القديم " حركة الانتصار للحريات الديمقراطية " وبذلك انشق الحزب الـــوطني العتيـــد إلى حزبين.

موقفه من الثورة المسلحة

اندلعت الثورة المسلحة في الجزائر ليلة أول نوفمبر 1954 على يد جبهة التحرير الوطني التي أسسها مجموعة من الشبان الذين تربوا على يد مصالي الحاج ورضعوا المبادئ التي ناضل من أجلها لأكثر من ثلاثين سنة قضى أغلبها في المنفى والسجون، وقد انضم الكثير من الشباب إلى الثورة المسلحة معتقدين أن قائدها هو مصالي الحاج، ولم يعلموا أن الثورة قامت بدونه إلا بعد مرور شهور. واكتشف هؤلاء فيما بعد أن لمصالي الحاج تنظيما آخر أطلق عليه " الحركة الوطنية الجزائرية " يعارض به تنظيم " جبهة التحرير الوطني " الذي أشعل فتيل الثورة، فاصطدم التنظيمان فقتل الأخ أخاه في المهجر والجبال والمدن مما يطرح علينا السؤال لماذا هذا التقاتل بين أخوة كانوا في حزب الشعب الجزائري ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بزعامة مصالي الحاج وأعطوا أغلى ما يملكون من أجل تحرير وطنهم الجزائر ؟ فهل لأن "**الحركة الوطنية الجزائرية MNA**" رفضت حل نفسها والخضوع لقيادة الثورة التي أمرت كل التنظيمات الجزائرية بحل نفسها والانضمام إلى جبهة التحرير الوطني كأفراد وليس كتنظيمات؟ ولماذا رفض مصالي الحاج حل " الحركة الوطنية الجزائرية " والالتحاق بجبهة التحرير الوطني؟ هل لأنه رفض أن يكون تحت قيادة شباب رضعوا مبادئ الوطنية على يده فأخذته العزة بالإثم ؟ وهل لأن مصالي الحاج اعتقد أن جبهة التحرير الوطني تحالفت مع خصومه المركزيين الذين اصطدم معهم داخل " حركة الانتصار للحريات الديمقراطية " عشية اندلاع الثورة ؟ أم هل لأن جبهة التحرير الوطني ضمت إليها خصومه التقليديين الذين اختلف معهم في أساليب النضال ضد الاستعمار ومنهم جماعة فرحات عباس وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين؟ أم هل لأن مصالي الحاج رأى الثمرة التي سقاها ورعاها يقطفها غيره؟ واعتقد بأنه حضر للثورة طيلة عقود فقادها الآخرون ؟ هل لأن مصالي كان بعيدا عن الواقع و لم يكن يعرف الحقائق بسبب بقائه سنينا عديدة في السجون الفرنسية فكان ضحية هذا الجهل فاتخذ موقفا سلبيا من جبهة التحرير الوطني قائدة الثورة المسلحة ؟

إن المستقبل والبحث التاريخي الجاد كفيل بالإجابة عن هذه التساؤلات كلها. لكن مهما كانت الإجابة فعلينا أن نعلم أن مصالي الحاج لم يتخل عن أهدافه ومبادئه من أجل تخليص الجزائر من براثن الاستعمار، وإن خلافه مع جبهة التحرير الوطني ليس معناه معاداة الثورة من أجل الاستقلال أو خيانة كما أراد البعض إيهامنا.

فهل من المعقول أن تصدر خيانة الوطن من رجل أفنى حياته كلها في سبيل تحريره؟ وإن كان لنا حكم على موقف مصالي الحاج من الثورة الجزائرية فيمكن لنا القول أنه أخطأ التقدير لكن لم يخن أبدا.

وما يؤلم حقا هو بقاء مصالي الحاج بعد الاستقلال منفيا في الخارج مثل الكثير من الذين قادوا الثورة ذاتها. ولم تطأ قدماه أرض الوطن الذي حلم بحريته وبقي في فرنسا منزويا في حجرته متعبدا ومطالعا للكتب وكتابة مذكراته حتى لقي ربه يوم 3 جوان 1973 لينقل ليلا إلى مسقط رأسه تلمسان فيدفن هناك بحضور جمع كبير من المواطنين الذين لم ينسوا ولن ينسوا أبدا أن مصالي الحاج هو رائد الوطنية الجزائرية وأحد واضعي أسس الدولة الوطنية الجزائرية وغرس مثلها في قلب الشعب قبل أن تتحول إلى حقيقة فرحم الله مصالي الحاج وندعو الله أن يغفر ذنوبه.

محمد العيد آل خليفة
أمير شعراء الجزائر

مولده ونسبه

ولد الشاعر محمد العيد آل خليفة يوم 28 أوت 1904 في عين البيضاء بمنطقة الأوراس[1]، اسمه الحقيقي هو محمد العيد حمو، ولقب بـ"آل خليفة"، ينحدر من أسرة متدينة وميسورة الحال، وقد انتقلت من عين البيضاء لتستقر في بسكرة[2] في العقد الثاني من القرن العشرين.

دراسته

تلقى محمد العيد آل خليفة تعليمه الأول على يد أبيه وشيوخ آخرين أمثال محمد السائح وأحمد الجنيدي وعلي بن إبراهيم، كما تأثر في طفولته بشاعر يدعى أبو القاسم حمار، وقد يكون من أقارب الشاعر الجزائري المعاصر أبو القاسم حمار، وكان هذا الشاعر معروفا بقصائده السياسية والوطنية.

عندما بلغ محمد العيد آل خليفة العشرين من عمره، التحق بجامع الزيتونة بتونس[3] لمواصلة الدراسة هناك، لكنه لم يبق فيها إلا سنتين ليعود إلى الجزائر فيما بعد، لكنه اكتسب علما وفيرا في هذه الفترة، حيث اطلع بعمق على الأدب العربي في العصرين الجاهلي والإسلامي، دون أن يتجاهل الأدب العربي الحديث، كما كان يتابع أصداء الحركة الإصلاحية التي بزغت في المشرق العربي على يد جمال الدين الأفغاني[4] ومحمد عبده[5].

---

[1]— تغطي منطقة الأوراس جزءا كبيرا من الشرق الجزائري، ويسمى سكانها بالشاوية، ويتحدثون اللهجة الشاوية، وهي لهجة أمازيغية لا تختلف كثيرا عن اللهجات الأمازيغية الأخرى كالشلحية في المغرب والجنوب الوهراني وكذلك القبائلية والتارقية والمزابية والشنوية وزناتية وغيرها من اللهجات الأمازيغية الأخرى المنتشرة على امتداد المغرب الإسلامي الكبير.

[2]—تقع مدينة بسكرة في الجنوب الشرقي الجزائري، ويقع فيها ضريح الفاتح الإسلامي عقبة بن نافع، وبالضبط في سيدي عقبة.

[3]— بناه والي الخلافة الأموية في بلاد المغرب عبد الله بن الحبحاب في القرن الثامن الميلادي، وهو بمثابة جامعة للعلوم الدينية الإسلامية.

[4]—جمال الدين الأفغاني مصلح إسلامي من أفغانستان، ولد عام 1829، ويعرف عنه جهاده ضد الإستعمار البريطاني لبلده، فتعرض للنفي، فجاب البلاد الإسلامية، وهو يدعو شعوبها إلى إصلاح أوضاعهم المتردية، والعودة إلى الإسلام الصحيح مع التفتح على منجزات ومكتسبات العصر، كما كان يلح على تحقيق وحدة المسلمين كافة لمواجهة الخطر الإستعماري الذي كان يتهددهم في القرن التاسع عشر، وقد انتقل إلى رحمة الله عام 1897.

انخرط محمد العيد آل خليفة في العمل الإصلاحي عند عودته إلى الجزائر، فكان من المساهمين في صحف "صدى الصحراء" ثم "الإصلاح" التي أنشأها الشيخ الطيب العقبي[6] ببسكرة، ثم انتقل الشاعر محمد العيد إلى الجزائر العاصمة عام 1928، فتولى فيها إدارة مدرسة الشبيبة الإسلامية [7] حتى عام 1940، كما انخرط في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[8] عند تأسيسها على يد الشيخ عبد الحميد بن باديس في عام 1931، وكان من أبرز الأعضاء الناشطين فيها، ويعرف عن محمد العيد إلقاءه قصيدة طويلة في كل مؤتمر سنوي لجمعية العلماء الذي كان يعقد في نادي الترقي[9] بالعاصمة.

عاد إلى موطنه الأصلي الأوراس في عام 1940، فتولى الإدارة والتدريس في مدرسة التربية والتعليم بباتنة التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وفي عام 1947 انتقل إلى عين مليلة بمنطقة الأوراس لتولي مهمة الإدارة والتدريس في مدرسة العرفان التابعة لجمعية العلماء المسلمين، وبقي في هذه المهمة حتى عام 1956، وهو العام الذي ألقت فيه السلطات الإستعمارية القبض عليه بسبب دوره الكبير في الثورة المسلحة من ناحية التحريض والتوعية وجمع الأموال وغيرها من الأعمال، فأودع سجن

5- محمد عبده هو أحد تلامذة جمال الدين الأفغاني، وقد ولد في قرية محلة نصر المصرية عام 1849، وقد أنهى دراسته الدينية في جامع الأزهر، لكنه كان يرفض طريقة التدريس التقليدية لهذه الجامعة الإسلامية الكبيرة، وقد تأثر كثيرا بجمال الدين الأفغاني الذي لازمه في مصر، وشارك معه في العمل من أجل إصلاح أحوال المسلمين المتردية، وجعلهم يفهمون دينهم فهما صحيحا، يدخلهم العالم المعاصر، لكنه اختلف مع أستاذه الأفغاني في أسلوب العمل، فإن كان الأفغاني يركز على العمل السياسي في عمله، فإن محمد عبده يفضل التركيز على التعليم، وقد أثر كثيرا على جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ونشير إلى أنه قد زار الجزائر عام 1903، وقد توفي عام 1905.

6- الطيب العقبي هو أحد المؤسسين البارزين لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين عام 1931، وقد ولد عام 1888 ببسكرة، ثم انتقل إلى الحجاز أي المملكة العربية السعودية أين تلقى تعليما دينيا، ثم عاد إلى الجزائر عام 1920، وانكب على العمل الإصلاحي إلى جانب بن باديس والإبراهيمي وغيرهم، لكنه اختلف مع ابن باديس عام 1939 حول الموقف الواجب اتخاذه تجاه فرنسا في حربها ضد الألمان، فانسحب من جمعية العلماء، وقد توفي عام 1960.

7- هي مدرسة إصلاحية أسست عام 1928 في القصبة بالجزائر العاصمة.

8- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين هي تنظيم أسسه الشيخ عبد الحميد بن باديس الصنهاجي الأمازيغي رفقة مجموعة من علماء الدين في الجزائر في عام 1931، وهدفها الحفاظ على الشخصية الوطنية الجزائرية في مواجهة المسخ الإستعماري، والدعوة إلى الإصلاح الديني والإجتماعي، وغرس الروح الوطنية في صفوف الجزائريين.

9- نادي الترقي هو ناد ثقافي يقع في ساحة الشهداء بالجزائر العاصمة تجتمع فيه النخب الجزائرية، وتتدارس وضع الجزائريين، كما تلقى فيه المحاضرات ودروس التوعية والتنوير، وقد عرف هذا النادي تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عام 1931، وقد أسس الجزائريون نوادي أخرى في عدة مناطق من الجزائر أثناء العهد الإستعماري مهمتها تنوير الجزائريين وتثقيفهم وتوعيتهم، ومنها على سبيل المثال لا الحصر نادي صالح باي بقسنطينة، ونادي التقدم بعنابة، ونادي النجاح بسيدي بلعباس، ونادي الشبيبة الإسلامية بتلمسان.

قسنطينة ثم أطلق سراحه في بداية الستينيات في إطار سياسة التهدئة التي أراد الرئيس الفرنسي آنذاك شارل ديغول[10] ممارستها، وهو كعربون لقيادة الثورة كي تقبل بفتح المفاوضات معه من أجل التوصل إلى حل للقضية الجزائرية يحفظ لفرنسا ماء الوجه، فوضع محمد العيد تحت الإقامة الجبرية بعد خروجه من سجن قسنطينة، وبقي على ذلك حتى استرجاع الجزائر استقلالها عام 1962.

وفاته

لم يعرف لمحمد العيد آل خليفة أي نشاط أدبي بعد استرجاع الجزائر استقلالها، ولعل ذلك يعود إلى الوهن والشيخوخة، واكتفى فقط بأداء فريضة الحج على نفقة الحكومة الجزائرية، والتنقل بين مسكن أسرته ببسكرة ومسكن موطنه الأصلي بالأوراس، وبقي على ذلك حتى وافته المنية يوم 31 جويلية 1979 عن عمر يناهز الخمس والسبعين سنة، ليدفن ببسكرة في جو مهيب حضرته العديد من الشخصيات الأدبية والفكرية والسياسية، بالإضافة إلى السلطات الرسمية.

إنتاجه

ترك الشاعر محمد العيد آل خليفة العديد من المقالات والقصائد الشعرية التي كان يدعو فيها إلى الثورة على الإستعمار، وسجل في الكثير منها جرائم هذا الأخير ضد الشعب الجزائري، ومنها بالخصوص مجازر 8 ماي 1945[11]، لكن تنتظر هذه الأعمال كلها عملية جمع ثم نشرها كاملة، ونشير إلى أنه قد جمعت وزارة التربية الوطنية بعض قصائده ونشرتها عام 1967 تحت عنوان "ديوان محمد العيد"، ويضم 250 قصيدة موزعة على 587 صفحة.

[10]– جاء المعمرون الأوروبيون في الجزائر بشارل ديغول إلى الحكم في فرنسا عام 1958، معتقدين أنه الوحيد الذي يقدر على القضاء على الثورة الجزائرية، خاصة وأنه قد سبق له أن أنقذ فرنسا من الاحتلال الألماني أثناء الحرب العالمية الثانية (1939– 1945)، لكنه فشل في القضاء على الثورة، واضطر للإعتراف باستقلال الجزائر عام 1962، وانسحب من الحكم عام 1969 بعد مظاهرات طلابية عارمة في فرنسا في شهر ماي من عام 1968، وتوفي عام 1970 .

[11]– طالب المشاركون في هذه المظاهرات باستقلال الجزائر رافعين الراية الوطنية، فتدخلت القوات الاستعمارية بشكل عنيف ضد الجزائريين، فتحولت هذه المظاهرات إلى مجازر إستعمارية، حيث قتلت القوات الاستعمارية فيها أكثر من 45 ألف جزائري، وقد كانت سطيف وقالمة وخراطة وبجاية أهم مراكز هذه الأحداث.

ولمحمد العيد آل خليفة أيضا مسرحية شعرية تحمل عنوان "بلال بن رباح"[12]، وكانت تمثل في مدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وحتى داخل المعتقلات الاستعمارية، وكان الهدف منها بث روح الصبر والمقاومة في الشباب الجزائري.

لقب الشاعر محمد العيد آل خليفة بعدة ألقاب، ومنها "أمير الشعراء" و"أمير شعراء الجزائر" و"شاعر الجزائر الحديثة"، وقد قال شكيب أرسلان[13] فيه عام 1937 "كلما قرأت شعرا لمحمد العيد الجزائري تأخذني هزة طرب تملك على جميع مشاعري"، وشبهه بالشاعر العربي البهاء بن زهير[14] في "سلاسة نظمه، وخفة روحه، ودقة شعوره، وجودة سبكه، واستحكام قوافيه"، ويضيف عنه قائلا "أني أقرأ له القصيدة المرتين أو الثلاث ولا أمل، وتمضي الأيام وعذوبتها في فمي".

---

[12]— بلال بن رباح هو من عبيد قريش الذين دخلوا الإسلام مبكرا، وتمسك به رغم كل أنواع العذاب الذي ألحقته قريش به، وقد أصبح أول موذن في الإسلام، ولقب بموذن الرسول ﷺ، ونشير إلى أن بلال أسود البشرة، لكن لم يحل ذلك دون أن يكرمه الإسلام ويرفع من شأنه، لأن هذا الدين لا يميز بين أسود وأبيض أو بين عربي وأعجمي أي غير العربي إلا بالتقوى، فهو دين المساواة المطلقة بين البشر مهما كان لونهم أو جنسهم .

[13]—شكيب أرسلان مصلح إسلامي ومجاهد ضد الإستعمار ومفكر، فقد ولد عام 1870 في شويفات بلبنان، وقد التقى هناك بمحمد عبده، كما احتك بجمال الدين الأفغاني، فتأثر بهما، وقد عرف عنه جهاده ضد الإستعمار الفرنسي في كل من سوريا ولبنان، فنفته فرنسا إلى سويسرا، أين أسس عام 1930 مجلة بالفرنسية عنوانها "أمة العرب"، وكان يدعو فيها إلى تحرير العالمين العربي والإسلامي من ربقة الإستعمار الأوروبي، وقد توفي عام 1946، وقد ترك عدة مؤلفات أشهرها "لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم ؟"، ومن كتبه أيضا " خلاصة تاريخ الأندلس "، " الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية " وغيرها من الكتب والمقالات .

[14]—هو البهاء بن زهير بن أبي سلمى المزني، وهو شاعر عربي مخضرم، أي عاش في الجاهلية، ثم دخل الإسلام على يد رسول الله محمد ﷺ ، فهو صحابي جليل، وقد توفي في عام 26 هجرية، الموافق لـ 645 ميلادية.

العربي التبسي

نشأته

❶. مولده ونسبه:



ولد الشيخ الشهيد العربي التبسي عام 1895 بقرية ايسطح النموشية التي تقع غرب مدينة تبسة، اسمه الكامل العربي بن بلقاسم ابن مبارك بن فرحات، وهو من قبيلة نمامشة الأمازيغية، ولقب بـ «**التبسي**» فيما بعد نسبة إلى مدينة تبسة التي قدم لها الكثير من الأعمال، أبوه بلقاسم كان فقيرا يشتغل في الأرض إلى جانب تحفيظ القرآن لأبناء قرية أيسطح. وقد توفي عندما بلغ ابنه العربي الثامنة من عمره، ليكفله عمه.

❷. دراسته:

بدأ الطفل العربي حفظ القرآن الكريم على يدي أبيه، وعندما توفي أبوه أصر الطفل على مواصلة حفظ القرآن، فأتم ذلك في الثانية عشرة من عمره، ثم انتقل إلى زاوية خنقة سيدي ناجي الرحمانية قرب بسكرة فدرس هناك العلوم الدينية لمدة ثلاث سنوات لينتقل بعدها إلى زاوية الشيخ مصطفى بن عزوز بنقطة جنوب غرب تونس، وهي نفس الزاوية التي درس فيها أبوه.

والتحق العربي التبسي بجامع الزيتونة في عام 1913 أين تحصل على شهادة الأهلية. وفي عام 1920 انتقل إلى مصر لمواصلة الدراسة في الجامع الأزهر الشريف أين تحصل على الشهادة العالمية،

وبذلك أصبح الشاب العربي عالـــما في الدين بأتم معنى الكلـــمة، وكان بإمكانه الحـــصول علـــى أفضل الوظائف في مصر إلا أنه رفض ذلك، وأصرَّ على العودة إلى وطنه الجزائر الذي بقي متعلقا به روحا وجسدا، كما أنه لـــم يطلب العلـــم من أجل وظيفة تغنيه عن الحاجة، فيعتبر طلبـــة العلـــم جهادا يحضر به نفسه لخدمة وطنه وتحريره من الجبروت الاستعماري الفرنسي، خاصة وقد اســـتفاد العربي التبسي كثيرا من تجارب الحركات الإصلاحية بالـــمشرق العربي التي قادها جمـــال الـــدين الأفغاني ومحمد عبده، وسمع وأعجب كثيرا بالأفكار الوطنية الإسلامية التي غرسها الشاب مصطفى كامل في مصر في بدايات القرن العشرين ورأى آثارها في أوساط المصريين، فأراد الـــشاب العـــربي تكرار التجربة نفسها في وطنه الجزائر، فعاد إليها عام 1927 وهو كله إيمان وحماس لتحرير الـــوطن والشعب من الاستعمار والجهل والخرافات والشعوذة التي ألـــمت به، وكادت تقضي على الـــدين والوطن.

جهاده قبل الثورة

❶. تحديد أهدافه:

عندما عاد الشيخ العربي التبسي إلى وطنه الجزائر وجد شعبه في أمس الحاجة إلى من يقـــوده إلى التحرير من الاستعمار الغاشم الذي كان يأكل خيرات البلاد ويمتص عرق الكادحين من الـــشعب، وغضب الشيخ العربي التبسي غضبا شديدا عندما لاحظ أن الذين كانوا يساعدون الاستعمار علـــى ظلمه للشعب هم مجموعة من الجزائريين يلبسون لباس الدين ويستغلونه لخدمة مصالحهم وينـــشرون الشعوذة والدروشة والخضوع ويقولون للشعب أن الاستعمار قضاء وقدر، ويستغلون في ذلك كلـــه الجهل الذي كان الشعب الـــمسكين يتخبط فيه.

واستطاع الشيخ العربي التبسي تحديد أصل الداء الذي كانت تعاني منه الأمة الجزائرية، فكتـــب مقالة في مجلة الشهاب عام 1927 يتحدث فيها بثورية عن الذين كانوا يضرون بالدين والوطن باسم الدين، ويقول فيه «**إن أخوف ما يخافه المسلمون الذين خالط بشاشة الإيمان قلوبهم على دينـــهم،**

دعوى الدجاجلة الذين سيكونون بين يدي الساعة، أولئك النفر الذين جعلهم الله فتنة لمن لم يرد بهم خيرا، فلم يفقههم في الدين، وقد قضت سنة الله أن يكونوا أتباع كل ناعق، وأنصار كل ضال، وعونا على الحق...». فكأن الشيخ الجليل كان يكرر دعوة النبي إبراهيم عليه السلام ربه عندما كان يقول في القرآن الكريم ﴿**ربي لا تجعلني فتنة للذين كفروا**﴾ أي بمعنى أن لا يكون سببا في نفور الناس عن الدين السمح فيكفروا به، ولا يُنفر المسلم الناس عن الدين إلا إذا أعطى عنه صورة مشوهة بعيدة كل البعد عن حقيقته فيظهره دين جهل وتخلف وشعوذة واستغلال وظلم بدل أن يظهره على حقيقته كدين علم وتقدم وعقل وعدالة وحرية وثورة ضد الظلم والاستغلال والقهر.

فوضع الشيخ العربي التبسي نصب عينيه ضرورة محاربة هؤلاء المشعوذين والدراويش والمرابطين الذين كانوا يعملون مع الاستعمار الفرنسي على تشويه الإسلام تمهيدا لإبعاده عن قلوب الناس وإبقاء الشعب في الجهل مستسلما لقدره المحتوم خاضعا وخنوعا بدل الثورة ضد الاستعمار والجهل والتخلف. وكان يرى بأن الحل هو تطبيق قوله تعالى ﴿**إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**﴾ مما يستدعي تغيير ذهنية ونفسية أفراد الشعب فيغرس فيهم حب العلم واستعمال العقل وحس النقد والتمحيص بين الأفكار الصحيحة والخاطئة، وبأن دينه الإسلامي يفرض عليه العمل من أجل تغيير أوضاعه الرثة والمهانة التي يرفضها الإسلام، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالقضاء على الاستعمار وأعوانه.

❷. أسلوبه في تربية الرجال :

اتصل الشيخ العربي التبسي عام 1929 بالشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس الذي ذاع صيته في أرجاء الوطن واكتسب تجربة كبيرة في الإصلاح الديني ونشر فكرة الوطنية، وكان هدف الشيخ التبسي من هذا الاتصال هو معرفة الواقع بدقة والاستفادة من تجربة ملهمه ابن باديس وتنسيق الجهود معه وبقية العلماء المجاهدين فازداد الارتباط الوثيق بين ابن باديس والتبسي الذي اكتسب

علما واسعا بالأزهر الشريف، وقال ابن باديس عن العربي التبسي بعدما عرفه جيدا أنه «**ذكي الفؤاد، صحيح الفكر والعلم، فصيح اللسان، محجاج قوي الحجة، حلو العبارة... شديد الحب لدينه ووطنه، شديد في الدفاع عنهما**».

بدأ الشيخ العربي التبسي جهاده ضد الاستعمار وأعوانه من مسجد ابن سعيد، وهو مسجد صغير يقع في وسط مدينة تبسة، فكان يدعو من خلال خطبه ودروسه إلى العودة إلى الدين الإسلامي الصحيح، كان يكشف حقيقة المشعوذين والدراويش والطرقيين الذين كان الاستعمار يستعملهم لإبقاء الشعب في التخلف والجهل خوفا من الاستفاقة يوما فيهز أركان الاستعمار الغاشم الذي أهلك البلاد والعباد.

فأُعجب شباب مدينة تبسة بهذه الأفكار الجديدة التي لم يألفوها من قبل، فأصبحوا يترددون بأعداد كبيرة على المسجد الصغير لسماع خطب ودروس الشيخ الشاب المفعم بالإيمان والإخلاص وحب الوطن والدين. واهتز نفوذ المشعوذين والدراويش والمرابطين وانتشرت فكرة الوطنية وضرورة التخلص من الاستعمار بين الشباب وأصبحت هذه الأفكار تُرَدَّدُ على الألسنة. وأصبح المسجد الصغير لا يتسع لكل هؤلاء الشباب، فطلبوا من التبسي الانتقال إلى الجامع الكبير في المدينة التابع للحكومة الاستعمارية، فحركت هذه الأخيرة بيادقها من العملاء ليمنعوه من التدريس والخطابة في هذا الجامع، وكانوا يقولون للناس إن العربي التبسي يزرع الفتنة وهو كافر فهو من الأبالسة كما كان يلقب أتباع الشيخ عبد الحميد بن باديس، فعمد الاستعمار وأعوانه إلى تضييق الخناق على الشيخ التبسي لأنه كان يحيي نفوس الشعب فمنعه من كل نشاط.

وأمام هذا الوضع نصحه الشيخ عبد الحميد بن باديس بالانتقال إلى مدينة سيق بالغرب الجزائري لزرع الأفكار الإصلاحية والوطنية هناك، مادامت هذه الأفكار قد أينعت في مدينة تبسة ولا خوف عليها، وإن شباب المدينة سيتكفلون بها، فانتقل الشيخ التبسي إلى مدينة سيق عام 1930، وبقي فيها سنتين يهز أركان الاستعمار بأفكاره الوطنية والإصلاحية، فاعتنقها الشباب الذين تكفلوا بها ليعود مرة أخرى إلى تبسة في أواخر عام 1931.

وفي هذه الظروف نشأت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 5 ماي 1931، وكان الشيخ العربي التبسي أحد أقطابها الكبار إلى جانب عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي ومبارك الميلي والطيب العقبي وغيرهم من الرجال الأفذاذ الذين عملوا على إحياء الأمة وتحريكها لتهز أركان الاستعمار الغاشم الذي أراد القضاء عليها إلى الأبد، وقد انتخب الشيخ العربي التبسي أمينا عاما لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، مثلما تكفل بالتدريس والإصلاح ونشر الأفكار الوطنية ورعايتها في مدينة تبسة وما جاورها رغم عراقيل الاستعمار وعملائه.

وعاد الشيخ التبسي إلى المدينة التي لقب بها، ففرحوا به كثيرا، ووجد سكانها قد بنوا مدرسة ومسجدا حرا بتبرعاتهم وأموالهم التي نزعوها من قوت أبنائهم ليقيموا بها أماكن لطلب العلم، وكيف لا يقومون بذلك وهم تشبعوا بأن العلم هو حجر الأساس لبناء مجتمع سليم ومتقدم وقد كان أول أمر من الله سبحانه وتعالى إلى المسلم هو **﴿اقرأ باسم ربك﴾** ؟

جهز سكان المدينة مدرستهم بأحدث الأجهزة، وأصبحت على أتم الاستعداد لاستقبال البنات والأطفال والتكفل بهم، وقد بلغ عدد تلامذتها 500 تلميذ وتلميذة في عام 1934 جاءوا كلهم من المناطق المجاورة.

وقد أدرك الشيخ العربي التبسي أهمية الجمعيات في نشر الأفكار الوطنية والإصلاحية وتنظيم الشعب، فعمد إلى إنشاء الكثير منها في مدينة تبسة فأسس عدة جمعيات كشفية ورياضية أهمها "**جمعية تهذيب البنين والبنات**" وأنشأ نادي الشبان المسلمين الذي كان هدفه جلب الشباب ليتعلموا ويسمعوا الكلام الطيب وتلبية رغباتهم في التسلية والترويح عن النفس في إطار الأخلاق والمبادئ الإسلامية، فكان يقول أليس ذلك أفضل من الذهاب إلى الحانات التي وضعها الاستعمار لتلهية الشباب الجزائري ودفعهم إلى الإدمان على الخمر فتذهب صحتهم وعقولهم فينشغلوا عن الاستعمار الجاثم فوق أرضهم وهو سبب مآسيهم وبؤسهم.

❸. في سجون الاستعمار :

بعد وفاة الشيخ الإمام عبد الحميد بن باديس يوم 16 أبريل 1940، انتخب الشيخ البشير الإبراهيمي رئيسا لجمعية العلماء المسلمين والجزائريين، والشيخ العربي التبسي نائبا له، فواصل الشيخ جهاده ضد الاستعمار، خاصة وأن الرئيس الجديد لجمعية العلماء كان منفيا إلى أفلو، فتكفل الشيخ التبسي بأغلب الأعمال، مما أقلق السلطات الاستعمارية فاختلقت له تهمة الاتصال بألمانيا النازية لتتخذها ذريعة لإيقاف نشاطه، فألقي عليه القبض عام 1943 وبقي شهورا في سجن لمبيز بباتنة لينقل فيما بعد إلى سجن الكودية بقسنطينة، وبعد ستة أشهر أطلق الاستعمار سراحه خوفا من غضب الشعب الجزائري الذي كان يمكن أن يثور فيشغل فرنسا عن حربها ضد ألمانيا النازية.

وعند انتهاء الحرب العالمية الثانية بهزيمة ألمانيا النازية، خرج الشعب الجزائري في مظاهرات ضخمة يوم 8 ماي 1945 يطالب فيها فرنسا بإعطائه الاستقلال، فردت عليه بالقتل والذبح والهمجية فقتلت 45 ألفا من الشعب الجزائري واعتقلت 73 ألفا منه، ومن هؤلاء المعتقلين الشيخ العربي التبسي الذي حمّلَهُ الاستعمار مسؤولية المظاهرات إلى جانب الكثير من قادة الأحزاب. وخرج العربي التبسي من السجن في مارس 1946 ليعود إلى مواصلة جهاده من أجل تحرير وطنه وشعبه.

❹. إدارته معهد عبد الحميد بن باديس :

أنشأت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين معهد ابن باديس بقسنطينة في عام 1947، وهو بمثابة ثانوية تتسع لـ 1500 طالب.

وكلفت الشيخ العربي التبسي بإدارة المعهد فعمل على تكوين الطلبة علميا وعقليا وروحيا وأخلاقيا، فكان يوجههم إلى المطالعة الواسعة واكتساب القدرة على الخطابة والكتابة المؤثرة في النفوس والقلوب فتحركها ضد الاستعمار، وكان ينصحهم باستعمال عقلهم وجعله الميزان

الذي يزنون به الأمور والأحداث، ويقول لهم بضرورة امتلاك حس النقد وعدم قبول أي شيء دون تمحيصه. وكان الطلبة يدرسون في معهد ابن باديس العلوم الدينية والتاريخ والجغرافيا واللغة إلى جانب الرياضيات والعلوم الطبيعية لأن المسلم عندما قال له الله سبحانه وتعالى **﴿اقرأ باسم ربك﴾** فلم يكن يعني بذلك القراءة في الكتب فحسب بل ضرورة القراءة في الطبيعة والكون والمجتمعات لاكتشاف مختلف القوانين الطبيعية والاجتماعية ثم توظيفها في خدمة الإنسانية إما باختراع الآلات والأدوية أو بإبداع أحسن الأنظمة الإدارية والاجتماعية والاقتصادية التي تيسر الحياة للمجتمعات.

ولم يبخل الشيخ العربي التبسي على طلبة المعهد بنصائحه وتوجيهاته، فكان يذكرهم عند كل عطلة صيفية بالقول لهم «**أنتم جنود الله والوطن، إياكم وارتياد أماكن اللهو والمقاهي، وجندوا أنفسكم للإسلام والوطن، حدثوا آباءكم وأقاربكم عن تعليمكم وشيوخكم، وما سمعتم منهم من النصائح، علموهم ما تعلمتم من الدين والإخلاص، حدثوهم عن الاستعمار وظلمه، فهذا واجبكم في عطلتكم فأنتم أمل شعبكم المسكين، فلا تنشغلوا عن واجباتكم بما يسر أعداء وطنكم ويغيض آبائكم، تذكروا معيشة آبائكم ومسكنهم وملبسهم، وكيف آثروكم على أنفسهم وإخوانكم وأمهاتكم لتنيروا الطريق أمامهم. تلك هي الرسالة التي نكلفكم بتبليغها إلى آبائكم وأقاربكم، وتلك هي أمانة العلم في أعناقكم...**».

واستمر الشيخ العربي التبسي في الجهاد ضد الاستعمار بالخطب والدروس في المساجد والمحاضرات في النوادي والكتابة في الصحف، فكان ينشر الكلمة الطيبة التي كانت ترتعد لها فرائص الاستعمار وأذنابه، فكان قليل النوم كثير الحركة والترحال، وقد ثقلت عليه المسؤوليات عندما كُلف بإدارة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بعد رحلة رئيسها الشيخ البشير الإبراهيمي إلى المشرق العربي عام 1952. هكذا كان الشيخ العربي التبسي كله تضحيات رغم مرضه وسنه إلا أنه كان يسرٌّ بما كان يعمل رغم الأتعاب لأنه كان يقوم بكل ذلك بإخلاص وتجرد لله سبحانه وتعالى مما حول

تعبه راحة، وهو الذي ما فتئ يقول «**إنه لا يمكن إرضاء الإسلام والوطن، وإرضاء الزوج والأبناء في وقت واحد، إنه لا يمكن لإنسان أن يؤدي واجبه التام إلا بالتضحية**».

جهاده أثناء الثورة

❶. دوره أثناء الثورة :

عندما اندلعت الثورة المسلحة ضد الاستعمار في ليلة أول نوفمبر من عام 1954 التحق الكثير من تلامذة مدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بها فحملوا السلاح ضد الطغيان الاستعماري لتحرير البلاد بعد ما تحرر الشعب من الخوف والشعوذة والدروشة. وكيف لا يلتحق هؤلاء التلاميذ بالجهاد ضد الاستعمار وقد أفتى إمامهم الشيخ العربي التبسي في بداية الثورة أنه «**لا يجوز لأي مسلم دون عذر أن يتخلف عن الجهاد**». وكان يتأسف لأنه غير قادر على حمل السلاح لمرضه وشيخوخته فكان يقول: «**لو كنت في صحتي وشبابي ما زدت يوما واحدا في المدينة أسرع إلى الجبل فأحمل السلاح فأقاتل مع المجاهدين**»، ورغم ذلك فإنه التحق بالثورة منذ بدايتها وكان يجمع لها المال ويعبئ الشعب ويدعوه إلى الجهاد ضد الاستعمار، وعندما نصحه عبان رمضان بالالتحاق بالخارج خوفا من أن يمسه الاستعمار بسوء رد عليه قائلا إذا كنا سنخرج كلنا فمن يبقى مع الشعب يوعيه ويعبئه ويحمسه ؟

فضل الشيخ العربي التبسي البقاء في الجزائر، وكان يلقي الدروس والخطب في مسجد بلكور بالعاصمة يدعو فيها الشعب إلى الالتحاق بالثورة ضد الاستعمار وكانت دعوته تصل إلى أرجاء الوطن كله، فأصبح الاستعمار يعتقد أن بقدرة هذا الرجل إيقاف الثورة فأرسلت إليه الحكومة الاستعمارية عدة مبعوثين تسترضيه وترجو منه التفاوض، فكان يرفض كل حديث معهم ويشير إلى أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب ويقول لهم: «**إذا أرادت فرنسا إيقاف**

الحرب فلتفاوض جبهة التحرير الوطني، أما العربي التبسي وغيره فليس لهم أن يتكلموا باسم الشعب وثورته ولا يستطيعون إيقاف ثورة الأمة كلها».

❷. استشهاده :

أدرك الشيخ العربي التبسي أنه مهدد في حياته، خاصة بعد ما اعتُدي على مسجد بلكور الذي كان يخطب فيه، ورغم ذلك رفض الخروج وفضل البقاء مع الشعب، وكان يرى أن استشهاده حياة للجزائر وثورتها لأن الوطن يتحرر وينمو ويتقدم بعرق ودماء أبنائه.

ووقع الاستعمار في حيرة من أمره، ورأى أنه إن اعتقل أو قتل الشيخ العربي التبسي فإن خبر استشهاده ينتشر في أنحاء البلاد كلها فيتأكد المترددون من الشعب أن الثورة هي فعلا جهاد في سبيل الله والوطن وليس كما يدعي الاستعمار من أن المجاهدين فلاقة وخارجون عن القانون. وإذا أبقى الاستعمار الشيخ العربي التبسي على حاله فإنه يعبئ الشعب ويوعيه بحقيقة الثورة. وشرع العدو يفكر في مخرج له من هذا المأزق الذي أوقعه فيه هذا الفقيه الثائر؟ فتوصلت المخابرات الاستعمارية إلى حل يتمثل في إعطاء الأمر لمنظمة الأيدي الحمراء الإرهابية باختطافه واغتياله، وهذه المنظمة صنعتها هذه المخابرات لتنفيذ جرائمها ضد الشعب ثم استبعاد أية تهمة عن الحكومة الاستعمارية ومحاولة إلصاقها بالمجاهدين لزرع الغموض والبلبلة في نفسية الشعب وتشويه الثورة.

واختطفت منظمة الأيدي الحمراء الإرهابية الشيخ العربي التبسي من بيته ببلكور ليلة 4 أبريل 1957 وهو مريض، وعندما بحث عنه أفراد عائلته لدى الإدارة الاستعمارية وفي سجونها لم يجدوا خبرا عنه، ونفت السلطات الاستعمارية عنها عملية اختطافه من بيته خوفا من ثورة الشعب لمكانة الرجل وتأثيره، لكن الشعب عرف أن الذي يهدد الاستعمار ومصالحه لا يمكن أن يقتل إلا على يد هذا الاستعمار البغيض.

فاستشهد الشيخ العربي التبسي وهو في الثانية والستين من عمره و لم يعرف إلى حد اليوم مكـــان جثمانه، لكن ما يعرفه الشعب هو أن العربي تبسي ابن من أبناء هذا الوطن العزيز الذي استشهد من أجله مليون ونصف مليون شهيد.

هذا هو الشهيد العربي التبسي الذي قال عنه الشيخ البشير الإبراهيمي: «والأستاذ التبسي كمـــا شهد الاختبار وصدقت التجربة مدير بارع ومرب كامل، خرجته الكليتان الزيتونة والأزهر في العلم، وخرجه القرآن والسيرة النبوية في التدين الصحيح والأخلاق المتينة.

وأعانه ذكاؤه وألـــمعيته على فهم النفوس، وأعانته عفته ونزاهته على التزام الصدق والتصلب في الحق وإن أغضب جميع الناس، وألزمته وطنيته الصادقة بالذوبان في الأمة والانقطاع لخدمتـــها بأنفع الأعمال، وأعانه بيانه ويقينه على نصر الحق بالحجة الناهضة ومقارعة الاستعمار في جميـــع مظاهره».

الفضيل الورتيلاني
العالم الشهيد

﴿ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون﴾

قرآن كريم

"... وكان من حق الأستاذ الفضيل على رجال الفكر والقلم في الجزائر، وفي غيرها من البلاد العربية والإسلامية أن يوفوا له ويقفوا على حياته وقفة الذّاكرين بالجميل، المدين بالفضل، المفتون بالعبقرية، فيفرغوا في سمع الزمان الواعي آيات الإعجاب والتقدير وأناشيد الحب والوفاء، وذلك قليل فيمن فهم الحياة نكرانا للذات، وجهادا في سبيل الحق حتى النهاية..."

الأستاذ محمد الصالح الصّديق

"...إن نفس الورتلاني العظيم، من تلك الفئة الأولى الأصيلة، تلك التي تشبه المعدن الذهبي، ذلك الذي يصهر بالنّار، ولكنه يخرج منها ألمع ما يكون بريقا. أنقى ما يكون من الشوائب، وهذا نفس ما حدث للفضيل فلقد مرت عليه كما تمرّ على الأفذاذ العباقرة ظروف عابسة حسبها الناس حجابا ضعيفا بين ماضيه ومستقبله، ولكنها سرعان ما تقشعت كما تنقشع السحب الثقال عن وجه الشمس..."

الأستاذ محمد الأكحل الشرفاء

من هو الشيخ الفضيل الورثيلاني؟

هو الفضيل حسنين بن محمد السعيد بن فضيل المعروف باسم "الورثيلاني"، نسبة لمنطقة بني ورثيلان الواقعة جغرافيا بأعالي جبال البيبان الشامخة، أما إداريا فهي تابعة لولاية سطيف، وبني ورثيلان منطقة جبلية ذات مناظر طبيعية ساحرة يزينها جبل آزرو، اقوف، ثيلة... وتشق أراضيها العديد من الوديان، التي تصب كلها في نهر الصومام العريق.

ويقطن هذه المنطقة سكان ينطقون بالقبائلية أقل ما يوصفون أنهم **"أمة وسطا"** ومنهم من يعود أصله إلى **"الشرفاء"** من آل بيت رسول الله ﷺ.

ولد الشيخ الفضيل الورثيلاني بقرية آنو، يوم 06 فيفري 1900م وفيها تعلم مبادئ اللغة وحفظ القرآن الكريم، وفي منابعها شرب قيم الوطنية، وحلاوة الدين الإسلامي، حيث كانت هذه المنطقة تعج بمئات العلماء وطلبة القرآن الكريم المنتشرين عبر مختلف زوايا تعليم القرآن. "ثيمعمرت"، ومن أهم المشايخ الذين أخذ عليهم العلم الشيخ "السعيد البهلولي" ويمتد نسبه إلى العلامة الرحالة "الحسين الورثيلاني" صاحب الرحلة الورثيلانية (نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار فكان خير خلف لخير سلف.

الشهيد محمد بوراس

ولد محمد بوراس سنة 1908 بمدينة مليانة ولاية عين الدفلى، ترعرع محمد وسط عائلة بسيطة وفقيرة دخل الكتّاب وحفظ القرآن الكريم وفي سنة 1915 التحق بمدرسة فرنسية لمتابعة دروسه الابتدائية، لكن حالته المعيشية لم تسمح له بإكمال دراسته فالتفت إلى العمل وهو يبلغ من العمر 16 سنة عمل بمنجم زكار، ثم في 1926 انتقل هو وعائلته إلى العاصمة وهناك عمل بمطحنة الحبوب بالحراش كمحاسب وتعلم على الآلة الراقنة وبعد سنتين عمل في ميناء الجزائر ككاتب بمصلحة القيد البحري بعد أن اجتاز امتحان مسابقة التوظيف بتفوق.

كان معروفا بالنشاط الرياضي حيث التحق في 1930 بصفوف المولودية الجزائرية لكرة القدم ثم ساهم في تأسيس وتنشيط الجمعية الرياضية الطليعة.

مع هذا تعلّم العربية وكتابتها في المدرسة الحرّة (الشبيبة) حضر دروسا مسائية كما كان يتردد على المحاضرات التي كان يلقيها العلماء مثل الإمام عبد الحميد ابن باديس والبشير الإبراهيمي والشيخ الطيب العقبي في نادي الترقي.

ووسط كل هذه التحركات الثقافية النشطة فكر في تربية النشء على مبادئ وطنية وتكوين جيل ثوري ففكر في إنشاء الكشافة الإسلامية الجزائرية وكانت أول حركة كشفية رائدها الأول محمد بوراس في مدينة مليانة تحتوي على عشرة عناصر واسمها ابن خلدون، ثم أنشأ فوج كشفي متكون من 8 عناصر بقلب القصبة سنة 1935 واسمها الفلاح كما توسعت الحركة الكشفية إلى مختلف القطر الجزائري مثل فوج الرجاء وفوج الصباح بقسنطينة 1936 وفوج الفلاح بمستغانم سنة 1936 وفوج الإقبال بالبليدة 1936 وفوج القطب بالجزائر العاصمة 1937 وفوج الحياة بسطيف 1938،

وفوج الهلال بتيزي وزو سنة 1938 وفوج الرجاء بباتنة 1938 وفــوج النجــوم بقالمــة 1939 وكانت هذه الأفواج متفرقة ففكر في إنشاء جامعة للكشافة الإسلامية بالجزائر ســنة 1937 وأول تجمع كشفي لها كان في جويلية 1939 بالحراش.

لكن السلطات الفرنسية شكّت في نشاطه الكشفي وشدّدت عليه الرقابة المستمرة وفي 3 مــاي 1941 ألقت عليه القبض وتمّ تعذيبه بوحشية ثم قدّم إلى المحكمة العسكرية التي أصدرت في حقــه حكم الإعدام يوم 15 ماي 1941 بتهمة التعاون مع العدو وتهديد أمن الدولة الفرنسية، ونفّذ حكم الإعدام يوم 27 ماي 1941 بالساحة العسكرية بحسين داي وعمره لا يتعدى 33 عاما.

محمد بلوزداد

ولد المناضل محمد بلوزداد في سنة 1924 بحي بلكور بالجزائر العاصمة، تعلّم بالعاصمة ونال الشهادة التكميلية العليا، عمل محمد بلوزداد موظفا في الإدارة الفرنسية بالولاية العامة لكنه تخلى عن منصبه ليشتغل بالكفاح وتحرير الوطن فانخرط في حزب الشعب الجزائري في سنة 1943 وعمره لا يتعدى 19 عام ثم شارك في تأسيس منظمة لجنة شبيبة بلكور وكان هو من ترأس هذه الجمعية وامتد نشاطها إلى مدن أخرى من العاصمة ومن بين أهدافها توعية الشباب وتكوينهم، وفي سنة 1944 أصدر صحيفة سرية تحت عنوان (الوطن).

عرف محمد بلوزداد بالنشاط والحيوية وكان أحد المنظمين لمظاهرات أول ماي من سنة 1945 بالجزائر العاصمة، كما مهّدت هذه المظاهرة إلى الانتفاضة الوطنية في 8 ماي 1945 ومن ذلك الوقت أصبح مراقبا من طرف السلطات الفرنسية ولما فشلت في القبض عليه سلّطت غضبها على والده وأخويه حتى أن أحد إخوته لفظ أنفاسه في المستشفى متأثرا بجروحه من التعذيب.

رغم كل هذه الوحشية إلا أن عزيمة البطل بلوزداد لم تنقص بل ازداد قوة وشجاعة في مواصلة النضال إذ عيّن عضوا في المكتب السياسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1947، كما تولى مسؤولية تشكيل المنظمة الخاصة المؤهلة للنشاط الثوري وكان عمره 23 سنة.

وفي أواخر سنة 1948 أصيب بمرض السل وعلى إثره توقف عن ممارسة نشاطه الثوري ودخل المستشفى بفرنسا تحت اسم مستعار إلى أن وافته المنية يوم 14 [illegible] 1952 عن عمر لا يتعدى 28 سنة.

عــباس لـغرور

المولد والنشأة:

ولد عباس الغرور في اليوم الثالث والعشرين من شهر جوان من سـنة 1926 بـدوار مـسيغة (خنشلة)، ينتمي إلى أسرة فقيرة معدمة، دخل المدرسة الفرنسية واستطاع الحصول على الـشهادة الإبتدائية، بعدها توجه إلى الحياة العملية حيث عمل كطباخ لدى حاكم المدينة، وكان ذلك عـام 1948.

نشاطه قبل الثورة:

انضم الشهيد مبكرا إلى الحركة الوطنية (حزب الشعب الجزائري) وكان ذلك عام 1946، وكان ينشط مع المناضل إبراهيم حشاني المسؤول الجهوي لمنطقة الأوراس، وقد شك في أمره صاحب العمل عندما شوهد مع هذا الأخير في أحد الأسواق ولذا طرد من العمل فلجأ عباس إلى فـتح دكـان للخضر والفواكه في السوق العامة للمدينة، وهذا لتمويه الاستعمار عن نشاطه الحقيقي، ولقد أصبح هذا الدكان مكانا يلتقي فيه مناضلو الحزب لعقد اجتماعاتهم السرية ومن أمثال هـؤلاء نـذكر : شيهاني بشير، مسؤول حركة الانتصار للحريات الديموقراطية على مستوى باتنة. ونظرا للميزات التي كان يتميز بها الشهيد فقد أوكلت له مسؤولية الإشراف على قسمة الحزب بخنشلة. وأهم ما قام به نذكر:

مشاركته في مظاهرات 1 ماي و8 ماي 1945 التي وقعت في المدينة.

تنظيم مظاهرة احتجاجية عام 1951 ضمت شريحة من شبان المدينة، وكان هذا تنديدا للوضعية المأساوية التي كان يعاني منها الشعب الجزائري ومن أهم المطالب التي كان يطالب بها المتظاهرون :

القضاء على البطالة، توفير الخبز، وقد سلمت هذه المطالب للسلطات الفرنسية التي قامت على إثرها بإلقاء القبض على عباس لغرور وبعض رفقاءه، وبقي في السجن مدة 3 أيام، تعـرّض خلالهـا إلى تعذيب وحشي مما أدى به إلى الإصابة بمرض صدري جعله ينتقل إلى باتنة للعلاج وقد تكفل حزب حركة الانتصار بجميع نفقات علاجه. وبعد أن تماثل للشفاء عاد إلى خنشلة ليواصل نشاطه السري داخل الحزب. وبرفقة الشهيد مصطفى بن بولعيد وعجول عجول و قرين بلقاسم ساهم عباس لغرور بالتحضير للثورة في منطقة الأوراس. وقد أشرف على الأفواج التي أوكلت لها مهمة شن الهجومات ليلة أول نوفمبر 1954.

نشاطه أثناء الثورة:

منذ اللحظات الأولى للثورة المسلحة برهن عباس لغرور على حنكته وشجاعته وقدرته على القيادة والمناورة وإلحاق الهزيمة بالعدو.

من أهم المعارك التي شارك فيها أثناء الثورة نذكر:

معركة الجرف الشهيرة التي دامت 3 أيام يوم 24/23/22 سبتمبر 1955.

معركة الزاوية الشهير ة بشرشار .

معركة تفسور (شاشار 1955).

معركة البياضة (استمرت 24 ساعة كاملة.)

كمين كنتيس مراح البارود (أكتوبر 1956)

وبقي عباس يشارك في المعارك تلو المعارك إلى أن استشهد يوم 25 جويلية 1957.

علي عماري



سيرته:

الفدائي علي عماري المدعو (علي لابوانت) زرع الرعب في اوساط الفرنسيين بوسط العاصمة من مواليد 1930 بمدينة مليانة في أسرة فقيرة، انتقل مع أسرته إلى مدينة الجزائر، عمل بناء لمساعدة عائلته على العيش.

نشاطه أثناء الثورة:

التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني منذ اندلاع الثورة المسلحة. أهلته شجاعته على القيام بأعمال فدائية كثيرة بمدينة الجزائر ضد الشرطة والجنود الفرنسيين والخونة. حاصره الجنود الفرنسيون في ملجئه في حي القصبة مع الشهيدة حسيبة بن بوعلي وطلبوا منه أن يسلم نفسه فرفض ففجروا البيت. استشهد يوم 08 أكتوبر 1957 مع البطلة والفدائي الثاني عمار ياسف.

ملاح سليمان

المولد والنشأة:

من مواليد قسنطينة، انخرط في صفوف حزب الشعب حركة انتصار الحريات الديمقراطية في أواخر الأربعينات.

انضم إلى المنظمة السرية بعد تكوينها. وعندما تم اكتشافها وتفكيكها ألقي عليه القبض من طرف السلطات الاستعمارية وتعرض لتعذيب جهنمي ولكنه وبشهادة مناضلي قسنطينة ثبت على مواقفه ولم يعترف بأي شيء.

وقد شارك في الاجتماع التاريخي لمجموعة الاثنين والعشرين. وبعد اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر التحق بصفوفها وخاض غمارها إلى أن استشهد.

حسيبة بن بوعلي

مسيرتها:

من مواليد جانفي 1938، بمدينة الشلف، نشأت في عائلة ميسورة الحال، زاولت تعليمها الإبتدائي بمسقط رأسها. وبعد انتقال عائلتها إلى العاصمة سنة 1948 واصلت تعليمها هناك، وانضمت إلى ثانوية عمر راسم (حاليا)، وامتازت بذكائها الحاد، ومن خلال رحلاتها داخل الوطن ضمن صفوف الكشافة الجزائرية اطلعت على أوضاع الشعب السيئة.

مع مطلع سنة 1955 انضمت إلى صفوف الثورة التحريرية وهي في سنّ السابعة عشر كمساعدة إجتماعية، ولكن نشاطها الفعال برز سنة 1956 حين أصبحت عنصرا نشيطا في فوج الفدائيين المكلفين بصنع ونقل القنابل. واستغلت وظيفتها بمستشفى مصطفى باشا للحصول على مواد كيمياوية تساعد في صنع المتفجرات، وكان لها - رفقة زملائها- دور كبير في إشعال فتيل معركة الجزائر خاصة بعد التحاقها نهائيا بالمجاهدين بحي القصبة ومغادرتها البيت العائلي نهائيا في أكتوبر 1956 بعد اكتشاف أمرها. واصلت نضالها بتفان إلى أن تم التعرف على مكان اختفائها من طرف قوات العدو التي حاصرت المكان، وأمام رفض حسيبة وزملائها تسليم أنفسهم، قام الجيش بنسف المبنى بمن فيه وذلك يوم 08 أكتوبر 1957.

شيحاني بشير

مسيرته:

ولد الشهيد يوم 22 أفريل 1929 بنواحي قسنطينة وسط عائلة ميسورة الحال التحق بالمدرسة الفرنسية بمدينة الخروب وفي نفس الوقت كان يتابع دروسا باللغة العربية في زاوية سيدي حميدة. انتقل بعد نجاحه في شهادة القبول إلى مدينة قسنطينة ليتتلمذ بمدرسة جول فيري المعروفة بمدرسة الأنديجان وأقام حينها عند عائلة ابن باديس.

انخرط منذ صغره في خلية الطلبة بمدرسة جول فيري عام 1946 لينظم بعدها إلى **المنظمة الخاصة** بعد تشكيلها سنة 1947 وعرف باسم سي الطاهر، في فبراير 1953 عين على رأس الدائرة الحزبية بالجنوب الغربي للوطن بمنطقة بشار واتخذ اسم "سي الهواري"، ليعود في نهاية السنة إلى الأوراس تحت إسم "سي مسعود". وكان له شرف التحضير لاندلاع الكفاح المسلح في منطقة الأوراس رفقة الشهيد **مصطفى بن بولعيد** وبعد سفر هذا الأخير عّين شيحاني قائدا بالنيابة للولاية الأولى. قاد معركة الجرف الشهيرة ببسالة واستشهد في 2 أكتوبر 1955 بالأوراس.

سعيد بوعلي

المولد والنشأة:

من مواليد قسنطينة، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري- حركـة انتـصار الحريـات الديمقراطية في سنة 1945 حيث ناضل إلى غاية الإعلان عن تكوين المنظمة الخاصة التي انضم إليها. وبعد اكتشافها من قبل السلطات الاستعمارية في مارس 1950 ألقي القبض على سـعيد بـوعلي وعذب عذابا شديدا ولكنه ثبت وصبر على التعذيب و لم يعترف بأي شيء كما يشهد له بذلك كل مناضلي قسنطينة.

وقد تبنى في ما بعد طروحات اللجنة الثورية للوحدة والعمل خلال الأزمة الخطيرة التي عرفتـها حركة انتصار الحريات الديمقراطية وذلك للتنصل من مواقف المركزيين. شارك بوعلي في اجتمـاع الـ 22 الذي انعقد بمترل إلياس دريش بالمدنية. ولظروف لا تزال مجهولة لم يشارك بوعلي في تفجير ثورة أول نوفمبر 54 ورغم ذلك تم إلقاء القبض عليه من طرف البوليس الفرنسي ليطلق سراحه في ما بعد. بعد ذلك التحق بالثورة وخاض غمارها إلى أن سقط شهيدا.

بن عودة بن مصطفى

ولد بن عودة بن مصطفى بعنابة في 27 سبتمبر 1925.والده كان عضوا في نجم شمال إفريقيـــا. احتك في صباه بالمناضل النقابي حسن النوري الذي نفي من تونس إلى عنابة وهو أحـــد مؤســـسي حزب الدستور القديم واتحاد الشغل التونسي، والذي تكفل به والده.

في سنة 1935 انضم بن عودة بن مصطفى إلى فرقة "المزهر البوني"، وهي فرقة فنيـــة مـــسرحية كانت تقوم بنشاطات فنية عديدة من بينها تنظيم مسرحيات وحفظ الأناشيد الوطنية . ومن خلال هذه النشاطات تسعى إلى توعية الشباب ومحاربة الآفات الاجتماعية.

في 11 مارس 1937 رفع بن عودة فيها العلم الوطني في مظاهرة بمناسبة تأسيس حزب الـــشعب الجزائري، ردا على حل نجم شمال إفريقيا في أواخر جانفي من نفس السنة.

وفي الفترة ما بين 1936-1937 ومع ظهور الحركة الكشفية انخرط في فوج "المنى"، وكان قائده لحسن شريف. وفي بداية عام 1943 انتقل إلى فوج "احميدة بليلي" التابع لحزب الشعب الجزائـــري. وهكذا أصبح يعمل في هذا الحزب بسرية إلى أن ألقي عليه القبض رفقة مناضلين لأول مرة في ســـنة 1944 بعد أن عثرت الشرطة الإستعمارية لديهم على أعداد من صحيفة "العامل الجزائري" ونـــسخ من "رسالة شلالة" التي بعثها مصالي الحاج من منفاه. وأصدر عليه الحكم بالسجن مدة عامين و60 ألف فرنك فرنسي كغرامة وخمس سنوات كمنع للإقامة. ولكن تم الإفراج عنهم بعد قـــضائهم 4 أشهر وذلك في أواخر 1945، وفور خروجهم من السجن استدعاهم الحزب لاســـتئناف النـــشاط النضالي إلى أن انعقد مؤتمر الحزب في منتصف فيفري لإنشاء المنظمة الخاصة واتصل بن عودة المدعو عمار "الجيلالي بالحاج" وأطلعه على تأسيس المنظمة والأهداف التي ترمي إليها، كما أخبره بأنه وقع

عليه الاختيار ليكون مسؤولا على التنظيم عن قطاع عنابة وضواحيها. وكان مسؤوله المباشر هو "حسن بن زعيم" الذي عين على رأس ناحية عنابة كلها. ومن بين المهام التي كانت على عاتقه هي توعية المواطنين، جمع الأسلحة وتدريب الشباب عليها جمع الإشتراكات والإعانات. هكذا واصل نضاله إلى أن قبض عليه للمرة الثانية سنة 1950 إثر عملية تبسة، وهي عملية تأديبية طبقت على بعض المناضلين في المنظمة نظرا لأن تصرفاتهم يمكن أن تعرض التنظيم السري للخطر. وكانت هذه العملية بأمر من قيادة "المنظمة الخاصة" على مستوى عمالة قسنطينة، التي كان بوضياف مسؤولا عنها.

وبدأت هذه العملية بقسنطينة حيث تم تأديب بعض المناضلين بها، ثم اتجه بن عودة مع ديدوش مراد، عبد الباقي بخوش، حسن بن زعيم وابراهيم عمامي إلى تبسة. وتوقفوا عند محطة بنترين ونزل الثلاثة الأوائل في تلك الناحية لتفقد أحد المناضلين بينما بقي حسن بن زعيم وابراهيم عجامي في السيارة. وعند رجوعهم لم يجدوا السيارة ومن فيها. فقد تم توقيفهم من طرف الدرك الإستعماري. غادر ديدوش إلى قسنطينة وعاد بن عودة وعبد الباقي إلى عنابة بعد أن عرفوا أن زملاءهم وقعوا في قبضة رجال الدرك. وأمر مسؤول الناحية بتسليم أنفسهم في حالة قدوم الشرطة الاستعمارية وبالفعل تم القبض عليهم وسجنوا مدة 13 شهرا في السجن الكبير بعنابة ما بين 1950 إلى غاية 1951 أين تمت عملية الهروب مع رفقاء آخرين من بينهم عبد الباقي بخوش وسليمان بركات رفقة زيغود يوسف الذي أسر بنفس التهمة في 21 أفريل وتمت هذه العملية بواسطة صنع مفاتيح لأبواب السجن وهذا انطلاقا من مهارة زيغود يوسف الذي كان يتقن حرفة النجارة والحدادة.

اتجهوا إلى منطقة الأوراس ومكثوا هناك ما بين سنتي 1951 إلى 1953 وقام هؤلاء بالتوعية والتنظيم والتكوين والدعوة إلى الكفاح المسلح عن طريق تكوين منظمة سرية أخرى كالمنظمة الخاصة. وفي بداية سنة 1953 انتقل إلى تيزي وزو ليشارك إلى جانب يوسف زيغود في التحضير للثورة المسلحة حتى مغادرته إلى الشمال القسنطيني في ديسمبر 1953.

انضم إلى "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" بجانب زيغود يوسف وديدوش مراد والتي تكونت نتيجة الأزمة التي كان يعاني منها حزب الشعب - حركة انتصارالحريات الديموقراطية ولكن بمجرد ظهور مؤشرات فشلها، سعى كل من ديدوش مراد- زيغود يوسف- مصطفى بن عودة إلى المشاركة في بلورة فكرة اندلاع الثورة حيث كان بن عودة من بين الذين شاركوا في اجتماع الـ 22 إضافة إلى هذه المشاركة ساهم في كتابة بيان أول نوفمبر، واستعان في هذه العملية بمناضلين من المنظمة السرية.

عين سي عمار الإسم الثوري لمصطفى بن عودة كمسؤول عن الناحية الشمالية الشرقية: عزابة، قالمة، إيدوغ، القالة وجبال بني صالح عشية اندلاع الثورة التحريرية ولكن كانت هذه الناحية أقل النواحي استعدادا نظرا للتغيير المفاجيء في المسؤولية بحيث كان مسؤولا على الناحية الشمالية الغربية ثم تغير فجأة إلى الناحية الشرقية، وأصبح عضوا في مجلس المنطقة الثانية مسؤولا عن ناحية عنابة والقالة.

وبعد اندلاع ثورة أول نوفمبر اجتمع زيغود يوسف وبن طوبال وبن عودة لتقييم الوضع خاصة بعد استشهاد عدد من المجاهدين على رأسهم باجي مختار، ديدوش مراد واعتقال آخرين، ومن أجل إعادة الإطمئنان إلى نفوس المجاهدين وتشجيعهم لمواصلة الكفاح المسلح وربط الثورة بالشعب قام هؤلاء بعدة كمائن ضد القوات الإستعمارية وعدة هجومات كهجوم 20 أوت 1955 الذي كان له صدى كبيرا في الأوساط الفرنسية وفئات الشعب الجزائري. تواصلت نشاطات سي عمار إلى أن شارك في مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 الذي يعد حسب رأيه بمثابة بيان أول نوفمبر ثان. وعين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية في الجلسة الأولى وبعدها سافر إلى تونس مع أوعمران كرائد مكلف بتموين الأسلحة حيث لعب دورا كبيرا في التنظيم الثوري في تونس وعلى الحدود الشرقية.

وفي أفريل 1958 عينت لجنة التنسيق والتنفيذ قيادة العمليات العسكرية (COM) على مستوى الحدود الشرقية والغربية. وتمركزت هذه الأخيرة في الناظور تكلفت بالولايات الرابعة والخامسة والسادسة ويسيرها العقيد الهواري بومدين وقايد احمد أما قيادة العمليات الشرقية وقاعدتما في تونس فكانت مكلفة بالولايات الأولى والثانية والثالثة بقيادة محمدي السعيد ويسيرها مصطفى بن عودة والعموري محمد وعواشرية محمد. ولكن هذه الهيئة لم تعمر طويلا إذ حلت في 5 جويلية 1958. ويرجع السبب إلى عملية حدثت في هذا التاريخ التي استهدفت تدمير خط موريس المكهرب والتي لقت رواجا كبيرا في الجرائد اليومية، ودبرت هذه العملية دون موافقة قائدهم "محمدي السعيد" المدعو سي الناصر .وجمدت هذه الهيئة بعد شهرين حيث تم استدعاء أعضاء القيادة الشرقية من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ وتخفيض رتب جميع أعضائها من رتبهم إلى رتبة أدنى ونفيهم إلى دول أجنبية. فأوقف بن عودة ثلاثة أشهر مع نفيه إلى لبنان بتهمة "السلوك المنافي لأخلاقيات الثورة".

واصل سي عمار نشاطاته النضالية في لبنان حيث كانت له علاقات مع الطلبة ومناضلي مكتب جبهة التحرير الوطني في لبنان.

بعد أن قضى سي عمار الثلاثة أشهر في لبنان عاد إلى تونس وأصبح مسؤولا عن التسليح والإتصالات العامة ثم شارك مع الوفد الثاني لاتفاقيات إيفيان وعين كممثل لجيش التحرير الوطني.

عاد إلى الجزائر في مارس 1962 برفقة بومدين وبعدها كلف بمهمة إلى باريس كملحق عسكري. بعد الإستقلال تقلد منصب ملحق عسكري في القاهرة، باريس ثم تونس، وبعدها سفيرا في ليبيا سنة 1979.

ومنذ المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني شغل منصب رئيس لجنة الإنضباط بالحزب وأخيرا منصب رئيس مجلس الإستحقاق الوطني أثناء فترة الرئيس الشاذلي بن جديد.

بن عبد المالك رمضان

أول شهيد سقط فداء للوطن والحرية

المولد والنشأة:

ولد بن عبد المالك رمضان في قسنطينة في مارس 1928، وزاول دراسته الابتدائية والمتوسطة فيها قبل أن يلتحق بخلايا حزب الشعب الجزائري السرية في نهاية الحرب العالمية الثانية.

النشاط السياسي:

انضم بن عبد المالك رمضان إلى المنظمة الخاصة عام 1948 وأدى دورا نشيطا فيها. وبعد اكتشاف السلطات الاستعمارية لوجود هذا التنظيم وتفكيكه، ظل يناضل من أجل وحدة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

شارك بن عبد المالك رمضان في اجتماع الـ 22 في جوان 1954 الذي اعتبره الوطنيون أول خطوة في الطريق نحو الثورة على النظام الاستعماري عن طريق العمل المسلح.

نشاطه أثناء الثورة:

بعدها عين مساعدا **للعربي بن مهيدي**، قائد المنطقة الوهرانية، الذي كلفه بالإشراف على التحضير المكثف لأفواج المجاهدين في منطقة مستغانم وتدريبهم على السلاح والخطط القتالية تحسبا لاندلاع الثورة.

وفي يوم 1 نوفمبر 1954، قاد عبد المالك الهجومات المسلحة على مقر قيادة الـــدرك بكـــسانيي (سيدي علي حاليا) بمنطقة مستغانم مما أدى إلى مقتل أحد الفرنسيين، وعلى مزارع الكولـــون في منطقة بوسكي (بن عبد المالك رمضان حاليا) وكذا تخريب محوّل كهربائي كبير في ويليس.

وفاته:

استشهد بن عبد المالك رمضان في 4 نوفمبر 1954 بالقرب من سيدي علي خلال اشتباك بـــين مجموعته وقوات الاحتلال.

بذلك يكون أول قائد عسكري للثورة يسقط في ميدان الشرف ؛ وقد أعطي اسمه للبلدية الـــتي سقط شهيدا على ترابها.

نواورة أحمد

مسيرته:

ولد الشهيد نواورة أحمد سنة 1920 بمنطقة تاحمامت أولاد سي أحمد بدوار غسيرة، نشأ في أسرة متواضعة تعلم مبادئ القراءة والكتابة في الزاوية.

أظهر ذكاء حادا في المدرسة، الأمر الذي جعله يتعرض لمعاملة خاصة من إدارة المدرسة ومعلميها، أرغمته على مغادرة مقاعد الدراسة.

وأمام مضايقات البوليس الفرنسي هاجر إلى فرنسا في سنة 1946، وبعد سنة من النضال في صفوف الجالية الجزائرية هناك، عاد إلى أرض الوطن سنة 1947.

نشاطه قبل الثورة:

اختير ممثلا لعمال منجم اشمول في سنة 1949 مما ساعده على أداء دور هام لصالح المنظمة الخاصة بجمع الأموال والأسلحة والبارود وصناعة القنابل إلى أن ألقي عليه القبض وزج به في سجن باتنة، حيث سلط عليه شتّى أنواع العذاب لمدة ثمانية أشهر.

نشاطه أثناء الثورة:

شارك في التحضير لتفجير ثورة أول نوفمبر حيث عيّن قائدا للفوج المكلف بمهاجمة مقرات العدو في آريس، وكان رد فعل السلطات الإستعمارية عنيفا إذ دمرت مترله وقتلت أباه وأخاه عبد العزيز.

عين أحمد نواورة على رأس فوج المجاهدين بآريس في شهر نوفمبر 1954.

شارك في الوفد الممثل للولاية الأولى في مؤتمر الصومام غير أن الظروف لم تسمح للوفد بالوصول إلى مكان انعقاد المؤتمر .

استدعي أحمد نواورة إلى تونس من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ في أفريل 1957، وهناك عـين عضوا في قيادة الولاية الأولى.

أصبح أحمد نواورة عضوا قياديا في الولاية الأولى- أوراس النمامشة في 02 أفريل 1957، مكلّفا بالاتصالات؛ ثم قائدا سياسيا في شهر ماي 1959. أصبح قائدا للولاية الأولى إلى أن استشهد سـنة 1959.

محمود بوحميدي

مسيرته:

من مواليد سنة 1939 بالقصبة أعرق أحياء العاصمة، تربّى في أزقة الحي وخبر مختلف شوارع الجزائر العاصمة، عرف عنه حبه للتضحية وكرهه للمستعمر، انضم إلى صفوف الثورة ضمن فوج الفدائيين بالقصبة، وبحكم معرفته للعاصمة كلّف بربط الإتصالات بين الفدائيين وعمل على توفير مخابئ لهم في القصبة مثلما فعل مع علي لابوانت سنة 1957.

وكان له دور أساسي في إخفاء وثائق الثورة ومراسلات مسؤولي العمليات الفدائية، وتحضير أماكن لإجتماعات المجاهدين.

واستمر في نضاله إلى أن سقط شهيدا يوم 08 أكتوبر 1957 بعد نسف البيت الذي كان به رفقة زملائه **حسيبة بن بوعلي، علي لابوانت وعمر الصغير.**

محمود الشريف

مسيرته:

ولد العقيد محمود الشريف سنة 1912 بالشريعة ولاية تبسة، تلقّى تعليمه الأول بمدرسة الشريعة الإبتدائية ومنها تعلم مبادئ القراءة والكتابة.

انتقل إلى مدينة تبسة لمزاولة دراسته التكميلية، التحق بالكلية العسكرية الفرنسية ليتخرج منـــها برتبة ضابط ملازم أول، ثم عمل في صفوف الجيش الفرنسي إلى أن اندلعت الحرب العالمية الثانيـــة، فشارك فيها مثل بقية الجزائريين.

اِنخرط في صفوف حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وواصل نشاطه حتى اندلاع الثـــورة التحريرية في أول نوفمبر 1954. التحق في جوان 1955 نهائيا بصفوف المجاهدين ليتـــولى قيـــادة كومندوس عسكري لخبرته الفذّة في الميدان الحربي.

عينته قيادة الولاية الأولى قائدا على المنطقة السادسة التي تضم تبسة وما حولها، وذلك حتى نوفمبر 1956. عين محمود الشريف على رأس الولاية برتبة عقيد بعد إجتماع كريم بلقاسم وعبان رمضان وأحمد محساس من أجل اختيار قيادة الولاية الأولى، ليصبح عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ مكلفـــا بمهمة المالية.

كلف بوزارة التسليح والتموين في أول تشكيلة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائريـــة 1960- 1958.

قرين بلقاسم

المولد والنشأة:

ولد قرين بلقاسم عام 1924 بمنطقة خنشلة بالأوراس، وعرف في صغره بطبعه المتمرد والثائر على الوضع الاستعماري. وسرعان ما قرّر مقاومة المستعمر بالسلاح بعد مجازر 8 ماي 1945.

النشاط السياسي:

شكل قرين بلقاسم مجموعة مسلحة في مارس 1952 واتخذ من جبال الأوراس قاعدة لهجماته على قوات الاحتلال .حاولت السلطات الفرنسية والإعلام الاستعماري تشويه مقاومته بوصفه وجماعته بـ" قطاع الطرق "و"الخارجين عن القانون"، ووضعت مكافأة تقدر بـ 100 مليون فرنك فرنسي قديم على رأسه حيّا أو ميّتا.

نشاطه أثناء الثورة:

بعد اندلاع الثورة، لم يتردد قرين بلقاسم في الالتحاق بالمجاهدين بمنطقة الأوراس. وقد قام بعدة عمليات مسلحة ضد مواقع جيش الاحتلال ومصالح الكولون بتكليف قيادة المنطقة الأولى.

وفاته:

سقط قرين بلقاسم في ميدان الشرف يوم 29 نوفمبر 1954 على إثر هجوم شنته فرق المظليين الفرنسية، المدعمة بالطائرات والمروحيات، على معاقل المجموعة التي كان يقودها في جبال شلية بالأوراس . وجاء هذا الهجوم في إطار عمليات عسكرية للجيش الفرنسي في الأوراس دامت من 17 إلى 30 نوفمبر 1954 ، وشارك فيها أكثر من 5000 عسكري فرنسي.

الصغير"عمر ياسف"

مسيرته:

الشهيد عمر ياسف المعروف باسم عمر الصغير، مثال لتضحية الطفل الجزائري أثناء الثورة التحريرية.

الطفل عمر ياسف انضم إلى الثورة وسنّه لا يتعدّى 13 سنة وكان من مجاهدي حي القصبة العتيق، شارك مع رجال في سن والده في حمل الرسائل إلى المسؤولين، وكان حلقة وصل بين القائد العربي بن مهيدي وياسف سعدي وباقي الفدائيين، وشهد له الشهيد العربي بن مهيدي بحماسه الفياض وبإرادته الفولاذية. واستطاع بنباهة تخطّي كلّ الحواجز البوليسية و لم تتمكن السلطات الفرنسية من اكتشاف نشاطه إلى أن استشهد **رفقة حسيبة بن بوعلي وعلي لابوانت وحميد** بوحميدي يوم 08 أكتوبر 1957 بعد نسف المترل المختبئين فيه بحي القصبة.

الطيب الجغلالي

مسيرته:

ولد سنة 1916 ببلدية العمارية ولاية المدية، من عائلة فلاحية متوسطة الحال، حفظ القرآن الكريم وتلقى تعليما ابتدائيا بمسقط رأسه. التحق مبكرا بصفوف الحركة الوطنية وذلك سنة 1937 في صفوف حزب الشعب الجزائري وتكلف بمهمة تنظيم الخلايا النضالية بمنطقته، وظل على هذه الحال إلى أن أكتشفت السلطات الإستعمارية أمره فسجنته ثم نفته لمدة أربع سنوات خارج منطقته، فاستغل هذا النفي ليتنقل في سهول متيجة وقرى ومدن المدية والبليدة لنشر الأفكار الثورية. عند اندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954 كان من الأوائل الذين لبوا النداء وتكفل بالإمداد العسكري كجمع الأسلحة وبناء المخابئ وجمع الأموال.

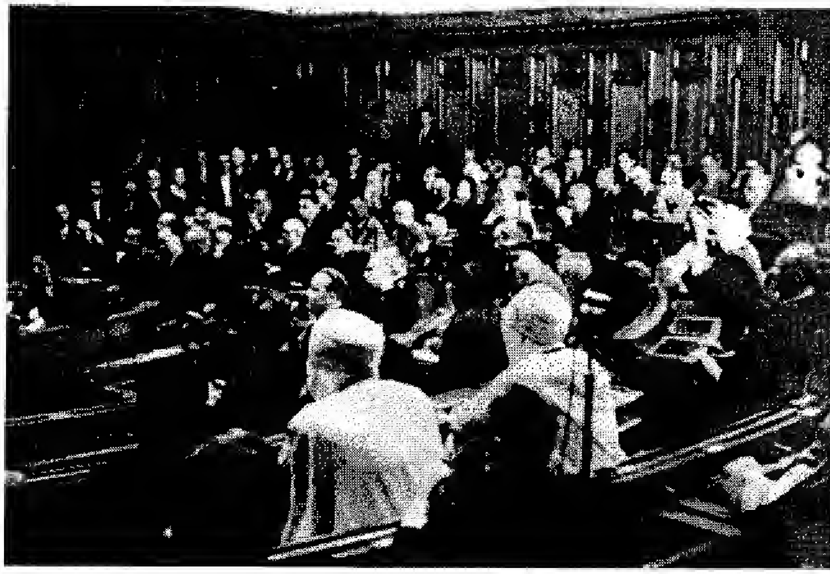
سنة 1957 عين مسؤول منطقة بالولاية الرابعة وبعد زيارته إلى تونس سنة 1958 رقي إلى رتبة عقيد وأسندت إليه قيادة الولاية السادسة بعد استشهاد العقيد سي الحواس، واستطاع العودة مع أكثر من مائتي جندي وضابط وبعد أن اخترق خطي موريس وشال والتحق بالولاية الرابعة ليرتب أمور الانتقال إلى قيادة الولاية السادسة . استشهد في 20 جويلية 1959 .



فرحات عباس عشية انتخابه لعضوية المجلس التأسيسي عام 1946



مصالي الحاج أمام محكمة مولان (Melun) – 1949/2/8



"المجلس الجزائري"، مستوطنون وعُملاء



مصالي الحاج في أحد شوارع مدينة نيور –1952



لجنة الستة


الانتخابات العامة

انتخبوا حركة الانتصار للحريات الديموقراطية

Elections Générales – 4e Circonscription de Constantine
(2e COLLEGE)

Scrutin du 17 Juin 1951

LISTE

du Mouvement pour le Triomphe des Libertés Démocratiques

Contre la terreur, la misère et le silence
Pour le respect de l'Islam et de la Langue Arabe
Pour le respect des Libertés Démocratiques
Pour l'union du Peuple Algerien
Pour la libération totale de Messali Hadj et de toutes les victimes de la repression
Pour une constituante souveraine en vue d'un Etat Algerien libre et démocratique

Votez MTLD

KIOUANE Abderrahmane
Avocat à la Cour d'Appel d'Alger

BELHADI Mohamed Lamine

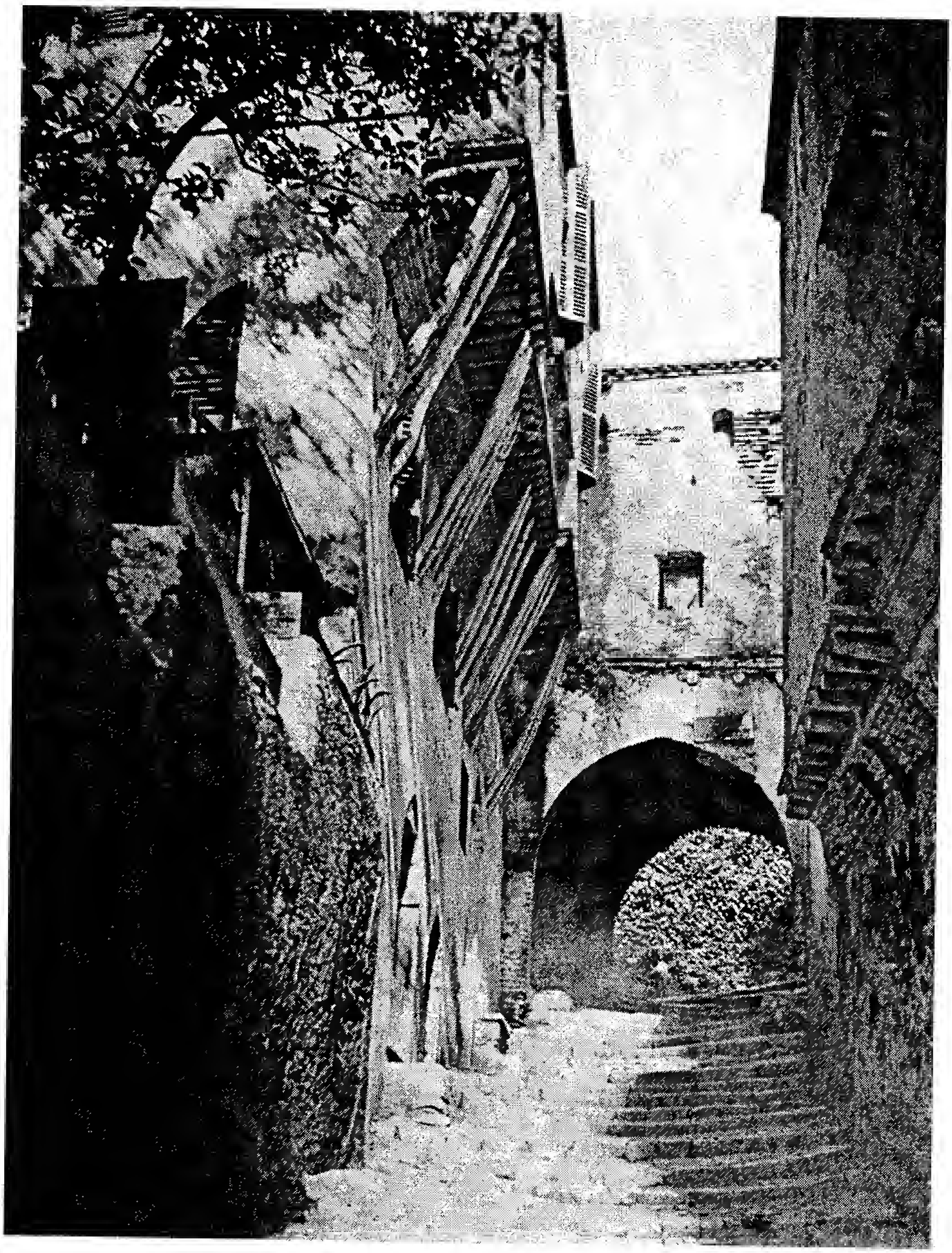
BENCHEICK Lehocine Abd.
Professeur d'Arabe

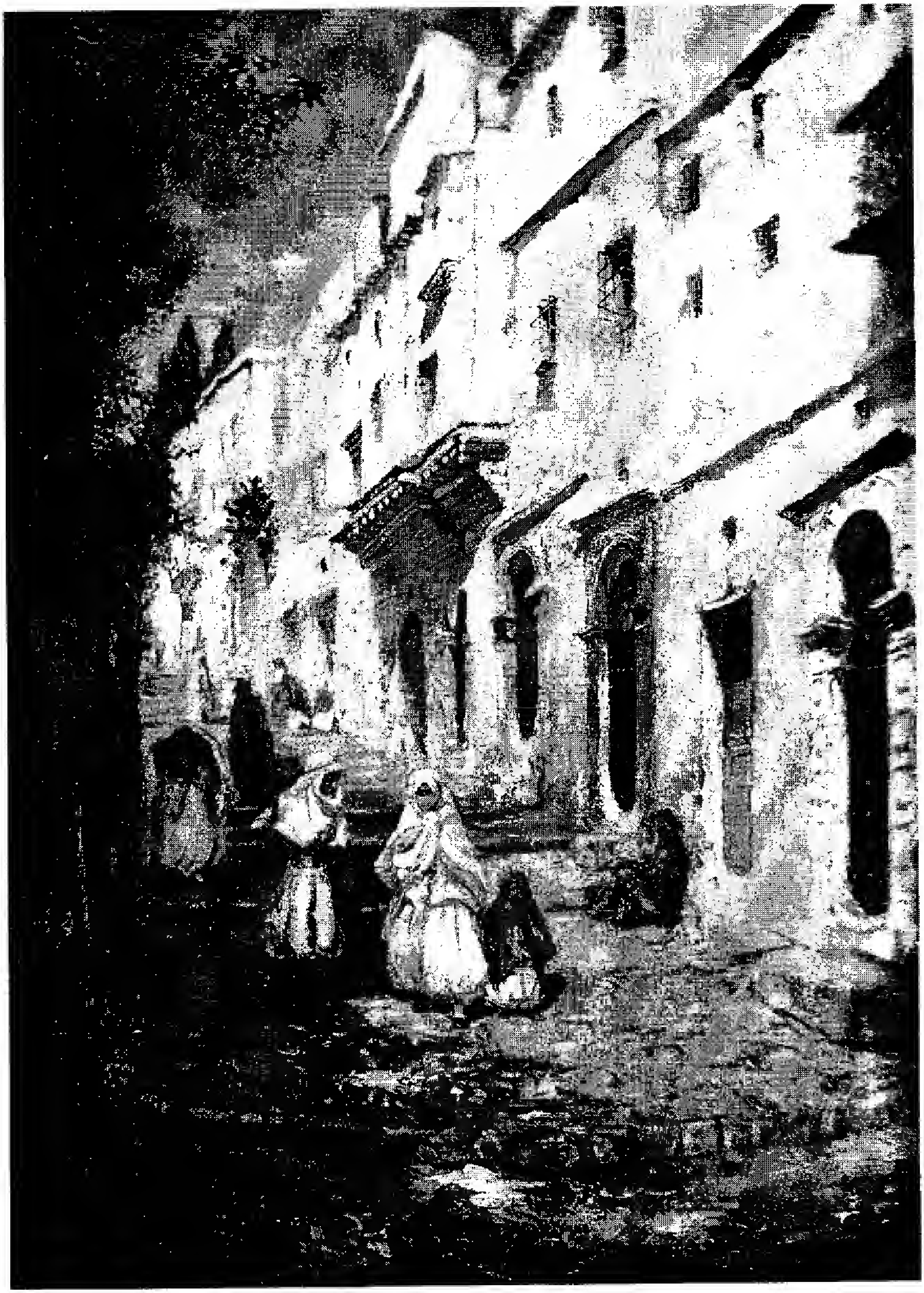
ملصق انتخابي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية –1951

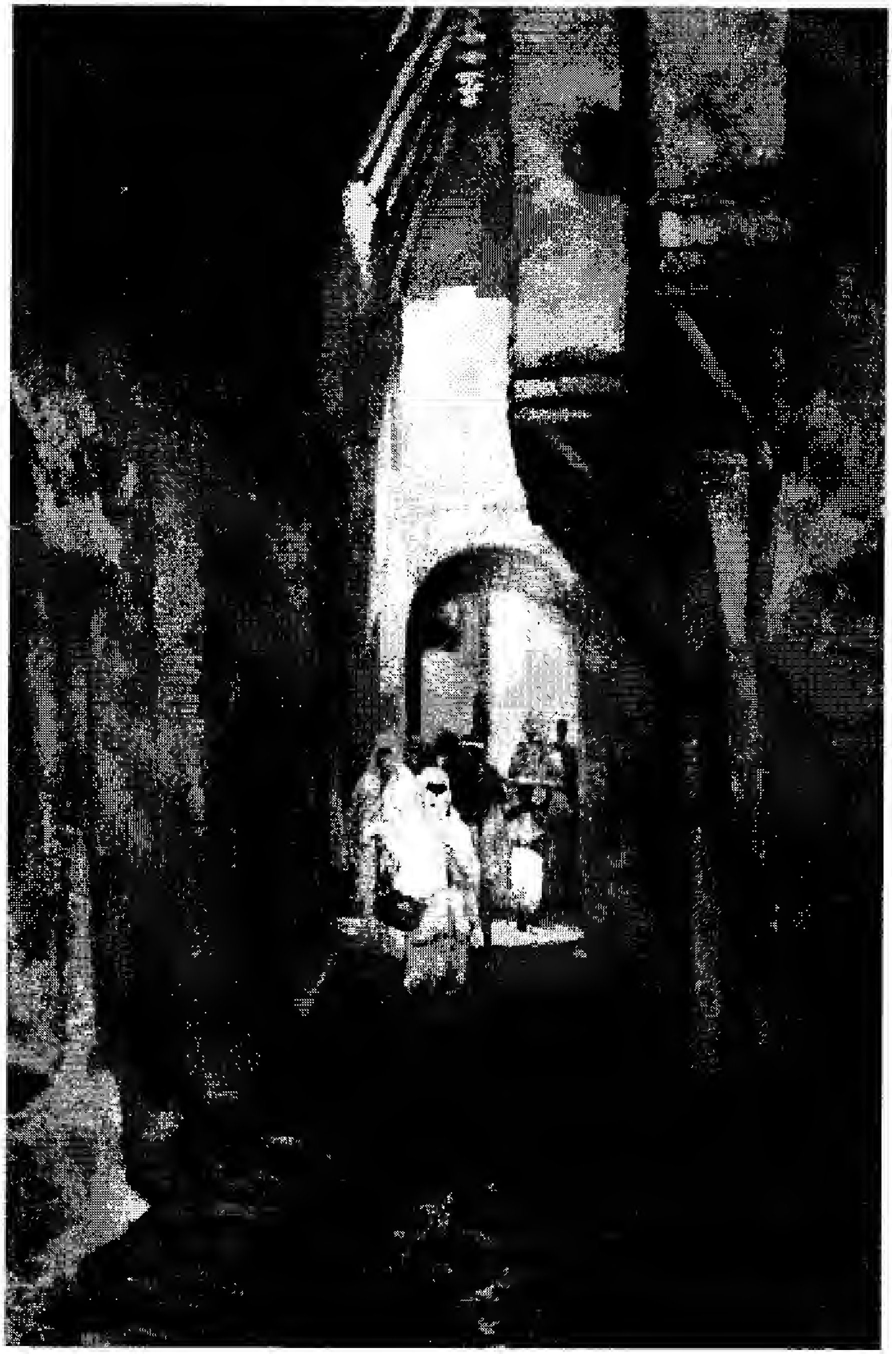
صور

من أرشيف الجزائر

أزقة ومنازل الجزائر

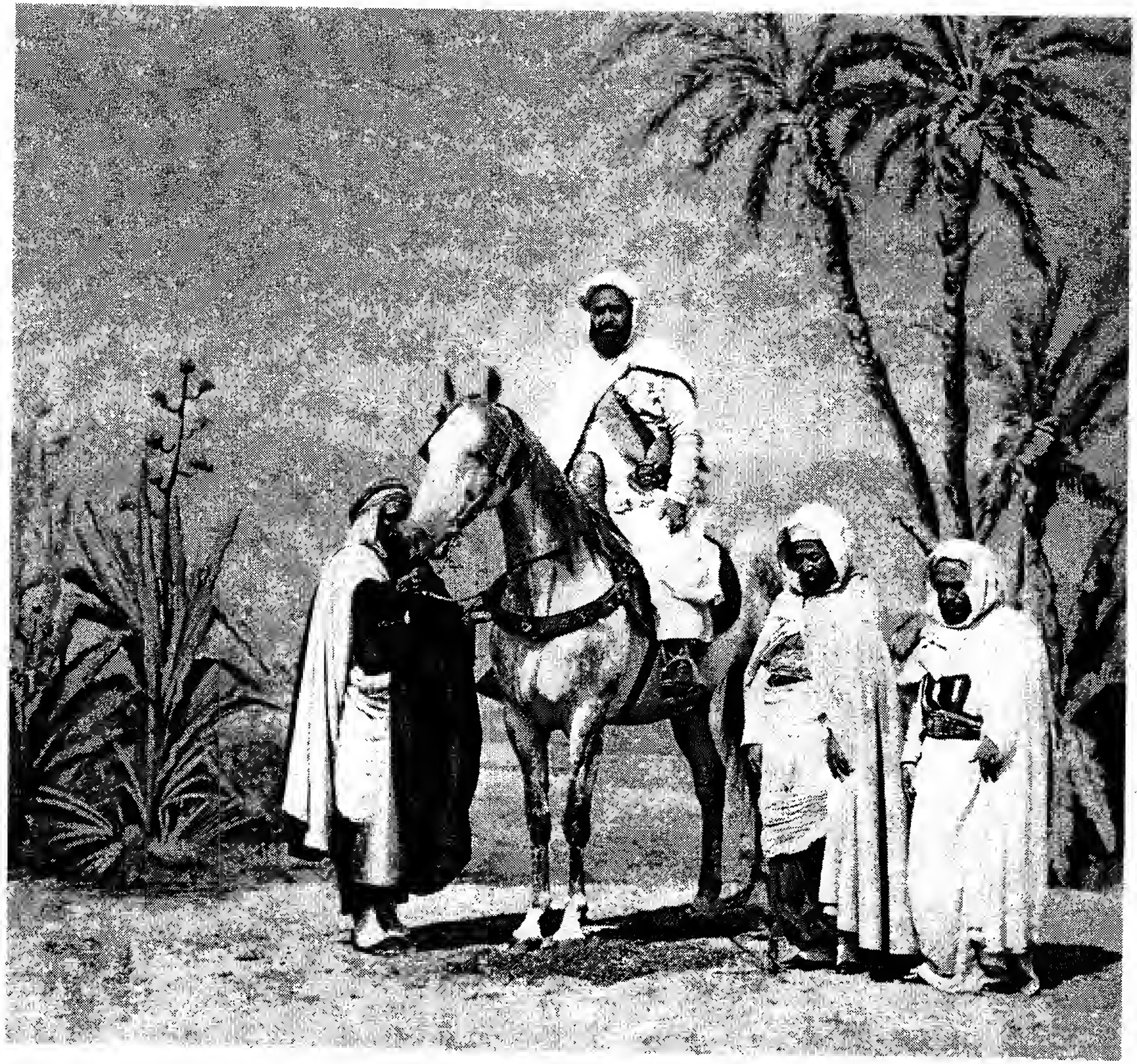








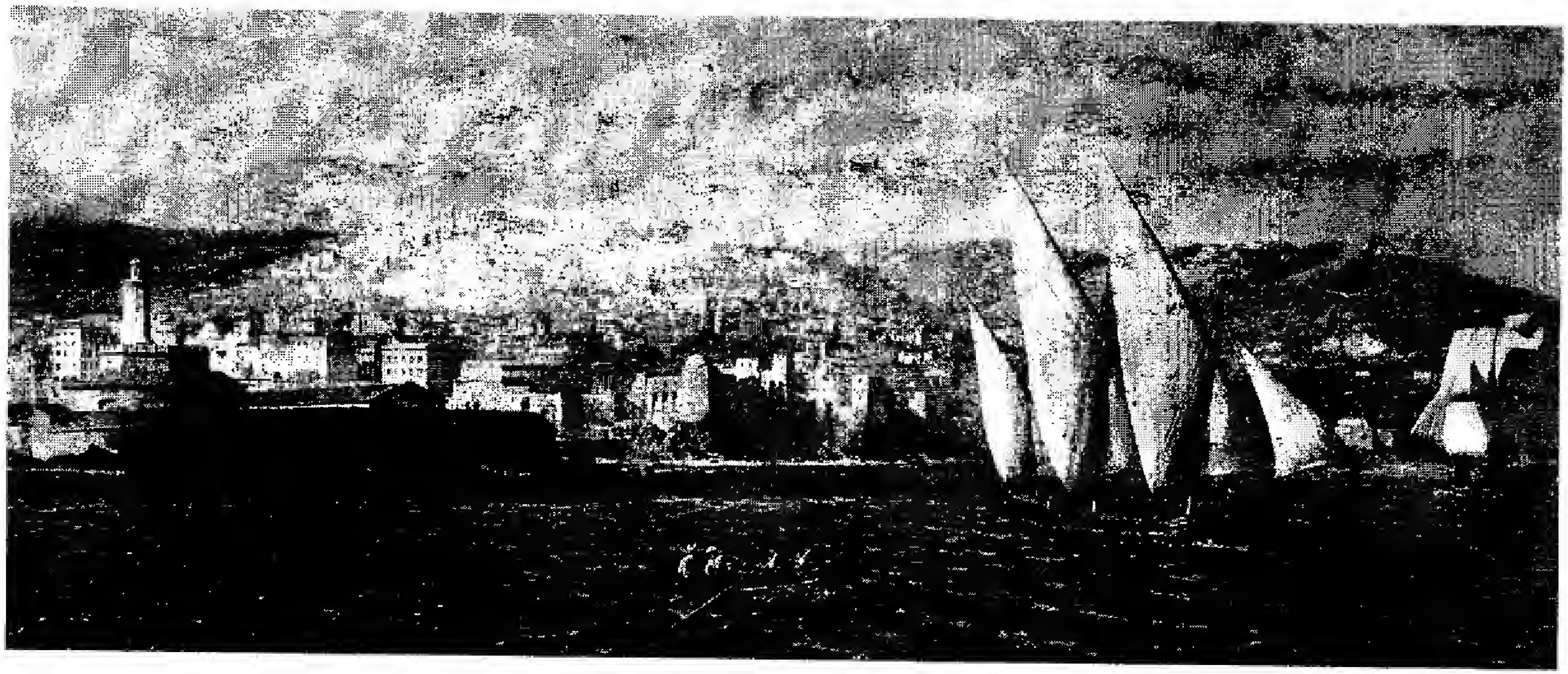
الأمير عبد القادر الجزائري



الأمير عبد القادر على حصانه



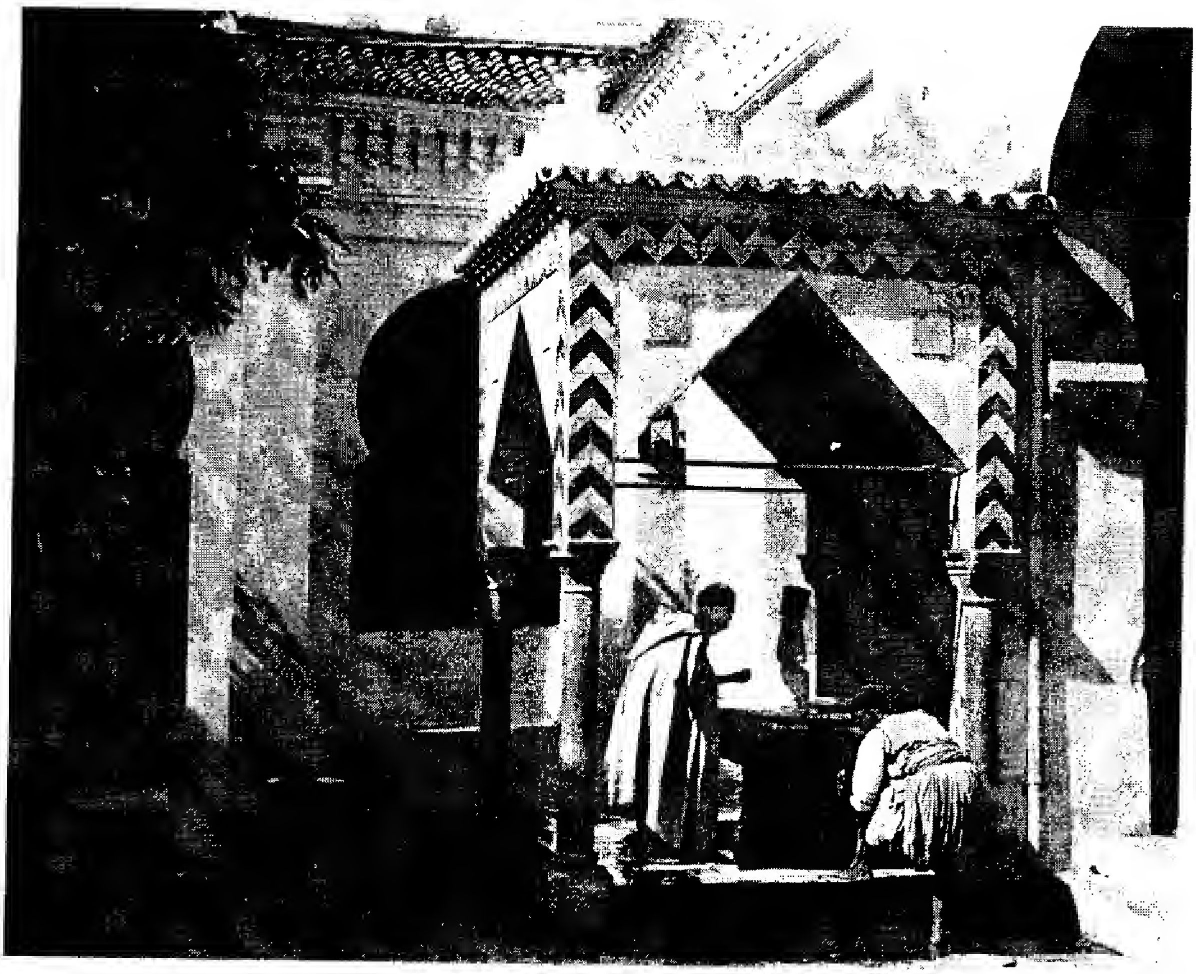
مدرسة قرآنية سنة 1880م



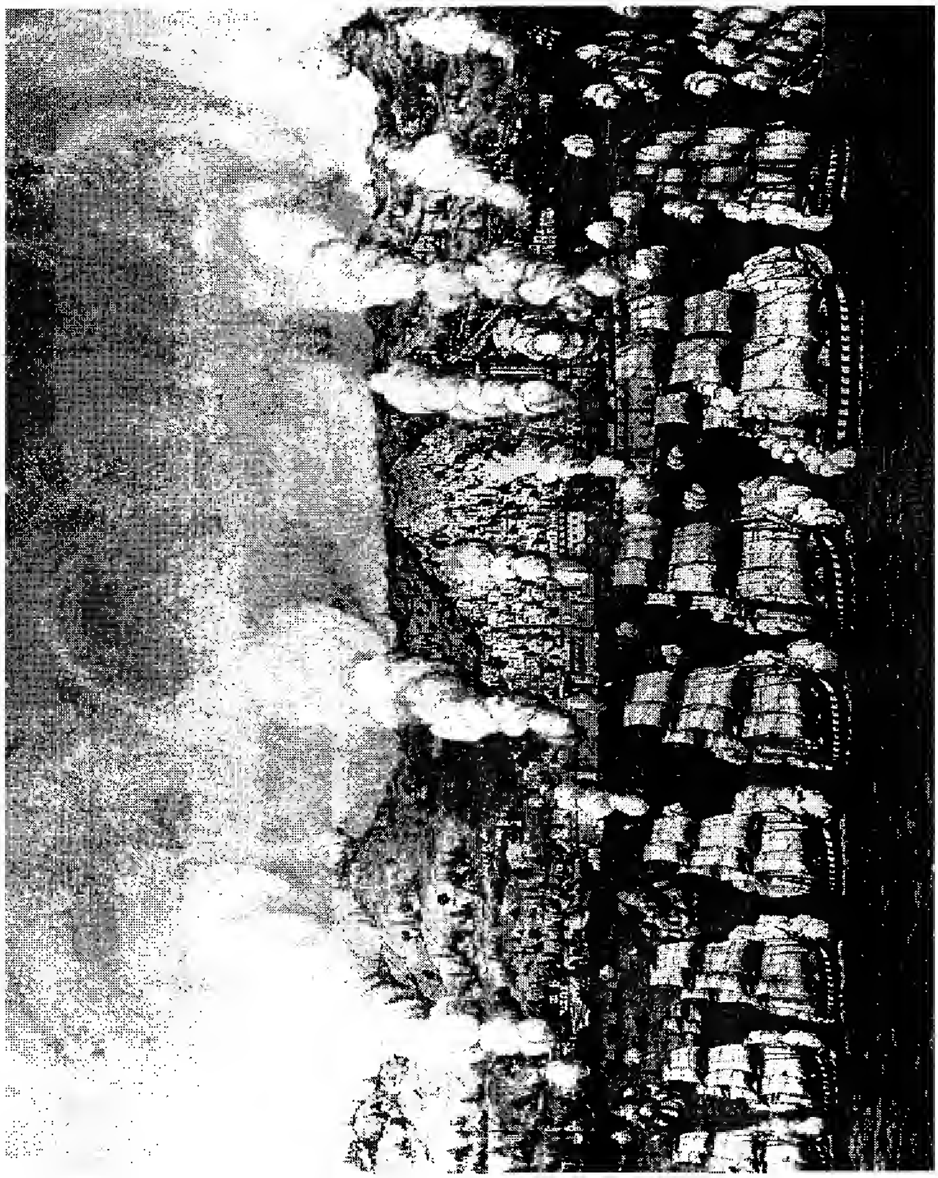
منظر بحري على الجزائر العاصمة



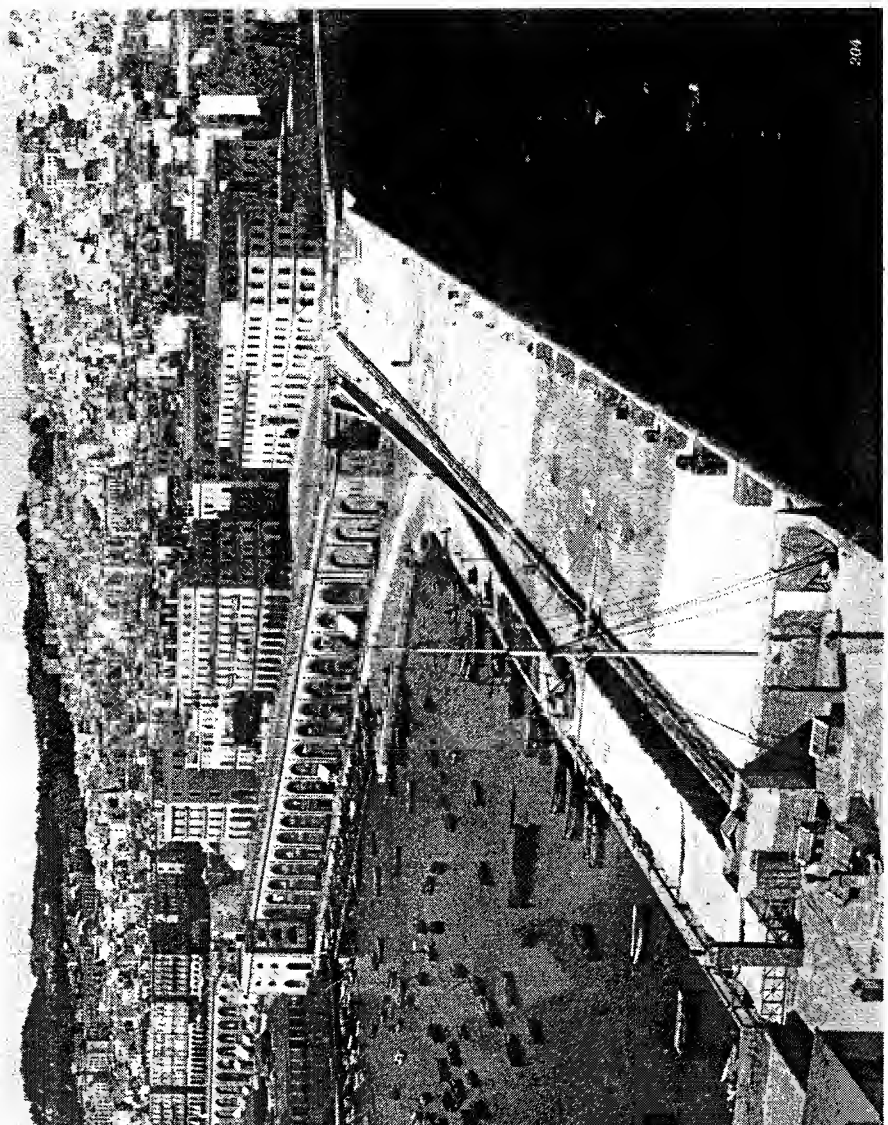
ميناء الجزائر



حوض الوضوء بالجامع الكبير



معركة بحرية



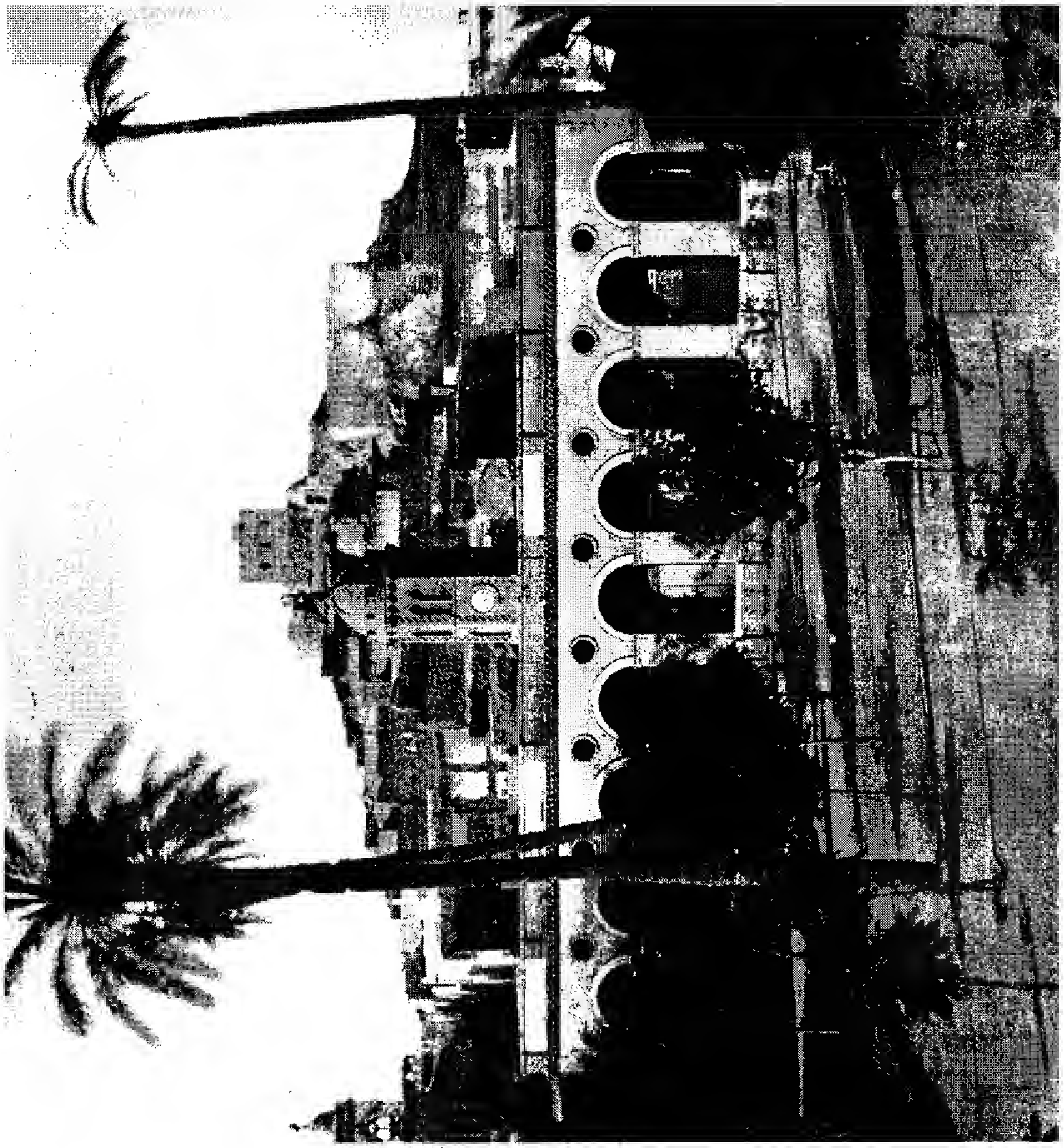
المرسى



تلمسان سنة 1870م



الجنوب الجزائري (سوق بسكرة) سنة 1891م



مدينة الأغواط سنة 1858 م

الفهرس

الباب الثاني

الجزائر في مواجهة الإدارة الاستعمارية الفرنسية

(1287-1332هـ/ 1870-1914)

الباب الثالث

الجزائر إبّان الحرب العالمية الأولى وبين الحربين

(1332-1358هـ/ 1914-1939م)

أو نشأة وتبلور الحركة الوطنية السياسية

شخصيات الجزائر التاريخية والفكرية

تاريخ الجزائر المعاصر

ليس التاريخ أحداثا مرّ عليها الزمن فصارت ماضي وانتهت، وليس هو نظرة للماضي انجلت بعدما انكشفت تفاصيلها، ولا هو مواقف قد اتخذت من نقطة معينة في مسار الحياة واكتملت فلم يعد ممكنا الرجوع إليها أو النظر من جديد في تفاصيلها، ولا هو متعة النظر أو التفرج على الماضي بما يحمل من ذكريات تهيج العواطف وتثير الحنين للرجوع إلى لحظات مرّت...

ليس التاريخ كل هذا رغم أن التاريخ فيه من كل هذا... إنما التاريخ عبرة وإرث مهم جدا لقراءة الحاضر.

إن قراءة التاريخ قراءة صحيحة تؤدي بالضرورة إلى تصرف سليم في الحاضر...

التاريخ خبرة إذا أردنا أن نتحدث بمفهوم التجربة، غير أنه وجب أن نقف عند القراءة الصحيحة للتجربة، إنه من لا يقرأ التجربة قراءة صحيحة قد يقع في مغالطة وقد يكسب خبرة مغلوطة فيقع حاضره في مشكلة...

ولا مناص من القول أن التاريخ هو بالدرجة الأولى أفعال بشر بكل طبيعتهم البشرية المعروفة بالعظمة والرفعة والدناءة والخسة والشجاعة والجبن والتضحية والأنانية، فليست قراءة التاريخ هي أخذ بجانب من جوانب الإنسان وترك الجانب الآخر أو إخفائه أو التقليل من شأنه، إنما القراءة الصحيحة هي أن تنظر إلى الجانبين معا وأن تستفيد منهما معا وأن تحاول فهم التصرفين معا حتى تتضح لك الأسباب جلية فتعرف النتائج الصحيحة التي تجعلك تفهم الحاضر انطلاقا من الماضي...

وعليه فإن ماضي الجزائر وتاريخها حافل بالعبر والدروس التي تستفيد منها الشعوب على مر الأزمان...

إن التاريخ في نهاية المطاف هو النظر في مرآة الماضي، والماضي الذي نعنيه هو ماضي الجزائر التي نريد لحاضرها أن يكون أفضل من ماضيها رغم ما حمله هذا الماضي المجيد من بطولات كشفت عن رجال صناديد ووطن من حديد!

الناشر

فيصل هومة

تصميم الغلاف تفاحي سفيان

دار المعرفة

13 ش شارع حمد حسينة - باب الوادي - الجزائر

هاتف: 12 82 96 (021)

فاكس: 97 86 96 (021)

www.elmarifa.com

ISBN 9961-48-373-1

DL 2963-2006